

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٧٤)

صراع على الشرعية
الإخوان المسلمون ومبارك
١٩٨٢ ـ ٢٠٠٧

الدكتور هشام العوضي



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٧٤)

صراع على الشرعية
الإخوان المسلمون ومبارك
١٩٨٢ ـ ٢٠٠٧ (*)

الدكتور هشام العوضي

(*) في الأصل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، بعنوان: «In Pursuit of Legitimacy: The Muslim Brothers and Mubarak, 1982-2000»

نوقشت الرسالة، وأُجيزت في العام ٢٠٠٣ (جامعة أكستر، بريطانيا). ونشرت بالإنكليزية في العام ٢٠٠٤.

ثم طوَّر المؤلف الدراسة، واستكملها حتى العام ٢٠٠٧. وقام مركز دراسات الوحدة العربية بترجمتها إلى اللغة العربية، وعُني المؤلف بمراجعة الترجمة والإشراف عليها.

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

العوضي، هشام

صراع على الشرعية: الإخوان المسلمون ومبارك ١٩٨٢ - ٢٠٠٧ / هشام العوضي.

٣٩٨ ص. - (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٤)

ببليوغرافية: ص ٣٦٧ - ٣٨١.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-237-2

١. الإخوان المسلمون (مصر). ٢. الإسلام والدولة - مصر. ٣. مصر - الأحزاب السياسية. ٤. مصر - تاريخ - العصر الحديث - محمد حسني مبارك. أ. العنوان. ب. السلسلة.

324.262082

العنوان بالإنكليزية

In Pursuit of Legitimacy:

The Muslim Brotherhood and Mubarak 1982-2007

by Hesham Al-Awadi

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

شكر وامتنان

عندما بدأت بحثي الخاص بهذه الدراسة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، لم أكن متزوّجاً حينها. والآن أنا أب لثلاث بنات، هديل وسارة وسلمى؛ مصدر رئيسي لبهجتي في الحياة. وطوال الفترة التي قضيتها في هذا البحث، وفّرت لي زوجتي مي الدعم والتشجيع المتواصل، ولولا صبرها الذي ليس له حدود، ولولا تفهمها لأهمية هذا المشروع بالنسبة إليّ، لكانت التحديات التي واجهتُها فيه أصعب بكثير. أشكركِ من عميق قلبي.

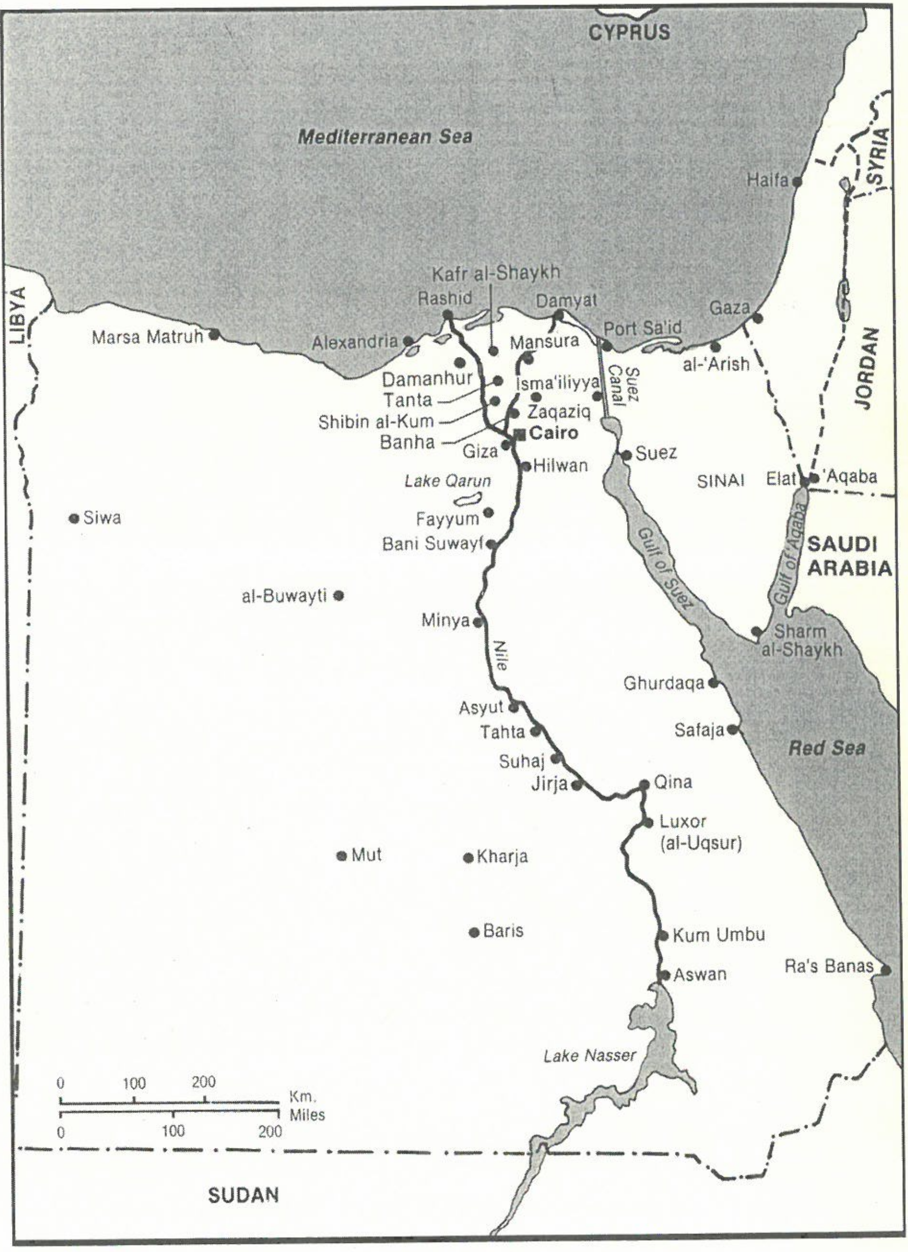
بدأت أرى في مصر في أثناء فترة البحث أنها بلدي الثاني. وعلى الرغم من الصعوبات المتنوّعة التي عانيتها في أثناء عملي الميداني، كان العيش في مصر تجربة ممتعة، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى الدعم الذي وفرتْه لي زوجتي، ووالدتي التي أولتني رعايتها وتشجيعها طوال فترة البحث. فعلى الرغم من شعورها بالقلق عندما قررتُ زيارة مناطق «خطرة» في مصر، مثل أسيوط، لم تحاول إقناعي بالعدول عن ذلك، وذلك لإصرارها الذي فاق إصراري على وجوب توسيع مصادر بحثي. أنا أشعر بعظيم الامتنان لها ولوالدي العزيز لما أظهره على الدوام من روح مشجعة.

وأودّ أن أتقدم بشكر خاص للبروفسور تيم نيبلوك، الذي أعطاني الكثير من الدعم والطمأنينة طوال مدة البحث. ولولا أفكاره وتعليقاته، لما وصلت هذه الدراسة إلى مرحلة الاكتمال. كما أرغب في شكر البروفسور جيمس بيسكاتوري على دعمه وتعليقاته القيّمة التي تناولت سبل تعزيز الدراسة. وكانت الاتصالات التي أجريتها في مصر جوهرية لبحثي، وبخاصة بسبب الحساسية الخاصة التي يتميز بها موضوع العلاقة بين الإخوان المسلمين ونظام مبارك. وأشكر كلّ من يسّر لي هذه الاتصالات، وأخص بالشكر خالد منير، وصادق الشرقاوي.

وكانت الوثائق الداخلية وغير المنشورة للإخوان المسلمين ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى دراستي، وأثّرت في فهمي للموضوع بدرجة كبيرة. وأنا آمل بأن يكون تفسيري لما جاء فيها عند مستوى الثقة التي أولاني إياها الإخوان المسلمون بمشاركتهم لي الاطلاع عليها.

وأخيراً، أودّ التعبير عن تقديري الخاص للأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم، والذين على رغم انشغالاتهم الشخصية والمخاطر المحتملة التي تكتنف الموضوع، وافقوا على مناقشته معي. وأشير إلى أن مدخلاتهم القيّمة وفّرت المساهمة الرئيسية في هذا البحث. وفي هذا السياق، أرغب في التقدم بالشكر إلى كلٍّ من نبيل عبد الفتاح، وسيف عبد الفتاح، وأحمد عبد الله، وحامد عبد الماجد، ووحيد عبد المجيد، ومحمود عبد المقصود، وصلاح عبد المقصود، وعلي عبد الرحيم، وحسين عبد الرزاق، وعبد المنعم أبو الفتوح، وعمرو أبو خليل، وكمال أبو المجد، ومكرم محمد أحمد، ومهدي عاكف، وفؤاد علام، وجلال أمين، وعصام العريان، وخالد عودة، ومحمد بدر بدر، وطارق البشري، وضياء رشوان، ومصطفى الفقي، وعبد المنعم محمود، ومحمد فؤاد، وبدر غازي، وعبد الحميد الغزالي، وعصام حشيش، وعلي الدين هلال، ومأمون الهضيبي، ومحمود حسين، ومحمد حبيب، وفهمي هويدي، وسعد الدين إبراهيم، وعبد المنعم سليم جبارة، وحلمي الجزار، وأحمد لطفي، وأبو العلا ماضي، ومصطفى مشهور، وجمال محمد، وإبراهيم منير، وخالد منير، وحسن نافعة، وأحمد النحاس، وأماني قنديل، ومحمد رجب، ورفعت السعيد، ومحمد السمان، وعاصم شلبي، وخيرت الشاطر، وأنور شحاتة، وحسنين شحاتة، ورودني ويلسون، وصادق الشرقاوي.

هشام العوضي



Egypt

المحتويـــــات

خلاصـــة تنفيذيـــة

قام النظام المصري في العام ١٩٩٥ بعمل غير مسبوق منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر، إذ اعتقل أكثر من ٩٠ عضواً إخوانياً وحوّلهم على محاكمات عسكرية بتهمة انتمائهم إلى تنظيم غير مشروع يسعى إلى قلب نظام الحكم. وفي العام ٢٠٠٦ قام النظام بحملة اعتقالات مماثلة في صفوف الإخوان، وحوّل المعتقلين إلى محاكمات عسكرية في العام ٢٠٠٧. وفيما شملت الاعتقالات والمحاكمات العسكرية في العام ١٩٩٥ نواباً سابقين، وأساتذة جامعات ومرشّحين لخوض انتخابات مجلس الشعب، وممّن يعتبرون مفاصل أو قيادات وسطى داخل تنظيم الإخوان، استهدفت محاكمات العام ٢٠٠٧ رجال الأعمال والمال داخل الجماعة. وقد شكّلت التسعينيات مرحلة فارقة في علاقة النظام المصري بجماعة الإخوان المسلمين منذ العام ١٩٨٢، وقد اتسمت في بداياتها بالتعايش والتهادن والاستيعاب. فقد سمح النظام للإخوان بالحضور على الساحة، والمشاركة السياسية في انتخابات مجلس الشعب في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٧، وإن لم يمنحهم اعترافه الرسمي. وتحاول هذه الدراسة أن تناقش الأسباب والدوافع التي قادت إلى هذا التحوّل من عقد الثمانينيات الهادئ نسبياً إلى عقد التسعينيات المتلاطمة أمواجه.. لماذا اتسمت علاقة الإخوان المسلمين بالنظام السياسي المصري بالتعايش والتهادن في الثمانينيات، وبالصراع والتصادم الحادّ في التسعينيات وحتى الآن؟

وبدلاً من أن تعدّد وتناقش الدراسة قائمة من الأسباب، داخلية وإقليمية ودولية، اختارت أن تركّز على سبب اعتبرته جوهرياً في تفسير التحوّل من التهادن إلى الصدام، وهو أن جوهر الصراع بين الإخوان والنظام المصري سعي كل منهما إلى تكريس شرعيته بأنماط وأشكال الشرعية المختلفة: شرعية الوجود السياسي، والقانوني، والمجتمعي. فلا يمكن أن نفهم حقيقة الصراع بين الإخوان والنظام، بمعزل عن افتقاد الإخوان للمشروعية القانونية، على رغم وجودها

وفاعليتها على الساحة السياسية والمجتمعية، وتأثير ذلك الافتقاد في تطور وسلوك وأفعال الجماعة منذ السبعينيات، بما في ذلك سلوكها وأفعالها نحو النظام، كما لا يمكن أن نفهم حقيقة الصراع بين الإخوان والنظام بمعزل عن سعي النظام إلى تحقيق شرعية ليست محجوبة أو غائبة قانونياً ـ كما في حالة الإخوان ـ وإنما ضعيفة ومتآكلة في زمن تآكل فيه دور دولة الرعاية أو الرفاهية، وهو الدور التقليدي للدولة العربية بعد الاستقلال. ولا تقلّل أو تهمّش الدراسة من أية أسباب أخرى ـ كما قيل ـ وإنما تناقش باستفاضة وتركيز مفهوماً لم يحظ باهتمام كاف ممن درسوا ظاهرة الصراع بين الحركة الإسلامية والدولة في مصر، وهو مفهوم الشرعية: شرعية حركة إسلامية غائبة أو مغيبّة قانونياً ورسمياً (أو محجوبة عن الشرعية)، وشرعية نظام سياسي يتعرّض بالتدريج إلى تراجع وتآكل واهتزاز.

وتزعم الدراسة أنه لا يمكن استيعاب حقيقة الصراع بين الإخوان والنظام من دون أن يكون على رأس قائمة الأسباب أنه **صراع على الشرعية**، يمكن بعد ذلك أن تندرج تحته بقية الأسباب الداخلية، والإقليمية والدولية. وعلى الرغم من أن الدراسة خاصة بالإخوان المسلمين وعلاقتهم بالنظام السياسي المصري من العام ١٩٨١ إلى العام ٢٠٠٧، إلا أنها ـ باعتبار انشغالها بمفهوم الشرعية ـ تصلح مدخلاً تحليلياً لمناقشة أبعاد العلاقة بين الحركات الإسلامية والأنظمة العربية، وعلاقة المجتمع بالدولة في الوطن العربي عموماً.

تنقسم الدراسة إلى مرحلتين: مرحلة الثمانينيات، ومرحلة التسعينيات إلى ٢٠٠٧. وملخّص المرحلة الأولى أن العلاقة بين النظام والإخوان اتسمت مجملاً بالهدوء، والتسامح، لأن مبرّرات التوتر والصراع لم تكن موجودة بعد، ولأن الاثنين كانا يحتاجان أحدهما إلى الآخر، كلّ لأسبابه، وكلّ لتعزيز شرعيته، ولم يكونا في وضع سياسي ولا أمني ولا تنظيمي، يسمح لهما بالصراع المرهق، والمستنفد للطاقة والموارد. كان الرئيس مبارك جديداً في الحكم، ولم يكن من مصلحته أن يبدأ عهده بصراع مع حركة إسلامية معتدلة كبيرة وموجودة على الساحة قبل مجيئه إلى السلطة بسبب سياسات سلفه الرئيس السادات الانفتاحية، سياسياً وإقتصادياً. ولم يكن من مصلحة الإخوان أن تبدأ حقبة الثمانينيات باستفزاز النظام الجديد، ولا سيما أنها حركة خرجت لتوّها من سجون عبد الناصر، ومن اعتقالات أيلول/سبتمبر ١٩٨١ الساداتية الشهيرة، وكانت تحتاج إلى فترة هدوء ومهادنة تستكمل معها بناء التنظيم واستقطاب أعضاء جدد وتوسيع رقعة وجودها في المجتمع المصري.

وملخص المرحلة الثانية، مرحلة التسعينيات وحتى الآن، أن العلاقة بين النظام والإخوان اتسمت بالتوتر لأن الجماعة، رغم كونها محجوبة عن الشرعية القانونية والرسمية، استطاعت أن تحقق نمطاً آخر من أنماط الشرعية اسميتها «الشرعية المجتمعية» أو «الشرعية الخدمية» أو «شرعية الإنجاز»، وهي شرعية مكتسبة من إنجاز خدمات (صحية ونقابية، وتعليمية، وتكافلية . . . الخ) لشرائح المجتمع المصري، ولا سيما شريحة الطبقة المتوسطة. اكتسبت جماعة الإخوان، بفضل وجود تفاعل جيل جديد داخل الحركة، شرعية غير رسمية، لم تمنحها إياها الدولة، وإنما منحها إياها المجتمع. وما استفز النظام من هذه الشرعية أنها كانت (١) منظّمة للغاية، بفضل جهود الجماعة في استكمال هياكلها وأقسامها التنظيمية منذ خروجها من سجون عبد الناصر في بداية السبعينيات، و(٢) أن هذه الشرعية المجتمعية أو الخدمية للإخوان، وظّفت من الجماعة توظيفاً سياسياً للضغط على الدولة لتحويلها إلى شرعية قانونية. وقد حدث ذلك التطور الجوهري، في سياق تدهور شرعية النظام نفسه، الذي لم يستطع أن يحافظ على عقده الاجتماعي التاريخي بينه وبين المجتمع (مجانية التعليم، وضمان التوظيف، ومجانية العلاج المحترم. . . الخ)، بسبب الضغوط الدولية للإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد. وقد حدث ذلك التطور الجوهري أيضاً في سياق تنامي أعمال العنف (من الجماعات الإسلامية المتشدّدة) ضد النظام، وفوز جبهة الإنقاذ في الجزائر في انتخابات العام ١٩٩٢. تضافرت هذه العوامل، بعضها جوهري وبعضها ثانوي، وبعضها حقيقي وبعضها وهمي ومفتعل، في خلق تصور معادٍ للنظام من الإخوان أدخل العلاقة بينهما إلى مرحلة الصراع الدموي الحالي.

وكي تتضح الصورة أكثر، وتحقيق جدلية الدراسة ببعض الأمثلة، أسرد باختصار سمات ومظاهر كل مرحلة من المرحلتين، مرحلة المهادنة في الثمانينيات، ومرحلة الصراع في التسعينيات.

أولاً: مرحلة المهادنة في الثمانينيات

لم يتوفر في مصر في مستهل الثمانينيات السياق الذي يمهّد لنشوب صراع بين الإخوان ومبارك. فلم يكن للإخوان علاقة باغتيال السادات مثلاً، ولم يكن الإخوان مستعدين لاستخدام العنف ضدّ الدولة بعدما تخلّوا عنه بحلّ النظام الخاص. ومن جهة النظام السياسي الجديد، فإنه كان مشغولاً بتوسيع قاعدة شعبية له، لم تسمح بالدخول غير المنطقي ولا المبرّر في مواجهات مع المعارضة عموماً،

والإخوان خصوصاً. وبدلا من ذلك، أكد الرئيس مبارك على سيادة القانون، وشرع في تطوير البنية التحتية للدولة، والإفراج عن المعارضة. وعلى رغم أن النظام لم يحسم مسألة شرعيته الخاصة بصورة مطلقة، إلا أنه يمكن القول إن مبارك نال درجة من القبول العام، وهو ما دلّ عليه بدرجة كبيرة المستوى المتدنيّ للعنف الاجتماعي والديني في السنوات الأولى لقيادته ومشاركة القوى السياسية الرئيسية في انتخابات العام ١٩٨٤.

أما الإخوان، فاستغلّوا المزاج التصالحي في سياسة مبارك، وعملوا بجهد وهدوء على إعادة بناء التنظيم، والتفاعل مع شرائح المجتمع من خلال الفضاءات التقليدية في المساجد والأحياء السكنية، وغير التقليدية في الجامعات والنقابات. وكان الفضل في توسيع رقعة تفاعل المجتمع في فضاءاته غير التقليدية إلى وجود جيل جديد من الإخوان كان له وجود طبيعي وتلقائي في الجامعات والنقابات، وكان لديه قناعات انفتاحية تختلف تماماً عن قناعات جيل الستينيات الذي تأثر بأفكار سيد قطب الداعية إلى «المفاصلة والعزلة الشعورية» تجاه المجتمع.

وكان فوز أعضاء الجيل الثاني من الإخوان في نقابة الأطباء دافعاً محفزاً لأعضاء آخرين من الجيل نفسه إلى تكرار التجربة في نقابات أخرى. فشارك الإخوان في انتخابات نقابة المهندسين العام ١٩٨٥ وحقق فوزاً غير متوقع لثلث مقاعد مجلس إدارة النقابة، وبقية مقاعد المجلس في العام ١٩٨٧. وتكررت التجربة في السنة نفسها مع نقابات أخرى، ففاز الإخوان في انتخابات نقابة البيطريين، والصيادلة (عام ١٩٨٨) والعلميين (عام ١٩٩٠). وكانت الدهشة في مسعى الإخوان إلى الترشّح في انتخابات نقابة المحامين، القلعة التقليدية للتيار القومي العلماني، وفوزهم بأغلب مقاعد النقابة في العام ١٩٩٢. وكان الإخوان يحققون نجاحات مماثلة في فضاءات أخرى داخل المجتمع المصري، ضمنت لهم السيطرة على اتحادات الجامعات الطلابية الكبيرة، ونوادي أعضاء هيئات التدريس.

وكان السرّ في نجاحات الإخوان يعتمد، حسب الدراسة الميدانية والحوارات الشخصية مع طلبة وأساتذة جامعات ونقابيين، على ركنين أساسيين: **أولاً** تقديم خدمات متميّزة مقارنة بالخدمات التي كان يقدمها الموالون للنظام أو التيارات المعارضة غير الإسلامية لما كانت تسيطر على هذه المؤسسات. **وثانياً** تقديمها من خلال قوة ودقّة الشبكة التنظيمية للإخوان، التي كانت تضمن تنسيق العمل وتبادل الخبرات بين الفضاءات المختلفة.

ثانياً: خدمات وإنجازات متميّزة

١ ـ في النقابات

طرح الإخوان في نقابة الأطباء في العام ١٩٨٦ مشروعهم الشهير المتعلق بالتأمين الصحي، إذ لم يكن في مقدور أغلب الأطباء الخرّيجين تحمّل التكاليف الباهظة للعلاج في المستشفيات الخاصة، وشعر العديد منهم بالمذلّة في المستشفيات الحكومية لأنهم لم يكونوا يتلقّون الرعاية المناسبة أو الخدمات اللائقة. وقد حقق مشروع التأمين الصحي نجاحاً كبيراً في أوساط الأطباء الشباب، لأنه هدف إلى استعادة كرامتهم ومكانتهم في المجتمع، كما وفّر لهم المشروع، ولعائلاتهم، الرعاية الصحية اللائقة وبأسعار معقولة. وزاد عدد المستفيدين بصورة ملحوظة في الأعوام التالية، إذ بلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع في العام ١٩٨٨ أكثر من ١٧٦٠٠ طبيب و٤٣٩٦٠ من أفراد أسر الأطباء. وانتقلت التجربة في العام ١٩٨٩ إلى نقابة المهندسين حيث وصل عدد المستفيدين منه إلى ٧٢٠٠٠. وأظهرت الأرقام الضخمة للمستفيدين حجم الحاجة إلى هذا النوع من الخدمات الصحية، على الرغم من نظام التأمين الصحي القائم الذي ترعاه الدولة.

ونظّم الإخوان معارض مبيعات ضخمة للأثاث والغسالات وغازات المطابخ والثلاجات وغيرها من الأدوات التي يحتاج المهنيون الشباب إلى تزويد منازلهم بها، وبأسعار مخفضة أو بالتقسيط ودون فوائد. مرة ثانية جاءت هذه الأفكار تلبية لاحتياجات شريحة طالما أهملها النظام.

وفي العام ١٩٩٢، استطاعت الجماعة تحقيق نجاح غير متوقّع في انتخابات مجلس نقابة المحامين. واستناداً إلى نبيل عبد الفتاح، أحد الذين درسوا الظاهرة الإخوانية في النقابات عن قرب، كان ذلك أحد أبرز الأحداث السياسية في مصر منذ اغتيال السادات في العام ١٩٨١، وذلك لأن النظام نظر إلى فوز الإخوان في نقابة المحامين بطريقة مختلفة تماماً. ويرجع السبب في ذلك إلى أن نقابة المحامين، وعلى العكس ربما من نقابة الأطباء أو نقابة المهندسين، تشكل فضاءً مسيّساً بطبيعته، ولذلك وفّرت بصورة تلقائية أرضية أكثر قابلية للتعبئة والحشد الجماهيري.

ولم تكن شعبية الإخوان تكمن في تقديم هذه الخدمات فحسب، وإنما في الطريقة الفعّالة التي كانت تقدم بها. ولم يتسنّ للجامعة أن تقوم بذلك من دون الاستناد إلى شبكتها التنظيمية التي وفّرت لها حالة من التنسيق والكفاءة ضاعفت

من قاعدة شرعيتها، بل جعلت هذه الشرعية تتسم بأنها «شرعية منظّمة» وليست مبعثرة أو عشوائية. وهذا يقودني إلى الحديث عن تنظيم الجماعة، وكيف كانت تؤدي الخدمات، سواء للطلبة والأساتذة في الجامعات، أو للمهنيين في النقابات.

٢ ـ اتحادات الطلبة في الجامعة

في السبعينيات كانت شعبية التيار الإسلامي تقوم على الخطاب الديني التقليدي، الذي كان يستقطب شريحة الطلبة المحبطين من الخطاب القومي بعد هزيمة العام ١٩٦٧. ولكن شعبية الإخوان الطلابية في الثمانينيات لم تستند كثيراً إلى الخطاب الديني، أو على الأقل لم تستند فقط إلى الخطاب الديني التقليدي، وإنما إلى قدرة الجماعة على تقديم خدمات طلابية بدت جذّابة لمعظم الطلبة، بمن في ذلك غير الملتزمين دينياً. وبنت هذه الخدماتُ سمعة للإخوان بوصفهم ممثلين جديرين بمصالح الطلاب، وبناء على هذه الشرعية، خاض مرشحوهم الانتخابات. وفي أثناء الحملات الانتخابية، كان الإخوان يعدّون ناخبيهم بتقديم خدمات أفضل في حالة إعادة انتخابهم.

ففي جامعة المنصورة مثلاً كان الطلبة الجدد، غير المؤدلجين ولا المنتمين تنظيمياً بعد، يحصلون على بطاقات ترحيبية من اتحادهم الطلابي الذي يسيطر عليه الإخوان عن طريق قائمة من الخدمات يوفّرها الاتحاد من مبيعات منتظمة للكتب الدراسية الرخيصة وكتيّبات المراجعة، بالإضافة إلى معدات طبية وهندسية مكلفة (تُباع بحسومات تصل إلى ٣٠ بالمئة).

٣ ـ نوادي أعضاء هيئة التدريس

لقد عمل الإخوان المسيطرون على نوادي أعضاء هيئات التدريس على زيادة مرتبات الأساتذة، ولا سيما للأساتذة الشباب الذين حصلوا لتوّهم على شهادة الدكتوراه ويعانون تبعات غلاء المعيشة. وبحلول التسعينيات، زاد الراتب الصافي للأساتذة إلى ثلاثة أضعاف بداية من العام ١٩٨٦، وهي السنة التي وجد فيها الإخوان بوضوح في إدارة نوادي هيئة التدريس. كما شكّل العثور على مسكن لائق في مدينة القاهرة المزدحمة مشكلة أخرى بالنسبة إلى أغلب أعضاء هيئة التدريس، وبخاصة الأساتذة المساعدين، وغالبيتهم من الخرّيجين صغار السنّ وغير المتزوّجين. فقد كان أولئك مضطرين إلى الاعتماد على مدّخراتهم وعلى رواتبهم لشراء شقة سكنية أو الزواج. وكان ذلك شبه مستحيل بالنظر إلى تدنّي رواتبهم.

وبعد لقاءات مع وزير الإسكان وافقت الدولة على توفير أكثر من ٢٠٠ شقّة سكنية، استخدمها الإخوان في إسكان المعيدين والأساتذة المساعدين الشباب، ما زاد من شعبيتهم.

وشكّلت مشكلة العلاج والرعاية الصحة تحدياً آخر لأساتذة الجامعات الشباب. فلم تكن المستشفيات الحكومية توفر رعاية صحية محترمة، مما كان يحتم عليهم التوجّه إلى المستشفيات الخاصة ودفع كلفة تزيد على الرواتب التي يتقاضونها كأساتذة. ولذلك، كان على مساعدي الأساتذة من أبناء الطبقات الدنيا الاعتماد في أغلب الحالات على المستشفيات الحكومية التي تعتبر خدماتها غير مُرضية. وكانت هيئة التدريس في جامعة القاهرة مثلاً تفتقر قبل وصول الإسلاميين إلى مجلس إدارة نادي أعضاء الهيئة إلى خدمات الرعاية الصحية اللائقة، وكان على الأساتذة سداد كامل نفقات علاجهم من جيوبهم. وفي حال احتاج أستاذ إلى إجراء عملية جراحية، وكانت تكاليفها مرتفعة جداً، فإنه كان يلجأ إلى إجراءات بيروقراطية مرهقة حتى يحصل على منحة من إدارة الجامعة لتغطية نفقات علاجه أو علاج أحد من أسرته. وتمثل الإنجاز الذي حققه الإخوان في المطالبة بالحصول على بطاقة طبّية تخوّل جميع الأساتذة حق تلقّي العلاج في المستشفيات الخاصة، على نفقة الجامعة. وبالإضافة إلى الخدمات التي تقدمت الإشارة إليها، نظّم الإخوان معارض لسلع استهلاكية ومعمّرة لأعضاء الجامعة فقط وبأسعار رمزية ومدعومة جعلتها مناسبة ولها شعبية كبيرة، خاصة بين صغار الأساتذة. وبلغت أرباح المبيعات من بعض المعارض حوالى مليون جنيه مصري، ما دلّ على نجاحها وشعبيتها.

ثالثاً: شرعية خدمية منظّمة

لم تكن شعبية الإخوان تكمن في تقديم هذه الخدمات فحسب، وإنما في الطريقة الفعّالة التي كانت تقدّم بها. فلم يتسنّ للجماعة أن تقوم بتقديم هذه الخدمات بهذه المهنية الفائقة دون الاستناد إلى شبكتها التنظيمية التي وفّرت لها حالة من التنسيق والكفاءة ضاعفت من قاعدة شرعيتها، بل جعلت هذه الشرعية تتسم بأنها «شرعية منظّمة» وليست مبعثرة أو عشوائية. ويمكن القول إن هذا هو الشق الذي أزعج النظام بصورة أكبر، ولا سيما من حركة كبيرة (محجوبة عن الشرعية).

يوجد داخل جماعة الإخوان المسلمين، إلى حين كتابة هذه الدراسة، نحو تسعة أقسام داخل التنظيم، تشمل: قسم الدعوة، وقسم الخدمات الاجتماعية،

وقسم الطلاب، وقسم العمال، وقسم نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وقسم الأخوات، وقسم التدريب الرياضي، وقسم شؤون العالم الإسلامي، وقسم النقابات المهنية. ويمكن أن تتفرع بعض الأقسام إلى لجان متخصصة، مثل: اللجنة المالية، ولجنة التاريخ، ولجنة العلماء. وجرى استحداث أقسام أخرى مؤخراً لتنظيم الدور السياسي الجديد الذي يلعبه الإخوان في البرلمان، والقسم السياسي الذي يتضمن لجنة الإعلام، وهي أشبه بمؤسسة فكرية، وهي متخصّصة بتنسيق الدراسات التي تتناول القضايا والتطوّرات السياسية المتنوّعة. وستجد في **الفصل السابع** مناقشة لبعض من هذه الدراسات المتعلقة بالحركة وبالنظام المصري. كما يتضمن القسم السياسي اللجنةَ البرلمانية التي تضمّ في عضويتها نواب الإخوان في البرلمان.

إضافة إلى الأقسام واللجان الجديدة حدث تطور ثانٍ في الثمانينيات طال طريقة إدارة التنظيم نفسه، يعتمد على اللامركزية. وطُرحت فكرة اللامركزية في الإدارة في الثمانينيات كوسيلة لتطوير فاعلية الحركة، وأنها بدت صيغة عملية مناسبة، بالنظر إلى الظروف السلطوية السائدة، وإلى رفض الدولة الاعتراف بالحركة. وفي الإدارة اللامركزية، تتخذ القيادة المركزية من العاصمة (القاهرة) قاعدة لها، وتكون هي المسؤولة (من خلال مكتب الإرشاد) عن رسم السياسات الجوهرية التي تتبنّاها الحركة، وبخاصة تلك المعنية بالدولة مباشرة. ويجري الإعلان عن هذه السياسات في البيانات الرسمية التي تصدر عن المرشد أو الجماعة، وعن طريق الخطابات في الاحتفالات العامة والتجمعات... الخ. ويعود إلى القيادات المحلية المنتشرة في المحافظات والأقاليم القرار في السياسات المتّبعة في مناطقهم. والجدير بالذكر أن الأقسام الداخلية الأحد عشر المذكورة آنفاً توجد بالتالي على مستويين: على المستوى المركزي الذي يخضع لإشراف القيادة في القاهرة، وعلى مستوى المحافظات، أي أنه توجد هذه الأقسام بصورة مصغرّة في المحافظات الثماني والعشرين في مصر. وبالطبع يجري عقد اجتماعات وإجراء اتصالات منتظمة بين أعضاء الأقسام المركزية والأقسام في المحافظات من أجل تبادل الخبرات وتوحيد وجهات النظر.

والتطور المهم الثالث هو أن تشكيل القيادة داخل الحركة وداخل أقسامها صار يتم عن طريق إجراء انتخابات داخلية بدلاً من تعيين الكبار من أعضاء الحركة على نحو تقليدي على غرار ما كان سائداً في الماضي. وقد شكّل هذا التطور، وإن لم يكن مثالياً من حيث الممارسة، خطوة بارزة، كونه يتناقض مع

الثقافة السياسية السائدة التي تمارسها أغلب النظم العربية. ويجري انتخاب أعضاء كل قسم داخل التنظيم من قبل قواعدهم الناخبة في العاصمة أو في المحافظات. وربما ينتقل الأعضاء المنتمون إلى أحد الأقسام، وبخاصة الأعضاء الأكبر سنّاً أو الأوسع خبرة، من قسم إلى آخر، أو يكونون ببساطة أعضاء في أكثر من قسم. وهذا يضمن عدم ضياع الخبرات غالباً، بل يضمن تقاسمها وزيادتها. وسيكون حديثي عن التنظيم وماهيته مهماً في **الفصل الرابع** حيث أناقش دور التنظيم وصلته في تأثير الإخوان ونفوذهم في المجتمع وفي السياسة.

واستفاد الإخوان من إمكانات التنظيم وموارده في رفع كفاءة خدماتهم، وفي إجراء اتصالات بين الساحات التي يشغلونها كوسيلة لزيادة تأثيرهم في المجتمع، وفي السياسة. فالارتباطات التنظيمية مكّنت الإخوان في فضاءات معيّنة من تعبئة جماهيرهم الناخبة لدعم أهداف الحركة في الفضاءات الأخرى. وبناء على ذلك، استخدم الإخوان في حرم الجامعات شعبيتهم (أو شرعيتهم الخدمية) لحشد الطلبة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية في العام١٩٨٧ مثلاً والتصويت لصالح مرشحي الجماعة. وأكّد عمرو أبو خليل، وهو عضو في الإخوان والرئيس السابق لاتحاد الطلاب في جامعة الإسكندرية، أن الطلاب كانوا متعاطفين أساساً مع الإسلاميين بحكم الاستفادة من خدماتهم في الجامعات، ولذلك كانوا يصوّتون لمرشحي الحركة لعضوية البرلمان أنفسهم.

وتجلّت العلاقات التنظيمية أيضاً في التنسيق مثلاً بين الجامعات والنقابات، فجرى توعية الطلاب في الجامعات لبناء علاقات مع النقابات الخاصة بمهنهم التي سيعملون فيها بعد التخرّج. واستخدم الإخوان أيضاً الفضاءات التي سيطروا عليها (النقابات تحديداً) للتعبير عن الآراء السياسية للتنظيم، والتي لم يكن يسمح للجماعة بالتعبير عنها في أوضاع طبيعية نظراً إلى غياب مشروعيتهم القانونية. وكانت نوادي أعضاء هيئات التدريس في جامعتي القاهرة والإسكندرية تعقد مؤتمرات مشتركة مع الاتحادات الطلابية في هاتين الجامعتين لدعم الانتفاضة الفلسطينية والمجاهدين في أفغانستان. وقد استمرّ هذا التعاون بين الاتحادات وهيئات التدريس لغاية التسعينيات، وكانت جميع الآراء التي عبّرت عنها الاتحادات ونوادي هيئات التدريس تعكس آراء الجماعة خارج سور الجامعة حيال الشؤون السياسية في فترة التسعينيات، بما في ذلك حرب الخليج في العام ١٩٩١.

كما نسّقت نوادي هيئات التدريس في الجامعات نشاطاتها مع النقابات لرفع مستوى أداء الطرفين وتبادل الأفكار والخبرات المتعلقة ببرامج الرعاية الصحية

ومعارض مبيعات التجهيزات المنزلية والسلع المعمّرة. كما كان واضحاً التعاونُ المنظّم بين النقابات القوية، وبتنسيق من الأقسام المعنية داخل التنظيم. ودفعت حربُ الخليج في العام ١٩٩١ الإخوان، من خلال (لجنة تنسيق العمل النقابي)، إلى تحويل النقابات إلى جبهة سياسية موحَّدة ضد الموقف الرسمي المصري من الحرب. وكان النظام ينظر إلى هذا النوع من التنسيق والاتصال التنظيمي على أنه منافس لسيطرته العامة على حدود هذه الفضاءات، وهو ما قاد في النهاية إلى الدخول في مرحلة التسعينيات، وهي مرحلة الصدام.

رابعاً: مرحلة الصدام في التسعينيات

اتسّم عقد التسعينيات (مقارنة بالثمانينيات) بأنه عقد التحديات، والتحول إلى فترة مضطربة جداً للرئيس حسني مبارك. فقد تزامنت الظروف الاقتصادية الصعبة مع تفاقم خطر الجماعات الإسلامية، التي أضرّت أعمال العنف التي كانت موجّهة ضد الأجانب بالعائدات المتأتية من السياحة، والأشد خطورة أنها استهدفت أيضاً مسؤولين رفيعي المستوى، وعلى رأسهم مبارك نفسه. وشهد العام ١٩٩٠ وحده ٥١ حالة تصادم بين الإسلاميين والأمن، راح ضحيتها أكثر من ١١٥ قتيلاً من الطرفين. وتزامنت حادثة اغتيال الإسلاميين للكاتب فرج فودة في العام ١٩٩٢، وكان ناقداً عنيفاً لهم، مع تزايد خطر الإسلاميين في الجزائر، ومع اغتيال الرئيس الجزائري (الراحل) محمد بوضياف. وعزا البعض تزايد أعمال العنف إلى عدة عوامل على رأسها، حسب الدراسة، انحسار شرعية النظام في المجتمع المصري، وكان تنامي أعمال العنف الاجتماعي والديني أحد مؤشرات الإحباط العام من أداء النظام الذي فشل في تلبية حاجات الناس.

إلا أن أهم تحدٍ واجه النظام في مستهل التسعينيات وحوّل العلاقة من مهادنة إلى تصادم مع الإخوان، كان ما يحقّقه الإخوان من شرعية اجتماعية اتخذت صبغة سياسية حادة أزعجت الرئيس مبارك على مستوى شخصي. فقد استطاع الإخوان بفضل كفاءة هيكلهم التنظيمي وسيطرتهم على فضاءات الطبقة الوسطى من طلبة (اتحادات الطلبة) ومهنيين (النقابات) من بناء عقد اجتماعي بديل من العقد الاجتماعي التاريخي بين الدولة والمجتمع، الذي كان يتعرض للتآكل بسبب إصلاحات النظام الاقتصادية. وتجلّى ما أسميته بـ «تسييس الشرعية المجتمعية» في أحداث حرب الخليج في العام ١٩٩١ والزلزال في العام ١٩٩٢ سعياً إلى ممارسة ضغط على النظام إزاء سياسته لرفض منح شرعية قانونية للجماعة.

١ ـ حرب الخليج

سارع الإخوان إلى إدانة الغزو العراقي للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، وجاءت مطالبتهم للرئيس العراقي السابق صدام حسين بسحب قواته من الكويت منسجمة مع الموقف الذي اتخذه النظام المصري. ولكن سرعان ما أوجد التدخل الغربي في الأزمة عامل توتر جديداً بين مبارك والإخوان الذين أدانوا التدخل واحتجّوا على قصف العراق. وعلى رغم غيابهم عن مجلس الشعب (فقد قاطعوا انتخابات العام ١٩٩٠)، إلا أن الإخوان وظّفوا سيطرتهم على النقابات للتعبير عن آرائهم السياسية المعارضة لموقف النظام المؤيّد للحرب. وقد اعتبر النظام أن الإخوان يستغلون استغلالاً سيئاً الفضاءات التي سمحت الدولة بوجودها (أي النقابات) لتحريك وتعبئة الطبقة الوسطى من المهنيين ضدّ الشرعية الشعبية للرئيس الذي أمر الجيش المصري بالمشاركة في التحالف الغربي ضدّ بلد عربي مجاور. كما أن النظام اعتبر أن حركة الإخوان بدأت تنسّق بين موارد هيكلها التنظيمي كحركة، وموارد النقابات (كأعضاء في مجلس الإدارة) لشنّ حملة أكثر قوة وفاعلية ضدّ النظام.

وبالفعل، فقد بدأت النقابات التي يسيطر عليها الإخوان بتشكيل تحالفات تنسيقية بين أنشطتها في ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ النقابات منذ العام ١٩٥٢، إذ تشكلت «لجنة تنسيق العمل النقابي» التي أدانت في بيان شديد اللهجة، واعتبر مستفزاً للنظام، الوجود الغربي في الخليج، ما اعتبره النظام تجاوزاً للخطوط الحمراء. وسرعان ما أصبح الموقّعون على البيان ضحايا حملة منظّمة لتشويه سمعتهم، صاغتها وسائل الإعلام والمسؤولون النافذون اتهموا فيها الإخوان بـ «عدم الإخلاص» وبـ «الخيانة» وبتلقّي أموال من صدام. وأصبحت النقابات هي المحور الجديد لانتباه الأجهزة الأمنية وتدخلها، وتعرّض العشرات من الأعضاء، الذين كان أغلبهم أعضاء في الحركة أيضاً، للمضايقة والاعتقال. وأجبر النظامُ، الذي استفزته، كما قلت، نبرة البيان، رؤساء النقابات التي كانت خارج نطاق سيطرة الإخوان على الانسحاب من عضوية اللجنة، وعلى الامتثال للسياسة الرسمية التي أعلن عنها النظام.

٢ ـ حادثة الزلزال

شكّلت حادثة الزلزال في العام ١٩٩٢ حدثاً آخر لم يكشف للدولة عن مدى قوة الهيكل التنظيمي للإخوان وحسب، بل أظهر كيف يمكن أن توظف تلك القوة سياسياً أيضاً. فمرّة أخرى، وظّف الإخوان مواردهم في النقابات، فضلاً

عن مواردهم من التنظيم خارج سور النقابات، في إنقاذ ضحايا الزلزال. لقد استفاد الإخوان من وجودهم داخل نسيج المجتمع وفي المناطق الحضرية والريفية مع وجودهم في النقابات للتنسيق بين هذه المساحات والفضاءات لضمان نقل سريع وفاعل لموادّ الإغاثة وتسخيرها في إنقاذ الضحايا. وجرى القيام بذلك بطريقة منسّقة ومنظّمة فاقت أداء الدولة نفسه.

واستحوذ أداء الإخوان في أثناء الهزّة الأرضية على الانتباه داخل مصر، ولكن ما أزعج النظام أنه استحوذ على الانتباه في الخارج أيضاً. فقد أشارت وسائل الإعلام الغربية إلى التباين بين نجاح الإسلاميين وفشل النظام في إنقاذ الضحايا، واستخدمت ذلك في التلميح إلى إمكانية وصول الإسلاميين إلى السلطة في مصر. وهذا النجاح، بالإضافة إلى الأخبار التي تحدثت عن اتصالات وحوار بين مسؤولين أمريكيين وقيادة الإخوان المسلمين، عمّق لا شك من مخاوف النظام. وقد كان مبارك في زيارة إلى الصين لما وقع الزلزال، فعاد إلى مصر على الفور ليس بالضرورة من أجل الإشراف أو تنسيق الجهود التي تبذلها الدولة، وإنما لأنه بدا قلقاً من اهتزاز وتشوّه صورته في الخارج.

ولم تتفاقم مخاوف مبارك من التقارير الإخبارية التي كانت تذيعها محطة سي. إن. إن. ومحطة بي. بي. سي. وحسب، اللتين سلطتا الضوء على إنجازات الإسلاميين، وعلى تأثيرهم المتنامي في المجتمع المصري، بل مما اعتبره استغلالاً سياسياً من جانب الإخوان للزلزال. ففي غمرة جهود عملهم الإغاثي، رفع الإخوان على الخيام التي كانوا ينصبونها للمتضرّرين، وعلى واجهات مقرّات ومراكز الإغاثة شعار «الإسلام هو الحل»، وهو الشعار الذي استخدمته الحركة خلال حملتها السياسية في انتخابات العام ١٩٨٧.

٣ ـ توظيف الفضاءات المجتمعية سياسياً

عمل الإخوان على تفعيل الدور السياسي للنقابات للتعويض عن غيابهم عن مجلس الشعب، وربما عدم فاعلية مجلس الشعب كمؤسسة سياسية، واستخدموا جميع الوسائل والموارد المتوفرة في النقابات لخلق حالة من الوعي السياسي بدلا من اللامبالاة السياسية التي كانت مستشرية بين أوساط طبقات المهنيين في بداية الثمانينيات. واستخدم الإخوانُ النقابات في عقد لقاءات ومؤتمرات جماهيرية لمناقشة الإصلاح السياسي ـ خاصة بعد قرارهم بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب، وكان يدعى إلى هذه الملتقيات ممثلون عن الأحزاب السياسية وعن قيادة تنظيم الجماعة.

واستخدم الإخوان أيضاً الفضاء الجامعي، كما فعلوا في النقابات، كمنابر سياسية لانتقاد مواقف النظام. ففي أثناء حرب الخليج مثلاً، انضمت الجامعات إلى النقابات، وإلى هيئات التدريس في الجامعات، وبتنسيق كلّيٍ من تنظيم الجماعة، في تنظيم تظاهرات للاحتجاج على الحرب التي شُنَّت على العراق، وعلى مشاركة القوات المصرية في التحالف. وجرى توزيع استبيانات على الطلبة في جامعة الإسكندرية مثلاً وطُلب منهم فيها الإدلاء بتعليقاتهم حول القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية بإرسال قواتها إلى الخليج، وحول الأسباب التي تقف خلف وجود الولايات المتحدة في الخليج، وكيفية تصورهم للوجود الإسرائيلي والأمريكي في المنطقة.

واستخدم التنظيمُ الفضاء الجامعي في تعبئة الطلاب الذين يحقّ لهم التصويت من أجل دعم مرشحي الإخوان في الانتخابات البرلمانية. وجذبت مثل هذه الأنشطة الطلابية انتباه الأجهزة الأمنية على نحو متزايد، وزادت من تدخلها في الشؤون الخاصة بالجامعة. وأصبح استخدام الغاز المسيّل للدموع الأسلوب المتبع دائماً لصدّ التظاهرات الطلابية في التسعينيات. وبات الطلاب الناشطون يخضعون لرقابة مشدّدة. وشاركت إدارة الجامعة أيضاً في الحملة التي شنّها الأمن للتضييق على أنشطة الإخوان الطلابية، فبدأت بتطبيق سياسة جديدة قُصد منها إضعاف استقلالية الاتحادات الطلابية وتقييد حرّيتها في تنظيم الأنشطة. وبدأ الجهاز الأمني كذلك بزيادة وتيرة تدخلاته في الحملات الانتخابية، وفي نتائج انتخابات الاتحاد، في محاولة لمنع الإخوان من تحقيق مزيد من المكاسب الانتخابية في الجامعة.

وكان يجري اعتقال المرشحين الذين لم تردعهم التهديدات الأمنية ولم يُطلق سراحهم سوى قبل أيام قلائل من امتحانات نصف السنة. وإذا رسبوا في الامتحانات بعد ذلك، كان يُتوقع منهم إعادة دراسة مقرّرات السنة بأكملها. والأسلوب القمعي الآخر كان إعلان الجامعة عن اليوم الذي يصادف أنه يوم إجراء للانتخابات بأنه يوم إجازة، بحيث تغلق الجامعة أبوابها ويلزم الطلاب منازلهم ولا يشاركون في الانتخابات. وفي الحالات التي يكون إقبال الطلاب فيها أدنى من النصاب القانوني الذي تحدّده اللائحة الطلابية، فإنه يحقّ لرئيس الجامعة تعيين أعضاء الاتحاد الطلابي بنفسه ومن دون انتخابات. ولم يكن موقف الأجهزة الأمنية من الإخوان في هيئات التدريس بالجامعات مختلفاً كثيراً عن تعاطيهم مع الاتحادات الطلابية. ولولا النقابات، واتحادات الطلبة، ونوادي أعضاء هيئة التدريس، وهي فضاءات تعترف بها الدولة، لما سُمح للإخوان، الذين يمثلون

تنظيماً محظوراً، من القيام بهذه الأنشطة السياسية من عقد لمؤتمرات وتوزيع لاستبيانات. وهو تناقض أوجده النظام، فاستفزّه في النهاية وقاده إلى سياسة تصفية النفوذ الإخواني.

خامساً: أبعاد الصراع بين النظام والإخوان

وتتناول الدراسة بعد مناقشة مظاهر المرحلتين، الثمانينيات والتسعينيات، أبعاد التطوّرات الجديدة في علاقة الصراع بين النظام والإخوان في القرن الواحد والعشرين من خلال تناول التغيّرات في الأجواء العامة في مصر والعالم، والتغيّرات داخل النظام، وداخل الإخوان، وأثر كل ذلك في مستقبل علاقة الدولة والمجتمع في مصر.

١ ـ أجواء الانفتاح العام

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في تكنولوجيا المعلومات أضعف من قبضة الأنظمة السلطوية في التحكم بما تراه وتسمعه شعوبها. ولم تعد تكنولوجيا المعلومات منحصرة في القنوات الفضائية (قناة «الجزيرة» كحالة)، وإنما في الفضاءات الجديدة التي وفّرتها شبكة الإنترنت، مثل المدوّنات، التي أتاحت للمواطنين، ولأول مرة، أن يساهموا في إرسال المعلومة والتعبير عنها، وليس فقط أن يكونوا مستقبلين لها. هذه الطفرة والوفرة في المعلومات، أسفرت، ضمن عوامل أخرى، عن حيوية وحراك سياسي واجتماعي في مصر، والعديد من الدول العربية، لم يُشهد من قبل. ولم تكن الأحزاب السياسية التقليدية هي التي تقود هذا الحراك، وإنما جبهات أوسع من المعارضين، والحقوقيين، والصحافيين، وشرائح من الطبقات المتوسطة، ومراكز حقوق الإنسان الوطنية، التي تطالب بإصلاحات جذرية، تطال النظام، والأحزاب السياسية المعارضة معاً. وفي حالة مصر، فإن حركة «كفاية» تعتبر نموذجاً عاكساً للحراك الشعبي، المعبّر عن الأجواء الجديدة. ولا شك في أن الحراك السياسي لم تحفزه ظروف مصر المحلية، ورغبة النظام في تجديد ولاية رئيس الجمهورية ولاية رابعة فحسب، وإنما الظروف الإقليمية والدولية بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي أسفرت عن هيمنة الولايات المتحدة على الوطن العربي، باحتلال العراق، كنموذج مستفزّ. ولم يقتصر الحراك على مؤتمرات وبيانات تنديد، وإنما في غير سابقة حديثة، إذ نزل الآلاف إلى الشارع على شكل تظاهرات ومسيرات شعبية استفادت من أجواء الانفتاح العام، رغم مضايقة الأمن.

٢ ـ تحولات داخل النظام

لم يعد خافياً أن النظام المصري، الذي يتمثل في شخص الرئيس، يمر بمرحلة شيخوخة تنذر بنهاية وشيكة. وقد ساهم شعور الناس بالقلق من مستقبل النظام في تحفيزهم للنزول إلى الشارع في مطالبة بالإصلاح، بقيادة «كفاية» و«الإخوان»، الذين كانوا ينأون عن استخدام الشارع فضاء للتعبير عن آرائهم قبل سنوات. وعلى الرغم من الحديث الشائع عن إمكانية توريث الحكم لجمال، نجل الرئيس مبارك، إلا أنه بات واضحاً أن هناك مراكز قوى أخرى تتصارع على وراثة السلطة، تشمل القوات المسلحة. وبسبب هيمنة شخص الرئيس على السلطة في مصر، وضعف ثقافة المؤسسات، وتداخل السلطات، وغياب شعبية الحزب الوطني (الحاكم)، فإن شرعية النظام، حضوراً أو غياباً، قوة أو ضعفاً، مرتبطة بشخص رئيس النظام. وهذا يعني أن النظام الجديد سيواجه تحدّي تأسيس شرعية جديدة لنفسه، مستقلة عن النظام الذي سبقه.

وتمر دورة حياة النظام السياسي المصري في عملية تعزيز شرعيته بمحطات تبدأ وتنتهي بمحطة أسميتها «أزمة الشرعية»، حيث يواجه النظام في مستهل مجيئه تحدّي بناء شرعية مقبولة لدى الشعب. ويبدأ بإجراءات تهدف إلى رفع رصيده الشعبي، وتحقيق مصالحة مع المجتمع، فيطلق عفواً عن السياسيين الذين اعتقلهم النظام السابق في أواخر دورته، ويفسح عن فضاءات تسمح بحراك مجتمعي محدود لكن ملحوظ. وقد رأينا هذا الإجراء واضحاً في بداية عهد الرئيس مبارك عندما أطلق سراح الذين اعتقلهم السادات في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ وأفسح مجالاً للمعارضة السياسية في المشاركة في انتخابات العامين ١٩٨٤ و١٩٨٧.

وتقتنص قوى المعارضة، ولا سيما القوى المحجوبة عن الشرعية، الإخوان تحديداً، وجود هذه الفضاءات لتأسيس شرعيتها الذاتية، التي تتناسب تناسباً عكسياً مع شرعية النظام. وبمرور الوقت يجد النظام نفسه يدخل محطة جديدة أسميتها «مأزق الشرعية». ففي الوقت الذي أفسح النظام عن هذه الفضاءات كإجراء لتعزيز شرعيته، فإن الفضاءات نفسها توظف لتعزيز شرعية خصومه، وتضعف على المدى البعيد شرعية النظام. وبدلاً من أن يسفر هذا عن «تنافس شريف» بين النظام ومنافسيه لتحقيق النظام الأحسن للشعب، كما يحصل في الأنظمة الديمقراطية، فإن النظام السلطوي يختار الحسم الأمني للخروج من مأزقه، ويقوّض الفضاءات التي أفسح لها في مستهل مجيئه. وقد رأينا هذا

الإجراء واضحاً في منتصف عهد الرئيس مبارك عندما همّش الفضاءات النقابية، والطلابية، والسياسية، واستهدف الإخوان باعتقالهم وتحويلهم على محاكمات عسكرية في التسعينيات.

وفيما تحجّم الإجراءات الأمنية من نفوذ الإخوان إلى حين، فإنها تعصف بالفضاءات المجتمعية، وتحرم الشعب من خدمات أهلية لن تستطيع الدولة أن تعوضها عنه، أو تقدمها بالجودة والتكلفة نفسهما، ما يفضي في النهاية إلى تفاقم التوتر بين الدولة والمجتمع تتجاوز دائرة الصراع بين النظام والإخوان. وتتزامن علاقة التوتر، مع ترهل أجهزة الدولة، وشيخوخة شخص الرئيس، ودخول النظام إلى دورة الفناء، حسب التعبير الخلدوني، أو إلى محطته الثالثة، التي بدأ منها وانتهى إليها، وهي «أزمة الشرعية»، وهي المرحلة التي يمر بها نظام مبارك حالياً.

وستمثل «أزمة الشرعية» التي انتهى إليها نظام الرئيس مبارك المحطة الأولى في دورة حياة النظام الوريث، أيا كان، إلا أن محطة «مأزق الشرعية» بالنسبة إلى النظام الجديد ستكون أعمق، لأن الإخوان في عمليتهم الموازية لتعزيز شرعيتهم، لن يبدأوا من مربع الصفر نفسه الذي سيبدأ منه النظام، وإنما من حيث سيستكملون من مرحلة متقدمة بدأوها منذ الثمانينيات. فعلى عكس دورة حياة النظام السياسي، التي تبدأ مع مجيء شخص جديد على رأس السلطة، فإن شرعية الإخوان لا تنطلق من شخص المرشد، وإنما من قوة التنظيم نفسه، وقدرته على التوغّل في نسيج المجتمع بخدماته. وبسبب هذه المرحلة المتقدمة التي حققها الإخوان طوال العشرين سنة الماضية من عمر نظام مبارك، وبسبب الحراك السياسي الشعبي، الذي أصبح الإخوان طرفاً فيه، فإنه سيكون صعباً جداً على أي نظام جديد أن يبدأ دورته الحياتية بتحقيق مصالحة مع المجتمع، من دون أن يمر ذلك بمصالحة مع الإخوان أولاً.

إن حركة الإخوان اليوم ليست كالحركة في الثمانينيات، وليست هي مجرد جماعة دينية تطالب بأن يكون «الإسلام هو الحل» وحسب، وإنما استطاعت في السنوات الأخيرة أن تنفتح على المجتمع، بكافة شرائحه، وأن تصبح رقماً فاعلاً مندمجاً في معادلة الجبهة الوطنية المعارضة للنظام. وبالتالي، فإن أية محاولة مستقبلية من النظام لاقصائها، ستكون أشبه بعملية جراحية حرجة، احتمالات النجاح فيها ضئيلة جداً، فما يراد استئصاله هو في الحقيقة صار متوغّلاً في نسيج وشرايين جسد المجتمع المصري ذاته. وأي نظام جديد يسعى إلى أن ينتقل من محطة «أزمة

الشرعية»، فإنه لن يخاطر منذ البداية بإجراء هذه العملية الجراحية الحرجة، لأنها لم تعد تتعلق باستئصال الإخوان وحدهم، وإنما باستئصال أنسجة حيّة من المجتمع نفسه.

٣ ـ تحوّلات داخل الإخوان

وكما أن النظام المصري مرّ بتحولات، فإن الإخوان المسلمين أيضاً مرّوا بتحولات في السنوات الماضية. فلم تعد الحركة جماعة منعزلة، على هامش الطيف السياسي والاجتماعي، بحيث يستطيع النظام أن يقصيها بسهولة وهدوء. فالحركة منذ قيادة عمر التلمساني، أعادت بناء تنظيمها بناء محكماً، ليس فقط على مستوى استقطاب الأعضاء وزيادة أعدادهم، وإنما نوعياً من خلال استحداث مكاتب وتخصّصات جديدة داخل الجماعة، تخدّم على شرائح المجتمع، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ساهم في ذلك عقلية مرشد الجماعة التلمساني، وجيل السبعينيات الذي انخرط بسهولة في العمل الاجتماعي الخدمي، سواء على مستوى النقابات أو نوادي أعضاء هيئات التدريس واتحاد الطلبة في الجامعة، أو الجمعيات الأهلية في الأحياء والمدن.

وظلت عقلية ضرورة الاندماج مع المجتمع راسخة، إلى درجة أن تغيير سياسة النظام تجاه الحركة، وتحويل قياداتها الوسيطة على محاكمات عسكرية في التسعينيات لم يهزّ قناعة أعضائها في منهجية الجماعة السلمية، أو يدفعهم باتجاه التشدّد والعزلة (كما حصل مع سيد قطب وجماعته في الستينيات)، وإنما دفعهم إلى توسيع شبكة الاندماج كاستراتيجية لمقاومة تعسّف النظام. وكانت ضربات التسعينيات نقطة تحول في سلوك الجماعة باتجاه مزيد من التفاعل مع بقية مؤسسات الدولة والمجتمع إلى حدّ يعوّض الجماعة عن فقدان مشروعيتها القانونية، ويحوّلها واقعياً إلى رقم مهم في معادلة أية جبهة وطنية معارضة.

وفيما كانت الجماعة تتبع سياسة الحذر والحيطة تحت قيادة المرشد السابق مأمون الهضيبي، فإن وجود المرشد الحالي مهدي عاكف، ودائرة جيل السبعينيات حوله، وتزامناً مع أجواء الانفتاح التي أشرنا إليها، والحراك السياسي في الشارع المصري؛ جميعها عوامل عزّزت من استراتيجية الجماعة لتحقيق مزيد من التمدّد، ليس بالضرورة على مستوى زيادة عدد أعضائها، وإنما على مستوى توسيع شبكة علاقاتها بأطياف المجتمع الفاعلة. واتضحت معالم استراتيجية الإخوان في مبادرة

الإصلاح العام ٢٠٠٤، ونزول الإخوان إلى الشارع، بالتعاون مع حركة «كفاية»، وطرح برنامج الحزب السياسي، ليس على لجنة الأحزاب، وإنما على نخبة المجتمع للنقاش والمراجعة.

وفيما تعتمد دورة حياة النظام السياسي في معادلة بناء وتعزيز شرعيته على شخص الرئيس، فإن دورة حياة جماعة الإخوان تعتمد على قدرة التنظيم في البناء على إنجازاته السابقة التي لا تتوقف على شخص المرشد أو على أفراد بعينهم. وفيما يبدأ شخص الرئيس الجديد من مربع الصفر ومن محطة «أزمة الشرعية» في رحلته لتحقيق المقبولية، فإن الجماعة لا تبدأ من المربع نفسه، برحيل مرشد ومجيء آخر، وإنما تستكمل مسيرتها من مربعات متقدمة. والمربع الحالي للجماعة، أصبح بفعل استراتيجية الإخوان، متداخلاً مع نسيج المجتمع، بصورة سيصعب على النظام استهداف الحركة من دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث نوع من الالتهاب في جسد المجتمع المصري، وتوتر في علاقة النظام الجديد بالشعب. وبالتالي سيكون من المستحيل أن تتم أية مصالحة بين الدولة والمجتمع من دون أن تشمل الإخوان، ومن الصعب أن يتم تهميش الإخوان من دون أن يؤثر ذلك في المجتمع المصري ككل.

٤ ـ النظام والإخوان وأمريكا

سبّبت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر هزّة عنيفة أربكت الولايات المتحدة في سياستها تجاه منطقة الوطن العربي، ومصر تحديداً. فمن جانب، شنّت أمريكا حرباً على العراق في العام ٢٠٠٣، وبرّرت ذلك على أنه تأسيس لنموذج بلد عربي ديمقراطي سيحتذى به في بقية دول المنطقة. وعوّلت أمريكا على مصر في قيادة موجة التغيير الديمقراطي في المنطقة. لكنها من جانب مناقض، تحالفت مع الأنظمة السلطوية، لما اتضح بأن نتيجة إجراء انتخابات نزيهة سيفضي إلى فوز الإسلاميين في فلسطين، والأردن، والمغرب، والبحرين، ومصر. ويبدو أن نجاح «حماس» في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦ مثّل نقطة تحول بالنسبة إلى الولايات المتحدة ونقلة من أجندة الضغط للإصلاح السياسي، إلى أجندة تكريس الأمن لمقاومة الإرهاب.

وانعكست النقلة الأمريكية بين الأجندتين المتناقضتين على أجواء الانتخابات المصرية العام ٢٠٠٥، إذ اتسمت المرحلتان الأولى والثانية بالشفافية النسبية، وقد أسفرتا عن فوز الإخوان بـ ٣٤ مقعداً، و٤٢ مقعداً على الترتيب، فيما اتسمت

المرحلة الثالثة بالتدخل الأمني والتزوير، ما قلّص فوز الإخوان إلى ١٢ مقعداً[١]. وساد تحليل أن النقلة الأمريكية انعكست كذلك على الانتخابات الأردنية في العام ٢٠٠٧، التي شهدت إقصاء لجبهة العمل الإسلامي، الواجهة السياسية للإخوان المسلمين في الأردن.

إلا أن الدراسة تجادل بأن الأجندتين، الإصلاح السياسي، وضمان أمن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ليستا متناقضتين تماماً كما قد يتهيأ للإدارة الأمريكية، وأنه بإمكانها الجمع بينهما. فالضغط على النظام المصري للمبادرة بإصلاحات سياسية لا يفضي إلى أن ترفض الحكومة المصرية التعاون مع أمريكا لتحقيق مصالحها في المنطقة، كما دلّت على ذلك مؤشرات سابقة. وإن أمام الولايات المتحدة فرصة فريدة يجب أن تقتنصها مع النظام المصري الجديد، وهي حثّه على الإصلاح السياسي كمرحلة ضرورية لتحقيق استقراره. وإن أية إصلاحات سياسية يجب أن تستوعب قوى المعارضة، وعلى رأسها الإخوان المسلمين، باعتبار نفوذها في الشارع المصري، والتزامها بآليات العمل السلمي. ومن المفارقة أن تدرك الولايات المتحدة أن الاستمرار في إقصاء الإخوان عن العمل السياسي، لن يكون سوى مسؤول عن تنامي نفوذ الجماعة في الشارع، لأنها عندئذ ستركّز على أنشطتها الاجتماعية التي ستكسب لها مزيداً من الأنصار والمؤيدين.

(١) **الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥**، إعداد مركز الأمة للدراسات والتنمية (القاهرة: المركز، ٢٠٠٧).

مقدمـــــة

صدف أنني كنت في مكتب الإخوان المسلمين في لندن يوم ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لإجراء مقابلات خاصة بهذه الدراسة، وقد عكست وجوه كل من كان في المكتب المشهدَ المفزع للطائرات وهي تصطدم ببرجي مركز التجارة الدولي في نيويورك. وعلى رغم أن هوية منفّذي تلك الهجمات لم تكن معروفة في تلك المرحلة المبكرة، فقد سرت مخاوف من أن متطرّفين من تنظيم القاعدة ربما كانوا على علاقة بالحادث. وبدا واضحاً أن الإخوان في المكتب كانوا قلقين من النتائج المحتملة من تلك الهجمات إذا ثبت تورّط الإسلاميين، والتي ستعزّز حينئذ مخاوف الأمريكيين، والعالم الغربي ككل، من الإسلام والمسلمين، وستوفر مزيداً من المصداقية لفكرة هانتنغتون (Huntington) التي تتحدث عن «صراع الحضارات». وفي غمرة المخاوف الغربية، سيُطمس الخط الفاصل حتماً بين الإسلاميين المعتدلين والإسلاميين المتطرّفين أو يصبح غير ذي أهمية. وإذا حصل فلن يكون هذا خاطئاً وخطيراً فحسب، وإنما سيشجّع بعض الأنظمة العربية على قمع كافة الإسلاميين دون تمييز بين معتدل ومتطرف.

وقد كان الرئيس المصري محمّد حسني مبارك أحد القادة العرب الذين سبق أن شنّوا حملات قمعية ضدّ الإسلاميين، معتدلين ومتطرّفين، منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي. وقد وصلت حملته إلى ذروتها العام ١٩٩٥ عندما أحال ٩٥ مدنياً من الإخوان المسلمين على محاكمات عسكرية بتهمة الانتماء إلى تنظيم محظور والتآمر على قلب نظام الحكم. ولكن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والمناخ الدولي المتوتر، شجّع النظام المصري (وأنظمة عربية أخرى) على اعتقال شخصيات إسلامية مدنية وسجنها بوتيرة أعلى بكثير من ذي قبل، حتى إن عاطف عبيد، رئيس الوزراء المصري السابق، دعا مفتخراً الدول الغربية إلى التعلّم من تجربة مصر في التعامل مع الإسلاميين بدلاً من انتقاد سجلّها في مجال حقوق

الإنسان طوال العشرين سنة الماضية (الثمانينيات والتسعينيات). وتوازت لهجةُ عبيد بالتأكيد مع التحول الذي طرأ للمزاج الأمريكي والدولي الغاضب بعد أحداث أيلول/ سبتمبر. ففي حين أن السفارة الأمريكية كانت ترسل موظفين لمراقبة المحاكمات التي تخضع لها شخصيات المعارضة في الأيام التي سبقت ١١ أيلول/ سبتمبر، لم تعد عمليات اعتقال شخصيات المعارضة بعد هذا التاريخ تثير تعليقات من السفارة الأمريكية في القاهرة[١]. كما أن اتخاذ تدابير مشابهة بهدف محاربة الإرهاب في بريطانيا وأمريكا جعلت النظام المصري يتباهى بأن محاكماته العسكرية وإجراءات الطوارئ ضد الإسلاميين كانت في محلها[٢].

ومع ذلك أقول إنه ليس من العدل الافتراض أن علاقة الرئيس مبارك بالإسلاميين قامت على القمع والاضطهاد فقط. فلربما كانت سياسة الدولة قائمة على قمع الإسلاميين المتطرّفين من المنتمين إلى الجهاد والجماعة الإسلامية، وليس الإخوان المسلمون الذين ظلّ أقطاب مهمون منهم داخل النظام (وما زالوا)، والذين يُنظر إليهم على أنهم يشكّلون تيار الاعتدال الإسلامي في مصر. فقد كان يغضّ الطرف في أغلب فترات الثمانينيات عن الحركة، وسُمح لقيادتها بممارسة نشاطها من مكتب الجماعة في شارع رمسيس وسط القاهرة، كما سُمح لأعضائها بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٧. ولم يتم اتخاذ إجراءات قمعية فعلية ضد الحركة سوى بحلول التسعينيات، وذلك لما أصبح تأثير الحركة في سياسات مصر وفي مجتمعها واقعاً لم يستطع النظام تحمّله. ويهدف هذا الكتاب إلى دراسة الأسباب وراء التغيّر في علاقة مبارك مع الإخوان المسلمين، وما إذا كان هذا الأمر مرتبطاً بالفعل بعلاقة الإخوان بالإرهاب وبالمؤامرات التي تخطّط لقلب نظام الحكم؟

وسأركّز في تفسير العلاقة بين مبارك والإخوان المسلمين، والتحولات التي طرأت عليها، من خلال التركيز على إصرار الدولة على حجب الشرعية القانونية عن الإخوان المسلمين وأثر هذا الحجب في تفسير سلوك وتطور الجماعة الاجتماعي والسياسي. فمعظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الطرفين ركّزت غالباً على الطبيعة السلطوية للنظام المصري، وربما على الأداء الاجتماعي للإخوان في النقابات لتفسير التغيّر في موقف مبارك. ولكن معظم الدراسات قلما تركّز على

(١) *Middle East Times* (21 December 2001).

(٢) المصدر نفسه.

موضوع الشرعية في تفسير الصراع بين الحركة والنظام. فلا يمكن تحليل أداء الإخوان في المجتمع المصري، وفهم تسييس هذا الأداء في ما بعد (كما سنرى مثلاً في حادثة الزلزال سنة ١٩٩٢)، من دون أن نؤكد أن عملية التسييس تمت في سياق كون الجماعة لا تحظى باعتراف الدولة، وتهدف إلى إثبات وجودها. ومن هنا لا يصبح لتفاعل الإخوان وحركتهم في المجتمع في عين النظام أجندة لا يقبلها.

ويفعل النظام ذلك، ليس لأنه سلطوي واستبدادي فحسب، وإنما لأنه يتصارع مع الحركة، ساعياً إلى إقصائها، على مساحات ومقدّرات الشرعية نفسها. وسيكون من الملاحظ أنه كلما زاد نفوذ الجماعة في المجتمع، وزادت بالتالي «مشروعيته»، زاد توتر النظام من نتائج ذلك على وضعيته. وبهذا تكون العلاقة بين الطرفين قائمة على تنافسهما على الشرعية، وبذلك يتحول موضوع الشرعية، وليس طبيعة النظام السلطوية فقط، عنصراً رئيسياً في تحليل العلاقة بين الإخوان ومبارك.

وفي هذه المرحلة المبكرة، يمكن أن يقال إن مبارك تسامح مع الإخوان في مستهل الثمانينيات في إطار سعيه إلى تعزيز شرعيته السياسية، باعتباره حاكماً وصل لتوّه إلى السلطة في العام ١٩٨١، وقمعهم في التسعينيات، لأن تراكم نفوذ الجماعة بدأ يهدّد شرعية النظام. وتهديد الإخوان لشرعية النظام لم يكن يستند إلى إنجازاتهم على مستوى النقابات وبقية الأنشطة الأهلية، وإنما استند إلى «تسييس» هذه الانجازات وتداعيات ذلك على استقرار النظام. فقد شعر مبارك بالتهديد من أنه على الرغم من إنكار الدولة لحركة الإخوان، فإن الحركة استطاعت كسر طوق حجبها عن الشرعية القانونية، وبحثت لها عن شرعية بديلة مستمدة من المجتمع، وليس من الدولة، واستطاعت بفضل تركيبة تنظيمية محكمة أن توظّف هذه الشرعية لتعبئة الشارع، والنخبة، للضغط على النظام باتجاه الاعتراف بالحركة. وليس المراد من تعبئة الإخوان للشارع هي «قلب نظام الحكم»، كما يتهم النظام، وإنما إرغام الدولة على الاعتراف بهم، وهو ما تراه الدولة محاولة ملتوية للابتزاز وجرها إلى فعل ما تريده تحت ضغط «الأمر الواقع».

● ما هي الشرعية؟

قبل أن أجيب عن السؤال لا بد من أن أؤكد أولاً أن هناك جدالاً مستمراً حول الشرعية، وتعريفها، وأهميتها، وأنواعها، وهو ما يجعل تفسير مواقف أنظمة وجماعات أمراً صعباً، خاصة عند دراسة الأنظمة الاستبدادية أو تفسير

العلاقة بين الدولة والمجتمع في وطننا العربي، كما إن تعريف الشرعية يختلف أحياناً حسب التخصص الذي يعرّفه. فمثلاً، يرى المتخصص في القانون أن الشرعية هي امتداد لـ «القانونية»، والنظام الشرعي إذاً هو النظام الذي يلتزم بأحكام القانون[٣]. ويرى السياسي الشرعية على أنها متصلة بمفاهيم القوة والسلطة. وتصبح السلطة شرعية لما يتمّ قبول استخدام القوة عن طريق المؤسسات التابعة لها (مثلاً الشرطة والأمن)[٤]. ولكي يكون استخدامها للقوة مقبولاً لا بد من أن يكون هناك اعتقاد مشترك، من الحاكم والمحكوم، بأن صيغة سياسية معينة للحكم هي صيغةٌ مرضية[٥].

ويعتبر ماكس فيبر (Max Weber) من المؤثرين في موضوع الشرعية السياسية وأنماطها الثلاثة، وهي: الشرعية الكاريزمية، والشرعية التقليدية، والشرعية العقلانية أو المستندة إلى المنطق والقانون. ويقصد بالشرعية الكاريزمية التي تشعّ من «صفات غير عادية» في القائد أو الزعيم تبعث على قبول شخصي وفوري له من الجماهير. وتشتمل الشرعية التقليدية على حكم القوى والمؤسسات التقليدية، كالقبيلة، والتقاليد، والأعراف، والدين، فيما تشير الشرعية العقلانية إلى نوع من السلطة يعتمد على القبول بقواعد وإجراءات رسمية معينة تعتبر صحيحة من الناحية المنطقية وملزمة من الناحية القانونية[٦]. ويرسي النظام السياسي حكمه باستخدام واحد أو أكثر من أنماط الشرعية تلك، وبمرور الوقت، وبروز التحدّيات، فإن النظام يكيّف نفسه ويعيد ترتيب أولويات أنماط شرعيته. فعلى سبيل المثال، فإن حاكماً ما قد يعتمد على شرعية الكاريزما لما يأتي إلى الحكم (نموذج الرئيس المصري الراحل عبد الناصر مثلاً)، ولكنه بمرور السنوات سيعزّز شرعيته الشخصية بالأعراف والإجراءات المنطقية والقانونية. وحسب فيبر، فإن هذا الحاكم الكاريزمي يكون قد «أضفى صفة روتينية» على قيادته، أي بنى أسساً منطقية لزعامته من خلال دستور أو قوانين تبقي على شرعية نظامه. وهذا التحوّل

(٣) Franco Ferrarotti, «Legitimation, Representation and Power,» *Current Sociology*, vol. 35, no. 2 (Summer 1987), p. 23.

(٤) Faisal Hasan Tebeileh, «The Political Economy of Legitimacy in Rentier States: A Comparative Study of Saudi Arabia and Libya,» (Unpublished Ph.D Thesis, University of California, Los Angeles, USA, 1991), p. 16.

(٥) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, tr. by A. M. Henderson and Talcott Parsons, ed. with an introd. by Talcott Parsons (New York: Oxford University Press, 1947), p. 213.

(٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه الثلاثيات، انظر: المصدر نفسه.

النهائي إلى الأعراف المنطقية هو أحد الأسباب التي جعلت فيبر يعتبر الشرعية القانونية الأكثر رسوخاً واستمرارية مقارنةً بالشرعية الكاريزمية والتقليدية.

والتعريف الآخر للشرعية هو تعريف ديفيد إيستون (David Easton) الذي اقترح فيه تصنيفاً آخر لأنماط الشرعية، وهي: الشرعية الشخصية، والشرعية الأيديولوجية، والشرعية البنيوية، وهي أنماط قريبة من تصنيفات فيبر[٧]. وتكون الشرعية الشخصية لما يكون «السلوك وشخصيات الذين يتولّون حكم السلطة أهمية مهيمنة» إلى درجة يمكن للقائد معها أن «ينتهك الأعراف والإجراءات المنصوص عليها في النظام»[٨]. وربما تبدو الشرعية الشخصية التي يتكلم عليها إيستون قريبة من الشرعية «الكاريزمية» التي تحدث عنها فيبر، وإن كان البعض يعتقد بأنها تغطي نطاقاً أوسع لظواهر قيادة الزعيم. وفي ما يتعلق بالشرعية الأيديولوجية، فهي التي تشتمل على «المثل، والغايات، التي تساعد أفراد النظام على تفسير الماضي، وعلى شرح الحاضر، وعلى توفير نظرة إلى المستقبل»[٩]. والشرعية البنيوية هي التي تتعلق بتركيبة النظام السياسي، وبالمؤسسات التي تجعل النظام قادراً على العمل. وبالإضافة إلى أعمال فيبر وإيستون، هناك العديد من المحاولات الغربية المتنوّعة التي تسعى إلى إيجاد أنماط أخرى للشرعية[١٠].

وقبل أن أناقش مفهوم الشرعية بالنسبة إلى واقع الأنظمة العربية، أودّ أن أتطرق إلى مشكلة عملية، وهي كيف يمكن لأحدنا أن «يقيس» درجة شرعية نظام ما؟ والجواب هو أن بعض الباحثين تحدث عن طريقتين لقياس الشرعية: **الأولى** تعتمد على تقييم كفاءة النظام أو الحاكم، فيما تعتمد **الثانية** على قياس الرأي العام أو المحكومين. فالطريقة الأولى تنظر إلى الشرعية من أعلى، أي على مستوى النظام، ومدى قدرة النظام على توفير الفرص للمشاركة الشعبية. وهذه الطريقة

(٧) David Easton, *A Systems Analysis of Political Life* (New York: Wiley, 1965).

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(١٠) في دراسته للشرعية في أوروبا الشرقية الشيوعية السابقة، ميّز غاري لينش بين الأنماط الداخلية والخارجية للشرعية. تنبع الأنماط الداخلية من داخل النظام السياسي، في حين تأتي الأنماط الخارجية من خارج النظام. يمكن أن تتضمن الأنماط الداخليةُ الشرعياتِ التقليدية والكاريزمية والوطنية والقانونية المنطقية والشرعية المرتكزة على الأهداف. ويمكن أن تأتي الأنماط الخارجية من منظمات دولية مثل الأمم المتحدة (على شكل «اعتراف رسمي») أو على شكل «دعم غير رسمي» من جانب الدول القوية. انظر: G. Lynch, «The Legitimacy of Communism in Eastern Europe,» <http://members.tripod.com/index.html> (accessed March 2003).

في القياس لا تركّز على ما يعتقده الناس إزاء النظام، وإنما على مدى توفر صفات معينة في النظام نفسه، مثل الكفاءة والعدالة واستعداده لاجراء انتخابات دورية مع الحفاظ حقوق الأقليات. . . الخ[11].

وتنظر الطريقة الثانية إلى الأسفل، وانطلاقاً من المستوى الشعبي، وتركّز على معتقدات الفرد ومشاعره نحو السلطة. وقد أصبحت هذه الطريقة ممكنة بفضل تطور منهجية الاستبيانات التي تطورت كأداة بحث بعد الحرب العالمية الثانية. وهي تقيس الشرعية بناء على استبيانات تطرح أسئلة على المواطنين تتعلق بمصالحهم ومشاركاتهم السياسية، وآرائهم نحو النظام السياسي[12]، وهي أداة ليس من السهل اتباعها لقياس شرعية كثير من الأنظمة العربية، للحرج الأمني الذي يكتنف موضوع توزيع استبيانات الرأي على المواطنين. وهذا يقودنا إلى مناقشة موضوع شرعية الأنظمة العربية.

● الأنظمة العربية والشرعية

يميل بعض الباحثين في منطقة الشرق الأوسط إلى التقليل من أهمية الشرعية كعنصر في تحليل سياسات العديد من الحكّام العرب. فعلى سبيل المثال، أشار جون واتربري (John Waterbury) في مناقشته للفساد في المغرب إلى أن استقرار النظام يعتمد على غياب شرعيته، وليس على وجودها[13]. وعادة ما يصاحب التقليل من أهمية الشرعية التشديد على مفاهيم مثل «القوة البوليسية» و«السلطة الأمنية» و«الإكراه» للأنظمة، ويتم تأكيد نموذج للحكم يعتمد على استخدام القوة المادّية في المحافظة على السلطة بدلاً من القبول الشعبي. ولكن هذه الدراسة تجادل بأن الشرعية، بأنماطها المختلفة، بما فيها النمط الديني والتقليدي، ليست مهمة فحسب، وإنما هي متجذّرة في تاريخ تشكّل الدول في الشرق الأوسط، ومرتبطة ولو شكلياً بطريقة تولّي الحكام العرب سدّة القيادة. وبالتالي تصبح الشرعية مهمة بالنسبة إلى دراسة تبحث في موضوع علاقة النظام المصري بالإخوان، وتنظر إلى تلك العلاقة من زاوية سعيهما المشترك إلى اكتساب الشرعية.

---

(١١) انظر: Robert Dahl, *A Preface to Democratic Theory*, Charles R. Walgreen Foundation Lectures (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1956).

(١٢) Stephen Weatherford, «Measuring Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 86, no. 1 (March 1992), p. 151.

(١٣) John Waterbury, «Endemic and Planned Corruption in a Monarchical Regime,» *World Politics*, vol. 4, no. 25 (July 1973), pp. 533-555.

ويعتبر مايكل هادسون (Michael Hudson) أحد المساهمين الرئيسيين في دراسة الشرعية في السياسات العربية، وقد ردّ هادسون على تقليل واتربري من أهمية الشرعية بالنسبة إلى الأنظمة العربية قائلاً: «وحدهم المراقبون الأكثر استهتاراً سيدّعون بأن الأنظمة السياسية العربية مجرّدة بالكامل من صفة الشرعية أو الاهتمام بها، وأنها بالتالي تعتمد بشكل كامل على الإكراه المجحف للتوصل إلى الاستقرار الذي ربما تتمتع به. فهناك أنظمة تتمتع بقدر أكبر من الشرعية مقارنة بأنظمة أخرى، وهذه الشرعية التي تمتلكها تلك الأنظمة تتفاوت مع مرور الوقت»[14].

واستخدم هادسون نمطي الشرعية اللذين تحدث عنهما فيبر وإيستون في دراسته: *Arab Politics: The Search for Legitimacy* في شرح كيفية عمل الأنظمة العربية. وطبّق مثلاً تعريف فيبر للقيادة الكاريزمية على حكّام مثل جمال عبد الناصر والحبيب بورقيبة، وناقش مدى صلة تعريف إيستون للشرعية الشخصية بالأنظمة العربية الأخرى[15]. وقال إن الشرعية الأيديولوجية التي تحدث عنها إيستون تشكّل بدرجات متفاوتة عنصراً مهماً بالنسبة إلى أغلب الأنظمة العربية، سواء أكانت أنظمة «محافظة» أو «تقدمية»[16]. وقد طبّق ما وصفه ديفيد أبتر (David Apter) بـ «الدِّين السياسي» في تفسير توظيف بعض الأنظمة العربية الثورية في العراق وسورية وليبيا الدين لتعبئة الجماهير[17]، فيما عمدت أنظمة أخرى، في مصر وتونس واليمن، إلى رفع شأن القيم الوطنية العلمانية والحداثة. ويمكن القول إن دراسة هادسون للشرعية واستخدامها من الأنظمة العربية مفيدة وإن لم تكن شاملة.

– النظام المصري والشرعية

يكتسب موضوع الشرعية بالنسبة إلى النظام السياسي في مصر أهمية خاصة بسبب وجود وعي شعبي بأن كل نظام يحكم مصر، بصرف النظر عن طبيعة هذا النظام، يجب أن يستند إلى شكل من أشكال الشرعية. وهذا الوعي، كما يرى سعد الدين إبراهيم، متجذّر في المجتمع المصري وفي نخبته السياسية منذ الحقبة

---

(١٤) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), p. 16.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

(١٧) David E. Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1965), p. 266 and chap. 8.

الليبرالية الممتدة بين العشرينيات من القرن الماضي والعام ١٩٥٢. وحسب تعبير سعد الدين إبراهيم: «كانت وستبقى الشرعية هماً أساسياً بالنسبة إلى أي نظام حاكم في مصر. إذ يتوجب على أي نظام أن يزعم بأن نظام حكمه يستند إلى شكل من أشكال الشرعية، سواء أكانت شرعية دستورية أم سياسية، بصرف النظر عمّا إذا كان الحاكم يؤمن فعلاً بصدق دعوى امتلاكه للشرعية، فهذه مسألة أخرى. لكنك عندما تستمع إلى خطبهم وتنظر إلى سياساتهم (الحكّام المصريين)، فإنك تجد أنها تشير جميعاً إلى مدى حرصهم على امتلاك الشرعية»[١٨].

ولم يسفر انتهاء الحقبة الليبرالية ومجيء نظام عسكري في العام ١٩٥٢ عن إضعاف هذا الإرث من الوعي لدى الناس، والنظام. ووجوده يعدّ أحد الأسباب التي تجعل مبارك يبدو متردداً في تسمية نجله جمال ليكون خليفته المحتمل. كما تفسر مسألة الشرعية الكثير من التوترات التي شهدها النظام في كل مرة أجرى فيها انتخابات رئاسية. وباختصار، ربما لا يكون الشعب المصري قادراً على إحداث أي تغيير مفاجئ في النظام الحالي ـ وهذا مرتبط بكافة الأسباب، عدا حقيقة أنه «ضعيف» أو غير مبالٍ ـ لكن لا ينبغي الاستنتاج من ذلك أن الشرعية السياسية للحاكم غير مهمة بالنسبة إليه.

ومن هنا فإن التصنيفات التي اقترحها فيبر مفيدة في شرح كيفية توظيف الحكّام المصريين للكاريزما، والتقاليد والقانون في إضفاء الشرعية على قيادتهم. فقيادة جمال عبد الناصر، كما ذكرت، غالباً ما تربط بشرعية الكاريزما الشخصية لديه، علماً بأن هذه الشرعية لم تأت من فراغ، وإنما آزرتها شرعية ثورة ١٩٥٢، فيما يشتهر عن محمد أنور السادات بأنه حاكم اعتمد على الأنماط التقليدية لتأسيس شرعية حكمه، إلى جانب شكل من أشكال الشرعية القانونية. ولكن هل تكفي تصنيفات فيبر أو إيستون، التي تطورت في سياق واقع غربي، في تفسير سلوكيات النظام المصري، وبقية الأنظمة العربية عموماً، أم ينبغي التوصل إلى تصنيفات جديدة من الشرعية على صلة بالقواعد التي وضعها، ولكن تأخذ في الاعتبار الواقع العربي؟

هذا موضوع مثير للجدل ودارت حوله نقاشات عديدة، وبخاصة في الوطن العربي حيث ترفض بعض النخب العربية التي تكنّ مشاعر وطنية أو دينية تصنيفات فيبر وإيستون، التي يعتبرونها غريبة عن التجربة السياسية العربية،

(١٨) مقابلة شخصية مع سعد الدين إبراهيم، القاهرة، في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

ولا تنسجم مع كيفية احتفاظ الأنظمة العربية بالسلطة. فوحيد عبد المجيد، مثلاً، وهو أحد المحلّلين في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة، يعتقد بأن أنماط الشرعية التي تحدث عنها فيبر لا تنطبق على العديد من الأنظمة العربية: «المشكلة في المفاهيم الغربية للشرعية هي أنها تعرّف الأنماط بطريقة جامدة وغير مرنة. وتضع كل شيء لا يمكنها أن تستوعبه لأنه غريب عن واقعها، ولا يمكن تصنيفه على أنه شرعية كاريزمية أو قانونية، في خانة «القيادة التقليدية»، وهذا اختزال مخلّ بالواقع العربي السياسي المعقد»[١٩].

ويقترح عبد المجيد أنماطاً في وصف شرعية للأنظمة العربية، بما في ذلك النظام المصري، تعتمد على العنصر الأجنبي الذي يجب أن يدخل في معادلة شرعية الأنظمة العربية. فالأنظمة العربية تعتمد في خطابها السياسي على الولايات المتحدة وعلى إسرائيل في إثارة المشاعر الوطنية لتكسب بالتالي ما يصفه عبد المجيد بـ «الشرعية الشعبية»[٢٠]. وتعتمد أيضاً بدرجة كبيرة على وعود هذه الأنظمة بتحسين مستوى معيشة السكان والخدمات الاجتماعية في ميادين الصحة والتعليم والتوظيف، وإن كانت تلك الوعود خطابية أو لا تُترجم إلى إنجازات فعلية.

وأعتقد أن فكرة الوعود بتحسين الأداء التي تحدث عنها عبد المجيد فكرة مهمة لأنها تشدّد على أهمية الإنجاز بالنسبة إلى الأنظمة العربية، حيث يمكن أن يُنظر إلى الإنجازات التي تتحقق على الصعيد الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي على أنها عامل مهم في سعي الأنظمة إلى الشرعية، سواء كانت هذه الإنجازات حقيقية أو رمزية. وقد تحدّث غيلين (Gehlen) باستفاضة عن هذا الشكل من أشكال الشرعية: شرعية الإنجاز[٢١].

ـ شرعية الإنجاز

يرى غيلين أن شرعية الإنجاز تأتي من السياسات والأفعال التي يقوم بها الحاكم أو النظام[٢٢]، وهي تنبع أساساً من فكرة دور الدولة في الغرب في تحسين مستوى الرعاية الاجتماعية، ويربط بين أداء الحكومة في هذا المجال

(١٩) مقابلة شخصية مع وحيد عبد المجيد، القاهرة، ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) Arnold Gehlen, *Studien zur Anthropologie und Soziologie* (Neuwied: Luchterhand, 1963), p. 255.
(٢٢) المصدر نفسه.

وشرعية النظام. وهذا الذي دفع بوغي (Poggi) إلى أن يجعل قدرة النظام في تحقيق الرفاهية الاجتماعية (Social Welfare) مصدراً مهماً لشرعية النظام، ومستقلاً عن المصادر الأخرى للشرعية، وهي الكاريزما والتقاليد والقانون التي تحدّث عنها فيبر[٢٣].

صحيح أن فيبر أقرّ بأهمية الإنجاز، ولكنه جعله تابعاً للشرعية الكاريزمية، وقال إنه عندما يبدأ مؤيدو القائد الكاريزمي بالحكم على أدائه وأفعاله ويرون أنها لا تنسجم مع وعوده، فإنهم عادة ما يتراجعون عن دعمهم له، وهو ما يفسح المجال بعدئذ لبروز قادة بديلين منه. وفي هذا السياق، يصبح الأداء أو الإنجاز عند فيبر أشبه ما يكون بشبكة خلاص تُستخدم فقط عندما يتراجع تأثير مصادر الشرعية التقليدية. كما إنه بتأكيده أن النوعين التقليدي والمنطقي للشرعية هما أكثر استقراراً، فهو يشير ضمناً إلى أن أداء الحاكم لا يصبح ذا أهمية كبيرة، وهي فرضية تتناقض مع الأدلة التاريخية.

فمفهوم شرعية الانجاز مفيد لأنه يُبرز أهمية الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية بوصفها مصدراً جوهرياً ومستقلا للشرعية، بل ويعطي الشعب وزناً وقيمة في صياغة شرعية النظام، وبما ينسجم و«التوقعات الشعبية» التي تحدّث عنها سعد الدين إبراهيم. وعلى رغم أنه لا ينبغي النظر إلى شرعية الإنجاز على أنها بديل أو عوض عن أنماط الشرعية الأخرى، فإن بعض العلماء، مثل جون شار (John Schaar)، اعتبر أن أهمية شرعية الانجاز مقارنة بأشكال الشرعية الأخرى زادت في العقود الأخيرة. فالشرعية الكاريزمية، والتقليدية، والمنطقية، يعتريها الضعف، في نظر شار، بسبب التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتنوعة[٢٤].

وأعتقد بأنه يمكن أن يكون مفهوم شرعية الانجاز مفيداً في أي بحث عن الشرعية في الوطن العربي، وبخاصة في حالة الأنظمة التي تعتبر نفسها أنها تحكم دولاً قائمة على الرعاية الاجتماعية لشعوبها. وهذا يقودنا إلى تعريف دولة الرعاية الاجتماعية أولاً، وإلى تحديد المدى الذي يمكن لدولة مثل مصر أن تعرّف نفسها بأنها دولة رعاية اجتماعياً.

---

(٢٣) Gianfranco Poggi, *The Development of the Modern State: A Sociological Introduction* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1978), p. 134.

(٢٤) John H. Schaar, *Legitimacy in the Modern State* (New Brunswick: Transaction Books, 1981), chap. 1.

- دولة الرعاية أو الرفاهية: ينصّ أحد تعريفات دولة الرعاية الاجتماعية (أو دولة الرفاهية) على أنها الدولة التي تهدف إلى خفض التأثيرات السلبية للانقسامات الاجتماعية والتخفيف من حالات انعدام المساواة الاجتماعية[٢٥]. ويشدد تعريف آخر على مسؤوليات الدولة في تأمين مستوى أساسي من الرعاية الاجتماعية لمواطنيها[٢٦]. وتركّز الدراسات التي قام بها ويلينسْكي (Wilensky) وكوربي على حجم النفقات التي تقوم بها الدولة على الخدمات الرئيسية كمعيار أساسي لتعريف دولة الرعاية الاجتماعية على اعتبار أن مستوى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية يعكس التزام الدولة بتوفير الرعاية الاجتماعية[٢٧]. ولكن الإنفاق وحده كمعيار لدولة الرعاية الاجتماعية يمكن أن يكون مضلّلاً لأن أوجه الإنفاق ليست متساوية، ولا يوجد لها معيار محدد[٢٨]. وهناك تعريف ثالث يربط بين دولة الرعاية الاجتماعية وحجم مساحة الديمقراطية فيها، علماً بأن مبادرات دولة الرعاية الاجتماعية في الغرب جاءت من أنظمة استبدادية، مثل فرنسا على عهد نابليون الثالث، وألمانيا على عهد بسمارك[٢٩]. ويمكن للمرء أن يستنتج عموماً أن دولة الرعاية الاجتماعية هي الدولة الملتزمة، أو التي تقدّم نفسها على الأقل على أنها ملتزمة بتحسين الرعاية الاجتماعية والمعيشية لشعبها.

وبالنسبة إلى دولة مثل مصر، فإن النخبة المصرية، سواء كانت اشتراكية أو ناصرية أو ليبرالية اقتصادية، تعتبرها دولة رعاية اجتماعية[٣٠]. وقد تطور نظام الرعاية الاجتماعية في مصر في أواخر الخمسينيات وفي عقد الستينيات من القرن الماضي، في وقت كانت فيه الدولة ملتزمة بحق، في ظل ناصر، بتحسين الظروف

---

(٢٥) Norman Ginsburg, *Divisions of Welfare: A Critical Introduction to Comparative Social Policy* (London; Newbury Park, CA: Sage Publications, 1992), p. 2.

(٢٦) Gosta Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (Cambridge, UK: Polity Press, 1990), p. 18.

(٢٧) انظر: Harold L. Wilensky, *The Welfare State and Equality: Structural and Ideological Roots of Public Expenditures* (Berkeley, CA: University of California Press, 1975), and Walter Korpi, «Power Resources Approach vs. Action and Conflict: On Casual and International Explanation in the Study of Power,» *Sociological Theory*, vol. 3, no. 2 (1985), pp. 31-45.

(٢٨) وعلى سبيل المثال، ينفق بعض دول الرعاية الاجتماعية حصة كبيرة من العوائد على الموظفين الحكوميين المدنيين ذوي الامتيازات، في حين تنفق دول أخرى على برامج دراسة الأوضاع المالية للعاطلين عن العمل.

(٢٩) Esping-Andersen, Ibid., p. 15.

(٣٠) Iman Bibars, *Victims and Heroines: Women, Welfare and the Egyptian State* (London: Zed Press, 2001), p. 77.

المعيشية للشعب المصري(٣١). فقد وفّرت الدولة التعليمَ المجاني، والخدمات الصحية المجانية، وفرص العمل، لكافة خرّيجي المدارس الثانوية والجامعات. كما ضمنت للشريحة السكانية الأشدّ فقراً، ولو من ناحية الشعارات الخطابية، زيادة في الدخل، ورفعاً لمستوى معيشتها، فوفرت هذه المزايا على شكل سلع أساسية مدعومة وخدمات اجتماعية. واشتمل هذا النوع من الالتزام على ما يصفه واتربري بـ «العقد الاجتماعي» بين الدولة والشعب، بحيث تقوم الدولة بموجبه بتوفير السلع والخدمات في مقابل الإذعان السياسي للشعب(٣٢). وقد شكّل العقد الاجتماعي مكوناً جوهرياً في شرعية ناصر بعد مجيئه إلى السلطة في العام ١٩٥٤، واستمرّ الأمر على هذه الحال في ظل الأنظمة المتعاقبة التي اعتمدت على دعم المؤسسة العسكرية. وحتى في ظل سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي التي طبّقها السادات في السبعينيات، أو التعديل الهيكلي (الخصخصة) الذي أعلن عنه مبارك في التسعينيات، فإن الدولة المصرية ظلّت محسوبة تاريخياً على أنها دولة رعاية اجتماعية. فكما قال خالد منير، وهو صحافي مصري، «الدولة المصرية لا تستطيع أن تتخلّ ببساطة عن دورها الاجتماعي بعد ثورة ١٩٥٢، وإذا ما أقدم نظام ما على التخلّي عن هذا الدور، فإنه يعلن تلقائياً أنه غير شرعي، لأنه سيكون قد قضى على قاعدة دعمه»(٣٣).

ـ شرعية مبارك

وبعد أن قلت إن الشرعية مهمة بالنسبة إلى الأنظمة العربية السلطوية، وإلى النظام المصري تحديداً، دعنا نناقش الآن شرعية النظام السياسي المصري في حقبة الرئيس مبارك. وربما كان الحديث عن أشكال الشرعية التي يدّعيها نظام مبارك أنه يستند إليها أسهل بكثير من الحديث عن مقدار شرعية نظامه في الواقع. وبتحليل خطابات مبارك منذ أن تولّى السلطة في العام ١٩٨١، فإنه يمكن أن أشير إلى الملاحظات التالية، واضعاً في الاعتبار الأشكال الكلاسيكية للشرعية، التي تكلم عليها فيبر. فزعامة مبارك تفتقر بكل تأكيد إلى الشرعية الكاريزمية، مقارنة بناصر مثلاً، كما إن مبارك لم يعوّل كثيراً على الشرعية التقليدية (الدين تحديداً) كما اشتهر

(٣١) Mervat Hatem, «Economic and Political State Liberalization in Egypt and the Demise of State Feminism,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 24, no. 2 (1992), p. 233.

(٣٢) John Waterbury, «The «Soft State» and the Open Door: Egypt's Experience with Economic Liberalization 1974-84,» *Comparative Politics*, vol. 18 (October 1985), p. 69.

(٣٣) مقابلة شخصية مع خالد منير، القاهرة، ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

السادات، وإن كانت الشرعية الدينية مهمة في نظر مبارك. ولكن يمكن القول إن مبارك اعتمد على الشرعية القانونية، وهي السند الذي أتى به إلى السلطة باعتبار أنه كان نائب الرئيس خلال فترة السادات، وبالتالي خليفته المتوقَّع من الناحية الدستورية. كما إنه في ظل دولة الرعاية الاجتماعية، فإن مبارك اعتمد أيضاً على شرعية الإنجاز، بالتأكيد في سنوات حكمه الأولى لتوطيد زعامته القانونية.

أنا مدرك حقيقة أنه ربما تثير هذه الملاحظات بعض النقاش والجدل، بل والرفض، خاصة وأننا نتكلم على نظام يعيش سنواته الأخيرة، وبدا متوتراً وعنيفاً في تعامله مع الناس والمعارضة أكثر من أي وقت مضى، ما يجعل البعض يشكّك في اهتمام النظام بشيء اسمه شرعية. وأحب من الآن أن أسجل بعض ملاحظات نظرية ستصبح أكثر وضوحاً وعملية عند ورودها لاحقاً في متن الكتاب:

١ ـ كما قلت، لا يستطيع أي نظام أن يتخلّى تماماً عن موضوع الشرعية، حتى وإن سعى إليه بصورة وهمية. فنحن هنا لا نقيس مدى شرعية النظام، بقدر ما نؤكد أن الشرعية يمكن أن تكون مدخلاً مهماً لدراسة سلوكياته وتفاعلاته مع المجتمع.

٢ ـ من المهم أن ندرك أن الطريقة التي يبني بها أي نظام شرعيته ليست طريقة وآلية واحدة، وهي أبعد ما تكون عن الجمود، ولكنها ـ كما سنرى لاحقاً عندما نتكلم في الكتاب على تفاعلات النظام في الثمانينيات والتسعينيات ـ تتميّز بأنها دينامية وفي تغيّر مستمر، وبالتالي لا يمكن أن تُنسب إلى نمط معيّن. وأحياناً لا يكون الحاكم نفسه مدركاً بأنه يطبّق في فترة معيّنة نمطاً معيّناً من أنماط الشرعية التي تكلمنا عليها، وإن كنا نتمنّى من الناحية النظرية أن يعتقد بأن سلطته تستند إلى جميع أشكال الشرعية: الكاريزما، والتقاليد، والقانون، والإنجاز. ولكن من الناحية العملية، وبدراسة وتحليل خطاب وسياسة النظام في فترات مختلفة، فإنه يمكن أن نتحدث عن شكل «مهيمن» أو طاغ على بقية الأشكال. فالشرعية القانونية تكون هي الحاضرة خلال فترة الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية مثلاً، وهكذا.

٣ ـ تبدو الأمور أكثر تعقيداً عندما تكون أشكال الشرعية متداخلة، كما لو أنها تشير إلى الأمر نفسه. فأحياناً يقتضي السعي في تكريس الشرعية القانونية مثلاً إلى إدخال شكل من أشكال الإصلاح القانوني، ويكون لهذا الإصلاح بعد أو مضمون اجتماعي، يحقق في آن واحد شرعية إنجاز للنظام. وهذا يمكن أن يعني أنه يمكن أن يكون هناك أكثر من نمط شرعية مهيمن أو طاغٍ في فترة واحدة.

٤ ـ من المهم أن ندرك أن عملية بناء الشرعية لا تنشأ في فراغ، وإنما تأتي استجابة للنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحيطة، ما يتطلب تغيّراً مستمراً وإعادة صياغة لأشكال الشرعية، حسب الأولويات التي يفرضها الواقع. وهذا يرتبط أيضاً بما سبق أن أشرنا إليه بشأن دينامية أنماط الشرعية وتداخلها. ففي حين أن نظاماً ما قد لا يكترث طوال الوقت بالشرعية الدينية، إلا أنها تتحول إلى أولوية في حال ظهر له خصم يناوئه على أسس دينية.

٥ ـ ما يزيد من تعقيد وصعوبة عملية بناء الشرعية هو أنها في أحيان كثيرة تستهدف شرائح مختلفة من الجماهير. فالإنجازات التي يوفرها النظام لكي يكسب دعم الجيش أو الطبقة العليا مثلاً تختلف عن الإنجازات التي يريد من ورائها النظام دعم وتأييد الطبقة المتوسطة وطبقة الفقراء. وأحياناً يشرع النظام في سياسات معيّنة لاكتساب شكل من أشكال الشرعية القانونية بين أفراد النخبة السياسية، ويشرع في سياسات أخرى مختلفة لكي يحظى بشرعية دينية بين أوساط الشباب الساخطين. وهناك أمثلة كثيرة تدلّ على أن مسألة دراسة الطريقة التي يتفاعل بها النظام لكسب درجة من القبول المجتمعي، هي في المحصلة عملية شائكة ومعقّدة.

٦ ـ إن النظام في الحالات الطارئة، وحماية لما يعتبره يهدّد شرعيته، قد يلجأ إلى استخدام القوة المادية (العنف) ضد من يهدّده، علماً بأن اللجوء المتكرّر والمستمرّ إلى الإكراه يسفر تدريجياً إلى تآكل شرعية النظام نفسه. و«تدريجياً» هنا مهمة لأن الشرعية ليست واقعة بين ثنائية: إما موجودة ١٠٠ بالمئة، وإما غائبة ١٠٠ بالمئة، وإنما ينبغي أن ينظر على أنها طيف من المستويات، وتتنوع من شرعية فائضة إلى شرعية متآكلة أو متأزمة، إلى شرعية غائبة تماماً. وهذه النظرة مهمة للغاية عند دراسة وتحليل موضوع الشرعية بالنسبة إلى الأنظمة العربية، والمصرية تحديداً. وستتضح مستويات أطياف الشرعية أكثر عند ورودها في متن الكتاب.

ـ الشرعية في نظر الإسلاميين

قلت حتى الآن إن الشرعية مهمة للنظام المصري، وبما أننا نبحث علاقة مبارك والإخوان المسلمين، ونتخذ من الشرعية مدخلاً في تحليل هذه العلاقة، فمن المهم في هذه المرحلة أن نناقش موضوع الشرعية في نظر الإسلاميين عموماً، والإخوان بعد ذلك. وأنا في هذه المناقشة أريد أن أجيب عن سؤالين، وهما: كيف يدرك الإسلاميون شرعية الأنظمة العربية، وكيف يتصورون شرعيتهم أنفسهم كتيار. وبالنسبة إلى السؤال الأول، فمن الناحية النظرية، الحاكم الشرعي هو الحاكم

الذي يطبّق الشريعة الإسلامية، وهذا هو الفهم التقليدي السائد بين أوساط الباحثين في ما يتعلق بالسلطة الشرعية[٣٤]. ويقول المفكّر الإسلامي المعروف كمال أبو المجد إنه على الرغم من أن الشرعية سمة دينية في السلطة السياسية الإسلامية، غير أن الحكومة وأجهزتها البيروقراطية هي مدنية وليست دينية، وبالتالي تنبع شرعية الحكومة من التزامها بتعاليم الإسلام، كما أنها تنبع من قبول الناس بها[٣٥].

ومع ذلك يسود جو من الارتباك والغموض بين أوساط الإسلاميين عندما يتعلق الأمر بدراسة شرعية الدول أو الأنظمة العربية في الواقع، وليس مثالياً. ووجهة النظر التي يؤمن بها سيف عبد الفتّاح، وهو إسلامي ومحاضر في كلّية العلوم السياسية في جامعة القاهرة، توفر لنا مثالاً لافتاً على صراع الإسلاميين، منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية في العام ١٩٢٣، من أجل تطوير مفهوم «السلطة الشرعية». يقترح عبد الفتّاح تصنيفاً في دراسة أغلب الأنظمة العربية يرى أنه مفيد أكثر من تصنيفات فيبر «المثالية» للشرعية. فهو يجادل بأنه ينبغي النظر إلى شرعية الأنظمة العربية من خلال ثلاث زوايا: **الأولى** هي الإطار الأيديولوجي الذي يمنح النظامَ هويته؛ **والثانية** هي طريقة وصول النظام إلى السلطة وطبيعة العقد الذي بين الدولة والمجتمع؛ **والثالثة** هي شرعية الممارسة التي تركّز على السياسات المتنوعة التي يطبّقها النظام وهو في السلطة[٣٦].

ويوفر التمييز الذي يقترحه عبد الفتّاح بين مستويات السلطة في الأنظمة العربية إطار عمل غير مكتمل، ولكنه مفيد في طريقة نظر الإخوان المسلمين إلى النظام المصري. فقد كانت الحركة حريصة منذ أيام مؤسسها الإمام حسن البنّا على عدم مناقشة القضايا التي تتعلق بالشرعية السياسية للنظام، ربما لأن الموضوع لم يكن يشكّل أولوية بالنسبة إليه طالما أن الجماعة معترَف بها رسمياً من قبل الدولة، ويوجد درجة من درجات التعاون بين الحركة والسلطة (الملك فاروق وقتئذ). وبناء على ذلك، فلم يكن البنّا يرى مشكلة في خوض الانتخابات البرلمانية، ولم يمنع أتباعه من تولّي مناصب رفيعة في المؤسسات الحكومية. كما أن المواجهة التي

---

(٣٤) انظر على سبيل المثال: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣).

(٣٥) مقابلات شخصية مع كمال أبو المجد، القاهرة، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١. يوجد عدد كبير من المؤلفات الحديثة التي تتحدث عن موضوع الدولة والسلطة السياسية في الإسلام. انظر مثلاً: عبد الحميد متولي، **مبادئ نظام الحكم في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦).

(٣٦) مقابلة شخصية مع سيف عبد الفتّاح، القاهرة، ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

وقعت بين الحركة والدولة في أواخر الثلاثينيات ومستهل الأربعينيات من القرن الماضي، والاغتيال المفاجئ للبنّا، لم يوفّر للحركة فرصة كافية لتطوير موقف مناسب من النظام ومن شرعيته.

وأما آراء الإخوان المسلمين في الشرعية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي فتميّزت هي الأخرى بالغموض، خاصة بعد صدامهم مع عبد الناصر ونشر مؤلفات سيّد قطب. وحتى نفهم أسباب هذا الغموض، من المفيد أن نقسّم مسألة الشرعية السياسية بالنسبة إلى منتسبين إلى الإخوان إلى ثلاثة مستويات: مستوى يتعلق بشرعية رئيس الدولة؛ ومستوى يتعلق بشرعية سياسات النظام؛ ومستوى يتعلق بشرعية مؤسسات الدولة الرسمية. وهي في الحقيقة والواقع تقسيمات وهمية بسبب هيمنة شخص الرئيس على صنّاع السياسة وهيمنته على المؤسسات التشريعية والقضائية، ومع ذلك تبقى تقسيمات مفيدة.

فبالنسبة إلى مستوى شرعية رئيس الدولة، ونظرة الإخوان إلى ذلك، فإن الإخوان لم يكن لديهم رأي واضح من شرعية شخص عبد الناصر مثلاً. فالحركة اعترفت في البداية بشرعية الثورة في العام ١٩٥٢، وقدّمت المساعدة للانقلاب العسكري الذي قام به الضباط الأحرار، ولكنها بدءاً من العام ١٩٥٤ رفضت الاعتراف والتعاون مع عبد الناصر. كما أنها رفضت أيضاً شرعية مؤسسات الدولة، سواء داخل الحكومة (واتضح ذلك بفصل الجماعة الأعضاء الذين وافقوا على تقلّد مناصب وزارية في حكومة عبد الناصر)، أو داخل مجلس الشعب. وبالنسبة إلى شرعية سياسات عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات، فقد اتسم موقف الإخوان بالغموض أيضاً، ربما لأن أغلب أعضاء الحركة، بمن فيهم قيادتها، كانوا في السجون، وبالتالي لم يعبّروا عن موقف علني معيّن نحو قرارات وأفعال النظام.

واستمرّ سجن الإخوان حتى مستهل عقد السبعينيات، وهو ما عنى أن الحركة كانت ما تزال غير قادرة على التعبير عن موقف حاسم من شرعية السادات عندما تولّى السلطة في العام ١٩٧٠. وحتى بعد إطلاق سراحهم من السجون، وتعاونهم بعد ذلك مع السادات في حملته ضدّ اليساريين، فشل الإخوان في صياغة ردّ على شرعيته الشخصية. وبدا موقف الحركة من مؤسسات الدولة في ظل السادات متناقضاً أيضاً. فمن ناحية، رفض الإخوان القبول بعرض السادات للمشاركة في منابره السياسية التي تشكّلت حديثاً، أو في نيل رخصة بوصفهم جمعية خيرية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، أو القبول بالتعيين (في شخص المرشد وقتئذ عمر التلمساني) في مجلس الشورى. ولكن من ناحية

أخرى، أقرّت الحركة بشرعية المؤسسات القانونية للدولة، ووظفت اعترافها بسلطة القضاء، ورفعت دعوى ضدّ الحظر الرسمي المفروض عليها، والذي ما يزال ساري المفعول منذ العام ١٩٥٤.

وأما نظرة الإخوان إلى مستويات الشرعية الخاصة بالنظام في عهد مبارك، فقد اتسمت بالتعقيد. فالإخوان لم يعبّروا عن رأي واضح في شرعية مبارك، لأن قيادة الجماعة كانت في السجن مرة أخرى (اعتقالات أيلول/ سبتمبر الشهيرة) لمّا تولّى مبارك السلطة في العام ١٩٨١. ولكن يمكن القول إن الإخوان اعترفوا بشرعية مبارك كرئيس عندما صوّتوا في البرلمان سنة ١٩٨٧ للتمديد له لفترة ولاية ثانية. ولكن الحركة عادت وصوّتت ضدّ منحه فترة ولاية ثالثة، وبررت موقفها وقتئذ بأن تصويتها لا يعني أنها تعارض شرعيته كرئيس، وإنما تعارض سياساته. وكانت الحركة حريصة على التمييز بين شرعية الرئيس وشرعية سياساته، خاصة وهي تدرك أنها تعمل في ظل ظروف سلطوية، وبالتالي ليست مهيّأة للدخول في مواجهة مكشوفة مع النظام في مسائل يبدو أنها حُسمت سلفاً. ويبدو أن الإخوان تجنّبوا أو تجاوزوا مناقشة قضية شرعية شخص مبارك، لأن شرعية رئاسة مبارك، على حدّ قول عضو الإخوان البارز عصام العريان، «أمر واقع». فعلى حدّ تعبيره: «إن شرعية مبارك أمر واقع، وعلى الرغم من حقيقة أننا عارضنا طريقة إجراء الاستفتاء [على الرئيس] وطريقة وصول الرئيس إلى السلطة، واجهنا [الإخوان] رئيساً بحكم الأمر الواقع وواقعاً لا يمكننا تجاهله، وسواء أعجبنا ذلك أم لا»(٣٧).

وإدراك العريان لشرعية النظام ورئيسه ليس فريداً، وإنما يعكس الفهم التقليدي للعلماء السنّة الذين يعترفون بشرعية الحاكم، حتى وإن كان مستبداً، شريطة محافظته على المستلزمات الدنيا للأحكام الإسلامية، أو إذا لم يحافظ عليها وكان عزله محفوفاً بالمخاطر ومغامرةً دموية. والقبول على مضض بقيادة حاكم، إذا كانت تصبّ في مصلحة المجتمع، يؤكدها مرشد الحركة الراحل، مأمون الهضيبي، في سياق مناقشته لشرعية مبارك: «من حيث المبدأ، تنبع الشرعية الحقيقية من خيار الشعب. بالنسبة إلى المسلمين، هم يختارون شخصاً يحكمهم بموجب تعاليم القرآن والسنّة. وهذا هو الخليفة الوحيد [الذي يُعتبر شرعياً] في الإسلام. وفي ما عدا ذلك، يكون خليفة بحكم الأمر الواقع، والإمام بحكم الضرورة. وعندما يصبح الأخير حقيقة واقعة وشخصاً لا يمكنك عزله، يتعين

(٣٧) مقابلة شخصية مع عصام العريان، القاهرة، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

عليك حينئذٍ أن تطيع هذا الإمام، وإلا فإن عاقبة المقاومة المسلحة ستكون الفوضى الاجتماعية. وهذه هي حالة رئيسنا (مبارك). فهو يسيطر على ٩٠ بالمئة من قوى السلطة، بما في ذلك الجيش وقوات الشرطة»[٣٨].

ولا تقتصر «سياسات الضرورة» على كيفية رؤية الإخوان لشرعية مبارك، بل هي تُعنى أيضاً بشرعية مؤسساته. فصحيح أن الحركة كانت قد رفضت المشاركة في المجلس التشريعي أو مجلس الشورى على عهد السادات، إلا أنها بالمقابل شكلت حضوراً قوياً في برلمان مبارك في الثمانينيات، وصاعداً في مجلس الشورى في التسعينيات من القرن الماضي، بل شهدت فترة التسعينيات تحالفاً بين الإخوان وأحزاب أخرى، بعضها علماني (مثل الوفد)، في حين رفضت الحركة أن تكون جزءاً في أي تحالف سياسي في منابر السادات في فترة السبعينيات. كما أن الثمانينيات والتسعينيات، وحتى السنوات الأخيرة، شهدت محاولات متنوعة لتشكيل حزب سياسي رسمي للإخوان، وهو خيار لم تكن الحركة تفكّر فيه في السبعينيات، ما يعني اعترافاً بشرعية المؤسسة البرلمانية باعتبارها مؤسسة رسمية[٣٩]. وحتى نفهم أسباب هذه التحوّلات، فإنه لن يكون مفيداً أن نقصر نقاشنا على الشرعية في نظرة الجماعة إلى النظام ومؤسساته، وإنما يجب أن نشمل نظرة الحركة إلى شرعيتها هي في المجتمع المصري، وتأثير ذلك في تطورها الاجتماعي والسياسي. وهذا ينقلنا إلى مستوى آخر من النقاش خاص بتصوّر الحركة لشرعيتها.

ـ شرعية الإخوان المسلمين

تُعتبر جماعة الإخوان المسلمين، التي تأسست في العام ١٩٢٧، واحدة من أكبر الحركات الإسلامية وأعظمها نفوذاً في مصر. ويُنظر إلى حركة الإخوان على نطاق واسع على أنها «أم» الجماعات الإسلامية في العالم أجمع. وهذا النفوذ تؤكده صلاتهم الدولية، وهو ما ساعد الحركة على تأسيس فروع مستقلة لها في أغلب الدول العربية والإسلامية، وحتى الأوروبية[٤٠]. ففي الكويت على سبيل المثال، تُعرف الحركة على نطاق واسع باسم «الحركة الدستورية»، وتُعرف في الأردن باسم «جبهة العمل

(٣٨) مقابلة شخصية مع مأمون الهضيبي، القاهرة، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

(٣٩) مقابلة شخصية مع حامد عبد الماجد، لندن، ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

(٤٠) للاطلاع على مدارس الإخوان المختلفة في العالم العربي، انظر: فتحي يكن، **منهجية الإمام الشهيد حسن البنا ومدارس الإخوان المسلمين** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨)، وعبد الله أبو عزة، **مع الحركة الإسلامية في الدول العربية** (الكويت: دار القلم، ١٩٨٦).

الإسلامي»، وتُعرف في فلسطين باسم «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس)، وتعرف في اليمن باسم «حركة الإصلاح»، وفي الجزائر باسم «حركة السلم»[٤١].

ولكن في حين أن هذه الجماعات تحظى باعتراف رسمي من قبل الدول التي تنشط فيها، وبالتالي هي منخرطة بشكل أو بآخر في النظام الاجتماعي والسياسي، نجد أن الحركة «الأم» في مصر محرومة من الصفة القانونية. وأنا أجادل على مدى صفحات هذا الكتاب بأن هذا الحجب عن المشروعية أثّر بدرجة كبيرة في طبيعة تطور الحركة، وفي كيفية صياغة هذا التطور لعلاقاتها مع الدولة ومع المجتمع. ويعود جزء من قدرة الحركة على البقاء في ظلّ ظروف إنكار الدولة لها إلى مهاراتها في توسيع التنظيم، وإلى تشكيلها تحالفات جديدة، وتبنّيها أفكاراً ومواقف حيال قضايا مثل الديمقراطية، والتعدّدية الحزبية، وحقوق المرأة. وإن قدرة الحركة على التكيّف مع التغيير، وعلى التصدّي للهموم الاجتماعية والدينية لأتباعها، جعلها قوة فاعلة، وبخاصة بين أوساط الشباب والطبقة الحضرية المتوسطة[٤٢].

ويُقصد من هذه الدراسة إذاً التركيز على مفهوم الشرعية كنقطة انطلاق في تفسير تطور الإخوان المسلمين، وكيف أثّر هذا التطور في علاقة الحركة مع النظام. وسبق أن أشرت إلى أهمية الشرعية القانونية (أو غيابها) بالنسبة إلى الإخوان، لكنّي أودّ التوسع في مناقشتي لتشمل أنماط الشرعية الأخرى التي ستثبت أنها لا تقل أهمية عن الشرعية القانونية.

معظم مناقشات فيبر وإيستون وسعد الدين إبراهيم (في حالة مصر) انصبت على شرعية النظام السياسي، فهي مناقشات تركّز على الدولة وليس على القوى المجتمعية مثلاً. ولكن مع بعض التكييفات، يمكن أن تصبح أنماط

(٤١) للاطلاع على دراسة مقارنة عن الإسلاميين والأنظمة العربية تركّز على الحالة المصرية على وجه الخصوص، انظر: حامد عبد الماجد، «الحركة الإسلامية والنظم السياسية العربية، مع إشارة خاصة للحالة المصرية،» ورقة قدمت إلى: **التطور السياسي في مصر، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢: أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب القاهرة، ١٧ ـ ١٩ أكتوبر ١٩٩٣**، تحرير محمد صفي الدين خربوش (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٤٧١ ـ ٥١٠.

(٤٢) أماني قنديل وسارة بن نفيسة، **الجمعيات الأهلية في مصر** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٤). وللاطلاع على سرد جيد للجمعيات والهيئات الإسلامية في مصر، انظر: Denis J. Sullivan and Sana Abed-Kotob, *Islam in Contemporary Egypt: Civil Society vs. the State* (Boulder, Co: L. Rienner, 1999), pp. 26-37.
انظر أيضاً: **الجمعيات الإسلامية الأهلية في مصر**، إشراف وتقديم عبد الغفار شكر (القاهرة: دار الأمين، ٢٠٠١).

الشرعية الكاريزمية، والتقليدية، والمنطقية، وشرعية الإنجاز ملائمة لمناقشتنا لشرعية الحركات الاجتماعية، بما في ذلك الحركات الإسلامية، التي تشكّل بدائل «شرعية» للسلطات السياسية القائمة. وإحدى المشكلات التي ستواجهنا في هذه المقاربة هي أنه ربما ينتهي الأمر بنا إلى تطبيق أنماط مشابهة من الشرعية، ولكن في تحليل مستويين من القوة مختلفَين، أحدهما يتعلق بالدولة، والآخر يتعلق بالمجتمع أو بقوة معينة فيه. فعملياً من الصعب مقارنة السلطة الحاكمة، وما لديها من قوة ونفوذ وثروات، بقوة اجتماعية ليس لديها أي مدخل لمصادر وموارد الدولة. وإضافة إلى ذلك، تظل القوى الاجتماعية في مستوى تحت مستوى سلطة الدولة، وبالتالي تتأثر أو تُقيَّد، أو تُعاق، من قبل بيروقراطيات الدولة وأجهزتها وحدودها المرسومة. وبالتالي، سأقصر المقارنة بين مستويي الشرعية بالنسبة إلى النظام والإخوان بدلالة القبول فقط، وليس بحسب حجم الموارد والقدرات، لأنه لن تكون هناك مقارنة أصلاً.

وإجراء مقارنات متنوّعة بين شرعية الأنظمة العربية وشرعية الإسلاميين ليس أمراً غير مسبوق، وإنما قام به باحثون قبلي. فاستناداً إلى ليوبيك (Lubeck) وبريتس (Britts)، أسفر الضغط العالمي لإعادة هيكلة الاقتصاد إلى تقويض شرعية الدولة الوطنية، وأفسح المجال لقوى مجتمعية في منافسة الدولة على الشرعية. ويرجع الباحثان تآكل شرعية الدولة العربية إلى عوامل منها أن الوطنية العلمانية لم تنبع من الأسفل، وإنما فُرضت دائماً من الأعلى إلى الأسفل، بحيث قامت النخب العسكرية في الجيش بخلافة أجهزة الاستعمار الاستبدادية، واستكملت مسيرة القيادة التسلطية[٤٣]، ومنها أن التأثير المتراكم للكوارث، مثل الحرب العربية - الإسرائيلية التي اندلعت في العام ١٩٦٧، والجمود الذي أصاب عملية التطوير، وتطبيق الدولة لبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية؛ جميع ذلك «دمّر العقد الاجتماعي بين نخب الدولة وسكان المناطق الحضرية». زد على ذلك أن العناصر الأجنبية والضغوط التي تعرضت لها هذه البرامج (من صندوق النقد الدولي مثلاً) قضت بسرعة على أي أثر باقٍ للشرعية التي امتلكتها النخب السياسية العلمانية - وهي شرعية يُفترض بأنها استندت إلى مسؤوليات الرعاية الاجتماعية التي تحمّلتها الدولة

(٤٣) Paul M. Lubeck and Bryana Britts, «Muslim Civil Society in Urban Spaces: Globalization, Discursive Shifts and Social Movements,» (Working Papers Series, Centre for Global International and Regional Studies (CGIRS), University of California, Santa Cruz, 2001), p. 7, <http://repositories.cdlib.org/cgirs/CGIRS-2001-6/>.

في بواكير تأسيسها[٤٤]. ونتج من هذا الركود، فضلاً عن الفساد المستشري وانعدام كفاءة الأجهزة الحكومية، إصابة الطبقات الدنيا والمتوسطة بالإحباط (وبخاصة طلاب الثانويات العامة وطلاب الجامعات)، وجعلها عرضة للانخراط في النشاطات المعادية للدولة. واستناداً إلى سوليفان (Sullivan)، يتم استيعاب هؤلاء المجنَّدين بالتدريج في شبكة من الحركات الإسلامية المنتشرة في المدن وجماعات المجتمع المدني، كمسار بديل لتحقيق كافة تطلعاتهم أو بعض منها[٤٥]. وهذا ما يدفع إلى اعتبار الإسلاميين بأنهم منافسون «شرعيون» للدولة[٤٦]. وما يشير ليوبيك وبريتس وسوليفان إليه في مؤلفاتهم هو هذا النمط من الشرعية الاجتماعية الذي تبنّاه الإسلاميون، في معرض منافستهم للدولة، في العقود الأخيرة.

وقد سعى مؤلفون آخرون إلى مقارنة شرعية الإسلاميين بشرعية الدولة في البلدان العربية المختلفة، وركّزت بعض هذه الدراسات على نمط الإنجاز في التنافس على الشرعية[٤٧]. والحجة الأساسية في هذه الدراسات هي أن الإسلاميين برزوا كحركة اجتماعية تحتج على الفشل الكلّي لمشروع التحديث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي ناصرتْه ذات يوم الدول الوطنية العلمانية في حقبة ما بعد الاستعمار. فقد أصبحت هذه الدول عاجزة من الناحية العملية عن تأمين الحاجات الدنيا لسكانها الذين يتزايد عددهم باستمرار، على الرغم من الخطابات والوعود الطموحة. ولم يعد يُنظر إليها كدولة تلبّي حاجات سكانها، فقدت شرعيتها ومبرّر وجودها في عيون سكانها الساخطين. وفي هذا السياق من فشل الدولة، يبدأ الإسلاميون من خلال مواردهم المحدودة وفضاءاتهم المحدودة (مثل المساجد، والأحياء، والعيادات، والمدارس الخيرية) بتوفير ملاذ وبديل، ليس على صعيد القيم الأخلاقية أو الدينية فحسب، وإنما على صعيد تلبية الحاجات المادّية

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٥) Denis J. Sullivan, *Private Voluntary Organizations in Egypt: Islamic Development, Private Initiative, and State Control* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1994).

(٤٦) هذه ليست نتائج جديدة. انظر مثلاً: Philip Khoury, «Islamic Revivalism and the Crisis of the Secular State in the Arab World,» paper presented at: *Arab Resources: The Transformation of a Society* (conference), edited by Ibrahim Ibrahim (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies; London: Croom Helm, 1983), p. 215.
لكن هذه الأزمة ازدادت سوءاً في التسعينيات، على الأقل في ما يتعلق بمصر.

(٤٧) انظر على سبيل المثال: Ahmad S. Moussalli, *Moderate and Radical Islamic Fundamentalism: The Quest for Modernity, Legitimacy, and the Islamic State* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1999).

كذلك، ويبدأون بالتدريج في اكتساب درجة معيّنة من الشرعية الاجتماعية القائمة على الإنجاز.

وهناك حالات مذكورة في دراسات أخرى[٤٨] مثيرة للاهتمام وتستحقّ أن نشير إليها بإيجاز. فمن جانب يجادل يحيى زبير، في معرض شرح أسباب بروز جبهة الإنقاذ الإسلامي كقوة شعبية في الانتخابات الجزائرية في العام ١٩٩٢، بأن الإصلاحات الاقتصادية التي نُفّذت في الثمانينيات من القرن الماضي زادت من وطأة الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي عانتها أغلب الطبقات في الجزائر، وهو ما أفرز مشكلة سكن حادّة، ومشكلات في المياه، ونقصاً في الإمدادات الغذائية، ومعدل تضخم مرتفعاً، ومعدل بطالة مرتفعاً، وما إلى ذلك. وكان الدور المنحسر للدولة نتيجة تطبيق هذه الإصلاحات سبباً في انتهاك العقد الاجتماعي الذي كان قد تأسس في عهد نظام الرئيس بومدين، وكانت النتيجة تراجعاً ملحوظاً في شعبية جبهة التحرير الوطني والقيم الوطنية التي نشأت عليها[٤٩]. وملأ الخطابُ الديني لجبهة الانقاذ بالتدريج الفراغ الناتج من فشل النظام، ومن خلال خدماتها المتواضعة ولكن المهمة[٥٠].

ومن جانب آخر يناقش هلال خشان الإنجازات الاجتماعية للإسلاميين في لبنان كمصدر مهم لشرعيتهم، حيث عوملت الشرعية هناك أيضاً من خلال النمط التقليدي (الدين) ومن خلال تقديم الخدمات المادي[٥١]. وحجّته الأساسية هي أن تقديم الخدمات العامة لعبت دوراً حاسماً في توسيع الشرعية السياسية للجهة التي توفرها (أي للإسلاميين بدلاً من الحكومة). وبعد أن درس خشان إجابات لعيّنة عشوائية شملت ٥٠٠ لبناني مسلم ـ منقسمين بالتساوي بين سنّة وشيعة ـ سئلوا فيها عن الشرعية الشعبية والعوامل المؤثرة التي تؤثر فيها، لاحظ حسب تعبيره أن: «شرعية الحكومة اللبنانية حصلت على علامات متدنية من قبل المستجوَبين

---

(٤٨) Ahmad S. Moussalli, ed., *Islamic Fundamentalism: Myths and Realities* (Reading: Ithaca Press, 1998).

(٤٩) Yahia H. Zoubir, «State, Civil Society and the Question of Radical Fundamentalism in Algeria,» in: Ibid., pp. 123-167.

(٥٠) تركيزي على الإسهامات الاجتماعية للإسلاميين في الجزائر دولية لأن العديد من المراقبين، بمن فيهم الإخوان، يرون أن النصر الذي أحرزته جبهة الانقاذ الإسلامي في انتخابات ١٩٩٢ مثّل تطوراً مهماً أخاف مبارك من الإخوان في مصر ودفعه إلى عكس سياساته.

(٥١) Hilal Khashan, «The Development Programmes of Islamic Fundamentalist Groups in Lebanon as a Source of Popular Legitimation,» in: Moussalli, ed., Ibid., pp. 221-247.

الذين وصف أغلبهم مدى الخدمات التي توفرها للشعب بأنه أقل من مُرْض. وهذا القصور في الخدمات الحكومية عوضته المؤسسات التابعة للجماعات الإسلامية. وعلى نحو ينذر بالخطر، لا يشعر أغلب المستجوَبين بأن أداء النظام السياسي اللبناني المعدّل للجمهورية الثانية (منذ العام ١٩٨٩) قد تحسّن بالمقارنة مع الأداء على عهد الجمهورية الأولى (من العام ١٩٤٣ وحتى العام ١٩٧٥). وبالتالي، فليس من المفاجئ أن نكتشف بأن العديد من المستجوَبين يؤيدون النشاطات التي تقوم بها الجماعات الإسلامية»[٥٢].

ويختلف جوهر إنجازات الإسلاميين في الجزائر وفي لبنان ومضمونها (علماً بأن الدراسة تتحدث أيضاً عن الإسلاميين في الأردن وفي فلسطين) عن جوهر ومضمون إنجازات الإخوان المسلمين في مصر. ويرجع هذا الاختلاف إلى أن كلتا الجماعات الإسلامية في الجزائر ولبنان تحظى باعتراف الدولة التي تنشط فيها بشكل من أشكال الشرعية، في حين أن حركة الإخوان في مصر محظورة قانوناً من قبل الدولة. وهذا التمييز ليس شكلياً، وإنما هو عنصر مهم، لأنه يفرض برنامج عمل مختلفاً على الإخوان، باعتبار أن في مصر آليات وبرنامج عمل مختلفاً. فبسبب غياب الشرعية القانونية للإخوان، فإن الشرعية التي يكتسبونها من المجتمع (شرعية الإنجاز) توظَّف في النهاية توظيفاً سياسياً من أجل تأمين اعتراف الدولة، وهو ما يخلق حالة من التوتر بين الحركة والنظام، تسفر في النهاية عن قمع الجماعة، بمبرّرات غير موجودة في حالة الجزائر ولبنان (إنها حركة غير مشروعة).

وعلى الرغم من ذلك، نجد أن هذا التمييز غائب أو لا يحظى بالاهتمام الكافي في الأدبيات التي تتحدث عن الإخوان في مصر، مقارنة بالإسلاميين في الدول العربية الأخرى. وقد صدر في العقد الماضي العديد من الدراسات المهمة التي تناولت العلاقة بين مبارك والإخوان المسلمين من دون التركيز على هذا العنصر الذي يناقشه هذا الكتاب. ففي مقالتها المهمة درست ويكهام (Wickham)[٥٣]،

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٥٣) Carrie Rosefsky Wickham, *Mobilizing Islam: Religion, Activism, and Political Change in Egypt* (New York: Columbia University Press, 2002), and Carrie Wickham, «Islamic Mobilization and Political Change: The Islamist Trend in Egypt's Professional Associations,» in: Joel Beinin and Joe Stork, eds., *Political Islam: Essays from Middle East Report* (Berkeley, CA: University of California Press, 1997), pp. 120-135.

كيف يستطيع الإسلاميون مثل الإخوان المسلمين استقطاب أعضائهم وتعبئتهم في ظلّ حكم مبارك السلطوي، وقالت إن الليبرالية الجزئية للنظام المصري الممنوحة من الأعلى، إلى جانب التراجع في قدرة الدولة على المراقبة والسيطرة، وسّعت من «الفرص السياسية» للامتداد الإسلامي على محيط النظام السياسي الرسمي. وكان هذا التمدّد ممكناً من خلال نشر الفكرة الإسلامية، ومن خلال إقامة شبكات خاصة بالجماعة أوجدت حوافز وآفاقاً جديدة للمشاركة السياسية لخرّيجي الجامعات (تقصد تجربة النقابات المهنية). وأضافت أنه كان للتعبئة الإسلامية أثر أوسع، وذلك لأنه أوجد قاعدة دعم للمزيد من المرشحين الإسلاميين في انتخابات النقابات المهنية والبرلمانية. ومن خلال تركيزها على الإخوان في النقابات، صاغت ويكهام عبارة «القطاع الإسلامي الموازي» لتسليط الضوء على الخدمات والمشاريع المتنوّعة التي يقوم بها الإخوان المسلمون بدلاً من الدولة كوسيلة لكسب الدعم.

واعتمدت ويكهام على مقابلات مع قادة الإخوان من الشباب، وعلى البحث المعمّق الذي أجرته أماني قنديل عن الإخوان في النقابات[٥٤]. وتتبنّى قنديل وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظر الدولة بما أنها تعتبر الإخوان، بالنظر إلى التأثير القوي لخدماتهم الاجتماعية، حركة شرعية في المجتمع المصري وإن لم تحظ باعتراف الدولة. وحجتها الرئيسية هي أن مصر شهدت في العشرين سنة الماضية تغيّرات اجتماعية واقتصادية جذرية أدّت إلى بروز جماعة كبيرة من الشباب المتذمرين المنتمين إلى الطبقة الدنيا[٥٥]. وقد فشل النظام، حسب قنديل، في استيعاب هذه التغيّرات، ناهيك عن فهمه لتداعياتها. وكان الإخوان في المقابل أذكياء بما يكفي للإحساس بتلك التغيّرات ولرؤية إمكاناتها المستقبلية. وبما أن النقابات المهنية جسّدت الفضاءات التي تجلّت فيها هذه التغيّرات الاجتماعية، استثمرت الحركة «موارد التعبئة» لديها في هذه الفضاءات بجدارة. وفي حين ركّزت قنديل إلى حدّ كبير على الإسلاميين في نقابة الأطبّاء[٥٦]، ركّز آخرون على الدور الاجتماعي

(٥٤) انظر على سبيل المثال: أماني قنديل، «تقييم أداء الإسلاميين في النقابات المهنية،» ورقة قدمت إلى: **الندوة الفرنسية الخامسة بعنوان ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ١ ـ ٣٦، و«الجماعات المهنية والمشاركة السياسية،» ورقة قدمت إلى: **ندوة المشاركة السياسية في مصر** (القاهرة: المركز العربي للبحوث، ١٩٩٢)، ص ١ ـ ٣٢.

(٥٥) مقابلة شخصية مع أماني قنديل، القاهرة، ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٥٦) أماني قنديل، **الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر: دراسة حالة نقابة الأطباء، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٥** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦).

للإخوان في نقابة المهندسين[٥٧]. وقال أحمد حسن إن الآلية الرئيسية لدى الإسلاميين لامتلاك النفوذ في النقابة اعتمدت على تقديم الخدمات الاجتماعية واستخدام المبادئ والشعارات الإسلامية. وبعيداً عن النقابات، ركّز سوليفان وعبده قطب على الدور الاجتماعي والرعاية الاجتماعية التي يقوم بها الإخوان المسلمون من خلال جمعياتهم الخيرية والتطوعية (عيادات، دور كفالة الأيتام... الخ)، واستنتجا أن الإخوان يشكلون عنصراً حيوياً في المجتمع المدني بمصر، وبناء على ذلك ينبغي على النظام الاعتراف بهم قانونياً[٥٨].

وفي دراسة مهمة أخرى للعلاقة بين مبارك والإخوان المسلمين قام بها حسنين إبراهيم، تفحّص الأسباب التي تقف خلف التغيّر في سياسة النظام، وجادل بأن السبب في ذلك يعود إلى أن الحركة تولّت دوراً جوهرياً، سواء على مستوى السياسة أو المجتمع، وهو ما لم يكن النظام على استعداد للتسامح معه[٥٩].

● طريقة البحث

وبعد هذه المقدمة النظرية عن الشرعية وأشكالها، وأهميتها بالنسبة إلى النظام السياسي المصري والإخوان المسلمين معاً، سأشرح طريقتي في بحث هذا الكتاب. وأذكّر أن هذه الدراسة تهدف إلى شرح العلاقة بين مبارك والإخوان المسلمين في إطار أنه صراع على الشرعية، وتجادل بأن السبب الذي يقف خلف تغيير الدولة لموقفها من الحركة يرجع بدرجة كبيرة إلى كون الأداء الاجتماعي للإخوان (والذي كانت قد تساهلت معه في الماضي) بدأ يأخذ طابعاً سياسياً أفضى إلى استفزاز النظام. وأولى مكوّنات هذا الطابع كانت هي الشرعية التي اكتسبتها الجماعة تدريجياً عبر خدماتها الاجتماعية، ومن خلال شبكة تنظيمية متماسكة، ساعدت على تقديم هذه الخدمات بطريقة فاعلة ومؤثرة في المجتمع، وتوظيف هذه الشرعية، كما قلت، توظيفاً سياسياً أغضب النظام في ما بعد.

وأعني بالشرعية على وجه التحديد الشرعية الاجتماعية التي تراكمت عبر

(٥٧) أحمد حسين حسن، **الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية: دراسة ميدانية لنقابة المهندسين المصرية**، تقديم محمود عودة (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠).

(٥٨) Sullivan and Abed-Kotob, *Islam in Contemporary Egypt: Civil Society vs. the State*. انظر أيضاً: **الجمعيات الإسلامية الأهلية في مصر**.

(٥٩) حسنين توفيق إبراهيم، **النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر: من التسامح إلى المواجهة، ١٩٨١ ـ ١٩٩٦** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٨)، ص ٥ ـ ٦.

الثمانينيات والتسعينيات بفضل توفر هيكل تنظيمي معقّد من الشبكات والاتصالات بين أعضاء الجماعة النشطين والفاعلين في مختلف الفضاءات والمجالات. وأعني بالتوظيف السياسي لهذه الشرعية الاجتماعية (أو شرعية الإنجاز) تعبئة وحشد المنتفعين من خدمات الإخوان (وكثير منهم غير منتم إلى الجماعة) لدعم برنامج عمل سياسي يهمّ الحركة، ولا يهمّ هؤلاء المنتفعين مباشرة بالضرورة.

والنقطة الأخيرة هنا مهمة، لأنها تعني أن الإخوان لا يهدفون من تعبئتهم السياسية للمجتمع إلى «قلب نظام الحكم» حسبما يشيع عنهم، وإنما إلى خلق رأي جماهيري عام يضغط ضد اتجاه رفض النظام المستمرّ لفكرة الاعتراف بالحركة، ودفع النظام إلى مراجعة موقفه المتعنّت. وكما قال حامد عبد الماجد: «الإخوان موجودون على الساحة المصرية بحكم الأمر الواقع، ومع ذلك لا يحظون باعتراف الدولة. وهو وضع متناقض أوجد غموضاً وارتباكاً حقيقياً لدى الإخوان أنفسهم، وهو تناقض يصبح جوهرياً عندما نريد أن نفهم خطابهم وتفاعلاتهم مع المجتمع والدولة. فهم يقومون بفتح ثُغر في كافة الطرق لإيصال إعلان إلى الحكومة مفاده أننا «نتمتع بالشرعية بحكم الأمر الواقع، وبالتالي ينبغي عدم تجاهلنا». وهذا الإعلان مهم في خطاب الإخوان، وإن لم يُفصح عنه صراحة»[٦٠].

ومهمة هذه الدراسة معقّدة بسبب الصعوبات التي تكتنف مفهوم الشرعية: كيف يمكن تعريف الشرعية، وتحديد أنماطها المتنوّعة، وتحديد جمهورها المستهدَف، وطريقة قياسها أو «تحديد مقدارها». حتى إن المهمة تزداد صعوبة عندما يحاول المرء التحدث عن مستويين من مستويات الشرعية: المستوى **الأول** يتعلق بالدولة، أو نظام مبارك، والمستوى **الثاني** يتعلق بالإخوان المسلمين. كما أن عملية المقارنة بين هذين المستويين معقّدة بسبب الديناميات التي ترافق كلاً منهما وحقيقة أن كل مستوى في حالة منافسة مع المستوى الآخر، حتى وإن كانت هذه المنافسة على نمط آخر من أنماط الشرعية.

ولتقريب هذه العملية من التناول، سأسعى إلى مقارنة إنجازات مبارك بإنجازات الإخوان المسلمين في ميادين السياسة والمجتمع والاقتصاد، وإلى إظهار كيف أن كلاً من هذه الميادين يتطلب أنماطاً مختلفة من الشرعية خاصة به. وسأقيس مدى نجاح مسعى كل من الطرفين أو فشله عبر استخدام جملة من المؤشرات البسيطة، مثل نسبة المشاركة في الانتخابات، وعدد مناصري الحزب

(٦٠) مقابلة شخصية مع حامد عبد الماجد، لندن، ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

الحاكم، ووقوع اضطرابات اجتماعية دينية وسياسية أو عدم وقوعها (مثل أعمال الشغب، وأعمال العنف... الخ)، ومدى تكرار اللجوء، في حالة النظام، إلى الإجراءات القسرية من أجل تنفيذ سياسة معيّنة[٦١]. وسنرى كيف أن الشرعية القانونية تصبح جوهرية أكثر في الميدان السياسي، في حين تصبح الشرعية الاجتماعية أكثر أهمية أكثر في الميدان الاقتصادي. وبالإضافة إلى ما تقدم، سأركّز على حالات معينة أو على مؤسسات معينة تنشط في هذه الميادين الثلاثة الرئيسية.

سأتفحص في الميدان السياسي مثلاً السياسةَ المتبعة في الانتخابات البرلمانية، وسأدرس في الميدان الاجتماعي موضوع النقابات المهنية ونوادي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات. وبما أن الجامعات ونوادي التدريس تشكّل تنوّعاً آخر في تأثير الإخوان في المجتمع المصري، فهذا التحليل، الذي يستند إلى الوثائق الأساسية والمقابلات الشخصية، سيساعد على تكملة الدراسات السابقة (التي تقدمت الإشارة إلى بعضها) المتعلقة بتأثير الإخوان في النقابات المهنية. كما أن دراستي للنقابات، التي استندت هي الأخرى إلى وثائق داخلية وغير منشورة، تكمّل المؤلفات المتوفرة حالياً عن الجماعة من حيث إنها تبرز كيف تستخدم الحركة هذه الفضاءات في عملية التعبئة السياسية. وأشير إلى أن الدراسات السابقة مالت إلى التركيز على جامعة القاهرة فقط في موضوع اتحاد الطلبة ونادي أعضاء هيئة التدريس، فيما شملت مصادر دراستي، بالاضافة إلى جامعة القاهرة، جامعتي الإسكندرية وأسيوط أيضاً.

وأخيراً، سأركّز في الميدان الاقتصادي على انتقال مصر من الاقتصاد الذي يدار بطريقة مركزية إلى الخصخصة، وعلى تأثير هذا الانتقال في شرعية النظام. وسأدرس كيف أثرت المؤسسات الإسلامية، وبخاصة البنوك الإسلامية، وشركات توظيف الأموال، في بناء نفوذ وشرعية الإخوان المسلمين داخل المجتمع المصري.

• العمل الميداني

وقد تحدثت مطولاً خلال الشهور الثلاثة التي قضيتها في العمل الميداني بمصر (من شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ إلى شباط/ فبراير ٢٠٠١) إلى شخصيات تنتمي إلى حركة الإخوان المسلمين. وكان هدفي هو جمع أكبر قدر من

(٦١) Arthur L. Stinchcombe, *Constructing Social Theories* (New York: Harcourt, Brace and World, [1968]), p. 162.

المعلومات عن فترة لم تُدرس من قبل بكثير من التفصيل. واعتمدت مقابلاتي المعمّقة على أسئلة مفتوحة عالجت مسألة الشرعية، ومسألة العلاقة مع مبارك، والتطورات الرئيسية بين الإخوان والنظام المصري خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي والسنوات الاولى من القرن الحالي. وأجريت في البداية مقابلات مع شخصيات قيادية، منها المرشدَين السابقَين مصطفى مشهور ومأمون الهضيبي، والمرشد الحالي مهدي عاكف، لمقارنة تصوراتهم لنظام مبارك بتصوراتهم لنظامي السادات وعبد الناصر. وفي وقت لاحق، بدأت ألتقي بالكوادر الشابة في التنظيم، والذين يشاركون في النشاطات التي تُجرى على مستوى القاعدة. وركّزت في أسئلتي المفتوحة إليهم على تأثير الإخوان المسلمين في الاتحادات الطلابية، وفي النقابات، وفي البنوك والبرلمان. وقمت بتسجيل كافة تلك المقابلات التي أجريتها في القاهرة على أشرطة تسجيل صوتية.

وخلال فترة زيارتي الثانية لمصر (بين حزيران/يونيو ٢٠٠٢ وآب/أغسطس ٢٠٠٢)، واصلت مقابلاتي مع الإخوان المسلمين الناشطين في القاهرة، ولكنني بدأت أيضاً بإجراء مقابلات مع أشخاص آخرين يقيمون في الإسكندرية وفي أسيوط، بما أنني رغبت في التحقّق من أعضاء آخرين في الإخوان في هاتين المدينتين لمعرفة ما إذا كانت قوة الإخوان تقتصر على العاصمة أم أنها تشمل مناطق أخرى. فمعظم الدراسات المتعلقة بالإسلاميين الراديكاليين تميل إلى التركيز على المناطق الواقعة في مصر العليا (الصعيد)، في حين تميل الدراسات المتعلقة بالإسلاميين المعتدلين إلى التركيز على المدن الحضرية الكبرى، مثل القاهرة والإسكندرية. ولكن التحقيقات التي أجريتها في أسيوط أظهرت أن الإخوان المسلمين يشكّلون قوة ملحوظة في المناطق الريفية كما في المدن الكبيرة. وتمكّنت من الالتقاء في أسيوط بعضو مهم في الإخوان (خالد عبد القادر عودة) يعمل في القطاع التجاري والصناعي، ووجدت أن آراءه حول دور الحركة في الميدان الاقتصادي لا تقدّر بثمن، لأن العديد من الإخوان الذين التقيت بهم في القاهرة أو في الإسكندرية تردّدوا في مناقشة ما اعتبروه موضوعاً شديد الحساسية والحرج الأمني.

وإحدى الفوائد العديدة التي حصلت عليها من لقاءاتي القريبة مع الإخوان في القاهرة والإسكندرية وأسيوط هي أنني تمكّنت من الحصول على عدد من الوثائق الداخلية وغير المنشورة، التي كتبها أعضاء المكتب السياسي في جماعة الإخوان، وهي وثائق مهمة لأنها تسلّط الكثير من الضوء على كيفية فهم الحركة

للتغيير في الموقف الرسمي لنظام مبارك، وللعوامل التي أدت إلى هذا التغيير. ومع أن هذه الوثائق كُتبت عندما كانت المواجهة بين النظام والحركة في أوجها، فإن أياً منها لم يأتِ على ذكر «الصراع المسلّح» أو ذكر خطط لـ «الإطاحة بالحكومة» كردّ على تلك المواجهة. وبدلاً من ذلك، ركّزتْ على الحاجة إلى التوسع بهدوء إلى أن تصبح الحركة واقعاً لا يمكن إنكاره. وقد تعمّقتُ في دراسة هذه الوثائق في **الفصل السادس**، وأدرجت بعضاً منها في **ملحق** الكتاب.

كما تمكّنت في أثناء زيارتي الثانية إلى مصر من الالتقاء بمفكّرين مستقلين بارزين، وناشطين حزبيين، ومسؤولين حاليين أو سابقين في نظام مبارك، على رغم أنني واجهت مشكلات جمّة، وبخاصة عندما أردت الالتقاء بمسؤولين أمنيين أو بشخصيات مثيرة للجدل، مثل سعد الدين إبراهيم الذي كان حينها يخضع لمراقبة الشرطة بعد تعرّضه للمحاكمة والسجن. وإحدى مشكلاتي الرئيسية كانت في التعامل مع الأجهزة الأمنية في مؤسسات حكومية ووزارات معينة، لكنني أعتقد بأن مثل هذه الصعوبات كانت متوقّعة على كل حال لأي شخص يبحث في موضوع حسّاس مثل الإخوان ومبارك.

• استعراض عام للكتاب

وبعد هذه الشرح الموجز، أقول إن **مقدّمة** الكتاب تقدّم مراجعة موجزة للخلفية التاريخية للعلاقة بين الإخوان المسلمين والنظام المصري في عهد الرئيسين جمال عبد الناصر والسادات. وهذه المقدمة ليست سرداً تاريخياً مجرداً، وإنما تلقي الضوء على تعامل كل رئيس مع مختلف الميادين والمؤسسات لبناء شرعيته.

وتعالج **الفصول الأول والثاني والثالث** فترة الثمانينيات من القرن الماضي على وجه التحديد، وهي العقد الأول من وجود الرئيس مبارك في السلطة، إذ يتحدث **الفصل الأول** عن النظام المصري والعقد الاجتماعي، ويتحدث **الفصل الثاني** عن الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨١ و١٩٨٤، ويتحدث **الفصل الثالث** عن المرحلة الأخيرة من عقد الثمانينيات، أي الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨٤ و١٩٨٧. وقد تفحّصت في كل فصل تأثير التطورات والتغيّرات التي طرأت على الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الإخوان وفي نظام مبارك، ومساعي الطرفين في توظيف هذه التغيّرات لاكتساب كل طرف شرعيته. وعلى رغم أن الفترة الواقعة بين مستهل عقد الثمانينيات ومنتصفه غاب عنها سياق المواجهة، يبيّن **الفصل الرابع** أن النظام بدأ يستشعر الخطر من زيادة تأثير الإخوان

في المجتمع وفي السياسة بحلول العام ١٩٨٧ حتى العام ١٩٩٠.

ويعالج **الفصلان الخامس والسادس** فترة التسعينيات باستفاضة، فيتفحّص **الفصل الخامس** الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٤، ويناقش السياق الذي تحوّلت فيه الشرعية الاجتماعية للإخوان إلى تطور سياسي استفزّ النظام. وهذا لا يرجع إلى مقدار فاعلية الحركة، وإنما يرجع، كما ذكرت، إلى قدرتها التعبوية للجماهير عندما يجري تنظيمها وتسييسها. ومما زاد من تفاقم الوضع قلق النظام من مدى شرعيته الاجتماعية بسبب تقلّص دور الدولة لصالح تمدّد القطاع الخاص. ويعالج **الفصل السادس** الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٠، ويبحث في تفاصيل ذروة المواجهة التي وقعت بين مبارك والإخوان في العام ١٩٩٥. وخلال تلك الفترة، أدّت المحاكمات العسكرية للإخوان إلى إضعاف تأثير الحركة، لكنها عمّقت في الوقت نفسه أزمة شرعية النظام.

وجرى استغلال هذه الشرعية بعد ذلك في صيغة سياسية، ليس كردة فعل على التطورات المهمة، مثل حرب الخليج والهزّة الأرضية المدمّرة (التي ضربت القاهرة في العام ١٩٩٢) وحسب، بل كردة فعل على رفض النظام المستمرّ للاعتراف بالمنظمة. وقامت الحركة بتوظيف شرعيتها الاجتماعية المنظمة سياسياً لتعبئة المستفيدين من خدماتها الاجتماعية من أبناء الطبقة الدنيا ضدّ إنكار الدولة الرسمي للإخوان. كما أن الشكل المنظّم والسياسي للشرعية الاجتماعية تحدّى سعي النظام نفسه إلى كسب الشرعية ودفع مبارك إلى التخلّي عن سياسته المتسامحة مع الإخوان وإلى استرداد المساحات التي كان قد فتحها خلال عقد الثمانينيات. وربما تسبّبت هذه الخطوة في ردع الإخوان وفي إضعاف شرعية الحركة، ولكنها أضعفت في الوقت نفسه الشرعية القانونية لمبارك، وزادت من حدة أزمة شرعيته، وهي الأزمة التي أصبحت أكثر وضوحاً في منتصف عقد التسعينيات.

وأمّا **الفصل السابع**، فإنه يغطّي أهم التطورات من الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧، ولا سيما طرح الإخوان لبرنامج حزبهم السياسي، وصعودهم السياسي الملحوظ في انتخابات العام ٢٠٠٥، وهي فترة اتسمت بحدة الصراع بين الإخوان والدولة.

الفصل الأول

النظام المصري والعقد الاجتماعي

منذ أن تأسست الحركة في العام ١٩٢٧، والعلاقة بين الإخوان المسلمين والأنظمة المصرية تتبع نمطاً دورياً عادة ما يبدأ بتعايش ومهادنة وينتهي بمواجهة وصدام[1]. ويؤكد حامد عبد الماجد، وهو عضو في الإخوان وأستاذ في كلّية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وجود هذا النمط الدوري، ويشرح مثلاً كيف أن الملك فاروق تعايش مع الإخوان طوال الفترة الممتدة بين العامين ١٩٤٢ و١٩٤٧، ثم عمد إلى قمعهم في عام ١٩٥٢، وكيف أن عبد الناصر تعايش معهم بين العامين ١٩٥٢ و١٩٥٤، ثم عمد إلى قمعهم بين العامين ١٩٥٤ و١٩٧٠، وكيف أن السادات تعايش معهم في مستهل السبعينيات من القرن الماضي، ثم قمعهم ابتداءً من العام ١٩٧٨ وحتى العام ١٩٨١، وهو العام الذي اغتيل فيه[2].

وكانت الأسباب التي تقف وراء هذه التغيّرات في العلاقات بين الحركة وكل نظام تختلف تبعاً لكل حالة، لكنها في النهاية لم تتحدّ أو تناقض منطق ذلك النمط الدوري القائم على: تعايش تتبعه مواجهة. وسندرس في هذا الفصل العناصر التي صاغت هذا النمط خلال مدة حكم كل من عبد الناصر والسادات. وسأحاول في الفصول التالية تحديد مدى استمرار هذه العناصر في التأثير في علاقات مبارك مع الحركة. وسيعتمد تحليلي على المقدمة التي تقول بأن العلاقة بين الإخوان وعبد الناصر، وبين الإخوان والسادات، صاغها صراع كل طرف منهما لاكتساب الشرعية، وأنه بناء على هذا الصراع وعلى متطلبات «شكل الشرعية»

---

(١) Paul M. Lubeck and Bryana Britts, «Muslim Civil Society in Urban Public Spaces: Globalization, Discursive Shifts, and Social Movements,» in: John Eade and Christopher Mele, eds., *Understanding the City: Contemporary and Future Perspectives*, Studies in Urban and Social Change (Oxford; Malden, MA: Blackwell, 2002), p. 305.

(٢) مقابلة شخصية مع حامد عبد الماجد في القاهرة، ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

المنشودة (التي تكلمنا على أشكالها في المقدمة) كانت الحركة تمرّ إما بمرحلة تعايش وإما بمرحلة قمع.

أولاً: عبد الناصر والبحث عن الشرعية

عندما وصل عبد الناصر إلى السلطة في العام ١٩٥٤، كان يتمتع بدرجة معينة من الشرعية التي منحته إياها ثورة ١٩٥٢. وخلال تلك الفترة، لم يكن لدى الرئيس الجديد رؤية محدّدة لكيفية حكم مصر، أو للمسار الذي ينبغي اتباعه لتأكيد هويتها السياسية والأيديولوجية. وفي هذه المرحلة من الارتباك، تعايش النظام مع الإخوان. وفي ما عدا الشرعية الثورية والدينية، تمتع عبد الناصر بكاريزما شخصية وفّرت شرعية لقيادته أيضاً.

بالإضافة إلى صفاته الشخصية، فقد كان للسياق الاجتماعي والسياسي لمصر في حقبة الخمسينيات والستينيات أثر في زيادة الكاريزما التي تمتع بها عبد الناصر. وكما يشير تاكر (Tucker) في دراسته للكاريزما في الأوضاع الثورية، فإن القائد الكاريزمي غالباً ما يبرز من حركة تدعو إلى التغيير أو إلى الإصلاح، كما ينبغي أن يكون هناك توق شعبي عام للخلاص، أو وجود أزمة تتطلب حلاً عاجلاً في مختلف شرائح المجتمع المعني[٣]. ولقد كان عبد الناصر شاباً وقائداً سياسياً متحمساً ومواطناً مصرياً، بعكس الحكام الفاسدين السابقين الذين خلفوا محمد علي الذي لم يولد في مصر. وتاق المصريون إلى التخلّص من قوتين رئيسيتين، الملك الفاسد والبريطانيين، واستفاد عبد الناصر من مواهبه الشخصية في تلبية هذه المطالب. فخطاباته القوية، والمشحونة بالرموز الخطابية، حوّلت الأحلام التي تطلّع إليها المصريون سنين عديدة إلى حقيقة. وبالنسبة إلى المواطن العادي، المتأثر إلى حدّ بعيد بالدعاية القوية التي كانت تبثّها الدولة، كان عبد الناصر يُعتبر «منقذ» مصر في تلك المرحلة، وهي نظرة تأكدت بالقرار الذي اتخذه بتأميم قناة السويس في العام ١٩٥٦. ولم يتم تصوير هذا القرار كردّ غاضب على رفض أمريكا تمويل بناء السدّ العالي، بل كمحاولة وطنية لتحرير مصر من الهيمنة الأجنبية، وهذا ما زاد في شعبية النظام.

(٣) Robert Tucker, «The Theory of Charismatic Leadership,» *Daedalus*, vol. 97, no. 3 (Summer 1968), pp. 731-756, esp. pp. 737-739 and 743-746, نقلاً عن: Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), pp. 242-243.

١ - الشرعية الشعبية

بالإضافة إلى الكاريزما التي تمتع بها عبد الناصر، بدأت هالة تتكون حول القيادة الشخصية له بناء على الخط الذي انتهجه في سياساته. وقد هدفت هذه السياسات إلى إعطاء نظامه شرعية شعبية، اعتمدت على سياسته الخارجية في التعاطي مع إسرائيل والولايات المتحدة. ولعب عبد الناصر على وتر مشاعر الشعب المصري الذي اعتقد، على رغم عدائه الشديد لإسرائيل، بإمكانية التعايش السياسي مع الدولة العبرية شريطة استعادة حقوق الفلسطينيين[٤].

ولم يتغير هذا الاعتقاد حتى في أعقاب العدوان الثلاثي لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل في العام ١٩٥٦، على اعتبار أن عبد الناصر لم يأخذ، استناداً إلى أسامة الغزالي حرب، مسألة المواجهة مع إسرائيل على محمل الجدّ[٥]. وواصل عبد الناصر استخدام القضية الفلسطينية في تعبئة وجذب قاعدة تأييد أوسع لقيادته، كما هو الحال الذي لا يزال في معظم الأنظمة العربية. واستمرّ في تصوير صراعه من أجل فلسطين على أنه جزء من صراع القومية العربية ضدّ الإمبريالية والاحتلال الغربي[٦]، واستخدم في سياق هذه العملية خطابَه في تحديث الجيش وفي إحكام سيطرته على المعارضة. وكما قال وحيد عبد المجيد، فإن السياسة الخارجية لعبت دوراً في تعزيز شرعية النظام المصري، وكانت إسرائيل رقماً مهماً في تلك المعادلة وفي تلك الفترة.

٢ - شرعية الإنجاز

ولكن الكاريزما والسياسة الخارجية الخاصة بالمواقف من إسرائيل والغرب لا تكفيان وحدهما في المحافظة على استقرار النظام في السنين التالية. فالناس في نهاية الأمر تقيّم أي نظام ليس من خلال الشعارات فحسب، وإنما من خلال

(٤) محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٣٦١.

(٥) يعمل أسامة الغزالي حرب محللاً في مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية. انظر: أسامة الغزالي حرب، «المتغير الخارجي كمحدد للشرعية في النظم العربية (حالة التهديد الإسرائيلي)،» ورقة قدمت إلى: **التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي: أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، القاهرة ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٨**، إعداد وتقديم مصطفى كامل السيد (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ٦٩٨ - ٩٩٩.

(٦) Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, p. 240.

ما يقدمه من خدمات تلبي احتياجاتهم اليومية أيضاً. وكان يُتوقع من عبد الناصر إذاً أن يوسّع من جاذبيته الشعبية من خلال التوفيق بين الشعارات التي كانت تتحدث عن «الكرامة والوطنية والعدالة الاجتماعية»، وبين الإنجازات التي يتم تحقيقها في الواقع. وبعبارة أخرى، كان يُتوقع من عبد الناصر دعم الكاريزما والشعبية السياسية أيضاً ببناء نظام رعاية اجتماعية للشعب المصري وتأكيد مسؤولية الدولة في توفير الطعام المدعوم، والتعليم المجاني، والخدمات الصحّية، فضلاً عن توفير الوظائف للخرّيجين الجدد. وكان هذا هو الثمن الذي دفعه عبد الناصر مقابل حصوله على رضا الطبقة الوسطى، وهو العقد الاجتماعي الذي أبرمه مع هذه الطبقة مقابل إذعانها السياسي[٧]. وسرعان ما باتت الهياكل البيروقراطية التي تطلّبها العقد الاجتماعي تسيطر على المواقف وعلى المنظمات السياسية والاجتماعية، وعلى النقابات، والاتحادات العمالية، والجمعيات التطوعية، والساحات الجامعية، والحركات الاجتماعية التي أُجبرت على الانضمام إلى الدولة والانصهار في أجهزتها. وفي حال رفضت ذلك، كما كان الحال مع الإخوان المسلمين، كانت تتعرض لقمع وحشي.

وقد انقضت سنتان على نجاح الثورة، وكانت شعبية عبد الناصر في ازدياد، ما أشعره بأنه لم يعد بحاجة إلى دعم الإخوان. ومن جهة أخرى، بدأ الإخوان، بعد أن كانوا يتوقّعون لعب دور أكبر في النظام الجديد، وبعد أن تبيّن لهم أن ذلك لم ولن يحصل، بانتقاد سياسات عبد الناصر حيال البريطانيين وحيال دور الدين في المجتمع المصري وفي السياسات المصرية. وكان عبد الناصر قد عمد منذ السنة التي تولّى فيها السلطة إلى التخلّص من الحركة بوصفها منافساً سياسياً، وإلى حلّها ومصادرة أرصدتها الاقتصادية في العام ١٩٥٤، على الرغم من العدد الكبير لأعضائها.

٣ ـ قمع الإخوان المسلمين

في أعقاب تخلّص عبد الناصر من منافسيه، شرع في بناء دولة استبدادية تتركّز كافة سلطاتها في يده. وبناء على ذلك، لم يعد مسموحاً للمؤسسات

(٧) استناداً إلى واتربري، تمحور هذا العقد الاجتماعي «حول التزام الدولة بتوفير السلع والخدمات للشعب في مقابل الطاعة والإذعان السياسي». انظر: John Waterbury, «The «Soft State» and the Open Door: Egypt's Experience with Economic Liberalization 1974-84,» *Comparative Politics*, vol. 18 (October 1985), p. 69.

والمنظمات التي تضمّنت مجلس الشعب، واتحادات الجامعات الطلابية، والنقابات المهنية، بالعمل بطريقة مستقلة عن الدولة.

ففي ما يتعلّق بالمجلس التشريعي، شهدت فترة حكم عبد الناصر أربع دورات في الأعوام ١٩٥٧ و١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٩، ولم يتمتع أي من تلك الدورات بسلطة حقيقية تتجاوز إرادة النظام. وبناء على ذلك، وافقت اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي (التي كان يرأسها ناصر بنفسه) على أسماء ١٧٤٨ مرشحاً من أصل ٢٥٠٨ ترشحوا لانتخابات العام ١٩٥٧، وذلك لضمان عدم نجاح أي عضو من الإخوان، أو أي متعاطف مع قضيتهم في الوصول إلى مجلس الشعب. وفي العام ١٩٥٧، كان يوجد في مجلس الشعب ٣٤٢ مقعداً، حظي كافة شاغليها برعاية الدولة، حيث خُصص ٩٤ مقعداً لضباط الشرطة، و١٠٣ مقاعد للمهنيين، و١٢٤ مقعداً للفلاحين والعمال[٨].

وقمع عبد الناصر حرّية اتحادات الطلاب الجامعية في إجراء انتخابات حرة. فلغاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن الماضي، احتفظت الجامعات بممثلين عن الإخوان الذين تولّوا إدارة الاتحادات الطلابية، إلا أنه في العام ١٩٥٣، أصدر عبد الناصر قانوناً أعطى وزير التعليم الحق في نقل المحاضرين في الجامعات الذين يُشتبه في ولائهم لحركة الإخوان المسلمين أو للشيوعيين إلى مناصب خارج الجامعات. وفي شباط/فبراير ١٩٥٤، جرى اعتقال العديد من الإخوان ومعاقبتهم، في أعقاب اندلاع تظاهرات طلابية حاشدة وتنظيم إضرابات طالبت بقدر أكبر من الديمقراطية[٩].

وكان عبد الناصر يعرف قوة الإخوان في الجامعات حتى قبل مجيئه إلى السلطة في العام ١٩٥٤. فبوصفه وزيراً للداخلية في العام ١٩٥٢، زار عدداً من معسكرات تدريب الطلاب الخاصة بالإخوان في الإسكندرية ودمياط وحلوان، وطبقاً لمهدي عاكف مرشد الإخوان، «دُهش [ناصر] من حجم هذه المعسكرات»[١٠]. كما كان عبد الناصر على علم بأن الإخوان يستخدمون الحرم

(٨) علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر، ١٨٠٣ ـ ١٩٩٧** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧)، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٩) Kirk J. Beattie, *Egypt during the Nasser Years: Ideology, Politics, and Civil Society* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), p. 139.

(١٠) المصدر نفسه. كان مهدي عاكف مسؤول مكتب الطلاب خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات، =

الجامعي كمواقع تدريب عسكرية حيث استخدموا الذخيرة الحية في بعض الأحيان، ونتيجة لذلك، تم فرض قيود على الطلاب وإجراءات أمنية عند مدخل الجامعات[11].

وسيطر عبد الناصر أيضاً على النقابات المهنية، وحُرم الإخوان من الانتساب إليها، كما مُنعوا أيضاً من خوض الانتخابات لنيل العضوية في مجالس إدارة النقابات[12]. وتوجّب على الأعضاء المهنيين الذين يرغبون في خوض هذه الانتخابات الحصول على عضوية الاتحاد القومي (الذي أصبح في ما بعد الاتحاد الاشتراكي العربي). وقد فكّر عبد الناصر في إلغاء النقابات في مناسبات عديدة. واستناداً إلى بيانكي (Bianchi)، فقد حلّ عبد الناصر مجلسي نقابتي الصحافيين والمحامين مثلاً عندما طالبتا بالعودة إلى الحكم الديمقراطي[13]. وعندما خرجت الانتخابات في إحدى النقابات عن السيطرة، عمد عبد الناصر إلى تعليقها وإلى تعيين مجلس إدارة أكثر ولاء له[14].

٤ ـ أزمة الشرعية في العام ١٩٦٧

ناقشنا لغاية الآن طريقة اعتماد عبد الناصر على أشكال معينة من الشرعية في إرساء دعائم قيادته (الكاريزما والشعبية السياسية والخدمات)، والطريقة التي وظّف فيها القمع في التخلّص من منافسيه، ومن الإخوان المسلمين تحديداً. وعلى رغم أن الهزيمة التي مُني بها عبد الناصر أمام إسرائيل في حرب ١٩٦٧ قوّضت مخزون شرعيته، فقد تمكّن من تجاوز الأزمة بسبب إجراءاته القمعية (حسب هادسون)[15]، ورصيده من الكاريزما والعقد الاجتماعي بينه وبين الطبقة التي استفادت من خدماته. ويشير وحيد عبد المجيد إلى أهمية العقد الاجتماعي بوصفه

= وقد استخدمه في تنظيم المشاركين وتدريبهم (بمن فيهم الطلاب والتجار والفلاحون وأرباب المهن) في تلك المخيمات. وعندما كانت أجزاء من البرنامج التدريبي تتضمن دروساً، كان يُدعى خطباء بارزون مثل عبد الرحمن عزام (مصر) وأمين الحسيني (فلسطين) ومجددي (أفغانستان) لحضورها.

(١١) مقابلة شخصية مع مهدي عاكف، القاهرة، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

(١٢) وعلى سبيل المثال، لم يُسمح لأي مرشح اشتُبه في انتمائه إلى الحركة، استناداً إلى ما قاله بيتي، بخوض انتخابات نقابة مجلس الصحافيين بين العامين ١٩٥٤ و١٩٦٩. انظر: Beattie, Ibid., p. 139.

(١٣) Robert Bianchi, *Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-century Egypt* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1989), p. 91.

(١٤) حدث ذلك بين العامين ١٩٥٤ و١٩٥٩. انظر: Mustafa K. Al-Sayyid, «A Civil Society in Egypt?,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (1993), pp. 228-242.

(١٥) Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, p. 245.

عنصر دعم لنظام عبد الناصر بعد العام ١٩٦٧: «معظم الأشخاص الذين نزلوا إلى الشوارع وحثّوا عبد الناصر على عدم الرحيل، في أعقاب خطاب الاستقالة، انتموا إلى الطبقة الوسطى، والذين استفادوا من خدماته كانوا في غالبيتهم من المهنيين، ومن صغار التجار وموظفي القطاع العام في القاهرة. وهذا هو سبب افتقار المتظاهرين إلى دعم الطبقات الأشدّ فقراً الذين قدموا من الأقاليم الريفية بمصر»[16].

ولكن الظروف الجديدة التي ارتبطت بهزيمة ١٩٦٧ فرضت على عبد الناصر البحث عن أشكال أخرى من أشكال الشرعية لتعويض تداعيات الحدث، ومن أجل امتصاص غضب أغلب المصريين من فشل القومية العربية.

وعلى العكس من الموقف القمعي الذي تبنّاه في الخمسينيات وفي مستهل الستينيات، أصبح عبد الناصر أكثر تجاوباً مع المطالب الشعبية الداعية إلى إدخال إصلاحات ديمقراطية وإلى سيادة القانون. ويمكن القول إذاً إن الشرعية القانونية أصبحت شكلاً مهماً للانتصار بعد العام ١٩٦٧ من ذي قبل. ففي جامعة القاهرة، ردّد الطلاب الإسلاميون والشيوعيون شعارات تطالب بحرّية الصحافة، وانتخابات نزيهة وإبعاد الجهاز الأمني عن حرم الجامعات[17]. ووعد عبد الناصر بإدخال بعض الإصلاحات المدرَجة في برنامجه الشهير الذي أعلن عنه في آذار/مارس ١٩٦٨ الذي اعتُبر محاولة لإحلال نمط الشرعية العقلاني الذي تحدث عنه فيبر محلّ الشرعية الكاريزمية والثورية[18]. وخفف عبد الناصر من القيود النقابية المفروضة على النقابات التي كانت تتمتع بحرّيات مقيدة وتعبّر عن آراء مختلفة. وبدأت السياسات الاقتصادية تتأرجح أكثر من أي وقت مضى بين الاشتراكية المركزية والليبرالية المتواضعة، حيث كانت الأخيرة مدفوعة بمشاعر عارمة بأن المصريين عانوا بما فيه الكفاية تبعات الحروب السابقة والمغامرات الخارجية، وأن

(١٦) مقابلة شخصية مع وحيد عبد المجيد، القاهرة في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢. حظيت حجة عبد المجيد المتعلقة بدور العقد الاجتماعي بعد هزيمة العام ١٩٦٧ أيضاً بدعم حسن نافعة. انظر: حسن نافعة، «الإدارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدّد الأحزاب في مصر،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٨)، ص ٧٥.

(١٧) انظر: عبد الستار المليجي، **تاريخ الحركة الإسلامية في ساحة التعليم، ١٩٣٣ ـ ١٩٩٣** (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٤)، ص ٢٤-٢٥.

(١٨) حرب، «المتغير الخارجي كمحدد للشرعية في النظم العربية (حالة التهديد الإسرائيلي)،» ص ٧٠٨.

إرخاء القيود المفروضة على الرأسمال الخاص أمر لا بدّ منه لإيجاد مصادر دخل بديلة.

بالإضافة إلى الإصلاحات القانونية، تودّد عبد الناصر إلى أصحاب المشاعر الدينية للمحافظة على استقرار نظامه بعد العام ١٩٦٧، وهذا الأمر أفسح مكاناً للشكل التقليدي الديني من أشكال الشرعية التي اتبعها النظام في أواخر الستينيات. ولا يعني هذا أن عبد الناصر كان قد أهمل الشرعية الدينية لنظامه حتى لما كانت شعبيته في أوجها، وإن كان موقفه من الدين تفاوت تبعاً للظروف الاجتماعية والسياسية السائدة. ففي دراستها للدور السياسي للأزهر، تُجادل ماجدة ربيع بأن الإسلام مثّل أداة قوية لعبد الناصر، وبخاصة في ذروة المواجهة التي اندلعت بينه وبين الإخوان في العامين ١٩٥٤ و١٩٦٥، وكذلك في أعقاب هزيمة العام ١٩٦٧[١٩]. ويضيف أسامة الغزالي حرب أن عبد الناصر وظّف الشرعية الدينية كخطاب مناوئ لاستخدام إسرائيل الطرح الديني في تعبئة اليهود لدعم الدولة العبرية[٢٠]. وفي سياق ذلك، سعى عبد الناصر إلى الحصول على دعم الأزهر[٢١].

وفي سياق تعزيز شرعيته الدينية، بدا عبد الناصر أنه يتودّد إلى الإخوان أيضاً عندما أطلق سراح العديد من أعضاء الحركة من السجون، إلى درجة أنه لم يبقَ قيد الاعتقال من الإخوان في العام ١٩٧١ سوى ١٤٠ عضواً، حسب مصدر مقرّب من النظام[٢٢]. ولم ينكر مهدي عاكف أن عبد الناصر أطلق في سنيه الأخيرة سراح أعضاء من الإخوان، لكنه قال إن عدد الذين أُفرج عنهم كان أدنى بكثير من العدد الذي ادّعاه المقرّبون من النظام[٢٣]. في الواقع، جاءت معظم عمليات الإفراج نتيجة للضغوط الدولية التي مارستها الدول العربية والإسلامية في أعقاب إعدام سيد قطب في العام ١٩٦٦.

وفي المجمل، خفّت القيود المفروضة على الإخوان نسبياً، وباتت الحركة

(١٩) ماجدة ربيع، **الدور السياسي للأزهر، ١٩٥٢-١٩٨١** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٢٠) حرب، المصدر نفسه، ص ٧٠٩.

(٢١) جميل محمد، «العلاقة بين التنظيم السياسي والحركة الإسلامية في مصر،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص ٣٢.

(٢٢) انظر: سامي شرف، **عبد الناصر: كيف حكم مصر؟** (القاهرة: مدبولي الصغير، ١٩٩٦).

(٢٣) مقابلة شخصية مع مهدي عاكف، القاهرة، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١.

قادرة على استعادة بعض من حرّيتها. واستناداً إلى ظهورل باري (Zohurul Bari)، وبناء على مقابلاته الشخصية التي أجراها مع عصام العريان، فقد بدأ الإخوان بإعادة تجميع صفوفهم في العام ١٩٦٩، وشكّلوا حلقات في المساجد وفي حرم الجامعات[٢٤]. لكن حضورهم القوي لم يبدأ إلا في السنين التي أعقبت وفاة عبد الناصر، وتولّي السادات السلطة في العام ١٩٧٠.

ثانياً: السادات والبحث عن شرعية جديدة

كان على السادات أن يبحث له عن شكل جديد من أشكال الشرعية، بما أنه كان يفتقر إلى الكاريزما التي تمتع بها عبد الناصر، ويبدو أنه اختار أن يؤسس شرعية سلطته على الشرعية القانونية. كما أن السادات، بالتأكيد مقارنة بعبد الناصر، اشتُهر بتديّنه، وهو الأمر الذي استخدمه أيضاً في مجابهة تأثير اليساريين وما تبقّى من الناصريين. وفي سياق سعيه إلى الحصول على الشرعية، تسامح مع الإخوان المسلمين، وإن لم يعترف بوجودهم بشكل رسمي.

١ ـ بناء «دولة القانون»

تشير الدراسات المصرية إلى أن الإسهام الرئيسي الذي قام به السادات في تطوير الدولة المصرية كان التحوّل من الشرعية الثورية إلى الشرعية القانونية[٢٥]. ولا يعني ذلك أنه لم يعد يحكم مصرَ نظامٌ عسكري أو سلطوي، بل كل ما في الأمر أنه جرى إضفاء صفة مؤسساتية من نوع ما على العنصر الاستبدادي. فبعد مرور سنة على تولّيه السلطة، أدخل السادات إصلاحات في الدستور تؤكد سيادة القانون، وأعلن أن مصر «دولة القانون»[٢٦]. ووعد بحقبة جديدة من الاستقلال القضائي[٢٧]، وأعلن عن وقف عمليات سجن الأشخاص بسبب قناعاتهم السياسية والدينية.

(٢٤) Zohurul Bari, *Re-emergence of the Muslim Brothers in Egypt* (New Delhi: Lancers Books, 1995), pp. 82-83.

(٢٥) بكر تنيرة، «تطور التنظيم السياسي في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٩)، ص ٥٣٠ ـ ٥٦٧.

(٢٦) للاطلاع على تحليل لدستور العام ١٩٧١، انظر: Ali Hilal, ed., *Democracy in Egypt: Quarter of a Century after the July Revolution*, Cairo Papers in Social Sciences; vol. 1, no. 2 (Cairo: American University in Cairo, 1978).

(٢٧) Raymond A. Hinnebusch, Jr., *Egyptian Politics under Sadat: The Post-populist Development of an Authoritarian-modernizing State*, Cambridge Middle East Library (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1985), p. 183.

وابتعد السادات في العام ١٩٧٦ عن نظام الحزب الواحد الذي اعتمد على الاتحاد الاشتراكي العربي، وطرح تعدّدية حزبية مقيدة سمحت بثلاثة أحزاب رئيسية، هي: الحزب الاتحادي التقدمي الذي يمثّل اليسار، وحزب العمل الاشتراكي الذي يمثّل الوسط، وحزب الأحرار الذي يمثّل يمين الوسط. كما اعترف النظام بحزب الوفد الجديد كحزب رابع في العام ١٩٧٧، على رغم أن حزب الوفد الجديد قرّر بعد عام واحد حلّ نفسه احتجاجاً على اتهام السادات له بأنه كان له ماضٍ سياسي «فاسد».

٢ ـ الرئيس المؤمن

بالإضافة إلى التزامه الشخصي بالدين، شهد السادات بروز التيار الإسلامي في أعقاب هزيمة عبد الناصر في العام ١٩٦٧، فاستغلّ هذا التيار في التخلّص من منافسيه اليساريين الذين كان يرأسهم علي صبري، ووزير الداخلية في حكومة السادات شعراوي جمعة. ونصّ دستور النظام الدائم على أن «الإسلام هو دين الدولة، وعلى أن العربية هي لغتها الرسمية، وعلى أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع». وبالطريقة نفسها التي أعلن فيها السادات أن مصر هي «دولة القانون»، أعلن أيضاً بأنها «دولة العلم والإيمان».

وأطلق السادات سراح الإخوان المسلمين من سجون عبد الناصر، وأعاد إليهم ممتلكاتهم وأرصدتهم المصادَرة، وسمح للإخوان الذين كانوا يعيشون في المنفى منذ الستينيات بالعودة إلى مصر[٢٨]. كما سمح للحركة باستعادة مقرّاتها، وعقد لقاءاتها العامة، واستئناف مطبوعاتها (مجلة **الدعوة**)[٢٩].

وشجّع على بناء المراكز الدينية خارج إطار جامعة الأزهر، وعلى بناء المساجد خارج نطاق إشراف الدولة. وفي أعقاب الانتصار على إسرائيل في حرب العام ١٩٧٣، وتحت شعار «الله أكبر»، طرح السادات نفسه بوصفه «الرئيس المؤمن». واستخدم الشرعية الدينية بوضوح عندما بدا أن الإسلام يدعم سياساته. وفي حين أن عبد الناصر وظّف الإسلام في تبرير ولعه بالاشتراكية، قام السادات بفعل

(٢٨) تضمنت أعضاء مخضرمين من الإخوان مثل يوسف القرضاوي وأحمد العسال وسالم نجم. انظر: محمود جامع، **عرفت السادات** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٩٩)، ص ١٨٩.

(٢٩) Hinnebusch, Jr., Ibid., p. 205.

الشيء نفسه في تبرير سياسة الانفتاح والرأسمالية. وشرع في صحافته شبه الرسمية في مناقشة ما وصفه بـ «الاقتصاد الإسلامي»، مشيراً إلى أن الإسلام يحترم الملكية الفردية وسعيَ الإنسان إلى كسب الرزق[٣٠]. وقد أدّى ذلك إلى بروز «شركات توظيف الأموال الإسلامية» و«البنوك الإسلامية» التي سنتحدث عنها في الفصل الثاني[٣١].

ولقد جلب دستور العام ١٩٧١ الذي وضعه السادات، والذي نصّ على الدور الرئيسي للإسلام في التشريع، إلى الواجهة نقاشاً عاماً واسعاً في مصر حول موقع الدين في السياسة المصرية. وعندما جرى تعديل الدستور في العام ١٩٨٠ بحيث أصبحت الشريعة مصدر التشريع، اكتسب هذا النقاش زخماً أكبر. إن الشرعية الدينية التي حصل عليها الإخوان على مرّ العقود الماضية عزّزت من جاذبيتهم الجماهيرية؛ ومن خلال أفكار الحركة وأدبياتها المطبوعة، وفّرت لها فرصة مناسبة لدخول المعترك العام. وأصبحت الحركة منذ أن بدأ النقاش حول موقع الدين في السياسة مشغولة إلى حدّ بعيد في مسألة تطبيق الشريعة في دولة السادات. وكرّس أغلب محرّري الحركة في مجلة **الدعوة** وفي الميادين الأخرى التي شغلتها، اهتمامهم لهذه القضية بناء على توجيهات الجماعة (كان المساهمون الرئيسيون في هذا الجدال عمر التلمساني، من خلال مقالاته ومقابلاته الصحافية، والشيخين الغزالي وكشك، من خلال مساجدهما الشعبية وخطب الجمعة).

٣ ـ العقد الاجتماعي

ولم يتخلّ السادات بالكلّية عن العقد الاجتماعي الذي أبرمه عبد الناصر عن التزام الدولة بالطبقات الوسطى. ولكن ابتداءً من منتصف السبعينيات ووصولاً إلى الثمانينيات، استنفد النظام قدرته في الحفاظ على نفقات الرعاية الاجتماعية. واستناداً إلى ويكهام (Wickham)، استنفد السادات عائدات مصر لأنه على رغم أنه أراد تأكيد التزامه بالعقد الاجتماعي لمصر، كان غير قادر على القيام بذلك من الناحية العملية، لأن قاعدة المستفيدين من العقد الاجتماعي

(٣٠) **الأخبار** (القاهرة)، ١٥/ ٧/ ١٩٧٦.

(٣١) استناداً إلى حداد، استفاد الإخوان من السياسات الاقتصادية التي اتّبعها السادات ومن العاملين في الخارج في جمع الأموال. انظر: Yvonne Haddad, «Islamic «Awakening» in Egypt,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 9, no. 3 (1987), p. 255.

باتت أوسع بكثير(٣٢). أضف إلى ذلك التجزئة التدريجية للطبقة الوسطى، وهي الطبقة التي عمل عبد الناصر على تعزيزها من أجل السير قدماً في توسيع بيروقراطيات دولته، نتيجة لسياسة فتح الاقتصاد المصري أمام الاستثمارات الأجنبية. فقد أوجدت سياسة الانفتاح التي اتّبعها السادات فرصاً جديدة لم تنسجم بالضرورة مع المهارات والمستويات التعليمية التي وصلت إليها هذه الطبقة من دراستها في الجامعات. كان ذلك يعني من الناحية العملية إضعاف قدرة الدولة على ضمان حصول حملة الشهادات المصريين على مداخيل الطبقة الوسطى، وبالتالي كان من الصعب المحافظة على «العقد الاجتماعي» كما صاغه عبد الناصر.

بالإضافة إلى ما تقدم، بدا واضحاً أن السادات كان أكثر انحيازاً إلى الطبقات البرجوازية التي شكّلت القاعدة الاجتماعية لنظامه، والتي كانت تدفع باتجاه الانفتاح(٣٣) والليبرالية السياسية(٣٤). ويدّعي هاينبوش (Hinnebusch) بأن هذا الانحياز شكّل العقد الاجتماعي الجديد الذي أبرمه السادات مع طبقة اجتماعية جديدة وأقل اتساعاً. وبموجب هذا العقد الجديد، سيضعف السادات سياسة التدخل التي تمارسها الدولة في المجتمع وفي المعترك السياسي، في مقابل إطلاق يده في رسم السياسة الخارجية وعدم تحدّي رئاسته الاستبدادية(٣٥).

ثالثاً: الإخوان المسلمون والبحث عن الشرعية

عندما أطلق السادات سراح الإخوان من السجون، بدأت الحركة بالسعي إلى تحقيق هدفين متلازمَين:

كان الهدف **الأول** هو الحصول على الاعتراف الرسمي من قبل الدولة، والذي كانت قد فقدته منذ العام ١٩٥٤.

---

(٣٢) Carrie Wickham, «Political Mobilization under Authoritarian Rule: Explaining Islamic Activism in Mubarak's Egypt,» (Unpublished Ph.D Thesis, Princeton University, New Jersey, 1996), pp. 113-116.

(٣٣) مقابلة شخصية مع حسين عبد الرازق، القاهرة، ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٣٤) هلال، **تطور النظام السياسي في مصر، ١٨٠٣ ـ ١٩٩٧**، ص ٢٠٢.

(٣٥) R. Hinnebusch, «The Formation of the Contemporary Egyptian State from Nasser and Sadat to Mubarak,» in: Ibrahim M. Oweiss, ed., *The Political Economy of Contemporary Egypt* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1990), p. 195.

والهدف **الثاني** كان إعادة بناء تنظيم الجماعة(٣٦). وفي ما يتعلق بالاعتراف الرسمي، فقد كان السادات على استعداد للتسامح مع الحركة، لكن من غير أن تعود إلى وضعيتها القانونية السابقة، وهو الأمر الذي لم يقبل به الإخوان. ففي ضوء تجربتهم مع عبد الناصر التي أدّت إلى القضاء على وجودهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالكامل، قرّر الإخوان عدم الاعتماد على القبول الضمني من قبل النظام أو الرئيس، ما لم يترسّخ ذلك القبول على شكل اعتراف رسمي.

ورفع عمر التلمساني في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ قضية ضدّ قرار عبد الناصر بحلّ التنظيم، مجادلاً **أولاً** أنه بما أن المجلس الثوري لم يكن يتمتع بحقوق تشريعية أو دستورية، فالقرار الذي اتخذه بحلّ الحركة في العام ١٩٥٤ لا يعتبر قانونياً. **وثانياً**، حتى لو تم التسليم بأن القرار كان صحيحاً من الناحية القانونية، فقد انتُقض باعتذارات عبد الناصر على ما فعله في العام ١٩٥٤، وبإطلاقه سراح الإخوان من السجون، والسماح لهم بالتالي بالعمل بحرّية. **وثالثاً**، ألغت الإصلاحات السياسية التي أدخلها السادات، كما تجلّت في قانون الأحزاب الصادر في العام ١٩٧٦، بشكل تلقائي القرارات التي اتخذها عبد الناصر بحلّ الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية، بما في ذلك التنظيم. إلا أن القضية التي رفعها التلمساني لم تُحسم من قبل المحكمة حتى الآن، ولا تزال لغاية تاريخ هذه الكتابة محلّ نزاع. واستناداً إلى مجلة **لواء الإسلام** المتعاطفة مع الإخوان، أرجأت المحكمة النظر في قضية الإخوان أكثر من أربعين مرّة بين العامين ١٩٧٧ و١٩٩٠(٣٧). وأدرك الإخوان أنه حتى محاكم السادات، مهما بدت «مستقلة»، هي في الحقيقة خاضعة لسياسات الدولة.

وكان الاتجاه الآخر للإخوان هو الاستفادة من التعدّدية الحزبية التي دعا إليها السادات وإعادة تعريف نفسها في سياق سياسي حزبي. ولم يكن التحوّل الذي أحدثه نظام التعددية الحزبية في العام ١٩٧٦ بمثابة تغيير في أفكار الإخوان المتعلقة بالسياسات الحزبية، ولكن الحزبية وفّرت قناة بديلة للحصول على اعتراف الدولة. وكان الوضع المثالي سيتجسد بالطبع في أن يمنح النظام،

---

(٣٦) Barry Rubin, *Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics* (New York: St. Martin's Press; London: Macmillan, 1990).

(٣٧) **لواء الإسلام** (٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٠)، ص ٤٧.

أو المحاكم، حركة الإخوان الحق القانوني بالوجود بوصفها حركة إسلامية جماهيرية، بدلاً من الاعتراف بها حزباً سياسياً. وهذا هو السبب الذي جعل من الصعب الانتقال من وضعية الحركة إلى وضعية الحزب، وسبّب عدم القبول بها بعبارات مطلقة.

ولذلك، كان الإخوان عاجزين في السبعينيات من القرن الماضي عن تصوّر مهمتهم في المجتمع المصري دون وجود الحركة كفكرة وكتنظيم. وبدلاً من أن تصبح وسيلة للوصول إلى غاية، أصبحت الحركة، استناداً إلى عبد المنعم أبو الفتوح، وهو مسؤول رفيع في الإخوان المسلمين، غاية في حدّ ذاتها[٣٨]. وعندما تحدث التلمساني عن إمكانية دخول برلمان السادات، عارض مهدي عاكف، مرشد الإخوان، ذلك الاقتراح بقوة، وقال لي عاكف: «قلت للتلمساني بأن فهمي للإخوان هو أنها منظمة شاملة [و]. . . لذلك لن نقبل أو نوافق على إلغائها أو استبدالها بحزب سياسي ينظمه قانون الأحزاب»[٣٩]. ولم يعترض التلمساني على رفض عاكف، ولكنه اكتفى بالتشديد على الحاجة إلى تأمين مظلّة قانونية لكي تعمل تحتها الحركة بطريقة علنية، حزباً سياسياً كانت أو جماعة شعبية.

ولكنّ ذلك لم يكن يعني أن التلمساني كان على استعداد للتخلّي عن التنظيم تماماً من أجل حزب سياسي. فقد كان يُنظر إلى التنظيم على أنه يختلف بشكل كامل عن الحزب السياسي الذي هو أضيق نطاقاً بكثير على العموم من حيث أفقه وجاذبيته. كما أن التلمساني بقي ينظر بسلبية إلى فكرة التعددية السياسية المستندة إلى الحزبية. فقد انتقد في العام ١٩٧٨ الحزبية بالقول إن البيانات الحزبية وسياسات الأحزاب تتغير مع تغيّر القادة والشخصيات، ولم يكن لها علاقة بمصالح الأمّة[٤٠]. وفي مقالة كُتبت في العام ١٩٧٩، كرّر الملاحظات التي تنمّ عن شكوك البنّا في الحزبية إلى درجة ربط الأحزاب دائماً بالشجارات والنزاعات التي تقسّم المجتمع وتمزّقه أشلاء[٤١].

---

(٣٨) مقابلة شخصية مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٣٩) مقابلة شخصية مع عاكف مهدي، القاهرة، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١.

(٤٠) **الدعوة**، العدد ٣١ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨).

(٤١) **الدعوة**، العدد ٤٠ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٩).

كان أمل التلمساني هو أن يوافق السادات على القبول بدخول الإخوان البرلمان على اعتبار أنهم يمثلون اتجاهاً اجتماعياً سياسياً، وليس حزباً سياسياً بالمعنى التقني الضيّق للكلمة. وقد رفض الإخوان فكرة الاندماج التي عرضها السادات مع أي من الأحزاب السياسية الرئيسية، لأنهم رأوا أنهم يمثلون في المجتمع اتجاهاً مستقلاً ينبغي أن يحظى بتمثيل مستقل في البرلمان. وبالتالي لم تكن فكرة الحزبية قد تحوّلت بعد إلى واقع متأصل في السياسة في فترة السبعينيات، كما أنها لم تحظَ بأولوية سياسية في أذهان الإخوان بعكس ما أصبح عليه الحال في الثمانينيات والتسعينيات، وفي السنوات الأولى من الألفية الثالثة (لما طرح الإخوان لأول مرة علناً برنامج حزبهم السياسي).

١ ـ هدف الحصول على الاعتراف السياسي من قبل الدولة

وفي السبعينيات تقدّم الإخوان بطلب الحصول على اعتراف سياسي، لكنهم توقّعوا أن يلقى الرفض. وكان قانون الأحزاب قد حظّر تشكيل الأحزاب بناء على معتقدات دينية[٤٢]، بما أن تشكيل الأحزاب على أسس دينية سيتسبّب، كما جادل النظام، في حدوث انشقاقات اجتماعية وحزبية بين المسلمين والأقباط. وبدورهم، بنى الإخوان حججاً هدفت إلى دحض حجج النظام. واستناداً إلى دراسة غير منشورة أعدّها محام مخضرم من الإخوان في القاهرة، جاء في **إحدى** هذه الحجج أن الإخوان المسلّمين لا يمثلون في الواقع حركة دينية، بالمعنى التقليدي للكلمة، وإنما حركة تُعنى بـ «البُعد السياسي للإسلام». ومضى الكاتب إلى حدّ القول إن الإخوان شاركوا في البُعد السياسي للإسلام فقط كجزء من طريقتهم الهادفة إلى السموّ بالوضع الروحي والتعليمي والسلوكي لأعضاء الحركة: «. . . وبخلاف ذلك، تُعنى الحركة أساساً بالبُعد السياسي للإسلام. إن مشاركة الحركة في السياسة صاغتها مبادئ الشريعة، وهي تقتصر على استخدام الوسائل الديمقراطية والدستورية لبلوغ أهدافها، وهذه المشاركة السياسية هي التي تميّز الإخوان المسلمين من الجماعات الإسلامية الأخرى التي تُعنى فقط بالناحية الدينية الصرف للإسلام، مثل الجمعية الشرعية، وأنصار السنّة والتبليغ»[٤٣].

---

(٤٢) Jakob Skovgaard-Petersen, *Defining Islam for the Egyptian State: Muftis and Fatwas of the Dar al-Ifta*, Social, Economic, and Political Studies of the Middle East and Asia; v. 59 (Leiden; New York: Brill, 1997), pp. 208-209.

(٤٣) «المشروعية السياسية والقانونية للجماعة،» (وثيقة داخلية غير مؤرخة وغير منشورة)، ص ٥.

ولم يكن المقصود من التركيز على العنصر السياسي ببساطة هو تمييز الحركة من الجماعات الإسلامية الأخرى، بل كان المراد إعادة تعريف التوجّهات الدينية للحركة بدلالة ما سيجعلها منسجمة مع الترتيبات السياسية الجديدة. وهذه المقاربة في التعاطي مع السياسة ومع الدين مختلفة على نحو صارخ عن المقاربة التي اتّبعتها الحركة في فترة الأربعينيات. واستناداً إلى حامد عبد الماجد، عضو في المكتب السياسي في الإخوان، فقد قدّم حسن البنّا الحركة بالمقارنة على أنها أكثر اهتماماً بالإصلاح الديني، وإن أدّى ذلك في مرحلة معيّنة إلى التنازل عن المكاسب السياسية. فقد وافق البنّا، على سبيل المثال، على سحب ترشيحه في انتخابات العام ١٩٤٣ في مقابل إدخال جملة من الإصلاحات الدينية[٤٤].

والحجة **الثانية** التي طرحها الإخوان ضدّ إنكار النظام هي أن دستور مصر الذي أُقرّ في العام ١٩٧١ نصّ على أن «الإسلام هو دين الدولة»، وأن الشريعة تشكّل «أحد مصادر التشريع» (جرى تعديل الدستور في العام ١٩٨٠ وأصبحت الشريعة «المصدر الرئيسي للتشريع»). وبالتالي، فإن للإخوان المسلمين، الذين يحترمون الدستور ويدّعون بأنهم يمثلون تطلعات ومعتقدات المسلمين في المجتمع المصري، الحق في الوجود كحزب سياسي معترَف به قانوناً.

والحجة **الثالثة** هي أن الاعتراف بالإخوان سيكون بمثابة حاجز في وجه التطرّف والإرهاب الإسلامي. وقد جاءت هذه الحجة في الزمان والمكان المناسبَين قبل أن يشهد النظام تصاعداً في العنف الإسلامي منذ العام ١٩٧٣، الذي تجسّد في العام ١٩٧٤ بمحاولة فاشلة لاغتيال السادات[٤٥].

ورأى الإخوان أنهم يشكّلون قوة مستقلة تستحقّ أن تحظى بالاعتراف كحركة، وإذا لم يكن ذلك ممكناً فكحزب. وفي تلك المرحلة، وعلى عكس ما كان عليه الحال في الثمانينيات، لم يفكّر الإخوان في إمكانية بناء تحالف مع الأحزاب أو المنابر الحزبية الأخرى. وبناء على ذلك، رفضت الحركة عرضاً من السادات

(٤٤) مقابلات شخصية مع حامد عبد الماجد، لندن، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٤٥) Saad Eddin Ibrahim, «An Islamic Alternative in Egypt: The Muslim Brotherhood and Sadat,» in: Saad Eddin Ibrahim, *Egypt, Islam, and Democracy: Critical Essays, with a New Postscript* (Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2002), p. 33.

كانت محاولة الاغتيال من تدبير صالح سرية الذي ترأس المجموعة الراديكالية في الأكاديمية العسكرية.

بالمشاركة في البرلمان كحزب تابع لأحد المنابر السياسية الثلاثة. إلا أن التلمساني سمح لأعضاء مثل حسن الجمل، بخوض الانتخابات تحت راية الحزب العربي الاشتراكي[٤٦]. ويصرّح فيورست (Viorst) بأن هؤلاء الأعضاء تمكّنوا من تأمين ستة مقاعد في انتخابات العام ١٩٧٦[٤٧]. وللأسباب نفسها المتعلقة بمسألة المحافظة على استقلالية الحركة، رفض التلمساني عرض السادات منح الحركة مقعداً في المجلس الاستشاري[٤٨]. كما رفض التلمساني عرضاً ثالثاً من السادات بتسجيل الحركة كجمعية خيرية، لكي لا تؤول الحركة إلى مؤسسة خيرية تعتمد في بقائها المالي على تمويل وزارة العدل الاجتماعي.

٢ ـ هدف بناء التنظيم

وأما الهدف الثاني الذي سعت إليه الحركة بعد إطلاق سراح أعضائها من السجن فكان إعادة بناء تنظيم الجماعة. ففي مستهلّ السبعينيات، كان تنظيم الإخوان ضعيفاً ومنقسماً نتيجة للفترة الطويلة التي قضاها أعضاؤها في السجن. ولم يكن التلمساني على عجلة من أمره في الشروع في تجنيد ناشطين جدد في أعقاب إطلاق سراح الإخوان من السجون في مستهل السبعينيات، لأنه لم يكن يرغب في إثارة مخاوف النظام ودفعه إلى التراجع عن سياساته التصالحية. واستناداً إلى محمد فؤاد، وهو قائد مخضرم في الإخوان يقيم في لندن، لم تبدأ الحركة بعملية التجنيد بشكل جدي إلا في العام ١٩٧٦، وهي العملية التي كانت أكثر بروزاً في حرم الجامعات وفي أوساط الطلاب الذين تملّكهم السخط من فشل القومية العربية وبدأوا يبحثون عن أيديولوجيا بديلة[٤٩].

وقد عُرف الاتجاه الإسلامي في الجامعات في السبعينيات باسم «الجماعة الإسلامية»، وكان مختلفاً عن الجماعة الإسلامية المسلّحة ومنفصلاً عنها. كما أن

(٤٦) أنا ممتنّ لمحمد الجمل، نجل حسن الجمل، الذي أمدّني بالوثائق والتقارير المتعلقة بمشاركة والده في السياسة المصرية منذ العام ١٩٧٦.

(٤٧) Milton Viorst, *In the Shadow of the Prophet: The Struggle for the Soul of Islam* (New York: Anchor Books/Doubleday, 1998), p. 72.

(٤٨) أسس السادات مجلس الشورى في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٠. واستناداً إلى الدستور المعدَّل في العام ١٩٨٠، يُعنى مجلس الشعب بدراسة واقتراح ما يراه ضرورياً لصون مبادئ ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ وثورة ١٥ أيار/مايو ١٩٧١. وبخلاف البرلمان، لا يتمتع مجلس الشعب بدور تشريعي مستقل. انظر: عمر التلمساني، **أيام مع السادات** (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤)، ص ١٧.

(٤٩) مقابلة شخصية مع محمد فؤاد، لندن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

أعضاءه لم يكونوا منتسبين إلى أية جماعات خارج الجامعة، بالرغم من أن عدداً كبيراً من الطلبة الناشطين كان متأثراً بأفكار الإخوان المسلمين بسبب اطلاعه على كتابات سيد قطب ومحمد الغزالي ويوسف القرضاوي. وبعد سنتين من فوز الجماعة الإسلامية في الانتخابات الطلابية في جامعات القاهرة، والمنيا، والإسكندرية، عقد الإخوان المسلمون اجتماعاً مع رؤساء هذه الاتحادات الطلابية في محاولة لاستقطابهم إلى التنظيم. ويقول طلعت فؤاد قاسم الذي حضر ذلك اللقاء، وهو الذي أصبح في النهاية عضواً في الجماعة الإسلامية المسلحة، وليس في الإخوان: «[في ذلك الاجتماع]. . . مثّل «الجماعة الإسلامية» الطلابية من الأعضاء محيي الدين، وأبو العِلا ماضي، وأنا من اتحاد المنيا، وناجح إبراهيم وأسامة حافظ من أسيوط. وتضمّن وفد الإخوان المسلمين الذي حضر الاجتماع مصطفى مشهور وصلاح أبو إسماعيل. وسألنا الوفد بصراحة إن كنا سننضم إلى الإخوان، ولكننا رفضنا ذلك بسبب اختلاف برنامج عمل كل منا عن برنامج عمل الآخر. ومع ذلك، نجحوا في التأثير في بعض أعضاء «الجماعة الإسلامية»، ومن أبرز هؤلاء محيي الدين وأبو العِلا ماضي من الصعيد، وعصام العريان وحلمي الجزار وعبد المنعم أبو الفتوح من القاهرة، وأحمد عمر وإبراهيم الزعفراني من جامعة الإسكندرية»[٥٠].

وبعد أن أصبحوا أعضاءً في التنظيم، بدأ الطلاب مثل أبو العِلا ماضي وعصام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح، الذين أصبحوا ناشطين معروفين في البرلمان وفي النقابات المهنية، خلال الثمانينيات من القرن الماضي، بتنسيق جهودهم ومواردهم لكي يقدّموا لزملائهم الطلاب خدمات مهمة[٥١].

وبالإضافة إلى شعور الطلاب بالانجذاب إلى أيديولوجيتهم، بانحسار موجة القومية العربية، انجذبوا إلى الإسلاميين بسبب الخدمات التي وفّروها لهم (مثل الكتب الرخيصة الثمن، والمساكن ذات الأجور المعقولة، والمساعدات المالية، ووسائل النقل المناسبة للطالبات)، وهي الخدمات التي تباينت بشكل صارخ مع

(٥٠) Hisham Mubarak, «What Does the Gama'a Islamiyya Want?,» in: Joel Beinin and Joe Stork, eds., *Political Islam: Essays from Middle East Report* (Berkeley, CA: University of California Press; London: I. B. Tauris, 1997), p. 316.

(٥١) بدر محمد بدر، **الجماعة الإسلامية في جامعات مصر: حقائق ووثائق** (القاهرة: خاص المؤلف، ١٩٨٩)، و Maha Azzam, «Islamic Oriented Protest Groups in Egypt, 1971-1981: Theory, Politics and Dogma,» (Unpublished Ph.D Thesis, Oxford University, Faculty of Social Studies, 1989), pp. 132-157.

ما كان اليساريون يوفرونه عندما كانوا يتولّون رئاسة الاتحادات الطلابية. واستناداً إلى صحافي من مجلة **الدعوة** استطلع آراء الطلاب حيال الخدمات التي وفّرها الإسلاميون، عبّر أغلبهم عن استحسانهم لها، مشيرين إلى فاعلية تلك الخدمات وكفاءتها[٥٢]. وبدا واضحاً أن تغطية المجلة لتعليقات الطلاب خدمت كشكل من أشكال الدعاية التي تؤيدها الممارسة العملية، «أو الدعاية بالأفعال» التي أريد منها جذب المزيد من الطلاب إلى قضية الإسلاميين[٥٣].

وفي البداية، اعتبر السادات والمسؤولون المقرّبون منه، مثل محمد عثمان إسماعيل، أن نشاط الإسلاميين في حرم الجامعات رصيد للدولة في صراعها لإضعاف تأثير اليساريين، حتى عندما رأت الأجهزة الأمنية في الإسلاميين خطراً. وحالة الإرباك في سياسة الدولة تجاه نشاط الإخوان في الجامعات أكدها فؤاد علام، الذي كان مسؤولاً أمنياً رفيعاً في السبعينيات والثمانينيات: «منح السادات دعمه للإخوان ولغيرهم من الجماعات الإسلامية حتى من غير أن يُطلع الأجهزة الأمنية على قراره بالقيام بذلك. أراد أن تكون علاقته مع الإخوان مبنية على حسابات سياسية، ولم يُرد من المسؤولين الأمنيين التدخل في هذا الأمر. كان ملف الإسلاميين، أعني في فترة السبعينيات، في يد السياسيين ولم يكن في أيدي ضباط الأمن، ولم تبدأ الأجهزة الأمنية بإدراك هذا الأمر إلا في وقت لاحق، لأنه لم يكن يوجد تنسيق بيننا وبين السياسيين في هذه القضية»[٥٤].

وكان واضحاً أن الإخوان، في الوقت الذي كانوا يعيدون فيه بناء تنظيمهم، كانوا يؤسسون أيضاً لشرعية اجتماعية بدأت نواتها الأولى بين شريحة الطلبة وداخل الحرم الجامعي. وكان النظام في سعيه إلى تصفية معارضيه من اليساريين، مفسحاً المجال للإخوان لتحقيق مسعاهم، من دون أن يمنحهم اعترافاً قانونياً.

رابعاً: مأزق السادات مع الشرعية

لم يستمرّ هذا الاختلاف في الرأي بين السادات وأجهزته الأمنية مدة طويلة

(٥٢) Gilles Kepel, *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh*, translated from the French by Jon Rothschild (Berkeley, CA: University of California Press, 1985), p. 144.

(٥٣) العبارة «الدعاية بالأفعال» صاغها تشارلز تريب، في: Abdel Salam Sidahmed and Anoushiravan Ehteshami, eds., *Islamic Fundamentalism* (Boulder, CO: Westview Press, 1996), p. 62.

(٥٤) مقابلة شخصية مع فؤاد علام، القاهرة، في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

لأن قوة الإخوان بدأت تتعاظم على نحو متزايد داخل الجامعات وفي أوساط المجتمع ككل، وازدادت معه انتقاداتهم لسياسات النظام. فقد أثارت سياسة الانفتاح والخطط التي أعلن عنها السادات، والتي تهدف إلى خفض دعم الرغيف أحداث الشغب الشهيرة التي اندلعت في العام ١٩٧٧، وانتشرت الاضطرابات، التي بدأت في القاهرة وفي الإسكندرية، في العديد من المناطق الأخرى في البلاد، وتسبّبت في وفاة أكثر من ٨٠ شخصاً، فضلاً عن إلحاق أضرار جسيمة بالمباني العامة وبمنازل المسؤولين الحكوميين. واحتاج أفراد الشرطة إلى دعم من القوات المسلحة إلى جانب فرض حظر على التجول من أجل قمع مثيري أعمال الشغب. وانتهز الإخوان الفرصة وانتقدوا النظام وفشله في التعامل بفاعلية مع المشكلات الكبيرة في مجال التعليم والنقل والتضخم(٥٥).

وكتب عبد المنعم أبو الفتوح مقالة في مجلة **الدعوة** تناولت ما اعتقد بأنه أدّى إلى أعمال الشغب الواسعة النطاق تلك(٥٦). وهاجم أداء النظام الذي زاد، كما ادّعى، من اتساع الفجوة بين التوقّعات والإنجازات، وجعل الشعب يعاني مزيداً من الإحباط. وأشار إلى تزايد الممارسات والسياسات غير العادلة، التي أدّت إلى زيادة حدّة معاناة المواطنين العاديين، وزادت من المشكلات اليومية التي يعانونها في النقل، والغذاء، والكسوة، والسكن. واشتكى من ارتفاع الأسعار، فيما يواصل النظام وأصدقاؤه المقرّبون بناء المنازل الفخمة والإنفاق بإسراف.

كما بدأ أبو الفتوح بالتهجم على الشعارات الدينية التي كان قد رفعها «الرئيس المؤمن» من أجل إضفاء صبغة الشرعية على نظامه، مشيراً إلى أن شعار «العلم والإيمان» الذي رفعه النظام بقي شعاراً فارغاً: «انتظر الناس من النظام تنفيذه، لكن دون جدوى. وبدلاً من ذلك، بدأ الفساد السام بتخريج أجيال جديدة لا تعرف شيئاً عن الإسلام سوى اسمه»(٥٧).

وكما استخدم الإخوان مجلة **الدعوة**، التي حظرتها الدولة في النهاية، كمنصّة لإضعاف أشكال الشرعية التي استخدمها السادات في إرساء دعائم نظامه، استُخدمت المجلة في الوقت نفسه للترويج للخدمات التي يقدمها التنظيم

(٥٥) Ibrahim, «An Islamic Alternative in Egypt: The Muslim Brotherhood and Sadat,» pp. 39-40.

(٥٦) **الدعوة** (شباط/ فبراير ١٩٧٧)، ص ١٦ ـ ١٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٧.

للطلاب بوصفها «فاعلة» و«مؤثرة». واستناداً إلى غيلز كيبل (Gilles Kepel)، كان الإخوان حريصين على إبراز صورتهم بأنهم أكثر ذكاء وإخلاصاً من النظام «في وقت جعل الانفتاحُ الاقتصادي الذي أعلن عنه السادات الفسادَ واختلاس الأموال العامة ضرعي حليب البقرة المصرية»(٥٨).

وبدا الضغط الذي يمارسه الإخوان والإسلاميون الآخرون أكثر قوة عندما وقّع السادات على اتفاقية سلام مع إسرائيل في العام ١٩٧٩، وعندما بدأت القوى التي كان قد شجّعها ودعمها من أجل تعزيز شرعيته تهدّد هذه الشرعية. وفي أواخر السبعينيات، بدأ السادات بمواجهة ما أصفه بـ «مأزق الشرعية»، وهو المأزق الذي يواجه أغلب النظم الاستبدادية عندما تنفتح على مجتمعاتها، لتدرك بعد ذلك أن عواقب هذا «الانفتاح» تهدّد شرعيتها. ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، نقض السادات سياسته تجاه الإخوان واعتقل منهم مئات، وأقفل مجلة **الدعوة**. وبعد شهر من ذلك، اغتيل السادات على يد جماعة الجهاد، وخلفه على الفور حسني مبارك الذي كان نائب الرئيس.

خلاصة

أوضحتُ هنا كيف أن السعي إلى اكتساب الشرعية مثّل عاملاً مهماً في تفسير أسباب التغيّر في العلاقة بين الإخوان المسلمين ونظامي عبد الناصر والسادات، حيث عمل كِلا الطرفين على دعم قوته وعلى قبول المجتمع له عبر استخدام أي شكل من أشكال الشرعية وجدوه مفيداً. في ظل عبد الناصر، لم يستفد الإخوان من أي شكل من أشكال الشرعية التي أسسها عبد الناصر بما أنهم كانوا في السجون وغائبين عن الساحة العامة معظم تلك الفترة. ولكنّ عبد الناصر اعتمد على أشكال الشرعية المتنوّعة في دعم قيادته، بما في ذلك الشرعية الكاريزمية والشرعية الشعبية السياسية، وشرعية الإنجاز أو العقد الاجتماعي مع الطبقة الوسطى، الذي وعد فيه بتقديم خدمات مدعومة، وبمجانية التعليم، وتوفير الوظائف في القطاع العام في مقابل حصوله على الولاء والإذعان السياسي.

وجرى تقويض العقد الاجتماعي لعبد الناصر على يد السادات الذي آثر ترسيخ قيادته بالاعتماد أكثر على نمطي الشرعية القانونية والتقليدية (ببعدها

(٥٨) Kepel, *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh*, p. 144.

الديني). وبدورهم وظّف الإخوان روح التسامح التي تميّز بها نظام السادات، وذلك في إعادة بناء التنظيم، وفي تنظيم حملة لاكتساب شرعيتهم الخاصة. وعلى رغم أنهم فشلوا في الحصول على الاعتراف الرسمي، فقد تمكّنوا من التأثير بقوة في الجامعات، ومن إحياء سمعتهم الدينية، والأهم من ذلك كله، إعادة بناء هيكلهم التنظيمي وتوسيعه. واستغلّت الحركة هذه القوة في إضعاف شرعية السادات في أعقاب توقيعه على اتفاقية سلام مع إسرائيل، وهو ما أسهم في إحداث تغيّر في العلاقة بين الطرفين مع اقتراب عقد السبعينيات من نهايته.

الفصل الثاني

مبارك في السلطة
(١٩٨١ ــ ١٩٨٤)

عندما تولّى مبارك السلطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، كان يفتقر إلى شرعية خاصة به في ما عدا حقيقة أنه كان يشغل منصب نائب الرئيس في عهد السادات، وبالتالي، كان خليفته المتوقع من الناحية الدستورية (أي شرعية قانونية). وكان ذلك الافتقار سبباً رئيسياً لمحاولة مبارك، في مستهل الثمانينيات، بناء قاعدة أمتن وأطول لشرعية تتجاوز العنصر الدستوري. وبناء على ذلك، شرع في سلسلة من السياسات والإصلاحات التي هدفت إلى تعزيز القاعدة الشعبية والقانونية لشرعيته. وفي حين اعتمد العديد من تلك السياسات على الخطابات والوعود بدرجة كبيرة بدلاً من أن يعتمد على إصلاح حقيقي، كان الجو العام خلال تلك الفترة قائماً على التسامح والمصالحة. وقد استغلّ الإخوان المسلمون هذا الجو وسعوا إلى استكمال تحقيق هدفيهما الرئيسيين السابقين، وهما: **أولاً** بناء وتوسيع هيكلية التنظيم واستكمال نشاطاتهم، **وثانياً** الحصول على اعتراف الدولة بهم.

ويهدف هذا الفصل **أولاً** إلى دراسة الطرق التي استخدمها مبارك في قيادة مصر في مستهل الثمانينيات، مع التركيز على سنوات تأسيس الشرعية الأولى، وهي الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨١ و١٩٨٤، والجهود التي بذلها في بناء سلطته السياسية.

ويهدف الفصل **ثانياً** في المقابل إلى دراسة كيفية توظيف الإخوان سياسات مبارك المهادنة في تقوية تنظيمهم، وفي الحصول على الوضعية القانونية. وغني عن القول إن الهدف الثاني الذي وضعه الإخوان ـ الحصول على الشرعية القانونية ـ لم يتحقق لأن مبارك لم يكن مستعداً، من الناحية الرسمية على الأقل، لإطلاق يد الإسلاميين علناً، وبالتالي تكرار الخطأ الذي وقع فيه السادات. لكن الإخوان تمكّنوا من تحقيق هدفهم الأول بشكل جيد، بما أن نشاطاتهم اتسعت بالتدريج، وكذلك هيكلهم التنظيمي. ولكي نفهم هذا التطور الأخير الذي سمحت به

سياسة مبارك في المرحلة الأولى لحكمه، من المهم أن نتحدث قليلاً عن الصفات الشخصية لمبارك عندما جاء إلى السلطة لأول مرّة، وأن نلقي نظرة على الظروف التي سادت خلال الفترة الانتقالية بين السادات ومبارك.

هناك نواحٍ معينة في شخصية مبارك على علاقة بروح التسامح التي سادت في مستهل الثمانينيات. وتتعلق الناحية **الأولى** بخلفية الرئيس مبارك. فحتى تاريخ تعيينه من قبل السادات في منصب نائب الرئيس في العام ١٩٧٥، لم يسبق أن تولّى مبارك أية مسؤوليات سياسية[١]، بما أن تعليمه والمناصب المتتالية التي شغلها كانت عسكرية صرفاً[٢]. وهذه الخلفية غير السياسية تعني أنه لم يكن على خلاف أو على خصومة مع أية قوة سياسية معينة ترجع إلى موقف سياسي معيّن.

وأما الناحية **الثانية** فتتعلق بالجيل الذي ينتمي إليه مبارك. فصحيح أن مبارك جاء من خلفية عسكرية، لكنه لم يكن ينتمي إلى جيل الضباط الأحرار الذين وصلوا إلى السلطة في العام ١٩٥٢[٣]. وهذا يعني أنه لم يرث آراء عبد الناصر العدائية، سواء تجاه الإخوان أو حتى تجاه الشيوعيين. وعلى النقيض من ذلك، كان ماضيه مع الإخوان يتميّز نسبياً بالتعاون.

ويتعين تذكّر أن أول مرّة تولّى فيها مبارك مسؤولية سياسية كانت في العام ١٩٧٥ عندما تولّى منصبه العام بوصفه نائباً للرئيس. في ذلك الوقت، كان تسامح السادات مع الإسلاميين في ذروته. والمقابلات الشخصية التي أجريتها مع المخضرمين من أعضاء الحركة تكشف عن أنه لم تراود مبارك أية شكوك أمنية في الإخوان. حتى إنه كانت تربطه علاقات ودّية في بعض الأحيان مع شخصيات

---

(١) حسن نافعة، «ملاحظات حول انتخابات ١٩٨٤،» ورقة قدمت إلى: **التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات: [ندوة التطور السياسي في مصر التي نظمها قسم العلوم السياسية في شهر ديسمبر ١٩٨٤]**، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: دار نهضة الشرق، ١٩٨٦)، ص ٣٦.

(٢) التحق مبارك بالكلية الحربية في العام ١٩٤٧، وتخرّج منها في شباط/ فبراير ١٩٤٩. ثم التحق بكلّية سلاح الجو وتخرّج في العام ١٩٥٠. وفي العام ١٩٥٢، أصبح مدرّباً في كلّية سلاح الجو. وفي العام ١٩٦٩، عيّنه عبد الناصر رئيساً لهيئة أركان سلاح الجو، وعيّنه السادات قائداً لسلاح الجو في العام ١٩٧٢. انظر: Anthony McDermott, *Egypt from Nasser to Mubarak: A Flawed Revolution* (London; New York: Croom Helm, 1988), pp. 69-71.

(٣) لمعرفة الاختلافات الجوهرية في الشخصية بين ناصر ومبارك، انظر: سلوى شعراوي جمعة، «التغيّر والاستمرارية في مؤسسة الرئاسة: حالة مصر،» ورقة قدمت إلى: **النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار: أعمال المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية**، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ص ١٣٩ ـ ١٦٣.

مثل عمر التلمساني الذي كان نفسه (أي التلمساني) قريباً من السادات. وبالإضافة إلى خلفية مبارك غير السياسية، فقد عُرف عنه التزامه جانب الحذر، بخلاف السادات. فكانت قرارات مبارك تعتمد في العادة على حسابات دقيقة، وعلى مشاورات واسعة. وهذا يشير، من بين جملة من الأشياء الأخرى، إلى أن موقفه المحايد على الأقل من الإخوان لم يكن يتوقع منه أن يتغيّر بشكل مفاجئ متى ما وصل إلى السلطة. وهذا ما كان عليه الوضع بالفعل في مستهل الثمانينيات عندما لم تكن الظروف السائدة في مصر مؤاتية أصلاً لمثل هذا التغيير.

لقد كانت مصر في حالة اضطراب قبيل اغتيال السادات وبعده في العام ١٩٨١. وهذا يرجع إلى أن السياسات الاستبدادية التي اتّبعها السادات زادت من السخط العام ونفّرت الناس من النظام. وبالتالي كان من المتوقع أنه في حال أراد مبارك إرساء دعائم نظامه الجديد، فإن عليه أن يكون أكثر تسامحاً مع المعارضة. كان النظام وقتئذ بحاجة إلى تشكيل جبهة وطنية واسعة في مواجهة حالة السخط، وكان بحاجة أيضاً إلى استيعاب الإسلاميين المعتدلين، مثل الإخوان المسلمين، لمواجهة تهديدات الجماعات الإسلامية المتطرفة.

وبالإضافة إلى الاعتبارات المحلية، فإن فترة الثمانينيات شهدت كذلك موجة عالمية باتجاه الدمقرطة بدأت في أوروبا الشرقية، باتجاه دول العالم الثالث. وكان يتحتم على أي نظام عربي يشعر بأنه بحاجة إلى تأمين شكل من أشكال الدعم الاقتصادي والسياسي من الغرب أن يظهر استعداده لإرساء دعائم الديمقراطية، وإلى إدخال إصلاحات سياسية، وإن يكن من الناحية الشكلية وحسب. وقد استفاد الإخوان وغيرهم من المعارضة إلى حدّ معيّن من هذه الموجة.

باختصار، وفّر جو التسامح لمبارك وللإخوان فترة راحة وفرصة لكي يؤسس كل منهما شكلاً من أشكال الشرعية لوجوده. وهذا ما تحقق من خلال الفرص الواعدة التي تجسدت في الفضاءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وسأناقش في المبحث التالي الوضع السياسي في مصر في مستهل الثمانينيات، والطرق التي استخدم فيها مبارك الفوضى السياسية لكسب درجة من الشرعية.

أولاً: الميدان السياسي

يمكن للمرء أن يجادل بأن الوضع السياسي في مصر في مستهل الثمانينيات وفّر لمبارك فرصة تعزيز كل من شرعيته الشعبية والقانونية. وسأقتصر في حديثي عن «الشرعية الشعبية» على الخطاب السياسي وعلى السياسة الخارجية التي صاغها

نظام مبارك السياسي للردّ على الضغوط التي كانت تبذلها الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية على مصر، بهدف كسب مبارك للمشاعر الوطنية وتحقيق المصداقية المحلّية. وأعني بالشرعية القانونية الإصلاحات القانونية التي أدخلها مبارك لتأكيد احترام نظامه لسيادة القانون. وهذان الشكلان من الشرعية ـ الشعبية السياسية والقانونية ـ كانا هما البديلين الأكثر ملاءمة للكاريزما التي افتقر إليها مبارك، مقارنة بعبد الناصر، أو للشكل التقليدي (ولا سيما الديني) الذي لم يكن مبارك مستعداً للتفكير فيه ـ مقارنة بالسادات[٤].

١ ـ شرعية الشعبية السياسية

إذا كان يُنظر إلى شرعية الشعبية السياسية في سياق السياسات الخارجية والإقليمية (كما أوضح وحيد عبد المجيد في المقدمة)، فسيكون صحيحاً المجادلة بأن شرعية السادات أضعفتها ثلاثة عوامل: اعتماده الاقتصادي والسياسي الواضح على الولايات المتحدة، ومعاهدة السلام التي أبرمها مع إسرائيل وما تلاها من قطع علاقات مصر بباقي الوطن العربي. وبالتالي سيكون من المنطقي بالنسبة إلى النظام الجديد إعادة تعريف علاقاته، إن جزئياً أو رمزياً، مع الولايات المتحدة، ومع إسرائيل، ومع الدول العربية.

وبالفعل، فقد أعلن مبارك في خطابه الأول للمصريين عن خطته القاضية بمواصلة سياسات السادات، ولكن بأسلوب «دينامي وحكيم»[٥]. وعلى رغم أن ذلك كان يعني أن نظام مبارك ملتزم بالمحافظة على العلاقات الخاصة التي تربط مصر بالولايات المتحدة، فقد كان حريصاً في الوقت نفسه على تجنّب أي مضامين سلبية يكتنفها هذا الموقف إزاء شرعية النظام، وأنه سيأمل بالتالي في أن يصبح قائداً أكثر استقلالية من السادات.

وتجلّت مظاهر هذا الحرص مثلاً في رفض مبارك قبول مساعدة أمريكية بلغت نحواً من ٥٠٠ مليون دولار في العام ١٩٨٣ لتطوير قاعدة رأس بيناس

(٤) في الواقع، عندما سئل في المقابلة الأولى التي أجراها كرئيس عن الأمر الذي يخشاه، أجاب مبارك، «لا شيء». ويعلق سبرينغ بورغ على هذا الرد غير المحسوب بالتأكيد أنه «بالنسبة إلى جمهور مسلم، أي شخص يقول إنه لا يخشى الله، وبخاصة بعد أن قُتل سلفه للتوّ على يد متطرفين إسلاميين، هو إما مجنون وإما كافر». انظر: Robert Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order* (Boulder, CO: Westview Press, 1989), p. 25.

(٥) انظر خطاب مبارك في: **الأهرام**، ١٥/ ١٠/ ١٩٨١، ص ٦.

العسكرية البحرية في مصر. كما رفض مبارك الإذعان للضغوط الأمريكية في العامين ١٩٨٥ و١٩٨٦ للمشاركة في عملية عسكرية ضدّ ليبيا.

وفي ما يتعلق بإسرائيل، أكّد مبارك التزامه بمعاهدة السلام التي وُقّعت في كامب ديفيد[٦]، لكنه حرص في الوقت نفسه على عدم ترجمة هذا السلام إلى تطبيع كامل للعلاقات الاجتماعية أو الاقتصادية. فقد أراد مبارك، الذي امتلك أحد عناصر الشرعية بسبب الدور الذي لعبه في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، أن يُطَمْئِنَ المصريين إلى أن نظامه لن يتسرّع في إرساء سلام حقيقي إلى أن تسترجع مصر كافة أراضيها المحتلّة منذ العام ١٩٦٧، وإلى أن يستعيد الفلسطينيون وطنهم[٧]. وقد تأكد هذا الشعور عندما سحب مبارك على الفور سفيره لدى تل أبيب احتجاجاً على اجتياح إسرائيل للبنان في العام ١٩٨٢.

وعلى النقيض من ذلك، كان مبارك متشوقاً إلى إعادة الدفء إلى علاقاته مع الوطن العربي. وكان قد أعطى توجيهاته للصحافة المصرية بإنهاء حملاتها المعادية للدول العربية، وبخاصة ليبيا وسورية، التي كانت تنتقد بشدة معاهدة السلام التي أبرمتها مصر مع إسرائيل. وتناقضت خطوة مبارك بشكل صارخ مع الخطاب العدائي الذي اعتمده السادات في الدفاع عن قراره المتفرّد بالاعتراف بإسرائيل في العام ١٩٧٩[٨]. وما من شك في أن مواقف مبارك حظيت بالترحاب من قبل الأنظمة العربية بقدر ما حظيت بترحاب القوميين والإسلاميين المصريين.

زدّ على ذلك أن موقف مبارك من الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ودعمه للعراق بوصفه «بلداً عربياً»[٩] عزّز صورة النظام الجديد، ليس في العراق وحسب، بل في دول الخليج أيضاً، وهي الدول التي رأت نفسها معرّضة للخطر الإيراني. وكان موقف مصر في الحرب من بين جملة العوامل التي حسّنت علاقات القاهرة مع الخليج، وقد أوجد هذا بدوره فرصاً جديدة

(٦) **أخبار الخليج**، ٢٧/ ٤/ ١٩٨٢.

(٧) شكلت القضية الفلسطينية ورقة رئيسية استغلها مبارك وجماعات المعارضة الأخرى في زيادة الشرعية، كما تجلّى ذلك في رفض مبارك المستمرّ زيارة إسرائيل إلى أن يحصل الفلسطينيون على حقوقهم.

(٨) Ali Hilal, «Egyptian Foreign Policy since Camp David,» in: William B. Quandt, ed., *The Middle East: Ten Years after Camp David* (Washington, DC: Brookings Institution, 1988), pp. 94-111.

(٩) **أخبار الخليج**، ٢٧/ ٤/ ١٩٨٢.

للمصريين لكي يعملوا في الخارج. وفي هذا الصدد، شكّلت الحوالات التي كان يرسلها المصريون الذين يعملون في العراق، وفي دول الخليج، مصدراً مهماً للدخل بالنسبة إلى الاقتصاد المصري. ففي السنوات المالية بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ و١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، شكّلت حوالات المصريين ١٠ بالمئة من الناتج المحليّ الإجمالي لمصر، ليرتفع هذا المستوى إلى ١٨ بالمئة في ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠[١٠]. وبالإضافة إلى مقدار المساعدات التي تحصل عليها مصر من الولايات المتحدة (٢ مليار دولار سنوياً)، تسهم الحوالات المالية في تحسين مستوى المعيشة للمصريين من أبناء الطبقة العاملة والمتوسطة. وعلى مستوى الدولة، فقد استخدم النظام عوائد الحوالات، إلى جانب المساعدات والقروض التي حصل عليها من العراق ومن دول الخليج، في تنفيذ مشاريع إعادة بناء البنية التحتية، مثل أنظمة الاتصالات، والنقل، والصرف الصحّي... الخ، وهي إنجازات طالما تباهى بها الرئيس في خطاباته لتعزيز شرعيته.

٢ ـ الشرعية القانونية

كانت خطابات مبارك في مستهل الثمانينيات حريصة على تأكيد التزام نظامه بحكم القانون. وهذا ما تجلّى في تشديده على احترام مبارك للمساواة في الحقوق، وعلى استقلالية القضاء، وعلى سيادة القانون. وفي أحد خطاباته، شدّد الرئيس على أن سيادة القانون «هي الأساس لحكم الدولة، وأنه ما... من سلطة ينبغي لها التدخل في القضايا المرفوعة أمام المحاكم... التزمتُ منذ اليوم الأول [في السلطة] بحكم القضاء»[١١].

وعمل مبارك على تعزيز سلطة القضاء عبر طرح قانون جديد وفّر الحصانة والحماية الكاملة لأعضاء الجسم القضائي ومحكمة الدولة. كما أدخل إصلاحات في مجلس المحكمة العليا بإسناد رئاستها إلى قاضٍ مستقل بدلاً من إسنادها إلى وزير العدل الذي كان يُحسب في عداد الفرع التنفيذي أكثر من كونه شخصية مستقلة[١٢]. وفي هذا السياق، شدّد طارق البشري، وهو مفكّر مستقل وقاضٍ

(١٠) هدى السيد، «أثر تحويلات العاملين في الخارج على الفئات الاجتماعية والاقتصادية في مصر، ١٩٨٠ ـ ١٩٩١،» **مصر المعاصرة**، العدد ٤٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٩٢)، ص ٦٣-٦٤.

(١١) انظر خطاب مبارك في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٨٦، والمنشور في: **الأهرام**، ٢٦/ ٤/ ١٩٨٦.

(١٢) جمال زهران، «الدور السياسي للقضاء المصري في صنع القرار،» ورقة قدمت إلى: **النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار: أعمال المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية**، ص ٣٦٢.

سابق في المحكمة الدستورية العليا، على أن الشرعية القانونية شكّلت عنصراً مهماً بالنسبة إلى مبارك: «كانت قضية مهمة بالنسبة إلى مبارك ألا يظهر بأنه ضدّ القرارات التي تصدرها المحاكم أو ضدّ تشريعات مجلس الشعب. كما أنه مال إلى تصوير نفسه بأنه منفّذ للتشريعات، واعتنى أكثر، على النقيض من عبد الناصر مثلاً، بالشرعية القانونية لقيادته»[١٣].

وخلصت أحلام فرهود، في بحثها عن وضعية الشرعية القانونية في النظام السياسي المصري، إلى أن الأحكام الصادرة عن المحاكم، وبخاصة في السنين السبع الأولى من حكم مبارك، لاقت احترام النظام بوجه عام واستُخدمت دليلاً على اتخاذ القرارات السياسية[١٤]. وفي السابق، كان يجري إخضاع المحاكم لشخص عبد الناصر، وبدرجة أقل، لشخص السادات، وكانت تُستغَلّ في إصدار أحكام تضفي الشرعية على السياسات الاستبدادية. لكن في عهد مبارك، أو على الأقل في مستهل الثمانينيات، كان الوضع مختلفاً. واستناداً إلى الدراسة التي أجرتها فرهود، لم يستخدم مبارك سلطاته الرئاسية في الضغط على المحاكم من أجل إصدار أحكام جديدة تقيّد الحرّيات الاجتماعية والسياسية، بل على العكس، ترك الأمر للمحاكم لكي تصدر سلسلة من الإصلاحات المحدودة، ولكن المهمة، في المجالين الاجتماعي والسياسي.

وفي سياق روح الإصلاح، جاءت حملة مبارك الشهيرة ضدّ الفساد المتأصل. واستهدفت الحملة شخصيات مهمة، كان أبرزها عصمت، شقيق الرئيس السادات، الذي حوكم في العام ١٩٨٣ بسبب عقده صفقات واسعة غير مشروعة[١٥]. وقد حازت تلك المحاكمة تغطية إعلامية واسعة، والتي بدا واضحاً أن هدفها هو أن تظهر للشعب أن النظام الجديد ملتزم باستئصال الفساد، وأن النظام لا يعرف المحاباة، وأن الجميع متساوون أمام القانون. وعلى رغم أن حملة مبارك كانت «قصيرة الأمد»، على حدّ تعبير نزيه أيوبي، فقد كانت كافية لتوصيل الرسالة[١٦].

(١٣) مقابلة شخصية مع طارق البشري، القاهرة، ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

(١٤) أحلام فرهود، «موقف السلطة القضائية في النظام السياسي المصري،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٨)، ص ٣١٨.

(١٥) محمد أبو الأسعد، **ظاهرة الفساد السياسي في مصر المعاصرة** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٦)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(١٦) Nazih N. Ayubi, *The State and Public Policies in Egypt since Sadat*, Political Studies of the Middle East Series; no. 29 (Reading, Berks, UK: Ithaca Press, 1991), p. 227.

واقترنت تلك الحملة بتأكيد مبارك حرّية الصحافة[(١٧)]. وواظب على تذكير المصريين بأن حرّية التعبير السياسي في ظل قيادته «غير مسبوقة» في تاريخ مصر.

وعلى الرغم مما تقدم، ينبغي ألا يستنتج المرء بأن إصلاحات مبارك كانت مطلقة، بما أن النظام الجديد استمرّ في تطبيق أغلب القوانين التي تقيّد الحرّيات، التي أُصدرت على عهد السادات (وأسوأها قانون الطوارئ الذي بدأ العمل به في العام ١٩٨١). كما أبقى مبارك أغلب السلطات في يده، واحترامه للقانون اقتصر على النواحي التي لا تهدّد بقاء النظام. وبناء على ذلك، بقيت القيود مفروضة على السياسة وعلى الحرّيات السياسية.

وفي حين شدّد مبارك على دعمه للتعددية السياسية، فهو لم يفعل شيئاً لتوسيعها من الناحية العملية، بل إنه أبقى في الواقع على القيود الأساسية المفروضة على تشكيل أحزاب جديدة التي كانت ستهدد في حال تشكّلها الحزبَ الوطني الديمقراطي الذي يتزعمه الرئيس نفسه. وتأكدت الميول الاستبدادية للنظام بعد تشكيل لجنة الأحزاب المسؤولة عن منح الرخص والصفة القانونية للأحزاب المشكّلة حديثاً. وقد رفضت المعارضة تشكيل هذه اللجنة، واعتبرت أنها لا تتمتع باستقلالية، وإنما تخضع بحكم طبيعتها لسيطرة الحكومة. وبغرض تأكيد الصلاحيات المستقلة التي يتمتع بها القضاء، سمح النظام للأحزاب السياسية المرفوضة بالتقدم بالتماس إلى المحاكم ضدّ القرارات التي تصدرها اللجنة[(١٨)]. ولكن هذا وحده لا يضمن التحوّل إلى التعددية على اعتبار أن المحاكم بقيت في النهاية خاضعة لإرادة رئيس الدولة. وبالجملة، فبقدر ما عزّزت التطورات الأخيرة الشرعية القانونية للنظام، فقد أظهرت مدى محدودية هذه الشرعية.

٣ ـ الإخوان المسلمون والسياسة

هدف الإخوان المسلمون إلى استغلال روح التسامح في عهد مبارك من أجل بلوغ هدفين رئيسيَّين، وهما: مواصلة إعادة بناء التنظيم، وإعادة الاندماج

(١٧) تشير التقارير الرسمية المصرية إلى أن المجلس الأعلى للصحافة أصدر بين العامين ١٩٨١ و١٩٨٩ رخص نشر لأكثر من ١٦٠ صحيفة ومجلة مصرية، ٣٦ منها كانت صحفاً لأحزاب سياسية. انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٩)، ص ٤٧٢.

(١٨) أماني قنديل، **عملية التحول الديموقراطي في مصر، ١٩٨١ ـ ١٩٩٣**، تقديم سعد الدين إبراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥)، ص ٨١.

بالمجتمع والسياسة بشكل كامل. ولكن كان من غير الوارد تحقيق الهدف الأخير (أي الاندماج السياسي) بشكل كامل إذا كانت الحركة تفتقر إلى شكل من أشكال الاعتراف الرسمي من قبل الدولة، أو من قبل محاكمها أو لجنة الأحزاب العليا التي شكّلتها الحكومة.

في البداية، أحيا تأكيد مبارك حكم القانون آمال الإخوان بإمكانية اعتراف الدولة بهم كحركة جماهيرية، وبخاصة عندما وافق مبارك على عودة الشخصيات الإخوانية البارزة التي كانت في الخارج، مثل المرشد السابق مصطفى مشهور، وعندما امتثل لقرار المحكمة بالسماح باستئناف إصدار مطبوعات، مثل **الاعتصام** و**المختار الإسلامي**، القريبتين جداً من أفكار الحركة. ولكن سرعان ما خاب أمل الإخوان من نظام لم يكن مستعداً للسماح بالوجود القانوني للتنظيمات الإسلامية أو اقتراح بدائل شبيهة بتلك التي سبق أن اقترحها النظام السابق (مثل الاعتراف بالحركة كجمعية خيرية). ولا تزال المحكمة الدستورية ترجئ النظر في القضية التي رفعها الإخوان في العام ١٩٧٧ حتى اليوم.

وقد أكّد القانون الانتخابي الذي اقترحه مبارك في العام ١٩٨٣ الثقافة الحزبية في التعاطي السياسي، وهو ما أرغم الإخوان على التفكير في الحصول على صفة الحزب إذا كانوا يريدون التمتع بحماية «مظلة قانونية». وكان الإخوان قد بدأوا التفاوض في السبعينيات على بدائل لوجودهم كحركة جماهيرية (الذي يعتبر الخيار المثالي بالنسبة إليهم). وكانت الحزبية التي اقترحها السادات لا تزال في مراحلها التكوينية، واعتقد الإخوان بأنه ربما يمكنهم التفاوض على مكان في العملية السياسية بناء على شروطهم الخاصة. فالتسامح الذي أبداه السادات تجاوز إطار البرلمان، وهو ما وفّر للحركة خيارات متنوعة. ولكن بالمقارنة، اقتصر التسامح السياسي لمبارك على الأحزاب السياسية، وهو ما ضيّق بالتالي من الخيارات المتوفرة للحركة. ومما ضيّق الخيارات أيضاً المضامينُ المحدِّدة لقانون الأحزاب نفسه. فلجنة الأحزاب كانت لا تزال محكومة منذ العام ١٩٧٦ بقوانين التعددية الحزبية التي تحظر تشكيل أحزاب على أسس دينية. وفي تلك المرحلة من السبعينيات لم تكن قيادة الحركة تولي أولوية للعب دور سياسي على مستوى الأحزاب بقدر ما كانت أولويتها هي إعادة بناء التنظيم وترسيخ حضوره على المستوى الجماهيري الواسع أولاً. ولكنّ هذه الطريقة في التفكير تغيّرت في الثمانينيات، وبدأت الحركة بناء على اقتصار جو التسامح النسبي في الحزبية المقيّدة فحسب، بدراسة فكرة المشاركة السياسية من خلال التحالف مع حزب قانوني.

وبالتالي، شهد مستهل عقد الثمانينيات تطورين رئيسيَّين على صعيد التفكير السياسي لدى الإخوان المسلمين:

التطور **الأول** كان القرار بالمشاركة في السياسة البرلمانية، ولكن ككتلة منظمة في هذه المرّة وليس كأفراد (كما كان عليه الحال في السبعينيات).

والتطور **الثاني** كان المشاركة في الانتخابات البرلمانية بالتحالف مع حزب سياسي له توجّه سياسي مختلف عن توجّه الجماعة (حزب الوفد). ولم يكن لهذين التطورين صلة برغبة الجماعة في تشكيل حزب سياسي مستقل بعد، وهو تطور تبلور في ما بعد في منتصف الثمانينيات، لما شعرت الحركة بنفوذها البرلماني دون الحاجة إلى الدخول في تحالف. وسأناقش الآن بشكل موجز التطور الأول (وأعني دخول الحركة البرلمان)، وأرجئ الحديث عن التطور الثاني إلى الفصل الثالث عندما أدرس تحالف الإخوان مع حزب الوفد في العام ١٩٨٤.

لا يوجد تاريخ واضح للقرار الذي اتخذ الإخوان بالمشاركة في برلمان مبارك، على رغم أن عبد المنعم أبو الفتوح يدّعي أن الفكرة بدأت بالتبلور في ذهن التلمساني منذ العام ١٩٨٣[١٩]. ولكنّ القرار بالمشاركة في البرلمان باسم حركة محظورة بموجب القانون كان قراراً شجاعاً على أي حال، ولم يكن الجميع داخل الحركة مستعداً بعد لتقبّل تداعياته. فقد قال لي بدر محمد بدر، الذي كان قد عمل عن قرب مع التلمساني في الثمانينيات، إن مسألة دخول مشاركة الإخوان في انتخابات العام ١٩٨٤ خضعت لنقاشات حامية، ليس في أوساط الجيلين الصغير والكبير في الحركة وحسب، بل بين كبار الأعضاء في مكتب الإرشاد أيضاً[٢٠]. وقد أشرتُ في الفصل الأول إلى المناقشة التي دارت بين عاكف، مرشد الإخوان، وبين التلمساني المرشد السابق. ولكن في الثمانينيات، اتخذت مثل هذه المناقشات أبعاداً أوسع. فاستناداً إلى بدر، عُقد اجتماع موسع في العام ١٩٨٣ في القاهرة ترأسه التلمساني الذي كان ينوي إقناع المشاركين والمسؤولين في الحركة القادمين من العاصمة ومن المدن في المحافظات الأخرى، بطريقته في التفكير، وهي ضرورة المشاركة كجماعة في هذه المرحلة، والاستفادة من أجواء الانفتاح الحزبي الذي كرّسته سياسة مبارك لطرح اسم الحركة في المجتمع.

(١٩) مقابلة شخصية مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢.
(٢٠) مقابلة شخصية مع بدر محمد بدر، القاهرة، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

في تلك الفترة، لم يكن قد مضى على خروج الإخوان من السجون وقتاً طويلاً، وكانوا متردّدين في المشاركة بهذه السرعة في المعترك السياسي. وكان ما يزال البعض متردداً بسبب فترة عبد الناصر والأعمال الوحشية التي ارتكبها في حقهم، في حين رأى البعض الآخر بأنه يلزم توفر مزيد من الوقت والموارد لاستكمال عملية بناء التنظيم. وفي الاجتماع الموسع بين أعضاء الجماعة جادل التلمساني **أولاً** بأن بناء التنظيم والمشاركة في العملية السياسية يمكن أن يحدثا في وقت واحد، وأنه ليس من الضروري الإعلان عن كافة نواحي التنظيم وأعضائه. **وثانياً** هو أنه يتوجب على الإخوان في نهاية المطاف التوقف عن العمل كحركة سرّية، والسعي بدلاً من ذلك إلى استكشاف كافة السبل الكفيلة بنشر أفكارهم في المجتمع. **وثالثاً**، قال التلمساني إن الإخوان يحتاجون إلى اكتساب مزيد من الخبرة في العملية السياسية، وهذا النوع من الخبرة لا يمكن تحصيله إلا من خلال المشاركة في البرلمان. **ورابعاً**، إن وجود الإخوان في البرلمان سيوفر للحركة فرصة ثمينة لإصلاح القوانين بناء على مقتضيات الشريعة. **وأخيراً**، ستوفر هذه المشاركة للإخوان فرصاً للالتقاء بالوزراء والمسؤولين الذين يمكن أن تقنعهم الحركة بمقاربتها التي تنبذ العنف في التعاطي مع الدولة ومع المجتمع. كان التلمساني يدفع بحججه إلى تغيير عقلية الكثير من الإخوان في هذه المرحلة نحو ضرورة الانفتاح السياسي على المجتمع، بدرجة انفتاح سياسات مبارك نفسها في الميدان السياسي.

ثانياً: الميدان الاجتماعي

هدف الموقف المتسامح الذي تبنّاه مبارك عموماً إلى تنفيس التوترات في علاقة الدولة بالمجتمع نتيجة للأعمال التعسفية التي قام بها السادات ضد الناس (ولا سيما اعتقالات العام ١٩٨١). وبناء على ذلك، أطلق مبارك في العام ١٩٨٢ سراح الناشطين السياسيين الذين اعتقلهم السادات وسجنهم، وكان من بينهم أكثر من ألف شخص من الأطياف المتنوعة من المجتمع، مثل الرموز الدينية، والصحافيين، والطلاب، وأعضاء النقابات المهنية، واتحادات العمّال. كما أراد مبارك توحيد قوى المجتمع ومؤسساته في مواجهة المتطرفين الذين رأى فيهم النظام تهديداً مباشراً لسلطته. وكان ذلك أحد الأسباب التي وقفت وراء تسامحه مع الإسلاميين المعتدلين، كما قلنا، فضلاً عن دعمه لمؤسسة الأزهر. وفي هذا السياق، فتح مبارك بعض الساحات الاجتماعية، وأبقى على الهياكل شبه المستقلة، وسمح للمعارضة بالعمل داخلها، وإن ضمن حدود معينة. وسأضرب

أمثلة على سياسة التسامح التي أبداها مبارك في الميدان الاجتماعي بالتركيز على النقابات المهنية، والأزهر والفضاء الجامعي. وسأرصد، كما فعلت في الميدان السياسي، الكيفية التي وظّف فيها الإخوان هذه السياسة والوجود في هذه المساحات. وسأبدأ بالنقابات المهنية.

١ ـ النقابات المهنية

كان من المتوقع أن يطرح مبارك، في حال أراد التطلّع إلى الفوز بدعم الطبقتين الوسطى والدنيا، اللتين همّشهما السادات، جملة من الإصلاحات داخل النقابات المهنية. وكوسيلة للسيطرة على النشاط المتعاظم للنقابات المهنية الذي أعقب سياسات السادات غير الشعبية في أواخر السبعينيات، أقدم السادات على وضع عدد من اللوائح الداخلية التي تقيد من فاعلية هذه النقابات. ففي العام ١٩٨١، حلّ السادات المجلس المنتخَب لنقابة المحامين بسبب رفضه المتزايد لمعاهدة السلام مع إسرائيل.

وعندما وصل مبارك إلى السلطة، أراد أن يُظهر أن الأمور قد تغيّرت في عهده باتجاه الأحسن. وبناء على ذلك، فقد ألغى في عام ١٩٨٣ قرار السادات بحل مجلس نقابة المحامين، وأصدر قانوناً جديداً وأعاد المجلس المنتخَب للنقابة[٢١]. وبالطبع، رحّب أعضاء النقابة بقرار مبارك، وإن اعترضوا على أن أجزاءً من القانون المعدل بقيت من حيث الجوهر مقيِّدة لحرية العمل النقابي[٢٢]. وكوسيلة لإعطاء المحامين العاملين في القطاع العام صلاحيات أوسع في عملية صناعة القرار، نقل القانونُ الجديد سلطاتٍ معتبرة إلى مجلس النقابة[٢٣]. ووافق مبارك على طرح مزيد من الإصلاحات في أعقاب التماسات نشطة من أعضاء النقابة، ودُعي رئيس النقابة إلى حضور مناقشات مجلس الشعب التي عالجت مسوّدة القانون الجديد، وحصل القانون المعدل على مزيد من الاستحسان في العام ١٩٨٤[٢٤].

---

(٢١) للاطلاع على نص قانون العام ١٩٨٣، انظر: عبد الفتاح سمروح، **قانون المحاماة المعدَّل** (الزقازيق: [د. ن.]، ١٩٩٣).

(٢٢) للاطلاع على ردود الفعل تجاه هذا القانون الجديد، انظر: **الأحرار**، ١٠/ ١/ ١٩٨٣، و**الشعب**: ٢٢/ ٢/ ١٩٨٣، و٢٩/ ٢/ ١٩٨٣.

(٢٣) Robert Bianchi, *Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-century Egypt* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1989), p. 87.

(٢٤) أحمد عبد المنعم، «السلطة السياسية والتنمية منذ العام ١٨٠٥ حتى الآن،» **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٦٤ (حزيران/ يونيو ١٩٩٣).

وتعتبر حالة نقابة المحامين مثالاً واضحاً على كيفية تسامح مبارك مع مطالب المهنيين في مقابل حصوله على دعمهم. واستناداً إلى بيانكي (Bianchi)، «تدهورت» علاقات مصر بكل من إسرائيل والولايات المتحدة في مستهل الثمانينيات، وكان ذلك سبباً آخر لعدم اتخاذ مبارك إجراءات في حق نقابة المحامين، بعكس ما فعل السادات[٢٥]. لقد وظّف مبارك النقابات بفاعلية في دعم شرعيته القانونية، فضلاً عن شرعيته وسط طبقات المهنيين في المجتمع.

ويمكن القول أيضاً إن تسامح الرئيس مع النقابات يرجع جزئياً، إلى جانب موضوع الشرعية، إلى أن مبارك لم يكن يتوقع من النقابات أن تتحول إلى فضاءات للتعبئة والحشد يستخدمها الإخوان في ما بعد، كما حدث في التسعينيات. وربما افترض أن موقفه من الإصلاح السياسي ومن التعددية الحزبية، كما تجلّى في قانون الأحزاب الجديد الذي صدر في العام ١٩٨٣، أنه سيوفّر للمعارضة هامشاً ديمقراطياً كافياً. ومع ذلك، يبدو أن مبارك كان مستعداً للتسامح مع دور سياسي هامشي تلعبه النقابات، شريطة أن يبقى هذا الدور محصوراً بشكل صارم ضمن حدود هذه النقابات، وأن يخضع لمراقبة الدولة.

٢ ـ الأزهر

كما أشرنا سابقاً، تسامح مبارك مع الإسلاميين المعتدلين (الإخوان) ومع مؤسسة الأزهر، لكي يدفع خطر حركتي الجهاد والجماعة الإسلامية، وهما الحركتان المسؤولتان عن أحداث العنف التي وقعت في أسيوط والمنصورة والقاهرة. وأراد مبارك من دعمه للأزهر اكتساب شرعية دينية في مواجهة مزايدات المتطرفين على هوية الدولة الدينية. ففي العام ١٩٨٣، وبمناسبة الاحتفال بمرور ألف عام على تأسيس هذه الجامعة الإسلامية العريقة[٢٦]، منح مبارك أوسمة لبعض علماء الأزهر، كما أن مبارك كان يلتقي بشكل متكرّر بشيخ الأزهر جاد الحقّ علي جاد الحق (الذي عُينّ في هذا المنصب في العام ١٩٨٢). وشدّد مبارك في اجتماعاته تلك مع المفتي السابق ومع وزارة الأوقاف، على أهمية الدور الذي يلعبه الأزهر في تجنيب مصر موجة تشدّد الإسلاميين

---

(٢٥) Bianchi, Ibid., p. 105.

(٢٦) Malika Zeghal, «Religion and Politics in Egypt: «Ulama» of Al-Azhar, Radical Islam and the State (1952-94),» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 31, no. 3 (1999), p. 385.
كان من المفترض إجراء هذا الاحتفال في العام ١٩٧٩، لكن السادات قام بتأجيله.

المتنامية[٢٧]. وظهر العديد من الشيوخ على شاشة التلفاز بدعم من النظام لتفنيد أفكار الجماعات الإسلامية وللترويج لمنطق التفكير الذي يسير بموازاة الخطوط التي تتبناها الدولة. وتم تشكيل لجنة جديدة متخصصة في الأزهر لرفع توصيات خاصة بنشر القيم الدينية عبر وسائل الإعلام.

واقترن طلب الشرعية الدينية للنظام مع استخدام القوى الأمنية التي بدأت حملة قمع واسعة للأشخاص الذين يُشتبه في ارتكابهم أعمال عنف. فخلال الأسابيع التي تلت اغتيال السادات، قُدّر أنه تم اعتقال أكثر من أربعة آلاف شخص[٢٨]. وزعمت تقارير الهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان أن الاعتقالات استمرّت خلال العام ١٩٨٢، «حيث كان يجري الإبقاء على المحتجَزين رهن الاعتقال مدداً قابلة للتجديد كل ستة شهور، مع عدم توفر سبيل للجوء إلى المحاكم للطعن في اعتقالهم»[٢٩]. وتعاون الأزهر مع الأجهزة الأمنية في دعم النظام في محاربته للمتشدّدين الإسلاميين، ونظّم قوافل متنوّعة لزيارة المدن والقرى المختلفة ومحاورة الإسلاميين الشباب[٣٠]. وما من شك في أن هذا التحالف بين الدولة ومؤسسة الأزهر أضعف تدريجياً من مصداقية الأزهر في عيون الشباب الذين كان العديد منهم بمثابة مجنّدين محتملين في جماعات العنف.

٣ ـ الفضاء الجامعي

في الحقيقة مثّل حرم الجامعات استثناءً بارزاً لروح التسامح وللإصلاحات التي طرحها مبارك في فضاءات المجتمع، كما مثّل استمراراً لحملة النظام الهادفة إلى القضاء على التطرّف. ويمكن فهم أسباب ذلك الاستثناء بسهولة لأن الحركات الطلابية هي التي شكّلت الأرضية الرئيسية لنشر أفكار عنف الجماعات الإسلامية، والتي كانت المسؤولة (كما أظهرت التحقيقات في ما بعد) عن اغتيال السادات. ويؤكد بدر محمد بدر، وكان طالباً ناشطاً من الإخوان في جامعة القاهرة، أن الجامعة ظلت تخضع، منذ مقتل السادات، لإجراءات مراقبة

(٢٧) **تقرير الحالة الدينية في مصر، ١٩٩٥** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٢٩.

(٢٨) **الأهرام**، ٤/٦/١٩٨٢.

(٢٩) منظمة العدل الدولية، **التقرير السنوي للعام ١٩٨٣** (لندن: المنظمة، ١٩٨٤)، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٣٠) مقابلة شخصية مع فؤاد علام، النائب السابق لمسؤول الأمن في القاهرة، القاهرة، ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

وعمليات تحقيق ظاهرة وصارمة، بسبب مخاوف النظام من أن الكلّيات آخذة في التحوّل إلى «نقاط تجنيد قوية للمسلّحين»[٣١].

وأبقى مبارك على التعديل الذي اقترحه السادات في العام ١٩٧٩ الخاص باللائحة الطلابية، الذي أريد منه في الأساس إضعاف قوة ونشاط الطلاب في الجامعات عبر حلّ هيئات التمثيل الطلابية، مثل الاتحاد العام للطلاب المصريين المنتخَب. كما وضعت اللائحة نشاطات الطلاب تحت المراقبة الكاملة من قبل هيئة التدريس، وهي الهيئة التي لم تكن مستقلة، بل عكست مزاج الحكومة وأطاعت أوامرها، وقنّنت اللائحة في الوقت نفسه وجود الحرّاس الأمنيين داخل الجامعات. ومن جهتهم، واصل الطلاب جهودهم الحثيثة لتغيير اللائحة، وقد تجلّى ذلك في الزيارات المتكرّرة التي قام بها مندوبو الطلبة إلى المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان. ولكن ـ وبخلاف حالة نقابة المحامين ـ فإن النظام الجديد رفض مطالب الطلبة[٣٢].

مع هذا الوجود الأمني المحكم، لم يتمكن الإخوان المسلمون من استئناف نشاطاتهم في الجامعات حتى العام ١٩٨٤، عندما طرح مبارك إصلاحات شكلية، ولكنها كانت جوهرية بالنسبة إلى اللائحة الطلابية. ففي أثناء السنين الأولى التي تلت اغتيال السادات، كان أغلب الجامعات عديم النشاط على الصعيد السياسي، وفي حالة جمود. وعلى رغم أن انتخابات الاتحادات الطلابية استؤنفت بعد سنة من مقتل السادات، لم يكن أغلب الطلاب الذين خاضوا الانتخابات في العامين ١٩٨٢ و١٩٨٣ منتمين إلى أية جماعة أو معتنقين أي اتجاه فكري. فقد أصبح أغلب الطلاب الذين أُطلق سراحهم من السجون بعد اغتيال السادات أكثر اهتماماً بشؤونهم الشخصية وبمواصلة دراساتهم المتأخرة منهم بالنشاطات الطلابية. كما أن العديد منهم ظل يخشى المشاركة في النشاطات الجامعية بشكل مباشر بسبب زيادة التدخلات الأمنية وعمليات المراقبة منذ مقتل السادات.

وأظهرت المقابلات التي أجريتها مع مندوبي الطلبة في القاهرة والإسكندرية وأسيوط أن حالة الجمود هذه لم تقتصر على جامعة بعينها أو على منطقة معينة، وإنما عكست ظاهرة عامة عمّت جميع الجامعات في مصر. ولكن يمكن تفهم

(٣١) مقابلة شخصية مع بدر محمد بدر، القاهرة، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٣٢) للاطلاع على رواية كاملة عن الحركة الطلابية في السياسة المصرية، انظر: Ahmed Abdalla, *The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923-1973* (London: Al Saqi Books, 1985).

حقيقة أن الوضع في جامعة أسيوط كان أشدّ توتراً منه في القاهرة بسبب وجود جماعات متطرّفة مثل «الجماعة الإسلامية»[٣٣].

وخلال تلك الفترة، وعلى الرغم من عدم تمكن الإخوان المسلمين من المشاركة في النشاطات الطلابية، ويعود ذلك جزئياً إلى أن أعضاء الحركة من الشباب كانوا لا يزالون في السجون، ركّزت أغلب أهداف الطلاب من الإخوان على متابعة تحصيلهم الأكاديمي مع المحافظة في الوقت نفسه على الروابط التنظيمية داخل الجامعات وخارجها. وكانت تلك الروابط تعني، في وجه من الوجوه، أن الجامعات لم تخلُ بالكلّية، حتى في مستهل الثمانينيات، وفي ظل الإجراءات الأمنية المشددة، من النشاط، وإن كان نشاطاً هادئاً. واستناداً إلى أحمد عبد الله، وهو ناشط طلابي من الإخوان أصبح في وقت لاحق رئيس اتحاد الطلاب في جامعة القاهرة، كانت اللقاءات غير الرسمية بين أعضاء الاتحاد من طلاب الجامعة تُعقد بانتظام داخل مسجد الجامعة[٣٤]. وأكد لي عبد الله وغيره من الطلاب الذين التقيت بهم في الإسكندرية وفي أسيوط أن تلك اللقاءات كانت تُستخدم أيضاً في ضم مزيد من الأعضاء إلى الحركة.

٤ ـ تنظيم الإخوان المسلمين في الثمانينيات

أظهرت المعلومات التي كشف عنها عبد الله أنه خلال تلك الفترة العصيبة، أن تشديد الإخوان على المحافظة على التنظيم وعلى توسيعه كان أكبر من تشديدهم على استئناف النشاط العام. وكانت العملية برمّتها قد بدأت في السبعينيات على يد عمر التلمساني، لكن سرعان ما أعاقتها عمليات الاعتقال التي أمر بها السادات في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، والتي طالت الأعضاء المنتمين إلى الحركة. ولكنّ الجماعة استأنفت مهمتها غير المنجَزة بعد وقت قصير من إطلاق سراح الإخوان من السجون في العامين ١٩٨٢ و١٩٨٣. وكما هو الحال في حرم الجامعات، سارت تلك العملية بهدوء وبالتدريج.

وصاحب تلك العملية قناعة متنامية لدى أغلب الإخوان بأن الحركة بحاجة إلى التعايش بطريقة علنية وسلمية مع الدولة وداخل مؤسساتها. وقد جاء هذا الاستنتاج نتيجة لعدة تطورات:

(٣٣) مقابلة شخصية مع أحمد عبد الله، القاهرة، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.
(٣٤) المصدر نفسه.

التطور الأول كان النبذ الجدّي من قبل الحركة لاستخدام أعمال العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها. وتعزّز هذا الالتزام باتّباع الطرق السلمية لتحقيق الإصلاح في السبعينيات نتيجة للحصيلة الإيجابية من التفاعل مع المجتمع بمختلف أطيافه.

والتطور الثاني تمثل في الدور المحوري الذي لعبه عمر التلمساني في تسريع عملية التغيير، كما رأينا في الاجتماع الخاص بأعضاء الجماعة لمناقشة خيار المشاركة السياسية. كان التلمساني، المرشد العام للحركة، رجلاً مهذباً. وحظي التلمساني، الذي امتهن المحاماة، باحترام العديد من المسؤولين المصريين، بمن فيهم السادات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة أن التلمساني لم يكن عضواً في النظام الخاص (الذي أصبح في وقت لاحق المصدر الرئيسي للعمليات العنيفة)، عنت أنه كان وجهاً أكثر قبولاً للجماعة.

والتطور الثالث كان التأثير المتنامي لكوادر الشباب المنتمين إلى التنظيم. وهذه الكوادر لم تشارك المخضرمين الذين تعرّضوا للتعذيب على يد عبد الناصر في شكوكهم وكراهيتهم للنظام. وعلى الرغم من ذلك، لم تكن هذه الميول المعتدلة لتتبلور دون شكل من أشكال التودّد الإيجابي من الدولة بالمقابل. فروح التسامح التي تميّز بها مبارك، وسياساته الخارجية الشعبية، وميله إلى تحقيق العدالة وضمان المساواة في الحقوق؛ كل ذلك شجع الحركة بلا شك على تبنّي هذا الموقف التصالحي. وفي هذه السياقات الجديدة، بدأ الإخوان المسلمون فور تسلّم مبارك القيادة بإعداد خطتهم المنظمة للتوسع في شرائح المجتمع المصري. واعتمدت الحركة على المساجد، والمناطق الحضرية والريفية، وعلى أنماط التأثير التقليدي والديني من أجل استعادة شعبيتها. ومثلما كان مبارك يغازل مؤسسة الأزهر لكسب الشرعية الدينية، كانت الجماعة تفعل ذلك بخطابها ورموزها وسط المجتمع المصري، ولا يزال الخطاب الديني والرموز الدينية حتى يومنا هذا وسيلة قوية لتجنيد مزيد من الأعضاء في صفوف التنظيم. وكانت هذه الوسائل هي التي سمحت للإخوان المسلمين بإعادة بناء التنظيم وإعادة بناء هياكله التنظيمية.

وسأتناول بشيء من التفصيل حقيقة معنى التنظيم، وماذا كان يعني استكمال بنائه في هذه المرحلة المبكرة من عهد مبارك؟ وسأسعى إلى أن أجيب عن السؤال، وهو كيف يساعدنا استيعاب فكرة التنظيم على فهم الأسباب التي تقف خلف قوة الحركة وفاعليتها على فضاءات المجتمع، مثل النقابات أو الاتحادات الطلابية؟ وأخيراً، ما هي علاقة التنظيم بالهدف الذي تسعى إليه الحركة، وهو الحصول على الاعتراف القانوني من الدولة؟

بداية، يشكّل التنظيم الهيكل الداخلي، وديناميات الحركة وهرمياتها. وأغلب هذه الديناميات والهرميات كانت معروفة ومحددة علناً بواسطة اللائحة الداخلية للحركة في عهد مؤسس الجماعة حسن البنّا، إلا أنه بعد حلّ الحركة في العام ١٩٥٤، أصبحت القضايا المتعلقة بالتنظيم سرّية للغاية، وهذا ما جعل مهمتي في سبر أغوار التنظيم وماهيته صعبة.

ولقد حظيت أسئلتي المتعلقة بالتنظيم وبالتغيّرات التي مرّ بها منذ السبعينيات بإجابات مبهمة من قبل المرشدَين الراحلَين مصطفى مشهور ومأمون الهضيبي. وكانت مقابلاتي مع قيادة الإخوان تجري خلال الفترة التي بلغت فيها المواجهات مع النظام ذروتها، وسرعان ما أدركت أن الأسئلة التي أطرحها عن هذا الموضوع كانت حساسة للغاية. ووجدت في وقت لاحق أن الكوادر الأصغر سناً كانت ربما أكثر ميلاً إلى الحديث عن هذا الموضوع بانفتاح أكبر. وعلى سبيل المثال، كان عصام العريان، وهو عضو مؤثر في مكتب الإرشاد، أحد المصادر المفيدة لي في هذا الموضوع. وقد اعترف العريان بأن التنظيم كان بمثابة مفهوم مركزي للإخوان المسلمين، وأنه لا يزال يُعتبر المصدر الأساسي لقوتهم اليوم. كانت حركة الإخوان المسلمين ولا تزال حركة جماهيرية تضم أعضاء من خلفيات اجتماعية متنوعة، وأقساماً متخصصة، وفروعاً محلّية. وخلال السنين الأولى من عقد الثمانينيات، واصلت الحركة عملية إعادة بناء أقسامها المتخصصة وفروعها، بحيث أضافت إليها أقساماً وفروعاً جديدة سبق تطويرها تهيئة لدورها الجديد في المجتمع وفي المجال السياسي[٣٥].

واستناداً إلى العريان، يوجد نحو تسعة أقسام داخل التنظيم، يشمل: قسم الدعوة، وقسم الخدمات الاجتماعية، وقسم الطلاب، وقسم العمال، وقسم نوادي أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وقسم الأخوات، وقسم التدريب الرياضي، وقسم شؤون العالم الإسلامي، وقسم النقابات المهنية. ويمكن أن تتفرع بعض الأقسام إلى لجان متخصصة، مثل: اللجنة المالية، ولجنة التاريخ، ولجنة العلماء. وتعتبر لجنة العلماء مثلاً مسؤولة عن ضمان توافق آراء الحركة ومواقفها السياسية مع أحكام الشريعة، في حين أن لجنة التاريخ، التي قمت بزيارة مكتبها وأجريت مقابلات مع أعضائها، معنيّة بكتابة رواية «رسمية» لتاريخ الإخوان المسلمين. وجرى استحداث أقسام أخرى مؤخراً لتنظيم الدور السياسي الجديد

(٣٥) تقرير الحالة الدينية في مصر، ١٩٩٥، ص ١٦٣.

الذي يلعبه الإخوان في البرلمان. والقسم السياسي، الذي يتضمن لجنة الإعلام، أشبه بمؤسسة فكرية، وهو متخصص بتنسيق الدراسات التي تتناول القضايا والتطورات السياسية المتنوعة. وستجد في **الفصل السادس** مناقشة لبعض من هذه الدراسات المتعلقة بالحركة وبالنظام المصري. كما يتضمن القسم السياسي اللجنة البرلمانية التي تضم في عضويتها نواب الإخوان في البرلمان.

وإضافة إلى الأقسام واللجان الجديدة حدث تطور ثانٍ في الثمانينيات، طال طريقة إدارة التنظيم نفسه، يعتمد على اللامركزية. وطُرحت فكرة اللامركزية في الإدارة في الثمانينيات كوسيلة لتطوير فاعلية الحركة ولأنها بدت صيغة عملية مناسبة، بالنظر إلى الظروف السلطوية السائدة، وإلى رفض الدولة الاعتراف بالحركة. وفي الإدارة اللامركزية، تتخذ القيادة المركزية من العاصمة (القاهرة) قاعدة لها، وتكون هي المسؤولة (من خلال مكتب الإرشاد) عن رسم السياسات الجوهرية التي تتبناها الحركة، وبخاصة تلك المعنية بالدولة مباشرة. ويجري الإعلان عن هذه السياسات في البيانات الرسمية التي تصدر عن المرشد أو الجماعة، وعن طريق الخطابات في الاحتفالات العامة والتجمعات. . . الخ. ويعود إلى القيادات المحلية المنتشرة في المحافظات والأقاليم القرار في السياسات المتبعة في مناطقها. والجدير بالذكر أن الأقسام الداخلية الأحد عشر المذكورة آنفاً توجد بالتالي على مستويين: على **المستوى المركزي** الذي يخضع لإشراف القيادة في القاهرة، وعلى **مستوى المحافظات**، أي أنه توجد هذه الأقسام بصورة مصغّرة في المحافظات الثماني والعشرين في مصر. وبالطبع يجري عقد اجتماعات وإجراء اتصالات منتظمة بين أعضاء الأقسام المركزية والأقسام في المحافظات من أجل تبادل الخبرات وتوحيد وجهات النظر.

التطور الآخر المهم هو أن تشكيل القيادة داخل الحركة وداخل أقسامها صار يتم عن طريق إجراء انتخابات داخلية بدلاً من تعيين الكبار من أعضاء الحركة على نحو تقليدي على غرار ما كان سائداً في الماضي. وقد شكّل هذا التطور، وإن لم يكن مثالياً من حيث الممارسة، خطوة بارزة، كونه يتناقض مع الثقافة السياسية السائدة التي تمارسها أغلب النظم العربية. ويجري انتخاب أعضاء كل قسم داخل التنظيم من قبل قواعده الناخبة في العاصمة أو في المحافظات. وربما ينتقل الأعضاء المنتمون إلى أحد الأقسام، وبخاصة الأعضاء الأكبر سناً أو الأوسع خبرة، من قسم إلى آخر، أو يكونون ببساطة أعضاء في أكثر من قسم. وهذا يضمن عدم ضياع الخبرات غالباً، بل يضمن تقاسمها وزيادتها. وسيكون كلامي

على التنظيم وماهيته مهماً في **الفصل الثالث** حين أناقش دور التنظيم وصلته بتأثير الإخوان ونفوذهم في المجتمع وفي السياسة.

ثالثاً: الميدان الاقتصادي

شكّل الاقتصاد المصري تحدّياً هائلاً لكافة الأنظمة المصرية تقريباً منذ العام ١٩٥٢. فبخلاف الميدان الاجتماعي أو السياسي حيث في استطاعة الرئيس تحسين صورته العامة عبر مواقف إيجابية، مثل إطلاق سراح سجناء سياسيين أو طرح إصلاحات اجتماعية ثانوية، تتميز الإصلاحات في الميدان الاقتصادي بالصعوبة. وتتشكل أغلب المشكلات الاقتصادية التي تعانيها مصر من طبيعة مصادر الدخل، وهي الرسوم التي تحصل عليها الدولة من عبور السفن قناة السويس، والدخل الناتج من النفط، والأهم من السياحة، ومن تحويلات المصريين العاملين في الخارج - وهي عائدات لا يمكن ضبطها أو التحكم فيها، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بها[٣٦].

والمأزق الفريد الذي يعانيه مبارك هو أنه ورث سلسلة من السياسات الاقتصادية التي تراكمت عبر العهود الماضية، والتي تتعارض طبيعتها بعضها مع بعض، بطبيعة التعارض بين فترة حكم عبد الناصر وفترة حكم السادات[٣٧]. والتحدّي الذي واجهه مبارك في البداية كان تعذّر إلغاء سياسات عبد الناصر التي كانت تعتمد على الاشتراكية ودور أكبر للدولة، وإلغاء سياسات السادات التي تعتمد على رأسمالية الطبقة التي استفادت من الانفتاح والتحرر الاقتصادي. كانت مهمة مبارك في الإصلاح الإقتصادي إذاً غاية في التحدّي والصعوبة.

وأنا هنا لن أقدّم سرداً ناقداً للاقتصاد المصري في عهد مبارك، بما أن هذا الموضوع خضع للنقاش المستفيض في أدبيات أخرى كثيرة، لكني سأتفحص بدلاً من ذلك كيفية تفاعل مبارك مع الحقائق الاقتصادية في مصر بهدف تعزيز شرعيته. وسيكون من المبالغة الافتراض بأنه كان لدى مبارك، الذي كان طياراً حربياً،

(٣٦) Adel Beshai, «Interpretations and Misinterpretations of the Egyptian Economy,» in: Charles Tripp, ed., *Contemporary Egypt: Through Egyptian Eyes: Essays in Honour of Professor P.J. Vatikiotis* (London; New York: Routledge, 1993), pp. 132-141.

(٣٧) Lillian Craig Harris, ed., *Egypt, Internal Challenges and Regional Stability*, Chatham House Papers; no. 39 (London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1988), pp. 33-47.

رؤية واضحة أو خطة جاهزة في المراحل الأولى من قيادته لإنقاذ مصر من مشكلاتها الاقتصادية. ولكن يكفينا الافتراض بأن موقفه الحذر عموماً من المجتمع وتردّده في إدخال تغييرات جذرية، خاصة إذا كانت غير شعبية، عنيا أن مبارك استمرّ في التشديد على دور الدولة في «العقد الاجتماعي» الذي أرسى قواعده عبد الناصر، ولكن دون التخلّي عن الانفتاح الذي بدأه السادات.

ففي خطاباته ومقابلاته التي أجراها في مستهل الثمانينيات، لم يتحدث مبارك بشكل مباشر عن تفكيك القطاع العام أو حتى عن خصخصة أجزاء منه، ولكنه اقتصر على الحديث عن الحاجة إلى إصلاحه وتفعيل إنتاجيته. وفي إحدى المقابلات، أكد التزامه بالقطاع العام، وتباهى بأن نظامه خصص في العام ١٩٨٣ سبعمئة مليون جنيه مصري من ميزانيته لدعم التصنيع على الخصوص في القطاع العام[٣٨]. وشدّد مبارك على أنه يريد إعادة تأهيل القطاع العام، ورفع مستويات إنتاجيته والتشجيع على الاستثمار[٣٩]، وأعاد التأكيد أن هذا هو الحل الوحيد للمشكلات الاقتصادية التي تعانيها مصر[٤٠].

وفي الوقت نفسه، قاوم مبارك الضغوط التي بذلتها المؤسسات المانحة وصندوق النقد الدولي لإدخال إصلاحات هيكلية، من أجل تجنب إثارة أعمال شغب شبيهة بالأعمال التي وقعت في العام ١٩٧٧ عندما خفّض السادات من دعم السلع الغذائية[٤١]. وآثر مبارك عوضاً عن ذلك حلّ مشكلات مصر الملحّة من خلال زيادة الاقتراض الخارجي الذي سهلته كافة أشكال القروض والسلف التي قدمتها الولايات المتحدة[٤٢]. وفي حال كان التخفيض في دعم السلع يتم في سياق مواصلة سياسة الانفتاح التي بدأها السادات، والتي قال مبارك إنه سيدخل إصلاحات عليها بدلاً من إلغائها، كانت تلك التخفيضات تطبَّق على السلع غير الضرورية، أو لا تطبَّق، ولكن بشكل هادئ ومستتر.

وعلى رغم ذلك، فقد ظل أغلب المصريين يتوقعون من النظام الجديد رؤية

(٣٨) انظر مقابلة مع حسني مبارك، في: **الشرق الأوسط**، ٢٣/١/١٩٨٣، ص ٦.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٦.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٦.

(٤١) Moheb Zaki, *Civil Society and Democratization in Egypt, 1981-1994* ([Cairo]: Konrad Adenauer Stiftung; Ibn Khaldoun Center, [1995]), p. 164.

(٤٢) Alan Richards, «The Political Economy of Dilatory Reform: Egypt in the 1980s,» *World Development*, vol. 19, no. 12 (1990), pp. 6-7.

ما هو أكثر من مجرد المحافظة على القطاع العام. لقد توقّعوا إدخال تحسينات حقيقية في أحوالهم المعيشية وفي مستوى الخدمات الاجتماعية. وعلى رغم أن سياسة الانفتاح أفادت شريحة ضيقة من المجتمع، فقد همّشت أبناء الطبقات الدنيا والفقيرة التي ظلّت تفتقر إلى الخدمات، وإلى البنية التحتية الجيدة. ومع ذلك، فإن عهد مبارك شهد تحسينات على مستوى البنية التحتية ظل الرئيس يتباهى بها في خطاباته.

ومن المهم أن نلفت النظر إلى أن الكثير من مشاريع البنية التحتية كانت قد بدأت منذ عهد السادات، إلا أنها لم تستكمل إلا في عهد مبارك بسبب رحيل السادات المفاجئ في العام ١٩٨١. وقد كان السادات بدأ بالفعل بتنفيذ مشاريع صناعية مهمة، وبنى مصانع وخصص مساحات للنشاطات العمرانية والإسكان (مثل مدينة العاشر من رمضان). واستناداً إلى نزيه أيوبي، خصصت حكومة السادات ٤٥ بالمئة من كافة الاستثمارات العامة لمنشآت البنية التحتية والخدمات (حوالى ٩ بالمئة لمشاريع الطاقة، و٢٧ بالمئة لقطاعي النقل والاتصالات، وما تبقّى للإسكان والبناء) في خطته الخمسية للأعوام ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢[٤٣]. ولكن، كما أشرت أغلب هذه المشاريع، لم يكتمل في عهد السادات وإنما اكتمل في عهد مبارك. وابتداءً من عام ١٩٨٢، جرى تخصيص حصة كبيرة من استثمارات مصر للبنية التحتية[٤٤].

وكانت نتائج هذه الاستثمارات محلّ احتفال مجلة **الأهرام الاقتصادي** التي تملكها الدولة التي ادّعت بأنه في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨١ و١٩٨٦: «زادت شبكة الطرقات من ٢٦٠٠٠ إلى ٤٢٠٠٠ كيلومتر؛ وزاد عدد الشاحنات على الضعف؛ وزاد عدد الخطوط الهاتفية بأكثر من ضعفين ونصف؛ وزاد إنتاج الطاقة الكهربائية من ١٨ ملياراً إلى ٤٥ مليار كيلوواط في الساعة. وكنتيجة لهذه الزيادة، باتت الكهرباء تصل إلى ٨,٢ مليون منزل في العام ١٩٨٦ بعد أن كانت تصل إلى ٥,٢ مليون منزل في العام ١٩٨١؛ زاد عدد البلدات التي تصلها المياه العذبة من ٤٢٠٠ إلى ٤٥٠٠ بلدة»[٤٥].

---

(٤٣) Ayubi, *The State and Public Policies in Egypt since Sadat*, p. 58.

(٤٤) Richards, Ibid., pp. 6-7.

(٤٥) **الأهرام الاقتصادي** (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، بالاقتباس عن: Ibrahim Oweiss, «Egypt's Economy: The Pressing Issues,» in: Ibrahim M. Oweiss, ed., *The Political Economy of Contemporary Egypt* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1990), p. 4.

وإبراهيم عويس محقّ في الإشارة إلى أن الأرقام المذكورة آنفاً ليست مؤشرات حقيقية على أداء النظام الجديد عندما تقاس مقابل الزيادة الكبيرة في عدد السكان[٤٦]. ولكن بصرف النظر عن مدى تواضع أداء النظام في هذا المجال، فإن ما تم وفّر بالتأكيد لوسائل الإعلام وللصحافة التي تملكها الدولة، والأهم من ذلك، للخطابات الرئاسية، المادة المطلوبة في حملة الفوز بشرعية الإنجاز التي تحدث عنها غيلين وبوغي (راجع المقدمة). ففي المؤتمرات، والخطابات والمقابلات مع الصحافة الأجنبية والمحلّية، أشار مبارك باعتزاز إلى الإنجازات التي حققها منذ وصوله إلى السلطة. وتجدر الإشارة إلى أن مبارك تحدث عن إنجازاته أمام الصحافة الأجنبية، لأن ذلك كان مؤشراً على أنه كان يهدف أيضاً إلى جذب المستثمرين الأجانب، بقدر ما كان يهدف إلى إرضاء المصريين[٤٧]. وهذان العنصران ليسا مستقلّين أحدهما عن الآخر بالطبع، لأن الاستثمار الأجنبي والعائدات التي ستتولّد عنه ستقوّي في نهاية المطاف الاقتصاد المحلّي، وعلى حدّ تعبير مبارك نفسه، ستوفّر فرص عمل للخرّيجين[٤٨].

١ ـ بروز المؤسسات المالية الإسلامية

تمكّن الإخوان المسلمون من تطوير مشاريعهم المالية الخاصة، ويعود ذلك جزئياً إلى روح التسامح التي سيطرت على النظام المصري في البداية، ويعود جزئياً إلى أنه لم يُنظر إلى هذه المشاريع الإسلامية على أنها تشكّل تهديداً جدّياً بعد. ويمكن المجادلة بالطبع بأن النظام وحلفاءه اعتقدوا في إحدى المراحل أنهم ربما يستفيدون من هذه المشاريع، إما بتحولها إلى مصدر مساعدة لاقتصاد الدولة أو بتحولها إلى مصدر لزيادة الثروة الشخصية لأفراد في الحكومة. وقد اعتُبر الأمران واردين في حالة شركات الاستثمار الإسلامية التي نمت بسرعة في الثمانينيات، وفي الردّ الغامض من قبل الدولة على ظهورها. وعندما أدرس

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٤-٥.

(٤٧) مقابلة شخصية مع جلال أمين، خبير اقتصادي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كامبريدج، ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٢.

(٤٨) عندما سئل عن أصعب مشكلة يواجهها، أجاب مبارك: «السكان. إن معدل نمو السكان أقل مما كان عليه سابقاً، وهو لا يساوي ٢ بالمئة. لكننا بحاجة إلى إيجاد ٩٠٠٠٠٠ فرصة عمل هذا العام. ولهذا السبب أحاول أن أبحث عن الاستثمار، وعن إيجاد فرص عمل لهؤلاء الأشخاص». انظر مقابلة مع حسني مبارك، في: *Newsweek* (10 April 2001), p. 14.

النشاطات المالية للإخوان في مستهل الثمانينيات، سأناقش كما ذكرت دور البنوك الإسلامية ودور المشاريع الاستثمارية الخاصة بأفراد الجماعة. وأبدأ أولاً بشركات توظيف الأموال.

٢ ـ شركات توظيف الأموال

يتعين عليّ أن أوضح منذ البداية أنني لا أقدّم هنا وصفاً لظهور شركات توظيف الأموال الإسلامية والسياسات التي اتّبعتها هذه الشركات. فأنا أكثر اهتماماً بدراسة العلاقة التي تربط الإخوان تحديداً، وليس الإسلاميين بالعموم، بهذه الشركات. كما أن هناك خلطاً خاطئاً ومتكرراً بين شركات توظيف الأموال وتنظيم الإخوان نفسه. وربما مردّ ذلك من الناحية العملية إلى سرّية المعلومات التي تجعل من الصعب معرفة إن كان أصحاب شركات التوظيف هذه تابعين بأي وجه من الوجوه للحركة أم أنهم مستقلون. فبالنسبة إلى من يراقب من الخارج، أو حتى بالنسبة إلى المحللين المصريين المحلّيين، يبدو أن الخيار الأسهل هو الجمع بين كافة الإسلاميين الملتحين معاً، وبخاصة إذا كانت دراسة الظاهرة تتم على أساس المؤهلات الإسلامية، حيث لا يوجد للاختلافات التنظيمية أهمية. لكننا نجد في هذه الدراسة أنه من الضروري أخذ الاختلافات التنظيمية بعين الاعتبار إذا كان مراد الباحث تقديم وجهة نظر دقيقة وموضوعية عن الدور الاقتصادي للإخوان، وتأثير هذا الدور في تنظيم الجماعة، وفي النظام السياسي المصري.

عندما سافرت إلى مصر لإجراء بحثي في دور الإخوان المسلمين في بروز شركات توظيف الأموال وتطويرها، سرعان ما أصبح اسم أحمد عُبيد مألوفاً لي. وربما لم يكن عُبيد معروفاً في الأوساط العامة كناشط مثل عصام العريان، على سبيل المثال، لكنه مثّل بالتأكيد إحدى الأذرع المالية المهمة للحركة. لعب عُبيد، العضو المخضرم في الإخوان، وصاحب شركة الحجاز الاستثمارية الصغيرة، ولكن القوية، دوراً عظيماً في بروز شركات التوظيف الضخمة والمشهورة التابعة للشريف والسعد والريان. وعلى رغم أن الإخوان ينفون تمثيل عُبيد أية جهة سوى نفسه، إلا أن انتماءه إلى الحركة ظلّ لا شك يعني أنه جرت الاستفادة من إنجازاته المالية في تمويل أنشطة الجماعة أو على الأقل توظيف عدد من كوادرها في مصانعه.

وقد التقيت في القاهرة بعاصم شلبي وشقيقه الأكبر محمد شلبي، وكلاهما

مقاولان من الإخوان كانا يملكان ذات يوم شركة استثمار إسلامية (قبل تصفيتها من قبل النظام في العام ١٩٨٩)، وتعاونا بشكل وثيق مع عُبيد. ويملك عاصم حالياً دار نشر إسلامية ـ «دار الوفاء» ـ في حين يملك شقيقه محمد شركة بناء ضخمة، وكلاهما يحتفظ بوثائق وحسابات تسجّل قصة عبيد وصلاته بشركات توظيف الأموال.

في مستهل السبعينيات خرج عبيد من سجون عبد الناصر، وبدأ في عهد السادات بالعمل لصالح رجل الأعمال الإسلامي المستقل عبد اللطيف الشريف، الذي كان يملك مؤسسة صغيرة لتصنيع المنتجات البلاستيكية. وقد استفاد الشريف من سياسة الانفتاح التي تبنّاها السادات، وتوسعت أعماله بسرعة طوال فترة السبعينيات. ولكن على رغم الزيادة في الأرباح، كان ما يزال الشريف بحاجة إلى مزيد من الأموال لتوسيع تجارته وتحويلها إلى مؤسسة ضخمة مجهزة بماكينات حديثة. واستخدم عبيد شبكة معارفه التنظيمية في إقناع أعضاء من الإخوان كانوا يعملون في دول الخليج ويبحثون عن فرص آمنة لتوظيف أموالهم في مصر، بإيداع مدخراتهم لدى الشريف. وبالمقابل، وظّف الشريف العديد من أعضاء الإخوان الذين أطلق سراحهم حديثاً من سجون عبد الناصر، وممّن كانوا لا يستطيعون السفر إلى الخليج، أو ممّن آثروا البقاء في مصر والعمل في القطاع الخاص.

وبلغت أرصدة الشريف الإجمالية في أواخر السبعينيات ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون جنيه مصري، وشاركت مجموعة شركاته في أعمال تراوحت ما بين بناء العمارات السكنية وتصنيع المنتجات البلاستيكية، ومعدات الإضاءة، وموادّ التنظيف، والمعدات الإلكترونية. وكوفئ عبيد على جهوده بترقيته ليصبح عضواً في مجلس مدراء الشركات المختلفة، وبراتب شهري مقداره ٥٠٠٠ جنيه مصري. وكانت تلك زيادة مالية ملحوظة في فترة زمنية قصيرة جداً، وبخاصة عند مقارنتها بمبلغ ١٨٠ جنيهاً مصرياً كان يتقاضاه عندما بدأ العمل في العام ١٩٧٤. وفي العام ١٩٧٩ قرر عبيد الاستقالة من منصبه على إثر نزاع نشب بينه وبين الشريف حول طريقة إدارة الأخير لمؤسساته التجارية.

وبالاشتراك مع محمد عليوه، وهو عضو في الإخوان ومقاول كبير، أسس عبيد شركة الحجاز الاستثمارية. ومن بين العديد من التطورات الأخرى، أدّى ذلك إلى تحوّل مدّخرات الإخوان من مؤسسات الشريف إلى شركة الحجاز، وهو

ما يوضح في الحدّ الأدنى قيمة الصلات والولاءات التنظيمية. وابتداءً من مطلع الثمانينيات، شاركت شركة الحجاز في مشاريع استثمارية محدودة، لكنّ أحد الأعمال المهمة التي قامت بها الشركة، كان تقديم القروض لشركات المقاولات الصغيرة التي رغبت في الاستثمار في العقارات. وسأستكمل في **الفصل الثالث** الدور المهم الذي لعبته هذه القروض في بروز مؤسسة السعد والريان والشركات الإسلامية العملاقة الأخرى. ومن اللافت أنه خلال هذه الفترة كانت صلات عبيد الإخوانية معروفة جيداً لدى الأجهزة الأمنية، وهو ما أكد تسامح النظام بوجه عام مع النشاطات التي كانت تقوم بها شركة الحجاز، لأن النظام لم ير في نفوذ الإخوان المالي تهديداً على شرعيته بعد، كما حصل في العام ٢٠٠٥ مثلاً.

٣ ـ البنوك الإسلامية

أما البنوك الإسلامية، فكانت نوعاً آخر من أنواع المؤسسات المالية التي تسامح معها النظام في مستهل الثمانينيات، ولعب الإخوان دوراً بارزاً أيضاً في تأسيسها وتطويرها. وكان يوجد في مصر في أواخر السبعينيات ومستهل الثمانينيات بنكان إسلاميان رئيسيان، هما البنك الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية، وبنك فيصل الإسلامي، وكلاهما تأسس في العام ١٩٧٩. وكان المدير التنفيذي لبنك فيصل في إحدى المراحل أحمد عادل كمال، وهو عضو في الإخوان لديه اهتمام خاص بالاقتصاد الإسلامي. والأعضاء المعروفون الآخرون في الإخوان تضمّنوا حلمي عبد المجيد وتوفيق الشاوي، وكلاهما كان عضواً في مجلس إدارة البنك[٤٩]. وبالمثل، ضمّ مجلس إدارة البنك الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية عبد الحميد الغزالي وسعد عمارة وخيرت الشاطر. وكان الغزالي والشاطر عضوين مؤثرين في مكتب الإرشاد.

واستناداً إلى عبد الحميد الغزالي، وهو ناشط معروف وأستاذ محاضر في جامعة القاهرة أجريت مقابلة معه في العام ٢٠٠٢، تأسس البنك الدولي الإسلامي في عهد السادات برأسمال بلغ ١٢ مليون جنيه مصري[٥٠]. ولكنّ البنك لم يتوسع بدرجة كبيرة إلا في السنين الأولى من عهد مبارك. وزّع البنك في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٨١ و١٩٨٣ أرباحاً على المودعين وصلت إلى

(٤٩) مقابلة شخصية مع حسنين شحاتة، وهو عضو مخضرم من الإخوان ومحاسب إسلامي بارز، القاهرة، ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

(٥٠) مقابلة شخصية مع عبد الحميد الغزالي، الإسكندرية، ٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٢.

١٤,٧ بالمئة (مقارنة بالفائدة التي تدفعها البنوك التابعة للدولة التي تراوحت بين ١٠ و١١ بالمئة). وحرص البنك الدولي الإسلامي على أن يكون أغلب المودعين لديه من المصريين من أبناء الطبقات الدنيا «من أجل المساعدة على تحسين مستوى معيشتهم»[٥١].

واستناداً إلى الغزالي، جرى توظيف أرصدة البنك في مشاريع مهمة في القطاعين الصناعي والزراعي. وقد شكّلت البنوك الإسلامية مؤسسات مفيدة أظهرت التزام الإخوان بتوفير بديل إسلامي للبنوك التي توجد مقرّاتها الرئيسية في الغرب والبنوك التي ترعاها الدولة، ولكن الحركة لم تحقق نجاحاً مرموقاً في هذا المجال لأن هذين البنكين واجها العديد من المشكلات، كانت في أغلبها متعلقة بنزاعات شخصية والافتقار إلى نظم الإدارة المنظمة. وكان للنزاعات الشخصية، فضلاً عن الضغوط المتزايدة التي مارستها الدولة، تأثير سلبي كبير في مصير البنوك الإسلامية، وبخاصة في أواخر الثمانينيات، وهو الأمر الذي سنناقشه في **الفصل الرابع**. كل الذي أريد توضيحه من هذه المعلومات هو أن الإخوان استفادوا من أجواء الانفتاح الاقتصادي الذي سمح بها النظام في بداية تأسيس شرعيته.

٤ ـ المشاريع الخاصة

يحذّر الإخوان المسلمون من الخلط بين الملكية التجارية الخاصة للعضو والمشاريع التجارية التي تمثل ملكية الحركة. وقد ادّعى تنظيم الإخوان في العام ١٩٥٤ بأنه قام بتصفية أغلب، إن لم يكن كافة، مؤسساته الاقتصادية الرسمية، في أعقاب حظر الحركة، وذلك باستثناء دار التوزيع والنشر الإسلامية، وهي دار نشر تقوم بنشر وتوزيع الكتب الإسلامية العامة والخاصة بالجماعة والمواد السمعية. وبالرغم من ذلك الفصل، تبقى هناك الصلة بين الأفراد والحركة، وإن على صعيد التبرعات في الحدّ الأدنى، وهو ما لا تنكره القيادة بما أنها تفتقر إلى مصادر التمويل المناسبة وبما أنها تعتمد على اشتراكات أعضائها أساساً في تنفيذ نشاطاتها. ولا شك في أن رفض الدولة الاعتراف بالحركة كان له تأثير كبير على صعيد حاجة الحركة إلى الاعتماد على اشتراكات أعضائها بدلاً من الاعتماد على مصادر دخل أكثر انتظاماً.

(٥١) المصدر نفسه.

ولم يكن من السهل إقناع بعض رجال الأعمال من الإخوان بالتصريح عن أعمالهم التجارية الخاصة، وعن التقدم الذي أحرزوه في ظل حكم مبارك خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينيات. لكني وجدت بعض الأعضاء الأثرياء من الإخوان الذين تمكنت بصعوبة من الالتقاء بهم على استعداد للتحدث عن أفكار مجرّدة لها علاقة بالأخلاقيات الإسلامية في إدارة الأعمال التجارية الناجحة، لكنهم لم يكونوا مستعدين للحديث عن كل ما له علاقة بتجاربهم الخاصة في الأعمال التجارية. وبما أني قمت بعملي الميداني في فترة المواجهة بين مبارك والحركة، فأنا أتفهم حقيقة أن أغلب الإخوان كانوا غير مستعدين للتضحية بمؤسساتهم التجارية من أجل بحث منشور يتناول هذا الموضوع، وبخاصة أن النظام اتهم بعض رجال الإعمال من الإخوان بتمويل النشاطات السياسية التي تقوم بها الحركة. وقد استشهد أحد الأعضاء في الإخوان بالقول المصري المأثور: «رأس المال جبان».

لكن هناك استثناء لهذا القول المأثور، وهو خالد عودة، أحد رجال الأعمال من الإخوان من مدينة أسيوط، الذي كان على استعداد للتحدث إليّ. وقد التقيت بعودة في شقته بالقاهرة قبل يوم من سفره إلى الولايات المتحدة لحضور مؤتمر عن الجيولوجيا. وخالد، وهو نجل عبد القادر عودة المعروف الذي شُنق في عهد عبد الناصر في الستينيات من القرن الماضي، وأستاذ محاضر في جامعة أسيوط يملك سلسلة من الشركات والمصانع في مسقط رأسه أسيوط. وقد خاض الانتخابات البرلمانية سنة ٢٠٠٠ في أسيوط، لكنه ادّعى أنه خسر الانتخابات لأن التدخل العنيف من جانب القوى الأمنية حال دون فوزه.

بدأ عودة ممارسة التجارة في العام ١٩٨٠ في مصنع صغير يدعى «الرباط» لصنع الألبسة. وكان يوجد في المصنع اثنتا عشرة ماكينة خياطة وحسب، ولم يكن يزيد عدد العاملين فيه على عشرين عاملاً. وخلال الثمانينيات، توسع المصنع، ولم يتأثر كثيراً بالاعتقالات التي استمرت لفترة وجيزة لأعضاء الإخوان في العام ١٩٨١. ويشرح عودة المسألة بالقول إن «اعتقالات السادات لم تكن تستهدف الإخوان، بل كانت حملة ضد المعارضة بأكملها، بما في ذلك الأقباط. ولهذا السبب لم يعانِ كافة أعضاء الإخوان منها»[٥٢]. وعندما وصل مبارك إلى السلطة، ازدهرت أعمال المصنع بوتيرة أعلى، بل اختارته وزارة التموين أيضاً بعد وقت

(٥٢) مقابلة شخصية مع خالد عودة، ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

وجيز لتزويدها بملابس قليلة الكلفة لصالح القطاع العام: «وقع الاختيار علينا لأن اليد العاملة قليلة الكلفة في أسيوط. بعثت وزارة التموين إلينا بالأقمشة وصنعنا كافة أنواع الملبوسات للرجال والنساء والأطفال. وكانت الوزارة تسلّم هذه الألبسة للقطاع العام لبيعها بأسعار زهيدة. وكان الناس سعداء بمنتجات المشروع»[٥٣].

وكان ذلك يعني أنه في أواخر الثمانينيات، بات مصنع عودة يضم خمساً وأربعين ماكينة خياطة ونحواً من مئة عامل. وفي العام ١٩٨٢، أسس عودة مصنعاً آخر هو «البنيان المرصوص»، لصنع أحجار البناء[٥٤]. ومرة أخرى، ازدهرت منتجات المصنع، ولم يتأذَّ بمشكلات الجماعة الإسلامية بأسيوط. ويؤكد عودة على أن النظام كان يميّز بين الإسلاميين المتطرفين والإسلاميين المعتدلين وقتئذ. كان واضحاً أن الإخوان استفادوا من الأجواء الاقتصادية التي واكبت مجيء مبارك إلى السلطة، وبدا واضحاً سعي كلا الطرفين، الإخوان ومبارك، إلى توظيف الميدان الإقتصادي لتعزيز شرعيتهما، كل على حدة.

خلاصة

أظهرت مناقشتي التي تناولت الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية أنه لم يتوفر في مصر في مستهل الثمانينيات السياق الذي يمهّد لنشوب صراع بين الإخوان ومبارك. فلم يكن للإخوان علاقة باغتيال السادات مثلاً، كما أن الإخوان لم يكونوا على استعداد لاستخدام العنف ضدّ الدولة. وفي هذه الأثناء، كان النظام أكثر انشغالاً في توسيع قاعدة شرعيته، ولذلك لم يكن مستعداً للدخول في مواجهات غير مبرَّرة أو غير شعبية مع المعارضة. كما أن هاجس توفير الاستقرار بعد حالة من التأزم بين الدولة والمجتمع فرض على مبارك إيجاد جو من التسامح لم يكن متوفراً في أواخر عهد سلفه السادات. ولذلك، أكد مبارك على سيادة القانون، وعمل على إبطاء عملية التطبيع مع إسرائيل، وعلى تحسين علاقات مصر بالدول العربية، وشرع في تطوير البنية التحتية للدولة. وبهدف تعزيز صورته الدينية في صراعه مع المتطرفين الإسلاميين، سعى مبارك أيضاً إلى إرضاء مؤسسة الأزهر. وعلى رغم أن النظام لم يحسم مسألة شرعيته

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) استناداً إلى عودة، كان ذلك أول مصنع في مصر العليا يصنع هذا النوع من أحجار البناء. كان يوجد في المصنع ١٠٠ عامل وكان ناجحاً نسبياً.

الخاصة بصورة مطلقة، إلا أنه يمكن القول إن مبارك نال درجة من القبول العام، وهو ما دلّ عليه بدرجة كبيرة المستوى المتدنيّ للعنف الاجتماعي والديني في السنوات الأولى لقيادته، ومشاركة القوى السياسية الرئيسية في انتخابات العام ١٩٨٤.

وفي هذا السياق، استغلّ الإخوان المسلمون المزاج التصالحي لدى مبارك في إعادة بناء التنظيم، وفي اكتساب الوضعية القانونية، ونجحوا في مسعاهم الأول، وفشلوا في مسعاهم الأخير. واستمرّوا في توظيف الشرعية الدينية كوسيلة فاعلة في استقطاب مزيد من الأعضاء عبر الفضاءات التقليدية في المساجد والأحياء السكنية. واستُخدمت الخطابات والأحكام الدينية أيضاً في تنفيذ مشاريع اقتصادية (مثل شركات توظيف الأموال)، التي ربما كانت متواضعة في حجمها، لكنها كانت كافية لتوفير الدعم والتمويل اللازمَين لتوسع آفاق ونفوذ الحركة.

الفصل الثالث

الإخوان وشرعية الإنجاز (١٩٨٤ ــ ١٩٨٧)

الخاصة بصورة مطلقة، إلا أنه يمكن القول إن مبارك نال درجة من القبول العام، وهو ما دلّ عليه بدرجة كبيرة المستوى المتدنّي للعنف الاجتماعي والديني في السنوات الأولى لقيادته، ومشاركة القوى السياسية الرئيسية في انتخابات العام ١٩٨٤.

وفي هذا السياق، استغلّ الإخوان المسلمون المزاج التصالحي لدى مبارك في إعادة بناء التنظيم، وفي اكتساب الوضعية القانونية، ونجحوا في مسعاهم الأول، وفشلوا في مسعاهم الأخير. واستمرّوا في توظيف الشرعية الدينية كوسيلة فاعلة في استقطاب مزيد من الأعضاء عبر الفضاءات التقليدية في المساجد والأحياء السكنية. واستُخدمت الخطابات والأحكام الدينية أيضاً في تنفيذ مشاريع اقتصادية (مثل شركات توظيف الأموال)، التي ربما كانت متواضعة في حجمها، لكنها كانت كافية لتوفير الدعم والتمويل اللازمَين لتوسع آفاق ونفوذ الحركة.

الفصل الثالث

الإخوان وشرعية الإنجاز
(١٩٨٤ ــ ١٩٨٧)

كما قلت في بداية **الفصل الثاني**، لم توفر السنون الأولى من الثمانينيات لمبارك مصدراً مستقلاً للشرعية، ما عدا الشرعية القانونية باعتباره نائب السادات، وبالتالي خليفته في تولي السلطة. وقد تبنّى مبارك روح التسامح في بداية حكمه، وكان الهدف من ورائها السعي إلى توفير أسس مصداقية جديدة لنظامه، ونزع فتيل التوتر والاحتقان بين الدولة والمجتمع. وقد آتت الجهود التي بذلها مبارك ثمارها في الميدان السياسي، إذ وفرت انتخابات العام ١٩٨٤ النزيهة نسبياً لقوى المعارضة، بما فيها الإخوان المسلمون، فرصة لكي تعاود الظهور على الساحة السياسية بقوة. ومن ناحية أخرى، وفرت الانتخابات لمبارك السياق المناسب الأول لتطبيق مفهوم الشرعية القانونية بوصفها «الشكل المهيمن» من أشكال الشرعية في تلك الفترة، وهذا بدوره قوّى موقف الإخوان، لا في السياسات البرلمانية وحسب، بل في المجتمع بوجه عام، وفي مؤسساته المؤثرة أيضاً. وعلى رغم أن الإخوان كانوا لا يزالون في طور إعادة بناء التنظيم، فقد أصبحوا الآن في موقف أقوى يمكّنهم من خوض الانتخابات في الاتحادات الطلابية وفي النقابات المهنية. وكان هدفهم النهائي هو التأثير في الساحات التي يحتلونها، وبناء رأي عام بالتدريج يولّد ضغطاً على النظام لكي يمنحهم وضعية قانونية.

وإذا استثنينا الإخوان المسلمين والناشطين السياسيين الآخرين، نلحظ أن الغالبية العظمى من المصريين لم تستفد في الواقع من الفسحة السياسية التي أتاحها النظام، ربما لأنه لم يكن لديها اهتمام خاص بالشؤون السياسية والانتخابات. فالشيء الأكثر أهمية بالنسبة إلى أغلب المصريين كان معرفة ما إذا كان النظام الجديد سيتمكن من تحسين مستوى ظروفهم المعيشية أم لا. وقد بيّنت في **الفصل الثاني** كيف أن مبارك شدّد في البداية على التزامه بتطوير القطاع العام والبنية التحتية، وأن هذا الموقف استمر في السنوات التالية. ولكن بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمشكلات الاقتصادية الأخرى التي واجهتها مصر في منتصف

الثمانينيات، بدا النظام عاجزاً عن الوفاء بالتزامه. وعلى النقيض من بداية الثمانينيات، عندما كانت آمال وتوقعات الشعب متفائلة، فإن السنين اللاحقة شهدت شعوراً بالإحباط. فلم تكد تمضي خمس سنين على وصول مبارك إلى السلطة حتى شهدت مصر أعمال شغب لم تكن متوقعة في أوساط قوات الأمن المركزي، وعلى نحو يذكّر بأعمال الشغب التي اندلعت على إثر تخفيض دعم السلع الغذائية في العام ١٩٧٧، فضلاً عن عودة ظهور عمليات العنف من جماعات التطرف. وشكّلت عمليات العنف منذ منتصف الثمانينيات العنصر الجديد في تعقيد العلاقة بين الإخوان المسلمين والنظام.

وسأناقش في هذا الفصل هذه التطورات الجديدة، وأقيّم كيف أثّرت في مواقف مبارك، وفي الإخوان، وفي سعي كل من الطرفين إلى الشرعية. ويمكن القول مجملاً إنه في الميدان السياسي، استخدم مبارك الانتخابات في تعزيز «صورته الديمقراطية» داخل مصر وخارجها، في حين استخدم الإخوان الانتخابات كوسيلة أخرى للحصول على الاعتراف الرسمي. وفي الميدان الاجتماعي استغل الإخوان ذلك للعودة بقوة إلى الجامعات، ولكن الأهم من ذلك كان بروزهم هذه المرة في النقابات المهنية أيضاً. ومن ناحية أخرى، شكّل الميدان الاقتصادي التحدّي الأبرز لمبارك. فالأزمة الاقتصادية التي اندلعت في منتصف الثمانينيات أضعفت التزام الدولة بـ «العقد الاجتماعي»، وسرعان ما أشعل ذلك نقمة اجتماعية. وبدا أداء النظام في الجانب الاقتصادي متناقضاً مع الدور المتنامي للإخوان في شركات التوظيف الإسلامية، ومع نجاحهم في المؤسسات الخاصة التي استُخدمت في تمويل التنظيم. بكلمة واحدة، بدا الإخوان ينافسون النظام من خلال خدماتهم في الجامعات، والنقابات، وشركات التوظيف، على شرعية الإنجاز.

أولاً: الميدان السياسي

١ ـ مبارك وانتخابات العام ١٩٨٤

اكتسبت الانتخابات التي أُجريت في أيار/مايو ١٩٨٤ أهمية خاصة بالنسبة إلى مبارك، ويعود ذلك ببساطة إلى أنها كانت الانتخابات الأولى التي تُجرى في عهده، ولأنها وفرت فرصة لتأكيد التزامه بالتعددية السياسية. وقد وفرت الانتخابات سياقاً قوياً لكي يبني مبارك أسساً جديدة لشرعيته، وقد جعلت في

هذه المرة القانونية هي «الشكل المهيمن» من أشكال الشرعية. كما وفرت الانتخابات لمبارك المستلزمات الديمقراطية والقانونية اللازمة لإرساء نظامه، ولتشكيل حكومة منبثقة عن نخبة سياسية موالية. وقد استخدم مبارك في خطابه الانتخابات في إعادة تأكيد احترامه للدستور ولحقّ الشعب في اختيار ممثليه في البرلمان.

كان مبارك قد وعد المصريين قبل إجراء الانتخابات بأن نظرته إلى الديمقراطية «ستكون واضحة، على العكس من الظروف التي كانت سائدة على عهد عبد الناصر والسادات»[1]. واستناداً إلى حسن نافعة، وهو أستاذ محاضر في العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وأحد المرشحين عن حزب التجمّع في العام ١٩٨٤، لم تكن الانتخابات تتعلق بشكل مباشر بمبارك وبمدى شرعية رئاسته، بل كانت متعلقة في الحقيقة بشرعية نظامه وحكومته. وبالرغم من ذلك، أعاد مبارك استخدام الانتخابات بطريقة جعلت «شرعية النظام والحكومة مصدرين جديدين لشرعية شخص الرئيس نفسه»[2]. ويجادل نافعة بأن الانتخابات وفرت عنصراً أكثر أهمية لشرعية مبارك من حقيقة أنه كان نائب الرئيس في زمن السادات. واستناداً إلى نافعة، «لا يبالي الشعب في مصر في الواقع بمن يتولّى السلطة، وإنما ينصبّ اهتمامه على كيفية عزمه على الاستمرار في البقاء في السلطة». أي أن مغزى الانتخابات كان في أنها أجابت عن شرعية الاستمرار في السلطة.

وبغرض تعزيز مصداقية الانتخابات، وبالتالي تعزيز مصداقية النتائج المتوقعة، أفسح مبارك المجال أمام المعارضة السياسية وسمح للإخوان المسلمين بالمشاركة في الانتخابات عبر التحالف مع حزب الوفد. وعلى رغم أن الإخوان غير معترَف بهم كحزب سياسي، لم يتدخل النظام لمنع تشكيل هذه التحالف، مع أن قانون الانتخابات لعام ١٩٨٣ حظر بالفعل تشكيل تحالفات بين الأحزاب السياسية المعترَف بها. وربما سمح مبارك بتشكيل هذا التحالف لتوسيع ائتلافه في مواجهة المسلحين الإسلاميين. فمن خلال السماح للإخوان بالمشاركة في العملية السياسية، يعبّر مبارك عن موقف مفاده أنه لا يناصب الإسلاميين العداء، بل إنه ضدّ التطرّف فقط. واستناداً إلى أحد التفسيرات، رغب مبارك، الذي لم يكن

(١) انظر مقابلة مع حسني مبارك، في: *Arab Times*: 29/12/1984, and 30/12/1984.

(٢) مقابلة شخصية مع حسن نافعة، القاهرة، ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

يتصور بعد أن الإخوان يشكّلون تهديداً على المدى القصير، في تقييم موارد وإمكانيات الجماعة الخفيّة ونفوذهم في الشارع[٣].

وكما كان متوقعاً، أفضت الانتخابات إلى انتصار حققه الحزب الوطني الديمقراطي الذي حصل على غالبية ٣٩٠ مقعداً من أصل ٤٤٨ مقعداً (أي أنه حصل على ٨٧ بالمئة من المقاعد)، وترك المقاعد الثمانية والخمسين المتبقية للمعارضة[٤]. ولكنّ الأمر الذي ربما شكّل مفاجأة، بالنسبة إلى النظام على الأقل، أن المعارضة في البرلمان تكوّنت من حزب الوفد (المتحالف مع الإخوان المسلمين) فقط، في حين أن أحزاباً معروفة، مثل حزب التجمّع وحزب العمل، فشلت في تأمين نسبة الثمانية بالمئة لدخول البرلمان[٥].

وبدا واضحاً أن المعارضة السياسية خاب أملها بعد صدور النتائج، واستنتج مرشحون هُزموا في الانتخابات، مثل نافعة، أنه لم يوجد اختلاف حقيقي بين التعددية الحزبية في عهد مبارك ونظيرتها في عهد السادات. وبالمقابل، سعى كلا الحاكمَين، السادات ومبارك، إلى تأمين انتصار حزبه من أجل السيطرة على السلطة التشريعية. وساد اعتقاد شائع بأن الحكومة تلاعبت بصناديق الاقتراع لضمان تحقيق نتائج متحيّزة للحزب الوطني الحاكم. وكان انعدام الثقة في نوايا الحكومة، بالإضافة إلى أجواء اللامبالاة المستشرية بين المصريين، هما المسؤول المباشر بدرجة كبيرة عن قلّة عدد المقترعين (إذ لم يقترع سوى ٤٣ بالمئة ممن يحق لهم التصويت). ولكنّ خطاب مبارك في أثناء فترة الانتخابات بأكملها تمحور حول موضوعي أهمية التعددية الحزبية واحترام القانون.

طبعاً كان هذا هو الخطاب الرسمي، ولكن الواقع هو أن القانون كان في حدّ ذاته مقيداً ولا يفضي إلى نشوء تعددية حزبية حقيقية. فقد حصر قانون الانتخاب فرصة المشاركة السياسية بالأحزاب السياسية المعترَف بها، مما حرم

(٣) حسنين توفيق إبراهيم، **النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر: من التسامح إلى المواجهة، ١٩٨١ ـ ١٩٩٦** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٨)، ص ١٩، وجهاد عودة، «استراتيجيات الرئيس مبارك في التعامل مع المعارضة، ١٩٨١-١٩٨٧،» ورقة قدمت إلى: **النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار: أعمال المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية**، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ص ١٦٥-٢١٠.

(٤) **المجتمع** (٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٥) استناداً إلى الدستور، يحقّ للرئيس تعيين عشرة أعضاء عادة ما يتم اختيارهم من بين عدد كبير من الشخصيات العامة والسياسيين. في الواقع، كان يجري اختيار بعضهم من حزبي التجمع والعمل.

المرشحين المستقلين من حقهم السياسي بالمشاركة. وكانت شروط تشكيل الأحزاب صعبة، ولم تتغير هذه الشروط منذ أن طرح السادات قوانينه الانتخابية في العام ١٩٧٦. ولكنّ الأشد من ذلك صعوبة أنه اشتُرط على الأحزاب التي ترغب في أن يكون لها تمثيل في البرلمان في انتخابات العام ١٩٨٤ الحصول على ثمانية بالمئة من الأصوات، بمعنى أن كل حزب لا يستطيع تأمين نسبة الثمانية بالمئة من الأصوات لا يحظى بتمثيل في البرلمان. أضف إلى ذلك أن مجموع الأصوات التي ذهبت إلى صالح الأحزاب التي فشلت في تأمين نسبة الـ ٨ بالمئة، تضاف في النهاية إلى الحزب الذي يحصد أغلبية الأصوات ـ في هذه الحالة، الحزب الوطني الديمقراطي[٦].

كما طُلب من الأحزاب تقديم قائمة احتياطية من المرشحين، وهو ما وجدته الأحزاب الصغيرة طلباً تعجيزياً[٧]. وكان الهدف الرئيسي للنظام هو تأمين أساس هشّ وشكلي للشرعية بدلاً من تأمين أساس حقيقي. وقد تعرض قانون الانتخابات لانتقادات شديدة من قبل أغلب الأحزاب السياسية، لأنه مقيّد ومفصّل بطريقة تضمن للحزب الوطني الديمقراطي الحصول على الأغلبية. واشتراط الحصول على ثمانية بالمئة من الأصوات لم يكن عقبة وحسب، بل «وكان غير متيسر بصراحة»[٨].

ومن الناحية العملية، كانت المطالبة بأن تقدم الأحزاب قائمتين لمرشحيها يعني أنه يُتوقع من كل حزب توفير أسماء يبلغ عددها ضعف عدد المقاعد في البرلمان. وادّعى النظام بأنه أراد التأكد من أن الأحزاب التي ستدخل مجلس الشعب هي الأحزاب التي تحظى بشعبية حقيقية، وأن تأمين نسبة الثمانية بالمئة كحد أدنى هو أحد سبل تحقيق ذلك. وإذا كان هذا هو المقصود فعلاً، فإن النتائج أظهرت أن حزب الوفد بالتحالف مع الإخوان المسلمين، إذا استثنينا الحزب الوطني الديمقراطي، شكّل القوى «الشعبية الحقيقية» في مصر. وكانت هذه النتيجة مفاجئة للنظام.

(٦) Nazih Ayubi, «Government and the State in Egypt Today,» paper presented at: *Egypt under Mubarak* (conference), edited by Charles Tripp and Roger Owen (London; New York: Routledge, 1989), p. 13.

(٧) من الناحية العملية كان ذلك يعني أن أي حزب يرغب في خوض الانتخابات في الدوائر الانتخابية الثماني والأربعين مجبر على ترشيح ٨٩٩ مرشحاً للمقاعد الـ ٤٤٨ في مجلس الشعب.

(٨) مقابلة شخصية مع حسن نافعة، القاهرة، ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

٢ ـ الإخوان في مجلس الشعب (١٩٨٤)

قصر القانون الانتخابي الذي اقترحه مبارك في العام ١٩٨٣ المشاركة السياسية على الأحزاب السياسية، واستثنى الأفراد المستقلين. وتحصل الأحزاب على الوضعية القانونية عن طريق لجنة الأحزاب التي تهيمن عليها الدولة. وقد حمل هذا القانون الإخوان على التفكير في منطلقات جديدة ومختلفة عن تلك التي كانت سائدة في السبعينيات، وبدأوا بالتفكير بمزيد من الجدّية في خيار تشكيل تحالف مع الأحزاب السياسية. وفي سياق ذلك، توصلوا إلى فكرة تشكيل حزب سياسي مستقل. وتوقّع الإخوان أن الوصول إلى البرلمان سيوفر في كلتا الحالتين فرصة للشروع في الإصلاح من داخل النظام السياسي، وأنهم سيكونون قادرين على أن يثبتوا للمسؤولين وللشعب أن الحركة تبنّت تصوراً ومنهجاً للعمل بعيداً عن العنف في التعاطي مع الدولة ومع المجتمع. وعلى حدّ تعبير عبد المنعم أبو الفتوح: «نحن لم نأبه كثيراً بمدى حجم حضورنا في البرلمان في العام ١٩٨٤. فقد كانت تلك تجربتنا الأولى، وكان كل ما أردناه في هذه المرحلة هو أن نجعل الآخرين يحسّون بوجودنا. لقد أردنا إثبات وجودنا للجهات التي تشكّك في نوايانا، وأردنا أن يكون لنا وجود في المجتمع، وأن نعمل من خلال قنوات قانونية ومفتوحة. ولولا ذلك فإننا لم نكن لنشارك في العملية السياسية أصلاً»[٩].

وشكلت مبادرة التلمساني الهادفة إلى إدخال الحركة في حلف مع حزب الوفد الجديد العلماني في العام ١٩٨٤ تطوراً لافتاً للنظر. وتمكنت الحركة من إعادة تحديد موقفها في ما يتعلق بالواقع السياسي وبالمجتمع المسلم، بخلاف موقف سيد قطب الذي استمرّ تأثيره القوي حتى أواخر السبعينيات. فعلى العكس من قطب الذي رسم حدوداً صارمة تفصل بين المسلمين «الحقيقيين» والمسلمين «المزيّفين»، مارس التلمساني استراتيجية أكثر مرونة هدفت إلى صياغة علاقات مع خصومه السياسيين والأيديولوجيين. وبناء على ذلك، تعاون التلمساني بدءاً من الثمانينيات مع خصومه السابقين، مثل الناصريين والشيوعيين، ودافع عن القضايا «الوطنية» الأوسع بدلاً من الاقتصار على الدفاع عن القضايا «الدينية» بهدف «تطبيع» الأفكار والاعتقادات المتعلقة بالإخوان داخل ذهنية المجتمع وبين النخب المختلفة.

ولطالما عرّف حزب الوفد نفسه بأنه حزب وطني علماني يرفض المزج بين الدين والسياسة، وهذا ما ولّد الضغينة بين الوفد والإخوان المسلمين منذ العام

(٩) مقابلة شخصية مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

١٩٢٤. وعندما طرح السادات إجراءات التحرر المقيّد في العام ١٩٧٦، بدأت العلاقات بين الإخوان والوفد بالتحسّن. وقد تمتع التلمساني، الذي كان هو نفسه عضواً سابقاً في الوفد، بعلاقة وثيقة برئيس الوفد، فؤاد سراج الدين. وبالنسبة إلى الإخوان، كان التحالف مع حزب شعبي مثل الوفد خطوة ذكية ومحسوبة وافق عليها فؤاد سراج الدين فوراً. وفي العام ١٩٨٣، عاد حزب الوفد إلى الظهور على المسرح السياسي، ولم تكن فكرة عقد تحالف مع الإخوان الذين يتمتعون بشعبية فكرة سيئة، وبخاصة عند بروز الحاجة إلى التغلب على عقبة الحصول على ثمانية بالمئة من الأصوات[١٠].

زاد هذا العائق الذي وضعه القانون الانتخابي من الضرر الذي لحق بالأحزاب السياسية الأقل شهرة، ولذلك طُرحت على الإخوان فكرة تشكيل تحالف. واستناداً إلى وثيقة خاصة مكتوبة بخط اليد، ادّعى الإخوان أن أحزاباً متنافرة مثل العمل والأمّة والتجمّع عرضت على الحركة تشكيل تحالف معها، لكن الحركة رفضت ذلك[١١]. وادّعت الوثيقة، التي كتبها شخص يُدعى أبا أيمن (ربما كانت كنية مصطفى مشهور، المرشد السابق) أن الإخوان رفضوا طلب حزب الأمّة بسبب خلافات مع رئيسه أحمد الصبّاحي، ورفضوا طلب التجمّع بسبب وجهات نظره المعادية للدين. واستناداً إلى أبي أيمن، فإن الأسباب التي دعت إلى رفض عرض تشكيل تحالف مع حزب العمل هي: «**أولاً**، أظهر الحزب علاقاته الوثيقة بالناصريين، بمشاركته في ذكرى وفاة الطاغية الأكبر في البلاد عبد الناصر. **ثانياً**، قدّم [رئيس حزب العمل] إبراهيم شكري، في وفد مع التجمّع، [للرئيس السوري] حافظ الأسد الذي باع الجولان، ميدالية سلام، بعد أن دمّر مدينة حماة وقتل ٤٠ ألف مواطن سوري. **ثالثاً**، وافق حزب العمل على معاهدة كامب ديفيد في مجلس الشعب [...] **رابعاً**، حزب العمل حزب ضعيف لا يملك قاعدة شعبية ولا يحمل مبادئ واضحة»[١٢].

إنه استشهاد لافت للنظر، لأنه بعد مرور بضع سنين فقط على فشل

(١٠) علي الدين هلال، مشرف، **انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤: دراسة وتحليل**، تقديم السيد يسين (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٦)، ص ٣٦.

(١١) «القصة الكاملة لاختيار الإخوان المسلمين للترشح ضمن قوائم حزب الوفد،» (وثيقة داخلية خاصة غير مؤرخة).

(١٢) المصدر نفسه. من المهم أن نشير إلى كيفية اتخاذ الإخوان المسلمين صياغة تحالفات في انتخابات العام ١٩٨٧ مع حزب العمل.

التحالف بين الوفد الجديد والإخوان، قررت الحركة تشكيل تحالف جديد مع العمل في انتخابات العام ١٩٨٧. وباختصار، كانت ظروف التحالف تصب لمصلحة الطرفين: الإخوان (الإسلامي) والوفد (العلماني).

وكان التحالف بين الإخوان والوفد ناجحاً، وتمكن التحالف من الحصول على ٥٨ مقعداً نال الإخوان منها ثمانية مقاعد. وكان للنتائج المترتبة على ذلك أكثر من مغزى بالنسبة إلى النظام، وإلى الإخوان وإلى المجتمع:

أولاً، كان وجود تنظيم محظور في المجلس التشريعي بمثابة مؤشر محرج دالّ على عيوب التعددية الحزبية في زمن مبارك. فإصرار مبارك على إنكار قوة شعبية نالت ثمانية مقاعد في البرلمان أضعف دعواه بأنه يرغب في إدخال إصلاحات حقيقية في النظام السياسي.

ثانياً، كشفت النتائج عن الثقل السياسي للإخوان، وهو شيء أراد التلمساني أن يتأكد منه[١٣]. وفي ما يتعلق بالتجربة والأداء السياسي، أظهر الإخوان احترافية متواضعة، ولكنها مهمة في البرلمان. فعلى النقيض مما كان متوقعاً على نطاق واسع، وبخاصة بين أوساط النخب السياسية العلمانية، لم يتعمق الإخوان في الخطاب الديني، ولكنهم شاركوا بفاعلية في التصدّي للهموم الاجتماعية الاقتصادية في دوائرهم الانتخابية. وأخيراً، ضمن وجود الإخوان في البرلمان نقاشاً أوسع حول ما إذا كانت العملية السياسية التي بدأها مبارك تعكس القوى الحقيقية في المجتمع، وحول الأسباب التي تدعو الدولة إلى الإصرار على رفض الاعتراف بحركة إصلاحية تنبذ العنف مثل الإخوان[١٤]. لقد كان مثل هذا النقاش يصبّ في مصلحة الإخوان في صناعة رأي عام يدعم مطالب الجماعة في الحصول على الشرعية القانونية، وهو نقاش طالما كان يسبب حرجاً للنظام.

ولا شك في أن فوز الإخوان في انتخابات العام ١٩٨٤ بثمانية مقاعد من خلال تحالفهم مع حزب الوفد أثار نقاشاً داخلياً بين صفوف الجماعة حول موقف الحركة من الحزبية، وهو نقاش اتسم بحساسية تاريخية.

---

(١٣) مقابلة شخصية مع بدر محمد بدر، القاهرة، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(١٤) انظر: Alexander Flores, «Secularism, Integralism and Political Islam: The Egyptian Debate,» in: Joel Beinin and Joe Stork, eds., *Political Islam: Essays from Middle East Report* (Berkeley, CA: University of California Press; London: I. B. Tauris, 1997), pp. 83-94.

٣ ـ الإخوان والتحول إلى الحزبية

فتح نجاح الإخوان في البرلمان شهيتهم على خيار تشكيل حزب سياسي مستقل. وينبغي النظر إلى هذا التحول في سياق كون الجماعة محجوبة عن الشرعية، وبكون الحزب سيوفّر لها قناة قانونية للحركة للعمل والنشاط. وقد نصّ قانون الأحزاب على أنه لا يحق لمجموعة سياسية التقدم بطلب الحصول على رخصة تشكيل حزب إلى أن تتمكن من الحصول على ٢٠ مقعداً في مجلس الشعب على الأقل. واستناداً إلى أبو الفتوح، الذي كان يتعاون بشكل وثيق مع التلمساني في تلك المرحلة، كان ذلك هو السبب الذي دعا التلمساني إلى التفكير بجدّية في تشكيل حزب سياسي، وبخاصة أن عدد أعضاء الإخوان في البرلمان يمكن أن يزيد كثيراً في الدورات البرلمانية المقبلة[١٥]. ومع ذلك، فلم يكن ذلك التفكير في إنشاء حزب سياسي خياراً سهلاً بالنسبة إلى الإخوان الذين كانوا ينظرون سلبياً إلى الثقافة السياسية القائمة على الحزبية. حتى إن حسن البنّا عبّر عمّا يمكن اعتباره وجهة نظر غامضة في أحسن الأحوال حيال الحزبية.

وهناك قول يصرّ على أن البنّا رفض مبادئ الحزبية، معتبراً أن أسسها لا تنسجم مع الإسلام[١٦]. وفي حين أن الإسلام يهدف إلى إقامة مجتمع مسالم وموحّد، تؤدي الحزبية إلى إصابة المجتمع بالضعف والتمزق. ويدّعي قول آخر أن البنّا رفض التأثيرات السلبية للحزبية في الثلاثينيات وفي الأربعينيات من القرن الماضي، وأنها عنصر تقسيمي في صراع مصر من أجل الاستقلال وقتئذ، ولكنه لم يرفض الحزبية نفسها[١٧]. وأبو الفتوح هو أحد الذين يعتقدون أن البنّا كان ينظر بسلبية إلى الحزبية، وأنه لا ضير من الاعتراف بذلك، شريطة أن تكون الحركة على استعداد لتغيير وجهات النظر هذه: «يشعر بعض الإخوان بالحرج من القول إنه كان للبنّا آراء سلبية تجاه الحزبية بدلاً من أن يعترفوا بأننا تطورنا وأعدنا النظر في أفكارنا تجاه الأحزاب، كما طورنا موقفنا مثلاً من الحقوق السياسية للمرأة»[١٨].

---

(١٥) مقابلة شخصية مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(١٦) انظر: رفعت السعيد، **حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين: متى.. وكيف.. ولماذا؟** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤)، وراشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

(١٧) إبراهيم البيومي غانم، **الفكر السياسي للإمام حسن البنا** (القاهرة: دار التوزيع والنشر، ١٩٩٢).

(١٨) مقابلة شخصية مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

إن رويل ميجر (Roel Meijer) محقّ في قوله إن تبنّي الإخوان للحزبية لم يكن عملية سلسة أو تلقائية(١٩). فحتى التلمساني لم يتحول إلى مؤيد متحمس للحزبية حتى عندما سعى إلى حشد التأييد لها. وبعد مرور سنتين على صياغة الإخوان برنامجاً حزبياً في العام ١٩٨٤، أقرّ التلمساني أن الحركة أُرغمت على تبنّي الحزبية لإسماع صوتها في البرلمان بعد أن سُدّت في وجهها كافة السبل الأخرى(٢٠). ويجادل حسنين إبراهيم بأن التحوّل إلى حزب سياسي كان جزءاً من سعي الحركة إلى الشرعية(٢١). والأهم من ذلك أن الحزب لم يكن بديلاً من التنظيم بحال من الأحوال. وهنا أيضاً، نعود إلى التلمساني الذي يقول: «الإخوان تنظيم دولي، واهتماماتهم تشمل العالم والقارّات جمعاء. وهذا يختلف عن الأحزاب السياسية التي لديها اهتمامات محلّية. فالحزب الوطني الديمقراطي [الحاكم على سبيل المثال]، لا يملك فروعاً بإنكلترا أو بأمريكا، في حين أن لدى الإخوان فروعاً في العالم أجمع»(٢٢).

وشكّل التلمساني في العام ١٩٨٤، أي في العام نفسه، الذي فاز فيه الإخوان بـ ٨ مقاعد في مجلس الشعب، لجنة داخلية خاصة برئاسة صلاح شادي، وهو شخصية بارزة في التنظيم، كُلّفت بإعداد مسودات لبرنامج حزبي للجماعة. وقال لي محمد فودة، وكان أحد الذين عملوا عن قرب مع هذه اللجنة، إن الإخوان وظّفوا في تلك الفترة مواردهم المحلّية واستفادوا من ارتباطاتهم الدولية في التشاور بشأن تشكيل حزب سياسي، وذلك عبر الاتصال بالإسلاميين في الأردن (جبهة العمل الإسلامي)، وتركيا (حزب الرفاه)، واليمن (حزب الإصلاح)، ممن لديهم بعض الخبرة العملية في تجربة الحزبية(٢٣). كما عرض عليّ فودة مسوّدتين منفصلتين لبرنامجين حزبيَّين أعدّهما الإخوان في الثمانينيات. المسوّدة الأولى كانت برنامجاً لحزب

---

(١٩) Roel Meijer, *From Al-da'wa to Al-hizbiyya: Mainstream Islamic Movements in Egypt, Jordan and Palestine in the 1990s*, Occasional Papers; no. 10 (Amsterdam: Middle East Research Associates, 1997), p. 6.

(٢٠) **الاتحاد**، ١٤/٦/١٩٨٦.

(٢١) حسنين توفيق إبراهيم، **الإخوان المسلمون والتعددية الحزبية: قراءة في رؤية حسن البنّا** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ٧١، وعبد العاطي عبد الحليم، «الحركات الإسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ١٣٣.

(٢٢) **آخر ساعة** (٦ شباط/ فبراير ١٩٨٥).

(٢٣) مقابلة شخصية مع محمد فودة، القاهرة، ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

أُطلق عليه حزب «الإصلاح المصري»، والمسوّدة الأخرى كانت لحزب أطلق عليه «الشُّورى»(٢٤). لكن أياً من المسوّدتين لم يتم تقديمها بشكل رسمي إلى لجنة الأحزاب أبداً مخافة أن تُرفض. كما لم يعلن عنها للنخبة المصرية، كما حدث في برنامج الحزب السياسي للإخوان في العام ٢٠٠٧.

ومن المشوّق إجراء مقارنة وإبراز الفروق بين مسوّدتي برنامج «الإصلاح» و«الشورى» لأنهما تظهران كيف كان الإسلاميون يصيغون خطاباتهم تكيّفا وتجاوباً مع الحقائق المستجدّة، مثل الدولة المستقلة، ومع الثقافة الحزبية التي احتكرت العمل السياسي في منتصف الثمانينيات. وبالرجوع إلى مسوّدة برنامج حزب «الشورى»، نجد أن هدف الحزب هو: «... إقامة **دولة مصرية إسلامية** تهدف إلى الجمع بين دولة إرشاد، تدار دفتها على ضوء الإسلام وتلتزم بأحكامه، وبين دولة رعاية اجتماعية توفر الخدمات لمواطنيها وتعمل على ضمان الحرّية والأمن، وتوفّر لمواطنيها كافة الحاجات الضرورية»(٢٥).

ومن ناحية أخرى، هدف حزب «الإصلاح»، الذي بدا أقل أيديولوجية وأكثر براغماتية، إلى: «إصلاح شؤون الدولة المصرية، بحيث تصبح قادرة على توفير الخدمات لمواطنيها، وعلى العمل على ضمان الحرّية والأمن، وتوفّر لمواطنيها كافة الحاجات الضرورية»(٢٦). ففي الوقت الذي هدف حزب «الشورى» إلى إقامة دولة إسلامية، فإن حزب «الإصلاح» اكتفى بالمطالبة بإصلاح شؤون الدولة المصرية.

وتجدر الإشارة إلى أن النصّ الذي أُعدّ لحزب «الإصلاح» أصبح المسوّدة الأكثر شعبية داخل الدوائر الضيقة في الإخوان، وبخاصة بين أوساط الأجيال الأصغر سنّاً، التي بدأت تشقّ طريقها في الحياة الاجتماعية في مصر منذ منتصف الثمانينيات (ولا سيما النقابات). وقد أدّى إعجاب الجيل الجديد بمسوّدة «الإصلاح» إلى إدخال تعديلات طفيفة عليها وتقديمها على أنها برنامج حزب «الوسط» المثير للجدل، الذي قُدّم إلى لجنة الأحزاب ورفضته اللجنة فوراً في العام ١٩٩٦. كما جرى تكرار أغلب ما ذُكر في برنامج حزب الإصلاح

---

(٢٤) لم يتم تقديم أي من الحزبين إلى لجنة الأحزاب، لأن «الظروف السياسية لم تكن ملائمة أبداً»، وذلك استناداً إلى ما قاله الإخوان المسلمون.

(٢٥) «برنامج حزب الشورى،» (وثيقة غير منشورة وغير مؤرخة)، ص ١.

(٢٦) المصدر نفسه.

(يكاد يكون النقل حرفياً) في الخطابات والبرامج الانتخابية لمرشحي الإخوان، بمن فيهم المرشد السابق مأمون الهضيبي، في أثناء حملته الانتخابية في منطقة الدقّي بالجيزة سنة ١٩٩٥[٢٧]. وأتناول باختصار أهم ما جاء في برنامج حزب «الإصلاح».

فاستناداً إلى برنامج «الإصلاح»، يُتوقّع من الدولة أن تحمي الحرّيات العامّة وحرّية مواطنيها[٢٨]. وينبغي ألا تكون هناك قيود أياً كان نوعها على «تشكيل الأحزاب، أو التنظيمات أو التجمّعات السياسية التي تنوي التعبير عن آراء جماعة معينة في ما يتعلق بقضية معينة»[٢٩]، كما أنه لا الدولة، ولا أي مؤسسة من مؤسساتها، تملك حقّ حظر أو منع المصريين من المشاركة في العمل السياسي أو الاجتماعي. وهذا يتضمن حقّ تشكيل نقابات مهنية وجمعيات عامة، بصرف النظر عن انتماءاتها أو آرائها السياسية أو توجّهاتها الأيديولوجية. كما عكس برنامج الإصلاح وجهات نظر الإخوان تجاه القوات المسلّحة (الصفحة ٣٣)، والاقتصاد، والزراعة (الصفحة ٤٩)، والصناعة (الصفحة ٥٤)، والطاقة (الصفحة ٥٢). وناقش البرنامج ووضع حلولاً واقترح إصلاحات للمشكلات الاقتصادية المتفشية في مصر، بما في ذلك الديون الخارجية (الصفحة ٦٤)، والبطالة (الصفحة ٧٣)، وتكاثر السكان. كما أشار البرنامج إلى المشكلات الاجتماعية مثل المخدرات (الصفحة ٧٩)، وأكد أهمية الرياضة (الصفحة ١٠٧)، والصحّة (الصفحة ١٠١).

وشكّلت الانتقادات التي وُجّهت إلى أداء الدولة في ميادين الرعاية الاجتماعية والاقتصاد جوهر العقد الاجتماعي الذي يستند إليه النظام في شرعيته. وفي هذا الصدد، أكدت مسوّدة برنامج حزب الإصلاح على سبيل المثال على الحاجة إلى تطوير المراكز الصحية الطبية وزيادتها في المدن وفي القرى النائية والمناطق الريفية، حيث ينبغي توفير الخدمات الصحية بالمجان أو مقابل أسعار رمزية (الصفحة ٧٢). كما شدّدت على وجوب أن تسهّل الدولة تأسيس المستشفيات الخاصة التي توفر علاجاً جيداً، ولكنه مكلف (الصفحة ١٠٢).

---

(٢٧) انظر البرنامج الانتخابي لمأمون الهضيبي للعام ١٩٩٥.

(٢٨) تألف البرنامج الحزبي لحزب الإصلاح من نحو ١٩٠ صفحة. انظر: «برنامج حزب الإصلاح،» (غير منشور وغير مؤرخ)، ص ١٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٢.

ولا شك في أن قيام الإسلاميين بتقديم مثل هذه الحلول لإصلاح العقد الاجتماعي يظهر مدى الضعف الذي اعترى هذا العقد في ظل نظام مبارك. كما أن العديد من الحلول المقترَحة وضعها الإخوان موضع التنفيذ والتطبيق داخل المؤسسات التي أداروها في وقت لاحق أو من خلالها، وشكّلت محوراً من محاور شرعيتهم في المجتمع[٣٠]. ولا شك في أن هذه مفارقة أقلقت النظام بمرور الوقت.

٤ ـ الانضمام إلى الأحزاب

وبالإضافة إلى دراسة فكرة تشكيل حزب سياسي خاص بالإخوان المسلمين، كان هناك اتجاه إلى تعزيز فكرة الانخراط في الأحزاب القائمة. وقد زُعم أن الإخوان، أو قسماً منهم على الأقل، انضم فعلاً إلى الحزب الوطني الديمقراطي أو إلى أحزاب سياسية أخرى، على أمل امتلاك القدرة على التأثير من الداخل[٣١]. ولكن بالنظر إلى الافتقار إلى الأدبيات التي تتحدث عن الإسلاميين، وعن السياسة في مصر، يصعب التحقق من هذه المزاعم، ولكنها إذا كانت صحيحة فعلاً، فهي تكشف عن معلومات مهمة حول كيفية مراجعة الإخوان لمواقفهم السياسية بطرق كانت مرفوضة رسمياً في الماضي القريب. وبدا أنه لا يوجد اعتراض لدى الحزب الوطني الديمقراطي على هذا الانتماء، وبخاصة عندما احتاج إلى مرشحين ذوي توجّهات إسلامية لخوض الانتخابات في دوائر انتخابية معيّنة. وقال لي حامد عبد الماجد إن عبد الصبور شاهين، وهو عضو سابق في الإخوان، ترأس اللجنة الدينية في الحزب الوطني الديمقراطي، وإن أعضاءً من الإخوان انتسبوا مرة إلى حزب الأحرار[٣٢]، في حين يزعم مصدر في جهاز أمن الدولة أنه كان لدى الحركة منتسبون إلى حزب التجمّع[٣٣]. إن هذه الممارسات المثيرة للجدل هي نتاج بحث الجماعة عن مشروعية الوجود في السياسة والمجتمع.

---

(٣٠) انظر على سبيل المثال: Janine Clark, «Democratization and Social Islam: A Case Study of the Islamic Health Clinics in Cairo,» in: Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, 2 vols. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995-1998), vol. 1: *Theoretical Perspectives*, pp. 167-186.

(٣١) مقابلة شخصية مع حامد عبد الماجد، لندن، ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) مقابلة شخصية مع فؤاد علام، نائب مدير أمن الدولة، القاهرة، ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

ومن الميدان السياسي أنتقل الآن إلى الميدان الاجتماعي في منتصف الثمانينيات، الذي بدا أنه اتسم بالسخط والإحباط من أداء النظام. وحيال ذلك، بدأت قوات الأمن تلعب دوراً يتوازى مع الدور السياسي المتسامح في صياغة موقف النظام من المجتمع ومن المعارضة.

ثانياً: تنامي السخط الاجتماعي

شهد منتصف الثمانينيات عودة ظهور القلاقل الاجتماعية والدينية، في وضع يتناقض مع الهدوء النسبي الذي ساد في العام ١٩٨١ عندما وصل مبارك إلى السلطة[٣٤]. وتميّزت تلك الاضطرابات بأنها كانت متفرقة ومدفوعة بظروف مختلفة، لكن أغلبها عكس معارضة آخذة في الاتساع والنمو بسبب فشل النظام في تلبية حاجات السكان ومعالجة همومهم. والارتياح المحدود من جانب المعارضة السياسية للإصلاحات الديمقراطية التي اقترحها مبارك في العام ١٩٨٤ لم يكن ذا أهمية بالنسبة إلى باقي الشعب المصري الذي شعر أن الدولة تخلّت عنه. ويعود جزء من فشل النظام في معالجة الغضب العام إلى الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت في العام ١٩٨٥ نتيجة لتراجع أسعار النفط. كما أن تراكم الديون وعدم توفّر مصادر جديدة للدخل جعلت من الصعوبة بمكان على النظام الغارق في المشكلات الردّ بسرعة وفاعلية على مشكلات البطالة والفقر، وعلى الزيادة السريعة في السكان. وكانت نتيجة كل ذلك اضطرابات اجتماعية تجلّت في أعمال الشغب والتمرد بين أوساط قوات الأمن المركزي وعودة ظهور الإرهاب.

١ ـ تمرّد قوات الأمن المركزي

شكّل تمرّد قوات الأمن المركزي أكثر التطورات التي واجهها مبارك إثارة منذ مجيئه إلى السلطة. ففي الساعات الأولى من صباح ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٨٦، شهدت القاهرة أسوأ موجة من الاضطرابات منذ أعمال الشغب التي اندلعت إثر تخفيض الدعم عن المواد الغذائية في العام ١٩٧٧. ونزل مئات من رجال الشرطة المكلّفين بحماية السفارات والجسور والمواقع الأخرى داخل العاصمة وفي ضواحيها إلى الشوارع، وبدأوا بنهب وإحراق الفنادق، والنوادي الليلية،

(٣٤) انظر: Hamid Ansari, «The Islamic Militants in Egyptian Politics,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 16, no. 3 (1984), pp. 123-144.

والسيارات والمنشآت الأخرى التي تملكها الدولة[٣٥]. وتواصلت أعمال الشغب في اليوم التالي، على رغم أنه ساد اعتقاد على نطاق واسع بأن تلك الأعمال أشعلتها شائعة مفادها أن الحكومة تنوي تمديد فترة الخدمة في قوات الأمن المركزي لسنة إضافية رابعة.

ولغاية اليوم، لا يُعرف من الذي أطلق تلك الشائعة أو لماذا أطلقها، لكنّ حقيقة أن شائعة أثارت هذه الدرجة من الغضب تحكي شيئاً عن طبيعة مشاعر شرائح معينة من المجتمع المصري تجاه الدولة، إذ ينتمي أغلب المجنّدين في قوات الأمن المركزي إلى طبقات اجتماعية متواضعة تعيش في المناطق الفقيرة بمصر. وفي أثناء الخدمة، يسيء رؤساء هؤلاء المجنّدين معاملتهم علماً بأنهم يتقاضون أجوراً قليلة نظير الساعات الطويلة التي يمضونها في الحراسة. وكان استهداف منشآت الدولة وتدميرها إعلاناً غاضباً ضد الحكومة التي شعروا بأنها فشلت في معالجة حاجاتهم. كما انضم إلى هؤلاء المتمردين بعض من عموم الناس غلب عليهم الشباب والعاطلون عن العمل. وفي ردّ على أعمال الشغب، استدعى مبارك الجيش على الفور بقيادة وزير الدفاع المشير عبد الحليم أبو غزالة، وجرى نشر الدبابات والمدفعية ووحدات الكوماندوس الخاصة لمواجهة المتمردين. ولأول مرّة منذ اغتيال السادات، شوهدت وحدات عسكرية ضخمة في كافة المراكز الرئيسية وعند مفارق الطرق في المدينة. كما فرضت الحكومة حظراً شاملاً على التجول في القاهرة، وتعطلت الدراسة في كافة الجامعات والمدارس. واستناداً إلى بعض التقديرات، جرى اعتقال نحو ٢٠٠٠ متمرّد من الأمن المركزي، فضلاً عن عدة مئات من المدنيين عندما توقفت أعمال الشغب أخيراً[٣٦].

٢ ـ دور الأجهزة الأمنية

زادت أعمال الشغب، إلى جانب وقوع حوادث مهمة مثل «المسيرة الخضراء» الكبيرة التي طالبت بتطبيق الشريعة وتطورت إلى أعمال عنف معينة، من مخاوف

(٣٥) Ami Ayalon and Haim Shaked, eds., in: *Middle East Contemporary Survey, vol. 10* (New York: Holmes and Meier, 1986), p. 266.
تألفت قوات الأمن المركزي في الأغلب من الشباب الأميين القادمين من المناطق الريفية، وكانت ظروف خدمتهم سيئة للغاية وكذلك صورتهم العامة.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

النظام، وأدّت إلى توسيع دور القوى الأمنية في سياسات مبارك. وبدأت قوات الأمن تلعب دوراً يتوازى مع الدور السياسي المتسامح في صياغة موقف النظام من المجتمع ومن المعارضة، وهو ما أوجد في النهاية تناقضاً بين السياستين، حيث هدف مبارك إلى ممارسة السلطة من خلال صناعة القبول، في حين مارس الأمن سلطته من خلال القمع. ويعكس هذا التباين وعدم التناغم في السياسات، في وجه من الوجوه، القوى والأولويات المتنافسة داخل أجهزة الدولة، مما يجعل من الصعب التحدث باسم النظام ككيان موحَّد. ويمكن مشاهدة أحد أبهى تجلّيات انعدام التناغم هذا، وما يرقى إلى افتقار كامل إلى التعاون بشكل أو بآخر في حالة السادات والإسلاميين، عندما دعم السادات الإسلاميين بعكس رغبات المسؤولين الأمنيين، كما دلت تصريحات فؤاد علاّم[٣٧].

وقد مالت السياسات على مدى فترة زمنية معينة إلى عدم الانسجام، حتى داخل الأجهزة الأمنية، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى تغيّر الظروف الأمنية في مصر، وإلى خلفية الشخصيات التي تولّت منصب وزير الداخلية. وقد لعب وزراء الداخلية دوراً بالغ الأهمية في صياغة السياسة الأمنية للنظام، وهو الأمر الذي يؤثر في النهاية في العلاقات بين الدولة والمجتمع. وكان وزير الداخلية الذي عيّنه مبارك عندما جاء إلى السلطة هو حسن أبو باشا، وهو شخصية معروفة في الشرطة السياسية في عهد عبد الناصر. وقد آثر أبو باشا التعامل مع المحرّضين على القلاقل الاجتماعية والمشكلات السياسية من خلال الحوار، وليس من خلال الإكراه[٣٨]، وجاء هذا الأسلوب في الإدارة منسجماً مع روح التسامح لدى مبارك واهتمامه بسيادة القانون. وخلال الفترة التي قضاها أبو باشا في منصبه، وامتدت بين العامين ١٩٨١ و١٩٨٤، شرع في سلسلة من الحوارات المكثفة مع قادة جماعات المعارضة، التي كان يديرها علماء الأزهر وتذاع على شاشة التلفزيون المصري. وعلى رغم كراهيته للإخوان المسلمين، لم يتدخل أبو باشا لمنع تشكيل التحالف بينهم وبين الوفد، لأن هذا التحالف لم يكن، من الناحية القانونية، يتعارض مع «الشرعية الدستورية لمبارك»، على حدّ تعبيره[٣٩].

وواصل أحمد رشدي النهج الذي بدأه أبو باشا بعد أن أصبح وزير الداخلية

(٣٧) مقابلة شخصية مع فؤاد علام، نائب مدير أمن الدولة، القاهرة، ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

(٣٨) حسن أبو باشا، **مذكرات حسن أبو باشا في الأمن والسياسة: يناير ١٩٧٧ - أكتوبر ١٩٨١ - رمضان ١٩٨٧** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٠)، ص ١٨١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

الجديد في تموز/ يوليو ١٩٨٤. وعكس تعيين رشدي أيضاً روح التسامح لدى مبارك. لكن كان لموقف رشدي، على النقيض من موقف أبو باشا، تأثير إيجابي في الإخوان المسلمين. ويزعم إبراهيم منير، وهو عضو مخضرم من الإخوان يعيش في لندن، أن وجود رشدي في الحكومة كان أحد العوامل التي ساهمت في إقامة علاقة حيادية بين مبارك والحركة. فعندما أصبح وزيراً، قام رشدي باستدعاء حسن عبد الباقي، وهو عضو مخضرم من الإخوان سبق أن كان مرشحاً في انتخابات العام ١٩٨٤، ومعاتبته بطريقة مؤدبة عندما قال له: «بما أنني أصبحت وزيراً، لماذا لم يرسل إليّ الإخوان تهانيهم الرسمية؟». واستناداً إلى منير، قرّر الإخوان في الحال إرسال وفد برئاسة التلمساني لزيارة رشدي في مكتبه: «عندما التقى رشدي بالوفد، ترك مكتبه وجلس معهم في غرفة الجلوس. وطلب من التلمساني عدم تحميله مسؤولية الأعمال السابقة التي قامت بها الأجهزة الأمنية في حقبة عبد الناصر، عندما شارك في عمليات التعذيب. وأشار إلى أنه كان يقوم بعمله حينها وحسب. وأضاف «أما الآن، فقد أصبحت مسؤولاً عن صنع السياسات»»[٤٠].

وكانت المدة التي شغل فيها رشدي منصب وزير الداخلية هي الفترة نفسها التي بدأ فيها الإخوان شق طريقهم إلى مجلس إدارة النقابات واتحادات الطلبة في الجامعات دون أي تدخلات ظاهرة من جانب الأجهزة الأمنية. ولكنّ رشدي أُقيل من منصبه بعد وقت قصير على اندلاع أعمال الشغب التي قامت بها قوات الأمن المركزي وحلّ محلّه زكي بدر، وهو رجل متوحش سنناقش فترة شغله لهذا المنصب في الفصل الرابع.

ما أريد التشديد عليه هو أن هذه التباينات في المواقف وفي الأولويات بين الأجهزة السياسية والأجهزة الأمنية جعلت من الصعب استقراء طريقة تفاعل النظام مع التقدم الذي أحرزه الإخوان في الساحات المتنوعة داخل المجتمع المصري. فعلى سبيل المثال، كان التباين، في حالة النقابات التي سنناقشها بمزيد من التفصيل بعد قليل، مرتبطة بعدم توقّع النظام أن تهدّد النقابات شرعيته في وقت لاحق. وتجادل أماني قنديل، التي درست نشاط الإسلاميين في النقابات، بأن النظام في الحقيقة «لم يكن يعرف شيئاً» عمّا كان يجري داخل النقابات: «ركّز مبارك على الإصلاح السياسي لتعزيز شرعيته، لكنه تجاهل الميدان الاجتماعي.

(٤٠) مقابلة شخصية مع إبراهيم منير، لندن، ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

فلقد شهدت مصر في الثمانينيات تغيّرات اجتماعية واقتصادية مهمة أدت إلى بروز طبقة وسطى مهنية جديدة. وكان النظام غير مدرك ببساطة للطبقة المهنية الجديدة، وكيف يتم تعبئتها في النقابات»[41].

شهدت النقابات المهنية توسعاً جذرياً في العقد الذي امتدّ بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات من القرن الماضي، بحيث عكس النمو المتسارع في نسب الالتحاق بالجامعات في عهد السادات. وفي مستهل التسعينيات، وصلت العضوية في النقابات المهنية في مصر إلى أكثر من مليوني عضو، كان أغلبهم يحمل شهادات مهنية في الطب والهندسة والقانون. وقد جاء هذا التوسع في الطبقة الوسطى المهنية الجديدة نتيجة للعقد الاجتماعي لعبد الناصر الذي وعد بالتعليم المجاني وتأمين الوظائف بعد التخرج في مؤسسات الدولة. ولكن منذ سياسة الانفتاح التي انتهجها السادات، وبسبب عدم قدرة مبارك في ما بعد على إدخال إصلاحات جذرية في ما يختص بمستقبل الطلاب الخرّيجين بمصر، أصيبت هذه الطبقة الجديدة بإحباط متزايد وبخيبة أمل في النظام الجديد.

وربما لا يكون دقيقاً القول إن النظام كان غافلاً تماماً ـ كما تقول قنديل ـ عن تأثير التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية في تنفير الطبقة الوسطى المهنية الجديدة. فقد ظل النظام يواصل تودّده إلى الطبقة الوسطى في النقابات المهمة كما رأينا (راجع الفصل الثاني). وفي النقابات التي ظلّت تحت سيطرة الحكومة مثل نقابة الصحافيين، وعد مرشحو النظام أنصارهم بزيادة مرتباتهم في حال انتُخبوا نقباء. وفي العام ١٩٨٥، صوّت الصحافيون لصالح مكرم محمد أحمد، رئيس تحرير في مجلة **المصوّر** الأسبوعية، وحصلوا على زيادة في مرتباتهم الشهرية بلغت ٢٠ جنيهاً مصرياً[42]. وتواصل منح زيادات على المرتبات بشكل منتظم بعد أن أصبح إبراهيم نافع، رئيس تحرير صحيفة **الأهرام**، رئيساً للنقابة، ووصلت إلى ٣٢٠ جنيهاً مصرياً في سنة ٢٠٠٢[43]. وهذا يشير إلى أن النظام كان على دراية بالإحباط الذي يشعر به أبناء الطبقة الوسطى، لكنه عالج هذا الإحباط بصورة جزئية، ومن خلال ما اعتبره النقابات الأكثر أهمية فقط (نقابة الصحافيين).

(٤١) مقابلة شخصية مع أماني قنديل، القاهرة، ٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.
(٤٢) تدّعي مصادر حسنة الاطلاع بأن مكرم يكتب بين الحين والآخر بعض خطابات مبارك.
(٤٣) مقابلة شخصية مع صلاح عبد المقصود، القاهرة، ٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

وفيما أهمل النظام، أو لم يركز كثيراً على بقية النقابات، وبقية الفضاءات في المجتمع، فقد استفاد الإخوان من تلك الفجوات وملأوها بخدماتهم التي شكلت عقداً اجتماعياً موازياً للعقد الاجتماعي المهترئ بين الدولة والمجتمع. وسأتناول بالمناقشة بناء هذا «العقد الاجتماعي الإسلامي» الموازي، والتركيز على أداء الإخوان المسلمين في النقابات واتحادات الطلاب في الجامعة.

٣ ـ عقد اجتماعي إسلامي

استطاع الإخوان استغلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات في استيعاب غضب الطبقات الوسطى والتصدّي لهمومهم إلى أن حسم مبارك رأيه وقرّر ممارسة القمع في حق النقابات والجامعات في التسعينيات. وقد فتحت هذه العملية للحركة أفقاً جديداً تسعى من خلاله إلى الشرعية، بشكلها الخدمي، والمقبولية من المجتمع، وليس من الدولة، أو من المحاكم أو من مجلس الشعب. وينبغي عدم النظر إلى هذه العملية، التي شرع فيها جيل الشباب في الإخوان، كبديل للحصول على الشرعية القانونية، وإنما متمّم للجهود التي بذلها الجيل القديم في السعي إلى الحصول على الشرعية عبر المحاكم. وباستغلال المساحات المتوفرة في المجتمع في الفوز بالشرعية الاجتماعية، يمكن استخدام هذه الشرعية من المجتمع عندئذ في الضغط على الدولة والحصول على اعترافها الرسمي. وكان من المتوقع أن هذه الضغوط لن تُمارَس من قبل الإخوان مباشرة، وإنما من قبل المستفيدين من خدماتهم وممن يتلقّونها، فضلاً عن النخب السياسية، بحيث تقتنع هذه النخب بأن الحركة وجهودها عنصران جوهريان في المجتمع المدني في مصر، وبالتالي ينبغي على النظام أن يعترف بالإخوان ويدعم أنشطتهم.

ولكن ينبغي عدم النظر إلى إعادة تنشيط مساحات، مثل الجامعات والنقابات المهنية، على أنها مخطط منسق مسبقاً من قيادة الإخوان، في المراحل الأولى على الأقل، للحصول على الوضعية القانونية في نهاية المطاف، وإنما ينبغي النظر إليها على أنها انعكاس لأبعاد أخرى. **أولاً**، شكّل الإخوان المسلمون حركة اجتماعية تتألف من طلاب ومن مهنيين، وبالتالي، فإن وجودهم في الجامعات أو في النقابات (وهو شرط مسبق للحصول على وظيفة في أغلب التخصّصات) متوقع وطبيعي. **ثانياً**، بصرف النظر عن الخدمات التي طوّرها الإخوان في الجامعات أو في النقابات (مثل تأمين الكتب الرخيصة، ومعاشات التقاعد، والرعاية الاجتماعية)، كان المراد من تلك الخدمات تحقيق إفادة فورية للأعضاء

المنتمين إلى الحركة، فضلاً عن باقي أفراد قاعدتهم الجماهيرية، بمعنى أن الإخوان، أو الشريحة الفقيرة منهم، استفادوا مما كانوا يقدمونه من خدمات، بصرف النظر عن نتائج تلك الخدمات على شرعية الجماعة. **ثالثاً**، إن تنظيم الإخوان ظل حركة جماهيرية ناشطة، بصرف النظر عمّا إذا كانت تتمتع بوضعية قانونية أم لا، وبالتالي اتسمت أنشطتها في الحرم الجامعي والنقابات بالحراك المعهود من الجماعة. ولكن يمكن القول إنه سرعان ما جرى تنظيم هذا الحراك والقوى على نحو متزايد ووضعه في خدمة صراع للحصول على الشرعية، وهو ما اتضح أكثر في التسعينيات، كما سنرى.

وقبل أن أناقش أداء الإخوان في الجامعات وفي النقابات، من المهم أن أتناول سمات جيل الشباب في الحركة خلال عقد الثمانينيات، مقارنة بالسبعينيات، باعتباره الجيل الذي قام بالأداء في هذه الفضاءات. وهذه التغيّرات هي انعكاس أو حصيلة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي أشارت إليها أماني قنديل (أعلاه)، والتي أثرت في الطبقة الوسطى الجديدة ككل، وجاءت ثمرة للجهود التي بذلتها الحركة للتطبيع والاندماج في المجتمع.

وأحد الفروقات الفورية بين أعضاء عقد السبعينيات وعقد الثمانينيات كان له علاقة بطبيعة الهوية الدينية للحركة. ففي الثمانينيات، كان يتمّ التعبير عن الآراء الدينية بطريقة غير مباشرة، بالمقارنة مع الصراحة التي كانت سائدة في السبعينيات. ويقول حلمي الجزار، وهو عضو في الإخوان كان ناشطاً في نقابة أطباء الجيزة في القاهرة، ورئيساً سابقاً لاتحاد الطلاب في جامعة القاهرة، إن أغلب الإخوان أطلق لحيته في السبعينيات وارتدى الجلابية أو الجلباب. ولكن هذا المشهد تغيّر في الثمانينيات. فحسب الجزار: «إذا نظرتَ إلى الجامعات في الثمانينيات، فلن ترى عضواً في الإخوان ملتحياً، وكان جميع الأعضاء في الإخوان يرتدون الملابس الغربية»[٤٤]. كان للجزار والعريان وأبو الفتوح لحىً طويلة، وكانوا يرتدون الملابس التقليدية في السبعينيات (وهو ما منحهم مظهراً أكثر أصولية أو سلفية)، في حين أنهم يحلقون لحاهم الآن ويرتدون الثياب الأوروبية الشائعة ويتكلمون الإنكليزية بطلاقة عندما يتحدثون إلى الصحافيين والباحثين الغربيين.

وقد هيمن على الخطاب في السبعينيات «الدينُ بطريقة مباشرة، وركّز على

---

(٤٤) مقابلة شخصية مع حلمي الجزار، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

قضايا مثل أهمية الرداء الإسلامي (بالنسبة إلى النساء)». أما في الثمانينيات، واستناداً إلى الجزار مرة أخرى: «... تغيّر خطابنا وبدأنا بالتشديد على الحرّية وعلى الديمقراطية، وعلى تلبية حاجات الطلاب وتوفير المراجع الرخيصة الثمن وكتيّبات المراجعة لهم. تميّز هذا الخطاب بمزيد من المنطق بهدف جذب الطلاب والفوز في الانتخابات. وأنا أرى ذلك تطوراً إيجابياً، وليس سلبياً. بالنسبة إلى أي شريحة اجتماعية، إن من يدّعي تمثيلها هو الذي يعمل على خدمتها»[٤٥].

كان الطلاب في السبعينيات لا يزالون منهمكين في صياغة هويتهم الإسلامية التي ضاعت منذ زمن بعيد، كما هي متصوَّرة بالمعنى الأكثر حرفية وتقليدية. فالمسلم الجيد هو الذي يتّبع سنة النبي (ﷺ)، بما في ذلك طريقته في اللبس. وحظي هذا الفهم بتشجيع السادات الذي أراد معادلة تأثير اليسار. كما أنه لم تكن توجد صلات تنظيمية مناسبة بين أغلبية الطلاب الناشطين والإخوان المسلمين، لأن معظم الإخوان كانوا ما يزالون في السجون في تلك الفترة.

لكن بفضل مؤلفات سيد قطب والبنّا وشخصيات مثل التلمساني والقرضاوي والغزالي الذين كانوا يُدعون إلى إلقاء كلمات في الجامعات، حظيت أفكار الإخوان بكثير من الإعجاب. وبالإضافة إلى ذلك، وافق النظام على نشر كتبهم ومحاضراتهم من جديد. ولم تبدأ عملية استقطاب الطلاب من أمثال العريان وأبو الفتوح والجزار وماضي إلا في أواخر السبعينيات، وهي الفترة التي خرج فيها أغلب الإخوان من السجون، وبدأ فيها التلمساني بإعادة بناء التنظيم. ويشير الجزار إلى أن التوترات التي نشأت بين السادات والإسلاميين في مستهل الثمانينيات جعلت الحياة صعبة على الطلاب، ودفعتهم إلى حلق لحاهم وارتداء الملابس الغربية لإخفاء هويتهم الحقيقية عن المراقبة المتزايدة من جانب الأجهزة الأمنية.

واستمرّ هذا الوضع في عهد مبارك، غير أن الحرّية والديمقراطية أصبحتا قضيتين أكثر أهمية في نظر شباب الإخوان من إطلاق اللحية وارتداء الجلابية. ويؤكد صلاح عبد المقصود، وهو صحافي من الإخوان عمل في مجلّة **الدعوة** في السبعينيات والثمانينيات، على هذا التحول في الخطاب، ويجادل بأنه اصطنع

---

(٤٥) المصدر نفسه.

وفقاً للظروف التي جاء بها نظام السادات مقارنة بنظام مبارك: «ركّز الإخوان في السبعينيات على قضية تطبيق الشريعة في أعقاب دستور العام ١٩٧١ الذي وضعه السادات، وفي أعقاب الاستفتاء الذي أجراه، والذي أدى إلى إدخال تعديلات في الدستور في العام ١٩٨٠. لكن هذا الوضع تغير في الثمانينيات، وتراجع مطلب تطبيق الشريعة، وهيمنة المطالبة بحرّية تشكيل الأحزاب السياسية، والمشاركة في انتخابات العام ١٩٨٤، وامتلاك صحفنا الخاصة بنا»[٤٦].

أضحت مسألة الحرّيات أكثر أهمية عندما تخرّج الطلاب في السبعينيات في الجامعات وأرادوا الحصول على وظائف في المستشفيات العامة، وفي الجامعات والمحاكم. لقد أرادوا التأكد من أنهم لن يتعرّضوا للتمييز في المعاملة بسبب انتماءاتهم الدينية، ولكنهم أرادوا في الوقت نفسه التعبير عن حيويتهم في أي مكان يذهبون إليه. وبناءً على ذلك، واصل خرّيجون مثل العريان وأبو الفتوح والجزار وماضي نشاطاتهم في النقابات، فيما احتفظوا في الوقت نفسه بارتباطاتهم التنظيمية واتصالاتهم مع الجامعات. وبحكم تجربتهم الطويلة في العمل الطالبي، تولّى أغلبهم المسؤولية في مكتب الطلاب داخل التنظيم. صاغ هذا المكتب السياسة الطلابية ونسّق العلاقات بين حرم الجامعات والحركة.

٤ ـ حرم الجامعات

احتاج الإخوان في منتصف الثمانينيات إلى التفاعل والاحتكاك عن قرب مع الحركة الطلابية الأكثر نضجاً وتعقيداً للتعرّف على احتياجات الطلبة وكيفية تلبية هذه الاحتياجات. وقد وصف هذا التفاعلَ الوثيق والاحتكاك مع الطلبة عمرو أبو خليل، رئيس اتحاد الطلاب في جامعة الإسكندرية بين العامين ١٩٨٤ و١٩٨٥، وبوصفه أحد الرموز المهمة في الحركة الطلابية الإسلامية في الثمانينيات، قائلاً: «اعتمدت نشاطاتنا وخدماتنا في الثمانينيات بدرجة كبيرة على التفاعل والاحتكاك مع الطلاب. وكان ذلك أمراً اعتبرناه مهماً من أجل حملاتنا الانتخابية. وكنّا نقيّم أداءنا بانتظام وندرس كيفية تحسينه بناء على تعليقات الطلبة على خدماتنا. وأصبح توزيع استبيانات الرأي، مثلاً، وهو أمر لم يكن شائعاً في الجامعات في السبعينيات، إحدى الوسائل التي استخدمناها في التعرّف على

(٤٦) مقابلة شخصية مع صلاح عبد المقصود، القاهرة، ٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

ما يريده الطلاب. وكنا نطلب منهم أيضاً التبرّع لدعم أنشطتنا المختلفة من باب إشراكهم في أدائنا»[٤٧].

وسرعان ما أصبح الإخوان القوة الأكثر فاعلية في الجامعات. وفي مرحلة مبكرة في العام ١٩٨٤، وعلى الرغم من المراقبة الأمنية المستمرّة، فازوا في انتخابات الاتحادات الطلابية، وبقوا مسيطرين عليها من منتصف الثمانينيات ولغاية أواخر التسعينيات. ولم يكن الإخوان يتمتعون بشعبية في الجامعات الكبيرة، مثل جامعتي القاهرة والإسكندرية وحسب، بل كان لهم حضور في جامعات الأقاليم الأخرى، وتقع في صعيد مصر، مثل أسيوط. وكانت سياسات مبارك مسؤولة جزئياً عن النجاح الذي حققه الإخوان، وبخاصة إصلاح اللائحة الطلابية في العام ١٩٨٤ الذي شكّل تطوراً مهماً، وإن يكن محدوداً، لأنه أعاد بعض السلطات المفقودة إلى الاتحادات الطلابية. فاستناداً إلى اللائحة الطلابية لعام ١٩٧٩، يتكوّن مجلس الطلاب في أي جامعة، من اثني عشر عضواً: خمسة أعضاء من الطلاب، وسبعة أعضاء من هيئة التدريس. كانت ملاحظات الأعضاء المنتمين إلى هيئة التدريس ملزمة في العديد من سياسات اتحاد الطلاب وإجراءاته، بما في ذلك تحديد من سيصبح رئيس الاتحاد، وهو ما قيّد حركة وأنشطة الاتحاد. ولكن نتيجة للإصلاحات التي أدخلها مبارك في العام ١٩٨٤، بات مجلس الطلاب مكوناً من ثمانية عشر عضواً، ويُنتخب اثنا عشر عضواً منهم من الطلاب، وستة من أفراد هيئة التدريس، فزاد نفوذ الطلبة، وأصبح لهم رأي، وإن من الناحية الصورية أحياناً، في اختيار الرئيس الجديد لاتحاد الطلاب.

أما بالنسبة إلى نوعية الخدمات التي كان يؤديها الاتحاد لتلبية احتياجات الطلبة، فقد بقي العديد منها شبيهاً إلى حد كبير بالخدمات التي كانت تقدَّم في السبعينيات، وذلك بما أن احتياجات الطلاب الأساسية (كالكتب الرخيصة، ومذكرات المراجعة) لم يطرأ عليها تغيير. ومع ذلك، فقد قدّم إخوان الثمانينيات للطلبة خدمات جديدة مواكبة للظروف المستجدة. وفي أثناء المدة التي قضيتها في بحثي في مصر، التقيت بطلاب من جامعة القاهرة والإسكندرية وأسيوط لمعرفة أوجه الاختلاف بين الخدمات التي كان يقدمها الإخوان في السبعينيات والخدمات التي كانوا يقدمونها في الثمانينيات. وكانت تلك الجامعات ـ القاهرة والإسكندرية وأسيوط ـ الأكبر والأكثر عراقة في مصر، ولا تزال تشكّل معاقل قوية للإخوان

(٤٧) مقابلة شخصية مع عمرو أبو خليل، الإسكندرية، ١٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

منذ عدة سنين. وكانت جامعة أسيوط مثار اهتمام خاص بالنسبة إليّ لأنها تتحدّى التصور الشائع الذي يقصر منطقة مصر الصعيد على أنها تعتمد على نفوذ الجماعات الإسلامية العنيفة فقط[٤٨]. واكتشفت أن نفوذ الإخوان في أسيوط كان ملموساً. وفي ما يلي تناول مختصر لأهم الخدمات التي ميّزت أداء الإخوان الطلابي في الثمانينيات عن فترة السبعينيات.

ولنبدأ بجامعة الإسكندرية مثلاً التي تحولت منذ أواخر السبعينيات إلى معقل للإخوان، وإلى ما هو أكثر من ذلك ابتداءً من العام ١٩٨٤ عندما انتُخب عمرو أبو خليل، الذي كان حينئذ رئيس اتحاد الطلبة في جامعة الإسكندرية، رئيساً لكافة اتحادات طلبة جامعات مصر. وقد سبق أن حُلّ منصب اتحاد طلبة جامعات مصر بموجب لائحة ١٩٧٩، ورداً من نظام السادات على نفوذ الطلبة المتزايد في الحراك السياسي، وكان انتخاب أبو خليل احتجاجاً رمزياً على هذه اللائحة التي اعتبرها الطلبة غير شرعية. وقد عكس انتخاب أبو خليل الذي قابلته في الاسكندرية شعبية الإخوان المتنامية في عيون الطلبة، نظير خدمات الجماعة للطلبة. وكانت إحدى هذه الخدمات التي تميّزت في الثمانينيات، وتحدث عنها أبو خليل في ما عرف بالمشروع الطبي للعائلة: «فقد قمنا في قسم الطب بالجامعة بالاتفاق مع بعض الأطباء في القسم على توفير العلاج الطبي المجاني للطلاب في كلّية الطب. وبدأت هذه الخدمة في العام ١٩٨٥ وحققت رواجاً كبيراً بين الطلبة لدرجة أننا قمنا بتطويرها لاحقاً إلى نادٍ مستقل أسميناه نادي طب العائلة، وقد قامت بقية الأقسام الأخرى في الجامعة من هندسة وحقوق مثلاً بتوفير هذه الخدمة لطلبتها في ما بعد»[٤٩].

وفي جامعة أسيوط قام الإخوان بعمل شبيه، إذ وفروا للطلبة العلاج الطبّي في العيادات الخاصة بأطباء الإخوان أو بأي طبيب آخر متعاطف، مجاناً أو مقابل أسعار زهيدة جداً. كما قام طلبة الإخوان، ولأول مرة، بتفعيل العلاقة بين الحرم الجامعي والمجتمع خارج الجامعة من خلال توفير خدمات طبية للشرائح الفقيرة

---

(٤٨) أنا ممتنّ جداً لعمرو أبو خليل (قابلته في الإسكندرية)، وكان ناشطاً طلابياً بارزاً في جامعة الإسكندرية في أواخر السبعينيات، لما وفّره لي من وثائق غير منشورة عن الحركة الطلابية الإسلامية في الجامعات المصرية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. كما أنني ممتنّ كثيراً لمحمود حسين (قابلته في أسيوط)، وهو عضو بارز في الإخوان في هيئة التدريس بجامعة أسيوط، لمساعدته لي في موضوع حركة الإخوان الطلابية بجامعة أسيوط خلال الثمانينيات.

(٤٩) مقابلة شخصية مع عمرو أبو خليل، الإسكندرية، ١٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

في المنطقة. واستناداً إلى الأخ المسؤول عن مكتب الطلاب داخل هيكل تنظيم الجماعة في أسيوط: «كنا نرسل قوافل المساعدات الطبية المؤلفة من الطلاب في كلّية الطب والأساتذة إلى القرى والمناطق الفقيرة لعلاج الماشية. وكنا نقوم بتنظيم ما أطلقنا عليه أسبوع العلاج، أو شهر العلاج، حيث كنا نذهب إلى القرى ونقدّم الدواء للناس دون مقابل. وفي المناسبات، كنا نشجع الطلبة على التبرّع بالدم للمرضى في القرية»[٥٠].

وكما قلت، فإن نفوذ الإخوان في أسيوط كان ملحوظاً، إذ إنهم لم يكونوا وحدهم، وإنما كان يوازي نفوذهم وجود الجماعات الإسلامية العنيفة. وكان هذا يشكّل اختلافاً جوهرياً بين جامعة أسيوط وكل من جامعة الإسكندرية والقاهرة من حيث أن الإخوان المسلمين عانوا في أسيوط تدخل الأجهزة الأمنية بسبب وجود «الجماعة الإسلامية»[٥١]. وسأسلط الضوء باختصار على هذه الجزئية لأنها مهمة في قصة أداء طلبة الإخوان في أسيوط في فترة الثمانينيات، ولأنه لم تتناولها دراسات أخرى.

كان يطلق اسم «الجماعة الإسلامية» على الاتجاه الإسلامي بين الطلاب في الجامعات في أواخر السبعينيات، ولم يكن لذلك الاسم بعدُ علاقة بأية مجموعة أو منظمة معينة خارج سور الجامعة. وكان الرئيس الأول للاتحاد الطلابي في أسيوط في العام ١٩٧٩، أو أمير الجماعة الإسلامية، كما كان يطلق عليه، عضواً في الإخوان المسلمين، ولكنه أزيح من منصبه بالقوة في أعقاب الاحتجاجات التي أثارها الإسلاميون المتشدّدون بشأن انتخابه، وعيّنوا شخصاً من فريقهم مكانه.

واستناداً إلى الأخ المسؤول عن مكتب الطلاب في أسيوط، استمرّ العداء بين الإسلاميين المعتدلين والإسلاميين المتطرّفين حتى منتصف الثمانينيات[٥٢]. وتنافست المجموعتان على تمثيل الطلاب باسم الجماعة الإسلامية. وفي العديد من المناسبات، كان الإسلاميون المتطرّفون يلجأون إلى استخدام القوة الجسدية لإعاقة

---

(٥٠) مقابلة شخصية في أسيوط، ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

(٥١) للاطلاع على معلومات مفصلة عن الجماعة الإسلامية وعن أفكارهم وممارساتهم، انظر مقابلة طلعت فؤاد قاسم مع هشام مبارك، في: Hisham Mubarak, «What Does the Gama'a Islamiyya Want?,» in: Beinin and Stork, eds., *Political Islam: Essays from Middle East Report*, pp. 314-326.

(٥٢) مقابلة شخصية في أسيوط، ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

عمل ناشطي الإخوان في الجامعة، فضلاً عن تهديد أنصارهم. وغالباً ما كان رجال الأمن يشاهدون تلك المواجهات العنيفة من غير أن يتدخلوا، بحيث بدوا أنهم لا يمانعون في أن يقتتل الإسلاميون في ما بينهم طالما أن ذلك لا يؤثر بحال من الأحوال في استقرار النظام. وبما أن الأجهزة الأمنية بقيت على الحياد، اضطرّ الإخوان إلى الدفاع عن أنفسهم والردّ على من كان يعتدي عليهم.

ولم تتدخل القوى الأمنية إلا عندما بدأ الإسلاميون المتطرفون، باسم الجماعة الإسلامية، بالقيام بأعمال عنف خارج الجامعة ضدّ الدولة وضدّ المجتمع. وفي هذه المرحلة، قرّر الإخوان التخلّي عن اسم الجماعة الإسلامية والعمل تحت اسم جديد هو «التيار الإسلامي». وأصبح «التيار الإسلامي» عنواناً للإخوان الطلبة في جامعات مصر، إلى أن جاء المرشد مهدي عاكف وطلب تغيير الاسم إلى «الإخوان المسلمين» علانية وصراحة، كما سنرى في الفصل السابع.

٥ ـ النقابات المهنية

كان حضور الإخوان المسلمين في النقابات المهنية ظاهرة «طبيعية»، وليس عملاً مخططاً له كما ذكرت. ويرجع ذلك إلى أن أغلب الإخوان كانوا طلاباً في السبعينيات، وتخرّجوا في الثمانينيات، واحتاجوا إلى البحث عن وظائف في الميادين المهنية المناسبة. وكانت العضوية في النقابة المعنية شرطاً مسبقاً للحصول على وظيفة، كما أن النقابة كانت توفّر مزايا لا غنى عنها، مثل معاشات التقاعد والتأمين الصحي المدعوم، وتساعد على الحصول على تأشيرات للعمل في الخارج. وسواء أكان الخرّيجون موظفين أم لا، فإنه يحقّ لحملة الشهادات في أغلب المهن الانتساب إلى عضوية نقابة مهنته أو تخصّصه. وسرعان ما لعب الإخوان دوراً ناشطاً عندما بدأوا في منتصف الثمانينيات بتنظيم أنفسهم وخوض انتخابات مجالس إدارة النقابات. وأينما ذهبوا، سواء في الجامعات أو في النقابات، فإنهم كانوا يعملون كناشطين وكانوا يؤدون مهمتهم السياسية. ولكن مقارنة بما هو الحال في الجامعات، كان لنشاط الإخوان في النقابات مغزى أكثر أهمية.

فأعضاء النقابات ينتمون إلى المهنيين من أبناء الطبقة الوسطى الذين لديهم مطالب وهموم أكثر تعقيداً من الحصول على الكتب الرخيصة أو حضور صفوف للمراجعة الدراسية. فالعديد من هؤلاء المهنيين موظفون أصلاً في القطاع العام أو الخاص، ويتمتعون بدرجة من الاستقلالية المادية، فضلاً عن أن لديهم

إمكانية أكبر للتحرك في المجتمع والتأثير فيه من الطلاب الجامعيين. وعلى العكس من أغلب الطلاب الذين لم يبلغوا السن القانونية للتصويت، كان يحقّ للمهنيين التصويت في الانتخابات البرلمانية، وبالتالي كان لهم تأثير سياسي قوي لا يمكن إهماله.

ولو عدنا إلى الفترة التي سبقت منتصف الثمانينيات، فسنجد أن أغلب النقابات كان ساحات خاملة تُستخدم (أو يُساء استخدامها) من قبل رئيس النقابة، أو النقيب، ومن دائرته المغلقة من المعارف للحصول على الامتيازات التي توفرها لهم النقابة، إضافة إلى الامتيازات المالية بحكم وضعيتهم. ومن ناحية أخرى، كانت ميزانيات النقابات محدودة، بحيث كان من المتعذر عليها توفير خدمات مهمة لهذا العدد الكبير من أعضائها. ولهذا، ومنذ البداية، وعد الناشطون الجدد، مثل العريان وأبو الفتوح والجزار وماضي، الذين تطلّعوا إلى خوض الانتخابات، ناخبيهم بتوفير الخدمات لأعضاء النقابة، بالإضافة إلى وعودهم بمحاربة الفساد الإداري والمالي[٥٣].

ولطالما كانت الحملات الموجّهة ضدّ الفساد عناصر جذّابة وفعالة في الخطاب السياسي العربي. ومبارك نفسه بدأ عهده بحملة منظمة ضدّ الفساد كوسيلة لكسب الدعم الشعبي. وقام الإخوان المسلمون بالأمر نفسه في النقابات، باستثناء أنهم طبّقوا سياساتهم على نحو أكثر انسجاماً وجدّية. وفي هذا الصدد، درست أماني قنديل أداء الإخوان في النقابات، وهي تدّعي بناء على اطلاعها على عدد كبير من الوثائق التي تتعلق بكيفية إدارة النقابات قبل منتصف الثمانينيات، أن الحركة أبلت بلاءً حسناً بالفعل في محاربة الفساد. تقول قنديل: «اطلعت على العديد من الدعاوى القضائية التي رفعها الإخوان المسلمون ضدّ ممارسات فاسدة متنوعة كانت تحدث في النقابات. وعرض عليّ المحامي الدكتور محمد سليم العوّا، وكيل الإخوان، عدداً من المستندات التي تكشف كيف أن الشركات السبع عشرة التي تملكها نقابة المهندسين وتُدار من قبل أصدقاء عثمان أحمد عثمان (النقيب) كانت تُمنى بخسائر ثقيلة، بسبب ما بها من فساد مستشرٍ»[٥٤].

وتجادل قنديل بأن الإسلاميين نجحوا في النقابات في وقف سوء استخدام

(٥٣) هذا يتعلق على الخصوص بشركات عثمان أحمد عثمان، النقيب السابق لنقابة المهندسين، والتي كانت تُمنى بخسائر ثقيلة. مقابلة شخصية مع أبو العلا ماضي، القاهرة، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

(٥٤) مقابلة شخصية مع أماني قنديل، القاهرة، ٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

الموارد، وتمكّنوا لأول مرّة من تحقيق فوائض كبيرة في ميزانيات النقابات التي سيطروا عليها. واستناداً إلى أحمد النحاس، أمين الصندوق في فرع نقابة المهندسين بالإسكندرية، فقد بلغت ميزانية نقابة المهندسين مثلاً في العام ١٩٩٤ خمسة عشر مليون جنيه مصري، مقارنة مع ٢٣٠ جنيهاً مصرياً فقط في العام ١٩٨٦[٥٥].

وسبق لأعضاء الإخوان في النقابات أن كانوا نشطين في الاتحادات الطلابية (العريان وأبو الفتوح في جامعة القاهرة، وأبو العلا ماضي في جامعة أسيوط مثلاً). وبناء على ذلك، لم تبدَّد خبراتهم الإدارية والتنظيمية التي اكتسبوها في الجامعات أو تضيع هباءً. وبفضل تنظيم الجماعة وشبكاته المنظمة التي تشمل أقسامه ومكاتبه، كما شرحت، جرى تطوير هذه الخبرات ونقلها إلى النقابات. واستناداً إلى أبو العلا ماضي، كان عبد المنعم أبو الفتوح هو أحد الرموز التي حافظت على الصلة بين الجامعات والنقابات: «كان أبو الفتوح شخصية مهمة بالنسبة إلى أدائنا في النقابات، لأنه سبق أن كان شخصية مهمة في الحركة الطلابية في السبعينيات. كما أنه آمن بضرورة مشاركة الإسلاميين في الاتحادات الطلابية، وآمن بأنه ينبغي علينا أن نفعل كإخوان الشيء نفسه في النقابات»[٥٦].

وقد شجع نجاح أبو الفتوح في نقابة الأطباء في العام ١٩٨٤ الإخوانَ على خوض انتخابات مجالس الإدارة في النقابات الأخرى، وسرعان ما نال أعضاء الحركة عضوية مجالس نقابة المهندسين (في العام ١٩٨٦) ونقابة الصيادلة (في العام ١٩٨٨)[٥٧]. وفي البداية، وباعتبار أن الإخوان كانوا يحاربون الفساد المتأصل في النقابات، لم يكن بمقدورهم سوى أن يعيدوا طرح خدمات شبيهة بالتي كانوا يقدّمونها إلى الطلاب في السبعينيات. مثلاً، كان أحمد النحاس طالباً رائداً من الإخوان في جامعة الإسكندرية في العام ١٩٧٨، وقد عمل على تنظيم معارض لبيع السلع المعمّرة (مثل الغسالات والثلاجات، والأثاث المنزلي، وما إلى ذلك) في الجامعات للطلاب وعائلاتهم. وعندما أصبح أمينَ الصندوق في نقابة المهندسين في فرع الإسكندرية، نظّم عمليات بيع مماثلة بدءاً من العام ١٩٨٥. وأوّل صفقتي

(٥٥) مقابلة شخصية مع أحمد النحاس، الإسكندرية، ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٥٦) مقابلة شخصية مع أبو العلا ماضي، القاهرة، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٥٧) للاطلاع على تفاصيل التحاق الإخوان بالنقابات، انظر: Ninette Fahmy, «The Performance of the Muslim Brotherhood in the Egyptian Syndicates: An Alternative Formula for Reform?,» *Middle East Journal*, vol. 52, no. 4 (Autumn 1998), p. 552.

مبيعات كانتا مشابهتين للصفقات التي أبرمها في السبعينيات، لكن سرعان ما تطورت أعماله لتلبّي الحاجات المختلفة للأعضاء المهنيين[٥٨]. وقد حققت هذه المبيعات رواجاً شديداً، بحيث وصلت الأرباح التي جنتها النقابة إلى ٢٠ مليون جنيه مصري. وأدرك النحاس أهمية الخدمات، بدلاً من الخطاب السياسي، في الفوز بتأييد شريحة المهنيين في انتخابات مجلس إدارة النقابة: «في السنين القليلة التي أعقبت ترسيخ تواجدنا في النقابات، لم نفعل شيئاً سوى تقديم الخدمات. عرفنا أن الناس سينصتون إلينا إن نحن عالجنا همومهم أولاً بطريقة عملية، بدلاً من مجرّد التحدث إليهم عن السياسة منذ البداية. وكانت تلك خير وسيلة لتعبئة الناس لدعم سياساتنا. دور السياسة يأتي بعدئذٍ»[٥٩].

وهذا التوجّه اللاسياسي في توفير الخدمات لتلبية حاجات الجماهير الشابة هي التي منحت الإخوان الشعبية، وبالتالي تحقيق الفوز في الانتخابات. واستناداً إلى النحاس: «معظم الذين صوّتوا لنا في الانتخابات النقابية، سواء أكان عددهم ثلاثة آلاف أم أربعة آلاف، كانوا في الأساس من المهنيين الشباب الذين تعرّفنا عليهم منذ أن كنّا طلاباً. وهذا جعل من السهل علينا التواصل معهم بلغة يمكنهم فهمها والتجاوب معها. والناخبون الأكبر سنّاً الذين لم يتسنّ لهم التعرّف علينا سابقاً آثروا التصويت لأصدقاء عائلاتهم في مقابل الحصول على امتيازات شخصية»[٦٠].

وطرح الإخوان في نقابة الأطباء في العام ١٩٨٦ مشروعهم الشهير المتعلق بالتأمين الصحي، إذ لم يكن في مقدور أغلب الأطباء الخرّيجين تحمّل التكاليف الباهظة للعلاج في المستشفيات الخاصة، وشعر العديد منهم بالمذلّة في المستشفيات الحكومية، لأنهم لم يكونوا يتلقّون الرعاية المناسبة أو الخدمات اللائقة. واستناداً إلى أنور شحاتة، أمين صندوق نقابة الأطباء، أحرز مشروع التأمين الصحي نجاحاً كبيراً في أوساط الأطباء الشباب، لأنه هدف إلى استعادة «كرامتهم ومكانتهم في المجتمع»[٦١]. كما وفّر لهم المشروع، ووفّر لعائلاتهم، الرعاية الصحية اللائقة وبأسعار معقولة.

(٥٨) مقابلة شخصية مع أحمد النحاس، الإسكندرية، ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) مقابلة شخصية مع أنور شحاتة، القاهرة، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

ومقابل هذا العقد الاجتماعي المتنامي بين الإخوان والطلبة والمهنيين، كان العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع يتعرض للتآكل، ولا سيما في الميدان الاقتصادي.

ثالثاً: الميدان الاقتصادي

لقد بدا واضحاً في منتصف الثمانينيات أن مبارك يريد أن تتبنّى مصر اقتصاداً ليبرالياً يتماشى مع سياسة الانفتاح التي تبنّاها السادات، وإن يكن بطريقة أكثر حكمة وحذراً. ولكنّ المشكلة المستمرّة كانت في كيفية التسويق لهذا الخط السياسي بين أوساط الطبقتين الفقيرة والدنيا دون أن يبدو أنه تخلّ عن العقد الاجتماعي لعبد الناصر، ودون أن يخاطر بتجريد نظامه من شرعية هذا العقد. وقد واصل مبارك الدفاع عن سياسة الانفتاح التي دعا إليها السادات، واستمرّ في مواجهة تأثيراتها السلبية (التي تجلّت في تفشّي استهلاك السلع الكمالية والتراكم السريع للثروات باستخدام وسائل غير منتجة أو فاسدة). وأكّد أهمية انفتاح منتج، وليس استهلاكياً، لكن من غير أن يحدّد بدقة مصير القطاع العام. وعلى الرّغم من تشديده على الحاجة إلى الإصلاح، واصل مبارك التعهد بالتزام الدولة بإصلاح القطاع العام، فضلاً عن تطوير البنية التحتية.

وفي ما يتعلق بالناحية الأخيرة، فإن مبارك حقق بالفعل إنجازات لا يمكن إنكارها بتحسينه نظام الصرف الصحي المترهل، وبناء الجسور وشقّ الطرقات، وزيادة المساكن ووسائل النقل، بما في ذلك شبكة الأنفاق الأرضية (المترو) في مدينة القاهرة وضواحيها. وعلى رغم أنها كانت تحسينات متواضعة، مقارنة بما كان متوقعاً، فهي إنجازات مهمة مكنّت النظام من أن يقول للناس إنه «فعل شيئاً». وغالباً ما كان مبارك يشير في خطاباته وفي مقابلاته إلى الإنجازات التي حققها منذ مجيئه إلى السلطة، ويعد بتحقيق مزيد من الإنجازات في المستقبل. وفي أحد خطاباته، ذكّر المصريين بأن التقدم على صعيد التنمية أسرع بكثير وأوسع شمولاً خلال السنتين الأوليين من الخطة الخمسية منه خلال «فترة العشرين عاماً التي سبقتها». وأصرّ على أن مثل هذه النتائج «تبعث على الثقة والتفاؤل»[٦٢].

---

(٦٢) خطاب أيار/مايو، الذي ألقاه مبارك في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٤.

١ ـ الدفاع عن سياسة الانفتاح

وعلى الرغم من هذا الخطاب، فشل أداء مبارك في إرضاء توقّعات أغلب المصريين الذين لم يستفيدوا من الانفتاح أو من التحسينات في الخدمات الأساسية. فالمواطن المصري العادي الذي يعيش في إمبابة أو بولاق (وهما منطقتان فقيرتان في ضواحي القاهرة) لا يمكنه ملاحظة أي تحسن في حياته اليومية. ووصفت مقالة كتبها مصري ونشرتها مجلة **روز اليوسف** في العام ١٩٨٤ كيف أن عدداً كبيراً من المصريين يفتقر إلى مستلزمات الحياة الأساسية، بما في ذلك «القدرة على الحركة في الشوارع، سواء في المركبات أم سيراً على الأقدام، من غير أن يتعثّر أو يعلق في وسط الزحام»، وكيف أن المواطنين يسكنون في أحياء «ملوّثة ببرك مياه الصرف الصحي وأكوام من النفايات»[٦٣].

ويمكن القول إن تحسينات مبارك ركّزت على المناطق الأكثر عمراناً في مصر (وبخاصة في المدن الكبيرة التي تضم أطيافاً شتى مثل القاهرة والإسكندرية)، وأهملت المناطق الأكثر فقراً والأقل عمراناً في الأقاليم وفي صعيد مصر (تشير الأرقام إلى أن النظام استثمر في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ تسعة وعشرين بالمئة من ميزانيته في تطوير القاهرة و١٥,٨ بالمئة في تطوير الإسكندرية، واستثمر أقل من ٤ بالمئة من الميزانية في المحافظات الجنوبية)[٦٤]. وبدا أنه يسعى إلى الحصول على شرعية الإنجاز، ولكن من الطبقات الأكثر ثراءً، التي تضم الضباط في القوات المسلحة والبرجوازيين العاملين في التجارة الذين جذبوا العائدات الخارجية إلى البلاد. غير أن الغضب الشعبي المتفاقم بسبب هذا الانحياز إلى الأثرياء تجلّى في عودة ظهور القلاقل الاجتماعية الدينية بعد العام ١٩٨٥. وسبق أن أشرتُ إلى أعمال الشغب التي قامت بها قوات الأمن المركزي، والتي اندلعت في العام ١٩٨٦. وفي هذا السياق، شهدت منطقة كفر الدوّار مثلاً أعمال عنف قام بها عمال القطن والنسيج عندما أعلنت الحكومة عن تخفيضات في الدعم. وربما تفاوتت الأسباب التي دعت إلى اندلاع أعمال العنف، غير أن كافة الاضطرابات ترافقت مع شعور عام بالإحباط بسبب فشل الدولة في تأمين

---

(٦٣) **روز اليوسف** (١٦ تموز/يوليو ١٩٨٤)، ص ٢٣.

(٦٤) انظر: محمد صديقي، «السياسات الاقتصادية والقطاع غير الرسمي،» في: السيد الحسيني [وآخرون]، **القطاع غير الرسمي في حضر مصر: المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية** (القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦)، ص ٣٤٥ ـ ٤٠١.

الحاجات الأساسية (وسنلاحظ في الفصل السابع ازدياد إضرابات العمال في السنوات الأخيرة من بداية الألفية الثانية).

وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد عانت مصر في منتصف التسعينيات تضخماً مرتفعاً، وارتفاع حجم الديون، وذهبت ضحية أزمة النفط الدولية. فتراجع أسعار النفط أثّر في ميزانية الحكومة بسبب تراجع عائدات المشتقات النفطية التي ينتجها القطاع العام، وتراجع المبالغ الضريبية التي تدفعها الشركات النفطية العاملة في البلاد. كما أنه كان لها وقع سلبي على اقتصاد الولايات المتحدة، وهو ما أدّى إلى التقليل من حجم بعض المعونات المالية الأمريكية لمصر. وأدّت هذه الأزمة في نهاية المطاف إلى جعل مصر أكثر ضعفاً أمام الضغوط التي يبذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لحضّها على الخصخصة. وكان مبارك على علم بالانتقادات المشار إليها أعلاه، غير أن الضغوط الاقتصادية المتراكمة، وما يصفه رودني ويلسون (Rodney Wilson) بـ «انعدام رؤيته»، حالت دون مواصلته سياسة منسجمة للتخفيف من هذه المظالم[٦٥]. وبدلاً من ذلك، تبنّى ما يصفه برومْبيرغ (Brumberg) بـ «استراتيجيات البقاء»، بهدف إطالة عمر النظام[٦٦]. ومن ناحية أخرى، أمل «بتنفيس مشاعر الغضب» عبر إيجاد هامش من الديمقراطية يمكنه التعويض عن الفشل في إصلاح الاقتصاد[٦٧]. وقد تجلّى هذا «الهامش» في انتخابات عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧، على رغم أنني جادلتُ أن النظام استهدف من وراء ذلك الهامش النخبة السياسية أكثر مما استهدف قطاعات الشعب الأوسع. وهذا ما تؤكده دراسة حسنين إبراهيم الذي وجد أن شرعية النظم الحاكمة في البلدان النامية تحدّدها قدرة هذه النظم على تأمين التوزيع العادل للثروة، وليس هوامش الحرّية السياسية فقط[٦٨]. ولهذا، فإن اللافت هو أن اندلاع أعمال العنف في مصر جاء في غمرة الإصلاحات السياسية والقانونية التي شرع فيها مبارك.

واستهدفت «استراتيجية البقاء» الثانية التي اتّبعها مبارك في الشروع في حملة «الإنعاش الوطني» أولئك المصريين الذين يمكنهم المساهمة مالياً في التخفيف من

---

(٦٥) مقابلة شخصية مع رودني ولسون، مدينة إكستر البريطانية، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

(٦٦) انـــظـــر: Daniel Brumberg, «Survival Strategies vs. Democratic Bargain: The Politics of Economic Reform in Contemporary Egypt,» in Henri J. Barkey, ed., *The Politics of Economic Reform in the Middle East* (New York: St. Martin's Press, 1992), pp. 73-104.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٦٨) حسنين توفيق إبراهيم، «مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٥)، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٦.

التأثيرات الدراماتيكية للمشكلات الاقتصادية التي تعانيها مصر. فقد كان للركود الذي ساد في منتصف الثمانينيات تأثيرات عميقة في عائدات مصر، بما في ذلك العائدات المتأتية من السياحة (التي تضررت بفعل أعمال العنف التي قام بها المتطرّفون الإسلاميون). ولم يكن أمام مبارك خيار سوى إشراك شعبه ومواجهته بالحقائق القاسية بقوله في أحد خطاباته: «نحن لا نقلل من شدة وصعوبة المشكلة التي نواجهها. وقد زاد من حدّة هذه المشكلة عاملان أساسيان. العامل **الأول** هو الانخفاض الكبير في أسعار النفط [...] والعامل **الثاني** هو أن حجم دفعات سداد الديون الناجمة عن التزاماتنا الخارجية، والتي يتعين الوفاء بها، وصل إلى أقصى مستوى له في السنة الجارية [١٩٨٦] وفي السنتين القادمتين. وسنكون مرغمين على مواجهتهما»[٦٩].

وأشار مبارك أيضاً إلى مشكلة التكاثر السريع في أعداد السكان، وما لذلك من تأثير سلبي في مستوى المعيشة[٧٠]. وبعد أن توجّه إلى القطاعات المختلفة من المجتمع طلباً للمساعدة، طلب من «كل من استفاد كثيراً بطرق مشروعة... المساهمة بدافع وطني، في وضع حلول تضمن مصالح أغلبية المصريين الذين يعانون بسبب الدخل المحدود وارتفاع الأسعار». وطالب «الأحزاب، واتحادات العمال والمنظمات العديدة في مصر»، وبخاصة «تلك التي لديها وفرة من المال... البدء في عملية تساعد على التخفيف من أعباء الأشخاص ذوي الدخل المحدود». وذكّر مبارك المصريين الذين يعملون في الخارج بأنهم «استفادوا جميعاً ومن كافة النواحي» من الدعم الذي وفّرته لهم عائلاتهم وبلادهم، وطلب منهم «ردّ هذا الجميل وتقدم الصفوف في المشاركة في النهضة الكبرى [لبلادهم]». كما أطلق «حملة الديْن» التي «يساهم كل مواطن فيها بما يستطيع من غير أن يحمّل نفسه أعباءً إضافية» من أجل تخفيض الديْن الوطني الثقيل[٧١].

وفي نهاية العام ١٩٨٥، وصل الديْن الخارجي لمصر إلى ٣٣ مليار دولار، واستهلكت خدمةُ هذا الدين ٣٥ بالمئة من إيرادات الحسابات الجارية[٧٢]. وكان

---

(٦٩) خطاب مبارك في مؤتمر الحزب الديمقراطي الوطني، ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٨٦، والمنشور في: **الأهرام**، ٢١/ ٧/ ١٩٨٦.

(٧٠) خطاب مبارك في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، والمنشور في: **الأهرام**، ٧/ ١١/ ١٩٨٣.

(٧١) خطاب مبارك في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥، نقلاً عن: Ami Ayalon and Haim Shaked, eds., in: *Middle East Contemporary Survey, vol. 9* (New York: Holmes and Meier, 1985), p. 348.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

فشل «الإنعاش الوطني» و«حملة الدين» مؤشراً خطيراً يوضح حقيقة تصور المصريين لشرعية النظام. أما الإخوان فقد وظفوا الفرص التي أتاحها لهم الميدان الاقتصادي بصورة مغايرة.

٢ ـ توسّع التمويل الإسلامي

لم يظهر أن للمشكلات الاقتصادية التي تعانيها الدولة المصرية تأثيراً سلبياً في النشاطات المالية للإخوان وثرواتهم، بل على العكس، أدّى تراجع دور الدولة والتخطيط والإدارة ابتداءً من منتصف الثمانينيات والتحرر التدريجي للاقتصاد، وروح التسامح التي تميّز بها مبارك في تلك الفترة تجاه المجتمع والقوى السياسية المعتدلة، إلى تعاظم نشاط الإخوان في الميدان الاقتصادي. ويمكن مشاهدة ذلك في توسّع شركات توظيف الأموال والبنوك وأعمال التجارة الخاصة بالأعضاء.

٣ ـ شركات التوظيف

شهد منتصف عقد الثمانينيات تعاظم أهمية دور أحمد عُبيد، وهو عضو مخضرم في الإخوان وصاحب شركة الحجاز الاستثمارية، في بروز التكتلات المالية إلى جانب مؤسسات الشريف، إلى حدّ فاق دور أشرف السعد وأحمد الريان اللذين لم يكونا عضوين في الإخوان (راجع الفصل الثاني). وكان السعد والإخوة الريان الثلاثة (أحمد وفتحي ومحمد) من بين المستفيدين من سياسة الانفتاح التي تبنّاها السادات، حيث توصلوا إلى طرق سهلة لجني المال عبر التعامل بالعملات الأجنبية غير المنضبط بقوانين. وعلى رغم أن هذه التعاملات حظيت بمباركة البنوك، والحكومات الغربية والعمال المصريين[٧٣]، فإنها كانت تتم بطريقة محظورة في السوق السوداء، وفي ظل غياب المراقبة الصارمة من جانب الدولة أو غياب مراقبة الهيئات المالية الدولية. وبحلول منتصف الثمانينيات، بذلت الدولة جهوداً لتنظيم عملية المتاجرة بالعملات الأجنبية ولتعزيز دور البنوك الحكومية. وبناء على ذلك، شنّ مصطفى سعيد، وزير الاقتصاد بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٥، حملة جدّية ضدّ أشرف السعد وأحمد الريان، بالإضافة إلى أكثر من ٥٠ تاجراً غير قانوني، في مسعى إلى إلغاء السوق السوداء وفرض معدلات صرف رسمية جديدة. وسرعان ما تم اعتقال السعد والريان، ولكن أُطلق سراحهما بكفالة في وقت لاحق. وكان

(٧٣) Clement Henry Moore, «Islamic Banks and Competitive Politics in the Arab World and Turkey,» *Middle East Journal,* vol. 44, no. 2 (1990), pp. 322-343.

أحمد عبيد هو الذي دفع الكفالة بعد أن صادرت الحكومة الأموال التي جمعها السعد والريان، بل عوضهما عن بعض الثروة التي فقداها ووافق على إبرام عقود شراكة معهما في مشاريع تجارية صغيرة في مرحلة لاحقة[٧٤].

واستأنف السعد نشاطه المهني المالي في منتصف الثمانينيات عبر تأسيس شركة جديدة اسمها شركة أشرف سعد وبشراكة مع شركة بارتنر كار (التي امتلكها عبيد نفسه)، والتي وفرت ٨٠ بالمئة من رأس المال. وعملت شركة السعد في تجارة السيارات الحديثة، وكان زبائنها أساساً من العمال المصريين الذين يعملون في الخليج وفي العراق. وقد شهد محمد شلبي، وكان يملك شركة اسمها «العقارية» لتوظيف الأموال أيضاً، قصة ولادة تحالف السعد ـ عبيد وتطور هذه العلاقة: «كنت هناك عندما ذهب أشرف السعد إلى عبيد وأقنعه بأن يكون شريكه في شركة السيارات. وافق عبيد، وبعد ذلك بوقت قصير، أسس السعد شركة لبيع السيارات في السمبلاوين [في محافظة الدقهلية]، حيث أسهم عبيد بثمانين بالمئة من رأس المال. ونمت الشركة وأراد السعد أن يستأثر بالشركة لنفسه. وفي نهاية المطاف، قرر السعد فسخ شراكته مع عبيد»[٧٥].

كانت هذه قصة عبيد مع السعد. وأما قصة عبيد مع الريان فهي مختلفة. فقد أراد الريان تأسيس شركة للمتاجرة بالعملات الأجنبية مجدداً بعد خروجه بكفالة[٧٦]. ولكنّ عبيد آثر استثمار ماله في مشاريع تجارية أقل خطورة وأكثر ربحية، ولذلك رفض تشكيل شراكة مع الريان، ولكن السعد وافق على إقراض الريان رأس المال اللازم لتأسيس الشركة التي أراد تأسيسها الريان، وهي التي عرفت في ما بعد باسم «شركة الريان للاستثمار».

وقد أردت من سرد هذه الروايات المختصرة التي تحكي عن بروز شركتي السعد والريان توضيح الدور الذي لعبه الإخوان في توسّع شركات التوظيف الإسلامية في الثمانينيات، وإظهار كيف أن هذه الفترة شهدت حركة حرّة نسبياً وغير خاضعة للقوانين لرأس المال الإسلامي بعيداً عن تدخل الدولة. وقد أفادت الصلات المالية لعبيد الحركةَ بالتأكيد وساعدتها على زيادة تأثيرها في المجتمع. وعمل نجاح عبيد ونجاح رجال أعمال آخرين مثل خالد عودة، كنموذج فعّال

(٧٤) مقابلة شخصية مع محمد شلبي، القاهرة، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
(٧٥) المصدر نفسه.
(٧٦) المصدر نفسه.

لـ «الدعاية بالأفعال» لما يمكن للإخوان تحقيقه في الميدان الاقتصادي دون الحاجة إلى الدخول في تعاملات مالية لا تجيزها الشريعة (مثل تعاطي الربا). وهذا ما زاد من المصداقية الدينية للإخوان.

وإذا قارنّا الأداء الاقتصادي للإخوان بأدائهم في النقابات المهنية، يتبين أن أداءهم الاقتصادي لم يكن قصة نجاح باهر للحركة. فهناك بعض المشاريع الاقتصادية التي انتهت إلى فشل بالتأكيد، وإن ظلت العديد من المشاريع الأخرى تساهم في توفير مصدر للدعم المالي للحركة، وفرص عمل للعديد من الإخوان الخرّيجين العاطلين عن العمل، الذين توظف عدد منهم في الشركات الخمس والثمانين التي يملكها عبيد، حتى إن ما يصل إلى ٣٠٠ عامل في أحد المصانع كانوا ينتمون إلى الإخوان المسلمين[٧٧]. هذا سوى من استطاع عبيد توظيفهم من الإخوان من خلال شبكة اتصالاته مع مستثمرين من غير الإسلاميين. وكان العديد من الموظفين الإسلاميين يحصل على أجور أعلى من تلك التي كانوا سيتقاضونها لو أنهم عملوا في القطاع العام. وقد بيّنا في الفصل الثاني كيف أن عبيد استخدم صلاته مع التنظيم في جذب رساميل كبيرة من داخل مصر ومن المصريين الذين يعملون في دول الخليج إلى شركات الشريف، وكيف أنه تم سحب هذه الرساميل في وقت لاحق بعد أن غادر عبيد شركات الشريف وأسس شركة الحجاز الاستثمارية. ولم يحدث ذلك لأنه لم يكن لدى الإخوان ثقة بالشريف (لأن أغلبهم لا يعرفه) بل لأنهم آثروا إيداع مدخراتهم لدى شخص وثقوا به وعرفوا أنه من التنظيم[٧٨].

ويميل قادة الإخوان إلى التقليل من الدور الذي لعبه عبيد والمقاولون الآخرون، مثل محمد عليوه، في المكاسب المالية التي جنتها الحركة. ولست أدري على وجه التأكيد إن كان ذلك يعود إلى أسباب تكتيكية من أجل تجنّب لفت أنظار الدولة وأجهزتها الأمنية التي استهدفت المصادر المالية للإسلاميين بوجه عام (ولا سيما في اعتقالات ٢٠٠٧) أو لأن هذه هي الحقيقة فعلاً. لكني أستبعد الخيار الثاني لأنه حتى وإن كان عبيد عمل فعلاً من أجل مصالحه المالية الخاصة، كما يدّعي الإخوان، فقد استمرّت الحركة في الاستفادة من إنجازاته وعائداته المالية.

---

(٧٧) مقابلة شخصية مع عاصم شلبي، القاهرة، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

(٧٨) المصدر نفسه.

فمن الناحية التقنية، يساهم كل عضو في الإخوان باشتراك شهري في الحركة يصل إلى خمسة بالمئة أو أكثر من مدخوله أو مدخولها (يُعفى الأخ من دفع الاشتراك إن كان عاطلاً عن العمل أو يدفع اشتراكاً رمزياً). وأنا لا أملك رقماً دقيقاً لمدخول عبيد من شركاته الخمس والثمانين، لكن في ما يتعلق بمساهمته المالية الشهرية في التنظيم، أتوقع بأنها كانت مساهمة كبيرة[٧٩].

كما شجعت الحركة أعضاءها المقتدرين مالياً على المساهمة بسخاء في دعم أنشطة الجماعة، وقال لي أحد الأعضاء المخضرمين في الإخوان إن عبيد ساهم مرة بمبلغ بلغ نحواً من ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري، وهي مساهمة كانت تساوي في منتصف الثمانينيات مبلغاً كبيراً من المال[٨٠]. وبالإضافة إلى ذلك، كان العديد من شركات عبيد ومصانعه موزعاً في شتى أنحاء مصر، في حين جرى استخدام بعضها كساحات للتعليم الديني والدعوة والنشاط السياسي. وفي أثناء انتخابات العام ١٩٨٤، وأكثر من ذلك في العام ١٩٨٧، ساعد العمال في هذه المصانع على إدارة الحملات الانتخابية لمرشحي الإخوان. وقد تضمن هذا النشاط التحدث إلى الناس، وتعليق الملصقات، وتوزيع المنشورات. وفي هذا السياق، وظّفت الشركة العقارية، وهي شركة توظيف أسستها عائلة شلبي، ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ عامل، كان جلّهم أعضاءً في الحركة. كما ساهمت الشركة في تمويل إنتاج الملصقات المطبوعة والمنشورات بكلفة مخفضة. باختصار، استفاد الإخوان من تجربة شركات التوظيف لتعزيز مكانتهم في الميدان الاقتصادي وكسب مزيد من الشعبية. ويمكن أن نخرج بالاستنتاج نفسه من دراسة تجربة بعض رجال الأعمال الإخوان في إدارة مشاريع خاصة استفادت منها الحركة، وشرائح من المجتمع.

٤ ـ المشاريع التجارية الخاصة

لم تكن حالة خالد عودة، الذي كان رجل أعمال من الإخوان، تدخل في دائرة شركات التوظيف الإسلامية، لكنها ليست شديدة الاختلاف عن حالة عبيد (راجع الفصل الثاني). كان خالد يدفع اشتراكاته الشهرية للحركة، وساعد في توظيف شباب الإخوان في مصانعه بأسيوط. وقد بيّنت في الفصل الثاني كيف أن

---

(٧٩) لكن ينبغي الإشارة إلى أن كمية كبيرة من أرصدة عبيد لم تكن ملكاً خاصاً له، وإنما كانت تعود لشركاء ومستثمرين.

(٨٠) مقابلة شخصية مع حسنين شحاتة، القاهرة، ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

بعضاً من مصانع عودة استفاد من روح التسامح لدى مبارك في مستهل الثمانينيات، وكيف أثّر ذلك في تطور المشاريع الجديدة وتوسعها في مرحلة لاحقة من ذلك العقد. فقد تأسس مصنعه ـ مصنع «الرباط» ـ لإنتاج الملابس في العام ١٩٨٠ كما ذكرت، وازدهر المصنع بسبب مشروع «كساء العاملين بالدولة» الذي كان يزوّد وزارة التموين بملابس لموظفي القطاع الحكومي. وتأسس مصنعه الآخر الخاص للطابوق ـ مصنع «البنيان المرصوص» ـ في سنة ١٩٨٢ وسرعان ما تطور وأصبح مصنعاً لصنع البلاط أيضاً.

كما بنى عودة مصنعاً آخر لتصنيع الأخشاب ـ مصنع «الفتح» ـ سنة ١٩٨٤، قدّرت قيمة معداته الحديثة بمئات الآلاف من الجنيهات المصرية. واستناداً إلى عودة، كان هذا المصنع هو ثاني أكبر مصنع لصنع التجهيزات الخشبية والأثاث في مصر. وقد عمل في هذا المصنع نحو من ١٢٠ عاملاً، ووصلت طاقته الإنتاجية إلى إنتاج مئة باب ونافذة في اليوم. وتخصص المصنع الرابع لعودة ـ مصنع «الرشاد» ـ في تصنيع المواد البلاستيكية.

المشروع التجاري المهم الخامس كان سلسلة محلات البقالة ومحلات السوبر ماركت دار السلام التي فتحت فروعاً لها في خمسة أماكن أو أكثر في أسيوط. يقع أحد هذه الفروع، واسمه القدس، في حرم جامعة أسيوط، حيث عمل عودة كأستاذ محاضر في الجيولوجيا في وقت سيطر فيه الإخوان على اتحاد الطلاب وعلى هيئة التدريس في الجامعة. وتأسس فرع ثانٍ في منطقة السادات، التي يغلب على سكانها أبناء الطبقة الوسطى وموظفو القطاع العام، في حين تأسس فرع آخر، اسمه النيل، في منطقة راقية يسكنها في الأغلب أطباء ومهندسون ومحامون وضبّاط شرطة[81].

أقرّ عودة أن مبارك لم يتدخل أبداً لعرقلة مشاريعه في الثمانينيات، بل إنه تسامح في الواقع مع توسيع هذه المؤسسات، كما كان الحال مع شركات الاستثمار الإسلامية. كما أوضح أن النظام كان على دراية بأن كافة هذه المشاريع يملكها عضو في الإخوان المسلمين، وهو ما يعكس تمييزاً واضحاً بين الإخوان والجماعة الإسلامية المتطرفة في أسيوط. وكان مصنع الرباط بمثابة حالة ساطعة على التعاون بين الدولة والإخوان، في حين استفاد الإخوان من القطاع العام،

(٨١) نبيل شرف الدين، **أمراء ومواطنون: رصد لظاهرة الإسلام الحركي في مصر خلال عقد التسعينات** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ص ١٠٨.

فضلاً عن القطاع الخاص في استثمار مواردهم وزيادة حجم تأثيرهم. ولكن بصرف النظر عن مدى صغر حجم المشاريع التجارية التي يملكها عودة، ساهمت هذه المشاريع بالتأكيد في «الدعاية بالأفعال»، حتى وإن زعم الإخوان أنها كانت محدودة من الناحية الفعلية، عبر إظهار ما يمكن للحركة تحقيقه في الميدان المالي. وقد استخدم عودة نفسه موارده الواسعة في بناء سمعة شعبية وظّفها في وقت لاحق في المضمار السياسي. ففي التسعينيات من القرن الماضي، خاض الانتخابات في أسيوط لكنه لم يوفَّق بسبب مزاعم عن تلاعب الدولة بصناديق الاقتراع (لما اعتقل النظام نشطاء رجال أعمال الإخوان في ٢٠٠٧ وحولهم إلى محاكمة عسكرية، كان خالد عودة من بين قائمة المعتقلين).

خلاصة

بيّنت في هذا الفصل كيف أن انتخابات العام ١٩٨٤ حوّلت الشرعية القانونية إلى «شكل مهيمن» من أشكال الشرعية لكل من مبارك والإخوان المسلمين. وبالنسبة إلى مبارك، تجلّى ذلك في خطابه السياسي الذي ركّز على التعددية الحزبية التي يحكمها القانون، وعلى الالتزام بإرادة الشعب. وربما حققت حملة مبارك السياسية نجاحاً في أوساط النخب السياسية، ولكنها حتماً فشلت على صعيد المجتمع ككل. فقد افتقد الرئيس الرؤية، وبدا نظامه عاجزاً عن معالجة القضايا الأكثر أهمية وهموم المجتمع. وكان نتيجة ذلك عدد متزايد من القلاقل الاجتماعية والدينية، كان من تداعياتها تنامي دور الأجهزة الأمنية. وهذا التناقض بين سعي النظام إلى الشرعية من خلال الإصلاح السياسي واعتماده على الإكراه من خلال قوات الأمن للتغلب على المعارضة، زاد من حدة مشكلاته.

وبالنسبة إلى الإخوان، يمكن النظر إلى سعيهم إلى امتلاك الشرعية القانونية في سياق رغبتهم في تأمين اعتراف الدولة بهم وبحصر دورهم في كونهم حزباً سياسياً. وفي هذه الأثناء، وافق الإخوان، بغرض المشاركة في العملية السياسية، على تشكيل تحالف مع حزب الوفد العلماني، وهو ما أظهر مدى استعداد الحركة للمضي في تطبيع علاقاتها مع الدولة ومع المجتمع. ولكن في ما كانت هذه الأحداث تجري في الميدان السياسي، كان الإخوان يفتحون آفاقاً في الوقت نفسه في الاتحادات الطلابية وفي النقابات المهنية، حيث الشرعية في هذه الفضاءات لا تعتمد على اعتراف الدولة، وإنما على اعتراف المجتمع. وأضحى توفير الخدمات بمثل أهمية استخدام الخطاب السياسي والرموز الدينية، إذا لم يفقها أهمية لكسب شعبية شرائح الطلبة والمهنيين. واستُخدم الخطاب السياسي في الميدان

السياسي، وفي أثناء الحملات الانتخابية، في حين جرى الترويج للخطاب الديني أساساً داخل المساجد والأحياء، بهدف ضمّ أعضاء جدد.

وقام الإخوان في كافة هذه الحالات بتمويل نشاطاتهم وزيادة حجم تأثيرهم من خلال مواردهم المالية الآخذة في التوسع، كما هو ملاحظ في النمو التدريجي لشركات التوظيف الإسلامية والمشاريع الخاصة في منتصف الثمانينيات. ومن ناحية أخرى، تسامح مبارك مع الدورين الاجتماعي والاقتصادي للإخوان لأن ذلك جاء منسجماً مع رغبته في إظهار وجه ديمقراطي، ولأنه بدا أن الإسلاميين يساعدون الدولة في جهودها الهادفة إلى تخفيف العبء عن أبناء الطبقات الدنيا الذين يتزايدون عدداً. واستفاد النظام على الصعيد الرسمي من بعض مشاريع الإخوان التجارية، مثل مصنع الرباط، وكذلك على الصعيد غير الرسمي والصعيد الشخصي من شركات التوظيف. فقد جرى توظيف بعض كبار المسؤولين كـ «مستشارين» لدى شركات الاستثمار هذه (من الأمثلة البارزة على ذلك وزير الداخلية السابق، النبوي إسماعيل، الذي عمل لصالح شركة الريان). وكشفت فضيحة ما سمّي بـ «كشوف البركة» (وهي عبارة عن قائمة خاصة بأسماء كبار المسؤولين المصريين الذين جرى توظيفهم في شركة الريان كأعضاء في مجلس إدارة الشركة وحصلوا على مبالغ ضخمة من المال) عن مدى تورّط الدولة في النشاطات المالية للإسلاميين، ولكنه تورط وصل إلى نهايته في أواخر عقد الثمانينيات.

الفصل الرابع

قوة تنظيم الإخوان المسلمين (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠)

يستند جوهر هذا الفصل إلى استكمال قصة سعي كلّ من مبارك والإخوان إلى تكريس شرعيتهما في المجتمع حتى نهاية الثمانينيات. ولكن الفصل سيسلط الضوء أكثر على جدلية أن شرعية الإخوان الخدمية ما كان لها أن تكون بهذه الفاعلية لولا قوة تنظيم الجماعة. فهذا التنظيم، بهيكله الداخلي وأقسامه ومكاتبه وأعضائه وامتداداتهم داخل نسيج المجتمع، هو الذي مكّن الجماعة من أن تقدم خدماتها، سواء إلى الطلبة، أو إلى أساتذة الجامعة، أو المهنيين في النقابات، بكفاءة وذكاء، مقارنة بخدمات النظام. وكفاءة التنظيم في توزيع خدماته هي التي ستساهم في تعزيز شرعية الحركة، وحثّها على توظيف هذه الشرعية توظيفاً سياسياً يقلق النظام بحلول التسعينيات (كما جاء في الفصل الخامس).

وأما الرئيس مبارك فقد ظل مهتماً بصورته الشعبية كحاكم يلتزم بالقانون والنظام، غير أن سياساته القمعية في حق المعارضة الدينية التي تواجه الدولة ازدادت قسوة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى التأثير بشكل سلبي في موقف الدولة من المجتمع. وفي الوقت نفسه، كان النظام يعاني تبعات تأثير الأزمة الاقتصادية التي عصفت بمصر، والتي زادت من التذمّر والغضب الشعبي. فقد شهدت الفترة التي تلت منتصف الثمانينيات تدهوراً سريعاً في مصادر العملة الصعبة، وزيادةً في معدلات التضخم، وتراجع حجم المدخرات والاستثمارات، وزيادة الضغوط التي يبذلها صندوق النقد الدولي من أجل إعادة هيكلة جدّية وإدخال إصلاحات. وعلى رغم أن الفترة الأخيرة من عقد الثمانينيات شهدت مصادرة شركات التوظيف الإسلامية وتنظيم حركة الأموال، بقي مبارك، بالإجمال، متسامحاً مع الإخوان المسلمين، فسُمح للحركة بالمشاركة في انتخابات العام ١٩٨٧ البرلمانية، غير أن جواً من عدم الثقة بدأ بالتطور بين الطرفين نتيجة للتأثير المتنامي للإخوان ولتردّدهم في دعم حملة النظام ضدّ حركتي الجهاد والجماعة الإسلامية. وهو تطور انفجرت معالمه بحلول بداية التسعينيات (راجع الفصل الخامس).

وبحلول نهاية الثمانينيات، أضحى الإخوان قوة لا يمكن إنكارها في

السياسة المصرية وفي المجتمع المصري، حتى وإن استمرّت الدولة في إنكار وجودهم رسمياً. فقد شكّلوا داخل البرلمان، مجموعة المعارضة الأكبر حجماً، ولم يكونوا الطرف الذي يثير مناقشات جادة حول الإصلاح وتطبيق الشريعة وحسب، بل باتوا يملكون رأياً في تحديد المصير السياسي لمبارك نفسه، وهذا هو الأخطر، عندما رُشح لمدة ولاية ثانية كرئيس في العام ١٩٨٧. فقد اقترن نجاحهم السياسي بوصولهم السريع والملحوظ إلى مراكز القرار في النقابات المهنية الرئيسية، وفي الاتحادات الطلابية وفي نوادي أعضاء هيئة التدريس، وبقدرتهم على توفير خدمات ضرورية لجماهيرهم من أبناء الطبقات الدنيا. والأهم من ذلك - كما قلت - أنهم وظّفوا كفاءة التنظيم وشبكاته المنظمة والمتداخلة في لحمة المجتمع في الاتصال والتنسيق بين الفضاءات التي سيطروا عليها. وقد عملت الشبكات التابعة للتنظيم بطريقة فاعلة هدفت إلى معادلة آليات السيطرة والتحجيم التي في حوزة النظام، وبالتالي باتوا يشكّلون مصدر تهديد للنظام ولسلطته على المجتمع المدني من خلال خدماتهم والطريقة التي كانوا يقدّمونها بها.

وأوجد تأثير الإسلاميين المتنامي لمبارك في أواخر الثمانينيات في مصر مأزق الشرعية الذي يواجهه أغلب النظم السلطوية عندما لا تكون على استعداد لدفع ثمن ما تقتضيه عملية حصولها على الشرعية (أي مزيد من الانفتاح). وفي هذا السياق، واجه مبارك حقيقة متناقضة عندما أدرك أن ما تسامح معه في السابق، وأن ما دفعه إلى فتح الميدانين السياسي والاجتماعي، ما لبث أن تحوّل إلى مصدر تهديد لشرعيته. ووجد مبارك نفسه عالقاً بين الفضاءات التي سبق له أن سمح بها وحافظ عليها من أجل تعزيز صورته الشعبية، وسيطرة المنافسين الإسلاميين على هذه الفضاءات وسعيهم إلى تقديم خدمات بديلة من خدمات النظام. وكانت هذه المعضلة الصعبة التي واجهها نظام مبارك في نهاية الثمانينيات هي ما أسميته بـ «أزمة الشرعية»، وهي الحالة التي يصبح فيها السعي إلى الشرعية «ورطة» بحدّ ذاتها على شرعية النظام نفسه. وإزاء هذه «الأزمة» يختار النظام في النهاية أن يحسم معضلته باستخدام العنف ضد منافسيه، ولو أسفر ذلك عن التضحية بسمعته (شرعيته)، وهو مع قام به النظام ضد الإخوان في التسعينيات، أكد النمط الدوري لعلاقة النظام المصري التقليدية بالجماعة: مهادنة تنتهي بصدام.

أولاً: مبارك وانتخابات العام ١٩٨٧

أدّت المشكلات التي واجهها مبارك مع عنف الإسلاميين إلى زيادة تدريجية في تطرّف سياساته تجاه المجتمع، لكنه حافظ على تجاوبه المعتدل مع المعارضة

السياسية. والانتخابات التي جرت في العام ١٩٨٧، والتي تزامنت مع انتخاباته الرئاسية، أكّدت أن السعي إلى الشرعية القانونية مسعى يستحق أن يُبذل الجهد فيه. وبناء على الحصيلة التي تمخّضت عنها انتخابات العام ١٩٨٤، طعنت المعارضة في نتائجها وفي دستورية القانون الانتخابي (رقم ١١٤ في العام ١٩٨٣)، لأنه حظر على المرشحين المستقلين المشاركة في الانتخابات، واقتصرها على الأحزاب فحسب. وهذه المعارضة تسبّبت في إحراج شديد للنظام، وبخاصة عندما رفعت المعارضةُ القضية إلى المحكمة الدستورية العليا وطالبت بحلّ مجلس الشعب وتحديد تاريخ لإجراء انتخابات جديدة.

وقد قرّر مبارك، في مسعى لتفادي مزيد من الإحراج، إبطال حكم المحكمة، ووافق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ على إدخال بعض التعديلات في القانون الانتخابي. ونتيجة لذلك، تم حلّ مجلس الشعب في شباط/فبراير ١٩٨٧ وتحديد شهر نيسان/أبريل من السنة نفسها كموعد لإجراء انتخابات جديدة[1]. وبالمقارنة مع القانون القديم (رقم ١١٤)، اعترف القانون الانتخابي الجديد (رقم ١٨٨) بحقّ المرشحين المستقلين في خوض الانتخابات، ومنحهم ١٠ بالمئة من المقاعد. كما نصّ على توزيع الأصوات التي صبّت في صالح الأحزاب التي فشلت في تأمين نسبة الثمانية بالمئة المطلوبة لدخول البرلمان على الأحزاب الفائزة بما يتناسب وحصصها التمثيلية من الأصوات. وجاء هذا التعديل مختلفاً عن القانون السابق، الذي كان يضيف أصوات الأحزاب التي خسرت في تأمين النسبة المطلوبة إلى نصيب الحزب الحاصل على أكبر عدد من الأصوات (وغالباً ما يكون الحزب الوطني الحاكم) في مسعى واضح لتعزيز نفوذ الحزب الحاكم.

وكالعادة، شجّع مبارك في خطاباته كافة الأحزاب السياسية على المشاركة في انتخابات العام ١٩٨٧، مع الحرص في الوقت نفسه على بقاء المجلس التشريعي تحت سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي. وجاءت حصيلة الانتخابات كما كان متوقعاً مرة أخرى، وفاز الحزب الوطني بأغلبية ٣٠٩ مقاعد من أصل ٤٤٨ مقعداً في مجلس الشعب. ولكن تبيّن أن الحزب الوطني كان الخاسر الأكبر هذه المرّة بما أن نسبة السبعين بالمئة من الأصوات التي حصل عليها كانت أدنى نسبة يحصل عليها أي حزب حاكم منذ العام ١٩٥٢. كما أن عدد المقاعد التي حصل عليها

---

(١) بعد انقضاء ثلاثة شهور على حلّ مبارك لمجلس الشعب المنتخَب في العام ١٩٨٤، أكدت المحكمة على حكمها القضائي بأن القانون الانتخابي رقم ١١٤ غير دستوري.

في عام ١٩٨٧ كانت أدنى بالتأكيد من عدد المقاعد التي حصل عليها في العام ١٩٨٤ (وهي ٣٩٠ مقعداً، أي خسر ٨١ مقعدا). يضاف إلى ذلك أن عدد المقترعين في الانتخابات لم يزد على أكثر من ٧ بالمئة عمّا كان عليه في انتخابات العام ١٩٨٤. ويمكن اعتبار هذين الرقمين بمثابة مؤشرين تقريبيَّين لرأي الشعب في الحكومة ولقدرة مجلس الشعب على إحداث تغيير حقيقي[٢].

وعلى الرغم من ذلك، قام مبارك بما ينبغي عليه القيام به لتأمين شرعية لرئاسته الثانية بعد أن انتهت فترة رئاسته الأولى في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧. وكما أشرنا سابقاً، نبع تجاوبه مع مطالب المعارضة السياسية بانتخاب مجلس شعب جديد من رغبته في تأمين مجلس شعب دستوري، مّما يمكّنه بالتالي من تجنّب الأسئلة التي تُطرح حول دستورية حقه في تجديد رئاسته. وقد رشّح البرلمان بالفعل، بما في ذلك التكتل المعارض الأكبر، أي التحالف الإسلامي بزعامة الإخوان المسلمين، مبارك لفترة رئاسة ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. وحصل مبارك على ٤٢٠ صوتاً من ٤٤٨ نائباً في مجلس الشعب، وهو عدد أكبر بكثير من غالبية ثلثي الأصوات التي يشترطها الدستور.

ولكن، بقدر ما كانت تلك أخباراً طيبة بالنسبة إلى مبارك، كانت بالتالي مصدراً لحقيقة مزعجة أيضاً. فالشيء الذي أراد مبارك الحصول عليه، وهو «برلمان دستوري»، هو نفسه الذي باتت تسيطر عليه الآن معارضة غير دستورية (أي الإخوان المسلمون)، وهي معضلة محرجة للنظام. وكانت هذه الحقيقة المزعجة مظهراً مهماً آخر للمأزق الذي يعانيه مبارك في سعيه إلى الشرعية، كما أشرت في بداية الفصل.

ثانياً: الإخوان المسلمون في مجلس الشعب (١٩٨٧)

فاز الإخوان، الذين باتوا متحالفين الآن مع حزب العمل وحزب الأحرار[٣]، بستة وثلاثين مقعداً في مجلس الشعب في العام ١٩٨٧، بالمقارنة بالمقاعد الثمانية التي حصلوا عليها في العام ١٩٨٤. ولأول مرة في السياسة

(٢) مصطفى كامل السيد، **انتخابات مجلس الشعب في أبريل ١٩٨٧: دلالات نتائج الانتخابات** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٨)، ص ١٣٠.

(٣) بدأت المفاوضات بين حزب العمل والإخوان المسلمين في العام ١٩٨٦ عندما قرر رئيس حزب العمل، إبراهيم شكري، زيادة الطابع الإسلامي للحزب. وبالإضافة إلى هذا التحول، تمكن صلاح أبو إسماعيل، وهو مقرّب من الإخوان، من تشكيل تحالف بين الإخوان وحزب العمل.

المصرية، تحوّلت الحركة إلى أكبر جماعة معارضة في البرلمان[٤]. وكان ذلك بمثابة تطور مهم جدّد الآمال في أوساط العديد من الإخوان بأن لجنة الأحزاب ربما تعترف بهم الآن كحزب سياسي (فكما ذكرت سابقاً، بموجب الدستور، يحق لقوة سياسية استطاعت تأمين ٢٠ مقعداً تشكيل حزب خاص بها، وهو سيناريو أرعب النظام بالتأكيد).

وقد كان مبارك وأجهزته الأمنية على دراية تامة بالتأثير المتعاظم للإخوان، وهو التأثير الذي بدا واضحاً إلى حدّ لا يمكن إنكاره في المساجد، وفي الأحياء داخل المدن، وفي الاتحادات الطلابية وفي النقابات المهنية. وادّعى الإخوان أن حصتهم من المقاعد في مجلس الشعب الذي انتُخب في العام ١٩٨٧ تجاوزت ٣٦ مقعداً، وأنه تم التستّر على العدد الحقيقي للمرشحين الفائزين عبر تدخل الأجهزة الأمنية وعبر التلاعب بنتائج الانتخابات (وهي تهمة وجّهها كافة أعضاء المعارضة تقريباً). وفي هذا الصدد، يشير عبد الحميد الغزالي، وهو مرشح من الإخوان ادّعى حدوث تلاعب صارخ في النتائج أدّى إلى حرمانه من الفوز في الانتخابات في دائرة المنوفية الانتخابية الصغيرة، إلى أن: «ثلثي أبناء بلدتي الصغيرة في المنوفية تربطهم قرابة بي إما من جهة أمّي أو من جهة أبي. هل يمكنك تخيّل أن تُظهر النتائجُ النهائية للانتخابات فوزَ الحزب الوطني بنسبة مئة بالمئة من الأصوات؟ إن هذا لا يعني أن أقاربي صوّتوا ضدّي فحسب، بل تعني نسبة المئة بالمئة أنني صوّتت ضدّ نفسي أيضاً»[٥]!

ويصرّ الغزالي على القول إنه لو أنه جرى الإعلان عن نتائج الانتخابات بطريقة منصفة، فإن الإخوان كانوا سيحصلون على أكثر من ١٥٠ مقعداً (ويسيطرون على ٣٣ بالمئة من المقاعد في مجلس الشعب)، على رغم أن الغزالي لم يقدّم أي دليل يثبت صحة هذا الرقم. ومن المهم في هذه المرحلة أن نتناول تركيبة نواب الإخوان في عام ١٩٨٧ مقارنة بنواب الجماعة في عام ١٩٨٤ وأداء النواب الجدد داخل البرلمان.

جاءت تركيبة الأعضاء الإسلاميين الستة والثلاثين في برلمان العام ١٩٨٧ مختلفة عنها في برلمان العام ١٩٨٤، الذي كان في العام ١٩٨٧ مؤلفاً من كوادر

(٤) علي الدين هلال، مشرف، **انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤: دراسة وتحليل**، تقديم السيد يسين (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٦)، ص ١٣٣.

(٥) مقابلة شخصية مع عبد الحميد الغزالي، الإسكندرية، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

أصغر سناً وأوسع علماً. ففي العام ١٩٨٧، كانت الكوادر الشابة، على غرار زملائهم من أعضاء الإخوان في النقابات وفي الاتحادات الطلابية، أكثر إلماماً بالحاجات الحالية لدوائرهم الانتخابية(٦). وقد مكّن هذا الواقعُ، مضافاً إليه العدد الكبير من الإخوان في البرلمان (المدعوم بالطبع من قبل التحالف الإسلامي)، الحركةَ من لعب دور أكثر نشاطاً في مجلس الشعب، بالمقارنة مع دورهم في برلمان العام ١٩٨٤ عندما كان وجودهم رمزياً أكثر منه عملياً. والنتيجة هي أن برلمان العام ١٩٨٧ وفّر للحركة قاعدة انطلاق أوسع مكنّها من المطالبة بحقها في الحصول على الاعتراف بأنها قوة شرعية في السياسة المصرية وفي المجتمع المصري، مع الإفصاح عن هذه الرغبة في سياق مطالبتها بضرورة أن يحافظ النظام على حرّيات التجمّعات السياسية، والاتحادات، والنقابات، والأحزاب. وفي هذا الخصوص، وجّهت الحركة انتقاداتها إلى الممارسات القمعية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية التابعة للدولة في حقّ المجتمع (وبخاصة الإسلاميين)، وهي الانتقادات التي استخدموها في التشكيك في مزاعم النظام باحترام القانون(٧). كما أن الحركة هاجمت طريقة لجوء النظام إلى قانون الطوارئ، مجادلة بأن ذلك يتعارض مع منطق الوعود بإدخال إصلاحات حقيقية(٨).

ولم ينجح الإخوان في مجلس الشعب في التقدم بقوانين جديدة في مجلس تشريعي سيطر عليه الحزب الوطني، لكنهم نجحوا في «تطبيع» وجودهم في السياسة الرسمية، وفي تحويل مصيرهم السياسي إلى نقاش بين دوائر الرأي العام، وهذا ما كانت تطمح إليه الحركة. وبالتالي، لم تعد مطالبة الإخوان للدولة بأن تعترف بهم مسألة خاصة بالجماعة، وإنما صار يتبنّاها من هم من خارج التنظيم. وبدلاً من ذلك، ونتيجة لأدائهم الناجح في البرلمان وفي المجتمع، تحوّلوا أيضاً إلى مطلب شعبي بالنسبة إلى أولئك الذين يتطلعون إلى رؤية تعددية سياسية حقيقية في مصر. ويعتبر سعد الدين إبراهيم، وهو شخص علماني مؤثر، واحداً من بين العديد من المصريين الذين يؤيدون حق الحركة المحظورة في أن يُعترف بها بشكل رسمي من قبل الدولة(٩).

(٦) مقابلة شخصية مع بدر محمد بدر، القاهرة، ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

(٧) توفيق الواعي، **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين** (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، ٢٠٠١)، ص ١٤٧ - ١٤٩.

(٨) حسنين توفيق إبراهيم وهدى عواد، **الإخوان المسلمون والسياسة في مصر** (القاهرة: مركز المحروسة، ١٩٩٦)، ص ٣٧١.

(٩) مقابلة شخصية مع سعد الدين إبراهيم، القاهرة، ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

واستناداً إلى إبراهيم، كان أداء الإخوان في البرلمان «بارزاً بشكل واضح من خلال فصاحتهم ومهاراتهم البرلمانية، التي لا يمكن للأغلبية أو لأغلب نواب المعارضة مضاهاتهم بها»(١٠). ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الإخوان تجاوزوا التوقّعات النمطية بأنهم متى دخلوا البرلمان، فسوف لن يتحدثوا عن شيء سوى عن الحاجة إلى تطبيق الشريعة، وأنهم سيتجاهلون القضايا الأكثر أهمية بالنسبة إلى أغلب المصريين. وقد عالج الإسلاميون بالطبع موضوع الشريعة كجزء من خطابهم واهتمامهم بتأكيد مصداقيتهم الدينية، وأدانوا ما اعتبروه الممارسات «غير الإسلامية» التي يقرّها النظام. وتضمنت هذه الممارسات التعامل بالربا أو الفائدة، والسماح بشرب الخمور، وعرض مواد غير مناسبة على التلفزيون(١١). وفي المرحلة التي كان النظام فيها يكافح من أجل مواجهة التأثير المتنامي للعنف الإسلامي، فإن الانتقادات التي وجهها الإخوان ساهمت في إضعاف المصداقية الدينية للنظام(١٢)، وهو ما أشعر النظام والأحزاب الرئيسية الأخرى، باستثناء حزب التجمّع، بضرورة تبنّي عناصر الخطاب الديني للمحافظة على مصداقيتها. وبالتالي، كرّر الحزب الوطني تأكيده أن أغلب القوانين المعمول بها في مصر تتفق والشريعة الإسلامية، فضلاً عن تشديد مبارك غالباً على التزامه الشخصي بـ «القيم الدينية النبيلة»(١٣).

ولكنّ الإخوان في مجلس الشعب ذهبوا إلى ما هو أبعد من القضايا الدينية وبدأوا بمناقشة القضايا الأوسع التي تهم الجمهور العام. فبالإضافة إلى انتقاد سجلّ النظام في مجال حقوق الإنسان في تعامله مع المعارضين السياسيين، انتقدت الحركةُ سياساتِ الحكومة في قطاع الصحة ووسائل الإعلام، وبخاصة في قطاع التعليم، حيث فشلت السلطات في تطوير البنية التحتية العامة والمباني الدراسية أو في معالجة مشكلة الأمّية المتفشيّة. وأثار الإسلاميون أسئلة جدّية عن موقف النظام من المشكلات المتعاظمة والمتعلقة بالبطالة والتضخم والديون والاستهلاك الكبير

(١٠) Saad Eddin Ibrahim, «An Islamic Alternative in Egypt: The Muslim Brotherhood and Sadat,» in: Saad Eddin Ibrahim, *Egypt, Islam, and Democracy: Critical Essays, with a New Postscript* (Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2002), p. 58.

(١١) إبراهيم وعواد، **الإخوان المسلمون والسياسة في مصر**، ص ٣٦٤.

(١٢) Maha Azzam, «Egypt: The Islamists and the State under Mubarak,» in: Abdel Salam Sidahmed and Anoushiravan Ehteshami, eds., *Islamic Fundamentalism* (Boulder, CO: Westview Press, 1996), p. 111.

(١٣) **الأهرام**، ٧/ ٧/ ١٩٨٧.

وخصخصة أقسام رئيسية من البنية التحتية للقطاع العام[١٤]. تلك كانت مشكلات معاصرة وحقيقية، وأراد المصريون كافة، مسلمين أو أقباطاً، دينيين أو علمانيين، رؤية عمل فوري وملموس لحلّها. ومع ذلك، فإن الإخوان كانوا حريصين على عدم الخلط بين انتقاد سياسات الحكومة، وتجنب تعريض شرعية رئيس النظام نفسه للمساءلة. وكان ذلك التفريق واضحاً من خلال قرار أعضاء نواب الجماعة في مجلس الشعب التصويت لولاية ثانية لمبارك.

ثالثاً: الإخوان المسلمون يصوّتون لمبارك

حرص الإخوان في سياق توجيه انتقاداتهم، كما ذكرت، على التمييز بوضوح بين مهاجمة أداء الحكومة والظهور في مظهر من يضعف شرعية رئيس النظام. فقد كانوا ما يزالون في طور التوسّع في ميادين السياسة والمجتمع. وفي تلك المرحلة، كان الإخوان حريصين على عدم تعريض تقدمهم للخطر عبر إيجاد احتكاك مباشر بينهم وبين ومبارك. وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت الإخوان يقرّرون خوض الانتخابات كمرشحين على لائحة التحالف الإسلامي بدلاً من الترشّح كمستقلين. وبهذه الطريقة، تجنّبوا الدخول في مواجهة مع مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي الذين كانوا ينافسونهم على المقاعد نفسها (مما يمكّنهم أيضاً من تجنّب الحاجة إلى تحديد تمثيلهم الأقصى بثمانية وأربعين مقعداً فقط)[١٥]. والأهم من ذلك أنه على الرغم من إعلانهم عن تحفظاتهم على النظام، فإنهم كانوا مدفوعين في النهاية برغبتهم في تجنّب الدخول في مواجهة مع رأس النظام، وقاموا لذلك بترشيح مبارك لفترة رئاسية ثانية (أي وافقوا على تمديد فترة حكمة ست سنين إضافية). وبقدر ما كان هذا القرار مُرضياً للنظام، فإنه لم يكن ليغيب عنه أن هذا الترشيح ليس أكثر من خطوة تكتيكية من جانب الإخوان، وهو ما زاد من قلقه من تداعيات مشاركة الإخوان في الانتخابات البرلمانية المستقبلية.

ويعتقد محمد فؤاد، وهو عضو مخضرم في الإخوان يقيم في لندن، بأن النظام عرف بشأن الخطوة التكتيكية التي قامت بها الحركة، وذلك من خلال المناقشات المثيرة للجدل التي دارت داخل التنظيم حول ما إذا كان من الصواب ترشيح مبارك أم لا. وهذه النقاشات أكدت أن دعم النظام لم يكن محلّ إجماع كافة

(١٤) محمد الطويل، **الإخوان في البرلمان** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٩٢)، ص ٢٢-٦٥.
(١٥) Noha El-Mikawy, *The Building of Consensus in Egypt's Transition Process* (Cairo: American University in Cairo Press, 1999), p. 92.

أعضاء الحركة[١٦]. ويقرّ عبد المنعم أبو الفتوح أيضاً بأن العديد من الإخوان، بمن فيهم النواب في البرلمان، كانوا ضدّ ترشيح مبارك بسبب أدائه الضعيف في فترة رئاسته السابقة التي دامت ست سنين، وأثر دعم النظام في مصداقية الحركة في عيون الناس[١٧]. كما أصدر طلاب الإخوان في جامعة عين شمس بياناً شديد اللهجة اتهموا فيه مبارك بممارسة سياسات قمعية لا تختلف كثيراً عن ممارسات سابقَيه، وصوّتوا ضدّ ترشيحه[١٨]. ولكنّ حسابات مكتب الإرشاد (قيادة التنظيم) كانت مختلفة تماماً. فاستناداً إلى أبو الفتوح، أراد المكتب تجنّب الدخول في مواجهة لا داعي لها مع النظام على اعتبار أنهم حتى لو قرروا عدم ترشيحه، فإن سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي على مجلس الشعب كفيلة بأن تضمن لمبارك مدة رئاسة ثانية بصورة تلقائية.

وهذا النوع من الحسابات جعل مبارك أكثر إحاطة بالمخاطر المحتملة في حال سُمح للإخوان بالمشاركة بحرّية في انتخابات مستقبلية، وبتأثير ذلك في مصيره السياسي. فمن المعلوم أن الدستور ينصّ على ضرورة توفر ثلثي المقاعد في مجلس الشعب لترشيح الرئيس، ليصار إلى تأكيد ذلك الترشيح رسمياً بعد ذلك عبر استفتاء شعبي. ومن الناحية النظرية، يمكن أن يعني ذلك أنه في حال تمكن الإخوان مستقبلاً من الحصول على أكثر من ثلث المقاعد في مجلس الشعب (أي حوالى ١٤٠ مقعداً)، فإنهم سيكونون عندئذٍ في موقع قوي يمكّنهم من زعزعة ميزان القوى الذي يكافح الحزب الوطني من أجل المحافظة عليه. وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن ارتفاعاً كبيراً في عدد أعضاء الإخوان في البرلمان سيقوّي قضيتهم المعروضة أمام لجنة الأحزاب، أو في المحاكم، والتي يطالبون فيها بحقّ تشكيل حزب سياسي (وهو حق يمنحه القانون لأية قوة سياسية تحصل على ٢٠ مقعداً على الأقل في البرلمان)[١٩].

رابعاً: العنف المتطرف ومجابهته

١ ـ تزايد عنف المتطرفين ضد الدولة

حملت نهاية الثمانينيات تطوراً دموياً، وهو تنامي أعمال العنف من الجماعات

(١٦) مقابلة شخصية مع محمد فؤاد، لندن، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.
(١٧) مقابلة شخصية مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢.
(١٨) انظر: **المختار الإسلامي**، العدد ٥٦ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٦٦ ـ ٦٨.
(١٩) **المجتمع** (١٩ تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ٤٠ ـ ٤١.

الإسلامية الموجهة ضد النظام. وفي هذا السياق انتاب النظامُ التحفظ، ليس من تردّد الإخوان في ترشيح مبارك وحسب، بل الغضب أيضاً من تردّدهم في دعم حملته لمحاربة عمليات الإرهاب التي أصبحت ظاهرة مألوفة في أواخر الثمانينيات. ففي العام ١٩٨٧، بدأ متطرفون بشنّ حرب ضدّ الدولة وضدّ شخصياتها العامة والرسمية، بما في ذلك وزيري الداخلية السابقَين حسن أبو باشا ومحمد النبوي إسماعيل، ورئيس تحرير مجلة **المصوّر**، مكرم محمد أحمد. وفي هذا السياق، وقع في العام ١٩٨٨ تسع حوادث عنف بين الجماعة الإسلامية ورجال الشرطة أدت إلى مقتل واصابة أفراد من الطرفين، فضلاً عن ١٦ عملية شغب وخمس عمليات تمرّد من الجماعة الإسلامية، استُخدمت فيها السكاكين والقنابل اليدوية[٢٠]. وفي العام ١٩٨٩، تصاعدت وتيرة أعمال العنف مع وقوع تسع عشرة عملية شغب رئيسية و١٤ اشتباكاً دموياً مع قوات الشرطة. وتم اعتقال ٨٠٠٠ شخص واكتشاف خمسة مخازن للأسلحة[٢١]. كانت هذه هي حصيلة أعمال العنف في السنوات الأخيرة للثمانينيات فقط.

واعتُبر تزايد الممارسات القمعية بمثابة مؤشر مرعب على مدى شرعية النظام، الذي أصبح عرضة للمساءلة أصلاً بسبب قضايا متنوعة متعلقة بضعف المؤسسات السياسية التمثيلية الحقيقية، والتعطيل لحكم القانون، وغياب الإنجازات والفشل في إحراز تقدم اقتصادي مُرضٍ[٢٢]. وبهدف الرد على تداعيات العنف، بدأ النظام بانتهاج سياسات متناقضة زادت، كما تبيّن في التسعينيات، من حدة المشكلات التي تعانيها الدولة بدلاً من أن تحلّها (راجع الفصلين السادس والسابع). فمن ناحية، أعطى النظامُ الأجهزةَ الأمنية دوراً أكثر بروزاً من بداية الثمانينيات في تخويف الإسلاميين والأشخاص الذين يتعاطفون معهم على أساس الفكر أو الولاءات العائلية. ولكن من ناحية أخرى، أُجبر النظام على توسيع جهوده ولو جزئياً لاستيعاب الشرائح الاجتماعية الأكثر معاناة من الإهمال لتخفيف حدة السخط عليه. ولكي يكسب مصداقية شعبية في مواجهة الدعاية التي يبثّها خصومه المحليون (أي المتطرفون)، كان عليه أيضاً إعطاء مزيد من الاهتمام لدور الدين

---

(٢٠) الأرقام مقتبسة من: هشام مبارك، **الإرهابيون قادمون: دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف، ١٩٢٨ ـ ١٩٩٤** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ١٩٩٥)، ص ٣٩٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

(٢٢) Azzam, «Egypt: The Islamists and the State under Mubarak,» p. 113.

ولرجاله ومؤسساته الرسمية (الأزهر تحديداً)، ما جعل الدين شكلاً من أشكال شرعية النظام في هذه الفترة، كما سنرى، واحتاج إلى إعادة تعريف تفاعله بصورة جديدة مع شرعية الإنجاز لضمان أن يكون من جملة المستفيدين من أدائه الطبقاتُ الدنيا المحبطة. القوة الامنية، استخدام الدين في المواجهة، ومغازلة ـ ولو شكلياً ـ الطبقات المحبطة، كانت هي طريقة النظام في التعامل مع تطورات الميدان الاجتماعي في نهاية الثمانينيات.

٢ ـ استخدام القوة الأمنية

جرى تأكيد الدور البارز الذي أُعطي للأجهزة الأمنية في محاربة عنف الإسلاميين، خاصة عندما عُيّن زكي بدر وزيراً للداخلية في العام ١٩٨٦. وقد اشتُهر بدر، الذي كان محافظ أسيوط (معقل التطرّف)، بوحشيته، وشكّل تعيينه الذي أعقب إرغام رشدي على الاستقالة في أعقاب أحداث الشغب التي قامت بها قوات الأمن المركزي في العام ١٩٨٦ نقطة تحول في العلاقة بين الدولة والإسلاميين. فبتعيين بدر وزيراً للداخلية (الذي تلاه في شغل المنصب عبد الحليم موسى وحسن الألفي في التسعينيات، وكلاهما كان قد شغل منصب محافظ أسيوط أيضاً)، تكون الدولة قد حولت بطريقة فاعلة سياستها المحلية القمعية ضدّ الإسلاميين في أسيوط (وفي صعيد مصر عموماً) إلى سياسة قومية لبقية المحافظات. والشخصيات التي شغلت منصب وزير الداخلية في أواخر الثمانينيات كانت مختلفة عن جيل أبو باشا ورشدي لأن خلفياتها المهنية وتجاربها مع أسيوط المضطربة جعلتها أكثر ميلاً إلى استخدام القوة منها إلى التفاوض كخيار عند التعامل مع المعارضين.

وبالفعل، فقد ظهرت آثار السياسات القمعية التي اتبّعها بدر في كل مكان، وبخاصة في حرم الجامعات. ففي جامعة أسيوط على سبيل المثال، أطلق ضابط في قوات الأمن الرصاص على طالب عضو في حركة الجهاد في ما كان يعلّق ملصقات تدعو إلى حضور محاضرة يلقيها الشيخ عمر عبد الرحمن (المعتقل حالياً في الولايات المتحدة)[٢٣]. وبعد أن شعر مبارك بالإحراج من الحادثة، سارع إلى النأي بنفسه عن ذلك العمل الفظيع وأمر بإرسال طائرة خاصة لنقل الطالب الجريح من أسيوط إلى مستشفى عسكري خاص في القاهرة لتلقّي العلاج (ولكن الطالب ما لبث أن

---

(٢٣) *Arabia* (English) (July 1986), p. 26.

لقي حتفه). وباتت مثل هذه الحوادث الفظيعة تتكرر منذ ذلك الحين[٢٤].

وكان التدخل المتزايد من جانب الأجهزة الأمنية في الجامعات رداً غاضباً على النجاحات التي كان يحققها الإسلاميون في الانتخابات الطلابية. وفي هذا السياق، فقد شهدت جامعة أسيوط مثلاً التي كان يسيطر عليها الإخوان المسلمون بالاشتراك مع الجماعة الإسلامية تدخلاً متكرراً في نتائج الانتخابات عبر استبعاد أسماء مرشحين يشتبه في أن لهم ميولاً إسلامية. وتعلّم الإخوان لاحقاً أن أفضل طريقة لتفادي ذلك هي في طرح أسماء مرشحين جدد لا يُعرف لهم انتماءات إسلامية ـ وهي استراتيجية استخدموها في انتخابات مجلس الشعب وانتخابات النقابات لاحقا أيضاً. كما كان المرشحون يتعرضون للتهديد على نحو متكرر، ويتعرّضون للأذى الجسدي في بعض الأحيان لمنعهم من خوض الانتخابات الطلابية. وفي العام ١٩٨٨، اعتقلت قوات الأمن ٢٧ طالباً إسلامياً في أثناء حملة انتخابية في جامعة أسيوط، وانهالت عليهم بالضرب وهددتهم بالاعتداء الجنسي[٢٥].

وفي أعقاب إصدار الاتحادات الطلابية بياناً يعارض إعادة انتخاب مبارك في العام ١٩٨٨، دخلت قوات الأمن حرم جامعة عين شمس في القاهرة واعتقلت وجرحت مئات الطلاب الذين تجمّعوا داخل المُصلّى إحياء لذكرى دينية[٢٦]. ونشرت الصحافة تقارير عن العديد من هذه الحوادث، كما استخدمها الإخوان في البرلمان كدليل على السياسات العنيفة التي يتّبعها النظام.

وفيما كانت الأجهزة الأمنية تطارد المتطرفين، بدت الشرعية الدينية مهمة للنظام في هذه المرحلة نظراً إلى طبيعة المواجهة.

٣ ـ السعي إلى الشرعية الدينية

فيما كان النظام يستخدم القمع في التعامل مع المعارضين، لجأ على نحو يوحي بالتناقض إلى الدين، وإلى المؤسسات الدينية الرسمية، كوسيلة لكسب المصداقية في مواجهة معارضيه. ولطالما كان الإسلام مصدراً للشرعية، بدرجات

(٢٤) أثار مقتله احتجاجات واسعة في أسيوط وفي المدن القريبة مثل المنيا وأسوان. ففي المنيا، التي تقع شمال أسيوط، أجبرت قواتُ الأمن المتظاهرين على دخول المسجد واستخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريق واعتقال العديد من أعضاء الجماعات الإسلامية. وفي أسوان، أصيب عدد من الطلاب بجروح في اشتباكات مع الشرطة.

(٢٥) مقابلة شخصية مع محمود حسين، أسيوط، ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٢٦) انظر: **لواء الإسلام**، العدد ١٦٨ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

متفاوتة، لكافة الأنظمة المصرية، من الملك فاروق وعبد الناصر إلى مبارك. واستناداً إلى رفعت السعيد، الأمين العام لحزب التجمّع اليساري، «يزداد مستواه وحضوره في الخطاب العام للدولة مع الزيادة في العنف الإسلامي»[٢٧].

وابتداء من أواخر الثمانينيات فصاعداً، شهدت الصحافة ووسائل الإعلام التي تملكها الدولة أسلمة تدريجية كان المراد منها مجابهة التأثير المتنامي للإسلاميين بوجه عام. ومن ذلك أن النظام بدأ بتوزيع صحف إسلامية مثل **لواء الإسلام** و**عقيدتي** بهدف تقديم رؤيته وتفسيره الخاص للإسلام ولدوره في المجتمع وفي السياسة. كما زاد عدد الساعات التي تخصصها الدولة للبرامج الدينية في التلفزيون الحكومي تدريجياً ليصل إلى ١٤٥٠٠ ساعة سنوياً مقارنةً بـ ٨٠٠٠ ساعة خُصصت للبرامج الترفيهية التي مالت إلى المحافظة بالتدريج[٢٨]. وتعرض لنا أبو لُغُد (Abu-Lughod)، التي درست تأثير الإسلاميين في الإنتاج الثقافي لوسائل الإعلام المصرية، مثالاً على التحول في الخطاب وفي المظهر الرسمي في ما يتعلق بأخلاق المجتمع، كاتبة: «أعطى وزير الإعلام صفوت الشريف تعليمات إلى المذيعات اللاتي يعملن في التلفزيون بضرورة التقليل من استخدام أدوات التجميل والامتناع من ارتداء ألبسة ذات ألوان برّاقة أو ساطعة. وأبلغ فريق العمل في التلفزيون أن ذلك يهدف إلى إظهار تعاطف المذيعات مع عائلات ضحايا الإرهاب».

كما أعلن صفوت الشريف (وزير الإعلام حينئذ) أن المواضيع التي ستناقَش في البرامج التلفزيونية خلال الشهور القادمة ينبغي أن تتماشى مع «مزاج الشارع المصري»[٢٩]. وتؤكد تعليمات الشريف تأثير الإسلاميين في الدولة، والتحولات الضرورية التي يتعيّن على الحكومة الشروع فيها لدرء نفوذ الإسلاميين ولتعزيز مصداقيتها الخاصة.

ويضاف إلى ذلك أن النظام واصل التودّد إلى الأزهر بوصفه المؤسسة التي تمثل الإسلام (السنّي) في مصر وفي العالم. وقد بيّنت في الفصل الأول كيف أن النظام استخدم الأزهر وعلماءه خلال السنين الأولى من عقد الثمانينيات لدحض الحجج الدينية التي يقدمها المتطرفون لتبرير استخدام الصراع المسلّح ضدّ الدولة،

(٢٧) مقابلة شخصية مع رفعت السعيد، القاهرة، ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٢٨) هذا الموضوع تمت مناقشته، مع: Lila Abu-Lughod, «Dramatic Reversals: Political Islam and Egyptian Television,» in: Joel Beinin and Joe Stork, eds., *Political Islam: Essays from Middle East Report* (Berkeley, CA: University of California Press; London: I. B. Tauris, 1997), pp. 269-282.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٨١.

وإذاعة النقاشات المنظمة معهم على التلفزيون الحكومي ونشرها في الصحافة. غير أن السياسات الأمنية التي اتبعتها الدولة في مواجهة الإسلاميين جعلت من الصعب على الأزهر مواصلة منحه التأييد الشرعي لما كانت تقوم به الدولة، لما لذلك من تأثير سلبي في مصداقية الأزهر نفسه. وفي سنيه الأخيرة التي أمضاها في الأزهر، تحوّل شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق، الذي أيّد الدولة في بادئ الأمر، إلى ناقد يجهر برأيه المعارض للموقف القمعي الذي اتخذه النظام من المتشدّدين، مجادلاً بأن هذه السياسات ثبت فشلها، وبأن انتشار التطرف جاء نتيجة أيضاً للسلوك الفاسد من جانب الدولة[٣٠] (وقد توترت العلاقة بين جاد الحق والحكومة إلى حين رحيله المفاجىء).

وارتبط التحول في موقف الأزهر بالعدد المتزايد من الأزهريين المنتمين إلى الإخوان، الذين اعترضوا بقوة على المشاركة في الحملة الأمنية التي تشنّها الدولة على الإسلاميين. وكان يوجد كثير من كبار الشيوخ الأزهريين، الذين كان بعضهم منتمياً إلى الإخوان (مثل عبد الحميد كشك والمحلاوي وصلاح أبو إسماعيل)، وكان له تأثير في رسم سياسة الأزهر تجاه مسألة التطرّف الديني. واستغل أزهريون آخرون حاجة الدولة إلى المصداقية الدينية في الضغط من أجل إدخال إصلاحات إسلامية في مقابل دعمهم للدولة، حتى إن النظام أُرغم في مناسبات على الرضوخ[٣١]. وهذا ما ساعد بالتدريج على الدفع بعملية أسلمة المجتمع، كما هو ملاحظ في حالة الإعلام الرسمي، وكما أشارت أبو لغد.

ولكنّ الصدع المتنامي بين الأزهر والنظام حمل الأخير على الاعتماد أكثر على مؤسسة أخرى، وهي دار الإفتاء (التي تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية في مصر بعد الأزهر)، والتي يرأسها المفتي الأزهري محمد سيد طنطاوي[٣٢]. وقد رأى النظام في الشيخ الطنطاوي، الذي عُين في دار الإفتاء في العام ١٩٨٦ «أكثر قابلية للتسييس ومرونة وواقعية» من جاد الحق، ولذلك كان أكثر استعداداً لدعم

(٣٠) Tamir Mustafa, «Conflict and Cooperation between the State and Religious Institutions in Contemporary Egypt,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 32, no. 1 (February 2000), p. 9.

(٣١) Malika Zeghal, «Religion and Politics in Egypt: The «Ulama» of Al-Azhar, Radical Islam, and the State (1952-94),» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 31, no. 3 (August 1999), p. 385.

(٣٢) Jakob Skovgaard-Petersen, *Defining Islam for the Egyptian State: Muftis and Fatwas of the Dar al-Ifta*, Social, Economic, and Political Studies of the Middle East and Asia; v. 59 (Leiden; New York: Brill, 1997), p. 295.

سياسات الدولة[٣٣]. وهذا ما تجلّى في الفتاوى المثيرة للجدل التي أطلقها الطنطاوي والمتعلقة باستخدام شهادات الادخار التي تصدرها البنوك التي تملكها الدولة. فاستناداً إلى الطنطاوي، لا تتعارض هذه الشهادات (أي شهادات الاستثمار) مع أوامر القرآن وتحريمه للربا[٣٤]. واعتُبر خطاب الطنطاوي أنه محاولة منسقة مع النظام لإضعاف المصداقية الدينية للبنوك الإسلامية وشركات التوظيف، واستعادة ثقة الشعب الضعيفة بالبنوك التي تملكها الدولة.

٤ ـ شرعية اجتماعية إسلامية

بداية توقّع النظام مشاركة الإخوان في دعم الحملة التي كانت تشنّها الدولة ضدّ المتطرّفين، وربما كان تسامحه مع الإخوان إلى حدّ بعيد قائماً على هذا الأساس. ولكنّ الإخوان لم يكونوا مستعدين للتخلّي عن شرعيتهم الدينية الخاصة من أجل إنقاذ شرعية النظام، ولذلك حرصوا في كل مناسبة يدينون فيها أعمال العنف التي يقوم بها المتطرفون على إدانة العنف الذي تقوم به الدولة أيضاً[٣٥]. ومن أجل إظهار أنهم يملكون حلاً مختلفاً لتجنيب الدولة الإرهاب[٣٦]، استغلّ الإخوانُ العنف المتصاعد كوسيلة لبذل مزيد من الضغوط على النظام لكي يمنح الحركةَ اعترافه الرسمي. وجادل مصطفى مشهور، المرشد السابق للإخوان، في غير مرّة بأنه في حال سُمح للإخوان بالعمل بالشكل المناسب، فسيكون من الأسهل عليهم عندئذ كبح جماح الشباب المحبطين، وعدا ذلك فلن يكون أمام هؤلاء الشباب سبيل سوى الالتحاق بالجماعات المتشدّدة[٣٧]. وغضب مبارك من هذا النوع من الخطاب، واستناداً إلى محمد فؤاد، وهو مسؤول رفيع في الإخوان، فإن هذا الخطاب مهّد الطريق لتغيير سياسة الدولة تجاه التنظيم[٣٨]. وتأكد حنق النظام من الإخوان مما قاله مكرم محمد أحمد، وهو مصدر يتمتع بصلات جيدة مع

(٣٣) مقابلة شخصية مع مصطفى الفقي، كان مقرباً من مبارك، والآن نائباً في مجلس الشعب المصري، القاهرة، ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

(٣٤) Skovgaard-Petersen, Ibid., p. 296.

(٣٥) انظر بعض تصاريح الإخوان في: **الأهرام**: ٨/ ٥/ ١٩٨٧، و٢٠/ ٨/ ١٩٩٣. انظر أيضاً: **الشعب**: ١٨/ ١٢/ ١٩٩٢؛ ٢/ ٤/ ١٩٩٣؛ ٢٣/ ٤/ ١٩٩٣؛ ٢٢/ ٦/ ١٩٩٣؛ ٢٢/ ٧/ ١٩٩٣، و٢٠/ ٥/ ١٩٩٤.

(٣٦) انظر: أمين جمعة، **قضية الإرهاب: الرؤية والعلاج**، تقديم مصطفى مشهور (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٨).

(٣٧) انظر: مصطفى مشهور، **التيار الإسلامي ودوره في البناء** (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٧)، ص ٤٥-٤٦.

(٣٨) مقابلة شخصية مع محمد فؤاد، لندن، ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

الدوائر الرسمية، وقد اعترف بأن أجواء انعدام الثقة بين الطرفين ازدادت سوءاً بسبب رفض الإخوان إدانة عنف المتشدّدين بوضوح[٣٩].

وبالرغم مما تقدم، لم يكن هذا التطور ليعيق التقدم الذي يحرزه الإخوان في المجتمع. فاستمرار الحركة في توفير خدمات أفضل لجماهيرها من الخدمات التي يوفرها النظام عزّز الشرعية الاجتماعية التي تتمتع بها الجماعة. وشهدت المرحلة الأخيرة من الثمانينيات تطوّر عقد اجتماعي إسلامي بديل من عقد الدولة أو موازٍ له أوضح من ذي قبل. كما أن نهاية الثمانينيات شهدت تطوراً أكثر أهمية، وهو استكمال بناء التنظيم، وبالتالي تقديم خدماته للجماهير، ومن خلال الفضاءات المتاحة بصورة أكثر كفاءة من ذي قبل. وسندرس في الفقرة التالية كِلا التطورين في فضاءات الجامعات (الاتحادات الطلابية ونوادي أعضاء هيئة التدريس) والنقابات المهنية.

٥ ـ الفضاء الجامعي: اتحادات الطلبة

على الرغم من التدخلات المتزايدة من جانب الأجهزة الأمنية، استمرّ الإخوان في الفوز في الانتخابات الطلابية، ففازوا في العام ١٩٨٧ بأغلبية المقاعد في الاتحادات الطلابية في كل من جامعات القاهرة والإسكندرية والزقازيق[٤٠]. وفي العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩ عزّزوا سيطرتهم على جامعتي المنصورة والأزهر[٤١]. واستند أغلب التقدم الذي أحرزه الإخوان إلى قدرتهم على تقديم الخدمات للطلاب، التي تجاوزت الخطاب السياسي والأيديولوجي، ولذلك بدت جذّابة بالنسبة إلى قطاعات أوسع من الطلاب بما فيهم غير الملتزمين دينياً. وبنت هذه الخدماتُ سمعة للإخوان بوصفهم ممثلين جديرين بمصالح الطلاب، وبناء على هذه الشرعية، خاض مرشحوهم الانتخابات. وفي أثناء الحملات الانتخابية، كان الإسلاميون يعدون ناخبيهم بتقديم خدمات أفضل في حالة إعادة انتخابهم.

وحصل طلاب السنة الأولى في جامعة المنصورة في العام ١٩٨٨ على بطاقات ترحيبية من اتحادهم الذي يسيطر عليه الإسلاميون، وحصلوا على قائمة بالخدمات

(٣٩) مقابلة شخصية مع مكرم محمد أحمد، القاهرة، ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٤٠) **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٨)، ص ٣٨٠.

(٤١) **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٩)، ص ٤٣٣.

التي يوفّرها الاتحاد الذي التزم بـ «توفير المساعدة لكل طالب جديد»[٤٢]. وتضمّنت الخدمات المذكورة في القائمة مبيعات منتظمة للكتب الدراسية الرخيصة وكتيّبات المراجعة، بالإضافة إلى معدات طبية وهندسية مكلفة (كانت تُباع بخصم يصل إلى ٣٠ بالمئة). وتكرّرت هذه الحملة في الجامعات الأخرى، مثل الإسكندرية مثلاً، حيث أوضح المرشحون لمنتخبيهم أن «الهدف من سرد إنجازاتنا» ليس التباهي، وإنما «القيام بواجبنا في حمل الأمانة»[٤٣].

ولم يقتصر الأمر على تحسّن الخدمات القائمة، بل كان غيرها باعثاً على إلهام الطلاب أنفسهم من خلال الاستبيانات التقييمية التي أصبحت وسيلة رائجة في إشراك الطلاب في الجامعات في أواخر الثمانينيات في التعليق على الخدمات واقتراح أخرى. وطُلب من الطلاب في الاستبيانات تقييم الخدمات التي يوفرها الاتحاد واقتراح طرق لتطويرها[٤٤]. وفي مجتمع تقوم ثقافته السياسية على السلطوية، وحيث تتحكم الدولة بأغلب الساحات السياسية والاجتماعية، أصبحت الجامعات ساحات مهمة للطلاب لكي يعبّروا عن همومهم الخاصة، ويتخذوا قراراتهم الخاصة بشأن ما يلزم توفيره. وهذا ما كان يجعل لهذه الاستبيانات، ولو في عين الطلبة غير الملتزمين دينياً، بريقاً وجاذبية.

٦ ـ نوادي أعضاء هيئات التدريس

وبالإضافة إلى فتح آفاق في اتحادات الطلبة، بدأ الإخوان أيضاً (على مستوى مدرّسين) بدخول نوادي أعضاء هيئات التدريس. واستطاعوا بمرور الوقت السيطرة على هذه الهيئات في جامعات القاهرة والإسكندرية وأسيوط[٤٥]. وكانت

(٤٢) بطاقة ترحيبية (Welcome)، جامعة المنصورة، اتحاد الطلاب، ١٩٨٨.

(٤٣) «ربنا تقبّل منّا»، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩.

(٤٤) تضمن أحد هذه الاستبيانات أسئلة مثل «هل تعتقد بأن الخدمات الطلابية، مثل الكتب الدراسية، ونماذج أسئلة الامتحانات، والدعم المالي، ودعم الطلاب من أجل التغلب على المشكلات الشخصية، وبيع المواد بأسعار محسومة كافٍ أم غير كافٍ؟»؛ و«إلى أي مدى تشعر بأننا نُدخل تحسينات ومبادرات جديدة في وظائفنا؟»؛ و«هل تشعر بأن اتحاد الطلاب قريب منك بما يكفي، وهل تشعر بأن أعضاءه يشعرون بآلامك ويشاطرونك همومك؟»؛ و«عدّد الوظائف التي قام بها الاتحاد ونالت إعجابك؟ أو لم تنل إعجابك؟ واقترح وظائف أو خدمات جديدة». لم يتم ذكر اسم الجامعة و/أو اسم الاتحاد الطالبي في هذا الاستبيان، لكن أشير إلى أن السنة الدراسية هي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨.

(٤٥) Sana Abed-Kotob, «The Accommodationists Speak: Goals and Strategies of the Muslim Brotherhood of Egypt,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 27, no. 3 (1995), p. 329.

هيئة التدريس في جامعة أسيوط أول هيئة يسيطر عليها الإخوان في العام ١٩٨٥، وتلتها هيئة التدريس في جامعة القاهرة في العام ١٩٨٦ عندما فاز أعضاء الجماعة بثمانية مقاعد من أصل اثني عشر مقعداً في النادي.

ومثلما فعل طلبة الإخوان في حملاتهم الانتخابية بتقديم وعود بخدمات أفضل، وعد الإخوانُ ناخبيهم في هيئات التدريس في حملاتهم الانتخابية في عام ١٩٨٦ مثلاً بزيادة مرتباتهم وتنظيم السكن للأساتذة الشباب وتحسين خدمات الرعاية الصحية. وكما هي حال بعض النقابات في مستهل الثمانينيات، كانت هذه النوادي لأعضاء هيئات التدريس في الجامعة قبل مجيء الإسلاميين تحت سيطرة القوميين واليساريين، الذين لم يكونوا يعالجون هذه القضايا الملحّة بجدّية كافية، وهو ما عنى أن بناء الإخوان حملاتهم على الوعد بتطوير الخدمات كان بمثابة ضرب على وتر حسّاس بالنسبة إلى احتياجات أغلب الأساتذة. واستناداً إلى بدر غازي، وهو أستاذ محاضر في الكيمياء، ورئيس هيئة التدريس في جامعة القاهرة في مستهل التسعينيات: «لم نتحدث عن السياسة في حملاتنا، وإنما ركّزنا على الهموم الحقيقية للناس. وشكّلت الرواتب والمساكن والعلاج الصحي الهموم التي كانت تشغل بال العديد من الأساتذة الشباب، الذين شكّلوا ٢٥ بالمئة من أعضاء النادي. وهذه هي أهم شريحة كانت تصوّت لصالحنا في الانتخابات منذ ذلك الحين»[٤٦].

وعلى غرار أغلب الموظفين المصريين، لم يكن أساتذة الجامعات راضين عن الارتفاع السريع في تكاليف المعيشة، في حين بقيت رواتبهم ثابتة، وهو ما كان يدفع الأساتذة إلى البحث عن مصادر إضافية للدخل من الدروس الخصوصية، التي كانت تعود عليهم أحياناً بعوائد أعلى من رواتبهم من الجامعة[٤٧]. وبعد أن وصل الإخوان إلى هيئة التدريس في جامعة القاهرة، شرعوا في حلّ هذه المشكلة ـ مشكلة تدني الرواتب ـ وفي التغلّب على الآثار الجانبية للدروس الخصوصية المتفشية. وكانت أول خطوة قاموا بها عقد لقاء مع فتحي سرور، نائب

---

(٤٦) مقابلة شخصية مع بدر غازي، القاهرة، ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

(٤٧) تتفاوت أجور التعليم الخصوصي وفقاً للتخصص، وسمعة الأستاذ، والمنطقة. لكن يمكن لأستاذ في العلوم أن يجني ما يصل إلى مئة جنيه مصري في المتوسط في الساعة لكل طالب، ويتقاضى الأستاذ في العلوم الاجتماعية والأدبية ٦٠ جنيهاً مصرياً في الساعة لكل طالب في المتوسط، وبالمقارنة مع الراتب الصافي المتوسط للأستاذ، الذي يمكن أن يتراوح ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ جنيه مصري في الشهر، يتبين أن الدروس الخصوصية توفر مصدراً هاماً للدخل.

رئيس الجامعة حينئذ (ورئيس مجلس الشعب حالياً)، ونجحوا في إقناع الجامعة بمنح بدلات تضاف إلى الرواتب الأساسية وتغطي الوقت الذي يمضيه المدرّس في مراقبة الامتحانات وفي البحث، وهي أوقات لم يكن يتقاضى عليها المدرّس قبل ذلك مقابلاً مادياً. وبحلول التسعينيات، زاد الراتب الصافي للأساتذة ثلاثة أضعاف بداية من سنة ١٩٨٦.

وشكّل العثور على مسكن لائق في مدينة القاهرة المزدحمة مشكلة أخرى بالنسبة إلى أغلب أعضاء هيئة التدريس، وبخاصة الأساتذة المساعدين (أو المعيدين)، وغالبيتهم من الخرّيجين صغار السنّ وغير المتزوّجين. فقد كان أولئك مضطرين إلى الاعتماد على مدّخراتهم وعلى رواتبهم لشراء شقة سكنية أو الزواج. وكان ذلك شبه مستحيل بالنظر إلى تدنّي رواتبهم كما قلنا. ولذلك، عقد الإخوان اجتماعاً آخر مع وزير التعليم، فتحي محمد وقتئذ، وطالبوا بشقق سكنية رخيصة للأعضاء الشباب في الهيئة التعليمية. واستناداً إلى بدر غازي مرة أخرى، وكان ضمن وفد الإخوان الذين مثّلوا هيئة التدريس في ذلك اللقاء: «فوجئ الوزير بإثارتنا لهذه القضية. وقال لنا: اعتقدتُ بأنكم إسلاميون تطلقون لحاكم وترتدون الجلابيات، وأنكم أتيتم للمطالبة بقضايا متعلقة بالدين والأخلاق. فقلنا له: نحن كما ترى، مجموعة من الأساتذة الذين يريدون خدمة زملائهم. وعندها سألنا الوزير: وكيف يمكننا أن نساعدكم؟ فاقترحنا عليه التحدث إلى وزير الإسكان، وطلب توفير بعض الشقق السكنية لنا في مدينة السادس من أكتوبر الجديدة وقتها، فوافق على ذلك»[٤٨].

وقد وافق وزير الإسكان على منح هيئة التدريس ٢٠٨ شقق سكنية، وقد استخدمها الإخوان في إسكان المعيدين والأساتذة المساعدين الشباب.

وأما المشكلة الرئيسية الثالثة التي واجهت الأساتذة في الجامعات، فكانت تأمين رعاية صحية مناسبة لهم ولعائلاتهم. ولم يكن هذا المستوى الجيد من الرعاية في المستشفيات الحكومية متوافراً، مما كان يحتم عليهم التوجّه إلى المستشفيات الخاصة ودفع كلفة تزيد على الرواتب التي يتقاضونها كأساتذة. ولذلك، كان على مساعدي الأساتذة من أبناء الطبقات الدنيا الاعتماد في أغلب الحالات على المستشفيات الحكومية التي تعتبر خدماتها غير مُرضية. وكانت هيئة التدريس في

---

(٤٨) مقابلة شخصية مع بدر غازي، القاهرة، ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

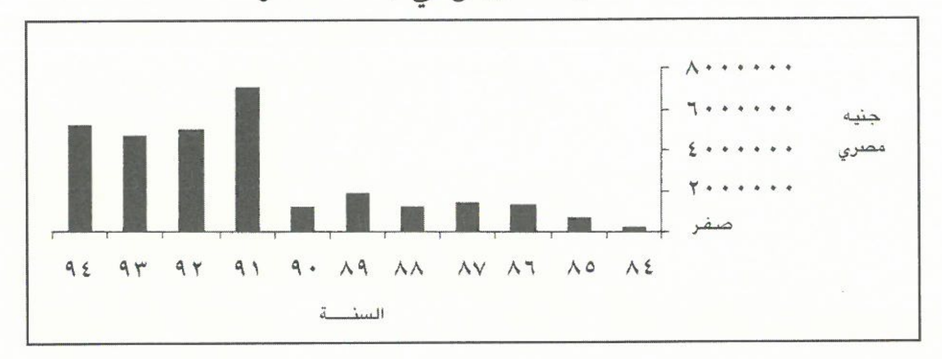
جامعة القاهرة مثلاً تفتقر قبل وصول الإسلاميين إلى مجلس إدارة نادي أعضاء الهيئة إلى خدمات الرعاية الصحية اللائقة، وكان على الأساتذة سداد كامل نفقات علاجهم من جيوبهم. وفي حال احتاج أستاذ إلى إجراء عملية جراحية، وكانت تكاليفها مرتفعة جداً، فإنه كان يلجأ إلى تقديم طلب رسمي إلى عميد الكلّية يطلب فيها سلفة مالية. وبدوره، يمرّر عميد الكلّية الطلب إلى رئيس الجامعة الذي يدفع الطلب إلى لجنة طبّية تقرر ما إذا كانت ستوافق على السلفة. وفضلاً عن أن العملية كانت مفرطة في البيروقراطية وتستغرق قدراً كبيراً من الوقت، فإنها في الوقت نفسه كانت تستثني الأساتذة المساعدين (الشباب)، بما أن هيئة التدريس لم تكن تعتبرهم أعضاء كاملي العضوية في هيئة التدريس بعد (أي إلى أن تتم ترقيتهم إلى أساتذة)، وبالتالي كان عليهم الحصول على المال اللازم من مؤسسات خاصة خارج الجامعة. وتمثل الإنجاز الذي حققه الإخوان في المطالبة بالحصول على بطاقة طبّية تخوّل جميع الأساتذة، بما في ذلك الأساتذة المساعدين، حق تلقّي العلاج في المستشفيات الخاصة، وعلى نفقة الجامعة[٤٩]. وكان ذلك بلا شك إنجازاً ملحوظاً بالنسبة إلى شريحة الشباب من المدرّسين في الجامعة.

وبالإضافة إلى الخدمات التي تقدمت الإشارة إليها، نظّم الإخوان مبيعات سنوية لسلع استهلاكية ومعمّرة، وهي مناسبة لها شعبية كبيرة، خاصة بين صغار الأساتذة. واستناداً إلى غازي، فقد بلغت أرباح المبيعات من المعرض الأول، الذي نظّمته هيئة التدريس في جامعة القاهرة في العام ١٩٨٦، حوالى مليون جنيه مصري. وعرض عليّ أحمد لطفي، وهو أستاذ محاضر في الاقتصاد بجامعة القاهرة وعضو في الإخوان، وعمل أيضاً مسؤولاً في مجلس إدارة هيئة التدريس بجامعة القاهرة، التقارير المالية السنوية للنادي بدءاً من العام ١٩٨٤، عندما كان يسيطر عليها اليساريون، ووصولاً إلى العام ١٩٩٤، عندما بات يسيطر عليها الإخوان منذ ثماني سنوات (أي منذ العام ١٩٨٦ وصاعداً). وبناء على هذه التقارير التي اطلعت على أرقامها، يمكن الاستنتاج أن الإخوان استطاعوا تأمين أساس لشرعيةٍ اجتماعية بين شرائح هذه الفضاءات، بناء على أدائهم الناجح في تقديم الخدمات. وهذا النجاح تثبته الزيادة العامة في عائدات نادي هيئة التدريس المتأتّية من الأرباح الناتجة من المشاريع التي قاموا بها وطوّروها (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ١)).

(٤٩) المصدر نفسه.

الشكل الرقم (٤ ـ ١)

عائدات هيئة التدريس في جامعة القاهرة



٧ ـ النقابات المهنية

وبالتوازي مع ما كان يحرزه الإخوان في الجامعات، فقد واصلوا أيضاً إحراز تقدم في النقابات طوال السنين الأخيرة من عقد الثمانينيات وصاعداً. ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى إشرافهم الإداري والمالي المتفوّق، وإلى خدمات الرعاية الاجتماعية المتطورة التي كانوا يقدمونها من خلال سيطرتهم على مجلس إدارة النقابات المختلفة. والإنجازات التي حققها الإسلاميون في النقابات موثّقة جيداً في دراسات أخرى، وأنا لا أنوي تقديم عرض مفصّل لها في هذه الدراسة وتكرار ما قيل. لكني بدلاً من ذلك، أرغب في التشديد على الدور الذي لعبته هذه الخدمات في منح الإخوان الشرعية بين أوساط المهنيين، وهو دور فاق دور الخدمات التي وفرها النظام لما كان يسيطر على النقابات.

لقد كانت أكثر الخدمات تقديراً وأوسعها شعبية في النقابات هي الخدمات الخاصة بالرعاية الصحية. فمن الناحية الشكلية، يحصل أعضاء النقابة على علاج مجاني، ولكنه متدنّي المستوى في المستشفيات الحكومية، وفي حال آثروا تلقّي العلاج في المستشفيات الخاصة، فعليهم أن يدفعوا مبالغ كبيرة من كلفة العلاج. وكان كِلا الخيارين غير عملي بالنسبة إلى كثير من الخرّيجين الشباب ومن أبناء الطبقة الوسطى. ولذلك طرح الإخوان سنة ١٩٨٨ رؤيتهم الخاصة بالرعاية الصحية على نقابة الأطباء. وقد تضمّن مقترحهم دعم علاج أعضاء النقابة وعائلاتهم في المستشفيات والعيادات الخاصة[٥٠]. وفي العام ١٩٨٨، بلغ عدد

(٥٠) استناداً إلى شحاتة، كانت المشاركة في هذا المشروع تطوعية في الأساس ولكنها تحولت إلى =

المستفيدين من هذا المشروع أكثر من ١٧٦٠٠ طبيب و٤٣٩٦٠ من أفراد أسرة الأطباء. وجرى توسيع هذا المشروع في السنة التالية (أي سنة ١٩٨٩) ليشمل نقابة المهندسين، حيث وصل عدد المستفيدين منه إلى ٧٢٠٠٠[٥١]. وقد أظهرت أرقام المستفيدين حجم الحاجة إلى هذا النوع من الخدمات الصحية، على الرغم من نظام التأمين الصحي القائم الذي ترعاه الدولة[٥٢].

كما نظّم الإخوان معارض مبيعات ضخمة للأثاث والغسالات وغازات المطابخ والثلاجات وغيرها من الأدوات التي يحتاج المهنيون الشباب إلى تزويد منازلهم بها، وبأسعار مخفضة أو بالتقسيط ودون فوائد. ومرة ثانية جاءت هذه الأفكار تلبية لاحتياجات شريحة طالما أهملها النظام.

ولم تكن شعبية الإخوان تكمن في تقديم هذه الخدمات فحسب، وإنما بالطريقة الفعّالة التي كانت تقدم بها. ولم يتسنّ للجامعة أن تقوم بذلك من دون الاستناد إلى شبكتها التنظيمية التي وفرت لها حالة من التنسيق والكفاءة ضاعفت من قاعدة شرعيتها، بل جعلت هذه الشرعية تتسم بأنها «شرعية منظّمة» وليست مبعثرة أو عشوائية. وهذا يقودني إلى الحديث عن تنظيم الجماعة، وكيف كانت تؤدى الخدمات، سواء للطلبة والأساتذة في الجامعات، أو للمهنيين في النقابات.

خامساً: شرعية منظّمة

لم يكن التأثير الذي أحدثه الإسلاميون في النظام وفي شرعيته مرتبطاً، كما قلت، بأدائهم على صعيد الخدمات التي يوفرونها للمجتمع، ولكن كان يرتبط بالطريقة المنظمة التي كان يجري فيها توفير تلك الخدمات. وقد بيّنت في الفصل الأول الأقسام الرئيسية للتنظيم التي أعيد بناؤها، وكيف تطورت خلال الثمانينيات، وأثرها في تفعيل دور الإخوان في المجتمع أكثر من ذي قبل.

= مشاركة إلزامية «لتدريب أعضائنا على الاستفادة الكاملة من الخدمات التي توفرها النقابة». مقابلة شخصية مع أنور شحاتة، أمين صندوق نقابة الأطباء، القاهرة، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(٥١) أحمد حسين حسن، **الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية: دراسة ميدانية لنقابة المهندسين المصرية**، تقديم محمود عودة (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٥.

(٥٢) أماني قنديل، «تقييم أداء الإسلاميين في النقابات المهنية،» ورقة قدمت إلى: **الندوة الفرنسية الخامسة بعنوان ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث للدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ٤٥١.

١ ـ تعبئة الجماهير الناخبة

من السهل شرح الرابط بين التنظيم وكيفية تأثير الإخوان في المجتمع بتقديم مثال صادفته في أثناء قيامي ببحثي في مصر. فقد سُمح لي في العام ٢٠٠٢ بالمشاركة بصفة «ضيف» في اجتماع خاص للإخوان في الإسكندرية شارك فيه أعضاء في مجلس الشعب، وفي النقابات وفي هيئات التدريس. وإحدى القضايا التي نوقشت في ذلك الاجتماع كانت كيفية تعبئة المصريين لمقاطعة البضائع الأمريكية كوسيلة لدعم الانتفاضة الفلسطينية. وكان يُتوقع أن تنظّم نقابة الصيادلة التي يسيطر عليها الإخوان سلسلة من المحاضرات تتناول موضوع مقاطعة الأدوية الأمريكية ويُدعى إليها متحدثون من خلفيات أيديولوجية وسياسية مختلفة، بدلاً من دعوة الإسلاميين الذين يُعرف عنهم انتماؤهم إلى الحركة.

وقد وافق الأشخاص الذين شاركوا في الاجتماع على أنه من أجل إشراك الجمهور العام، وتعبئة أصحاب الصيدليات، الذين كانوا في الأغلب من الأقباط، ينبغي أن يكون خطاب الحملة وطنياً، وليس دينياً. وبما أنه من غير المرجح أن تؤدي حملة وطنية إلى إغضاب النظام، فإنه سيكون من السهل أيضاً تفادي المضايقات الأمنية، وبخاصة عندما يتم الإعلان عن أن هدفها هو دعم المنتجات المصرية ودعم الاقتصاد المحلي بدلاً من مجرّد مقاطعة المنتجات الأمريكية.

وقد استفاد الإخوان من إمكانات التنظيم وموارده في رفع كفاءة خدماتهم، وفي إجراء اتصالات بين الساحات التي يشغلونها كوسيلة لزيادة تأثيرهم في المجتمع وفي السياسة. فالارتباطات التنظيمية مكّنت الإخوان في فضاءات معينة من تعبئة جماهيرهم الناخبة لدعم أهداف الحركة في الفضاءات الأخرى. وبناء على ذلك، استخدم الإخوان في حرم الجامعات شعبيتهم (أو شرعيتهم الخدمية) لحشد الطلبة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٨٧ مثلاً، والتصويت لصالح مرشحي الجماعة. وأكّد عمرو أبو خليل، وهو عضو في الإخوان، والرئيس السابق لاتحاد الطلاب في جامعة الإسكندرية، أن الطلاب كانوا متعاطفين أساساً مع الإسلاميين بحكم الاستفادة من خدماتهم في الجامعات، ولذلك كانوا يصوّتون لمرشحي الحركة لعضوية البرلمان أنفسهم[٥٣].

كما تجلّت العلاقات التنظيمية أيضاً في التنسيق مثلا بين الجامعات

(٥٣) مقابلة شخصية مع عمرو أبو خليل، الإسكندرية، ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

والنقابات، فجرى توعية الطلاب في الجامعات لبناء علاقات مع النقابات الخاصة بمهنهم التي سيعملون فيها بعد التخرّج. وفي جامعة الإسكندرية على سبيل المثال، نظمت نقابة المهندسين محاضرات منتظمة واحتفالات تخرّج لطلاب الهندسة الذين كانوا ما يزالون على مقاعد الدراسة في الجامعة. والهدف الواضح للنقابات كان زيادة وعي الطلاب بأهمية العمل النقابي، وتفعيل عضويتهم في النقابة مستقبلاً. وكان في نقابة الأطباء، على سبيل المثال، وحدة للطلبة الذين ما يزالون يدرسون الطب في الجامعة، حيث يتم منح الطلاب الذين هم في السنة الدراسية الثالثة أو الرابعة (أي على وشك التخرّج) عضوية غير رسمية في النقابة تؤهلهم دخول بعض النوادي التابعة للنقابة، والاستفادة من خدماتها[٥٤]. وكانت حصيلة هذه العملية أنه تمّ إقناع الطلاب الذين صوّتوا للإخوان المسلمين في الجامعة بمواصلة القيام بذلك مستقبلاً في النقابة.

واستخدم الإخوان أيضاً الفضاءات التي سيطروا عليها (النقابات تحديداً) للتعبير عن الآراء السياسية للتنظيم، التي لم يكن يسمح للجماعة بالتعبير عنها في أوضاع طبيعية نظراً إلى غياب مشروعيتهم القانونية. وكانت نوادي أعضاء هيئات التدريس في جامعتي القاهرة والإسكندرية تعقد مؤتمرات مشتركة مع الاتحادات الطلابية في هاتين الجامعتين لدعم الانتفاضة الفلسطينية والمجاهدين في أفغانستان. وقد استمرّ هذا التعاون بين الاتحادات وهيئات التدريس لغاية التسعينيات، وكانت جميع الآراء التي عبّرت عنها الاتحادات ونوادي هيئات التدريس تعكس آراء الجماعة خارج سور الجامعة حيال الشؤون السياسية في فترة التسعينيات، بما في ذلك حرب الخليج في العام ١٩٩١[٥٥]. وفي أحد المؤتمرات المشتركة، شدّدت هيئات التدريس في جامعة القاهرة والاتحادات على الحاجة إلى إلغاء التدابير المقيِّدة، مثل قانون الطوارئ، وعلى إعطاء الناس الحرّية في تشكيل الأحزاب السياسية. وكان أحد المتحدثين الرئيسيين في هذا المؤتمر هو عصام العريان، ممثلاً عن نقابة الأطباء.

كما نسقت نوادي هيئات التدريس في الجامعات نشاطاتها مع النقابات لرفع مستوى أداء الطرفين وتبادل الأفكار والخبرات المتعلقة ببرامج الرعاية الصحية ومعارض مبيعات التجهيزات المنزلية والسلع المعمّرة. كما كان واضحاً التعاونُ المنظم بين النقابات القوية، وبتنسيق من الأقسام المعنية داخل التنظيم. وأكد أنور شحاتة، أمين صندوق نقابة الأطباء، وجود تعاون منظّم بين الإخوان في النقابات

(٥٤) مقابلة شخصية مع أحمد النحاس، الإسكندرية، ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

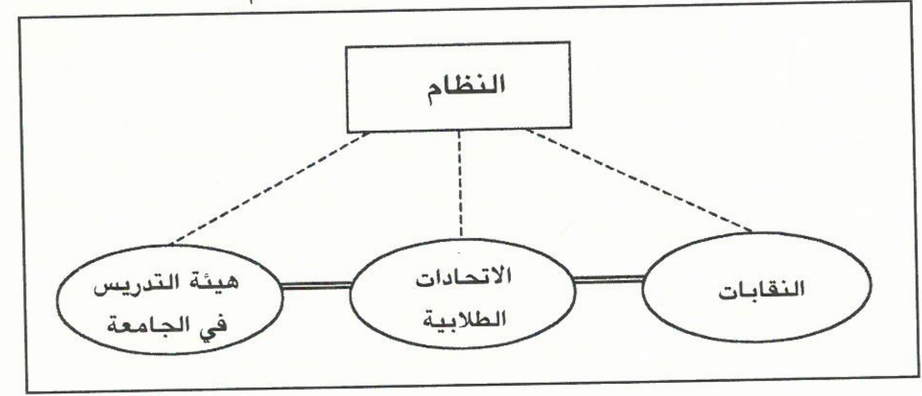
(٥٥) انظر: **لواء الإسلام** (١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

المختلفة ولم ينكره: «أعتقد بأن هذا أمر عادي بالنسبة إلى أية مجموعة من الأشخاص الذين يتقاسمون الآراء ووجهات النظر نفسها أن ينسّقوا في ما بينهم في كل شيء. وسيكون الأمر غريباً لو كان هناك إخوان في نقابة المهندسين وإخوان في نقابة المحامين لا يناقشون أية قضية في ما بينهم. ينبغي على المحامين الاستفادة من المشاريع التي نفذتها نقابة الأطباء، تماماً كما أنه ينبغي عليّ الاستفادة من مشاريع المهندسين»[٥٦].

ودفعت حربُ الخليج في العام ١٩٩١ الإخوان، من خلال تشكيل أسموه «لجنة تنسيق العمل النقابي»، إلى تحويل النقابات إلى جبهة موحَّدة ضد السياسة المصرية خلال الحرب. وكان النظام ينظر إلى هذا النوع من التنسيق والاتصال التنظيمي على أنه منافس لسيطرته العامة على حدود هذه الفضاءات، ومنعها من التوسع على حساب سياسته. ويوضح الشكل الرقم (٤ ـ ٢) مقارنة بين نفوذ التنظيم على عمل بعض الفضاءات (مع النقابات والاتحادات الطلابية وهيئات التدريس) وقيود النظام على حدود هذه الفضاءات، وتداعيات ذلك على إحداث توتر بين الطرفين:

الشكل الرقم (٤ ـ ٢)

الارتباطات المنظمة بين الإخوان والنظام



ويشرح الشكل الرقم (٤ ـ ٢) التقدم الذي أحرزه الإخوان في المجتمع خلال عقد الثمانينيات وتأثير ذلك في النظام. وكما بيّنت في الفصل الأول، أفسح النظامُ للفضاءات الاجتماعية في مستهل الثمانينيات، مثل النقابات المهنية،

(٥٦) مقابلة شخصية مع أنور شحاتة، القاهرة، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

والاتحادات الطلابية وهيئات التدريس، أن تعمل بحرية نسبية كوسيلة كي يضفي على نفسه صفة الشرعية. غير أن تسامحه في هذه الفضاءات لم يكن مطلقاً، بل كان مقيداً من خلال ضوابط بيروقراطية (ممثلة بخطوط منقطة في الشكل) ضمنت عدم تمتع هذه الفضاءات باستقلالية تامة ومطلقة. وداخل هذا السياق، شغل الإخوان هذه الفضاءات، وعملوا داخل ما سمح به من مساحات داخل هذه الضوابط، واستطاعوا تطوير عقد اجتماعي إسلامي منحهم عنصراً من الشرعية. وكان لهذه الشرعية تأثير قوي في النظام لما بدأ الإخوان بتوظيف شبكة علاقاتهم التنظيمية للربط والتنسيق بين هذه الفضاءات (ممثلة بخطوط مزدوجة في الشكل)، وهو تطور، كما قلت، تحدّى الضوابط التي فرضها النظام، وبالتالي أزعجه. وهذا التطور مكّن الإخوان لاحقاً من أن يحشدوا جماهيرهم المستفيدة من خدماتهم داخل هذه الفضاءات (ويستفيدوا من موارد الفضاءات أيضاً) بما يتجاوز حدود هذه الفضاءات، وفي خدمة الأهداف الأوسع للتنظيم.

وهذا التطور تجلّى أكثر ما يكون في عمل الإخوان داخل النقابات. فاستناداً إلى أماني قنديل، التي درست نشاطات الإخوان في النقابات الرئيسية عن قرب ودقة: «تجاوز النشاط النقابي جدران النقابات، حيث بدأ الإخوان بتنظيم أنشطة عامة أريد منها جذب جمهور عريض ليس بالضرورة عضواً في النقابات. وبالإضافة إلى تشكيل تحالفات نشطة في ما بينها، بدأت النقابات أيضاً بتشكيل تحالفات مع الأحزاب السياسية»[٥٧].

باختصار، تحوّلت النقابات بفضل شبكة تنظيم الجماعة التي سيطرت عليها إلى فضاءات لتفعيل المجتمع وحشد طبقاته لدعم أهداف الحركة خارج أسوار وحدود الفضاءات التي رسمها النظام. وهذا تطور أشعر النظام بالقلق من أن تخرج هذه الفضاءات من تحت سيطرته، ولا سيما أن النظام كان يسعى بطريقته إلى تحقيق شرعية اجتماعية من خلال بعض إصلاحات طفيفة، ولكن مهمة في الميدان الاقتصادي.

٢ ـ الشرعية من الميدان الاقتصادي

كان تنامي الاضطرابات الاجتماعية والدينية في ناحية منه ردّة فعل لحالة التدهور المستمرة للمعيشة وللاقتصاد المصري عموماً، وقد تجلّى ذلك في ارتفاع

(٥٧) مقابلة شخصية مع أماني قنديل، القاهرة، ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

معدل التضخم، وتراجع حجم المدخرات والاستثمار والعملة الأجنبية. وقد زاد كلّ من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من الضغوط على الحكومة كي تدخل إصلاحات هيكلية جدّية (أي خصخصة القطاع العام)، لكن الرئيس مبارك تردّد في القيام بذلك بسبب قلقه من أن تؤدي هذه السياسات إلى تصاعد التوترات الاجتماعية بصورة أكبر. وحذّر العديد من الخبراء الاقتصاديين في مصر من أنه سيكون للإصلاحات الهيكلية السريعة تأثيرات سلبية قوية تطال شريحة الفقراء الذين يعتمدون على القطاع العام في تلبية حاجاتهم، بل ربما وفّر الشروع في إصلاحات اقتصادية أيضاً، كما يريد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حافزاً لبعض المحبطين للانخراط في جماعات العنف.

وأكدت دراسة رسمية أشرف عليها مجلس الشورى المصري أن أغلب المتطرّفين هم شباب مصريون تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٥ عاماً، ويتحدّرون من خلفيات فقيرة وعاطلون عن العمل[٥٨]. ويعيش أغلب هؤلاء في ظروف صعبة لا تتوفر فيها الكهرباء، ولا الماء، ولا مرافق الصرف الصحي. وما من شك في أن العديد من أبناء المحافظات في الصعيد، مثل أسيوط والمنيا، التي يجري تجنيد أفراد حركتي الجهاد والجماعة الإسلامية منها، تفتقر إلى المساكن اللائقة والخدمات العامة الأساسية[٥٩]. وطالبت الدراسةُ التي طبعها مجلس الشورى، والتي اعتمدت نتائجها على مقابلات مع أعضاء سابقين (تائبين) في هذه الجماعات العنيفة، الدولةَ بالاستثمار في خدمات الرعاية الإجتماعية، وحذّرت أيضاً من وجوب ألا يكون للإصلاحات الاقتصادية (الخصخصة) تداعيات سلبية على حياة الطبقات الدنيا في مصر، وأنه ينبغي التركيز بالمقابل على بناء بنية تحتية لائقة في المناطق الفقيرة، وعلى حل المشكلات الناجمة عن البطالة في مصر[٦٠].

وأكّد إبراهيم عوض على صحة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مجادلاً بأن النمو البطيء للاقتصاد وسوء توزيع الخدمات الاجتماعية وفّرا أرضاً خصبة لعودة ظاهرة التطرّف في مصر[٦١]. وقد أظهرت تعليقات عوض المزاج الرسمي

(٥٨) جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى، «مواجهة الإرهاب: التقرير ١٤،» القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٧ ـ ٣٩. أنا ممتنّ لمحمد رجب، رئيس مجلس الشورى على تزويده لي بنسخة عن هذه الدراسة.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٦١) Ibrahim Aoude, «From National Bourgeois Development to Infitah: Egypt 1952-1992,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 16, no. 1 (Winter 1994), p. 18.

والوطني العام (باعتبار صدور الدراسة عن مؤسسة رسمية هي مجلس الشورى) أنه ينبغي على الدولة أن تلعب دوراً أكثر إيجابية في تحسين الاقتصاد المحليّ إذا ما كانت تريد تعزيز شرعيتها بين أوساط الشرائح الفقيرة[٦٢].

وقد شهدت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات تطورات سريعة فعلاً في محاولات مبارك الهادفة إلى تحسين الأداء الاقتصادي للبلاد، كجزء من سعيه إلى شرعية الإنجاز. فقام **أولاً** بإقالة علي لطفي، رئيس الوزراء في حكومته، بسبب فشله في تحسين الاقتصاد، وعيّن بدلاً منه عاطف صدقي. وبرّر مبارك تلك الخطوة على أنها جزء من حشد «كافة الموارد المحلية والأجنبية لمعالجة الوضع الاقتصادي بفاعلية»، ومجادلاً بأن ذلك يحتل الأولوية القصوى لديه حالياً[٦٣]. **ثانياً**، واصل التودّد إلى الجهات الدولية المانحة، وإلى المقرضين الأجانب (مثل الولايات المتحدة، وألمانيا الغربية، وفرنسا، وإنكلترا، وإيطاليا وصندوق النقد الدولي) من أجل تقديم مزيد من المساعدات لمواجهة تأثير التضخم وتراجع أسعار النفط. **وثالثاً**، وقّع النظام على مضض على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي وافق فيها على تخفيض الدعم المخصص لبعض المواد الإستهلاكية غير الضرورية، مثل السجائر والتبغ (وهي خطوة أدت في وقت لاحق إلى زيادة أسعار هاتين السلعتين بمقدار ٢٠ بالمئة)[٦٤].

ولكن العمل بالاتفاقية مع صندوق النقد سرعان ما توقفت، لأن النظام كان ما يزال غير مهيأ لتحمّل النتائج، بما في ذلك التأثير في استقرار النظام (وبسبب العجز في ميزان المصروفات الذي وصل إلى حدّ ١٠ مليارات جنيه مصري). وبالتالي، ما من مرّة أعلن فيها النظام عن زيادة في أسعار سلع معينة إلا وحرص على ألا تؤثر تلك الزيادات في السلع الضرورية (مثل الزيت والأرز والسكر وما إلى ذلك) التي تدعمها الحكومة وترهق ميزانيتها. وكشف مبارك عن أن العائدات الحكومية بلغت ١٨ مليار جنيه مصري في العام ١٩٨٧، وأنه جرى

---

(٦٢) Karima Korayem, *The Egyptian Economy and the Poor in the Eighties* (Cairo: Institute of National Planning, 1991), p. 33.

(٦٣) خطاب مبارك أمام حكومته الجديدة، في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، كما أوردته: **الأهرام**، ١٠/١١/١٩٨٦.

(٦٤) Marsha Pripstein Posusney, «The Political Environment of Economic Reform in Egypt: The Labor Movement vs. Privatization Revisited,» *Amsterdam Middle East Papers*, vol. 1, no. 2 (September 1995).

تخصيص نحو من ١١ مليار جنيه مصري منها ٦١ بالمئة لتغطية دعم هذه السلع تطميناً لمخاوف الناس[٦٥].

وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد حرص النظام على أن يتبع الزياداتِ في الأسعار عادة (وليس دائماً) زيادةٌ معينة في الأجور، للمساعدة على تضييق الفجوة بين الرواتب وارتفاع تكاليف المعيشة. ففي أعقاب التوقيع على اتفاقية العام ١٩٨٧ مع صندوق النقد الدولي مثلاً، أعلن النظام عن زيادة مقدارها ٢٠ بالمئة في أجور كافة الموظفين في السلك الحكومي وفي القطاع العام. إلا أن ذلك لم يحدث بالضرورة في السنوات اللاحقة. ومع ذلك، فإن النظام فشل في طمأنة أغلب المصريين الذين اعتبروا تلك الخطوات مجرد مسكّنات، وليست تغييرات جادّة تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم على المدى الطويل. وما من شك في أن ظواهر مزمنة لها علاقة بسوء الإدارة والإجراءات البيروقراطية والزيادة السريعة في عدد السكان وغياب التنسيق بين النخب التي تدير القطاعين العام والخاص، جميع ذلك وقف عثرة أمام الجهود التي تهدف إلى تحسين الاقتصاد[٦٦]. وفي النهاية، لم يكن باستطاعة النظام سوى أن يذعن لمطالب وضغوط صندوق النقد الدولي بخصخصة بعض مرافق القطاع العام، وتم التوقيع على اتفاقية جديدة مع الصندوق في سنة ١٩٩١.

وبالتوازي مع النظام، فلم يكن أداء الإخوان، سواء في شركات التوظيف أو البنوك الإسلامية، بأحسن حالاً، إما بسبب عمليات القمع التي قام بها النظام ضد شركات التوظيف، أو بسبب انقسامات وسط النخبة التي كانت تدير البنوك الإسلامية.

٣ ـ النظام يقمع شركات التوظيف

قام النظام في السنة التي تلت التوقيع على اتفاقية العام ١٩٨٧ مع صندوق

---

(٦٥) استناداً إلى إيليا حريق، كان ذلك الدعم يغطي «الخبز والطحين والسكر والشاي والبن والزيت والصابون والأرز والدهون واللحوم والدجاج المستورد والمنتَج محلياً والحليب والدواء والثياب والبنزين والغاز الطبيعي والمازوت والكهرباء والماء والهاتف والسكن والإيجارات والنقل وتذاكر صالات السينما والسيارات ومكيفات الهواء والثلاجات والخدمات التعليمية والصحية ومعدلات الفائدة ومعدلات الصرف. من خلال البندين الأخيرَين، يمكن بسهولة ملاحظة أن أغلب منتجات القطاع العام مدعومة بشكل غير مباشر». انظر: Iliya Harik, «Subsidization Policies in Egypt: Neither Economic Growth nor Distribution,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 24, no. 3 (1992), pp. 485-486.

(٦٦) انظر: Samir Youssif, «The Egyptian Private Sector and the Bureaucracy,» *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 2 (1994), p. 369.

النقد الدولي بالتضييق على شركات التوظيف الإسلامية (القانون الرقم ١٤٦ للعام ١٩٨٨) كجزء من حملة أوسع نطاقاً لإصلاح الاقتصاد وتولّي السيطرة على الموارد وعلى حركة الأموال في البلد[٦٧]. فقد أدى انتشار شركات التوظيف في الثمانينيات والعائدات الكبيرة التي وفرتها للمقرضين إلى إقدام العديد من الأشخاص على سحب مدخراتهم من البنوك الحكومية ووضعوها في شركات التوظيف وتحت تصرّف الإسلاميين. ونتيجة لانتشار شركات التوظيف، أقفلت البنوك الحكومية بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦ حسابات بنكية تزيد قيمتها على ٨ مليارات جنيه مصري. واستناداً إلى تقارير خاصة، فقد جرى تحويل أغلب هذه الحسابات إلى شركات التوظيف بسبب الأرباح الكبيرة التي كانت توزعها على المستثمرين (مقارنة بعوائد بنوك الدولة). وزاد ذلك لا شك من ضعف اقتصاد الدولة ودفعها إلى القيام بعمل جدّي ضدّ توسع شركات التوظيف كخطوة أولية نحو إعادة جذب حركة الأموال وسحبها من الإسلاميين إلى البنوك الحكومية. وفي تلك الفترة، كان التضييق على شركات التوظيف جزءاً من مخطط أوسع لكبح نمو قوة الإسلاميين، بدءاً بخطة تجفيف مصادرهم المالية. ولعبت صحيفة **الأهالي**، لسان حال حزب التجمّع الشيوعي، إلى جانب الصحف الأخرى التي تملكها الدولة، دوراً بارزاً في زيادة حدة مخاوف النظام من أن شركات التوظيف تشكّل مصدراً لتمويل أعمال الجماعات المسلحة وللحملات الانتخابية للإخوان[٦٨]. وفي أواخر الثمانينيات، كان الريان يفكر في الاستثمار في مشروع للنقل العام في محاولة منه لحلّ مشكلة الطرقات المزدحمة في مدينة القاهرة، وتقدم فعلاً باقتراح إلى وزارة النقل لتوفير الرأسمال اللازم لشراء الحافلات. وقد تم القبول بالاقتراح، وحصل الريان على الرخص اللازمة لتأسيس الشركة. ولكن النظام تدخل في آخر لحظة وألغى المشروع لما بدا الاتفاق بين وزارة النقل والريان في الإعلام وكأنه علامة على خضوع الدولة للتأثير الإسلامي المتنامي[٦٩].

واعتُبرت الشركات المالية التي يملكها إسلاميون تهديداً لخطط الدولة في

(٦٧) Giacomo Luciani, «Economic Foundations of Democracy and Authoritarianism: The Arab World in Comparative Perspective,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 10, no. 4 (1988), p. 460.

(٦٨) لعبت صحيفة **الأهالي**، لسان حال حزب التجمّع، دوراً رئيسياً في نشر المعلومات المتعلقة بمثل هذه الاتهامات. انظر على سبيل المثال المقالات التي نشرتها الصحيفة في: Robert Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order* (Boulder, CO: Westview Press, 1989), pp. 45-93.

(٦٩) مقابلة شخصية مع عاصم شلبي، القاهرة، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠. هذا بالإضافة إلى الوعود التي قطعتها شركات الاستثمار بحل مشكلات السكن والغذاء.

الشروع في إصلاحات هيكلية، ولرغبتها في حماية المستثمرين في القطاع الخاص[٧٠]. فقد كان معظم هؤلاء المستثمرون من طبقات رأسمالية أو لها صلات أجنبية، أقرب إلى توجهات النظام وصندوق النقد الدولي من المستثمرين الإسلاميين[٧١]، كما أن هذه الطبقات لم تكن تشكّل تهديداً (بل عاملاً مسانداً) لهيمنة الدولة على حركة الأموال أو الموارد المالية عموماً على عكس شركات التوظيف الإسلامية[٧٢]. وفي النهاية، فقد شهدت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات نهاية فعلية لشركات التوظيف وبروز طبقة جديدة من رجال الأعمال الذين سيلعبون دوراً في عملية الإصلاح الاقتصادي في حقبة التسعينيات (انظر الفصل الخامس). ولا شك في أنه بالتوازي مع ظهور طبقة رجال الإعمال الجدد، ضمر نفوذ الإسلاميين الاقتصادي.

٤ ـ إضعاف مصادر التمويل الإسلامية

كانت ملكية أكثر من ٤٠ بالمئة من شركات التوظيف تباع لأشخاص إما أنهم إخوان أو متعاطفون معهم، وهو ما جعل من تضييق النظام على شركات التوظيف في نهاية الثمانينيات بمثابة ضربة قوية لواحد من أهم مصادر التمويل[٧٣]. وقد شملت مصادر التمويل الأخرى للجماعة الاشتراكات الشهرية التي يدفعها الأعضاء للتنظيم، وتبرعات الإخوان العاملين في الخليج ممّن كانوا قادرين على الاستفادة من العلاقات الدولية للتنظيم واتصالاته مع رجال الأعمال والمنظمات الإسلامية خارج مصر. وقد قال لي أحد أعضاء الإخوان، وكان قد عاش في مرحلة سابقة في الإمارات العربية المتحدة، وكان يتمتع باتصالات جيدة هناك، إنه في مرحلة معينة، وفي أعقاب تضييق الخناق من قبل النظام على شركات التوظيف، قام زكي بدر، وزير الداخلية المصري، بجولة في الدول الخليجية، حذّر فيها المسؤولين الأمنيين في المنطقة من أخطار تمويل الإخوان، زاعماً أنهم يستخدمون هذه الأموال في تمويل العمليات الإرهابية.

وكما هو شأن شركات التوظيف، فقد تعرّضت البنوك الإسلامية، التي

(٧٠) Azzam, «Egypt: The Islamists and the State under Mubarak,» p. 117.

(٧١) Eberhard Kienle, «More Than a Response to Islam: The Political Deliberalization of Egypt in the 1990s,» *Middle East Journal*, vol. 52, no. 2 (Spring 1998), p. 235.

(٧٢) فخري الهواري، «دور رجال الأعمال في النظام السياسي،» **القضية البرلمانية** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ٤ (تموز/ يوليو ١٩٩٧)، ص ٤٣.

(٧٣) مقابلة شخصية مع عاصم شلبي، القاهرة، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

لعب الإخوان دوراً في تطويرها، أيضاً لمضايقات حكومية. وقد جرّدها الشيخ محمد طنطاوي من مؤهلاتها الدينية بفتاوى مثيرة للجدل أنكر فيها وجود شيء اسمه بنوك «إسلامية»، وجادل بأن الفوائد التي تعطيها البنوك الحكومية هي أرباح حلال. كما تشوّهت سمعة البنوك الإسلامية بسبب أدائها والصراعات والنزاعات الداخلية فيها، وهي ظروف استغلها النظام كعذر لكي يتدخل في شؤونها.

فقد توقف النمو المطرد الذي حققه البنك الإسلامي الدولي في مستهل الثمانينيات عندما نشب خلاف سنة ١٩٨٨ بين أحمد أمين فؤاد، رئيس مجلس إدارة البنك، وبين أعضاء المجلس الذين كان أكثرهم من الإخوان. ويرجع سبب الخلاف إلى المصاريف والمخصصات الزائدة التي كان فؤاد يحصل عليها. واستناداً إلى عبد الحميد الغزالي، وهو قيادي من الإخوان وعضو في مجلس إدارة البنك، فقد بلغ الراتب الشهري الصافي لفؤاد ١٧٦٠ دولاراً أمريكياً، في حين بلغت مخصصاته السنوية التي تغطّي تكاليف السفر ومصاريف أخرى غير محددة حوالى ٢٠٢٤٤ دولاراً أمريكياً[٧٤]. وما ألمح إليه الغزالي وزملاؤه الإسلاميون في مجلس الإدارة هو أن فؤاد كان يستغل منصبه الرفيع في البنك في تخصيص أرباح غير قانونية لنفسه، في حين ادّعى فؤاد بأن هناك نوايا خبيثة لدى الإسلاميين الذين نشروا هذه الاتهامات الكاذبة بهدف إحكام سيطرتهم على البنك.

وساءت العلاقات بين أعضاء مجلس الإدارة ورئيسهم، وكان على البنك المركزي أن يتدخل لحلّ المجلس وتعيين أحد ممثليه رئيساً للبنك الإسلامي الدولي. وعلى رغم أن هذه الخطوة أضعفت من نفوذ الإسلاميين، فهي لم تكن تعني زوال نفوذهم بالكامل في مساحات أخرى. وبعد وقت قصير من تعيين حسن، استغل الشريف الصعوبات المالية التي يعانيها البنك، وتقدم بعرض لشراء حصة كبيرة من أرصدته، وقد منحه حجم ملكيته للأرصدة الحق في اختيار تعيين ثلاثة أشخاص في مجلس إدارة البنك. فاختار الشريف في حينه تعيين خيرت الشاطر (من قيادات الإخوان وصاحب نفوذ مالي)، وصالح الحديدي وإسماعيل الهضيبي (شقيق المرشد الراحل مأمون الهضيبي)، وجميعهم أعضاء في الإخوان المسلمين. ولكن ذلك لم يعنِ الكثير من الناحية العملية باعتبار أن الوضع المالي للشريف كان

(٧٤) مقابلة شخصية مع عبد الحميد الغزالي، القاهرة، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

ضعيفاً أصلاً بسبب تدهور أوضاع كافة شركات التوظيف التابعة له، وبسبب الخسائر التي كان يُمنى بها البنك بعد التضييق عليه. وفي نهاية المطاف، تدخل البنك المركزي من جديد، وقرّر هذه المرة بيع أغلب أرصدة البنك لبنوك القطاع العام، منهياً بذلك قصة البنك الإسلامي الدولي (وبعد أن أنهى قبلها قصة شركات التوظيف).

خلاصة

شهدت الفترة الأخيرة من عقد الثمانينيات مواقف وميولاً جديدة في السعي إلى الشرعية من جانب كل من مبارك والإخوان. فعلى رغم أن مبارك ظلّ يواصل بناء قاعدة لشرعية قانونية، بدافع من الحاجة إلى تشكيل مجلس شعب دستوري يقوم بترشيحه لفترة رئاسية ثانية (انتخابات عام ١٩٨٧)، إلا أن بروز عمليات العنف بحدة، التي جاءت جزئياً نتيجة للإحباط العام، فرض على النظام التركيز على أدائه الاقتصادي أيضاً. وعلى خط موازٍ للتنازلات الجزئية أمام الضغوط التي بذلها صندوق النقد الدولي من أجل الشروع في تعديلات هيكلية، واصل النظام التودّد إلى موظفي القطاع العام عبر زيادة أجورهم، وعبر المحافظة على دعم المواد الاستهلاكية، بهدف تجنّب ردّات الفعل الاجتماعية، ومن أجل دعم استقرار الاقتصاد. وكان ذلك طريقة النظام في السعي إلى تحقيق شرعية الإنجاز. كما أن النظام تودّد للمؤسسات الدينية، مثل الأزهر ودار الإفتاء، لتعزيز شرعيته الدينية.

وبالإضافة إلى سعي النظام إلى الشرعية بأشكالها المختلفة، فإنه بدأ كذلك بالتركيز على استخدام القمع ضدّ المجتمع. وهذا ما تبيّن في طريقة اختياره لشخصيات معينة لشغل منصب وزير الداخلية اشتُهرت بقسوتها (مثل زكي بدر). وقد أسفر وجود شخصيات أمنية، مثل بدر، عن جعل سياسات الدولة نحو المجتمع أكثر عنفاً من ذي قبل، فضلاً عن أن استخدام القمع فشل في حلّ مشكلات الدولة مع الإرهاب، الذي أصبح ظاهرة متفشية بوضوح في التسعينيات.

ومن ناحية أخرى، واصل الإخوان ترسيخ القاعدة الاجتماعية لشرعيتهم عبر تحسين خدماتهم الاجتماعية وتطوير عقد اجتماعي إسلامي نافس العقد الاجتماعي للنظام. وعلى رغم أنه لا يقارَن بالعقد الاجتماعي للدولة، بما أن موارده محدودة، فقد تميز بالكفاءة والتنظيم. فقد جرى توظيف التنظيم وأقسامه

الداخلية وشبكاته في عملية الاتصال والتنسيق بين الإخوان الموجودين في مختلف الفضاءات (النقابية والجامعية)، ما زاد من فاعلية الخدمات التي كانوا يوفّرونها. وقد ساعدت هذه الشبكات التنظيمية على تحسين الخدمات التي يقدمها الإخوان، وعمّقت من تعاطف المستفيدين منها مع الإسلاميين المعتدلين، وهدّدت الضوابط المركزية وحدود النظام على هذه الفضاءات.

وزادت حدة مأزق مبارك مع الشرعية نتيجة للتقدم الكبير الذي أحرزه الإخوان في المجتمع وفي السياسة (بحصولهم على ٣٦ مقعداً في مجلس الشعب)، لكنه لم يتراجع عن سياساته التصالحية بما أن ذلك كان سيؤثر سلباً في صورته داخل مصر وخارجها. ومع ذلك، فقد وضع مبارك قيوداً على روح التسامح هذه، ولا سيما في تجربة شركات التوظيف. وعموماً، فقد تسامح مع الشرعية الاجتماعية غير الرسمية التي اكتسبها الإخوان في النقابات واتحادات الطلبة، طالما أنها ظلت قائمة على خدمات اجتماعية ولم يجر تسييسها أو استخدامها في معارضة السياسات الاستراتيجية للنظام. إلا أن ذلك لم يستمر في التسعينيات، إذ تخلّت الجماعة عن بناء شرعيتها الاجتماعية بهدوء، وبدأت في تسييس هذه الشرعية للضغط على النظام للاعتراف بها رسمياً، وهو تطور استفز النظام وقاده إلى تغيير علاقته بالإخوان، كما سأشرح في الفصل الخامس.

الفصل الخامس

تسييس الشرعية
(١٩٩٠ ــ ١٩٩٤)

يمكن القول إن فترة التسعينيات كانت هي الفترة الجوهرية لتغيّر علاقة مبارك بالإخوان من المهادنة والتسامح إلى الصراع، وعوامل ذلك كثيرة، ولكني في هذه الدراسة ركّزت على بعد تنافس الطرفين على الشرعية، ووصول هذا التنافس في التسعينيات إلى درجة لم يعد يطيقها النظام. فابتداء من التسعينيات وصاعداً، لم يكتف الإخوان بمراكمة شرعية مجتمعية، كما كانوا يفعلون طوال فترة الثمانينيات، وإنما بدأوا مرحلة جديدة من «تسييس» هذه الشرعية على نحو متزايد في المجتمع، وبتعبئة مناصريهم من الطبقة المتوسطة (أو المستفيدين من خدماتهم من المهنيين وغيرهم) ضدّ السياسات الاستراتيجية التي ينتهجها النظام، بما في ذلك سياسة النظام في حرمانهم من الشرعية القانونية. وكما ذكرت، فإن الدافع من وراء تسييس الشرعية التي حصل عليها الإخوان من النقابات والجامعات هو خلق رأي شعبي عام يدعم مطالب الحركة التاريخية في أن تعترف بها الدولة. وقد نظر النظام إلى ذلك التطور على أنه خروج الحركة من سيطرة الدولة، التي كانت في الماضي تمسك بخيوط مصير الجماعة من خلال هيمنتها على المحاكم (التي طالما رفضت مطالب الإخوان بالشرعية القانونية)، أو لجنة الأحزاب ومجلس الشعب (الواقع تحت سيطرة الحزب الوطني، الذي لن يسمح بإعطاء شرعية حزبية للجماعة). وتسييس شرعية الخدمات بالتالي كان يعني للنظام أن الجماعة بدأت «تبتز الدولة» أو تلوي عنق النظام، من خلال تعبئة الشارع هذه المرة، وليس عن طريق المحاكم أو مجلس الشعب، للتحرك ضد سياسة النظام وإصرار النظام على حجب المشروعية القانونية عنها، وهو ما استفز الرئيس مبارك شخصياً.

ولكن التسعينيات جاءت محملة أيضاً بتطورات أخرى، محلية، وإقليمية، ودولية، أثرت في تصورات الدولة عموماً نحو المعارضة (ولا سيما المعارضة الإسلامية) وجعلتها تعتمد بشكل متزايد على القمع بدلاً من المصالحة. فقد شهد

عقد التسعينيات نهاية الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في الشرق الأوسط وفي العالم. وبطريقة أو بأخرى، فرضت أمريكا ضغوطاً على العديد من الأنظمة العربية لكي تنصاع إلى الترتيبات الجيوسياسية الجديدة. وبما أنه كان يُنظر إلى الإسلاميين على أنهم معارضون أقوياء لأغلب هذه الترتيبات، وبخاصة تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل (كما تجلّى جزئياً في الاتفاقية التي توصل إليها الفلسطينيون والإسرائيليون في العام ١٩٩٣)، برزت الحاجة إلى قمعهم أكثر من أي وقت مضى.

وفي ما يتعلق بالنظام المصري، إزاء بعض التطورات الإقليمية، فقد زاد تخوّف النظام من الإخوان بسبب العلاقات التنظيمية التي تربط الجماعة بحركة حماس الفلسطينية، وبسبب الفوز غير المتوقّع الذي أحرزه الإسلاميون في الجزائر في انتخابات العام ١٩٩٢. وإلى جانب حرب الخليج التي اندلعت في العام ١٩٩١، والهزة الأرضية التي ضربت مصر في العام ١٩٩٢، وفرت هذه التطورات سياقاً قوياً يمكن للإخوان تسييس شرعيتهم من خلاله، كما سنرى. فعندما وقعت الهزة الأرضية، حيث تفوّقت جهود الإغاثة التي بذلها الإخوان على الجهود التي بذلتها الدولة، اهتزت صورة النظام في الخارج، وهو ما زاد من حساسية مبارك تجاه ممارسات التسييس التي قام بها الإخوان خلال هذه الفترة.

وبالإضافة إلى ما تقدم، اهتزت صورة النظام بدرجة كبيرة أيضاً بسبب تصاعد عمليات العنف من المتطرفين، التي استهدفت السياح الغربيين والمسؤولين في الدولة. كما أن عجز النظام عن المحافظة على عقده الاجتماعي مع الطبقة الوسطى، وفشله في التجاوب مع السخط العام، حمله على زيادة التركيز على أدائه الاقتصادي بدلاً من تقديم تنازلات سياسية للمعارضة. ويمكن القول إنه في عقد التسعينيات، أصبحت شرعية الانجاز هي «الشكل المهيمن» من أشكال الشرعية بالنسبة إلى النظام بدلاً من الشكلين القانوني والشعبي اللذَين تراجعت أهميتهما نسبياً. وقد توقّع النظام أن تمكّنه التنازلات التي قدمها إلى صندوق النقد الدولي من توليد منافع تعمّ كافة المصريين، مما يمكن أن يعيد ثقتهم بالدولة على المدى الطويل[1]. ولكي يشرع النظام في الإصلاح، احتاج إلى تعزيز تحالفه مع نخبة جديدة، هي فئة رجال الأعمال، التي بدأ يبرز نفوذها بشكل متزايد في الميادين

(١) Mahmoud Abdul Hai, *Economic Reform in Egypt (Motives and Orientations)* (Cairo: Institute of National Planning, 1993), p. 11.

الاقتصادي والسياسي منذ مستهل عقد التسعينيات. وبالتالي، أصبح رجال الأعمال هم القوى الجديدة السائدة في هذا العقد، وبدأ النظام باستغلالهم سعياً إلى تعزيز شرعيته. ويمكن أن نقول إذاً إن نتاج جميع هذه التحولات كان مزيداً من الليبرالية الاقتصادية، ومزيداً من القمع السياسي.

أما القمع السياسي، فقد تجلى بوضوح في انتخابات ١٩٩٠ (مقارنة بانتخابات ١٩٨٧ وبالتأكيد ١٩٨٤)، التي سنناقشها الآن. وأهدف من وراء ذلك أن أشير إلى أن مبارك لم يعد يراهن على الميدان السياسي في تعزيز شرعيته (كما كان الحال في الثمانينيات)، وإنما باعتبار سعيه إلى تحقيق شكل مهيمن من أشكال الشرعية، شرعية الإنجاز، بات يعطي اهتماماً أكبر للميدان الاقتصادي وتحالفاته مع رجال الأعمال الليبراليين.

أولاً: مبارك وانتخابات العام ١٩٩٠

قبل النظام من جديد، وفي ظروف مشابهة للظروف التي كانت سائدة في انتخابات العام ١٩٨٤، بالحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا بأن النظام الانتخابي الذي جرى تبنّيه في انتخابات العام ١٩٨٧ لم يكن دستورياً (بما أنه لم يضمن المساواة الكاملة بين المرشحين المستقلين والمرشحين على القوائم الحزبية). وبناء عليه، تم حلّ مجلس الشعب والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة في العام ١٩٩٠. وقد تعامل النظام مع هذا الحكم باستبدال النظام الانتخابي الذي اعتمد على القوائم، والذي طُبّق في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٧، بنظام جديد للمرشحين المستقلين. وهذا يعني أنه سيقتصر خوض الانتخابات هذه المرة على أساس فردي، وليس على أساس حزبي، كما كان الوضع في انتخابات سنة ١٩٨٤. وبموجب ذلك، يمكن للأحزاب أن تقدم مرشحيها وأن تدعمهم، ولكنّ هؤلاء المرشحين سيخوضون الانتخابات كأفراد في دوائرهم الانتخابية المعنية، وإن كان سيسمح لهم بالإعلان عن انتماءاتهم الحزبية. وكان من نتائج هذا التغيير أنه ألغى تلقائياً نسبة الثمانية بالمئة من الأصوات التي كان ينبغي أن تحصل عليها الأحزاب كحدّ أدنى كي تدخل إلى مجلس الشعب. وبالإضافة إلى ذلك، وكما نصّ القانون الانتخابي السابق، فقد زاد عدد الدوائر الانتخابية من ٤٨ دائرة إلى ٢٢٢ دائرة، بحيث صار يحق لكل دائرة انتخاب مرشحَينْ يتعين على أحدهما على الأقل أن ينطبق عليه الوصف الرسمي بأنه من العمّال. وبالقبول بالأحكام التي أصدرتها المحكمة، بدا أن السلطة التنفيذية (الحكومة) تحترم مبدأ

فصل السلطات، وأنها لا تزال حريصة على شرعيتها القانونية[٢].

شكّك الإخوان المسلمون وأحزاب المعارضة الرئيسية، الوفد، والعمل، والأحرار، في نوايا النظام وقرروا مقاطعة الانتخابات، مجادلين بأنه لم يتم التشاور معهم بشأن الإصلاحات وبشأن قانون الطوارئ، وبأن الانتخابات ما تزال تُجرى تحت إشراف وزارة الداخلية، وليس وزارة العدل[٣]. يضاف إلى ذلك أن تقسيم الدوائر الانتخابية اعتُبر استراتيجية أخرى من استراتيجيات النظام لتأمين فرص أكبر لفوز مرشحي الحزب الوطني، الذين سيترشحون كأفراد ويتمتعون بتمويل خاص من الحكومة[٤].

وفي حين أن النظام تسامح مع المعارضة في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٧، وتجاوب مع العديد من انتقاداتها، فإنه وصل إلى مرحلة كان فيها على استعداد لتجاهل مطالب المعارضة وتهديداتها بالمقاطعة عام ١٩٩٠. والسبب هو أن مبارك لم يعد متحمساً لمشاركة المعارضة في العملية السياسية، كما كان في الثمانينيات، ولم يكن قلقاً من تداعيات مقاطعتها على شرعيته السياسية، كما كان في بداية وصوله إلى السلطة في عام ١٩٨١. وبناء على ذلك، فقد حقق الحزب الديمقراطي فوزاً متوقعاً في انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٩٠، إذ حصل على ٣٦٠ مقعداً من أصل ٤٤٤ مقعداً (بالمقارنة مع ٣٠٩ مقاعد حصل عليها في العام ١٩٨٧)، في حين أن عدد مقاعد المعارضة تراجع بسبب المقاطعة من ٩٦ مقعداً في العام ١٩٨٧ إلى ٢٩ مقعداً، وهي مقاعد شغلها في الأساس يساريون (حزب التجمع) وناصريون قرروا عدم مقاطعة الانتخابات. وقد بالغت التقديرات الرسمية في تقدير نسبة مشاركة المصوّتين مدّعية بأن النسبة وصلت إلى ٤٥ بالمئة في العام ١٩٩٠، إلا أن تقديرات مستقلة أشارت إلى ان نسبة المصوّتين لم تتجاوز ٢٠ بالمئة ـ مقارنة بنسبة ٥٠ بالمئة في العام ١٩٨٧ ـ ممّن يحق لهم التصويت. وكان ذلك مؤشراً قوياً على شرعية العملية السياسية من عدمها في نظر المعارضة والمجتمع.

وجاء التغيّر في موقف النظام نتيجة لتطورات حصلت على مدى عقدين. فقد وصل مبارك إلى السلطة في بداية الثمانينيات، وفي ظل ظروف مضطربة

(٢) Eberhard Kienle, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt* (London; New York: I. B. Tauris, 2001), p. 52.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم، **النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر: من التسامح إلى المواجهة، ١٩٨١ ـ ١٩٩٦** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٨)، ص ٤١١ ـ ٤١٧.

(٤) **الوفد**، ٤/ ١٠/ ١٩٩٠.

وقتئذ، وكان بحاجة إلى تهدئة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإلى التودّد إلى المعارضة. ولكن كما هو الحال مع أغلب القادة العرب الذين ما يزالون في السلطة منذ وقت طويل، واستطاعوا تثبيت مراكزهم في الجيش وفي الأجهزة الأمنية، بدأ مع الوقت بتغيير سياساته وتعديل أولوياته. كما أن عقد التسعينيات شهد تدهوراً في الظروف الاقتصادية أكثر من ذي قبل تطلّب تدخلاً وإدارة أوسع من قبل الدولة، حتى وإن تم ذلك على حساب الحرّيات السياسية والاجتماعية. ويضاف إلى ذلك أن النظام شعر بخيبة أمل من المعارضة، لأنه كان يتوقع منها أن تكون أكثر دعماً وتأييداً لسياساته الاجتماعية والاقتصادية. واعتُبرت المعارضة، التي تعاني الضعف والانقسام أصلاً، أنها تستغلّ الحرّية المحدودة التي منحتها إياها الدولة في انتقاد النظام والمزايدة على أدائه، ما أفاد المتطرفين في النهاية، وعمّق من حالة الإحباط في المجتمع.

وقد فشلت محاولة استيعاب الإسلاميين (الإخوان) وباقي أطياف المعارضة في العملية السياسية في منع تنامي العنف الموجَّه ضدّ الدولة، كما أن عملية استيعاب المعارضة لم تساعد على تحسين الظروف الاقتصادية. وفي ما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فقد استعمل حزب الوفد والإخوان المسلمون مجلسَ الشعب كمنبر للتحذير من تداعيات دخول مصر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن خصخصة القطاع العام، وجادلوا بأنه ينبغي أن يسبق أي إصلاحَ اقتصادي المزيد من الإصلاحٌ السياسي. وفي الوقت الذي كان فيه مبارك يحذّر شعبه من أن الزيادة في عدد السكان ستعني زيادة في استهلاك الدعم الذي تقدمه الدولة والوصول إلى مرحلة «لا تتوفر فيها أموال لدى الدولة لدعم أي شيء»[٥]، كان حزب الوفد ينظّم تجمعات ويقول لمناصريه إن «وحده البرلمان الشرعي، وليس البرلمان غير الشرعي» هو القادر على إخراج البلاد من أزماتها الاقتصادية[٦]. وقد رأى النظام أنه لن يستطيع أن يحقق الإصلاح الإقتصادي (من خلال عملية الخصخصة) من دون أن يضمن درجة أكبر من الانسجام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأدنى قدر من ضجيج المعارضة في المجلس. وبناء على ذلك، تبيّن أن وحده الوجود الضعيف للمعارضة السياسية والحضور المتزايد لرجال الأعمال في مجلس الشعب سيمكّن النظام من تسريع

(٥) خطاب مبارك في عيد العمال، في ٣ أيار/ مايو ١٩٩٠ كما أوردته: **الأهرام**، ٤/ ٥/ ١٩٩٠.

(٦) Ahmad Fu'ad, «Public Demands Political Reform to Confront our Difficult Problems,» *Al-Wafd*, 25/3/1990.

وقد استندت المقالة إلى مقابلات مع أكثر من ٤٢ من الشباب الوفديين.

مفاوضاته مع صندوق النقد الدولي، ويضمن إصدار التشريعات اللازمة لهذه العملية، وسيخدم وجود معارضة شكليّة برئاسة حزب التجمّع اليساري (بمقاعده الستة في مجلس الشعب وحسب) وانتقاد الخصخصة، كبرهان على استمرار وجود هامش ديمقراطي في العملية السياسية، وسيتم التخفيف من الإحباط الشعبي عن طريق دور التجمع في «تنفيس حالة الاحتقان» في الشارع السياسي[7].

وقبل أن أتناول تفاعلات الإخوان في الميدان الإجتماعي، سأناقش باختصار موقفهم من تفاعلهم في الميدان السياسي، بمقاطعة انتخابات عام ١٩٩٠، والمحاولات الفعلية (وإن لم تكن ناجحة) لتشكيل حزب سياسي.

ثانياً: الإخوان المسلمون يقاطعون الانتخابات

قرّر الإخوان المسلمون مقاطعة انتخابات العام ١٩٩٠ لأسباب لم تكن واضحة، على الرغم من تأكيدهم أن المقاطعة كانت ردّاً على الفساد السياسي وعلى استمرار العمل بقانون الطوارئ[8]. ويجادل حسنين إبراهيم، وهو باحث مستقل، بأن المقاطعة تعود إلى شعورهم بالإحباط من مجلس الشعب، وعدم قدرتهم على طرح تعديلات في ما يختص بالشريعة[9]. غير أن حقيقة أن الإخوان قرّروا المشاركة بقوة في الانتخابات في العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٠ تظهر أن الحركة حافظت على انفتاحها على مجالات التأثير كافة، وظلت تتصور البرلمان فضاء لا يستغنى عنه في عملية الإصلاح. وجادل آخرون بأن الإخوان قرّروا مقاطعة الانتخابات، بناء على اتفاق مع حزب الوفد ومع التحالف الإسلامي، بعد أن أدركوا أنه من المستحيل أن ينجحوا والمعارضة في تغطية جميع الدوائر الـ ٢٢٢ كما نصّ النظام الانتخابي الجديد[10].

ولكن بعيداً عن الأسباب التي وقفت خلف مقاطعة الإخوان للانتخابات، فقد شكّل القرار في حدّ ذاته مؤشراً على القوة التي استطاعت الحركة بناءها،

(٧) مقابلة شخصية مع خالد منير، القاهرة، ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٨) نبيل عبد الفتاح، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩١)، ص ١١٣.

(٩) إبراهيم، **النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر: من التسامح إلى المواجهة، ١٩٨١ - ١٩٩٦**، ص ٤١٦.

(١٠) Noha El-Mikawy, *The Building of Consensus in Egypt's Transition Process* (Cairo: American University in Cairo Press, 1999), p. 93.

بالمقارنة مع الوضعية الضعيفة التي حكمت نهجها السياسي خلال عقد الثمانينيات. ومع شعور مبارك بالارتياح بسبب غياب الإخوان عن مجلس الشعب، فقد شكّل قرارهم بمقاطعة الانتخابات النزاع أو التوتر الرسمي الأول بينهم وبين النظام. وتقرّ إحدى الوثائق الداخلية غير المنشورة للإخوان بأنه بالإضافة إلى موقفهم من حرب الخليج ومعارضتهم للتمديد لمبارك فترة رئاسة ثالثة في العام ١٩٩٣، فقد شكّل قرار الحركة بمقاطعة الانتخابات تفسيراً آخر لغضب النظام وسبباً لكي يتراجع عن سياسته التصالحية نحو الجماعة (راجع نصّ الوثيقة في ملحق الكتاب)[11].

وقد انتقد عصام العريان، وهو قيادي في الإخوان ونائب سابق في مجلس الشعب في العام ١٩٨٧، قرار الحركة بمقاطعة الانتخابات، معتقداً أن غياب الحركة عن البرلمان ساهم في تشجيع النظام لاتخاذ قراره بالدخول في مواجهة معها[12].

وعلى الرغم من مقاطعة الإخوان لانتخابات عام ١٩٩٠، إلا أنه كانت هناك محاولات (وإن كانت فردية) جادة لتشكيل حزب سياسي للإخوان، وهو ما تجلّى في تجربتي حزب الأمل وحزب الوسط. وقد حرصت على توثيق هذين التجربتين، بالالتقاء بمن كان وراءهما، لأن الدراسات السابقة عن الإخوان لم تعطهما حقهما من المناقشة. وأبدأ بتجربة حزب الأمل، التي وقف وراءها عضو الجماعة محمد السمّان.

برزت فكرة تشكيل حزب الأمل، التي طرحها وعمل على تنفيذها في التسعينيات، كما قلت، محمد السمان (وهو أخ من الإخوان وعضو ناشط من نقابة المهندسين). وجاءت الفكرة كردة فعل للسياسات القمعية التي تبنّاها النظام في حق الإسلاميين في النقابات (التي تجسدت في القانون رقم ١٠٠ للعام ١٩٩٣). وكانت الفكرة إذا هي بمثابة محاولة كبح في سياسة قمع النظام للوجود الإخواني في النقابات وغيرها من الفضاءات من خلال تقنين وجود الجماعة في حزب سياسي. ويقول السمان إن فكرة الحزب كانت مسعى فردياً لم يجزها التنظيم بصورة رسمية، لكنها محاولة حظيت بتأييد العديد من أعضاء النقابات والعمال

(١١) «الأزمة المستمرّة: علاقات النظام المصري بالإخوان المسلمين: المظاهر، والأسباب، والنتائج،» (وثيقة داخلية غير منشورة وغير مؤرخة)، ص ٥.

(١٢) مقابلة شخصية مع عصام العريان، القاهرة، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(وهم الذين يشكلون ٥٠ بالمئة من عضوية الحزب امتثالاً لما ينصّ عليه قانون الأحزاب). ويقول السمان إنه عرض الحزب في البداية على لجنة الأحزاب على أنه يمثّل العمال، وأنكر أي صلة له بالإخوان المسلمين، لكنه اعترف بأنه لو كان الحزب قد حصل على الموافقة من اللجنة، لكان على استعداد لوضعه تحت تصرف الإخوان وإدارتهم: «عندما درستُ لجنة الأحزاب طلبي، حرصتُ على إبعاد نفسي عن الإخوان، واحتجبتُ عن الظهور في وسائل الإعلام. وشدّدتُ في بياناتي ومقابلاتي مع الصحافة على أنه لا علاقة للحزب بالإخوان. حتى إني حرصت على أن يكون وكلاء وأنصار الحزب المباشرون من غير الإخوان المسلمين»[١٣].

وقد أعطاني السمان نسخة من برنامج حزب الأمل، الذي بدا أبسط بكثير وأقل إثارة للجدل السياسي من برنامج كل من حزب الإصلاح وحزب الشورى (راجع الفصل الثالث)؛ فقد ركّز برنامج الأمل على خمس قضايا، هي: المخدرات والسياحة والإصلاح الاقتصادي ودور الدين والأخلاق في المجتمع المصري. وفي ما يتعلق بالإرهاب، شدّد على الحاجة إلى توسيع المشاركة الشعبية والفرص المتاحة لكافة التيارات الحزبية للتعبير عن نفسها وقيامها بدورها في مساعدة المجتمع وتطويره[١٤]. وفي ما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، رأى أنه ينبغي إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية من خلال زيادة الصادرات وتطوير السياحة وتحسين أداء قناة السويس والتركيز على الصناعة والزراعة كمصدرين مهمَّين للعائدات[١٥]. ورغم عمومية مواد البرنامج إلا أن لجنة الأحزاب رفضت البرنامج لأسباب شكلية، على حدّ تعبير السمّان، كما رفضته المحكمة لدى استئناف السمان القرار في العام ١٩٨٨. ويصرّ السمان على القول إن حزب الأمل في الحقيقة رُفض بناء على افتراض النظام بأنه يمثّل واجهة غير مباشرة للإخوان المسلمين.

وفي ما يتعلق بتجربة حزب الوسط، فقد التقيت بمؤسسه أبي العلا ماضي، الذي أعطاني أيضاً نسخة من برنامج الحزب. وقد تأسس حزب الوسط في عام ١٩٩٦ على يد مجموعة من المهندسين بقيادة أبو العلا ماضي وصلاح عبد الكريم، ورفضته كل من لجنة الأحزاب والمحكمة للسبب نفسه ـ صلته بالإخوان[١٦]. وقد

(١٣) مقابلة شخصية مع محمد السمان، القاهرة، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(١٤) برنامج حزب الأمل، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ص ٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٤.

(١٦) طلعت رميح، **الوسط والإخوان: الوثائق والقصة الكاملة لأخطر صراع سياسي في التسعينيات** (القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩٧).

انتمى جيل ماضي وعبد الكريم إلى الجيل نفسه الذي انتمى إليه السمان، وكانوا يتمتعون بشعبية قوية في النقابات التي سيطروا عليها. إلا أن برنامج حزب الوسط اختلف كثيراً عن برنامج حزب الأمل، في أنه طوّر أكثر من برنامج حزب الإصلاح الأكثر شمولية من برنامج حزب الأمل (راجع الفصل الثالث)[١٧]، ولا سيما ما مثّل الرؤية الجديدة للتنظيم في ما يختص بالحزبية والمرأة والأقباط وإمكانية استيعابهم في عضوية حزب للإخوان[١٨].

وقد أكد كل من حزبَي الأمل والوسط، اللذَين ترأسهما ناشطون نقابيون، وليس سياسيين بالمعنى التقني، للنظام أن وجود الإسلاميين في النقابات لم يكن مسعى «بريئاً»، وإنما وسيلة مبدئية لتحقيق تطلعاتهم السياسية في ما بعد ومنافسة الدولة على السلطة.

ويمكن القول إنه في ظل غياب منابر سياسية رسمية يعبّر الإخوان من خلالها عن آرائهم ومطالبهم، فقد اتخذ نشاطهم في النقابات وفي الجامعات اتجاهاً أكثر تسيّساً من ذي قبل، ولا سيما مع زيادة الدولة إجراءاتها القمعية.

ثالثاً: تسييس الشرعية

أحد الأسباب المهمة التي دفعت إلى التسيّس المتزايد للنقابات والجامعات هو غياب منبر سياسي بديل وفاعل للإخوان، الذين بقوا محرومين من الوجود القانوني، وإن تم التسامح معهم لأسباب تكتيكية. والسبب الذي أعطى عملية التسييس هذا الأثر في النظام هو أنها أعقبت فترة من الأداء المدهش والمنظّم في ميدان الخدمات الاجتماعية التي حظيت بدعم قوي من التنظيم. وبعبارة أخرى، لم يكن التسيّس ليصبح على هذا القدر من القوة لو لم تتوفر قاعدةٌ اجتماعية من المستفيدين تدعم الحركة، وهيكل تنظيمي قوي ينقل هذه الإنجازات إلى ما وراء فضاءاتها المحدودة (تحدثت باستفاضة عن قوة الهيكل التنظيمي للإخوان في الفصل الرابع).

فخلال السنوات الخمس التي غاب فيها الإخوان عن مجلس الشعب (من العام ١٩٩٠ إلى العام ١٩٩٥)، زادت الحركة من تركيز أنشطتها في النقابات،

(١٧) للاطلاع على برنامج حزب الوسط، انظر: رفيق حبيب، مقدم، **أوراق حزب الوسط** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٦).

(١٨) **تقرير الحالة الدينية في مصر، ١٩٩٥** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦)، و Joshua A. Stacher, «Post-Islamist Rumblings in Egypt: The Emergence of the Wasat Party,» *Middle East Journal*, vol. 56, no. 3 (Summer 2002).

وعلى الفرص السياسية التي توفرها الفضاءات النقابية. ففي العام ١٩٩٢، استطاعت الجماعة تحقيق نجاح غير متوقع في انتخابات مجلس نقابة المحامين. واستناداً إلى نبيل عبد الفتاح، أحد الذين درسوا الظاهرة الإخوانية في النقابات عن قرب، كان ذلك أحد أبرز الأحداث السياسية في مصر منذ اغتيال السادات في العام ١٩٨١[١٩]، وذلك لأن النظام نظر إلى فوز الإخوان في نقابة المحامين بطريقة مختلفة تماماً. ويرجع السبب في ذلك إلى أن نقابة المحامين، وعلى العكس ربما من نقابة الأطباء أو نقابة المهندسين، تشكل فضاء مسيّساً بطبيعته، ولذلك وفرت بصورة تلقائية أرضية أكثر قابلية للتعبئة والحشد الجماهيري[٢٠]. وقال لي رجل حسن الاطلاع (رفض ذكر اسمه)، ولديه اتصالات جيدة في أبو ظبي، إن الرئيس مبارك لما زار الإمارات العربية المتحدة في أعقاب فوز الإخوان غير المتوقع في نقابة المحامين، أشار إلى الشيخ زايد آل نهيان بالقول مندهشاً: «هل يمكنك أن تصدق بأن الإخوان فازوا في الانتخابات في نقابة المحامين؟ أعتقد أنهم إذا نافسوني في انتخابات رئاسية فسوف يفوزون في تلك الانتخابات أيضاً!» وربما كانت تلك رواية مشكوكاً في صحتها، وربما كان تعليق مبارك مبالغاً فيه، ولكنه في كل الأحوال يوضح حجم النفوذ الذي وصل إليه الإخوان خلال عقد التسعينيات، ووقع ذلك على النظام[٢١].

وإضافة إلى نقابة المحامين، فقد واصل الإخوان توسيع الخدمات التي يوفّرونها لجماهيرهم في النقابات الأخرى، وذلك قبل أن يتدخل النظام ويوقف كافة نشاطاتهم. ففي نقابة المهندسين التي تضم أكثر من ٢٣٠٠٠٠ عضو مثلاً، ارتفع عدد المستفيدين من برنامج الرعاية الصحية بنسبة ٣٦ بالمئة منذ العام ١٩٨٩، في حين ارتفع عدد المستفيدين من برنامج التكافل الاجتماعي الذي وفر قروضاً دون فوائد أو مساعدات في العام ١٩٩٣ بنسبة ٥٧ بالمئة مقارنة بالعام

(١٩) Nabil Abdul-Fattah, *Veiled Violence: Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics in 1990s* (Cairo: Dar Sechat, 1994), p. 36.

(٢٠) لدى نقابة المحامين تقليد عريق في النشاط السياسي، بلعبها دوراً مركزياً في التاريخ السياسي لمصر قبل ثورة العام ١٩٥٢ وبعدها.

(٢١) استطاع الإخوان المسلمون الفوز بمقاعد في مجلس إدارة نقابة المحامين بسبب قدرتهم على تقديم الخدمات لناخبيهم. واستناداً إلى إحدى الدراسات، بلغت عائدات هذه الخدمات ٥ ملايين جنيه مصري في العام ١٩٩٣. انظر: حمدي البصير، «جماعة الإخوان المسلمين والتنشئة السياسية للشباب: دراسة تطبيقية على نقابة المحامين،» ورقة قدمت إلى: **الثقافة السياسية في مصر بين الإستمرارية والتغير: أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة ٤ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٣**، تحرير كمال المنوفي وحسنين توفيق ابراهيم، ٢ ج (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤)، ج ٢، ص ١١٨١.

١٩٩١ عندما بدأ المشروع[٢٢]. والأمر نفسه انطبق على نقابة الأطباء التي ارتفع عدد المستفيدين فيها بنسبة ٥٤ بالمئة في العام ١٩٩٣ مقارنةً بالعام ١٩٨٨، كما تضاعف عدد المستفيدين من برنامج التكافل الاجتماعي وارتفع من ٣٥٠٠ إلى ٧٠٠٠ خلال ستة شهور فقط في العام ١٩٩٣[٢٣].

ويمكن الاستدلال على موقف المهنيين من أداء الإخوان من ارتفاع عدد المشاركين في انتخابات النقابة. ففي انتخابات نقابة الطب التي جرت في العام ١٩٩٠ مثلاً أدلى حوالى ٢٢٠٠٠ بأصواتهم لصالح الإخوان مقارنة بالسنة السابقة عندما صوّت ١٧٠٠٠ للإخوان[٢٤].

وسنرى الآن كيف عملت الجماعة على تسييس ما اكتسبته من شرعية اجتماعية داخل النقابات (والجامعات) مع التركيز على حادثتين استفزّ النظام تعامل الإخوان معهما، وهما: حرب الخليج في العام ١٩٩١، والزلزال الذي طال مصر في العام ١٩٩٢.

١ ـ حرب الخليج

سارع الإخوان إلى إدانة الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠، وجاءت مطالبتهم للرئيس العراقي السابق صدام حسين بسحب قواته من الكويت منسجمة مع الموقف الذي اتخذه النظام المصري[٢٥]. ولكن سرعان ما أوجد التدخل الغربي في الأزمة عامل توتر جديداً بين مبارك والإخوان الذين أدانوا التدخل واحتجوا على قصف العراق[٢٦]. وعلى رغم غيابهم عن مجلس الشعب (بحكم مقاطعتهم لانتخابات العام ١٩٩٠)، إلا أن الإخوان وظّفوا سيطرتهم على النقابات للتعبير عن آرائهم السياسية المعارضة لموقف النظام

(٢٢) أحمد حسين حسن، **الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية: دراسة ميدانية لنقابة المهندسين المصرية**، تقديم محمود عودة (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠).

(٢٣) أماني قنديل، **الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر: دراسة حالة نقابة الأطباء، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٥** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٤٥١ ـ ٤٥٣.

(٢٤) **لواء الإسلام** (٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠)، ص ٦٢.

(٢٥) انظر البيان الأول في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٢٦) انظر بيانات الإخوان في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٠ وفي ٢ و٢٦ آذار/مارس ١٩٩١. للاطلاع على سرد مفصل لرد الإخوان المسلمين على حرب الخليج. انظر: Gehad Auda, «An Uncertain Response: The Islamic Movement in Egypt,» in: James Piscatori, ed., *Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis* (Chicago, IL: Fundamentalism Project, American Academy of Arts and Sciences, 1991), pp. 109-130.

المؤيّد للحرب[٢٧]. وقد اعتبر النظام أن الإخوان يستغلون استغلالاً سيئاً الفضاءات التي سمحت الدولة بوجودها (أي النقابات) لتحريك وتعبئة الطبقة الوسطى من المهنيين ضدّ الشرعية الشعبية للرئيس الذي أمر الجيش المصري بالمشاركة في التحالف الغربي ضدّ بلد عربي مجاور (وهو ما أزعج مبارك شخصياً)[٢٨]. كما أن النظام اعتبر أن الإخوان بدأوا ينسّقون بين موارد هيكلهم التنظيمي كحركة وموارد النقابات (كأعضاء في مجلس الإدارة) لشنّ حملة أكثر قوة وفاعلية ضدّ النظام.

وبالفعل، فقد بدأت النقابات التي يسيطر عليها الإخوان بتشكيل تحالفات تنسيقية بين أنشطتها في ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ النقابات منذ العام ١٩٥٢، إذ تشكّلت لجنة باسم «تنسيق العمل النقابي». ولم تكن الفكرة من تشكيل هذه اللجنة أمراً جديداً تماماً، وإنما فكّر فيها الإخوان منذ سيطرتهم على النقابات في الثمانينيات[٢٩]. ولكن الفكرة تحققت في التسعينيات رداً على الجهود التي بذلتها الدولة لإنشاء اتحاد للنقابات المهنية شبيه باتحادات العمال لتمكينها من امتلاك مزيد من النفوذ ولمواجهة النفوذ النقابي المتنامي للجماعة. وأدانت اللجنة تنسيق العمل النقابي، في بيان شديد اللهجة، واعتبر مستفزاً للنظام، الوجود الغربي في الخليج، وحمّل الحكومةَ المسؤولية عن سلامة المصريين الذين يعملون في الكويت وفي العراق[٣٠].

وقد أجبر النظامُ، الذي استفزته كما قلت نبرة البيان، رؤساءَ النقابات التي كانت خارج نطاق سيطرة الإخوان على الانسحاب من عضوية اللجنة، وعلى الامتثال للسياسة الرسمية التي أعلن عنها النظام. ولا شك في أن انسحاب أعضاء بعض النقابات من اللجنة أضعفها، ولكنه لم يقو على إنهاء حملتها السياسية التي استمرت ضدّ النظام. وفي بيان ثانٍ، صدر طبعاً باسم عدد أقل من النقابات هذه المرة، أدانت لجنة العمل النقابي بشدّة مشاركة القوات المصرية في الحرب على العراق، ودعت إلى عودة الجيش على الفور[٣١]. وقد ساهم عصام العريان،

(٢٧) مقابلة شخصية مع محمد رجب، القاهرة، ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٢٨) مقابلة شخصية مع أماني قنديل، القاهرة، ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٢٩) انظر: **لواء الإسلام** (١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩)، ص ٦٢.

(٣٠) صدر البيان في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٣١) صدر البيان الثاني بعد الحرب في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وقد لخص عنوان محتواه: «لا لغزو الكويت، لا للحرب في الخليج، لا لتدمير العراق».

الأمين العام السابق لنقابة الأطباء، في صياغة البيان، وهو يعتقد أنه شكّل نقطة تحول (أو «القشة التي قصمت ظهر البعير» على حد تعبيره) في العلاقات بين مبارك والإخوان المسلمين. فاستناداً إلى العريان: «أنا أرى أن البيان الثاني كانت هو القشة التي قصمت ظهر البعير. فعندما اجتمعنا في نقابة الأطباء لكتابة البيان، صغناه بطريقة استفزازية جداً. وعندئذ قلت بأن النظام قال في نفسه: «هذا يكفي «لقد تجاوزت النقابات حدودها»، وهذه الحدود أو ما يعتبرها النظام خطوطاً حمراء هي: الجيش والسياسة الخارجية للدولة»[٣٢].

وسرعان ما أصبح الموقّعون على البيان ضحايا حملة منظّمة لتشويه سمعتهم، صاغتها وسائل الإعلام والمسؤولون النافذون، مثل يوسف والي وكمال الشاذلي، الذين اتهموا الإخوان بـ «عدم الإخلاص» وبـ «الخيانة» وبتلقّي أموال من صدام[٣٣]. وأصبحت النقابات هي المحور الجديد لانتباه الأجهزة الأمنية وتدخلها، وتعرّض العشرات من الأعضاء، الذين كان أغلبهم أعضاء في الحركة أيضاً، للمضايقة والاعتقال.

ومن ناحية أخرى، كانت الحركة ما تزال قادرة، على الرغم من وحشية النظام في تعامله مع الإخوان، على تعريض شريعة النظام الدينية للتساؤل، من خلال ما اعتبرته تحالف دولة مسلمة مع قوة كافرة (هي الولايات المتحدة) ضد دولة مسلمة أخرى (العراق). ولا شك في أن النظام انزعج من مثل هذه المقاربات، ما اضطُرّ الحزب الوطني الذي يترأسه مبارك إلى التأكيد أن «مصر ليست دولة علمانية، وإنما هي دولة إسلامية»، وإلى تقديم نفسه كممثل للفهم الصحيح للدين الإسلامي، وبالتالي لا تناقض سياساته الدين، كما يزعم ذلك معارضوه الإسلاميون[٣٤]. وحتى آخر لحظة، ظلت الشرعية الدينية مهمة بالنسبة إلى النظام. ومع ذلك، لم يكفّ الإخوان عن التسبب في مزيد من إزعاج النظام بتسييس شرعيتهم الاجتماعية، كما تجلّى ذلك بوضوح أكبر في حادثة الزلزال.

(٣٢) مقابلة شخصية مع عصام العريان، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(٣٣) أماني قنديل، «النقابات المهنية في مصر وأزمة الخليج،» ورقة قدمت إلى: **المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية: حتى لا تنشب حرب عربية - عربية أخرى (من دروس حرب الخليج)**، تحرير مصطفى السيد (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ٣٠٨.

(٣٤) Gehad Auda, «The «Normalization» of the Islamic Movement in Egypt from 1970s to the Early 1990s,» in: Martin E. Marty and R. Scott Appleby, eds., *Accounting for Fundamentalisms: The Dynamic Character of Movements*, Fundamentalism Project; v. 4 (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1994), p. 394.

٢ ـ حادثة الزلزال

شكّلت الهزة الارضية التي طالت مصر في العام ١٩٩٢ حدثاً آخر لم يكشف للدولة عن مدى قوة الهيكل التنظيمي للإخوان وحسب، بل أظهر كيف يمكن أن توظّف تلك القوة سياسياً أيضاً. فمرّة أخرى، وظّف الإخوان مواردهم في النقابات، فضلاً عن مواردهم في التنظيم خارج سور النقابات، في إنقاذ ضحايا الزلزال. فقد استفاد الإخوان من وجودهم داخل نسيج المجتمع وفي المناطق الحضرية والريفية مع وجودهم في النقابات للتنسيق بين هذه المساحات والفضاءات لضمان نقل سريع وفاعل لموادّ الإغاثة وتسخيرها في إنقاذ الضحايا. وجرى القيام بذلك بطريقة منسّقة ومنظّمة فاقت أداء الدولة نفسه. واستناداً إلى عضو ناشط من الإخوان، الذين كانوا مسؤولين عن إيصال المساعدات من نقابة الأطباء إلى المناطق المتضررة، كان تنفيذ العملية شبه مستحيل دون شبكة الاتصالات التي وفرها التنظيم: «كيف السبيل إلى الوصول إلى الضحايا لولا أن أعضاءنا الذين يقيمون في تلك المنطقة أعطونا فكرة عن حجم الأضرار؟ من خلال هؤلاء المعارف في الجماعة تمكنا في نقابة الأطباء من توزيع مساعداتنا المالية والعينية بطريقة مناسبة، وإلا لما كنّا سنعرف المحتاجين وماذا يحتاجون»[٣٥].

واستحوذ أداء الإخوان في أثناء الهزة الأرضية على الانتباه داخل مصر، ولكن ما أزعج النظام أنه استحوذ على الانتباه في الخارج أيضاً. فقد أشارت وسائل الإعلام الغربية إلى التباين بين نجاح الإسلاميين وفشل النظام في إنقاذ الضحايا، واستخدمت ذلك في التلميح إلى إمكانية وصول الإسلاميين إلى السلطة في مصر. وهذا النجاح، بالإضافة إلى الأخبار التي تحدثت عن اتصالات وحوار بين مسؤولين أمريكيين وقيادة الإخوان المسلمين، عمّق لا شك من مخاوف النظام. وقد كان مبارك في زيارة إلى الصين لما وقع الزلزال، فعاد إلى مصر على الفور ليس بالضرورة من أجل الإشراف أو تنسيق الجهود التي تبذلها الدولة، وإنما لأنه بدا قلقاً من اهتزاز وتشوّه صورته في الخارج.

ولم تتفاقم مخاوف مبارك من التقارير الإخبارية التي كانت تذيعها محطة «سي. إن. إن.» ومحطة «بي. بي. سي.» وحسب، اللتان سلطتا الضوء على إنجازات الإسلاميين، وعلى تأثيرهم المتنامي في المجتمع المصري، بل مما اعتبره استغلالاً سياسياً من جانب الإخوان للزلزال. ففي غمرة جهود عملهم الإغاثي، رفع

(٣٥) مقابلة شخصية مع عضو في الإخوان طلب عدم ذكر اسمه.

الإخوان على الخيام التي كانوا ينصبونها للمتضرّرين، وعلى واجهات مقرات ومراكز الإغاثة شعار «الإسلام هو الحل»، وهو الشعار الذي استخدمته الحركة خلال حملتها السياسية في انتخابات العام ١٩٨٧. وقد انتقد أبو العلا ماضي، مؤسس حزب الوسط، الذي استقال من الإخوان وأصبح إسلامياً مستقلاً، استخدام الجماعة هذا الشعار في هذه الظروف لأنها أكدت وجهة النظر المشكّكة التي تقول إن الإخوان يستغلون المآسي في الإدلاء ببيانات سياسية غير مناسبة[٣٦]. وليس أبو العلا من انتقد استخدام الشعار السياسي في أثناء حادثة الزلزال، وإنما كان يشاركه العريان أيضاً. فيعتقد العريان أن النظام كان ربما سينظر بعين التقدير إلى الجهود الإغاثية التي بذلها الإخوان لو أن إسهامهم كان إنسانياً صامتاً وغير مسيّس. وكدليل على ذلك، أشار العريان، الذي لعب دوراً نشطاً في جهود الإغاثة (من خلال عضويته في نقابة الأطباء) إلى محادثة جرت بينه وبين رئيس أمن القاهرة: «أكد لي رئيس أمن القاهرة أن الحكومة سعيدة بما نقوم به (كإخوان مسلمين)، وشجعني على الاستمرار في توزيع البطانيات وتوفير المأوى للناس. ولكنه لم يكن سعيداً براياتنا وشعاراتنا السياسية «الإسلام هو الحل». ووافقت نقابة الأطباء على إزالة الرايات، ولكن من سوء الحظ أنه كان يأتي إخوان من خارج النقابة فيعيدون نصب الرايات مجدداً»[٣٧].

لقد بدا للنظام أن الإخوان في النقابات يعملون كـ «حكومة ظلّ»[٣٨]، أو كما قال أحمد النحاس، وهو عضو في الإخوان وأمين صندوق نقابة المهندسين في الإسكندرية، إن النقابات صارت هي «المتحدث السياسي» باسم الإخوان المسلمين. ولم يقتصر هذا التصور للنقابات في أثناء حرب الخليج أو حادثة الزلزال وحسب، بل في القضايا العامة الأخرى أيضاً. فحسب اعتراف النحّاس: «بالفعل وفرت لنا النقابات فضاء أو منبراً سياسياً، يحظى بشرعية قانونية وموارد إعلامية. فمن خلال هذه النقابات، أمكننا نشر صحف يومية ومجلات كما نريد، دون تعقيدات الحاجة إلى الحصول على رخصة لو أننا تقدمنا إليها كجماعة إخوان مسلمين. وأقول إن هذه الامتيازات التي وفّرتها لنا فضاءات النقابات هي التي جعلت النقابات تعمل كمتحدث سياسي لنا ثمانين بالمئة من الوقت»[٣٩].

(٣٦) مقابلة شخصية مع أبو العلا ماضي، القاهرة، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.
(٣٧) مقابلة شخصية مع عصام العريان، القاهرة، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.
(٣٨) Steve Negus, in: *Cairo Times*, 3/4/1997.
(٣٩) مقابلة شخصية مع أحمد النحاس، الإسكندرية، ١٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

وقد عمل الإخوان على تفعيل الدور السياسي للنقابات، كما قلت، للتعويض عن غيابهم عن مجلس الشعب، وربما عدم فاعلية مجلس الشعب كمؤسسة سياسية، واستخدموا جميع الوسائل والموارد المتوفرة في النقابات لخلق حالة من الوعي السياسي بدلاً من اللامبالاة السياسية التي كانت مستشرية بين أوساط طبقات المهنيين في بداية الثمانينيات. واستخدم الإخوانُ النقابات في عقد لقاءات ومؤتمرات جماهيرية لمناقشة الإصلاح السياسي ـ خاصة بعد قرارهم بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب، وكان يدعى إلى هذه الملتقيات ممثلون عن الأحزاب السياسية وعن قيادة تنظيم الجماعة. وكانت نقابة الأطباء (التي خاض بعض أعضائها النشطين الانتخابات البرلمانية السابقة وانتخابات العام ١٩٩٥ كمرشحين عن الإخوان المسلمين) توزع استبيانات شبيهة بما كان الإخوان يوزعونه في الجامعات (راجع الفصل الرابع)، ويُطلب فيها من أعضاء النقابات التعليق على انتخابات العام ١٩٩٠[٤٠]. واستُخدمت حيثيات وظروف انتخابات العام ١٩٩٠ في عدد كبير من الاستبيانات التي وزّعها الإخوان على المهنيين في النقابات كذريعة أو مدخل لإثارة قضايا سياسية عامة، تشمل الإخوان المسلمين وحقوقهم الشرعية بالوجود القانوني[٤١]. ولولا النقابات، وهي فضاءات تعترف بها الدولة، لما سُمح للإخوان، الذين يمثلون تنظيماً محظوراً، بعقد مثل هذه المؤتمرات وتوزيع هذه الاستبيانات. وهو تناقض، مرة أخرى، استفزّ النظام وأزعجه.

وصحيح أن قوانين العمل النقابي تقرّ بالدور السياسي للنقابات، وهو دور كان قائماً قبل أن يسيطر الإخوان على النقابات، وشاهدنا مثلاً كيف لعبت نقابة المحامين، التي كان يسيطر عليها القوميون في الثمانينيات، دوراً نشطاً في معارضة اتفاقية السلام التي أبرمتها مصر مع إسرائيل (راجع الفصل الثاني). واستخدم القوميون النقابات كمنابر لتنظيم اللقاءات وعقد المؤتمرات حول هذه القضية. وبناء على ذلك، يرفض عصام حشيش، وهو أخ بارز في نقابة المهندسين، الفكرة التي تقول إن الحركة قامت بتسييس النقابات، ويقول إن الإخوان استخدموا حقهم الدستوري في إثارة القضايا السياسية ومناقشتها، كما

(٤٠) حمل الاستبيان العنوان التالي: «مسح آراء الأطباء: انتخابات ١٩٩٠».

(٤١) من الأسئلة التي طرحتها بعض الاستبيانات التي حصلت على نسخ منها، «هل تعتقد بوجود قوى شعبية لكن غير معترَف بها من قبل الدولة؟»، و«هل تعتقد بأن الأحزاب الحالية تعكس كافة القوى السياسية في مصر؟»، و«ما هي القوى السياسية التي ستنال ثقة الشعب في حال أجريت انتخابات نزيهة؟».

كان عليه الحال في الماضي[٤٢]. ولكن يبقى وجه الاختلاف في حالة نقابة المحامين، والقوميين، هو أن الإخوان الذين يسيطرون على النقابات ليست لهم شرعية قانونية، وبالتالي ينظر النظام إلى أنشطتهم بحساسية أكبر، ولا سيما أن الآراء السياسية للإخوان في النقابات لم تكن تعبّر بالضرورة عن آراء المهنيين الذين تمثلهم بقدر ما كانت في أغلب الحالات، إن لم يكن جميعها يعبّر عن آراء التنظيم خارج سور النقابة.

ويضاف إلى ذلك أن العضوية المزدوجة للإخوان في النقابات وفي تنظيم الجماعة أدت إلى حالة من الغموض في عقلية كثير من الإخوان لدور النقابات الحقيقي. وتعترف دراسة داخلية غير منشورة كتبها عضو معروف في الإخوان ورفعها إلى قيادة الحركة بوجود خلط واضح في ذهن الإخوان بين العمل التنظيمي والعمل النقابي. واستشهدت دراسته (التي حصلت على نسخة منها) بأمثلة كثيرة لإثبات ذلك[٤٣]. فاستناداً إلى الدراسة، (أ) أغلب الموظفين ـ الذين تم توظيفهم في النقابات التي يسيطر عليها الإخوان ـ هم أصلاً أعضاء إلى جماعة الإخوان، (ب) يستخدم تنظيمُ الجماعة النقاباتِ كأمكنة لعقد اللقاءات الخاصة بالتنظيم ولا علاقة لها بعمل النقابة، (ج) يجني أصحاب الشركات من الإخوان أرباحاً من معارض بيع السلع المعمّرة التي تنظّمها النقابات (تحت سيطرة الإخوان) (د) غالباً ما يكون الضيوف المتحدثين في ملتقيات النقابة من الإخوان، بصرف النظر ما إذا كانوا مؤهلين للحديث عن القضية المطروحة، أياً كانت.

وعلى رغم أن محمود عبد المقصود لم يطلع على هذه الدراسة، وهو عضو في الإخوان والأمين العام لنقابة الصيادلة، فهو يوافق على ما ورد فيها. ولكنه يعترف، بخلاف عصام حشيش من المهندسين، أن التنظيم لعب دوراً في تسييس النقابات بما يتماشى وأجندته الخاصة، وأن هذا كان أحد الأسباب الرئيسية التي أثارت غضب مبارك شخصياً[٤٤].

وكشفت أماني قنديل أنه في أعقاب الدور السياسي الذي لعبه الإخوان في أثناء حرب الخليج وفي أثناء حادثة الزلزال، والسقوط المفاجئ لنقابة المحامين في

(٤٢) مقابلة شخصية مع عصام حشيش، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٤٣) «تجربتنا النقابية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٥،» (دراسة داخلية غير منشورة، بدون اسم مؤلف وبدون تاريخ).

(٤٤) مقابلة شخصية مع محمود عبد المقصود، القاهرة، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

يد التنظيم في العام ١٩٩٢، طلب منها مسؤول أمني رفيع المنصب في الحكومة المصرية كتابة تقرير سرّي عن الإخوان المسلمين وعن استراتيجياتهم التي يستخدمونها في التأثير في النقابات. وحسب أماني قنديل: «من الواضح أن النظام لم يكن يعرف شيئاً عما يجري داخل النقابات، لكنه شعر بالانزعاج والحيرة بسبب قدرة الإسلاميين على تأمين أغلبية في انتخاباتهم داخل النقابات. حاولتُ في تقريري الذي رفعته إلى النظام تحديد آليات التأثير التي يملكها الإخوان وشرح السبب الذي جعل منهم قوة شرعية في النقابات»[٤٥].

وعلى رغم أن قنديل رفضت بالطبع أن تعطيني نسخة من دراستها الخاصة، ولم ترغب حتى في الكشف عمّا ورد في تقريرها بالتفصيل، إلا أنها قالت لي عن النتائج التي توصلت إليها في الدراسة وهي: **أولاً**، كان الإخوان أذكياء في الاستفادة من النقابات كفضاءات ومنابر فاعلة في المجتمع، ويبدو من خلال هيكلهم التنظيمي كبديل مغر لنظام سياسي ضعيف وغير عادل ينكر وجودهم. **وثانياً**، كان الإخوان قادرين على التعامل مع هموم الطبقتين الدنيا والوسطى بجدارة. **وثالثاً**، قاموا بالتفاعل مع هاتين الطبقتين بطريقة تتميز بقدر عالٍ من الحرفية والتنظيم[٤٦].

وبعد مرور عام على كتابة هذا التقرير، أصدرت الحكومة قانوناً حمل الرقم ١٠٠ في العام ١٩٩٣ زُعم بأنه يهدف إلى ضمان الديمقراطية في الانتخابات النقابية، وإلى منع «أقلية منظّمة» (في إشارة إلى الإخوان) من الانتصار على الآخرين الأغلبية الصامتة. واشترط القانون لكي تكون الانتخابات شرعية أن يشارك في التصويت ٥٠ بالمئة على الأقل من الأعضاء في الانتخابات، وإذا تدنّت نسبة التصويت عن الـ ٥٠ بالمئة فتعاد الانتخابات، وتكفي عندئذ نسبة ٣٣ بالمئة من المصوّتين لضمان صلاحية الانتخابات[٤٧]. وفي حال لم تصل نسبة التصويت في الجولة الثانية إلى ٣٣ بالمئة، فعندئذ تخضع النقابة لإشراف مسؤولين تقوم الحكومة بتعيينهم في مجلس إدارة النقابة إلى حين إجراء انتخابات جديدة[٤٨].

(٤٥) مقابلة شخصية مع أماني قنديل، القاهرة، ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) Hala Mustafa, «The Islamist Movements under Mubarak,» in: Laura Guazzone, ed., *The Islamist Dilemma: The Political Role of Islamist Movements in the Contemporary Arab World*, International Politics of the Middle East Series; 3 (Reading, Berkshire: Ithaca Press, 1995), p. 182.

(٤٨) Eberhard Kienle, «More Than a Response to Islam: The Political Deliberalization of Egypt in the 1990s,» *Middle East Journal*, vol. 52, no. 2 (Spring 1998), p. 228.

ولضمان نزاهة الانتخابات، قرر القانون أن الانتخابات ستتم تحت إشراف القضاء. وطبعاً، فإن القانون جاء رداً واضحاً على الفوز غير المتوقع الذي حققه الإخوان في انتخابات نقابة المحامين في العام ١٩٩٢[٤٩]، وبعد سيطرتهم على ١٩ فرعاً للنقابة في المحافظات الأخرى، ورغبة من النظام في وضع حدّ لمزيد من السيطرة[٥٠].

رابعاً: عقد التحديات: الدولة في صراع مع الجماعات الإسلامية

اتسّم عقد التسعينيات (مقارنة بالثمانينيات) بأنه عقد التحديات، والتحول إلى فترة مضطربة جداً للرئيس مبارك. فقد تزامنت الظروف الاقتصادية الصعبة مع تفاقم خطر الجماعات الإسلامية، وقد أضرت أعمال العنف ضد الأجانب بالعائدات المتأتية من السياحة، والأشد خطورة أنها استهدفت أيضاً مسؤولين رفيعي المستوى وعلى رأسهم مبارك نفسه. واستناداً إلى هالة مصطفى، وهي خبيرة في التيارات الإسلامية في مصر، فقد شكّل الإسلاميون المسلحون التحدي الأكبر لاستقرار البلاد على الصعيدين السياسي والاجتماعي في تلك الفترة[٥١]. ويوضح الجدول الرقم (٥ ـ ١) تزايد حالة التهديد للنظام من الجماعات الإسلامية في التسعينيات، وحالة التوتر التي سادت بين الدولة والمجتمع عموماً (عبر التظاهرات والإضرابات وحوادث التخريب)، مقارنة بالثمانينيات.

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

العنف الديني والقلاقل الاجتماعية، من مستهل الثمانينيات ولغاية التسعينيات

السنة	احتجاجات كبرى		حوادث تخريب	حوادث اغتيال	محاولات اغتيال
	تظاهرات	إضرابات			
١٩٨١	١		٢	١	
١٩٨٢					
١٩٨٣					

يتبع

(٤٩) **المجتمع** (٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)، ص ٢٩.

(٥٠) للنقابة فروع في الإسكندرية، والقليوبية، والغربية، وكفر الشيخ، والشرقية، ودمياط، والدقهلية، والفيوم، وبني سويف، وأسيوط، وقنا، والمنيا، والإسماعيلية، وسيناء، وسوهاج، وأسوان. وتمكن الإخوان في الدقهلية من الحصول على مركز النقيب.

(٥١) Mustafa, «The Islamist Movements under Mubarak,» p. 182.

تابـــع

١٩٨٤	٨	١	١		
١٩٨٥	٧	١			
١٩٨٦	١٤	٩	٨		٣
١٩٨٧	١٦	٤	٣		١
١٩٨٨	٣٣	١	٦		
١٩٨٩	٤٢	١٦	٤		
١٩٩٠	٣٠	١٣	٩		
١٩٩١	٣١	٢٠	٢٠		
١٩٩٢	٣٣	٢٨	٥٠		
١٩٩٣	٤٠	٤٠	٤٥	١	٣

المصدر: حسنين توفيق إبراهيم، «ظاهرة العنف السياسي في مصر،» ورقة قدمت إلى: **النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار: أعمال المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية**، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ص ٩١٧ ـ ٩٨١.

واستناداً إلى تقرير شبه رسمي، فقد شهد العام ١٩٩٠ وحده ٥١ حالة تصادم بين الإسلاميين والأمن، راح ضحيتها أكثر من ١١٥ قتيلاً من الطرفين. وتزامنت حادثة اغتيال الإسلاميين للكاتب فرج فودة في العام ١٩٩٢، وكان ناقداً عنيفاً لهم، مع تزايد خطر الإسلاميين في الجزائر ومع اغتيال الرئيس الجزائري (الراحل) محمد بوضياف. وكانت هذه الحادثة بمثابة صدمة شخصية جعلت مبارك، باعترافه هو، «مُحطَّماً»[٥٢]. وفي السنة التالية، شهدت مصر محاولتي اغتيال فاشلتين استهدفتا مسؤولَين رفيعين، هما وزير الإعلام وقتها صفوت الشريف، ووزير الداخلية حسن الألفي الذي خلف زكي بدر.

وسرت تكهنات حول الأسباب التي جعلت عقد التسعينيات يشهد هذا التزايد الاستثنائي في أعمال العنف. وعزت بعض الصحف شبه الرسمية، مثل صحيفة **الجمهورية**، ذلك التزايد إلى إقالة وزير الداخلية زكي بدر في العام ١٩٩٠، الذي اعتبرته أنه كان شخصاً قادراً على كبح عنف الجماعات الإسلامية.

(٥٢) Ami Ayalon and Haim Shaked, eds., in: *Middle East Contemporary Survey, vol. 16* (New York: Holmes and Meier, 1992).

إلا أن آخرين، مثل الباحث حسن السيد، عزوا تزايد أعمال العنف إلى انحسار شرعية النظام في المجتمع المصري. وجادل السيد أن أعمال العنف الاجتماعي والديني كانت بمثابة مؤشر حاد على خيبة الأمل والإحباط العام من أداء النظام الذي فشل في تلبية حاجات الناس[٥٣]. وهذا العنف المتزايد الموجّه ضدّ الدولة وضدّ مسؤوليها أثار ردّاً متشدداً من النظام، انعكست آثاره على المجتمع بوجه عام. وقد اتضحت علاقة النظام المتوترة بالمجتمع، وبالإسلاميين عموماً ـ بمن فيهم المعتدلين ـ من تعامل أجهزة الأمن مع الجامعات، سواء على مستوى اتحادات الطلبة أو نوادي أعضاء هيئة التدريس.

١ ـ قمع الاتحادات الطلابية

ينبغي أن يفهم قمع الاتحادات الطلابية في سياق قمع النظام للنقابات نفسه، إذ استخدم الإخوان أيضاً الفضاء الجامعي، كما فعلوا في النقابات، كمنابر سياسية لانتقاد مواقف النظام. ففي أثناء حرب الخليج مثلاً، انضمت الجامعات إلى النقابات وإلى هيئات التدريس في الجامعات، وبتنسيق كلي من تنظيم الجماعة، في تنظيم تظاهرات للاحتجاج على الحرب التي شُنَّت على العراق وعلى مشاركة القوات المصرية في التحالف. وجرى توزيع استبيانات على الطلبة في جامعة الإسكندرية مثلاً، وطُلب منهم فيها الإدلاء بتعليقاتهم حول القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية بإرسال قواتها إلى الخليج، وحول الأسباب التي تقف خلف وجود الولايات المتحدة في الخليج، وكيفية تصورهم للوجود الإسرائيلي والأمريكي في المنطقة[٥٤].

كما استُخدمت الاستبيانات في مناقشة قضايا سياسية أخرى. ففي أثناء الانتفاضة التي اندلعت في العام ١٩٨٧ وفي الأعوام التي تلته، جرى تعبئة الطلاب بهدف تحدي الجهود المصرية لإقامة سلام في المنطقة، واستخدم الإخوان الجامعات فضاء في إثارة الاهتمام بالقضية الفلسطينية. وتم توزيع استبيان عن فلسطين في جامعة القاهرة جاء فيه أنه محاولة لمسح آراء الطلاب في الجامعة «حول قضية شغلت بال العالم منذ سنين طويلة. وسيعكس الاستبيان. . . آراء الطلاب الذين يمثلون الجيل المثقف ومستقبل بلدنا

(٥٣) حسن السيد، «التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر ١٩٨١ ـ ١٩٩٣،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص ١٩٩.

(٥٤) استبيان حول أزمة الخليج، جامعة الإسكندرية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

الحبيب»[٥٥]. وهنا أيضاً، طُلب من الطلاب التعليق على أسئلة مثل: «هل تهتم بالقضية الفلسطينية؟»، و«كيف أثّرت الانتفاضة من وجهة نظرك نحو القضية الفلسطينية؟»، و«كيف تنظر إلى دور وسائل الإعلام المصرية في تغطية أحداث الانتفاضة؟»، و«ما هو دور المواطن المصري في ما يختص بالقضية الفلسطينية، فضلاً عن الانتفاضة؟»

وبالإضافة إلى ما تقدم، استخدم التنظيمُ الفضاء الجامعي في تعبئة الطلاب الذين يحقّ لهم التصويت من أجل دعم مرشحي الإخوان في الانتخابات البرلمانية، فحصل الطلاب في جامعة القاهرة على استبيانات تسألهم أن يختاروا من القائمة، التي ضمّت التحالف الإسلامي وحزب التجمع، اسم الحزب الذي سيصوّتون له في انتخابات العام ١٩٨٧، واختار ٦٠ بالمئة من أصل ألفي طالب حينها التحالف الإسلامي بوصفه خيارهم المفضل. واعترف حلمي الجزار، الرئيس السابق لاتحاد الطلاب في جامعة القاهرة، أن نتائج هذا الاستبيان، ونتائج الاستبيانات المشابهة التي وُزّعت في الجامعات الأخرى، كانت تصل إلى المكتب السياسي في التنظيم[٥٦]، فيدرسها ويستفيد منها، وهو يؤكد ما أشرت إليه سابقاً حول هيكلية التنظيم والتنسيق بين أقسامه المنتشرة داخل نسيج المجتمع المصري (راجع الفصل الرابع).

وقد جذبت مثل هذه الأنشطة الطلابية انتباه الأجهزة الأمنية على نحو متزايد، وزادت من تدخلها في الشؤون الخاصة في الجامعة. وأصبح استخدام الغاز المسيّل للدموع الأسلوب المتبع دائماً لصدّ التظاهرات الطلابية في التسعينيات. وبات الطلاب الناشطون يخضعون لرقابة مشددة، وتم حظر النشاطات التي كانت تُعتبر، استناداً إلى جمال محمد، وهو عضو في الإخوان وأحد قادة الطلاب في جامعة القاهرة لغاية العام ١٩٩٥، سياسية بطبيعتها (مثل عقد المؤتمرات، وإقامة المعارض، وتعليق الملصقات)[٥٧].

وشاركت إدارة الجامعة أيضاً في الحملة التي شنّها الأمن للتضييق على أنشطة الإخوان الطلابية، فبدأت بتطبيق سياسة جديدة قُصد منها إضعاف استقلالية

(٥٥) استبيان بعنوان: «نرحب بآرائكم السياسية: استبيان يتعلق بالقضية الفلسطينية». لا يوجد إشارة إلى اسم الجامعة أو التاريخ.

(٥٦) مقابلة شخصية مع حلمي الجزار، القاهرة، ٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢.

(٥٧) مقابلة شخصية مع جمال محمد، ٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢.

الاتحادات الطلابية وتقييد حرّيتها في تنظيم الأنشطة. واستخدمت في القيام بذلك وسائل مختلفة شملت طرح ما صار يُعرف بالريادة الطلابية. واشترطت هذه السياسة على اتحاد الطلبة أن يتقدم بطلب إذن مكتوب إلى إدارة الجامعة كي يؤخذ موافقتها على أي نشاط تريد أن تقوم به. وبالإضافة إلى ذلك، أعطت الإدارة لنفسها حق الإشراف على أنشطة معينة والتدخل لمنعها إذا اقتضت الضرورة[٥٨]. وبالاشتراك مع وزارة الشباب والرياضة، ساعدت الجامعات أيضاً على الترويج لمجموعة طلابية لمنافسة الإخوان، وهي ما عُرفت باسم «حورس» (نسبة إلى إله فرعوني قديم)[٥٩]. وجرى تقديم دعم وتمويل بمبالغ كبيرة للطلبة هذه المجموعة للقيام بأنشطة اجتماعية لجذب الطلبة بعيداً عن أنشطة الإخوان. إلا أن «حورس» فشلت في إيجاد أثر قوي بين الطلبة، لأنها لم تكن قادرة على توفير الخدمات نفسها التي يوفرها الاتحاد، ولأنها كانت أكثر ميلاً إلى التركيز على الأنشطة الترفيهية (رحلات وحفلات موسيقية) لم ترق لكافة شرائح الطلبة. كما أن سمعة «حورس» تشوّهت لكونها واجهة طلابية شاع أنها مموّلة من الحكومة، فضلاً عن شائعات سرت على نطاق واسع بأن القائمين على «حورس» أساؤوا استخدام ميزانية المجموعة الطلابية. وبدءاً من منتصف التسعينيات، اعترى «حورس» ضعف متزايد نتيجة للنزاعات الداخلية ولرحيل راعيها الرئيسي عبد المنعم عمارة وزير الشباب والرياضة عن الحكومة، فانتهت «حورس» بنهايته[٦٠].

وبدأ الجهاز الأمني كذلك بزيادة وتيرة تدخلاته في الحملات الانتخابية وفي نتائج انتخابات الاتحاد، في محاولة لمنع الإخوان من تحقيق مزيد من المكاسب الانتخابية في الجامعة[٦١]. وفي حين أنه اقتصر على شطب أسماء المرشحين الإسلاميين في الانتخابات التي كانت تُجرى في الثمانينيات، بدأ في التسعينيات بشطب أسماء كافة المرشحين، باستثناء أسماء الطلبة المرشحين الذين توافق عليهم إدارة الجامعة باعتبارهم موالين للنظام. وكما لو لم يكن ذلك كافياً، تواصلت عمليات إزعاج مرشحي التيار الإسلامي (الإخوان) واعتقالهم من الجامعة أو من

(٥٨) إن فكرة الريادة الطلابية لم تكن جديدة على اعتبار أنها طُرحت في اللائحة الطلابية الجديدة على عهد السادات. لكنها لم تطبّق إلا في التسعينيات.

(٥٩) **العربي** (٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣).

(٦٠) للاطلاع على تفاصيل تنظيم «حورس» الطلابي، انظر: **العربي** (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥).

(٦١) للاطلاع على أمثلة من ذلك، انظر: **الشعب**، ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٣؛ **الأهالي**، ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٣، **والوفد**، ١٧/ ١١/ ١٩٩٣.

بيوتهم. وعلى الرغم من أن هذا ما كان يحدث في جامعة القاهرة بصورة متقطعة منذ العام ١٩٩٢، إلا أنه بعد العام ١٩٩٥ صارت ممارسة منتظمة كل عام، وفي كل موسم انتخابي.

كما كان يجري صدّ المرشحين المحتملين والناخبين ومنعهم من المشاركة في الحملات الانتخابية عبر إطلاق التهديدات الشفهية والعملية، إلى درجة أن رجال الأمن كانوا يذهبون إلى منازل المرشحين قبل الانتخابات ويهدّدون ذويهم. وكان يقال لهم إنه في حال عزم أبناؤهم على خوض الانتخابات، فسوف تُعطّل دراستهم في الجامعة، ويفصلون. وكان يجري اعتقال المرشحين الذين لم تردعهم هذه التهديدات من بداية السنة الدراسية ليُطلق سراحهم قبل أيام قلائل من امتحانات نصف السنة. وإذا رسبوا في الامتحانات بعد ذلك، كان يُتوقع منهم إعادة دراسة مقرّرات السنة بأكملها. والأسلوب القمعي الآخر كان إعلان الجامعة عن اليوم الذي يصادف أنه يوم إجراء للانتخابات على أنه يوم إجازة، بحيث تغلق الجامعة أبوابها ويلزم الطلاب منازلهم ولا يشاركون في الانتخابات. وفي الحالات التي يكون إقبال الطلاب فيها أدنى من النصاب القانوني الذي تحدّده اللائحة الطلابية، فإنه يحقّ لرئيس الجامعة تعيين أعضاء الاتحاد الطلابي بنفسه ومن دون انتخابات. ولم يكن موقف الأجهزة الأمنية من الإخوان في هيئات التدريس في الجامعات مختلفاً كثيراً عن تعاطيهم مع الاتحادات الطلابية.

٢ ـ قمع هيئات التدريس

كما ذكرت، لم يكن موقف الأجهزة الأمنية من الإخوان في نوادي أعضاء هيئة التدريس مختلفاً عن طريقة تعاملهم مع الإخوان في الاتحادات الطلابية. ففي أسيوط والإسكندرية والزقازيق، تمّ حلّ المجالس المنتخَبة لهيئات التدريس في هذه الجامعات وتعيين أعضاء أكثر موالاة للنظام. وعندما يتبين أن تنفيذ هذا الإجراء (أي حلّ المجلس المنتخب) أمر صعب، كما كان الحال في جامعة المنصورة وجامعة قناة السويس، تتجه إدارة الجامعة إلى تشكيل نواد غير رسمية تدعمها الحكومة كي تنافس نادي هيئة التدريس المُنتخب. وكان يجري تأخير إجراء الانتخابات بشكل متكرر، وتكون النتيجة هي تعيين مجلس جديد يكون موالياً للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حرمت إدارة الجامعة نادي أعضاء هيئة التدريس من حقه السابق في انتخاب عمداء الكلّيات، وأصبح اختيار العمداء يتم بالتعيين من إدارة الجامعة، وليس عن طريق الانتخاب.

وسأتناول في ما تبقى من الفصل الحالة الاقتصادية في بداية التسعينيات ومساعي النظام في تعزيز استقرار البلد من خلال الإصلاح الإقتصادي، الذي هدّد مصير العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، وأبرز طبقة جديدة من المتنفعّين، وهي طبقة رجال الأعمال. كما شملت إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي قام بها النظام تصفية بقية الكيانات الاقتصاية الإسلامية، التي كانت تدعم وتموّل أنشطة الإخوان.

خامساً: الإصلاح الاقتصادي

شرع النظام المصري في التسعينيات في إصلاح اقتصادي أكثر جدّية من فترة الثمانينيات، على رغم أن بعض المحللين، مثل لوفغرين (Lofgren) وحريق (Harik)، محقون في المجادلة بأنه وُجدت مظاهر من الإصلاحات الهيكلية منذ منتصف الثمانينيات[٦٢].

١ ـ أداء النظام في الميدان الاقتصادي

ولدى مناقشة أداء النظام في الميدان الاقتصادي خلال التسعينيات، ينبغي أن نميّز بين انجازات النظام على المستوى الاقتصادي الكلّي (Macro-economics) وإنجازاته على المستوى الاقتصادي الجزئي (Micro-economics). فقط اتفاقيات النظام مع صندوق النقد الدولي ومع البنك العالمي في العام ١٩٩١ معنية بإصلاحات هيكلية في الاقتصاد المصري الكلي، وأمور تتعلق بالتقليل من اختلال التوازن في الميزانية وفي التعاملات المالية الخارجية، ومعدلات الفائدة، ومعدل الصرف، وسندات الخزينة، والضرائب العامة على المبيعات. وهنا يمكن القول إنه على هذا الصعيد من الإصلاحات في الاقتصاد الكلي أحرز النظام بعض التقدم بالفعل. ففي أثناء السنوات السبع التي تلت بدء الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في العام ١٩٩١، تراجع معدل التضخم من ٢٠ بالمئة إلى ٤ بالمئة، وارتفعت قيمة الجنيه المصري، وارتفع حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية من ٦ مليارات دولار إلى ٢٠ مليار دولار، وانخفض العجز في الميزانية من ١٥ بالمئة

---

(٦٢) انظر: Hans Lofgren, «Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance,» *International Journal of Middle Eastern Studies,* vol. 25, no. 3 (1993), pp. 407-421, and Iliya Harik, «Subsidization Policies in Egypt: Neither Economic Growth nor Distribution,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 24, no. 3 (1992), pp. 485-486.

إلى نحو ١,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[٦٣]. وقد ساعد هذا التقدم مصر على الاستفادة من عروض تقسيط الديون المتنوعة التي وفرها صندوق النقد الدولي، ومن الإعفاءات التدريجية عن ديونها الخارجية. كما يعود جزء من هذا التقدم إلى المكافآت السخية التي حصلت عليها مصر نتيجة لدعمها لحرب الخليج، على رغم أنه سرعان ما طغى على هذه المكاسب تراجع التحويلات الخارجية على إثر عودة أعداد كبيرة من المصريين الذين كانوا يعملون في الخليج وفي العراق[٦٤].

ولكن على رغم ذلك، بقي النظام عاجزاً عن ترجمة هذا التقدم في الاقتصاد الكلي إلى نجاح على المستوى الاقتصادي الجزئي الأكثر ارتباطاً بلقمة العيش، والظروف الحياتية للمصريين العاديين، وبخاصة أولئك الذين يعتمدون على القطاع العام، والذين وقعوا بلا شك ضحية تآكله. واستناداً إلى دراسة مموّلة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ارتفع معدل الفقر في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية في مصر من ٢٠,٧ بالمئة في العام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ إلى ٤٤,٣ بالمئة في العام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦. وهذا يعني أنه في النصف الأول من عقد التسعينيات، أصبحت شريحة أكبر من السكان تعيش دون مستوى الفقر[٦٥]. وهو تطور كان يحدث بالتوازي مع ما كانت الدولة تحققه على مستوى إصلاحاتها الهيكلية. وكما يبين الجدول الرقم (٥ ـ ١)، فقد ارتفع عدد الإضرابات عن العمل من ١٣ إضراباً في العام ١٩٩٠ إلى ٤٠ إضراباً في العام ١٩٩٣، وارتفع عدد التظاهرات خلال الفترة ذاتها من ٣٠ تظاهرة إلى ٤٠ تظاهرة. هذا، بالإضافة إلى تصاعد عمليات العنف والأشكال الأخرى للقلاقل الاجتماعية، وهو يشير إلى أن شرعية النظام باتت محل تساؤل[٦٦]، ولا سيما أن هذه الشرعية، لم يسعفها، على المدى القصير التقدم الذي يحرزه النظام على المستوى الاقتصادي الكلّي كما ذكرت[٦٧] (زاد معدل

(٦٣) Kienle, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt*, p. 148.

(٦٤) **انعكاسات أزمة الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ على الاقتصاد المصري** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٢)، ص ١٦٨ ـ ١٧٦.

(٦٥) Kienle, Ibid., p. 150.

(٦٦) السيد، «التحولات الديموقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر ١٩٨١ ـ ١٩٩٣،» ص ١٩٩.

(٦٧) استناداً إلى كساندرا: «في حين أن الخبراء الاقتصاديين اقتنعوا نتيجة للبيانات الخاصة بميزان المدفوعات، ومستوى الاستدانة، والعجز في الميزانية، والمؤشرات الاقتصادية الكلّية الأخرى، لكن هذه البيانات لا تعني الكثير بالنسبة إلى المواطن العادي الذي لديه هموم تتعلق بتأمين الوظيفة، والأجور المتدنية، والأسعار المرتفعة، والأرباح غير المناسبة». انظر: Cassandra, «The Impending Crisis in Egypt,» *Middle East Journal*, vol. 49, no. 1 (Winter 1995), p. 11.

الإضرابات في ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧ على معدلات الإضرابات في التسعينيات بكثير ـ راجع الفصل السابع).

وكان النظام واعياً العلاقة بين شرعيته وقدرته على المحافظة على عقده الاجتماعي مع المجتمع، وبخاصة مع الطبقات الفقيرة، على عكس ما يقال من أن النظام لا يكترث بالفقراء[٦٨]. فالنظام مهما كان ظل يهتم باستقراره، وظل يدرك أن قدرته على استيعاب غضب الشرائح البسيطة هو رقم مهم في معادلة استقراره (يبالغ بعض المحللين في التعويل على الدعم الخارجي وحده تفسيراً لعملية الحفاظ على بقاء النظام). وعندما التقيت بخالد منير، وهو صحافي مصري لديه صلات مع الدوائر الرسمية ومع المعارضة، في مكتبه في مقرّ صحيفة **الحياة** بالقاهرة، شدّد على أن المسؤولين الحكوميين «اعتراهم خوف شديد» ممّن أسماهم بالحرافيش، وهم الذين يعيشون في فقر مدقع، ولا يجدون عملاً، ولا يجدون مأوى، ويعيشون في المقابر. وعبّر منير عن اعتقاده بأن النظام لن يذعن للضغوط التي يمارسها صندوق النقد الدولي إذا كانت تهدد استقراره: «ربما تتخلّى الدولة، في حالة مصر، عنك وعنّي، لكنها لن تتخلّى عن وجودها. وربما تذعن للضغوط في القضايا الدولية، لكنها لن تذعن في القضايا المحلّية التي ستؤدي إلى حالة مواجهة مع المصريين. فالنظام يذعن لصندوق النقد الدولي فقط عندما يعتقد بأن استقراره لن يهتز إذا قام بذلك»[٦٩].

وهذا يعني أن مبارك لن يذعن للدعم الخارجي وحده، إذا كان هذا الدعم يهدد على المدى البعيد استقراره الداخلي بين أوساط الشعب. ويؤكد وجهة النظر هذه دنيس سوليفان (Denis Sullivan) الذي يجادل بأن خوف الدولة من الاضطرابات الاجتماعية يعدّ أحد الأسباب التي تجعل النظام يفكّر دائماً باستقراره السياسي بدلاً من التفكير بإجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد[٧٠]. ولهذا السبب، لم يكن الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات جذرياً (أي ١٠٠ بالمئة) خوفاً من تداعيات ذلك، على الرغم مما كان يقوله النظام ليطمئن به المنظمات الدولية (صندوق النقد) والمستثمرين الأجانب. ففي العام ١٩٩٢، أعلنت حكومة

(٦٨) عبّر عن وجهات النظر هذه، على سبيل المثال: Dirk Vandewalle, «Egypt and Its Western Creditors,» *Middle East* Review, no. 20 (Spring 1988), p. 27.

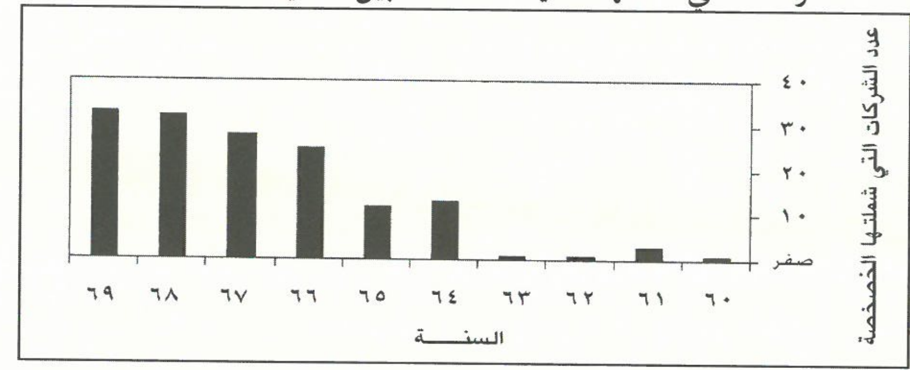
(٦٩) مقابلة شخصية مع خالد منير، القاهرة، ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(٧٠) Denis J. Sullivan, «The Political Economy of Reform in Egypt,» *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 22 (1990), p. 317.

مبارك أنها ستبيع على مدى السنوات الخمس الممتدة بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٧ الأرصدة أو الأسهم التي تملكها الحكومة في ٧٤ شركة. ولكن في ما يتعلق بالقطاع العام، وكما يبيّن الشكل الرقم (٥ ـ ١)، لم تحدث عمليات خصخصة جدّية من الناحية الفعلية إلا بعد العام ١٩٩٥[٧١].

الشكل الرقم (٥ ـ ١)

الشركات التي شملتها عملية الخصخصة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٩



ومع ذلك من المهم أن ندرك أن الزيادة في عمليات الخصخصة لم تكن تعني انسحاب الدولة تماماً من المجتمع. فاستناداً إلى مارات تيرتروف (Marat Terterov)، الذي زوّدني بأعداد الشركات التي شملتها الخصخصة والمبيّنة في الشكل الرقم (٥ ـ ١)، فإنه على الرغم من تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إدارة القطاع العام وتطويره، بقي أغلب حصص الملكية في يد الدولة[٧٢]. ولكن يمكن المجادلة أيضاً بأن خصخصة القطاع العام أضعفت دور الدولة في تقديم الخدمات الإجتماعية[٧٣]، والذي كان قد اعتراه الضعف أصلاً منذ منتصف الثمانينيات بسبب أزمة النفط وسوء إدارة القطاع العام[٧٤].

---

(٧١) Matthew Gray, «Economic Reform, Privatization and Tourism in Egypt,» *Middle Eastern Studies*, vol. 34, no. 2 (April 1998), p. 99.

(٧٢) Marat Terterov, «Privatization of the Public Enterprises in Egypt, 1994-2000: A New Strategy for the Management of the a Statist Economy,» (Unpublished Ph.D. Study, St. Anthony's College, Oxford University, Michaelmas Term, 2001), p. 303.

(٧٣) حسنين توفيق إبراهيم، **الدولة والتنمية في مصر**، مكتبة التنمية؛ ٧ (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠)، ص ٢٦٠.

(٧٤) Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London; New York: I.B. Tauris, 1995), pp. 339-352.

ومع ذلك، ظل النظام في التسعينيات حريصاً على شرعيته، وذلك باتخاذه إجراءات (وإن شكلّية) تسكّن من الاستياء الشعبي من تأثير الاصلاح الاقتصادي وتآكل العقد الاجتماعي.

٢ ـ الإجراءات المسكّنة

أكّد الخطاب السياسي للنظام ـ المحلي على الأقل ـ أن الإصلاح الاقتصادي لن يكون على حساب الدور الاجتماعي للدولة، التي ستواصل دعم المحرومين، والخرّيجين العاطلين عن العمل، وأولئك الذين يعتمدون على القطاع العام، وظلت حريصة على التخفيف من حدة الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي في شرائح المستفيدين من خدماتها عبر مرافقها الحكومية والقطاع العام. فطرحت مثلا سلسلة من برامج الدعم وتمويل المشاريع للشباب والخرّيجين وتدريبهم على اكتساب مهارات جديدة. ومن ضمن البرامج التي طرحتها الحكومة برنامج الصندوق الاجتماعي بميزانية ٦٠٠ مليون دولار، وبرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية بميزانية ٦١٣ مليون دولار، وهو الصندوق المسؤول عن تقديم تمويل لمساعدة الخرّيجين على إيجاد فرص عمل وبرنامج الصندوق الاجتماعي للأعمال العامة الذي يقدّم قروضاً لدعم المشاريع الصغيرة في المناطق الريفية[٧٥]. واتخذت الحكومة سياسة تشجيع الشباب والخرّيجين للحصول على قروض حسنة للبدء في مشاريع صغيرة، أو الحصول على ما يصل إلى خمسة فدادين من أراضي المناطق التي تم تعميرها حديثاً، واستصلاحها بدعم حكومي[٧٦].

كما ساهم برنامج الصندوق الاجتماعي في تغطية جزء من تكاليف ونفقات خدمات المرافق العامة في مناطق الريف والقرى والنجوع (مثل تزويدها بشبكات المياه، والصرف الصحّي، والكهرباء)، التي كانت الدولة قد أهملتها في فترة الثمانينيات. وإضافة إلى جميع ذلك، قامت وزارة التأمين الاجتماعي والشؤون الاجتماعية بتقديم مساعدات بسيطة لكن مهمة للفقراء. وحصل أبناء هذه الشريحة على تعليم مجاني، وعلى فرص للانضمام إلى برامج محو الأمّية من قبل وزارة التعليم، وعلى رعاية صحية مجانية في العيادات المحلّية وفي المستشفيات العامة من

---

(٧٥) Marsha Pripstein Posusney, *Labor and the State in Egypt: Workers, Unions, and Economic Restructuring* (New York: Columbia University Press, 1997), p. 213.

(٧٦) Magdi Khalifa, *Socioeconomic Aspects of the Economic Reform Policies in Egypt* (Cairo: Institute of National Planning, 1996), p. 17.

قبل وزارة الصحة. كما حصلوا أيضاً على دعم للحاجات الأساسية من الخبز، والطحين، والسكر من وزارة التجارة والتموين، ومنحتهم الحكومة الحق بالحصول على مساعدات لاستصلاح الأراضي الريفية بدعم من وزارة الزراعة(٧٧).

وعلى الرغم من أن هذه الصناديق الاجتماعية هدفت إلى التخفيف من وطأة الإصلاحات، إلا أنها في الواقع لم تفعل الكثير لتحسين صورة النظام. فمع وجود هذه البرامج وصناديق الإعانة، استمرّت الظروف المعيشية بالتدهور، وارتفع معدل البطالة من ٨,٦ بالمئة في العام ١٩٩٠ إلى ١١,٣ بالمئة في العام ١٩٩٥، فيما بقيت معاشات موظفين الحكومة على حالها على الرغم من غلاء الأسعار. وعلى الرغم من مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية والريفية، التي رعتها الدولة، استمرّت الحكومة تولي أهمية أكبر في الانفاق على تحديث المراكز العمرانية والحضرية في القاهرة والإسكندرية، لجذب المستثمرين الأجانب والسيّاح. فعلى الرغم من اهتمام النظام بالمحافظة على ما تبقّى من عقده الإجتماعي مع الطبقات الفقيرة والمتوسطة، إلا أن اهتمامه بالإصلاحات الهيكلية التي ترضي صندوق النقد وتجذب المستثمرين الأجانب والسياح ظلّ في مرتبة أعلى.

وكما عمل النظام في سياق إصلاحاته الهيكلية التي أفسحت المجال لبروز فئة رجال الأعمال في السياسة، كما في الاقتصاد المصري، عمل في الوقت نفسه على التضييق على الكثير من إنجازات الإخوان (وإن كانت جزئية) في المجالات الإقتصادية.

٣ ـ التضييق على إنجازات الإخوان المسلمين

استغلّ الإخوان إخفاقات النظام، واستفادوا من انسحاب الدولة الجزئي ـ الذي فرضته الإصلاحات الاقتصادية ـ لتوسيع دورهم الخدمي وتعزيز عقدهم الاجتماعي مع الناس(٧٨). فبالإضافة إلى الإنجازات التي حققوها في النقابات،

(٧٧) انـــظـــر: Ragui Assaad and Malak Rouchdy, *Poverty and Poverty Alleviation Strategies in Egypt*, Cairo Papers in Social Science; vol. 22, no. 1 (Cairo: Cairo American University of Cairo, 1999), pp. 46-47.

(٧٨) إيهاب نجم، «الدور السياسي للجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، ١٩٢١ ـ ١٩٩٢،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص ٩٠ ـ ٩١، و Paul Lubeck and Bryana Britts, «Muslim Civil Society in Urban Spaces: Globalization, Discursive Shifts and Social Movements,» Working Papers Series, Centre for Global, International and Regional Studies (CGIRS), University of California, Santa Cruz, 2001, p. 28, <http://repositories.cdlib.org/cgirs/CGIRS-2001-6/>.

حقق الإخوان أيضاً انجازات على مستوى الرعاية الاجتماعية داخل الأحياء السكنية، وفي مناطق الحضر والريف على السواء. وارتفعت مثلا نسبة المنظمات والهيئات الخيرية التي يسيطرون عليها من ٣٥ بالمئة في منتصف الثمانينيات إلى ٤٣ بالمئة في العام ١٩٩١(٧٩). ولم يمانع النظام مبدئياً في تزايد أعداد هذه الجمعيات الخيرية طالما أنها تعوّض الناس عن تراجع خدمات الحكومة، وانسحاب دور الدولة، والأهم من ذلك طالما أنها ظلت تعمل بصمت ومن دون تسييس خدماتها، كما حصل مع النقابات. ولكنّ الإخوان لم يكن لديهم الاستعداد للقيام بما ارتضته الدولة، وإنما وظّفوا الفضاءات التي سيطروا عليها، بصرف النظر عمّا إذا كان طبيعتها تسمح بذلك، في توجيه انتقادات سياسية لاذعة إلى اجراءات الإصلاح الإقتصادي التي تقوم بها الدولة.

وواصل الإخوان الجهر بانتقاداتهم للإصلاحات الاقتصادية والتحذير بشدة من خطط الحكومة لبيع القطاع العام لمستثمرين أجانب (غربيين). وأصرّ المرشد السابق، مأمون الهضيبي، على أنه إذا سمحت الحكومة للأجانب بشراء الشركات المصرية، فإنها ملزمة على الأقل باطلاع الشعب على أسماء هذه الشركات الأجنبية (وعلى هويات أصحابها) لطمأنة المصريين على استقلالهم الوطني(٨٠). وشكّك عصام العريان في نزاهة واستقلالية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، اللذَين يرى أنهما يخضعان لهيمنة الولايات المتحدة ورغبتها في ضمّ مصر إلى السوق العالمية دونما اعتبار لخصوصيات الثقافة والاقتصاد المحليّ(٨١). وحذّر شهاب الدين، وهو صحافي من الإخوان، في كتابه الذي ناقش فيه خصخصة القطاع العام، من النتائج التي ستعود على الدولة وعلى المجتمع من جرّاء خصخصة قطاعات الصحة والإسكان والتعليم(٨٢).

وقد انزعج النظام من الصوت الزاعق للإخوان إزاء الميدان الاقتصادي، وشنّ حملة أمنية استهدفت الكيانات الاقتصادية للجماعة أو لبعض أعضائها المتنفذين. وفي شباط/ فبراير ١٩٩٢، أغارت أجهزة المخابرات على شركة «سلسبيل» للكومبيوتر واعتقلت صاحبيها حسن مالك وخيرت الشاطر (وهو عضو رفيع في التنظيم، وعضو سابق في مجلس إدارة البنك الدولي الإسلامي

(٧٩) Assaad and Rouchdy, Ibid., p. 80.

(٨٠) مقابلة شخصية مع مأمون الهضيبي، القاهرة، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

(٨١) مقابلة شخصية مع عصام العريان، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

(٨٢) فتحي شهاب الدين، **بيع القطاع العام** (طنطا: دار البشير، ٢٠٠٠)، ص ١٠١.

للاستثمار)، ووُجّهت الاتهامات إلى الاثنين بأنهما ينتميان إلى جماعة سرّية ويعقدان اجتماعات خاصة داخل الشركة للتخطيط لقلب نظام الحكم[٨٣].

وادّعت الأجهزة الأمنية بأنها عثرت على أقراص تحتوي على خطة مفصلة للاستيلاء على البلاد وإقامة دولة إسلامية. أُطلق على الخطة التي احتوت عليها الأقراص اسم «خطة التمكين»، وهي تشرح الطرق التي تمكّن الحركة من إحكام سيطرتها على الدولة وعلى المجتمع، وكيفية مواصلة اختراق مؤسسات الدولة والنقابات. ووُجدت أيضاً وثائق تتعلق بموقف الإخوان من «الآخرين»، بما في ذلك النظام والأقباط والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والحركات الإسلامية واليهود والولايات المتحدة. ولو وضعنا هذه الخطة جانباً، نجد أن مخاوف النظام تفاقمت عندما اكتشف في وقت لاحق أن شركة «سلسبيل» باعت عدداً من أجهزة الكومبيوتر للجيش ولأجهزة المخابرات. وتحولت قضية شركة «سلسبيل» إلى مبرّر كي يشنّ النظام حملة أكثر تنظيماً على المشاريع الاقتصادية التي يديرها إسلاميون، والتي، وفقاً للدعاية التي بثّها النظام، لم تكن أكثر من واجهات لأنشطة عسكرية تستهدف إسقاط النظام.

وأوقفت الحكومة تعاملها مع خالد عودة، رجل الأعمال الإخواني من أسيوط، من خلال وقف مشروع «كساء العاملين بالدولة»، الذي كان مصنع عودة ينتج منه ملابس الموظفين العاملين في القطاع الحكومي (راجع الفصل الثالث). ولم يؤدّ انتهاء المشروع الذي كانت تدعمه وزارة التموين إلى إفلاس المصنع وإقفاله وحسب، بل أدى أيضاً إلى خسارة العمال لوظائفهم في المصنع. وعندما اشتكى عودة شخصياً إلى الرئيس مما حصل، قيل له إنه جرى تعليق المشروع نتيجة للإصلاحات الاقتصادية، وبما أن الدولة لم تعد مسؤولة كما كانت في الماضي عن توفير ملابس بأسعار مدعومة لموظفي القطاع العام[٨٤].

واتهم عودةُ مبارك بأنه «كذب» (والتعبير له) على المصريين عندما وعد في الثمانينيات بأنه لن يبيع القطاع العام، ولا سيما تلك الشركات التي تحقق أرباحاً، مثل مشروع «كساء العاملين بالدولة» الذي كان يأتي بعائدات جيدة للقطاع العام. ويعتقد عودة أن مشاريعه التجارية تضرّرت هي الأخرى نتيجة سوء إدارة الاقتصاد المصري. فخلال الثمانينيات، وبمباركة من الدولة، ازدهرت مصانعه،

(٨٣) مقابلة شخصية مع خيرت الشاطر، القاهرة، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

(٨٤) مقابلة شخصية مع خالد عودة، القاهرة، ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

لكن أوضاعها تدهورت في التسعينيات، لنقص القوة العاملة في مصانعه، إما بسبب الخوف من مضايقة الأجهزة الأمنية أو بسبب الركود الذي خلّفته الإصلاحات الإقتصادية. ففي مصنع «البنيان المرصوص» للطابوق، انخفض عدد العاملين من ١٠٠ عامل في العام ١٩٨٨ إلى ٢٥ عاملاً فقط في العام ١٩٩١. وانخفض عدد العاملين في مصنع «الفتح» للأخشاب من ١٢٠ عاملاً إلى ٥٠ عاملاً في الفترة نفسها أيضاً. وأقفل مصنع «الرباط» للمنسوجات أبوابه في العام ١٩٩١، وكان يعمل فيه في العام ١٩٨٨ حوالى ١٠٠، وذلك بسبب وقف الحكومة لمشروع «كساء العاملين بالدولة» الذي أشرت إليه.

وإلى جانب تقلّص عدد العاملين في مصانع عودة، فقد تعرّض بعضهم أيضاً لمزيد من المضايقات من الشرطة عندما قرّر عودة خوض انتخابات مجلس الشعب في العام ٢٠٠٠ مرشحاً عن محافظة أسيوط. وعندما التقيتُ بعودة في منزله بالقاهرة، تحدث باستياء عن تجاربه المريرة مع قوى الأمن في أسيوط خلال حملته الانتخابية قائلاً: «اعتقلت الأجهزة الأمنية ٢٦ عاملاً في أحد مصانعي ووضعتهم في السجن حتى يوم بعد إجراء الانتخابات، لأنهم كانوا يساعدونني في الحملة. وجرى اعتقال آخرين ممن كانوا يعلّقون الملصقات على الجدران ويوزّعون المناشير. وقد شعر أغلب العاملين بالخوف بالطبع، بحيث إنهم لم يتخلّوا عن مساعدتي في حملتي وحسب، بل ترك بعضهم العمل في المصنع أيضاً»[٨٥].

واستهدفت الأجهزةُ الأمنية عودة وعملت على مضايقته وعرقلة جهوده الاقتصادية في توسيع مشاريعه. وتمثلت إحدى الإجراءات التي اتُّبعت معه ومع رجال أعمال آخرين من الإخوان بعرقلتهم، وأحياناً بحرمانهم، من الحصول على الرخص المطلوبة من السجل التجاري لتأسيس مشروع جديد. لقد كان عقد التسعينيات بالتأكيد هو عقد التضييق على الإخوان على الصعد كافة، وقد تجلّى ذلك أكثر بحلول منتصف التسعينيات، كما سنرى في الفصل السادس.

خلاصة

شهد مستهل التسعينيات بداية قصة الصراع بين الإخوان المسلمين ومبارك، ولا سيما على شرعية الإنجاز. ولم يأت سياق التصادم من فراغ، وإنما سرّعت من وتيرته تطورات وعوامل محلية وخارجية. وتفاعل النظام مع تلك التطورات من

(٨٥) المصدر نفسه.

خلال مجموعة سياسات جديدة، أهمها التخلّي عن سياسة احتواء المعارضة السياسية وصياغة تحالفات جديدة مع فئة رجال الأعمال. وكانت حصيلة ذلك مجلس شعب ضعيف (قاطعت انتخاباته المعارضة) في العام ١٩٩٠ وتوقيع اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي في العام ١٩٩١. وأحكم النظام قبضته الأمنية على المجتمع وعلى فضاءات المعارضة، واعتمد أكثر من ذي قبل على سياسة القمع لمواجهة أعمال عنف الجماعات الإسلامية. ولم ينس وسط مواجهته للتيارات الإسلامية المتشددة أن يلتمس شرعية دينية من مؤسستي الأزهر ودار الإفتاء المصرية. واقتصادياً، وفي الوقت نفسه الذي خضع فيه النظام لضغوط صندوق النقد، واصل مبارك في خطاباته التصريح بأن ما يقوم به من إصلاحات هيكلية في الاقتصاد المصري لا يعني تخلّي الدولة عن دورها الاجتماعي، وطرح إجراءات مسكنّة لإثبات ذلك (برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية مثلاً).

إلا أن أهم تحدّ واجه النظام في مستهل التسعينيات وحوّل العلاقة من مهادنة إلى تصادم كان ما حققه الإخوان من شرعية اجتماعية اتخذت صبغة سياسية حادة أزعجت مبارك شخصياً. واستطاع الإخوان بفضل كفاءة هيكلهم التنظيمي وسيطرتهم على فضاءات الطبقة الوسطى من طلبة (اتحادات الطلبة) ومهنيين (النقابات) من بناء عقد اجتماعي بديل من العقد الاجتماعي التاريخي بين الدولة والمجتمع، الذي كان يتعرض للتآكل بسبب إصلاحات النظام الاقتصادية. ثم أسفرت أحداث مثل حرب الخليج والزلزال إلى التعبير عن العقد الاجتماعي الإخواني بخطاب سياسي سعى إلى ممارسة ضغط على النظام إزاء رفضه منح شرعية قانونية للجماعة.

وقد أسفرت الممارسات الإخوانية التي اعتبرها النظام تحدياً سافراً له إلى مصادرة الوجود الإخواني من الفضاءات التي سمح بها النظام في الثمانينيات. وربما أضعفت إجراءات المصادرة هذه من الوجود الإخواني بالفعل، ولكن التضييق الأمني على الفضاءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية قلّص من شعبية النظام في الوقت نفسه، وزاد من أزمته في تعزيز شرعيته. وهي أزمة ازدادت بروزاً في منتصف التسعينيات عندما وصل صراع النظام مع الإخوان إلى قمته، بتحويل قيادات تنظيم الجماعة إلى محاكمات عسكرية، كما سنرى في الفصل السادس.

الفصل السادس

تصفية نفوذ الإخوان المسلمين
(١٩٩٥ ـــ ٢٠٠٠)

إن علاقة الإخوان المسلمين بالأنظمة المصرية عادة ما اتبعت نمطاً دورياً بدأ بالتعايش والمهادنة وانتهت بمواجهة وصدام. وعلاقة الإخوان بنظام مبارك لم تشذّ عن هذا النمط، فبدأت بالتهادن في الثمانينيات، وانتهت بالصدام في التسعينيات. ويمكن القول أيضاً إن ذروة الصدام كانت في العام ١٩٩٥ عندما قرر النظامُ، ولأول مرة، اعتقال مئات من الإخوان من أعمار ومناطق ومحافظات مختلفة، وتحويل بعضهم على المحاكم العسكرية، وهي كما قلت إجراء غير مسبوق سوى في عهد عبد الناصر لما قام بتحويل مجموعة من أعضاء الحركة على محاكمات عسكرية في العام ١٩٦٥، انتهت بإعدام المنظّر الفكري والحركي للجماعة، سيد قطب.

وقد شهد منتصف التسعينيات مجموعة أحداث جعلت النظام يتصرف بعصبية شديدة، وبطريقة خارجة عن السيطرة أحياناً. من ذلك مثلاً أن الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب في العام ١٩٩٥، التي قرر الإخوان المشاركة فيها بعدد كبير نسبياً بلغ ١٧٠ مرشحاً خاضوا الانتخابات كأفراد مستقلين (وليس ضمن قوائم حزبية). وعلى الرغم من القانون الرقم ١٠٠ ـ السيىء السمعة ـ لسنة ١٩٩٣، الذي أريد منه التضييق على استمرار صعود الإخوان إلى مجالس إدارة النقابات، فقد واصل الإسلاميون ترسيخ وجودهم في هذه الفضاءات وغيرها. ولذلك، كان احتمال تحقيق حالة الصعود نفسها، ولكن إلى مجلس الشعب هذه المرة، بمثابة كابوس للنظام. وإلى جانب ذلك، استمرّ قلق النظام أيضاً من التصاعد المستمرّ لعمليات العنف التي بدأت في منتصف التسعينيات واتسعت ضمن قواعد وشبكات خارج مصر في دول مثل السودان واليمن وأفغانستان، واستهدفت حياة مبارك نفسه في السنة نفسها (١٩٩٥) فيما كان في زيارة إلى إثيوبيا.

اقتصادياً، فشل رجال الأعمال (شريحة المتحالفين الجدد) في دورهم الذي كان يتطلع إليه النظام في التخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية،

ما ترتب عليه تزايد حالة السخط الشعبي من هذه الشريحة، ومن النظام المتحالف معها. وإزاء هذه التطورات في الميادين السياسية (انتخابات مجلس الشعب)، والاجتماعية (تزايد أعمال العنف)، والاقتصادية (تدهور الأوضاع المعيشية) ظل النظام مهتماً بشرعيته، إلا أنه أخذ يتصرف إزاءها بعصبية غلّبت سياسة القمع على سياسة التفاوض ـ وهي حالة عمّقت في النهاية مما أسميته بـ «أزمة الشرعية لدى النظام» (ذكرته في المقدمة، وسيتضح أكثر في هذا الفصل).

وكما فعلت في الفصول السابقة، سأتناول الميدان السياسي في الفترة من العام ١٩٩٥ إلى العام ٢٠٠٠، وكيف تفاعل فيه النظام والإخوان في سعي كل منهما لتعزيز شرعيته.

أولاً: مبارك وانتخابات العام ١٩٩٥

اتسمت انتخابات العام ١٩٩٥ بمشاركة ملحوظة من المرشحين المستقلين، صنّف عدد كبير منهم بانتمائه إلى فئة رجال الإعمال[١]. وأشارت التقديرات الرسمية إلى مشاركة أكثر من ٤٠٠٠ مرشح في المنافسة على مقاعد مجلس الشعب التي يبلغ عددها ٤٤٤، منهم ٤٣٩ مرشحاً من الحزب الوطني (الحاكم)، و١٨١ مرشحاً من حزب الوفد الجديد، و١٠٧ مرشحين من حزب العمل، وانتمى الباقون إما إلى أحزاب صغيرة أو ترشحوا كمستقلين[٢]. وبالإضافة إلى هذا العدد الكبير من المرشحين من المستقلين ومن رجال الأعمال، غابت عن الانتخابات التحالفات السياسية التي برزت في انتخابات العامين ١٩٨٤ و١٩٨٧، وهذا ما أكد ضعف الأحزاب السياسية المصرية، وبروز قوى جديدة أكثر فاعلية[٣]. بكلمة واحدة، لقد غلب على انتخابات العام ١٩٩٥ الاقتصادي على السياسي.

ومع هذه التغيّرات أحرز الحزب الوطني نصراً مريحاً بحصوله على ٤١٧ مقعداً، في مقابل ٦ مقاعد لحزب الوفد الجديد و٥ مقاعد لحزب التجمع. ومن بين ١٧٠ مرشحاً ينتمون إلى الإخوان، لم تستطع الحركة بسبب تضييق النظام

---

(١) أحمد المنيسي، «رجال الأعمال في انتخابات العام ١٩٩٥،» في: هالة مصطفى، محرر، **الانتخابات البرلمانية في مصر، ١٩٩٥** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٨٣ - ٨٧.

(٢) **الحياة**، ٢٩/ ١١/ ١٩٩٥.

(٣) عمرو الشوبكي، «المعركة الانتخابية: ظواهر جديدة،» في: مصطفى، محرر، المصدر نفسه، ص ٥٧.

سوى من الحصول على مقعد واحد فقط[٤] (خسرته بعد ذلك بناء على أن النائب البرلماني ينتمي إلى جماعة محظورة). وعلى الرغم من حقيقة أن الحزب الوطني احتل ٩٤ بالمئة من المقاعد ـ وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالانتخابات السابقة ـ إلا أن قاعدته الشعبية تراجعت بدرجة كبيرة. فقد حصل الحزب بداية على ٣١٧ مقعداً فقط شكّلت ٧١ بالمئة من المقاعد في مجلس الشعب (مقارنة مثلاً بنسبة ٧٨ بالمئة في انتخابات العام ١٩٨٧ و٨٧ بالمئة في انتخابات العام ١٩٨٤)[٥]. ولكن أضيف ١٠٠ مقعد لصالح الحزب الحاكم لاحقاً عندما قرر بعض النواب المستقلين، وغالبيتهم من رجال الأعمال، الانضمام إلى الحزب الوطني لحصد ما أمكنهم من مكتسبات من وراء عضويتهم في حزب النظام. ويشير هذا التراجع الابتدائي في دعم الحزب الوطني إلى خيبة أمل الناس من النظام مقارنةً بمستهل الثمانينيات.

زد على ذلك أنه بخلاف الانتخابات السابقة التي هدف النظام من ورائها إلى تأمين السيطرة على مجلس الشعب بطريقة ذكية، فإن انتخابات العام ١٩٩٥ شهدت أسوأ التدخلات وأكثرها قمعاً لمنع المعارضة من الفوز[٦]. فإلى جانب المئات الذين تعرّضوا لمضايقات من رجال الشرطة وقوات الأمن، قُتل ٥١ شخصاً على الأقل خلال عملية التصويت التي دامت يومين (لقي ٢٨ منهم مصرعه برصاص الشرطة، وأصيب حوالى ٨٧٨ بجروح)[٧]. وأبرز مستوى العنف تزايد مشاعر العدائية بين الدولة والمجتمع وانعدام الثقة بين الدولة والمعارضة السياسية التي قاطعت انتخابات العام ١٩٩٠ (راجع الفصل الخامس). كما جاء عنف الدوائر الأمنية ردّاً على إعلان الإخوان أنهم سيخوضون الانتخابات بمئة وسبعين مرشحاً، لأنهم لو تُركوا يخوضون المعركة الانتخابية بحرية، فسيكون فوزهم أمراً شبه مؤكد (كذا تصور النظام)، وسيتجاوز تأثيرُهم في مجلس الشعب في العام ١٩٩٥ تأثيرهم في العام ١٩٨٧.

وبالإضافة إلى ما تقدم، أريد من مجلس الشعب في العام ١٩٩٥ ترشيح

---

(٤) احتل الحزب الناصري والمرشحون المستقلون الآخرون باقي المقاعد. انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٦** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٣٨٦.

(٥) مصطفى، محرر، المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٦) Eberhard Kienle, «More Than a Response to Islam: The Political Deliberalization of Egypt in the 1990s,» *Middle East Journal*, vol. 52, no. 2 (Spring 1998), p. 234.

(٧) **روز اليوسف** (١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥).

مبارك لفترة رئاسية رابعة في العام ١٩٩٩، وخشي النظام من أنه في حال سيطر الإخوان على أكثر من ثلث المقاعد في مجلس الشعب (أي على نحو ١٤٠ مقعداً)، فسيكون في مقدورهم عندئذ إعاقة ترشيح مبارك، على اعتبار أنهم سبق أن صوتوا ضد ترشيحه لفترة ولاية ثالثة في العام ١٩٩٣. كما أن عدداً كبيراً من الإسلاميين، تحت قيادة التحالف الإسلامي، وبدعم من حزب الوفد، سيطعنون في القوانين القمعية، مثل قانون الطوارئ الذي جرى تمديد العمل به في العام ١٩٩٧ والعام ٢٠٠٠، وقانون الصحافة للعام ١٩٩٥ الذي يفرض غرامات شديدة على الصحف في حال نشرت ما تعتبره السلطات معلومات كاذبة.

وعلى الرغم من إشراف وزارة العدل على الانتخابات، وهو تطور دأبت المعارضة على المطالبة به طوال سنوات، فإن وزارة الداخلية تمكنت من التدخل في سير عمليات التصويت، وأسقطت كافة مرشحي الإخوان المئة والسبعين، عدا مرشح واحد (جرى تجريده من عضويته في مجلس الشعب، كما سبق أن أشرت، على أساس أنه ينتمي إلى تنظيم محظور). وجرى اعتقال مرشحين، مثل عصام العريان، وعبد المنعم أبو الفتوح، سرعان ما أعلنوا عن نيتهم لخوض الانتخابات، وجرى تقديمهم إلى المحاكم العسكرية بناء على عضويتهم في تنظيم سرّي. وأدانت المنظمات القومية والدولية المدافعة عن حقوق الإنسان تحويل مدنيين إلى محاكم عسكرية لم يفعلوا شيئاً سوى معارضة الحكومة في آراء ومواقف سياسية[8]. وسعت شخصيات لديها اتصالات مع النظام ومع الإخوان إلى التوفيق بين الطرفين، وإلى إقناع النظام بوقف المحاكمات العسكرية في حال وافق الإخوان على تقليص عدد مرشحيهم الذي اعتبره النظام رقماً مستفزاً (١٧٠ مرشحاً). وكان كمال أبو المجد، وهو عضو سابق في الإخوان، ويتمتع بعلاقات جيدة مع النظام أيضاً، أحد هذه الشخصيات. وقد التقيت بأبي المجد مرات في مكتبه بالقاهرة، وتحدث عن الجهود التي بذلها لإقناع الرئيس مبارك بوقف محاكمات الإخوان في مقابل التوصل إلى صفقة سياسية مع الحركة: «ذكرت لمبارك أن الإخوان كانوا فعلاً على استعداد لخفض عدد مرشحيهم من ١٧٠ مرشحاً إلى ما يصل إلى ١٠ مرشحين فقط، واستبعاد أسماء مثيرة للجدل بالنسبة إلى النظام من قائمة مرشحي الجماعة، مثل مأمون الهضيبي ومختار نوح وسيف الإسلام حسن البنّا، وذلك في مقابل أن يلغي النظام المحاكمات العسكرية. ولكن جهودي

(٨) Centre for Human Rights Legal Aid [CHRLA], *Military Courts in Egypt: Courts without Safeguards, Judges without Immunity, Defendants without Rights* (Cairo: CHRLA, [n.d.]), p. 2.

أخفقت بسبب مسؤولين معينين، مثل صفوت الشريف، وزير الإعلام حينئذ، الذي سرّب للصحافة فكرة الصفقة قبل أن تبدأ بالتبلور»[9].

ويعتقد أبو المجد أن مبارك رأى في الإسلاميين تهديداً لقيادته، وخشي من سيناريو شبيه بما حدث في الجزائر مع جبهة الإنقاذ الإسلامية يمكن أن يؤدي فوز الإخوان فيه إلى تحويل مصر إلى إيران ثانية. وأكد وجهة النظر هذه مكْرم محمد أحمد، رئيس تحرير مجلة **المصوّر**، ويتمتع بصلات وثيقة مع مبارك. فقد أكد مكْرم كذلك على خوف النظام من الإخوان، وعلى قلقه من تداعيات شعبيتهم: «الإخوان منظّمون للغاية ويتمتعون بشعبية واسعة جداً، وفي حال خاضوا الانتخابات، فسوف يفوزون على الحزب الديمقراطي الوطني بسهولة. وهناك تيار داخل النظام يرى أن الإخوان يشكّلون التهديد السياسي الأكبر لمبارك، ويخشى من أن ما حصل في الجزائر (في العام ١٩٩٢) يمكن أن يحصل في مصر (العام ١٩٩٥)»[10].

لذلك، سأتناول تفاعل الإخوان مع إصرار النظام على إقصائهم من انتخابات العام ١٩٩٥. وهو إصرار سنرى تصاعد وتيرته في الانتخابات التالية أيضاً (راجع انتخابات العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ في الفصل السابع).

١ - منع الإخوان المسلمين من دخول البرلمان (١٩٩٥)

كان نزول الإخوان بـ ١٧٠ مرشحاً في انتخابات العام ١٩٩٥ (بعد مقاطعة انتخابات العام ١٩٩٠) صدمة للنظام. كما أنه بالإضافة إلى هؤلاء المرشحين الـ ١٧٠، الذين عزموا على خوض الانتخابات كمستقلين، خاض عدد آخر من المرشحين الإخوان الانتخابات بالتحالف مع حزب الوفد، ما عزّز من استفزاز النظام، وتعزيز مخاوفه من أن الجماعة تهدف إلى زيادة نفوذها السياسي والتشريعي في مجلس الشعب[11]. وكانت شعبية الحركة آخذة في التنامي بعد النجاحات التي حققها أعضاؤها في النقابات بسبب أنشطتهم الخدمية المنظّمة وذات الكفاءة العالية بالمقارنة مع الخدمات التي تقدمها الدولة. ولم تقتصر خدمات الجماعة على أعضاء النقابات فقط، وإنما امتدت إلى عوام الناس في الأحياء السكنية الفقيرة

(٩) مقابلة شخصية مع كمال أبو المجد، القاهرة، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

(١٠) مقابلة شخصية مع مكرم محمد أحمد، القاهرة، ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

(١١) **النداء الجديد** (١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)، ص ١٠.

والمتوسطة والراقية من خلال الجمعيات الخيرية والعيادات، والمدارس، والمصانع، ومحلات السوبر ماركت، التي يشرف عليها الإخوان كـ «آفاق مشتركة» (Avenues of Participation) للاستقطاب وفضاءات لاكتساب الشعبية (أو الشرعية)، وتعبئة الجماهير[١٢]. أضف إلى ذلك أن وجودهم المستمر في المساجد المحلية، ومشاركتهم أبناء المجتمع في مناسباتهم الأفراح والعزاء، زاد من شعبية مرشّحي الإخوان بدرجة كبيرة. ويعتقد خالد منير، صحافي في **الحياة**، أن أغلب الدعم الذي تمتع به الإخوان يرجع إلى أن «الشعب يجدهم متى ما احتاج إليهم في حياته اليومية، وليس في مواسم الحملات الانتخابية فقط». وأشار منير قائلاً: «لدينا في مصر من نسميهم بـ «نواب الخدمات»، وهؤلاء هم أعضاء البرلمان الذين لا يفوزون في الانتخابات بالضرورة، لأن لديهم مشاريع سياسية جيدة ـ فالكثير منهم لا يعرف شيئاً عن السياسة أساساً ـ وإنما بسبب توفيرهم خدمات للناخبين ومشاركتهم هموم مجتمعهم. وهذا ما يجعلهم يتمتعون بشعبية واسعة ويرغّب الناس في التصويت لهم، بصرف النظر عمّا إذا خاضوا الانتخابات كأعضاء ضمن قائمة حزبية أو كمستقلين»[١٣].

وإزاء شعبية الإخوان المتزايدة تدخلت دوائر أمنية بقسوة في انتخابات العام ١٩٩٥، وقامت باعتقال وتحويل أعضاء «مفصليين» وفاعلين في التنظيم إلى محاكم عسكرية في محاولة غير مسبوقة في عهد الرئيس مبارك لشلّ حركة الجماعة، وتصفية نفوذها المقلق.

٢ ـ تأثير المحاكم العسكرية

قام النظام في العام ١٩٩٥ باعتقال عدد من الأفراد تضمّن ٩٥ عضواً فاعلاً في الجماعة وحوّلهم إلى محاكمات عسكرية. وقد شملت قائمة المحاكمين عسكرياً: عصام العريان الأمين العام السابق لنقابة الأطباء، ومحمد حبيب رئيس هيئة التدريس في جامعة أسيوط، وخيرت الشاطر صاحب شركة «سلسبيل» للكومبيوتر، وعبد المنعم أبو الفتوح الأمين العام السابق لاتحاد الأطباء العرب، ومحمود عزت الأستاذ الجامعي السابق، وعبد الوهاب شرف الدين، وهو رجل

---

(١٢) إن عبارة «آفاق المشاركة» منقولة عن: Diane Singerman, *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo*, Princeton Studies in Muslim Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

(١٣) مقابلة شخصية مع خالد منير، القاهرة، ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

أعمال. وبالإضافة إلى مناصبهم العامة، فإن معظم المعتقلين يحتلون مناصب رفيعة في الحركة، وكانوا مسؤولين عن مكاتب وأقسام داخل هيكل التنظيم. فعلى سبيل المثال، كان عصام العريان عضواً في مكتب الإرشاد، وكان في السابق عضواً في قسم الطلاب وقسم النقابات المهنية. وكان حبيب عضواً في مكتب الإرشاد ومسؤولاً أيضاً عن قسم هيئات التدريس في الجامعات، في حين كان الشاطر عضواً في مكتب الإرشاد ومسؤولاً عن قسم التخطيط (حبيب والشاطر هما الآن نائبان للمرشد العام مهدي عاكف).

وقد وجهت المحاكمات العسكرية ضربة قوية إلى التنظيم. وشكّلت نقطة تحول في الصراع مع النظام، وأثرت في تصوّرات الإخوان والكثير من مواقفهم خلال التسعينيات، وربما العقد الذي تلاها. وافترض أغلب الإخوان في المرحلة الأولى من الاعتقالات والمحاكمات في العام ١٩٩٥ أن مبارك لن يمضي في هذه الخطوة إلى نهايتها (أي حكم المحكمة بالسجن لسنوات) ويخاطر بالتالي بتشويه صورته داخل مصر وخارجها، وإنما سيتدخل ويعفو عن المتهمين ما إن تنتهي الانتخابات. ولكن سرعان ما أدرك الإخوان أنهم كانوا مخطئين في افتراضهم، حيث أدين أغلب الأشخاص الذين مثلوا أمام المحاكم العسكرية وسُجنوا لفترات تراوحت ما بين ثلاث وخمس سنوات (بعضهم مع الأشغال الشاقة)، وهو ما أكد أن نوايا النظام باتت في الحقيقة أوسع من مجرد منع الإخوان من خوض الانتخابات.

وفي أعقاب إصدار الأحكام العسكرية، طلب التنظيم من القسم السياسي داخل الجماعة عمل دراسات وإطلاعه على ما يعتقد أنها الأسباب التي أدت إلى تغيير النظام موقفه من الحركة، وعلى الخيارات المتاحة أمام الإخوان للمحافظة على وجودهم في ظل الظروف السلطوية التي سادت في التسعينيات.

ولقد تمكنتُ من الالتقاء في أثناء زيارتي لمصر في العام ٢٠٠١ بعبد المنعم سليم جبارة (الراحل)، وكان عضواً في مكتب الإرشاد ومسؤولاً أيضاً عن المكتب السياسي. وعرض عليّ جبارة في شقة في منطقة الجيزة، حيث كان أعضاء من القسم السياسي يلتقون ويديرون نشاطاتهم، التقارير الأسبوعية والتعليقات المتعلقة بالشؤون السياسية الحالية، التي أعدّها القسم ووزّعها على أعضاء التنظيم. وعكست أغلب تلك التقارير موقف الإخوان من التطورات الحالية، على رغم أنه لم يكن يجري الإعلان عن وجهات النظر هذه دائماً في خطابهم للناس والصحافة. ووافق جبارة على إطلاعي على بعض الدراسات التي أعدّها القسم الخاصة بموضوع الصدام مع النظام. وأبلغني جبارة أن الوثائق

والدراسات الأكثر أهمية صادرتها الأجهزة الأمنية في أثناء حملة الاعتقالات والبحث عن معلومات تتعلق بالتنظيم. ولذلك لم يرَ ضرراً في نشر بعض من هذه الدراسات لأغراض هذا الكتاب، شريطة حذف أسماء الأشخاص المنتمين إلى التنظيم وتفاصيل أخرى حساسة.

وسأعرض في القسم التالي بعض ما جاء في هذه الوثائق التي لم يكن يُراد نشرها في الأصل، وتقييم الأسباب التي قادت إلى المواجهة مع النظام كما يراها القسم السياسي في التنظيم، والخيارات المطروحة. وتُعنى الوثائق الأربع التي أناقشها هنا بنظام مبارك وبعلاقاته مع الإخوان، ولذلك فهو يوفر للباحثين المهتمين بدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي بعض الرؤى المفيدة، خاصة في ما يتعلق بطريقة الإسلاميين عموماً في التفكير. وتناقش الوثائق أيضاً دور الغرب وإسرائيل في المواجهة بين مبارك والإخوان. وأذكّر بأن هذه الوثائق خاصة، وبالتالي تكمن قيمتها في أن بعض الآراء الموجودة فيها لا يتم التعبير عنها أمام الناس وفي الصحافة. وأؤكد أن الأفكار والبيانات المذكورة في هذه الوثائق لا تعكس بالضرورة الآراء الرسمية للتنظيم، ولكنها تكشف عن ملاحظات وآراء أعضاء القسم السياسي الذين كتبوها. ويمكن القول في الوقت نفسه إنه قد جرى تداولها بين كبار الأعضاء في التنظيم، بما في ذلك قيادته، وبالتالي أثّرت حتماً في تصورات وآراء الإخوان ولو دون وعي. وقد أوردتُ النصوص الكاملة لهذه الوثائق (وتنشر لأول مرة) في ملحق هذا الكتاب[١٤].

٣ ـ الإخوان المسلمون يكشفون أسرارهم

وفي ما يلي عرض بأهم الأفكار والتصورات التي وردت في الوثائق الداخلية للإخوان، والتي كتبها أعضاء القسم السياسي بعد اعتقالات العام ١٩٩٥ الشهيرة. وطبقاً للوثيقة، فإنه ربما أمكن القول إن المواجهة بين مبارك والإخوان كانت هي النتيجة المتوقعة بسبب عدم قدرة النظام على تحمل وجود حركة قوية

(١٤) حملت الوثيقتان الأوليتان العنوانين: «الإخوان المسلمون والنظام المصري: معادلات الصراع والبحث عن مسار»؛ «الأزمة الممتدَّدة: علاقة النظام المصري بالإخوان المسلمين: المظاهر، الأسباب، النتائج»، والوثيقة الثالثة تحمل عنوان: «[البعدان الدولي والإقليمي للأزمة]» (في الأصل وردت بلا عنوان)، فيما حملت الوثيقة الرابعة العنوان: «السيناريوهات المستقبلية البديلة: محاولة للبحث عن مسار جديد في ضوء معادلات الأزمة بين النظام المصري والإخوان المسلمين». كما أن وثيقة واحدة منها حملت تاريخاً.

ومنظمة وشعبية ومنافسة مثل الإخوان. واستناداً إلى هذه الوثائق، فإن نظام مبارك لم يكن أكثر من امتداد لنظامَي عبد الناصر والسادات، وجميعها أنظمة ظلت في جوهر تعاملها مع المنافس أو الغريم عسكرية، وإن تزيّت بلباس مدني.

وطبقاً للوثيقة نفسها، فإنه يمكن اعتبار النظام المصري نظاماً ملكياً، وليس جمهورياً، من حيث إن من يخلف القيادةَ السياسية ينحصر في من ينتمي إلى المؤسسة العسكرية. كما إن النظام اعتمد العلمانية كأيديولوجيا وسياسة حكم، محاولاً إبقاء الدين بعيداً عن التأثير في سلطته وعن المجتمع من خلال خطة تدريجية تعتمد على وسائل الإعلام وعلى التعليم، وعلى السيطرة على المؤسسة التشريعية. ويمكن اعتبار اعتماد النظام الكلّي على سياسة الملاحقة والقمع مؤشراً على ضعفه الداخلي وعلى تدهوره، في حين كان يُعتبر مبارك «متردداً وغير حاسم»، بإيثاره التعامل مع المشكلات على مراحل بدلاً من أن يتعامل معها دفعة واحدة ـ حسب تعبير إحدى الوثائق. كما يُنظر إليه على أنه يحظى بدعم من قبل قوى دولية وإقليمية معينة ترى في الإسلام «التهديد القادم»، وبالتالي فهي تثني على قمع النظام للإسلاميين. وبقمع الإخوان، أثبت مبارك للولايات المتحدة أن نظامه مسيطر على الوضع الداخلي، وأن المصالح الأمريكية في مصر وفي المنطقة غير معرّضة للخطر (بالطبع كتبت الوثيقة قبل أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١).

ولكن على الرغم من السمات الاستبدادية للنظام والدعم الذي يتلقّاه من الخارج، ما يزال الإخوان يملكون، استناداً إلى ما جاء في الوثائق، قوى معينة تجعلهم خصماً قوياً للنظام. السمة **الأولى** ـ حسب إحدى الوثائق ـ هي هيكلية التنظيم التي يبقى من الصعب كشفها أو اختراقها. والسمة **الثانية** هي القاعدة الشعبية الواسعة من الاتصالات والمعارف، التي تخدم كدرع يحميهم من النظام. والسمة **الثالثة** هي القدرة على تعبئة الجماهير.

وحدّدت الوثائقُ التطوراتِ التي هيّأت السياق لحدوث المواجهة بين النظام والإخوان. وتشمل هذه التطورات القرار الذي اتخذه الإخوان بمقاطعة الانتخابات في العام ١٩٩٠، وموقفهم من حرب الخليج في العام ١٩٩١، وسيطرتهم على نقابة المحامين في العام ١٩٩٢، ورفضهم دعم ترشيح مبارك لفترة ولاية ثالثة في العام ١٩٩٣. ولكنّ السبب الرئيسي الذي دفع النظام إلى مواجهة الإخوان كان انشغاله بشعبيته، وإصرار الإخوان على منافسة النظام في الميدان السياسي على الرغم من مخاطر ردّ استبدادي: «أثبت أغلب الأحداث أن النظام، في الفترة

المتبقية له في الحكم، لن يمنح الإخوان الشرعية التي ستمكّنهم من إحكام سيطرتهم على المؤسسات الاجتماعية (النقابات، والاتحادات، وهيئات التدريس). لكن إحدى نتائج إصرارهم على المشاركة السياسية، وهي المشاركة التي أريد منها إثبات وجودهم، هي تركيز ثقلهم حيث تكمن قوة النظام (أي مجلس الشعب)، وهو ما يؤدي إلى الاحتكاك السياسي مع النظام ومن ثم إلى قمعه»[١٥].

واعترفت إحدى الوثائق بأن الإخوان سيّسوا الفضاءات التي سيطروا عليها، بما في ذلك النقابات والجامعات، وهو تسييس جاء نتيجة تصوّر مشترك بينهم وبين النظام، بأن المعركة بين الاثنين قائمة على أن فوز أحد الطرفين ينبغي أن يكون على حساب خسارة الآخر، وأن الهزيمة لا ينبغي أن يقبل بها أيّ من الطرفين. وهذا يعني أن الإخوان والنظام لديهما التصور نفسه بأن المعادلة بينهما هي صفرية المجموع (Zero-sum Game)، وأن فوز أحدهما يعني بالضرورة خسارة الآخر (فلا محلّ للتفاوض).

ثانياً: استراتيجيات للمستقبل

١ ـ خياران للتعامل

بدا أن هناك خيارين متوفرَين منذ البداية للإخوان في تعاملاتهم مع النظام، حسب إحدى الوثائق: إما أن تلجأ الحركة إلى العنف وتفقد بمصداقيتها الشعبية التي ميّزتها من المتطرّفين، أو أن تمارس سياسة ضبط النفس وتنتهج مساراً هادئاً إلى أن تمرّ عاصفة القمع التي تتعرض لها من النظام. وجرت التوصية بالخيار الثاني، وإن حذّرت الوثيقة من أن ذلك لا يعني بالضرورة السلبية المطلقة من الجماعة تجاه ما يحصل لها. وتنصح الوثيقة قيادة الجماعة **أولاً** بتجنب الدخول في منافسة مع النظام في الفضاءات التي يعتقد النظام أنها ملك حصري له، لأن ذلك يستفزّه ويستعديه. وبالمقابل، ينبغي على الحركة التركيز على الفضاءات التي يكون حضور النظام فيها أقل بروزاً، كما في المجتمع والنوادي والجمعيات (مثل جمعيات رجال الأعمال، والنوادي المتخصصة، وبيوت الشباب، والكشافة، والجمعيات النسائية، والحرفيين والعمال، والمزارعين، وما إلى ذلك) وفضاءات المجتمع المدني عموماً، بدلاً من التركيز على مجلس الشعب فقط. **وثانياً**، ينبغي

(١٥) انظر الوثيقة الأولى.

عليهم المحافظة على سيطرتهم الحالية على النقابات عبر زيادة التركيز على تقديم الخدمات المهنية والتقليل من التركيز على القضايا ذات البعد السياسي، وإن كانت تحمل همّاً قومياً. **وثالثاً**، ينبغي على الجماعة إجراء مراجعة جادّة ونقدية شاملة للمسائل والقضايا المتعلقة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل التنظيمية داخل الجماعة أيضاً.

وناقشت الوثائق القضايا المختلفة المتعلقة بالعوامل القومية والإقليمية والدولية التي ساهمت في وقوع المواجهة بين النظام والإخوان. لكنّ اللافت هو الردّ على عنف الدولة. ويميل المحللون ودارسو الحركات الإسلامية في الوطن العربي إلى الافتراض بأن عنف الدولة تجاه الإسلاميين يدفع في العادة إلى عنف مقابل. لكن ذلك لم يحدث في حالة الإخوان. والمفاجئ أن المحاولات التي بُذلت لتأسيس أحزاب سياسية، مثل تجربة حزبي «الأمل» و«الوسط»، تقبل بشرعية مجلس الشعب وترغب في المشاركة السياسية، جاءت خلال عقد التسعينيات، وهو العقد الذي شهد ذروة القمع الذي مارسته الدولة ضد الإسلاميين. وقد كان الإخوان حريصين على عدم الانجرار إلى العنف بما أن النظام يملك وسائل قمعية قوية، ولأن ذلك سيلحق الضرر بسمعتهم الشعبية بوصفهم حركة تخلّت عن العنف بلا رجعة. وسبق أن عانى المخضرمون من الإخوان في الماضي، مثل المرشد الراحل مصطفى مشهور، الذي كان عضواً في التنظيم الخاص، من عواقب المشاركة في نشاطات عنيفة، وبالتالي لم يكونوا على استعداد للسماح بحصول ذلك مرّة أخرى، خاصة أنه لا يمكن المقارنة بين نظام مبارك، وإن يكن استبدادياً، بشمولية عبد الناصر.

وقد زرت مصطفى مشهور في شقته في القاهرة قبل شهور قليلة من وفاته. وأكد لي في تلك المقابلة أن الإخوان ظلّوا ضدّ استخدام العنف، واستشهد بحادثة وقعت في أثناء انتخابات العام ٢٠٠٠ عندما جرى توبيخ شاب من الإخوان توبيخاً شديداً لحمله مسدساً كان ينوي استخدامه ضد رجل شرطة اعتدى عليه[١٦]. وتظهر الحادثة ماذا يمكن أن يحدث من عواقب وخيمة عندما تتجاوز الدولة حدودها في القمع، ولكن الحادثة تثبت أيضاً دور قيادة الإخوان في منع الردود غير المناسبة. وأكدت إحدى الوثائق أن الأجهزة الأمنية كانت متأكدة تماماً من عدم حيازة الإخوان أسلحة، ما يفسر عدم لجوء النظام إلى العنف مع قادة الإخوان لما كانوا يُعتقلون ويُستجوَبون.

(١٦) مقابلة شخصية مع مصطفى مشهور، القاهرة، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

وقد ردّ مشهور بصراحة على اتهامات النظام بأن للإخوان صلات مع الجماعات الإسلامية المسلحة، مثل الجهاد والجماعة الإسلامية. والمدهش أن وزير داخلية (سابق) في عهد الرئيس مبارك أكد عدم وجود صلة بين الإخوان والإسلاميين الذين يؤمنون بالعنف، على عكس ما كان يصرّح به لما كان في منصبه. وفي لقاء خاص مع الوزير، قال إن عمليات التحقيق التي كانت تجري مع المعتقلين الإسلاميين لم تشر إلى وجود رابط مع الجماعات الإرهابية. وأضاف الوزير السابق، الذي وافق على لقائي شريطة عدم ذكر اسمه: «الأمر الذي يميّز الإخوان هو أنهم حركة إسلامية ليست دينية وحسب، بل سياسية أيضاً. فالإخوان منظمون جيداً ونشطون في السياسة. وهذا أمر لا يمكن للنظام أن يسمح به. لا تنسوا أننا نعيش في دولة استبدادية لا في دولة ديمقراطية حقيقية».

وقد تطرقت وثائق القسم السياسي في الجماعة إلى ظاهرة استخدام النقابات المهنية كمنابر سياسية ناطقة باسم الإخوان، وما إذا كانت الحركة ستستمر في توظيف النقابات توظيفاً سياسياً في السنوات التالية؟ وهو تساؤل سأحاول الإجابة عنه عند تناول تفاعل الجماعة في الميدان الاجتماعي.

٢ ـ النظام والمجتمع

شهد منتصف التسعينيات مزيداً من التدهور في علاقات الدولة بالمجتمع، وهو ما تجلّى في الموقف القمعي الذي تبنّاه النظام من المجتمع المدني ومن حرّية الصحافة. ففي العام ١٩٩٥، أصدر مجلس الشعب الذي يسيطر عليه الحزب الوطني القانون رقم (٩٣)، الذي فرض غرامات كبيرة وعقوبات شديدة (يمكن أن تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات، فضلاً عن دفع غرامة تساوي ٢٠٠٠٠ جنيه مصري) على أية صحيفة تنشر أخباراً غير دقيقة أو معلومات كاذبة تضرّ بالمصلحة العامة[١٧]. وقد أغضب هذا القانون المعارضة والصحافيين، وأطلق عليه الأشخاص الذين يعملون لدى الصحافة التي تملكها الدولة اسم «قانون اغتيال الصحافة»، وأُجبر مبارك على إلغائه بعد صدوره بسنة.

وواصل المتطرفون استهداف الدولة وكبار المسؤولين فيها، سواء داخل مصر أو خارجها. واستناداً إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (EOHR) المستقلة، قتل حوالى ٣٣٣ شخصاً خلال الشهور العشرة الأولى من العام ١٩٩٥ في أعمال

(١٧) **المجتمع** (٦ حزيران/يونيو ١٩٩٥)، ص ٢١.

العنف السياسي في صعيد مصر، وبخاصة في محافظات المنيا وأسيوط وقنا[١٨]. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٥، حدثت محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا، وادعت المسؤولية عن تنفيذها منظمة أطلقت على نفسها «طلائع الفتح الإسلامي» التي تمثل الجناح العسكري لجماعة الجهاد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تعرّضت السفارة المصرية في إسلام أباد لهجوم أدى إلى مقتل ١٥ شخصاً على الأقل وإصابة ٧٠ آخرين بجروح. واستناداً إلى نبيل عبد الفتاح، وهو محلل سياسي وخبير في الشؤون الإسلامية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، زادت هذه الأحداث من استياء النظام، الذي لم يعد يميّز بدءاً من تلك الفترة فصاعداً بين الإسلاميين «الراديكاليين» والإسلاميين «المعتدلين»، كما كان يفعل في الثمانينيات[١٩].

وعلى النقيض من الوضع الذي ساد في الثمانينيات، بدأ مبارك الآن بتأكيد الشبه بين الإخوان المسلمين والجهاد[٢٠]، وتحدث عن «تقسيم الأدوار بين الإخوان والمتطرّفين»[٢١]. وصعّد النظام حملته ضدّ الإخوان في الجامعات، وأكثر من ذلك في النقابات المهنية. ففي شباط/فبراير ١٩٩٥، أدخل النظام تعديلات جديدة على القانون رقم (١٠٠) للعام ١٩٩٣. ومنحت هذه التعديلاتُ مزيداً من الصلاحيات للقضاة في الإشراف على الانتخابات النقابية، فضلاً عن حق إسقاط ترشيح المرشحين، بعد أن أخفق القانون في منع الإخوان من الفوز في النقابات. وعندما فشلت التعديلات أيضاً في أداء الغرض المطلوب، تدخل وزير الداخلية وأوقف الانتخابات النقابية على أساس أن المرشحين الإسلاميين ينتمون إلى حركة محظورة. وهذا ما حصل لعصام العريان في نقابة الأطباء في العام ١٩٩٥، ولسيف الإسلام حسن البنّا في نقابة المحامين في العام ١٩٩٦[٢٢].

وكانت تفاعلات الإخوان في النقابات، واستفزاز النظام بسببها، دافعاً لإثارة نقاش داخلي في صفوف الجماعة ـ كما دلت وثيقة القسم السياسي الخاصة ـ عمّا إذا كانت الحركة أحسنت إلى النقابات أم أساءت إليها بتحويلها إلى منابر سياسية؟

(١٨) نقلاً عن: وكالة الأنباء الفرنسية، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.
(١٩) مقابلة شخصية مع نبيل عبد الفتاح، القاهرة، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢.
(٢٠) مقابلة مع مبارك كما نقلتها صحيفة **لوموند**، ١٧/١١/١٩٩٥، و**الحياة**، ١٨/١١/١٩٩٥.
(٢١) تصريح الرئيس نقلاً عن: الوكالة الفرنسية للأنباء، ١ أيار/مايو ١٩٩٥.
(٢٢) مقابلة شخصية مع عصام العريان، القاهرة، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٣ ـ نقابات مهنية أم منابر سياسية؟

بالإضافة إلى الاعتقالات التي طالت الإخوان في نقابتي الأطباء والمحامين، وفي أعقاب دعوى قضائية تتعلق بمخالفات مالية، وُضعت نقابة المهندسين أيضاً تحت إشراف القضاة إلى حين تحديد موعد آخر لانتخابات مجلس إدارتها. ولكنّ الإخوان الذين رأوا في توقيت القضية حملة منسّقة لمنعهم من الفوز بمقاعد في الانتخابات رفضوا الامتثال لحكم المحكمة. وعندما اقتحمت قواتُ الأمن النقابة لفرض تنفيذ الحكم وعلّقت مجلس الإدارة، رفع المجلس، الذي يسيطر عليه الإخوان، دعوى قضائية ضدّ شخص مبارك رداً على هذا التعليق[٢٣]. وأثبتت الاعتقالات والمحاكمات التي شملت أعضاء في نقابات الأطباء والمحامين والمهندسين أن المواجهة مع النظام لم تكن ترتبط ببساطة بالانتخابات البرلمانية للعام ١٩٩٥، وإنما بالتأثير الواسع للإخوان في السياسة وفي المجتمع ككل.

كما أن الأحداث التي وقعت في نقابة المهندسين أظهرت أنه لم يكن في نية الإخوان التنازل بسهولة عن المكتسبات التي حققوها خلال فترة المصالحة التي تبنّاها النظام. وجاء ذلك منسجماً مع الاقتراح الذي ورد في إحدى الوثائق، والذي يقول إنه «ينبغي ألاّ تتخلّ [الحركة] عن مراكز تأثيرها، ما لم تكن متأكدة من أن الخسائر التي ستنجم عن الاحتفاظ بهذه المراكز تفوق المكاسب»، وإنه، على حد تعبير الوثيقة، ينبغي أن تهدف الحركة إلى استعادة المواقع التي خسرتها، ولكن بروح وأساليب جديدة، وبطرق عمل تختلف عن الطرق السابقة. وعكست هذه التطورات الأجواء السائدة داخل قيادة الحركة، التي أكدت أنه ينبغي ألا يكفّ الإخوان عن مواصلة إحراز تقدم على صعيد بناء نفوذهم في الميدان السياسي وفي المجتمع، وعلى أن يصرّوا بالمقابل على محاولة زيادة توسيع ذلك التأثير. وفي وثيقة داخلية خاصة وغير منشورة، مدح المرشد السابق مصطفى مشهور الشرعيةَ الاجتماعية للإخوان، وشدّد على أهمية المحافظة عليها. وجاء في عبارات مشهور: «أصبحت نشاطاتنا معروفة بسبب زيادة نشاطنا العام، ولأننا أصبحنا منفتحين على قطاعات المجتمع من خلال الجهات المؤثرة، مثل النقابات، والاتحادات، والجمعيات، والتجمعات الشعبية، والمجالس المحلية. وأصبح المجتمع على دراية بهذا النشاط وبنوايانا المخلصة في السعي إلى إرضاء الله عبر

(٢٣) Reinoud Leenders, *The Struggle of State and Civil Society in Egypt: Professional Organizations and Egypt's Careful Steps Towards Democracy*, Occasional Papers; no. 26 (Amsterdam: Middle East Research Associates, 1996), pp. 25-26.

إفادة الناس. وقد مكنتنا هذه النشاطات من تحقيق **توسع كبير** وأدت إلى ظهور **رموز وشخصيات** [عامة] يمكن للناس التعرّف علينا من خلالها. كما أثمرت هذه النشاطات عن امتلاكنا لـ **شرعية سياسية** لا يمكن أن يشكّك فيها أحد. ويتعين المحافظة على هذه الشرعية وتعميقها بالشرعية الاجتماعية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مزيد من الاندماج مع القطاعات الحيوية في المجتمع»[٢٤].

وأعتقد أن كلمات مشهور تؤكد بوضوح أن فكرة الشرعية، بأنواعها، ظلت حاضرة في وعي الجماعة، وهي تتحرك في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي الميادين التي تناولتها فصول الكتاب بمراحلها المختلفة.

وفي حين أن كلمات مشهور تظهر أيضاً مدى التزام الإخوان بالمحافظة على إنجازاتهم، فهي تظهر تأثير المحاكمات العسكرية، خاصة في ما يتعلق بأنشطة الإخوان في النقابات. وقد أشرت بإيجاز إلى وثيقة داخلية غير منشورة قيّمت أداء الإخوان في النقابات، واعترفت بأنهم خلطوا بين مسؤولياتهم داخل التنظيم وواجباتهم تجاه الجمهور الأوسع للنقابات (راجع الوثيقة في الفصل الخامس)[٢٥]. وقد حصلت على تلك الدراسة من مؤلفها الذي كان أيضاً عضواً في قسم المهنيين في الجماعة. وجرى تقديم هذه الدراسة إلى قيادة الحركة التي أرادت أن تراجع أداء الإخوان في النقابات ومدى مساهمة هذا الأداء في صناعة الصراع الذي اندلع مع النظام. ولم تختلف النتائج المهمة التي توصلت إليها هذه الوثيقة عن النتائج التي نوقشت أعلاه، باستثناء أنها بدت أكثر انتقاداً لدور الإخوان في النقابات.

لقد انتقدت تلك الوثيقة استخدام النقابات في حشد الدعم للحركة وضدّ النظام، دون التنبّه إلى أن ذلك أضرّ بالنقابات وبمصالح أعضائها المهنيين، وهي المصالح التي وعدت الحركة بخدمتها. فقد عمل الإخوان داخل النقابات كما لو أنهم معارضون حزبيون (أو حكومة ظلّ) للحكومة، وتجاهلوا حقيقة أن النقابات في مصر هي في النهاية جزء من أجهزة الدولة[٢٦]. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح

(٢٤) مصطفى مشهور، «وضوح الرؤية،» بدون تاريخ، ص ٢. [الكلمات بالأسود واردة في النص الأصلي]. أنا شديد الامتنان إلى عبد المحسن الشرقاوي الذي أمدّني بهذه الوثيقة الداخلية وغير المنشورة.

(٢٥) «تجربتنا النقابية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٥: دروس وعبر للمستقبل،» (دراسة داخلية غير منشورة، بدون اسم مؤلف وبدون تاريخ)، ص ٢١.

(٢٦) بموجب القانون، يُتوقع من النقابات أن تقدم المشورة للحكومة، وللوزراء المسؤولين عن النقابات المعنية، ويتعين أن يكون الموظفون المختصون في الحكومة أعضاء في النقابة.

الإخوان مشغولين في تطوير الشرعية الاجتماعية من خلال تقديم خدمات، مثل الرعاية الصحية والسكن، ولم يدركوا أن تقديم هذه الخدمات لن يكون سهلاً دون تعاون من جانب أجهزة الدولة ووزارتي الصحة والإسكان، وهو الأمر الذي عارضته الحركة[٢٧]. وهذا يعني أنه سيكون مستحيلاً في ظل هذه الظروف مواصلة الإخوان خدمة جماهيرهم المهنية مع المشاركة في الوقت نفسه في عملية تسييس للعمل النقابي يثير غضب النظام.

ولم تعترض الدراسة الداخلية على تولّي النقابات دوراً سياسياً، ولكن شريطة أن يعكس هذا الدور مصالح واهتمامات الشريحة الأوسع، وليس أجندة واهتمامات أعضاء التنظيم. وميّزت الوثيقة بين المستويات العليا والمستويات الدنيا من السياسة، وقالت إن الإخوان خدموا بالفعل الطبقة الوسطى من المهنيين في النقابات فقط لما ركّزوا على المستويات الدنيا من السياسة (كالصحة، والإسكان) وعملت كـ «جماعة ضغط» عبر حشد التأييد للإصلاحات في قطاعات الإسكان والصناعة والتعليم[٢٨]. ولا يعني هذا أن المطلوب من الإخوان في النقابات أن يتخلّوا عن المستويات الدنيا من السياسة (المواقف من القضايا القومية والإقليمية والعالمية المختلفة) شريطة أن يمثّل هذا الاهتمام مصلحة أعضاء النقابة، وليس مصلحة أعضاء التنظيم وحسب. وينبغي للإخوان أن يشاركوا بأنفسهم في رفع مستوى الوعي السياسي عند ناخبيهم في النقابة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال التعاون مع القوى السياسية الأخرى. وينبغي للإخوان الاعتراف بأن محاولاتهم الهادفة إلى إحداث تغيير من خارج أجهزة الدولة سيكون مصيرها الفشل، حسب الوثيقة، لأن الدولة تبقى هي المسيطر على المؤسسات والمنظمات الرئيسية في المجتمع، ويمكنها التدخل في أي وقت[٢٩]. وخلصت الدراسة إلى أن المواجهة مع الدولة تقع كلما استبعد الإخوان دور الدولة، أو تصرّفوا كما لو كانوا مستقلين، أو اعتمدوا على شرعيتهم (غير الرسمية) كمصدر للقوة في منازلة النظام أو تحدّي سلطته.

سأتناول في ما يلي تفاعلات النظام والإخوان في الميدان الاقتصادي في منتصف التسعينيات، بحسب مسعى كل منهما لتعزيز شكل من أشكال الشرعية.

(٢٧) «تجربتنا النقابية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٥: دروس وعبر للمستقبل».

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١١.

وأبدأ بالدعم الذي منحه النظام لفئة رجال الأعمال علّها تسدّ الفراغ الذي خلقه انسحاب الدولة نتيجة لإجراءات الخصخصة.

٤ ـ الخصخصة

راهن النظام منذ مطلع التسعينيات على الإصلاح الاقتصادي (والخصخصة في تكريس شرعيته، إذ كان من المؤمل أن يسفر الإصلاح في هيكل الدولة عن تحقيق رفاهية اقتصادية تطال الطبقات الدنيا على المدى الطويل. لم تعد الشرعية القانونية هي «الشكل المهيمن» في مواقف النظام في التسعينيات بقدر ما كانت شرعية الإنجاز. ولكن الإنجاز هنا ليس من خلال توطيد العقد الاجتماعي، ودولة الرعاية والرفاهية التي كانت على أيام عبد الناصر، ولكن من خلال تقوية القطاع الخاص، الذي بدا أكثر كفاءة من القطاع العام المتآكل. وهذا التحول ربما يفسر لماذا قلّل النظام من اعتماده على مهادنة الأحزاب السياسية، كما فعل في الثمانينيات (لما راهن على شرعية قانونية ـ راجع الفصل الثاني) وزاد من اعتماده على فئة رجال الأعمال (علّها تدعم سعيه إلى شرعية الإنجاز بالتعريف الجديد للكلمة).

أمل مبارك في أن يؤدي التحرر الاقتصادي على المدى الطويل إلى التخفيف من المآسي التي نتجت من ترهل العقد الاجتماعي للنظام، وإلى دعم دور القطاع الخاص الذي بدأ مؤيدوه بإثبات حضورهم الملحوظ في الميدان السياسي، كما رأينا في انتخابات العام ١٩٩٥، فضلاً عن الميدان الاقتصادي. وبالتالي، في حين أن النظام تصالح مع المعارضة السياسية في الثمانينيات لكي يدعم شرعيته، نجد أن الصعوبات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية الدينية في التسعينيات دفعته إلى زيادة التركيز على عوامل التحرر الاقتصادي.

٥ ـ تحالف النظام مع رجال الأعمال

بدأ بروز رجال الأعمال مع سياسة الانفتاح التي دشّنها السادات في منتصف السبعينيات، ونمت هذه الشريحة في الثمانينيات مع جهود مبارك لتعزيز الاستقرار الاقتصادي بالتشجيع على الاستثمار وتصدير المنتجات المصرية إلى الخارج[٣٠]. وخلال التسعينيات، استغل رجال الأعمال التحول نحو الإصلاحات

(٣٠) مايسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(الهيكلية) لتحقيق مزيد من المكتسبات الاقتصادية، واستغلوا القانون الانتخابي للعام ١٩٩٠ الخاص بالترشح الفردي (وليس ضمن قوائم حزبية)، في زيادة نفوذهم السياسي وفي خوض انتخابات العام ١٩٩٠ التي قاطعتها الأحزاب السياسية. وأصبح وجود رجال الأعمال في مجلس الشعب أكثر وضوحاً في العام ١٩٩٥ عندما احتلوا ٧١ مقعداً، مقارنة بمقاعدهم في مجلس الشعب في العام ١٩٩٠ (٣١ مقعداً) ومجلس الشعب في العام ١٩٨٧ (١٤ مقعداً فقط)[٣١].

واستناداً إلى المكاوي، اختارت فئة رجال الأعمال خلال عقد التسعينيات بين القبول بالوضع الراهن ودعم النظام، أو تبنّي موقف المعارضة والمطالبة بالتحرر السياسي طريقاً إلى التحرر الاقتصادي[٣٢]. ويبدو أن معظم رجال الأعمال الذين خاضوا انتخابات العام ١٩٩٥ كانوا من الذين اختاروا موالاة النظام (الحزب الوطني). وتقول دراسة أخرى إن فئة رجال الأعمال ليست واحدة، وإنما هي منقسمة إلى تيارات وأجنحة، ومنها تيار قومي أو محافظ تمحور تقليدياً حول غرفة التجارة المصرية، وهناك تيار أكثر ليبرالية على علاقة جيدة بغرفة التجارة الأمريكية، ولجنة رجال الأعمال المصرية، ولجنة رجال الأعمال المصرية ـ الأمريكية، ولجنة رجال الأعمال المصرية ـ الفرنسية[٣٣]. ولكن بصرف النظر عن طريقة التقسيم، فإن النظام سعى في النهاية إلى استرضاء التيار الذي اعتبره أكثر إذعاناً واستعداداً لتحقيق أجندته السياسية والاقتصادية.

ففي ما يتعلق بالأجندة السياسية، نجد أن رجال الأعمال (ولا سيما ذات الميول الليبرالية) دعموا جهود النظام في إحلال السلام في المنطقة، والتقوا مثلاً في العام ١٩٩٥ بالسفير الإسرائيلي كي يشرحوا له مدى الصعوبة التي يواجهونها في إقامة مشاريع اقتصادية في تل أبيب في الوقت الذي يواصل فيه الإسرائيليون اعتقال الفلسطينيين وقتلهم[٣٤]. وكان وفد من اتحاد الصناعات الإسرائيلية يمثل ١٤ صناعة مختلفة داخل إسرائيل قد زار نظيره في مصر في العام ١٩٩٤ لمناقشة

(٣١) منسي، «رجال الأعمال في انتخابات العام ١٩٩٥،» ص ٨٣-٨٧، و Noha El-Mikawy and Heba Handoussa, eds., *Institutional Reform and Economic Development in Egypt* (Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2002), p. 55.

(٣٢) Mikawy and Handoussa, eds., Ibid., p. 51.

(٣٣) مهدي الدجاني، «دور الفئة المستغربة من رجال الأعمال،» (دراسة غير منشورة، القاهرة)، ص ٤ ـ ٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

الآفاق المستقبلية للتعاون الاقتصادي، وبعد ذلك بعدة شهور، زار وفد من اتحاد الصناعات المصرية إسرائيل أيضاً لمناقشة حالة جمود العلاقات العربية ـ الإسرائيلية وتأثيرها في الاستثمار الإقليمي.

وفي ما يتعلق بالأجندة الاقتصادية، اعتمد النظام على الحضور القوي لرجال الأعمال في مجلس الشعب للمساعدة في صياغة قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار والضرائب، والتي من شأنها أن تسهّل عملية التحول إلى الخصخصة. وفي الوقت نفسه، سهلت الحكومة منح القروض لرجال الأعمال، والتي كانت تُسحب من بنوك القطاع العام، ودون ضمانات في بعض الأحيان. كما استخدم النظام بعضاً من كبار رجال الأعمال المصريين ممن لديهم صلات مع المنظمات الغربية والمؤسسات المالية كوسطاء بين الدولة والاستثمار الأجنبي[٣٥]، على أمل أن تعوض العائدات الأجنبية عن تقلّص القطاع العام، وتساعد الخرّيجين العاطلين عن العمل على العثور على وظائف في قطاعات أخرى. وبالتالي، برز دور اجتماعي معيّن، تضمن مساعدة الدولة في جهودها الهادفة إلى إعادة تعريف عقدها الاجتماعي، دون المخاطرة بشرعيتها[٣٦]. لقد توقع النظام من رجال الأعمال، كما قلت، أن يلعب هذا الدور الجديد في إنقاذ الدولة، بالإضافة إلى أدواره الاقتصادية والسياسية التقليدية.

ولكن الصورة العامة التي ارتسمت في أذهان الناس عن رجال الأعمال لم تكن إيجابية كما كانت في تصور النظام. فكثير من الناس لا يرون رجال الأعمال سوى أنهم فاسدون ولا يبالون حقيقة بمشكلات المجتمع ولا للمسؤوليات الاجتماعية المنوطة بهم. وعزّز هذا التصور الشعبي رواج فضائح في الصحافة عن رجال أعمال تورّطوا في صفقات مريبة شمل بعضها الاتجار بالأسلحة وبالمخدرات. كما جُرّد أربعة من رجال الأعمال من عضويتهم في مجلس الشعب الذي انتُخب في العام ١٩٩٥، لأنهم حوكموا في قضايا ترتبط بالفساد. واستناداً إلى أماني قنديل، التي كتبت أيضاً عن دور رجال الأعمال في السياسة المصرية: «هناك رأي عام قوي معارض لرجال الأعمال في مصر، وينظر إليهم على نطاق واسع بأنهم ليسوا أكثر من طفيليات فاسدة تتغذّى على الدعم الحكومي وعلى

(٣٥) أماني قنديل، «جماعات المصالح والسياسة الخارجية: دراسة لدور رجال الأعمال في مصر،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩)، ص ٨٢-٩٥.

(٣٦) Moheb Zaki, *Egyptian Business Elites: Their Visions and Investment Behavior* ([Cairo]: Konrad-Adenauer-Stiftung; Arab Center for Development and Future Research, 1999), p. 118.

الامتيازات. وهم لم يفعلوا شيئاً لإفادة الحكومة، وبدأ النظام في نهاية المطاف بإدراك أنهم لن يوفروا له أي شيء مفيد»[٣٧].

وقد سهل النظام في البداية حصول بعض رجال الأعمال على دعم مالي ضخم على شكل قروض بالملايين من دون ضمانات (مثل رامي لكّح، العضو السيىء السمعة في البرلمان)، والذين فرّوا من البلاد على الفور. وقد أثارت سرقة مليارات الجنيهات المصرية والدولارات الأمريكية من البنوك التابعة للقطاع العام غضب العديد من المواطنين المصريين العاديين وإحباطهم، وبخاصة عندما حظي هذا الفساد بحماية مسؤولين كبار في الحكومة[٣٨]، بمن فيهم نجلي الرئيس اللذَين أقحما نفسيهما في صفقات تجارية لمجرّد تحصيل عمولات ضخمة[٣٩]. ومع تكاثر قصص رجال الأعمال الفاسدين بملء الصفحات في صحف المعارضة، كشف مصدر مطلع لديه صلات مع دوائر المال أن مبارك عقد اجتماعاً خاصاً مع كبار رجال الأعمال في منتصف التسعينيات عبّر فيه عن غضبه الشديد مما سمعه وقرأه، وحذّرهم من التداعيات الاجتماعية المترتبة على تورط بعضهم في الفساد. واستناداً إلى ذلك المصدر: «كان مبارك في حالة غضب شديد، وحذّر مجموعة رجال الأعمال النافذين من قنبلة الغضب الشعبي. وقال لهم: سيعبّر الشعب عن غضبه في يوم من الأيام ضدّكم وضدّ الثروة التي جمعتموها. وسيحطمون سياراتكم المرسيدس السوداء المكلفة التي تصطف في الخارج إذا لم تتوخّوا الحذر، وربما لن تتمكنوا وقتئذ من شراء الدراجات الهوائية لتركبوها»[٤٠].

وتعتقد أماني قنديل أن التحالف بين النظام ورجال الأعمال كان فشلاً على صعيد الأهداف الاجتماعية. ومع بداية الألفية الجديدة، اعترى الضعفُ هذا التحالف بعد أن أدرك النظام أن رجال الأعمال ليسوا قادرين على تحقيق ما كان مُتوقعاً منهم[٤١].

---

(٣٧) مقابلة شخصية مع أماني قنديل، القاهرة ٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٢. انظر أيضاً: نجوى عبد الله سمك، معد، **القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر** (القاهرة: مركز دراسات البلدان النامية، ١٩٩٩)، ص ٩٧.

(٣٨) Ninette Fahmy, «The Relationship between State and Society in Contemporary Egypt,» (Unpublished Ph.D Thesis, University of Exeter, UK, 1999), p. 243.

(٣٩) C. Murphy, «The Business of Political Change in Egypt,» *Current History*, vol. 94, no. 588 (January 1995), p. 19.

(٤٠) مصدر شخصي للمعلومات طلب عدم ذكر اسمه، القاهرة، ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠١.

(٤١) مقابلة شخصية مع أماني قنديل، القاهرة، ٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

٦ ـ استهداف أموال الإخوان المسلمين

في حين عمل النظام على تسهيل أعمال حلفائه من رجال الأعمال الليبراليين، استمرّ في تصعيد مواجهته مع الإخوان المسلمين ومع مواردهم المالية. وأشير إلى أنه من بين الأربع قضايا المرفوعة ضدّ الإخوان في المحاكمات العسكرية، رُفعت واحدة كان لها بعد اقتصادي. فقد اتهم النظام عبد الوهاب شرف الدين بأن لديه اتصالات مع جماعات إسلامية متطرفة داخل مصر وخارجها، وصدر عليه حكم بالسجن ثلاث سنوات. كان شرف الدين رجل أعمال من الإخوان وصاحب شركة ضخمة للاستيراد والتصدير تعمل في السويس، فضلاً عن عدة مؤسسات أخرى في القاهرة. وكان العضو الوحيد من الإخوان الذي يحاكَم إلى جانب عضوين من الجهاد الإسلامي كطريقة لإثبات علاقته بالإرهاب. وفي الواقع، كانت المحاكمة جزءاً من مخطط لردع رجال الأعمال الإسلاميين ولإضعاف مواردهم المالية التي اعتقد النظام أنها تُستخدم في تمويل الحملات الانتخابية التي ينظّمها مرشحو الحركة (سنرى تبلور هذا المخطط في اعتقالات رجال الأعمال الإخوان في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، انظر الفصل السابع).

لم يكن رجال الأعمال الإسلاميون محل استهداف أثناء الانتخابات البرلمانية في ١٩٩٥، لكن الاستهداف بدا واضحاً في انتخابات العام ٢٠٠٠ عندما تمكنت الحركة من إيصال ١٧ من مرشحيها إلى مجلس الشعب. واستناداً إلى خيرت الشاطر، صاحب شركة «سلسبيل» للكومبيوتر، حدّدت الأجهزة الأمنية نحواً من ٩٠٠ شركة رأت أنها تعود للإخوان، واشتبهت في أنها وفرت الأموال لمرشحيها في أثناء الحملات الانتخابية في العام ٢٠٠٠[٤٢]. وغالباً ما كان يتعرّض أصحاب هذه الشركات للمضايقة والتهديد بمصادرة ثرواتهم في حال قدموا الدعم المالي للحملات السياسية، التي أصبحت تكلفتها عالية في التسعينيات.

ولكن لم تتأثر جميع شركات أعضاء الإخوان الخاصة بمواجهة النظام مع الجماعة لأسباب مختلفة:

أ ـ بالاستناد إلى التقدير التقريبي للشاطر، كانت أرصدة المؤسسات التي

---

(٤٢) مقابلة شخصية مع خيرت الشاطر، القاهرة، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢. حوكم الشاطر أمام المحاكم العسكرية في العام ١٩٩٥ وسُجن مدة خمس سنين مع الأشغال الشاقة، ثم اعتُقل لفترات قصيرة خلال العام ٢٠٠٢.

يملكها إسلاميون تساوي أقل من ٣٠٠ مليون جنيه مصري خلال عقد التسعينيات. ولذلك اعتُبر تأثيرها السياسي محدوداً، بالمقارنة مع الأرصدة المجتمعة لشركات التوظيف في الثمانينيات، التي وصلت إلى مليارات من الجنيهات المصرية.

ب ـ إذا عزم النظام على مصادرة الشركات التجارية التي يملكها إسلاميون، أياً كانت التبريرات، فهذا سيثني الأجانب في نهاية الأمر عن الاستثمار في بلد يرون أنه غير مستقرّ أو معادٍ لتوسع القطاع الخاص.

ج ـ في ظل الظروف السائدة المرتبطة بالخصخصة وتفكيك القطاع العام، ساعدت الشركات التي يملكها إسلاميون على توظيف مئات المصريين الذين كانوا سيصبحون عاطلين عن العمل ومهمَّشين لولا ذلك.

ويبدو أن النظام كان مستعداً في حالة النقابات فقط على إغضاب الطبقات الوسطى في النقابة، التي تأثرت من إقصاء الإخوان بزوال الخدمات التي كانوا يقدمونها. ففي أعقاب استبعاد الإخوان من مجالس الإدارة، توقف العديد من الخدمات، أو تدهورت أوضاعها نتيجة للتراجع التدريجي في حجم العائدات التي كانت تدعم هذه الخدمات. وعلى سبيل المثال، كان تمويل برنامج الرعاية الصحية الخاص بنقابة المهندسين يأتي من اشتراكات أعضاء النقابة، ومن أرباح المعارض، مثل معارض السلع المعمّرة. ومع تجميد نفوذ الإخوان لم تعد هذه المعارض تقام بالكفاءة نفسها (واستناداً إلى الشاطر، الذي كان عضواً نشطاً في نقابة المهندسين، وكان يشارك أيضاً في تنظيم معارض بيع السلع المعمّرة، وصل متوسط الأرباح الناتجة من بيع الأدوات المنزلية إلى ١٠٠ مليون جنيه مصري في العام. ولكن عندما تدخل النظام وفرض حلفاءه على مجلس الإدارة، لم تعد تحقق المبيعات أرباحاً تزيد على ٥ ملايين جنيه مصري)(٤٣). وبالتالي تراجعت أرباحها ولم تعد تقوى على تمويل برامج الرعاية لأعضاء النقابة.

وعلى رغم أن رواية الشاطر قد تكون متحيّزة إلى الجماعة، غير أن أحمد حسن، وهو باحث مستقل، وقد ركّزت دراسته على دور الإخوان في النقابات وفي نقابة المهندسين تحديداً أكد التأثير السلبي لرحيل الإخوان في عائدات النقابة. وأقرّ حسن أنه بعد انقضاء سنوات معدودة على غياب الإخوان عن نقابة المهندسين، بدأت العائدات بالتراجع، وتوقفت الخدمات التي كانت تُقدَّم إلى

(٤٣) مقابلة شخصية مع خيرت الشاطر، القاهرة، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

الأعضاء. وهذا ما ينطبق أيضاً على مشروع تمويل المُعسرين الذي كان يوفر مساعدات مالية وقروضاً دون فائدة للمهندسين. فقد كان هذا المشروع مثلاً يتمتع بشعبية كبيرة إلى درجة أنه خلال الفترة التي سيطر فيها الإخوان على النقابة، ارتفع عدد المستفيدين منه من ١٠٦٨ في العام ١٩٨٨، وهو عام انطلاقة هذا المشروع، إلى ٤٠٠٠ في العام ١٩٩٤. وبعد أن تم وضع النقابة تحت إشراف قضائي في العام ١٩٩٦، كانت طلبات الحصول على مساعدة من المشروع تُرفض لأنه لم يعد يتوفر للمشروع ميزانية كافية(٤٤).

ولم يتأثر أعضاء النقابات برحيل الإخوان فحسب، وإنما تأثر التنظيم مالياً من التضييق المستمر على الجماعة. فعلاوة على تغطية مصاريف المحامين، والغرامات، والكفالات، الخاصة بمئات المعتقلين الإخوان، كان يُتوقَّع من التنظيم تولّي مسؤولية رعاية أسر عشرات المعتقلين ممّن يخضعون للمحاكمات، وطوال فترة سجنهم. ويؤكد صلاح عبد المقصود، وكان على علاقة وثيقة بتسليم مساعدات التنظيم المالية إلى عوائل المعتقلين، أن التنظيم كان مسؤولاً أساسياً عن تلبية الحاجات المالية لعائلات المدَّعى عليهم طوال فترة سجنهم: «احتاجت عائلات الإخوان المعتقلين إلى رعاية اجتماعية وصحية، وإلى مساعدات مالية منتظمة. وكان التنظيم يوفر قسماً كبيراً من هذا النفقات، وكان ذلك إجراء متبعاً من قبل التنظيم متى عانى أعضاؤه مضايقات النظام أو في حال أُدخلوا السجن. ففي أثناء غياب الوالد، يصبح التنظيم المعيل الجديد للعائلة. غير أن محاكم العام ١٩٩٥ كانت بمثابة حالة خاصة لأن أعداد المعتقَلين والمسجونين كان كبيراً. وهذا ما فرض أعباء مالية إضافية بالتأكيد على التنظيم الذي كان عليه في نهاية المطاف أن يعتمد على موارده المحدودة»(٤٥).

ومن خلال هذه الموارد المحدودة، كان يتم دفع اشتراكات منتظمة من قبل آلاف الأعضاء في التنظيم، فضلاً عن التبرعات التي كانت تأتي من الخارج. وبسبب جهل النظام بالتنظيم وبعدد الأعضاء الذين ينتمون إليه، لم يتمكن من منع هذه الاشتراكات، ولكنه أعاق بطريقة أو بأخرى التبرعات التي كانت تأتيه من الخارج. فقد استغل النظام المصري دوره في حرب الخليج (العام ١٩٩١) في

(٤٤) أحمد حسين حسن، **الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية: دراسة ميدانية لنقابة المهندسين المصرية**، تقديم محمود عودة (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٩.

(٤٥) مقابلة شخصية مع صلاح عبد المقصود، القاهرة، ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

ممارسة ضغط على أغلب الدول الخليجية لوقف تبرعاتها للإخوان. وبناء على ذلك، فرضت حكومة الإمارات العربية المتحدة مثلاً قيوداً مشددة على المنظمات الإسلامية التي كانت تُعرف بانتمائها وصلاتها مع الإخوان. وفي الكويت، كانت العملية أسهل بكثير، على اعتبار أن الحكومة الكويتية والمنظمات الإسلامية المحلية غضبت من الموقف الذي اتخذه الإخوان في مصر في أثناء الحرب، وكان الأثرياء الكويتيون على استعداد تلقائي للنأي بأنفسهم عن الظهور بمظهر من يدعم الحركة في مصر.

وأوقف النظام بعد سنة من الحرب، ونتيجة للأداء المسيَّس للإخوان في أثناء حادثة الزلزال في العام ١٩٩٢، التبرعات التي كانت تمر عبر النقابات إلى الضحايا، وكان ذلك خبراً سيئاً بالنسبة إلى الإخوان على صعيد عائدات النقابات أيضاً. وفي سياق ذلك، أُجبر المصريون على إيداع تبرعاتهم في حسابات حكومية، وليس في حسابات النقابات ذات الدور الإغاثي (نقابة الأطباء مثلاً). وأعيقت التبرعات التي كانت تأتي إلى النقابة من الخارج نتيجة للقيود التي فرضتها الحكومة على النقابات. وقال لي مصدر مطلع إنه تعين استلام التبرعات التي كانت تأتي من الخليج بوسائل نقل غير مباشرة. كما تصاعدت الضغوط المصرية على الدول الخليجية في أعقاب محاكمات العام ١٩٩٥، وحظي النظام بدعم إقليمي ودولي بالتأكيد في أعقاب الأعمال الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ للتنكيل أكثر بالجماعة (كما حصل في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، راجع الفصل السابع).

خلاصة

شهدت الفترة التي امتدت بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ اعتماداً أكبر من جانب النظام على القمع، وهو ما انعكس في موقفه من السياسة ومن المجتمع. وشهدت انتخابات العام ١٩٩٥ أعنف أعمال عنف ومواجهات مع الأجهزة الأمنية، بالمقارنة بالأعوام ١٩٨٤ و١٩٨٧ و١٩٩٠. وأحد الأسباب التي تقف وراء ذلك هو أنه كان يُتوقَّع من مجلس الشعب الذي تم انتخابه في العام ١٩٩٠ ترشيح مبارك لفترة ولاية ثالثة في العام ١٩٩٥، وأراد النظام، الذي أقصى المعارضة في العام ١٩٩٠ أن يؤمن ترشيحاً سهلاً.

وشكّل التحول نحو القمع ردّ النظام على التهديد المتزايد من جانب المتطرفين الإسلاميين الذي استهدفوا حياة مبارك وهو في طريقه لزيارة إثيوبيا في العام

١٩٩٥. وفي أعقاب المحاولة الفاشلة، أصبح موقف النظام من الإسلاميين وحشياً وغير مميّز، فاعتقل وحاكم أعضاء قياديين في الإخوان المسلمين الذين بات يُنظر إليهم لاحقاً على أن لهم صلة بالتطرّف، وأنهم يسعون إلى زعزعة استقرار الحكومة. وقرّر أغلب الذين قُدّموا إلى المحاكمة خوض انتخابات العام ١٩٩٥، لكنهم تعرّضوا للاعتقال.

وجاءت السياسات القمعية للنظام رداً على التأثير السياسي والاجتماعي المتنامي للإخوان. فقد حصل الإخوان على شرعية اجتماعية في النقابات وفي الجامعات، وبدأوا بتوظيفها سياسياً، كما تجلّى في محاولة تشكيل حزب سياسي في العام ١٩٩٦. وكان لتقديم الإخوان إلى محاكم عسكرية أثر كبير في قدرتهم على التوسع في المجتمع، كما أثر أيضاً في وجهات نظرهم حيال النظام وفي استراتيجياتهم في المستقبل. وقد جرى التعبير عن بعض وجهات النظر هذه في وثائق داخلية غير منشورة تقدمت مناقشتها. وقد تضمنت هذه الوثائق آراءً سلبية في النظام، لكنها حذّرت من أنه ينبغي ألا يجرّ ذلك الحركةَ إلى العنف. وأكدت الوثائق على أهمية الاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية لشرائح مختلفة في المجتمع، لكن على ألا يتم تسييس هذه الخدمات، تجنباً لاستعداء النظام.

واعتماد النظام على القمع لم يكن يعني أن الشرعية أصبحت قليلة القيمة، إذ ظل مبارك مهتماً برأي المصريين في حكمه. ولكنه أعاد صياغة شكل الشرعية الذي سعى إليه، فتوقف عن الاعتماد على الشرعية القانونية (الناشئة عن التعددية الحزبية والتسامح مع المعارضة)، وبات يراها نابعة من الوعود بالإصلاح الاقتصادي. وبناء على ذلك، أمل مبارك في أن يرفع الإصلاح الاقتصادي في النهاية الظلم الناشئ عن ترهل العقد الاجتماعي للنظام وتحقيق إنجاز ما. واعتمد النظام على رجال الأعمال في دعم شرعيته، ولكنّ التحالف بين الدولة ورجال الأعمال فشل في إخراج النظام من أزمته مع المجتمع. كما أن الخصخصة، وإن نجحت إلى حدّ ما في تحسين الاقتصاد الكليّ في مصر، فقد فشلت بالتأكيد في تحسين مستوى معيشة أغلب المصريين.

الفصل السابع

الجولة الأخيرة: تقنين الصراع
(٢٠٠٠ ـــ ٢٠٠٧)

شهدت السنوات السبع الأولى منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٧، أحداثاً مهمة أسفرت عن نقاط تحول في معادلة الصراع بين الإخوان والنظام. فمن جانب، فرضت تفجيرات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة استراتيجية جديدة في المنطقة غلّبت عامل الأمن على الإصلاح السياسي، ما انعكس سلباً على علاقة الأنظمة السلطوية والإسلاميين. وفي حالة مصر، فإن الصعود السياسي المفاجئ لحركة الإخوان، بالتوازي مع نجاحات مماثلة حققها الإسلاميون في بلدان عربية وإسلامية أخرى (الأراضي الفلسطينية، وتركيا مثلاً)، وسيطرتهم على حوالى ٦٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب في انتخابات العام ٢٠٠٥، أدخل مشاعر ذعر غير مسبوقة لدى النظام دفعته إلى اتباع استراتيجية، ما وصفه أحد المحللين بـ «الإقصاء المقنّن»[١].

وفيما فرضت أجواء الفوز الساحق للإخوان خشية متزايدة من احتمال تكرار السيناريو الجزائري في العام ١٩٩١، والفلسطيني في العام ٢٠٠٦، في الحالة المصرية، فإن السنوات الأخيرة من بداية الألفية الثانية كانت تمر بسياق آخر له علاقة برأس النظام نفسه. فالرئيس حسني مبارك بلغ ٧٩ سنة، وحالته الصحية باتت محل تساؤل مستمر بين المصريين والمراقبين، ما دفع بمراكز قوى مختلفة، منها نجل الرئيس، جمال مبارك، والدائرة الملتفة حوله، والقوات المسلحة، والحزب الوطني، إلى التدخل في صياغة مرحلة انتقالية للنظام بعد رحيل مبارك. وقد تضافرت عوامل تخلّي أمريكا عن أجندتها الإصلاحية، وتنامي نفوذ الإخوان السياسي في المشهد المصري، والترتيب لمرحلة انتقالية تعقب رحيل مبارك، في إعادة صياغة معادلة الصراع بين الإخوان والنظام صياغة جديدة، تمظهرت في التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠٧. وفيما كانت مساعي النظام منذ التسعينيات تسعى إلى إعاقة الجماعة من دون أن تشلّ حركتها تماماً (كما رأينا في الفصل السادس)، فإنها منذ العام

---

(١) حوار شخصي مع ضياء رشوان، القاهرة، ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

٢٠٠٧ بدأت في تقنين صراعها مع الجماعة و«تقعيد» عملية إقصائها، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً. إنها آخر مراحل الصراع التي سيشهدها الإخوان في نظام مبارك، قبل البدء في علاقة جديدة مع النظام المصري التالي.

أولاً: انتخابات العام ٢٠٠٠

سجلت انتخابات مجلس الشعب في العام ٢٠٠٠ سابقة سياسية فريدة، وهي أنها جرت تحت إشراف قضائي كامل، وهو تطور غير مسبوق منذ تجربة التعددية الحزبية في العام ١٩٧٦[٢]. واتسمت الانتخابات بدرجة عالية من النزاهة لم تشهدها الانتخابات السابقة، وأفرزت بالتالي مجلساً عكس بصورة أوضح تضاريس الحياة السياسية في مصر[٣]. فمن جانب، أظهرت النتائج تراجع شعبية الحزب الوطني (الحاكم)، وبقية الأحزاب السياسية المعارضة، فيما تصاعدت شعبية التيار الإسلامي، والمستقلين من جانب آخر[٤].

فالبنسبة إلى الحزب الوطني، لم يفز من مرشحيه الرسميين الـ ٤٤٣ سوى ١٧٢ نائباً (مقارنة بـ ٣١٧ نائباً في العام ١٩٩٥)، أي أنه خسر ١٤٥ مقعداً في مجلس العام ٢٠٠٠[٥]. أما بقية الأحزاب المعارضة، فإن نتائجها لم تكن أكثر طموحاً، حيث احتل حزب الوفد ٧ مقاعد، والتجمع ٦ مقاعد، وهو عدد ضئيل جداً مقارنة بعدد مقاعد المجلس (٤٤٤)، وعدد مرشحي الحزبين (٢٧٠ للوفد و٥٧ للتجمع)[٦]. وبالنسبة إلى النواب المستقلين، فإنهم احتلوا المركز الأول في الحصول على أكبر عدد من مقاعد المجلس، ما أكد ظاهرة الجمود السياسي

(٢) صدر حكم المحكمة الدستورية (٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٠) بأن يشمل الإشراف القضائي جميع مراحل الانتخابات من التصويت إلى إعلان النتائج، وألا يقتصر الإشراف على مرحلة الاقتراع داخل اللجان العامة فقط، كما كان الحال من قبل، وإنما يشمل اللجان الفرعية أيضاً.

(٣) ولا يعني هذا أن انتخابات العام ٢٠٠٠ تميزت بنزاهة مطلقة، لأن الإشراف القضائي لم يكن عملياً كاملاً لاعتبارات تدخل الأمن، وإشراف جهات لا تعتبر قضائية على بعض الدوائر، وإنما تابعة للسلطة التنفيذية، أي للنظام، مثل النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة.

(٤) هالة مصطفى، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٣٠٧.

(٥) زاد عدد مقاعد الحزب الوطني بانضمام بعض النواب الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين، ما مكّن الحزب من أن يحتل ٣٨٨ مقعداً. ويظل هذا العدد، رغم زيادته، أقل من أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب بعد انضمام بعض النواب المستقلين في انتخابات العام ١٩٩٥ (٤١٧ مقعداً)، وهو ما ظل لافتاً في التحليل الأخير لتراجع شعبية الحزب.

(٦) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

للحالة الحزبية في مصر، وحيوية ثقافة العمل السياسي الفردي. فقد حصد المستقلون، قبل انضمام بعضهم إلى الحزب الوطني كما هي العادة بعد إعلان النتائج النهائية للانتخابات، ٢٣٢ مقعداً، أي أكثر من نصف مقاعد المجلس[٧]. ومن بين هؤلاء المستقلين تمكّن الإخوان المسلمون من أن يشاركوا في الانتخابات بـ ٧٥ مرشحاً، فاز منهم ١٧ نائباً (مقارنة بنائب واحد في العام ١٩٩٥)، ما مكّن الجماعة من أن تتصدر المركز الثالث، بعد المستقلين والحزب الوطني، في سباق الانتخابات العالية الشفافية نسبياً.

وعلى الرغم من استمرار هيمنة الحزب الحاكم على المجلس، إلا أن النتائج مثلت صدمة للنظام. فقد سقط عدد غير متوقع من قياداته المخضرمة التي ترشحت في دوائر ظلت تحتكر الفوز فيها لسنوات طويلة، ما عزّز الانطباع بوجود رغبة شعبية متصاعدة في التغيير. والمفارقة أن رغبة الناخبين في التغيير لم تقتصر على أعضاء الحزب الحاكم، وإنما على أعضاء أحزاب المعارضة أيضاً.

● الإخوان المسلمون في انتخابات العام ٢٠٠٠

خاض الإخوان المسلمون الانتخابات كمستقلين، وليس متحالفين مع الأحزاب، كما جرى في السابق بتحالفهم مع كلّ من حزبي «الوفد» في العام ١٩٨٤ و«العمل» في العام ١٩٨٧. ولئن أفسح النظام الانتخابي الفرصة لقوة غير شرعية للمشاركة في الانتخابات، فإن الجماعة تعاملت بمسؤولية وحذر مع هذه الفرصة، كي لا تعطي السلطة مبرراً لتقويضها. فقد قصر الإخوان مرشحيهم على ٧٥ مرشحاً، مقارنة بـ ١٧٠ في العام ١٩٩٥، تجنباً لاستفزاز السلطة. وتجنبوا النزول بشعارات مفرطة في التحيز الأيديولوجي كـ «الإسلام هو الحل» تضفي على المرشحين «المستقلين» شبهة الانتماء إلى تنظيم سري، وتؤسس ذريعة لاعتقالهم. ولم تُدِر الحملات الانتخابية للمرشحين بمركزية من تنظيم الجماعة، وإنما تُركت لكل مرشح الحرية في صياغة شعاره وبرنامجه، حسب مصلحة واهتمامات دائرته.

(٧) لا تعتبر ظاهرة المستقلين جديدة على الانتخابات البرلمانية في مصر، لكن تنامي هذه الظاهرة، تماماً كتنامي ظاهرة رجال الأعمال في انتخابات السنوات الأخيرة، مرتبط بسياق الحالة السياسية والاجتماعية المصرية الراهنة. ومثلما مثّل صعود رجال الأعمال في الانتخابات السياسية تزامناً مع تراجع دور الدولة الاقتصادي مقابل سياسة «الخصخصة»، فإن صعود المستقلين في مجلس الشعب تزامن مع تراجع دور الأحزاب في الحياة السياسية المصرية، ووجود قنوات أخرى، شرعية و«غير شرعية» أكثر حيوية، وفاعلية، وقدرة على استقطاب الناخبين لتحليل ظاهرة تصاعد دور المستقلين في الانتخابات المصرية الأخيرة انظر: عمرو الشوبكي، «المستقلون والانتخابات،» في: المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ١٠٢.

وعلى رغم الإشراف القضائي، والسماح للإخوان بالتسلّل إلى اللعبة الديمقراطية، كمستقلين، إلا أن انتخابات العام ٢٠٠٠ شهدت كغيرها من الانتخابات السابقة عمليات عنف أمني ضد مرشحي الجماعة، ومؤيديهم، لعرقلة وصول المقترعين إلى اللجان. والعنف خلال فترة الانتخابات سمة منتظمة في الحياة السياسية المصرية، تستهدف قوى المعارضة عموماً، والإخوان على الأخص، باعتبارهم منافسين شرسين للنظام[٨]. واستطاعت الجماعة على رغم عنف الدولة أن تحصد ١٧ مقعداً في مجلس الشعب، واحتلت بذلك المركز الأول كأكبر كتلة برلمانية معارضة. واعتبر المرشد السابق للجماعة، مأمون الهضيبي، الفوز «إنجازاً غير مسبوق للجماعة، لا يوازيه إلا فوز الجماعة في انتخابات العام ١٩٨٧ بـ ٣٦ مقعداً». وعَزَت ورقة داخلية للإخوان فوزهم إلى أسباب تتعلق بالإشراف القضائي، والأداء التنظيمي للجماعة، وشعبية أعضائها في العمل الاجتماعي، إضافة إلى ما أتاحته التكنولوجيا الحديثة، مثل الإنترنت، والهاتف النقّال، من هوامش دعائية، خارجة عن سيطرة الدولة[٩].

واتسم أداء نواب الإخوان الـ ١٧ بالفعالية داخل المجلس، باستخدامهم الوسائل الرقابية المتاحة. وعلى الرغم من أن بعض النواب ترشّح على أساس شعبيته أو عصبيته الأسرية في دائرته من دون أن تكون له بالضرورة أية خبرة سياسية، غير أن المكتب السياسي داخل تنظيم الجماعة كان يعقد دورات سياسية للنواب في القضايا التي تثار وكيفية إثارتها داخل المجلس بمهنية وقانونية[١٠]. وتمكن المكتب السياسي من أداء مهمته في التدريب من خلال ما راكمه أعضاء الجماعة من خبرة سياسية بمشاركتهم في المجالس السابقة.

وطبقاً لتقرير أصدره مجلس الشعب عن أداء نواب مجلس الشعب، كان مجلس العام ٢٠٠٠ من أكثر المجالس التي شهدت استجوابات (٥٣ استجواباً) قدم الإخوان منها ١١ استجواباً (مقارنة بـ ٤ استجوابات للوفد و٦ للتجمع). وشملت استجوابات الإخوان قضايا الديون، والفساد في الجهاز المصرفي، وفي الأغذية، وفي شركات القطاع الخاص التي تحتكر الخدمات العامة (مثل شركات الهواتف النقالة)، وداخل قطاعات الدولة (مثل وزارة الزراعة)، وما يدور داخل أقسام

---

(٨) أحمد المنيسي، «العنف والانتخابات،» في: المصدر نفسه، ص ٢١١-٢٢٥.

(٩) «الإخوان المسلمون والانتخابات،» (ورقة داخلية غير منشورة، بدون تاريخ).

(١٠) حوار مع عضو في المكتب السياسي للإخوان المسلمين، رفض ذكر اسمه، القاهرة، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

الشرطة من تعذيب، إضافة إلى القضايا اليومية الخاصة بارتفاع الأسعار، وسوء خدمات الدولة[١١]. وفي ما يتلعق بالقضايا الخارجية، انتهز النواب اندلاع الانتفاضة، ونشوب مجازر داخل الأراضي المحتلة، للضغط على الحكومة بقطع علاقتها مع إسرائيل، واحتلال الولايات المتحدة للعراق، ومطالبة النظام بتجميد علاقته مع أمريكا[١٢].

ثانياً: انتخابات العام ٢٠٠٥

جاءت انتخابات العام ٢٠٠٥ في سياق الحراك السياسي الذي أفرزته بيئة الانتخابات الرئاسية في العام نفسه، وتصاعد حركات الرفض لترشيح الرئيس مبارك نفسه لولاية رابعة[١٣]. وتزامنت أيضاً مع تزايد الضغوط الأمريكية على النظام لتحقيق مستوى أعلى من النزاهة السياسية في التعامل مع المعارضة، بما في ذلك الإخوان. وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات ضمنت استمرار سيطرة الحزب الوطني (الحاكم) على مجلس الشعب، بأغلبية مريحة، إلا أن نزاهة الانتخابات، ولا سيما في جولتيها الأولى والثانية، أسفرت عن تصاعد غير متوقع للإخوان بـ ٨٨ مقعداً (مقارنة بـ ١٧ مقعداً في انتخابات العام ٢٠٠٠)، فيما حصلت بقية أحزاب المعارضة على ١٢ مقعداً فقط (٦ مقاعد لـ «الوفد»، ومقعدين لـ «التجمع»). وبتصدّر الإخوان كتلة المعارضة للنظام، وتزامن ذلك مع فوز حركة «حماس» في الانتخابات الفلسطينية، بدأت مرحلة جديدة من الصدام بين الدولة والجماعة، تمظهرت بوضوح في تحويل قيادات مالية وسياسية في الحركة إلى محاكمات عسكرية، وإجراء تعديلات دستورية في العام ٢٠٠٧ تمنع مستقبلاً تكرار ما حدث في انتخابات العام ٢٠٠٥.

وفي هذه الانتخابات، فإن الحزب الوطني لم يكن يمرّ بأحسن ظروفه. فعلى رغم مساعي الإصلاح التي قادها نجل الرئيس جمال مبارك داخل الحزب، فإن

---

(١١) للاطلاع على أداء الإخوان في مجلس الشعب سنة ٢٠٠٠، انظر: «الإخوان في برلمان ٢٠٠٠: دراسة تحليلية لأداء نواب الإخوان المسلمين في برلمان، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥،» إعداد مركز الأمة للدراسات والتنمية، ٢٠٠٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٧ ـ ٢٢٦.

(١٣) في شباط/ فبراير ٢٠٠٥ طلب الرئيس مبارك من مجلس الشعب تعديل المادة ٧٦ من الدستور لإتاحة اختيار رئيس الجمهورية بطريقة الانتخاب المباشر بدلاً من الاستفتاء، وهي الآلية التي كانت تجري في السابق. واعتبر طلبه تطوراً باتجاه المزيد من الديمقراطية، فيما اعتبرته قوى معارضة أنه مجرد إجراء شكلي يصبغ رغبة الرئيس في تمديد ولايته لفترة رئاسية رابعة بصبغة مقبولة شعبياً.

الصراعات (بين «الحرس القديم» ومجموعة الشباب) داخل الحزب على النفوذ، والانشقاقات المتكررة، ورغبة المصريين في التغيير، جميعها عوامل أثرت سلبياً في أداء الحزب في منافسته الانتخابية. واستمر مسلسل تقلص سيطرة الحزب على مقاعد مجلس الشعب بفوز ١٤١ مرشحاً في العام ٢٠٠٥ (مقارنة بـ ١٧٢ مرشحاً في العام ٢٠٠٠). فيما عزا باحثون تراجع أداء الحزب إلى ضعف بنيته التنظيمية، وغياب معايير في اختيار المرشحين، وإدارة متدنية للحملة الانتخابية، وتوحّد الحزب مع الدولة بصورة منفرة[١٤].

والنفور من تداخل الحزب مع الدولة لم يقتصر على فشل الدولة، وبالتالي الحزب الوطني (الحاكم)، في تلبية الحاجات الرئيسية لدى الناس، من وظائف، وتعليم، وعلاج، وإصلاح اقتصادي وسياسي، وإنما بالعنف الذي مارسته الدولة ضد الشعب نفسه في الانتخابات من خلال التدخل الأمني لصالح الحزب الوطني، ما عمّق حالة النفور الشعبي تجاه الحزب. وأسفرت آليات «البلطجة» (تعبير مصري يشير إلى استخدام أصحاب سوابق إجرامية في الاعتداء على الناس والتحرّش بالناخبين) والحصار الأمني للجان الانتخابية، ومنع الناخبين من الوصول إلى اللجنة للتصويت، وتعويق عمل القضاة، إلى تزايد حالة الاستياء الشعبي من الدولة، ومن الحزب الحاكم تلقائياً. ويمكن بالتالي قراءة نتائج تراجع الحزب الوطني، إضافة إلى تقلّص شرعية الدولة الإنجازية، إلى تصاعد عنف الدولة ضد المواطنين، ما ولّد كراهية متزايدة نحو حزب الدولة نفسه.

● الإخوان المسلمون في انتخابات العام ٢٠٠٥

العنف ظاهرة سائدة في الانتخابات المصرية، لكنها في انتخابات العام ٢٠٠٥، وخلال الجولة الثالثة تحديداً، بلغت حداً دموياً «أشبه بحرب بين قوات الأمن والأهالي المصريين»[١٥]، نتيجة صدمة النظام بما حققه الإخوان المسلمون من فوز غير متوقع. فقد خاض الإخوان الانتخابات بـ ١٦١ مرشحاً ـ ضعف عدد مرشحيهم في انتخابات العام ٢٠٠٠ ـ وفاز منهم ٨٨ مرشحاً، ما أصاب النظام بالصدمة، وعزّز حالة الصراع بين الدولة والجماعة. فقد تمت انتخابات الدوائر

(١٤) عمرو هاشم ربيع، «نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ٥٢٧ ـ ٥٣٠.

(١٥) حسن أبو طالب، «العنف في الانتخابات: تفاقم البلطجة والتدخلات الأمنية،» في: المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

على ثلاث مراحل، حصلت الجماعة في المرحلة الأولى على ٣٤ مقعداً (مقارنة بـ ٦٨ للحزب الوطني)، وفي المرحلة الثانية حصلت على ٤٢ مقعداً (مقارنة بـ ٤٠ للحزب الوطني)، وفي المرحلة الثالثة حصلت على ١٢ مقعداً (مقارنة بـ ٣٧ للحزب الوطني). كانت نتيجة الفوز النهائية للإخوان، في ظل تراجع مقاعد الحزب الوطني وبقية أحزاب المعارضة التي حصدت مجتمعة ١٢ مقعداً فقط، مدهشة للجميع بمن فيهم الإخوان أنفسهم. فعلى حدّ قول نائب مرشد الجماعة، محمد حبيب: «لم نكن نتوقع هذا الإقبال الجماهيري في الانتخابات، ولم نكن نتوقع أن يستبسل القضاة في الدفاع عن صناديق الانتخاب، حتى إن بعض القضاة انكسرت ذراعه، وبعضهم أُهين، وشتم، فلم نكن نتوقع كل هذا. ولما كانوا يسألوني في الفضائيات عن عدد من سيفوز من المرشحين كنت أقول في حدود ٥٠ ـ ٦٠ على الأقصى، وكان هذا العدد بناء على خبرتنا السابقة في التعامل مع النظام، وبحجم درجة التزوير التي ستتم، فمثلاً إذا حصل تزوير بنسبة ٩٠ بالمئة، فسيفوز لي ١٠ مرشحين، ولو حصل تزوير بنسبة ٨٠ بالمئة، فسيفوز لي ١٥ عضواً، وهكذا»[١٦].

وأكدت نتيجة الانتخابات ترسخ شرعية الإخوان الواقعية، حيث «استغلت الجماعة وجودها بتقديم السلع والخدمات للمواطنين بأسعار محدودة، الأمر الذي جعلها مهيّأة لحصد آلاف الأصوات بمجرد إجراء انتخابات حرة ونزيهة»[١٧]. وعزّز شرعية الإخوان عاملان:

أ ـ اهتراء شرعية النظام بسبب تراجع أدائه الاقتصادي والاجتماعي، وتمكّن الإخوان من تقديم خدمات بديلة.

ب ـ قوة تنظيم الجماعة، التي مكّنت الحركة من تقديم خدماتها بفعالية.

ولا يعني هذا إلغاء عوامل أخرى، مثل خطاب الجماعة الديني الجاذب، أو التصويت لبعض نواب الإخوان في القرى والريف بدوافع عصبية وعائلية، إلا أنه في ظل تدهور الوضع الاقتصادي وغياب الحاجات الأساسية عن المواطن، تظلّ عملية تقديم خدمات فعلية، وفي إطار منظّم، أهم رقم في معادلة شرعية الإخوان في مصر.

(١٦) حوار شخصي مع د. محمد حبيب، القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(١٧) ربيع، «نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥،» ص ٥٣٠.

ثالثاً: التعديلات الدستورية وتداعياتها

تزامن صعود الإخوان المفاجئ إلى مجلس الشعب بـ ٨٨ نائباً مع تطورات محلية وإقليمية ودولية دفعت بالنظام إلى استراتيجية «تقنين» إقصاء الإخوان عن الحياة السياسية، من خلال التعديلات الدستورية التي اقترحها الرئيس مبارك، وأقرها مجلس الشعب في آذار/ مارس ٢٠٠٧[١٨]. فمحلياً، يمرّ النظام بفترة انتقالية يمهّد فيها لما بعد الرئيس مبارك، الذي بلغ ٧٩ سنة، وهي مرحلة معقدة تتداخل في صياغتها مراكز قوى مختلفة، تشمل الرئيس، ونجله، والدائرة المحيطة به، والقوات المسلحة، والحزب الوطني[١٩]. وإقليمياً، فإن نجاح «حماس» في انتخابات المجلس التشريعي بأغلبية المقاعد (٧٦ من أصل ١٣٢ مقعداً)، ووصولها إلى السلطة الفلسطينية، أخاف النظام من إمكانية حدوث سيناريو مشابه في الحالة المصرية في حال تنامى نفوذ الإخوان في مجلس الشعب في الانتخابات المقبلة[٢٠]. ودولياً، تخلّت الولايات المتحدة عن أجندتها حول الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بحلول العام ٢٠٠٦، وتبنّت أجندة التحالف مع الأنظمة السلطوية لمواجهة الإرهاب، ولا سيما بعد تنامي نجاحات الإسلاميين في الانتخابات[٢١].

وحسب عمرو حمزاوي، فقد هدف النظام من التعديلات الدستورية إلى تضييق مساحة المشاركة السياسية للإخوان، والحيلولة دون تشكّل جبهة موحدة للمعارضة تضم الإسلاميين والعلمانيين، وصياغة أدوات دستورية تضمن سيطرته على نتائج الانتخابات، سواء الرئاسية أو البرلمانية أو المحلية[٢٢]. وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية ستضيق على حركة الإخوان سياسياً، إلا أن

(١٨) شملت التعديلات الدستورية المادة ١٧٩ التي تسمح للأمن بدخول المساكن بدون أمر قضائي، وتسمح بالاطلاع على المراسلات البريدية والبرقية والتنصت على المحادثات التليفونية، وتسمح لرئيس الدولة بإحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية. وتشمل المادة ٨٨ إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات، والمادة ٥ حظر السماح لحزب قائم على مرجعية دينية من المشاركة في انتخابات مجلس الشعب.

(١٩) حوار شخصي مع ضياء رشوان في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٢٠) شهدت السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ انتخابات تشريعية في الكويت، واليمن، والبحرين، ومصر، والمغرب، والأردن والعراق، وتركيا، ومحلية في السعودية حقق الإسلاميون فيها نجاحات ملحوظة.

(٢١) Michele Dunne, Amr Hamzawy and Nathan Brown, «Egypt- Don't Give Up on Democracy Promotion,» *Policy Brief* (Carnegie Endowment for International Peace), no. 52 (July 2007).

(٢٢) عمرو حمزاوي، «التعديلات الدستورية في مصر: قراءة في خلفيات الحدث وتداعياته المحتملة،» موقع مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٧.

الجماعة تعتقد أنها لن تطال شرعيتها الواقعية في المجتمع المصري[٢٣].

١ ـ برنامج الحزب السياسي

إزاء محاولة النظام إقصاء الإخوان من اللعبة السياسية، ومحاولة الجماعة كسر الحصار الذي فرضته التعديلات الدستورية، أعلن مرشد الجماعة، مهدي عاكف، عن نية الحركة تأسيس حزب سياسي، طرحت «القراءة الأولى» منه إعلامياً في آب/ أغسطس ٢٠٠٧، من دون أن تسلم رسمياً إلى لجنة الأحزاب. وبالطبع، فإن نية الإخوان في تأسيس حزب سياسي ليست جديدة، وإنما تعود إلى الثمانينيات، بإلهام من المرشد الراحل عمر التلمساني، وبعد أن حسمت الجماعة موقفها التاريخي السلبي من الحزبية، ومشاركتها السياسية الناجحة في انتخابات العامين ١٩٨٤ و١٩٨٧. كما لم يكن حديث الإخوان في العام ٢٠٠٧ عن وجود برنامج شامل لحزبهم المنشود سابقة، فقد سبقته على الأقل خمسة مشاريع حزبية للجماعة: «الشورى» في العام ١٩٨٧ و«الإصلاح» في العام ١٩٩١، و«الأمل» في العام ١٩٩٤، و«الوسط» في العام ١٩٩٦[٢٤]. ولا يمكن فهم أبعاد الحزب السياسي المطروح للإخوان بمعزل عن السياق والظروف التي أحاطت بمشاريعهم الحزبية الماضية. فباستثناء قصة مشروع حزب «الشورى»، فإن الأحزاب الأخرى جاءت في عقد التسعينيات، وهي بداية صدام الجماعة مع نظام حسني مبارك، ومحاولة الإخوان البحث عن فضاءات لتقنين وجودهم. فحزب «الأمل»، مثلاً، جاء «بسبب تضييق النظام على النقابات المهنية التي يسيطر عليها الإخوان»[٢٥]، و«الوسط» بعد المحاكمات العسكرية في العام ١٩٩٥[٢٦]. وإعلان عاكف عن الحزب في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ جاء في أعقاب حادثة طلبة الأزهر في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٦، رغبة في «تخفيف الضغط الأمني على الإخوان»[٢٧]، و«الخروج من المأزق السياسي مع الدولة»[٢٨].

(٢٣) حوار شخصي مع محمد حبيب، القاهرة، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٢٤) انظر الفصل الثالث للاطلاع على تفاصيل حزبي «الشورى» و«الإصلاح»، والفصل الخامس للاطلاع على تفاصيل حزبي «الأمل» و«الوسط».

(٢٥) حوار شخصي مع مؤسس حزب «الأمل»، محمد السمّان، القاهرة ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

(٢٦) عن تفاصيل المحاكمات العسكرية، انظر الفصل السادس.

(٢٧) حوار شخصي مع بدر محمد بدر، القاهرة، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٢٨) حوار شخصي مع عصام العريان، القاهرة، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

وواضح أن طرح برنامج الحزب يأتي في سياق مسعى الجماعة إلى فك الحصار الأمني عنها، والحصول على اعتراف قانوني، ولكن ليس بالضرورة من خلال حصولها على ترخيص فوري من لجنة الأحزاب. فمن جانب، هناك قناعة داخل الإخوان بأن نظام مبارك لن يقبل الاعتراف بالجماعة، سواء تقدمت بحزب أم لا، ومن جانب آخر، هناك قناعة بأن طرح الحزب يمكن أن يؤدي مهام أخرى، غير الحصول على ترخيص لجنة الأحزاب، يمكنها أن تخلق رأياً عاماً يمهّد لقبول الإخوان سياسياً بعد رحيل نظام مبارك. وهذه القناعة الثانية، تفسر لماذا قررت الجماعة أن تعلن عن حزبها السياسي في العام ٢٠٠٧، ولا تعلن عن مشاريع أحزابها الماضية.

إن المشاريع الحزبية الإخوانية في الثمانينيات والتسعينيات يجب أن تفهم ضمن سياقين:

أ ـ أنها ردّة فعل جيل نقابي يريد أن يوائم بين تمدّده في المجتمع، وانتمائه إلى تنظيم يريد من المجتمع أن يعرف أن له مشروعاً سياسياً سلمياً.

ب ـ أنها تعبّر عن رؤية قيادة تسيطر على الملف السياسي، وترى أن فتح الملف سيعرضها إلى مزيد من التضييق من النظام.

لقد صيغت المشاريع الحزبية السابقة للإخوان تحت قيادة الراحل مأمون الهضيبي، الذي احتكر الملف السياسي للجماعة منذ عام ١٩٨٦[٢٩]. وكان الهضيبي يعتقد أن الظروف السياسية منذ بداية التسعينيات، بتزايد أعمال العنف في مصر، ستجعل الدولة لا تسمح بقيام حزب سياسي للإخوان، وفيما لو تم تقديم الحزب إلى لجنة الأحزاب، فإن اللجنة سترفضه، وتقفل الباب أمام الحركة للحصول على شرعية سياسية[٣٠]. إلا أن جيل السبعينيات داخل الجماعة، الذي احتك بأطياف من شرائح المجتمع، وحقق نجاحات داخل مؤسسات المجتمع المدني، كانت له رؤية مغايرة. بعضهم كان يعتقد أنه يمكن تمويه النظام والتقدم

(٢٩) حوار شخصي مع بدر محمد بدر، القاهرة، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٣٠) حسب عبد المنعم أبو الفتوح، أغفلت قيادة الجماعة الحديث عن إمكانية التقدم بحزب سياسي للإخوان إلى لجنة الأحزاب سنة ١٩٩٢، نتيجة تزايد العنف بين الإسلاميين المتشددين والسلطة، الذي انعكس على سلوك الأمن في تعامله القمعي مع التيار الإسلامي عموماً. وقدّرت قيادة الجماعة أن الظروف لم تكن مؤاتية لإثارة موضوع الحزب، الذي تيقن الهضيبي بأن الدولة سترفضه. حوار شخصي مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

بحزب يبدو مستقلاً، وحالما يرخص له فإن الجماعة يمكنها أن تنضوي تحته، وهي قصة حزب «الأمل». أما البعض الآخر، فيبدو أنه كان متفائلاً بجدوى أن يجرّب تقديم حزب إخواني إلى لجنة الأحزاب، من دون إذن من قيادة الجماعة، ولو أسفر عن فصله من التنظيم، وهي قصة مؤسسي حزب «الوسط». وفيما كان يرى جيل السبعينيات أن إعلان الجماعة عن حزب سياسي يمكن أن يكسر الطوق الأمني عن التنظيم، ويقوّض جدلية النظام بأن الإخوان يعملون بسرية وتحت الأرض، ولا يملكون مشروعاً سياسياً شاملاً، كان الهضيبي يرى أن الوقت ليس ملائماً لاتخاذ هذه الخطوة، وأن الطوق الأمني سيضيق ولن يتسع.

وتغيّرت ظروف الإخوان برحيل مأمون الهضيبي، ومجيء مهدي عاكف خلفاً له في العام ٢٠٠٤، والفوز بـ ٨٨ مقعداً في انتخابات العام ٢٠٠٥، ووجود حراك شعبي أفرزه ترشح الرئيس مبارك لولاية رابعة، والتعديلات الدستورية في العام ٢٠٠٧. اختلف عاكف عن الهضيبي في إدارته للملف السياسي، وكان أهم تحول هو أن شخصاً بعينه لم يعد مسؤولاً عن هذا الملف، وبالتالي لم يعد هناك «ناطق رسمي» للجماعة، وهي الصفة التي كان الهضيبي يحتكرها: «مأمون الهضيبي كمستشار وقاضي راجل بتاع حسابات دقيقة، وكان حذراً زيادة عن اللزوم، وهو معاه الملف السياسي من أيام حامد أبو النصر، ولم يكن يسمح لغيره أن يتكلم، ولذلك كان الإخوان لا يكاد عندهم متحدثون، لأنه كان هو المتحدث. أنا غير هذا، أنا من أول يوم قلت: لجميع الإخوان الحق في الحديث عن الإخوان.. في الفضائيات وغيرها.. ولما أحد يخطأ نصحح له.. فالإخوان كثرت وكبرت، ولا يجوز أنه واحد فقط هو اللي يعبّر عنها»[٣١].

وفيما كان لدى الهضيبي الاستعداد لتأجيل موضوع الحزب إلى حين رحيل نظام مبارك، فإن عاكف، والدائرة التي حوله مثل محمد حبيب، وعبد المنعم أبو الفتوح، وعصام العريان، يرون بأن مبررات التأجيل لم تعد موجودة في ضوء تزايد نفوذ الجماعة في الشارع المصري، مقابل شيخوخة النظام. وفيما كان الهضيبي، بخلفيته القانونية، والمتحفظة أحياناً، يرى أن التهدئة ستجنب الجماعة المزيد من الضربات الأمنيّة، فإن عاكف، بطبيعته التلقائية، والمتحدية أحياناً، يرى أن الحيوية السياسية، على النقيض، يمكن أن تفشل محاصرة الجماعة.

الأهم من الفروقات الشخصية بين المرشديْن، الهضيبي وعاكف، هي

(٣١) حوار شخصي مع المرشد مهدي عاكف، القاهرة، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

الظروف السياسية، التي تمر بها مصر، والمنطقة، التي يبدو أنها أعطت الإخوان في الألفية الثانية الجرأة في تجاوز ما كان الهضيبي يعتبره خطاً أحمر في الثمانينيات والتسعينيات. فالضغط الأمريكي على الأنظمة العربية لمزيد من الدمقرطة، وانتهاز المعارضة شيخوخة الأنظمة والنزول إلى الشارع للتعبير عن آرائها (نموذج حركة «كفاية»)، وفوز الإسلاميين في فلسطين (حماس)، ومصر (الإخوان)، واليمن، والكويت، والانفتاح العام الذي أفرزته الفضائيات والإنترنت، هي تحولات لم تعد توائمها ثقافة التحفظ والتهدئة. فحسب عاكف: «الجو العالمي اليوم لا يجوز لنا أن نقبل منهم (النظام) ما كان يحدث لنا في الثمانينيات والتسعينيات. في تلك الفترة لم يكن هناك فضائيات، وأيام الحاج مصطفى مشهور احتملنا كثيراً، على أساس أن أحداً لا يعرف ما يجري لنا، وكنا نقول خلاص نحتمل، أما الآن فلا نقبل إلا الرفض. واقع العالم الآن تغير، الجو العالمي جو منفتح، ونرى المظاهرات تطلع ضد بوش في أمريكا، وبلير في لندن، وكل بلد أصبح له وضع غير ما كان في التسعينيات»[٣٢].

ومحلياً، فإن فوز الإخوان بـ ٨٨ مقعداً في انتخابات العام ٢٠٠٧، فرض خطاباً سياسياً جديداً بين أقطاب المعارضة في مصر، إسلاميين وعلمانيين، بحيث أصبح الحديث عن رؤية الإخوان السياسية للإصلاح جزءاً مهماً منه. وبالتالي، لم يكن المقصود المباشر من طرح الإخوان للبرنامج السياسي هو موضوع الحصول على ترخيص لجنة الأحزاب، حيث إن هناك إيماناً داخل التنظيم بأن هذا الأمر أقرب إلى المستحيل، ولا سيما في ظل النظام الراهن، وبعد التعديلات الدستورية، وإنما استجابة للتساؤلات السياسية، غير الحكومية، والشعبية، عن توجّهات الإخوان ومواقفهم من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة. وحسب تعبير العريان، فإن طرح البرنامج الحزبي للإخوان أصبح ملحّاً لعدة أسباب: «الحزب بالنسبة إلينا لا يعني مجرد الترخيص، وإنما يعني توضيح رؤيتنا، ويعني علاقات حزبية. قضية الحزب السياسي للإخوان أصبحت قضية مطروحة بين النخب والتيارات الحزبية، وهي أنه لماذا لا يكون للإخوان حزب؟ وهناك أسئلة مطروحة على الإخوان من المجتمع الدولي: ماذا ستفعلون إزاء كذا، وما هو موقفكم من كذا؟ والسبب الآخر أن طرح الحزب الآن هو الخروج من مأزق الانسداد السياسي، والانفراج قد يأتي في أي وقت من الأوقات، وقد يأتي انفراج ديمقراطي، فلماذا لا تكون مستعداً من

(٣٢) حوار شخصي مع المرشد مهدي عاكف، القاهرة، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

البداية، ولا تنتظر فتداهمك الأحداث، وتفكرّ عندئذ ماذا تفعل؟»[٣٣].

إن الإخوان يستهدفون من طرح برنامجهم الحزبي استهداف النخبة في المجتمع، وليس السلطة، أو لجنة الأحزاب غير المستقلة عن الدولة، واستهداف جبهة المعارضة التي اتسعت في السنوات الأخيرة بسبب سياسات النظام، والبناء السياسي على شعبية الجماعة في الشارع المصري. ويأمل الإخوان في أن يراكموا رأياً عاماً تعبر عنه النخبة غير الإخوانية، وتنضم إلى الضغط بمطالبة السلطة بالاعتراف بالحركة، في حال حصول انفراج ديمقراطي بعد رحيل النظام الحالي.

٢ ـ العلاقة بين الحزب والتنظيم

أثار موضوع الحزب السياسي للإخوان تساؤلات شكلية عن طبيعة العلاقة بين الحزب السياسي وتنظيم الجماعة مستقبلاً. ويدور جدل داخل الحركة لم يحسم بعد عن الآلية التي سيدار به تنظيمان مختلفان بطبيعتهما البنيوية، أحدهما، الحزب، سياسي ومعلن، والآخر، الجماعة، ديني وسري، ولكل هيكليته، وأعضاؤه، ودوره وجمهوره. من جانب، هناك أقلية صغيرة، يكاد يمثلها عبد المنعم أبو الفتوح، ترى أن «يتحول تنظيم الإخوان المسلمين في مصر إلى حزب الإخوان المسلمين، ويصبح مرشد الإخوان المسلمين هو رئيس هذا الحزب، ومكتب الإرشاد هو المكتب السياسي لهذا الحزب، وشُعب الإخوان المسلمين في المحافظات هي فروع هذا الحزب»[٣٤]. فيما ترى الأغلبية، ويعبّر عن صوتها عصام العريان، أن تكون هناك صيغة تنسيقية بين الحزب والجماعة، شبيهة بتجربة الإخوان السياسية في الأردن[٣٥]. فيما لا يكتفي مستقلون بأن تكون الجماعة

(٣٣) حوار شخصي مع عصام العريان، القاهرة، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٣٤) حوار شخصي مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. وفيما يصوّر أعضاء من الجماعة رأي أبو الفتوح أنه «شاذ»، يدافع أبو الفتوح عن رأيه بالقول إن رأيه كان رأي المرشد السابق مأمون الهضيبي. فتعبير أبو الفتوح: «هذا الرأي كان متبنيه الأستاذ مأمون الهضيبي يرحمه الله بشكل كبير، وهو أن الإخوان في مصر تصبح حزب الإخوان المسلمين، وكان يرى أننا يمكننا أن نمارس نشاطنا الخدمي والاجتماعي من خلال الإطار الحزبي، وهذه كانت وجهة نظره كرجل قانون، وكان يقول هذا الرأي من أيام الأستاذ أبو النصر (مرشد الإخوان السابق) وحتى وفاته، باعتباره كان المسؤول عن الملف السياسي، وكان الإخوان يدعمون وجهة نظره طوال هذه المدة».

(٣٥) حوار شخصي مع د. عصام العريان، القاهرة، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. ويعتقد العريان أن قيادة الحزب يجب أن تكون مستقلة عن قيادة التنظيم، «فالمرشد لا يكون رئيساً للحزب»، حسب تعبيره، كما تكون سياسات الحزب مستقلة عن سياسات التنظيم، «فلا يمكن أن يقبل أي نظام سياسي في الدنيا أن يكون هناك حزب يحركه أحد من وراء ستار»، حسب تعبيره.

والحزب مستقلين، بعلاقة تنسيقية فحسب، وإنما «يكون لكل منهما استقلالية ذاتية كاملة، وليس مجرد استقلال ذاتي شكلي»[٣٦].

٣ ـ برنامج الحزب

وزّعت الجماعة برنامجها الحزبي على دائرة محدودة من المثقفين[٣٧]، ما أثار انتقاد البعض الذي كان يتوقع أن تعلن الحركة عن برنامجها في مؤتمر صحافي عام، تماماً كما حصل مع مبادرة الإصلاح في العام ٢٠٠٤، بحيث يطلع الشعب مباشرة على البرنامج، باعتبار الشعب، حسب تعبير الحزب، هو «مصدر السلطات» و«صاحب الحق الأصيل في اختيار حاكمه ونوابه»[٣٨]. إلا أن أهم ما أثار انتقاد شريحة أوسع كان موقف الحزب من تولّي الأقباط منصب الولاية العامة في الدولة، أي رئاسة الجمهورية، وحصر ذلك بالمسلمين فقط[٣٩]. ولما التقيت العريان في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أي قبل توزيع «القراءة الأولى» من برنامج الحزب بخمسة أشهر، سألته عمّا إذا كان البرنامج ينصّ على أن يكون رئيس الدولة مسلماً، فأجاب: «إلى الآن لم نحدّد، وهذه مسألة محل جدل داخل الجماعة، وأن يكون الرئيس مسلماً أمر واقع، فلماذا ننصّ عليها أصلاً ونثير بها جدلاً؟»[٤٠]، وهو ما دلّ على أن المسألة كانت محلّ جدل داخل الجماعة، وأن العريان كان من الذين يرون عدم طرحها، لأنها تحصيل حاصل، إن صح التعبير. وعلى الرغم من أن المسوّدة الأولى للحزب وزّعت على عدد من المثقفين في آب/أغسطس ٢٠٠٧، إلا أنني حصلت على نسخة من المسوّدة من المكتب السياسي للجماعة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، خلال زيارتي الميدانية لمصر لإجراء هذا البحث، وبالفعل لم يشر برنامج الحزب إلى معتقد رئيس الدولة، كما حصل مع «القراءة الأولى» لبرنامج الحزب، الذي وزّع في أيلول/سبتمبر. وفي الجدول الرقم (٧ ـ ١) مقارنة بين نصّ برنامج نيسان/أبريل (الذي وزّعته الجماعة في

---

(٣٦) عمرو حمزاوي، مارينا أوتاواي وناثان ج. براون، «التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج،» مركز كارنيغي للسلام الدولي، شباط/فبراير ٢٠٠٧، ص ٧، <http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/islamistpolicy.pdf>.

(٣٧) وزع الإخوان مسودتين من برنامج حزبهم السياسي إلى عدد من المثقفين، كانت المسودة الأولى في آب/أغسطس ٢٠٠٧، والثانية في أيلول/سبتمبر من نفس العام.

(٣٨) إبراهيم (أو خليل) العناني.

(٣٩) برنامج الحزب، القراءة الأولى، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(٤٠) حوار شخصي مع د. عصام العريان، القاهرة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

آب/أغسطس)، ونص «القراءة الأولى» الذي وزعته في أيلول/سبتمبر، تحت عنوان «الدولة المدنية».

الجدول الرقم (٧ ـ ١)
مقارنة بين مسوّدة برنامج الحزب ونص «القراءة الأولى»

المسودة الأولى للحزب (آب/أغسطس ٢٠٠٧)	نص «القراءة الأولى» للحزب (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)
دولة مدنية: «الدولة الإسلامية هي دولة مدنية، وتعني لنا أن الوظائف والأدوار الأساسية يقوم بها مواطنون منتخبون، تحقيقاً للإرادة الشعبية، والشعب مصدر السلطات، وصولاً إلى حفظ أمن المجتمع. وفي الدولة المدنية تنشأ علاقة بين الدولة والأمة تقوم على «الاعتماد المتبادل» لتحقيق المصلحة العيا للمجتمع، وتعظيم المجال المشترك بينهما، فالشعب الناهض ليس بديلاً من الدولة ولا مزاحماً لها، وإنما متكامل معها، ونعتبر دورها مصدراً من مصادر قوة الدولة. وتعد الدولة مصدراً من مصادر قوة الأمة، بما توفره من مؤسسات أهلية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وبما تتيحه من مجالات تحرك أمام المواطنين، كما أن الأمة مصدر من مصادر قوة الدولة، بما تتحمله من أعباء وخدمات. وبهذا المعنى يكون العمل الأهلي أحد أهم آليات تحقيق التكامل بين الشعب والدولة ضمن إطار تعاوني، لا تسمح فيه للدولة بالتضخم بحجة توفير الخدمات العامة، كما لا تتلاشى فيه سلطة الدولة أو تضعف، وإنما تظل حاضرة وقوية في حدود وظائفها الأساسية، لضمان الحد اللائق للمعيشة الإنسانية.»	**دولة مدنية**: الدولة الإسلامية هي دولة مدنية بالضرورة، لأن الوظائف فيها أساس توليها الكفاءة والخبرة الفنية المتخصصة والأدوار السياسية يقوم بها مواطنون منتخبون، تحقيقاً للإرادة الشعبية الحقيقية، والشعب مصدر السلطات، وصولاً إلى حفظ أمن المجتمع، إذ تنشأ علاقة بين السلطة والشعب تقوم على التكامل والتكافل لتحقيق المصلحة العليا للمجتمع. . . وللدولة وظائف دينية أساسية، فهي مسؤولة عن حماية وحراسة الدين، والدولة الإسلامية يكون عليها حماية غير المسلم في عقيدته وعبادته ودور عبادته وغيرها، ويكون عليها حراسة الإسلام وحماية شؤونه والتأكد من عدم وجود ما يعترض الممارسة الإسلامية من العبادة والدعوة والحج وغيرها. وتلك الوظائف الدينية تتمثل في رئيس الدولة أو رئيس الوزراء طبقاً للنظام السياسي القائم، ولهذا نرى أن رئيس الدولة أو رئيس الوزراء طبقاً للنظام السياسي القائم عليه واجبات تتعارض مع عقيدة غير المسلم، مما يجعل غير المسلم معفياً من القيام بهذه المهمة، طبقاً للشريعة الإسلامية، التي لا تلزم غير المسلم بواجب يتعارض مع عقيدته، كما أن قرار الحرب يمثل قراراً شرعياً، أي يجب أن يقوم على المقاصد والأسس التي حددتها الشريعة الإسلامية، مما يجعل رئيس الدولة أو رئيس الوزراء طبقاً للنظام السياسي القائم، إذا اتخذ بنفسه قرار الحرب مساءلاً عن استيفاء الجانب الشرعي لقيام الحرب، وهو بهذا يكون عليه واجب شرعي يلتزم به.

وفيما قد تخضع مسوّدة الحزب إلى مزيد من المراجعة، قبل أن يخرج البرنامج في صورته النهائية، فقد دلت القراءة بين المسوّدتين، حسب فهمي هويدي، على

«وجود تيارين على الأقل داخل قيادة الجماعة، أحدهما إصلاحي منفتح، والثاني محافظ ومنغلق. ويبدو أن كفة التيار الثاني هي الأرجح في دائرة القرار»[41].

رابعاً: النقابات

بحلول العام ٢٠٠٠ وحتى الآن لم تعد النقابات المهنية تحظى بالصيت الذي حظيت به منذ منتصف الثمانينيات وحتى التسعينيات، وإن ظل الإخوان يهيمنون على نقابات الأطباء، والمحامين، والعلميين[42]. فقد أسفر إلغاء الانتخابات منذ العام ١٩٩٠ عن تجميد فاعلية الإخوان في العمل النقابي، وأصيب أكثرهم بحالة الفتور التي نتجت من طول فترة بقائهم كأعضاء في مجلس إدارة النقابة[43]. وحسب د. محمد فودة، وهو قيادي إخواني، وعضو مجلس إدارة نقابة طب الأسنان: «أنا آخر مرة انتخبت فيها كانت سنة ٩٠، وأنا ما زلت عضواً في مجلس النقابة حتى الآن، أي ١٧ سنة متصلة، غير الفترات السابقة، فطبعاً الفتور دبّ في الكثير من الموجودين في النقابات، لأن الأشخاص لم تتغير، ولا يوجد دماء جديدة، والناس الفعالون في النقابة قليلون جداً الآن، لأن اهتمامات الأشخاص تغيّرت، وأنا اهتماماتي على مستوى مجلس النقابة ليس بالضرورة ستظلّ كما هي طول مدة وجودي في النقابة. بالتأكيد، عدم وجود انتخابات أصاب العمل النقابي بالجمود»[44].

وانعكست حالة الفتور على تراجع دور النقابات في الحراك السياسي الذي مرت به مصر منذ العام ٢٠٠٤، فلم يكن لها دور في انتخابات العام ٢٠٠٥، أو في التعديل الدستوري للعام ٢٠٠٧. ولم تعد نقابة الاطباء التي تحوي قيادات نشطة في التنظيم تلعب أدواراً حيوية كالدور الذي مارسته في حادثة زلزال ١٩٩٢، «بسبب موت بعضهم، وسفر بعضهم إلى الخارج، وبعضهم أصبح كبيراً في السن، وغير قادر على العطاء»[45]. وحسب أبو الفتوح، فإن النظام لم يخرج

(٤١) فهمي هويدي، «الإخوان في برنامج حزبهم.. ظالمون ومظلومون،» **الشرق الأوسط**، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٧.

(٤٢) على الرغم من القوانين التي سنها النظام لعرقلة سيطرة الإخوان على نقابة المحامين، يشكل الإخوان أغلبية في مجلس النقابة، حيث يحتلون ١٥ مقعداً من ٢٤.

(٤٣) ألغيت الانتخابات في معظم النقابات المهمة، التي يمكن أن يسطر عليها الإخوان، باستثناء نقابة الصحافيين والمحامين، التي تشهد انتخابات دورية منتظمة.

(٤٤) حوار شخصي مع د. محمد فودة، القاهرة، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٤٥) حوار شخصي مع د. عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. شهدت نقابة الأطباء وفاة عضوين من أعضاء مجلس النقابة الإخوان، منهم د. أنور شحاتة الذي أطلعني على أداء الإخوان في نقابة الأطباء فترة صعودهم في الثمانينيات. انظر الفصلين الثالث والرابع من هذا الكتاب.

الإخوان من النقابات، وإنما جمّد فاعليتهم بإلغائه الانتخابات. وعلى الرغم من أن أنشطة الجماعة الخدمية لم تتوقف، إلا أنها لم تعد تتمتع بالحيوية والمبادرة نفسهما اللتين كانت تتميز بهما في الثمانينيات. وقد سعى الإخوان في بعض النقابات، مثل نقابة الأطباء، إلى رفع قضايا على الدولة لإلزامها بإجراء الانتخابات النقابية، وحسب أبو الفتوح، مرة أخرى، حكمت المحكمة لصالح إجراء انتخابات، إلا أن الدولة رفضت تطبيق الحكم[46].

فيما يعتقد محمد حبيب أنه لا يمكن التعميم في حالة النقابات، وأنه لكل نقابة ظروفها، وأن هناك عوائق أخرى غير مجرد تضييق النظام، وحالة الفتور التي أصابت الإخوان في بعض النقابات. ففي نقابة العلميين، التي تحظى بوجود إخواني قوي، لا تستطيع النقابة أن تقدم خدمات ذات مغزى لأعضائها من علاج وتكافل، ومعاشات، بسبب «ضعف ميزانية النقابة، وضعف الموارد المالية من الاشتراكات»[47].

وتعتقد الحركة أنها فقدت فضاء مهماً من فضاءات المجتمع المدني في مصر، إلا أنها لا تعتقد أنها فقدت شرعيتها بين الطبقتين المتوسطة والدنيا، بسبب وجودها الحيوي في فضاءات أخرى، لا تستطيع الدولة تقويضها، كالجمعيات الخيرية، والمدارس، ومراكز العلاج في الأحياء السكنية[48]. ومن خلال تقديم أنشطة خدمية ومجتمعية في الأحياء، ومن خلال فضاءات غير تابعة للدولة، مثل المساجد، يراكم الإخوان «شرعية واقعية» تعوّض، ولو نسبياً، عن فقدان شرعية خدماتهم النقابية. ويتجلّى ذلك بوضوح في فترة الانتخابات البرلمانية، بالتصويت لمرشحي الحركة، لدوافع مصلحية ـ خدمية، أو عصبية ـ قبلية (كما في الصعيد)، أو لإفشال الحزب الحاكم.

خامساً: الحركة الطلابية

ظلّ الإخوان داخل الجامعة يتمتعون بنسبة من الحركة لم تتوفر للجماعة في فضاءات المجتمع الأخرى، على رغم تصعيد الصراع مع النظام. وانعكس ذلك على الحراك السياسي للطلبة، ولا سيما في الفترة من العام ٢٠٠٤ إلى العام

(٤٦) حوار شخصي مع د. عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٤٧) حوار شخصي مع د. محمد حبيب، القاهرة، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٤٨) يسيطر الإخوان على أكثر من ٢٣ مستشفى خاصة، تقدم خدمات تتفوق على خدمات المستشفيات الحكومية، وبأسعار زهيدة.

٢٠٠٧، وعلى تطور أنشطتهم الخدمية بحلول العام ٢٠٠٠، ما عزّز من شرعية الجماعة في الواقع المصري. وبخصوص الأنشطة الخدمية، فقد ظلت الخدمات التي تلبّي الحاجات التقليدية للطلبة، من طباعة مذكرات دراسية، ودورات تقوية، وإقامة معارض كتب وملابس وأدوات مختبرات بأسعار مدعومة، مستمرة، وإن اتسمت بمهنية أكبر، استهدفت دائرة أوسع من الطلبة غير المؤدلجين، بمن فيهم الأقباط[٤٩]. وسعت جامعات، مثل الإسكندرية والمنيا، إلى تطوير خدمة توفير حافلات خاصة (بأسعار رمزية) للطلبة الذين يسكنون مناطق بعيدة، إلا أن الخدمة توقفت بسبب تدخلات الأمن[٥٠].

واستمرت الخدمات تتجاوب مع احتياجات الطلبة، بمعنى أن القواعد الطلابية هي التي كانت تحدد طبيعة الخدمات التي تحتاج إليها، وليست قيادة العمل الطلابي (كما كانت «الجماعة الإسلامية» تدير خدماتها في السبعينيات). واستمر الإخوان يلتمسون احتياجات الطلبة عبر توزيع استبيانات الرأي، التي تطورت هي الأخرى، وأصبحت أقل تسييساً، وأكثر مقاربة لمشاكل الطلبة في الألفية الثانية. وشكّل الإخوان ما أسموه بـ «اللجنة الخدمية للطلاب» لترتيب وإدارة الأعمال الخدمية التي سيقومون بتقديمها على مدار السنة الدراسية، وشملت إحدى الخدمات تقديم استشارات نفسية واجتماعية للطلبة، وهي خدمة لم تكن موجودة في السنوات الماضية.

منذ نهاية التسعينيات، وبداية العقد الجديد، انتشرت في مصر، ولا سيما بين طلبة المدارس والجامعات، ظاهرة «الزواج العرفي»[٥١]. وإزاءها وزّع

(٤٩) على سبيل المثال، لم تعد المذكرات الدراسية، كما في العقود الماضية، تحوى مواعظ مثل «الحجاب فريضة إسلامية»، وإنما صارت أكثر حرفية في الطباعة والتغليف، بحيث تجذب انتباه جميع الفئات الطلابية من دون أن تسبب حرجاً أو إزعاجاً لأحد.

(٥٠) حوار شخصي مع عبد المنعم محمود، القاهرة، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. أنا ممتن لمحمود، ناشط طلابي سابق في جامعة الإسكندرية سنة ١٩٩٧، وعضو حالي في المكتب الطلابي لتنظيم الإخوان المسلمين، على المعلومات التي أمدني بها عن الحركة الطلابية الإخوانية في الجامعات، التي اعتمدت عليها مصدراً في كتابة هذا الجزء من الفصل.

(٥١) أشار مركز دراسات البحوث الاجتماعية والجنائية في مصر إلى أن عدد المتزوِّجين عرفيًّا يصل إلى أكثر من ٤٠٠ ألف حالة، وأن نسبة الزواج العرفي بين طلبة وطالبات الجامعات المصرية تفوق الـ ٢٠ بالمئة. ولا تقتصر ظاهرة انتشار الزواج العرفي (غير الموثّق رسمياً) بين طلبة الجامعات على مصر فحسب، وإنما تشمل دولاً عربية أخرى. ففي الأردن، أكدت مصادر رسمية وجود أكثر من ١٧٠ ألف حالة زواج عرفي بين طلبة الجامعات، فيما كشفت مصادر صحافية عن وجود أكثر من ٩ آلاف طالبة سودانية متزوجة عرفيًّا. نقلاً عن: **مجلة منبر السودان**.

الإخوان استبيانات رأي بين الطلبة لمعرفة حجم المشكلة. وطبقاً لعبد المنعم محمود، أحد طلبة جامعة الإسكندرية، كانت استجابة الطلبة مفاجئة: «وزعنا حوالى ٢٥ ألف نسخة من الاستبيان بين طلبة جامعة الإسكندرية [تضم أكثر من ١٠٠ ألف طالب]، واكتشفنا أن هناك حالات زواج عرفي كثيرة بين الطلبة والطالبات حتى في كليات لم نكن أن نتوقع أن يكون فيها هذه الظاهرة، وهي كليات الطب والهندسة: جاءتنا طالبات يقلن لنا «إحنا واقعين في المشكلة، وشوفوا لنا حل»، لدرجة أننا عثرنا على المأذون الذي بيعقد بين الطلبة الزواج العرفي. بدأنا ندرك أننا لمسنا قضية خطيرة، وأننا يجب أن نعمل شيئاً لمساعدة هؤلاء الطلبة»[٥٢].

واستعانت اللجنة الخدمية في جامعة الإسكندرية بمتخصصين من خارج الجامعة، لتقديم استشارات نفسية واجتماعية لهؤلاء الطلبة. وكانت خدمات هؤلاء المتخصصين، مثل د. عمرو أبو خليل، رئيس اتحاد عام الجامعات سابقاً، تقدم بصورة تطوعية ودون مقابل مادي. ومن المواضيع التي أثارتها اللجنة الطلابية في العام ٢٠٠٤ موضوع الحبّ، لصلته بظاهرة «الزواج العرفي»، وهو موضوع لم تكن الحركة الإسلامية تثيره في السنوات السابقة، أو تناولته بأسلوب ديني، ووعظي بحت. وعملت اللجنة على تأهيل أعضائها لطرح هذا الموضوع على الطلبة بالعقلية التي يستوعبها عموم الطلبة، وليس من منطلق ثنائية حلال/ حرام التقليدية في الخطاب الديني. يقول محمود: «لما أكلم الطالب العادي في الصف الإخواني عن الحب، سيقول لي: «حب إيه، ما ينفعش طبعاً، لأنه حرام.. فأنا كنت لازم أهيأه وأقول له: أنت ستتعامل مع عقليات ثانية، وأنه في شيء اسمه اتصال إنساني، لأن البشر مختلفين، وكان بيحصل لهم دورات تأهيل في فترة الصيف علشان يكونوا مستعدين للتعامل مع شريحة الطلبة الواسعة مع بداية العام الدراسي، بالشكل الذي يفهمه الطلبة وليس بالشكل الذي تتفقت عليه أنا»[٥٣].

ويمكن القول إن أهم ما ميّز خدمات الإخوان في الجامعة أنها كانت اجتماعية، وليست دينية بالمعني الأيديولوجي والوعظي، ما جعلها سائدة بين الطلبة الأقباط، وغير المنتمين دينياً أو سياسياً إلى الإخوان. ومن جانب آخر، فإن الخدمات كانت حساسة تجاه ما تريده الشريحة الطلابية، وليس ما تحتمه «أجندة»

(٥٢) حوار شخصي مع عبد المنعم محمود، القاهرة، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٥٣) المصدر نفسه.

الجماعة السياسية والدينية، ولا سيما أن قيادة التنظيم ظلت تمارس إدارة لامركزية على الوجود الإخواني داخل الفضاء الجامعي، باعتبار طبيعة الشريحة، ونسبة الحرية التي تتمتع بها هذه الشريحة مقارنة بسواها خارج الحرم الجامعي.

١ ـ تجميد الانتخابات الطلابية

من المؤكد أن إلغاء انتخابات النقابات المهنية أسفر في المحصّلة عن تجميد فاعلية الإخوان المسلمين داخل هذه المؤسسات، لكنه لم يُقصها عن شريحة أخرى لم تقل أهمية عن شريحة المهنيين من الطبقة المتوسطة، وهي الشريحة الطلابية في الجامعات. ولئن كان صعود الإخوان إلى النقابات فترة الثمانينيات (راجع الفصل الثالث)، كان هو التطور الذي استحوذ على اهتمام الدارسين عن الحركة، باعتبار تزايد نفوذهم وحيوية أنشطتهم الخدمية لشريحة مهمة من المجتمع، فإنه يمكن القول إنه بدءاً من العام ٢٠٠٠، يمكن اعتبار أن نفوذ الإخوان المتصاعد داخل الجامعات هو التطور الجدير بالاهتمام في المرحلة التالية، إلى جانب دراسة نفوذهم المتزايد في البرلمان. وما حادثة طلاب جامعة الأزهر التي اندلعت في العام ٢٠٠٦، سوى أحد تجلّيات تزايد أهمية الفضاء الجامعي كحلبة للصراع بين الإخوان والدولة، وهي حلبة كانت كامنة في الثمانينيات لحساب الفضاء النقابي الأكثر جلبة وصيتاً.

وإذا كان إلغاء الانتخابات النقابية أسفر عن ضمور روح المبادرة والحيوية لدى أعضاء مجلس نقابة الإخوان، فإن إقصاء الأمن للإخوان عن المشاركة في انتخابات اتحادات الطلبة كان له نتيجة عكسية، إذ زاد من حيوية حراك طلبة الجماعة داخل الفضاء الجامعي بصورة لم تشهدها الثمانينيات، ذروة حيوية الإخوان النقابية. ويمكن تعليل ذلك باختلاف طبيعة الجامعات عن النقابات في مصر. فالنقابة مؤسسة في النهاية حكومية، أو شبه حكومية، تعتمد على موارد الدولة في تقديم خدماتها إلى الأعضاء، ومن خلال الوزارات المعنية بطبيعة كل نقابة مهنية، وغالبية أعضاء النقابات، أو شريحة مهمة منهم، تعمل في مؤسسات الدولة، وبالتالي حرية الحراك السياسي والخدمي ليست مطلقة ويمكن تجميدها أو عرقلتها من خلال قوانين تؤثر في المحصلة في أداء العمل النقابي. وأما الجامعات، فهي مؤسسة حكومية أيضاً، لكن بطبيعتها غير ملتصقة بالدولة، والسور الذي يحيط بالفضاء الجامعي يسمح بدرجة أكبر من الحرية، طالما انحصر داخل السور ولم يخرج إلى بقية فضاءات المجتمع.

ومن جانب آخر، فإن الشريحة الطلابية نفسها تختلف جوهرياً عن شريحة المهنيين، كون الأولى شريحة نشطة بطبيعة الفئة العمرية التي تنتمي إليها (من ١٧ إلى ٢٠ سنة)، وبالتالي لا تتأثر حيويتها بما إذا كانت هناك انتخابات دورية أو لا، كما في حالة النقابات. إضافة إلى أن محدودية المدة التي يقضيها الطلبة في الجامعات (متوسطها ٤ سنوات) هي بحد ذاتها آلية تضمن استمرار حيوية هذه الشريحة المتجدّدة وعدم ترهلها بمرور سنوات طويلة، كما في حالة شريحة المهنيين في النقابات.

كما إن ثقافة الصحبة، وعصبية المجموعة التي يعزّزها الانتماء، والحاجة إلى تنظيم مشترك يسبغ على أعضائه شعوراً بالتميّز من الآخرين، ويمنحهم هوية ورؤية للتفاعل مع المحيط المعقّد الذين يعيشون وسطه، جميعها عناصر تحفيزية للحراك داخل الجامعة، يختلف عن الحراك الإخواني داخل النقابات. وبسبب اختلاف شريحة الطلاب عن شريحة المهنيين، والعمل الجامعي عن العمل النقابي، فإنه من غير المستبعد أن تسفر أجواء القمع التي استخدمتها الدولة ضد الإخوان في النقابات عن النتيجة نفسها في الجامعات، بل على العكس، ستفرز المزيد من الحراك والتفاعل، كما دلّت على ذلك أحداث طلبة الأزهر.

وبحلول العام ٢٠٠٠ لم تعد هناك انتخابات نزيهة داخل الجامعات في مصر، وإنما اتخذت انتخابات اتحاد الطلبة إجراء شكلياً يهدف إلى إنجاح مجموعات طلابية موالية للحزب الوطني، وغلق الفرصة أمام طلبة الإخوان للمنافسة. وعلى الرغم من أن هذه الممارسات كانت تحدث في التسعينيات، إلا أنه من بداية العام ١٩٩٨ وصاعداً فقدت انتخابات اتحادات الطلبة قيمتها، وأصبحت مجرد حدث رمزي يعرف الجميع نتائجه مسبقاً. وعلى الرغم من أن الإخوان ظلوا يسيطرون على كليات القمة في الجامعات المهمة، مثل كليتي الطب والهندسة (بسبب أعدادهم الكبيرة)، إلا أن الأمن نجح بالفعل في إقصاء الإخوان عن قيادة اتحادات الجامعة الممثلة للكليات، بحيث لم يعودوا يسيطرون على الاتحاد في جامعات القاهرة، والإسكندرية، والمنيا، وأسيوط، والزقازيق، كما كانوا منذ منتصف الثمانينيات ومستهل التسعينيات.

وبحلول العقد الجديد، بدأت إدارة الجامعة بالتعاون مع الأمن الموجود باستمرار داخل الحرم الجامعي في تكثيف وسائل عرقلتها لمشاركة الإخوان في انتخابات اتحاد الطلبة. ففي التسعينيات كان توقيت فتح باب الترشيح معلناً، وكانت الجامعة تراهن على قدرة الأمن في منع وصول طلبة الإخوان ومؤيديهم إلى

صناديق الاقتراع عن طريق استخدام أعمال العنف والبلطجة الطلابية ضدهم. ولما لم تفلح تلك الوسيلة أمام إصرار طلبة الإخوان على المشاركة، وتمكّن بعضهم من الفوز، لجأت إدارة الجامعة إلى وسيلة جديدة، وهي عدم الإعلان عن فتح باب الترشيح، وعمل الانتخابات بصورة سرية، أو مفاجئة، وهي تفضي في النهاية إلى نجاح مجموعات طلابية موالية، مثل تنظيم «حورس»، عن طريق التزكية، بحجة عدم وجود مرشحين منافسين[٥٤]. ونتيجة هذه الوسائل، فإنه بداية من العام ٢٠٠٢ لم يعد للإخوان وجود في اتحادات الطلاب، وهو تطور غير مسبوق.

ويبدو أن النظام اعتقد أنه بإقصاء الإخوان عن اتحاد الطلاب قد جمّد أنشطتهم داخل الجامعات، كما حصل مع النقابات، إلا أن اختلاف الشريحة الطلابية عن الشريحة النقابية، وإن كانت الشريحتان تنتميان إلى التنظيم نفسه، برهن على عكس ذلك. فإزاء سياسة الإقصاء صاغ طلبة الإخوان إجراءين للردّ على عملية التجميد والإقصاء: **أولهما** إعلان الطلبة عن انتمائهم إلى حركة الإخوان المسلمين «المحظورة»، والعمل داخل الحرم الجامعي تحت هذا المسمّى، وليس تحت مسمّى «التيار الإسلامي»، كما في السابق، و**ثانيهما** الإعلان عن انتخابات ما أسموه بـ «الاتحاد الحر»، بحيث يكون موازياً لاتحاد الطلبة «غير الحر» باعتباره واقعاً تحت سيطرة إدارة الجامعة وأمن الدولة.

تخلّى طلبة الإخوان عن مسمى «التيار الإسلامي» الذي كانوا يعملون به في الجامعة منذ الثمانينيات، وبدأوا منذ العام ٢٠٠٥ يعملون تحت مسمى طلبة «الإخوان المسلمين» مباشرة. وبالطبع، فإن التحول لم يكن مجرد لفظ، وإنما كان استجابة للحالة التي تمر بها الحركة في علاقتها مع السلطة. ففي الثمانينيات، ومع وجود منافسة طلابية بين «الإخوان» و«الجماعة الإسلامية»، كان الإخوان حريصين على أن يميّزوا أنفسهم من «الجماعة الإسلامية» المتشددة، ووجدوا أن مسمّى «الجماعة الإسلامية» الذي عرفت به الحركة الطلابية في نهاية السبعينيات يحدث خلطاً في الأذهان ويعرّض الإخوان للإحراج، فغيّروا الاسم في منتصف

(٥٤) وإذا ما تمكن طلبة الإخوان من معرفة توقيت الانتخابات بالصدفة أو عبر تسريب خبر توقيت إجرائها، فإن إدارة الجامعة تظل تعرقل مشاركتهم بوسائل أخرى، من ضمنها رفض إعطاء المرشحين الإخوان ورقة ترشيح، وإذا ما وافقت الإدارة الجامعية تحت ضغوط طلابية على إعطاء المرشح الإخواني ورقة الترشيح، فإنها تتلكأ في استلامها منه إلى حين غلق باب الترشح، ما حدا بعض الطلبة على اللجوء إلى النيابة لتسليم ورقة ترشيحه بشكل رسمي بحيث لا يمكن لإدارة الجامعة أن ترفضه. إلا أن طول إجراءات النيابة، مع محدودية فترة الانتخابات، لا يغير كثيراً في النتيجة النهائية.

الثمانينيات إلى «التيار الإسلامي»[٥٥]. وبالتأكيد، فإن أجواء منتصف الثمانينيات لم تكن تسمح للجماعة أن تتحول من مسمى «الجماعة الإسلامية» إلى مسمّى «الإخوان المسلمين» نقلة واحدة، لاعتبارات تتعلق بحجم الحركة، وعلاقتها بالدولة، ما حتّم عليها أن تتجنب استفزاز النظام، والتفرّغ للاستقطاب وإعادة بناء التنظيم.

وبحلول العام ٢٠٠٠، فإن الظروف بدت ملائمة كي يغيّر طلبة الجماعة اسمهم من «التيار الإسلامي» إلى «الإخوان المسلمين» صراحة. فقد اتسع نفوذ الحركة سياسياً واجتماعياً، مقابل ضمور جماعات العنف، وتحول بعضها إلى المصالحة مع النظام، وتزامن ذلك مع وجود مرشد الجماعة مهدي عاكف، الذي تبنّى سياسة أقل احتراساً من سياسة سلفه التلمساني، وأبو النصر، ومشهور، والهضيبي، إضافة إلى ظروف الحراك السياسي العام ضد النظام المترهل، بسبب سياسة «توريث الحكم». وجميعها عناصر تفاعلت داخل الحرم الجامعي، وأفرزت أجواء بين الطلبة تدفع باتجاه التصعيد، أو على الأقل التوقف عن ثقافة تلقي اللكمات.

وشعر النظام بانزعاج إزاء التسمية الجديدة أسفر عن تحقيقات مع طلبة الإخوان، انتهى بعضها بعقوبة الفصل، ونزع أية لوحات حائط يكتب عليها «طلاب الإخوان المسلمين»، فيما شهدت جامعات مقايضة الأمن بإعطاء الطلبة حرية القيام بأنشطتهم الجامعية، مقابل تخليهم عن اسم «الإخوان المسلمين»، والعودة إلى العمل تحت اسم «التيار الإسلامي»، وهي مقايضة شبيهة بما جرى في أعقاب زلزال ١٩٩٢ بسماح الأمن للإخوان بالعمل الإغاثي مقابل تخليهم عن استخدام شعار «الإسلام هو الحل»، الذي كانت تضعه الجماعة على واجهة خيماتها الإغاثية[٥٦].

وأما الإجراء الثاني فكان الدعوة إلى انتخابات «اتحاد طلبة حر»، يكون بديلاً من اتحاد طلبة الجامعة الذي تسيطر عليه الإدارة ورجال الأمن. وهو إجراء أزعج النظام لأنه كسر احتكار الجامعة في إدارة العملية الانتخابية، ودعا الطلبة إلى انتخابات موازية يشرف عليها مستقلون من أعضاء هيئة التدريس. وبدأت الدعوة إلى انتخابات «الاتحاد الحر» في العام ٢٠٠٦، بإدارة طلبة الإخوان وبمشاركة طلابية

(٥٥) لمعرفة الظروف التي كانت تمر بها مصر في منتصف الثمانينيات، سيما في مناطق الصعيد التي تصاعدت فيها عمليات العنف من الجماعة الإسلامية، والتي حدت بطلبة الإخوان إلى تغيير اسمهم من «الجماعة الإسلامية» إلى «التيار الإسلامي»، كما في جامعة «أسيوط»، انظر الفصل الثالث.

(٥٦) انظر الفصل الخامس.

وصلت إلى ٦٠ بالمئة، وهي نسبة كبيرة مقارنة بمن يشاركون في انتخابات اتحاد الطلبة التقليدي[٥٧]. وكانت نسبة مشاركة الطلبة عالية في جامعات الصعيد، مثل المنيا، وبني سويف، والفيوم، وأسيوط، على غير ما كان متوقعاً، باعتبارها معقلاً لـ «الجماعة الإسلامية»، ونظراً إلى الوجود الأمني المكثّف. وتطورت فكرة «الاتحاد الحر» في العام ٢٠٠٧ إلى «الاتحاد العام الحر لجامعات مصر»، يمثل الاتحادات الطلابية الحرة في الجامعات، كما في اللائحة الطلابية التي ألغاها السادات في العام ١٩٧٩. وطبقاً لمحمود، وهو ناشط طلابي سابق من جامعة الإسكندرية: «كانت هذه هي أول مرة يكون فيها اتحاد عام يمثل طلاب مصر منذ إلغاء لائحة العام ١٩٧٩. وفي هذه السنة (٢٠٠٧) انتخب أول رئيس عام للاتحاد، عمرو حامد، من اتحاد طلبة جامعة القاهرة، وله نائب، وأمانة عامة، وأمين عام مساعد من جامعة المنصورة، بانتخابات تمت أمام الكاميرات في نقابة المحامين، وبوجود إعلامي واسع، وبإشراف أعضاء هيئات التدريس. وعمرو حامد من الإخوان، لكن الطلبة في الاتحاد ليسوا بالضرورة من الإخوان، والانتخابات مفتوحة لجميع الطلبة، إخوان وغير إخوان. المهم أننا كنا نريد أن نكسر حاجز الخوف والسلبية لدى الطلبة، ونعمل حراكاً سياسياً في الجامعة يرفض تزوير الانتخابات. كنا نريد أن نعوّد الطلبة على رفض التزييف في الانتخابات، علشان لما يتخرج ويطلع برة سور الجامعة يرفض التزييف السياسي في انتخابات مجلس الشعب أيضاً»[٥٨].

٢ ـ حادثة طلبة الأزهر

أسفر تشكيل «الاتحاد الحر» و«الاتحاد العام الحر لجامعات مصر» عن تزايد إجراءات فصل الطلبة الذين شاركوا في الانتخابات بصرف النظر عن انتماءاتهم. وطال الفصل عدداً كبيراً من طلبة الإخوان في جامعة الأزهر تحديداً، باعتبار وجودهم القوي فيها[٥٩]. وقرر الطلبة المفصولون من جامعة الأزهر القيام باعتصام، يسبقه عرض تمثيلي، شبيه بالعرض الذي يقومون به من أجل دعم

(٥٧) حوار شخصي مع عبد المنعم محمود، القاهرة، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) يفصل الطالب من الجامعة لمدة قد تتراوح بين أسبوعين، إلى سنة، ولا يسمح له بالعودة إلى الجامعة إلا لأداء امتحانات نهاية الفصل الدراسي. ويضطر بعض الطلبة إلى إعادة العام الدراسي بسبب أنه لم يقم بأداء أعمال السنة، من أبحاث أو واجبات منزلية، وإن أدى جيداً في الامتحانات النهائية. وقد تصل مدة الفصل أحياناً إلى سنتين، وفي حالات نادرة، كما جامعة «حلوان»، تم فصل بعض الطلبة لمدة ٣ سنوات، بسبب مشاركتهم في انتخابات «الاتحاد الحر».

الانتفاضة الفلسطينية، لجذب انتباه وسائل الإعلام لقضيتهم. وقال محمود، أحد الإعلاميين الذين دعاهم طلبة الأزهر لحضور العرض: «اتصلوا بي وقالوا لي إنهم سيعملون عرضاً رياضياً قبل الاعتصام، المناهض لسياسة الفصل. لم استوعب معنى «العرض الرياضي»، فقلت للذي دعاني واسمه عبد الرحمن، لماذا العرض الرياضي؟ قال حتى نجذب أكبر عدد من الكاميرات. كان هذا بالنسبة إليهم هو الهدف من العرض. والذي حضر الاعتصام من وسائل الإعلام مجرد جريدة واحدة فقط هي **المصري اليوم**، وهي الجريدة التي صوّرت الحدث، على أنه مليشيات عسكرية، وليس عرضاً رياضياً، علماً بأن محرر الخبر، وأنا أعرفه شخصياً، والمصور الذي صوّر العرض، لم يقولا ذلك. لا شك في أن فكرة الطلبة للتعبير عن غضبهم كانت شاذة، ونحن كإخوان كنا نقول إن فكرتهم كانت شاذة، ولكن السياق السياسي الذي كانت تمر به البلد أيضاً، هو الذي جعل النظام يتبع سياسة تصيّد الأخطاء للتصعيد ضد الجماعة»[٦٠].

وبضغط من مكتب الطلاب في تنظيم الإخوان، الذي يعتبر محمود أحد أعضائه، أصدر طلبة الأزهر بياناً اعتذروا فيه عن الوسيلة التي لجأوا اليها للتعبير عن غضبهم، ومعللين: «إن ما دفعنا إلى إجراء هذا العرض التمثيلي هو ناتج من شعورنا بأن أحداً لا يسمع صوتنا، ولا يتحرك من أجل المطالبة بحريتنا داخل الجامعة»[٦١]. ولم تنشر الصحف الموالية للنظام البيان، فيما قام الأمن بمداهمات ليلية مسلحة لمدينة «أبراج الصفا» التي يسكنها طلبة الأزهر من الإخوان، وألقي القبض على ١٨٠ طالباً[٦٢]. ويرجع متخصص في شؤون الحركات الإسلامية التحرك الأمني إلى لغة التحريض والاستعداء التي روّجت لها صحف مدعومة من «الحزب الوطني»، مثل صحيفتي **روز اليوسف** و**نهضة مصر**[٦٣]. ولم

(٦٠) حوار شخصي مع عبد المنعم محمود، القاهرة، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٦١) بيان اعتذار طلاب الأزهر. وقد اعتبر د. عمرو الشوبكي، متخصص في الحركات الإسلامية، أن قيمة بيان طلبة الأزهر تكمن في أنه رسخ لثقافة جديدة في الخطاب الإخواني المعاصر وهي ثقافة الاعتذار، بدلاً من ثقافة التبرير الشائعة، وهو تحول اعتبره إيجابياً في إدارة الجماعة لأزماتها مع النظام والمجتمع.

(٦٢) وقد أصدر طلاب الإخوان المسلمين في الجامعات المصرية باسمهم بياناً بعنوان: «المصلحة من يذبح الطلبة؟»، اتهموا فيه النظام «بالسعي إلى تكميم الأفواه والتمييز بينهم على أساس الاعتقاد الفكري والرأي السياسي» ومؤكدين أن: «استخدام النظام للقبضة الأمنية ليس حلاً في مواجهة إفلاسه الدائم».

(٦٣) حوار شخصي مع د. ضياء الدين رشوان، القاهرة، ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. وطبقاً لرشوان، فإن خطاب هذه الصحف، الذي وصل إلى حد التطاول على أمن الدولة لأنه لم يحرك ساكناً أمام ما وصفوه بـ «قوات عسكرية» غير شرعية في الأزهر، هو الذي حرك الأمن للقبض على الطلبة، بالرغم من مرور ٥ أيام على حادثة الاعتصام.

تطل مداهمات الاعتقال طلبة الأزهر فحسب، وإنما وسّع النظام دائرة التصعيد، فألقى القبض على رجال أعمال وقيادات في الإخوان، شملت نائب المرشد العام، خيرت الشاطر، وحولتهم إلى محاكمة عسكرية، على ذمة أحداث قضية الأزهر[٦٤].

٣ ـ الحراك السياسي الطلابي

شهدت مصر منذ العام ٢٠٠٤ حراكاً سياسياً غير مسبوق، بدأ كردة فعل شعبية رافضة لرغبة الرئيس مبارك في تمديد رئاسته لفترة رابعة، واستمرت في تصاعد بانتخابات العام ٢٠٠٥، والتعديلات الدستورية في العام ٢٠٠٧. وانعكس الحراك على نخبة المثقفين بتأسيس حركة «كفاية»، التي ابتكرت ثقافة إنزال الناس إلى الشوارع بمسيرات سلمية، فيما انعكس الحراك داخل الفضاء الجامعي أيضاً[٦٥]. ففي العام ٢٠٠٥ بدأ طلبة الإخوان حملة «معاً للإصلاح»، بمشاركة تيارات طلابية، اشتراكية ومستقلة. وانطلقت الحملة باسم «الإخوان» من جامعة القاهرة، بمسيرة شارك فيها طلاب الحركة من جامعات أخرى[٦٦]. وركّزت «معاً للإصلاح» على هموم الطلبة، وأهمها ضرورة إعادة اللائحة الطلابية التي ألغاها السادات في العام ١٩٧٩، وقدمت نموذجاً محدّثاً للائحة الطلابية، أكدت فيه ضرورة حرية العمل الطلابي، ونزاهة الانتخابات الطلابية، وعودة «الاتحاد العام لطلاب مصر»[٦٧]. وشملت كذلك الحديث عن الفساد في مصر، ولا سيما في التعليم: «مدرجات الجامعة قديمة ومهترئة، والمختبرات غير معدة

(٦٤) ولا يزال الـ ١٦عشر إخوانياً من رجال المال، بمن فيهم الشاطر، في السجن، بالرغم من قرار المحكمة الإدارية بإبطال حكم الرئيس المصري بتحويلهم إلى محكمة عسكرية.

(٦٥) تأسست حركة كفاية «الحركة المصرية من أجل التغيير» في صيف ٢٠٠٤ من مجموعة من المثقفين، والمحامين وأساتذة الجامعات، كردة فعل لرفض تمديد رئاسة مبارك لفترة رابعة، واكتسبت شعبية من خلال نزولها إلى الشارع وعمل اعتصامات سلمية في مختلف المحافظات. وينتمي للحركة رموز فكرية مثل المستشار طارق البشري، ود. عبد الوهاب المسيري، واسحاق روحي، وعبد الحليم قنديل، المتحدث باسم الحركة. وأما مبادرة «الإصلاح» فقد أطلقها مرشد الإخوان، مهدي عاكف، في نقابة الصحافيين، آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٦٦) بتنسيق من «مكتب الطلاب» في تنظيم الإخوان، حضر عشرات طلبة الإخوان من الجامعات المصرية (حوالى ١٦ جامعة) إلى جامعة القاهرة، للمشاركة في إطلاق الحملة، وحسب التقديرات فإن المسيرة ضمت آلاف الطلبة، من انتماءات مختلفة.

(٦٧) وقد أعد اللائحة نخبة من طلبة الإخوان وغيرهم من التيارات الأخرى، شملت اشتراكيين، وراجعها د. عاطف البنا، أستاذ قانون دستوري، وسلمها الطلبة في المسيرة إلى وزير التعليم وقتئذ، د. اسماعيل سلامة، إلا أن ذلك لم يسفر عن نتيجة إيجابية.

إعداداً يتيح أن نطبّق عملياً ما نتعلمه، والجو العام فاسد، فلا يمكن أن نحرز تقدماً في دراستنا طالما نفتقد الحرية»[٦٨].

ووظّف الإخوان الحرية النسبية للحركة داخل الفضاء الجامعي لتعبئة الطلبة للمشاركة السياسية ودعم الجماعة في انتخاباتها البرلمانية في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ (كما في الفترات الانتخابية السابقة)[٦٩]. واستغل الطلبة على حائط الحرم الجامعي مساحة متاحة لتعليق صور مرشحي الجماعة، وتوزيع برنامجهم الانتخابي، وحثّ الطلبة على التصويت لهم. وراهن طلبة الإخوان على إمكانية دفع الطلبة إلى دعم مرشحيهم السياسيين، على اعتبار أنهم ينتمون إلى التيار نفسه الذي تستفيد الطلبة من خدماته داخل الجامعة، فيما استفادوا أيضاً من تدهور شعبية «الحزب الوطني» لحثّ طلبة أقباط على التصويت لهم: «في زملاء لنا مسيحيين قالوا لنا إحنا أعطينا صوتنا للإخوان، نكاية في الحزب [الوطني] الفاسد»[٧٠].

وامتدت جهود طلبة الجماعة التعبوية إلى خارج السور أيضاً، إذ قاموا بتوزيع برامج مرشحيهم في المدن الجامعية (مساكن الطلبة)، وأرشدوا من يحق له التصويت (١٨ سنة فما فوق، غالباً في سنته الجامعية الثانية) بما يتوجب عليه فعله للإدلاء بصوته بدءاً من الذهاب إلى قسم الشرطة لاستخراج بطاقة انتخابية، وانتهاء بإرشاده إلى مقر لجنة التصويت في منطقة سكنه.

وشملت حملات الطلبة، حملة «نرفض»، إزاء التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠٧، من خلال توزيع منشورات داخل الجامعة، وهو ما لا تستطيع الجماعة القيام به خارج سور الجامعة[٧١]. وارتكزت الحملة على رفض: إقصاء الحريات، واستبعاد القضاة عن العملية الانتخابية، وفصل الدين عن الدولة[٧٢].

وبدراسة أداء الحركة الطلابية منذ العام ٢٠٠٠ وحتى التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠٧، فإنه يمكن الخروج بمجموعة استنتاجات:

(٦٨) حوار شخصي مع عبد المنعم محمود، القاهرة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٦٩) انظر الفصلين الثالث والرابع من هذا الكتاب.

(٧٠) حوار شخصي مع عبد المنعم محمود، القاهرة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٧١) تطبع المنشورات وتوزع داخل الحرم الجامعي، ويتراوح عدد المنشورات في كبريات الجامعات ما بين ٣٠ ألف (جامعة الإسكندرية) و٦٠ ألف نسخة (جامعة القاهرة). وحملت المنشورات التي وزعت في الجامعات التي يسيطر عليها الإخوان الشعار نفسه، ما عزز الصبغة التنظيمية في العمل الطلابي.

(٧٢) صدر بيان «الحملة الطلابية لمناهضة التعديلات الدستورية»، باسم «طلاب الإخوان المسلمين بجامعات مصر» في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧.

أ ـ اتسمت الشريحة الطلابية بحيوية وحراك، تفوق حالة الكمون التي طالت أعضاء الحركة في النقابات، وقلنا إن ذلك ارتبط بطبيعة المرحلة العمرية، وطبيعة الفضاء الجامعي.

ب ـ تطور الخطاب الإخواني داخل الجامعة نحو مزيد من العمل مع من هم خارج التنظيم، بما في ذلك الأقباط، سواء على مستوى صياغة الخدمات الطلابية، أو التعبئة السياسية.

ج ـ الانتقال بالعمل الطلابي من مظلة «التيار الإسلامي» إلى «الإخوان المسلمين»، وهو تطور يتوازى مع حالة الحراك التي تمر بها مصر منذ العام ٢٠٠٤ وحتى الآن، وإصرار الجماعة على إثبات وجودها، رغم استمرار الدولة على عدم الاعتراف بشرعيتها.

سادساً: نوادي أعضاء هيئة التدريس

مقارنةً بالحركة الطلابية، نجح النظام في إقصاء الإخوان عن سيطرتهم على نوادي أعضاء هيئة التدريس. وعلى الرغم من أن أعضاء هيئة التدريس يشاطرون الشريحة الطلابية الفضاء الجامعي ذاته، بما فيه من حرية نسبية، إلا أنهم في المحصّلة موظفون في الجامعة، ولا يحظون بالقدرة نفسها على الحركة والمناورة. ولذلك فإن مآل الإخوان في نوادي أعضاء هيئة التدريس كان شبيهاً بمآلهم في النقابات. فباستثناء «نادي أعضاء هيئة التدريس» في جامعة القاهرة، تمّت تصفية الإخوان من بقية نوادي الجامعات بحلول العام ٢٠٠٧.

في التسعينيات حاول النظام دعم مرشحيه للفوز في انتخابات مجلس إدارة النوادي، إلا أن محاولاته باءت بالفشل[٧٣]. فلجأ في النهاية إلى تشكيل نواد بديلة، تسعى إلى توفير الخدمات نفسها التي يوفرها الإخوان، أطلقوا عليها اسم «نوادي الجامعة». ولأول مرة أصبح هناك، في آن واحد، في جامعة أسيوط، مثلا، «نادي أعضاء هيئة تدريس جامعة أسيوط» الذي يسيطر عليه الإخوان من خلال انتخابات دورية، و«نادي جامعة أسيوط» الذي يسيطر عليه الحزب الوطني. وبوجود «نادي الجامعة» الذي أقطعته الدولة أرضاً بمنشآت مجهزة، وميزانية ثابتة، كانت الدولة، من خلال رئيس الجامعة ومجلس إدارة الجامعة، تضع العراقيل

(٧٣) وكان النظام يستعين بأجهزة الدولة ممثلة في وزارة التعليم العالي، ومجلس «الشباب والرياضة» ووزارة الشؤون الاجتماعية.

القانونية والأمنية أمام نوادي أعضاء هيئة التدريس «الشرعية»، ما جمّدها نهائياً[٧٤].

وفقد الإخوان، مع النقابات، مظلة قانونية أخرى كانوا يعملون تحتها[٧٥]. ولم يستطع مدعومو «الحزب الوطني» أن يؤدوا الخدمات نفسها التي كانت تؤديها الجماعة لأعضاء النادي، ما أعاد نوادي الجامعة إلى حالة الكمون التي كانت عليه في بداية الثمانينيات[٧٦].

سابعاً: المال في صراع النظام مع الإخوان المسلمين

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ شنّ النظام حملة اعتقالات طالت رجال أعمال في الجماعة بتهمة «غسيل الأموال»، وحوّلهم إلى محاكمات عسكرية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ما أثار الجدل حول البعد المالي في الصراع بين الإخوان والنظام[٧٧]. وربما فيما كان مفهوماً تحويل القيادات الوسطى في الجماعة إلى محاكمات عسكرية في العام ١٩٩٥، باعتبارها مثّلت مفاصل حركة الجماعة في الفضاء النقابي والبرلماني، فإن استهداف رجال المال بعد ذلك بـ ١٢ سنة، يمثل مرحلة متطورة في الصراع، لم تتضح دوافعها بعد. ويمكن بالعموم القول إن تزايد نفوذ الحركة، سياسياً وشعبياً، ووصول الإسلاميين إلى السلطة في بعض الدول المجاورة، حالة «حماس» تحديداً، ونجاح الإسلاميين في الانتخابات التشريعية في مصر، والكويت، والبحرين، والمغرب، وتحالف أمريكا مع الأنظمة السلطوية بعد أحداث أيلول/سبتمبر في مقاومة الارهاب، جميعها شكّلت عوامل متوازية لدوافع

(٧٤) في جامعة الإسكندرية، مثلاً، سنة ٢٠٠٦، فاز الإخوان في انتخابات نوادي أعضاء هيئة التدريس، إلا أن محافظ الإسكندرية، بصفته مفوضاً من وزارة الشؤون الاجتماعية، تدخل وحل «مجلس الإدارة».

(٧٥) حوار شخصي مع د. محمد حبيب، القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٧٦) كان أهم الأنشطة الخدمية التي قام بها الإخوان في نوادي أعضاء هيئة التدريس هو تحسين مستوى الرواتب المدرسين المساعدين، حديثي التخرج، والقفز بها من ٢٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه في نهاية الثمانينيات، إلى جانب خدمات الرعاية الصحية والتكافلية. انظر الفصل الرابع.

(٧٧) طالت الحملة نائب المرشد خيرت الشاطر، صاحب شركة «سلسبيل لتكنولوجيا المعلومات»، وحسن مالك رئيس مجلس إدارة شركة «استقبال» للأثاث و«سرار» للملابس، ومدحت الحداد رئيس مجلس الشركة العربية للتعمير، وعبد الرحمن سعودي رئيس مجلس إدارة شركة التنمية العمرانية، وخالد عودة، نجل عبد القادر عودة، ورجل أعمال في أسيوط، وآخرون بتهمة «غسيل الأموال»، وتمويل النشاط السري للجماعة، وإنشاء ثلاث محطات فضائية بتمويل ٢٠ مليون دولار لنشر فكر الحركة. كما شملت الحكم غيابياً على مقيمين بالخارج شملت منسق العلاقات الدولية للجماعة رجل الأعمال يوسف ندا، المقيم في سويسرا، وتوفيق الواعي في الكويت، وإبراهيم الزيات في ألمانيا.

النظام ضد الحركة. ولكن يظل السؤال مطروحاً: لماذا استهداف مال الإخوان الآن؟

يعتقد ضياء رشوان أن استهداف مال الإخوان هو من باب «تجريب الأمن لوسيلة جديدة في تقليص نفوذ الحركة»، بعد فشل وسائله السابقة، التي شملت الاعتقال والمحاكمة والتشويه الإعلامي. ويحكم رشوان على هذه الاستراتيجية الأمنية بالفشل لاعتقاده أن نفوذ الإخوان لا يكمن في مواردهم المالية، وإنما في قوة بنيتهم التنظيمية، والتزام الأعضاء بأهداف الجماعة[٧٨]. ويرى أن موارد الجماعة المالية ليست بالضخامة التي يصوّرها الإعلام الحكومي المصري، وأن تكاليف أنشطتها تتم بجهود فردية من أعضائها.

وتربط قيادات الحركة استهداف مال الإخوان بفوزهم غير المتوقع بـ ٨٨ مقعداً في انتخابات العام ٢٠٠٥، ومحاولة النظام «تجفيف منابع الدعم المالي» لحملاتهم الانتخابية، باعتقال أعضاء التمويل في الجماعة، وتحويلهم إلى محاكمات عسكرية. ولفهم العلاقة بين المال وصعود الإخوان السياسي، أشير إلى مصادر التمويل الرئيسية لدى الجماعة، وهي:

أ ـ دور رجال الأعمال داخل مصر.

ب ـ دور الإخوان المصريين خارج مصر.

ج ـ اشتراكات أفراد الجماعة، وتطوعهم لدعم الحملات الانتخابية.

بالنسبة إلى دور رجال الأعمال (مثل عبد الرحمن سعودي في المقاولات، وحسن مالك، الذي يمتلك أكثر من شركة، وشريكه خيرت الشاطر)، فإنهم يقدمون دعماً مالياً مهماً للجماعة في فترة حملاتها الانتخابية[٧٩]. هذا سوى الاشتراكات التي يدفعونها بانتظام باعتبار عضويتهم، وهي نسبة محددة بـ ١٠ بالمئة من دخلهم[٨٠]. ويدفع الإخوان الذين يعملون في الخليج وليبيا اشتراكات شهرية منتظمة تزيد نسبتها في فترة الانتخابات. وفي هذا الوقت يظل عدد أعضاء الإخوان في مصر غير معلن، إلا أنه يبلغ مئات الآلاف، وهؤلاء يدفعون اشتراكات تدعم أنشطة الجماعة[٨١].

(٧٨) حوار شخصي مع ضياء الدين رشوان، القاهرة، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٧٩) حوار شخصي مع محمد حبيب، القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٨٠) يدفع بعض رجال الأعمال زكاته السنوية أيضاً للجماعة.

(٨١) تقدر مصادر صحافية حكومية مثل **الأهرام** عدد أعضاء الإخوان المسلمين في مصر بنحو ٨٠٠ ألف عضو.

وفيما لم يكن دور رجال الأعمال في دعم أنشطة الحركة جديداً، إلا أن استهدافهم في العام ٢٠٠٧ تحديداً كان بسبب تنامي دورهم في انتخابات العام ٢٠٠٥، مقارنة بانتخابات العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٠. فقد اتسمت انتخابات العام ٢٠٠٥ بالكلفة المالية الباهظة على دعاية المرشحين، مقارنة بالسنوات الماضية. وأشارت دراسة إلى أن نفقات مجموع المرشحين المصريين الذين خاضوا انتخابات العام ٢٠٠٥ وصلت إلى ٥ مليارات جنيه، وهي أربعة أضعاف نفقات انتخابات العام ٢٠٠٠[٨٢]. وأنه فيما بلغ متوسط ما أنفقه المرشح الواحد في العام ٢٠٠٠، حوالى ٣٧٥ ألف جنيه، فإنه وصل إلى مليون جنيه في العام ٢٠٠٥، وأن كلفة المقعد الواحد من مقاعد مجلس الشعب الـ ٤٤٤ وصلت إلى ١٢ مليون جنيه[٨٣]. وحسب هذه التقديرات افترض الأمن أن الإخوان أنفقوا أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه لدعم مرشحيهم الـ ١٦١، وأن رجال الأعمال كانوا المموّل الرئيسي لهذه النفقات، ما سلّط الأضواء الأمنية عليهم.

وفيما يرى العريان أن إنفاق الإخوان على حملاتهم الانتخابية لا يبرر اعتقال الأمن لرجال الأعمال ما داموا يموّلون أنشطة سلمية[٨٤]، فإن مصادر إخوانية ومستقلة تشكّك في صحة الـ ٣٠٠ مليون كرقم، مشيرة إلى أنه تم تحديده قياساً على ما أنفقه مرشحو الحزب الوطني، ما أكد أن الإخوان هم خصم منافس للنظام. وحسب عبد المنعم أبو الفتوح، القيادي في الجماعة: «أنا قابلت أحد القيادات الأمنيّة في وزارة الداخلية، وقال لي أنتم صرفتم أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه على انتخابات مجلس الشعب، وهذا أزعجنا، فقلت له أنا أعرف من أين أتيت بهذا الرقم. أنت سألت أحد أعضاء الحزب الوطني المرشحين في انتخابات العام ٢٠٠٥، كم صرف على دائرته، فقال لك صرفت ٢ مليون جنيه على الدعاية، فقلت إن الإخوان نزلوا بـ ١٦١ مرشحاً، و١٦١ × ٢ مليون = ٣٢٢ مليون جنيه. وهذا رقم ضخم، فيسألني من أين حصلتم على هذه الاموال؟»[٨٥].

ويقدّر أبو الفتوح أن مجموع ما أنفقه الإخوان على حملتهم الانتخابية في العام

(٨٢) دراسة أجراها حمدي عبد العظيم، في: **نهضة مصر**، ١٨/١٢/٢٠٠٧.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) وحسب العريان: «الذي من المفترض أن يخيف النظام المصري هو التمويل الذي ينفق لأغراض إرهابية أو عسكرية، أو أغراض مشبوهة تهدف إلى إحراج النظام وكشف سوءاته وليس التمويل لأغراض سياسية سلمية». حوار شخصي مع عصام العريان، القاهرة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٨٥) حوار شخصي مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٢٠٠٥ لا يتجاوز ١٠ ملايين جنيه لأن «٩٠ بالمئة من الجهد الذي يبذله المرشح في دائرته مبني على تطوع بقية أعضاء الجماعة في الدائرة لدعم حملته». ويقارن أبو الفتوح بين نفقات مرشح الإخوان ومرشح الحزب الوطني قائلاً: «مرشح الحزب الوطني صرف ٢ مليون بالفعل، لأنه عندما يأتي يعمل يافطة انتخابية بتكلفه ١٠٠ جنيه، واللي يعلقها له يأخذ ٢٠٠ جنيه، واللي يعدّلها بعد أن تعلّقت يأخذ ١٠٠ جنيه، واللي يطلع يربط الحبل المقطوع يأخذ ١٠٠ جنيه، فلما يعمل يافطة واحدة في دائرته بتكلفة ٢٠٠٠ جنيه، فلما يشوف عدد اليفط، والأكل للناس المندوبين، بيلاقي نفسه صرف مبالغ كثيرة. أما مرشح الإخوان، فالذي يكتب له اليافطة متطوع، والذي يعلّق متطوع، والذي يأتي بالقماش متطوّع. نحن نصرف، لا أقول لا نصرف، لكن ليس ببذخ مرشح الحزب الوطني الذي يصرف ٢ مليون»[٨٦].

١ ـ الهيكل المالي للإخوان المسلمين

لفهم تداعيات اعتقال رجال الأعمال على قوة الجماعة، وما إذا كان اعتقالهم سيحسم الصراع لصالح النظام، لا بد من تسليط الضوء على الهيكل المالي للإخوان، وتحديد حجم نفوذ رجال المال نسبة إلى بنية التنظيم، ودينامية الحركة في المجتمع المصري:

أ ـ هناك خط فاصل بين ما تملكه الجماعة من ميزانية تابعة للتنظيم، وما يملكه أعضاؤها من رأس مال خاص بهم، ومن المهم في أي تحليل عدم الخلط بين الاثنين.

ب ـ منذ حلّ الإخوان ومصادرة ممتلكاتهم في العام ١٩٥٤، حرصت الجماعة على ألا يكون لها مشاريع مملوكة لها، وأن تعتمد في تمويل أنشطتها على اشتراكات الأعضاء، وما تتلقاه من دعم من شرائح في المجتمع نتيجة شرعيتها الاجتماعية[٨٧].

(٨٦) حوار شخصي مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. ونقل عمرو الشوبكي عن علي بيومي، مراقب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قوله إن الإخوان أداروا حملتهم الانتخابية من خلال نظام تكافل اجتماعي، وهو نظام معروف لدى الحركة منذ القدم. ونقل الشوبكي عن مكارم البديري، مرشحة الإخوان عن دائرة «مدينة نصر» قولها إن تمويل الحملات الانتخابية يتم بالتضامن، وإن فريق العمل متطوع، ويساهم في كتابة اللافتات، وتعليقها، وعمل الرسومات، وعمل الدعاية دون مقابل، كما إن عمل الدعاية عن طريق اللوحات الالكترونية يتم بسعر التكلفة، وتبرع بعض رجال الأعمال». انظر: عمرو الشوبكي، «الإخوان المسلمون،» في: ربيع، محرر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥**، ص ١٦٣ ـ ١٦٦.

(٨٧) انظر الفصل الثاني.

ج ـ تدير الجماعة أنشطتها العامة، بما فيها حملات الدعاية في فترة الانتخابات، من خلال نوعين من الإنفاق: إنفاق مركزي يتم من خلال صندوق التنظيم في القاهرة، وإنفاق غير مركزي يتم من خلال صندوق شُعب وفروع التنظيم في بقية المناطق والمحافظات. وفيما قد يؤثر اعتقال رجال الأعمال في نفقات الجماعة المركزية، فإنه بالتأكيد لن يؤثر في نفقات الجماعة غير المركزية[٨٨].

وتغطي النفقات المركزية عند الإخوان نشاطين أساسيين، هما، حفل إفطار رمضان الذي تقيمه الجماعة سنوياً، وحملات الدعاية الانتخابية في بعض المحافظات الكبيرة، مثل القاهرة والإسكندرية. وحسب ضياء رشوان، الذي درس هذين النشاطين عن قرب، فإن دور رجال الأعمال فيه مهم، ولكن ليس بالحجم نفسه الذي تفترضه الدوائر الأمنية: «الأنشطة المركزية للإخوان نشاطين لا ثالث لهما: النشاط **الأول** حفل الإفطار السنوي الذي يعمله الإخوان، وهذا حسب التقديرات الأمنية هذه السنة [٢٠٠٧] وطبقاً للفواتير ٢٢٥ ألف جنيه، وهذا مبلغ يدفعه واحد ونصف غني، يعني أحد رجال الأعمال الإخوان البسطاء، والنشاط **الثاني** هو الانتخابات، والانتخابات لا تحدث كل يوم، وإنما كل ٥ سنوات، وليس كل الدوائر تنفق مثل بعضها، في المدن مثل القاهرة والإسكندرية التكلفة عالية، وأما في الريف فالنفقات ممكن تكون ١٠٠/١ مما ينفق في القاهرة»[٨٩].

وأما بقية أنشطة الجماعة في المناطق المختلفة، فإن تغطية نفقاتها يتم من خلال صندوق الشعبة، وهي حصيلة اشتراكات أعضاء الشعبة، أو من خلال مؤسسات اجتماعية تسيطر عليها الجماعة، أو تبرعات من أفراد المجتمع مستفيدين من خدمات الإخوان. ومرة أخرى، يشرح رشوان طبيعة النفقات غير المركزية: «الإخوان في شعبة من الشعب يتحركون بأكثر من طريقة، أولاً هو عنده مصروفات خاصة بالتنظيم من اشتراكات الشعبة أو الأسرة، ثم الإخوان ينشطون أيضاً في جمعيات أهلية، والإخوان لديهم مئات الجمعيات، سواء لهم أو هم شركاء في مجالس إدارتها، وهي جمعيات كلها قانونية، وفقاً لقانون اسمه قانون الجمعيات الأهلية في مصر، والتبرع لها بيتم من خلال أفراد بيدفعوا للجمعيات، وبالتالي هو [الإخوان] لما يحب يعمل مشروع بيعمله من خلال جمعية أهلية، وليس من خلال أموال خاصة بالإخوان. وبالنسبة إلى حملات الدعاية الانتخابية في

(٨٨) حوار شخصي مع محمد حبيب، القاهرة، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٨٩) حوار شخصي مع ضياء الدين رشوان، القاهرة، ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

الريف، والصعيد، والأقاليم، فإنت لا تنفق عليها تقريباً مثل المدن الكبيرة مثل القاهرة، والإسكندرية، لأن الأمر يتعلق بمساهمات تطوعية من أقربائك وأهل دائرتك، ومن العيب اجتماعياً أنك تأخذ فلوس، وبالتالي ما يقال من أن الإخوان أنفقوا نصف مليار على الانتخابات... هذا كلام فارغ»[٩٠].

٢ ـ نفوذ رجال الأعمال

إن اللامركزية في حركة التنظيم، واعتماد الإخوان على اشتراكات وتطوع أعضائها، وتوظيف الجمعيات الأهلية التي تسيطر عليها، تجعل نفوذ رجال الأعمال على دينامية الجماعة محدوداً، وبالتالي أثر اعتقالهم محدوداً في معادلة الصراع مع النظام. ومن جانب آخر، فإنه لا يزال غير واضح حجم رأس المال لدى رجال الأعمال، ونسبة ما يصل من هذا الحجم إلى الإخوان كتنظيم. فهناك تضارب في الأرقام الخاصة بثروة رجال الأعمال الإخوان، وهناك خلط بين قيمة رأس مال مشاريعهم، والأرباح الحقيقية من وراء هذه المشاريع.

فحسب تقارير صحافية، ونقلاً عن محاضر التحقيق مع المعتقلين، فإن مجموع استثمارات الإخوان يتراوح ما بين ٧ إلى ٢٠ مليار جنيه[٩١]. ويبلغ حجم استثمارات عبد الرحمن سعودي، مثلاً، أحد رجال أعمال الإخوان، وصاحب شركة التنمية العمرانية، والجيزة الطبية، وسلسلة محلات «سعودي» ٣٠٠ مليون جنيه، فيما تبلغ استثمارات حسن مالك أكثر من ٢٥٠ مليون جنيه[٩٢]. ومن جانب آخر، فإن مصادر في الجماعة تعتقد أن الحملة الإعلامية التي شنّتها الدولة لتشويه صورة الإخوان، بالغت في توصيف نفوذ رجال الأعمال لتبرير اعتقالهم وتحويلهم إلى محاكمات عسكرية، مشيرة إلى أن الاستثمارات الحقيقية لرجال الأعمال محدودة، وأن دعمهم المالي للتنظيم محدود أيضاً. فحسب بدر محمد بدر: «حسب خبرتي على مدى ٣٠ سنة داخل الإخوان لا أجد شركة من شركات رجال الأعمال دعمت العمل الإخواني كما يفترض البعض، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية في مصر، وضعف السيولة، وقسوة الضرائب والفساد»[٩٣]. ويدلل

---

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) عبده زينة، «الأذرع المالية للإخوان: استهداف ممولي الإخوان في مصر.. عقاب على تبييض أموال أو خطوة لمحاصرتهم قبل التعديلات الدستورية؟،» **الشرق الأوسط**، ٢/ ٢/ ٢٠٠٧.

(٩٢) المصدر نفسه.

(٩٣) حوار شخصي مع بدر محمد بدر، القاهرة ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

بدر بعبد الرحمن سعودي، أحد رجال الأعمال الذين طالتهم الاعتقالات، بنموذج على ما يقول: «شركة مثل شركة عبد الرحمن سعودي، وهي من شركات المقاولات، أنا شخصياً توسطت لدى المدير المالي في الشركة لصرف مستحقات ظلت لأكثر من تسعة أشهر لأحد المهندسين العاملين فيها، لأنه هذه الشركات تتعامل مع الدولة هنا وهناك[٩٤]، فأحياناً تتأخر هذه الاموال، وتعاني هذه الشركات من تراكم الديون، بما فيها الفوائد، ولا تكاد تجد شركة تقول إن لديها فوائض، وهذا وضع اقتصادي عام يعرفه كل مصري، وأنا أؤكد هذا الكلام بحكم قربي منهم»[٩٥].

وفيما تقدّر ثروة رجال الأعمال الإخوان بمئات الملايين، فليس من الواضح ما إذا كانت هذه الأرقام تعبّر عن رأس المال المجمّد في أراض، وأبنية (مصانع وشركات... الخ)، أو عن الأرباح السائلة، أو عن كليهما معاً[٩٦]. وفي ظل تدني الأوضاع الاقتصادية في مصر، وسوء مناخ الاستثمار الأجنبي، وضعف القدرة الشرائية، فإن حركة المال السائلة من رجال الأعمال إلى الجماعة لدعم أنشطتها السياسية يبدو أنه ليس بالحجم الذي تشير إليه وسائل إعلام النظام. كما إن البنية اللامركزية في الهيكل المالي للإخوان تجعل دينامية الحركة في دوائر المحافظات والأقاليم ذاتية ومستقلة عن أموال رجال الأعمال[٩٧].

---

(٩٤) نفذت شركة التنمية العمرانية التي يمكلها سعودي الكثير من المشروعات الحكومية التابعة لوزارات التعليم والتعليم العالي والصحة.

(٩٥) حوار شخصي مع بدر محمد بدر، القاهرة ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. وأكد العريان الحالة نفسها المتعسرة بالنسبة إلى سعودي، على عكس القراءة الإعلامية الشائعة عنه:

«عبد الرحمن سعودي كان دفعتي في الجامعة، ولما بنلتقي في مناسبات اجتماعية، عرس أو عزاء، كان دائماً يشكو لي بأن شركته متعسرة، وأنا اعتقد أنه سعيد بأن شركته أُقفلت، لأنه أكثر من مرة يقول لي أنا لولا عندي موظفين، وناس وعمّال بياكلوا عيش أنا كنت قفلت الشركة، فالناس تضخّم الأشياء، ولا تقرأ الواقع قراءة صحيحة». حوار شخصي مع عصام العريان، القاهرة ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(٩٦) تشير محاضر التحقيق أن حجم خسائر أرباح شركات الإخوان بلغ نصف مليار جنيه، فيما يقدّر رأس المال لهذه الأرباح بـ ٢٠ مليار جنيه. نقلاً عن: **الشرق الأوسط**، ٢/ ٢/ ٢٠٠٧.

(٩٧) ما يدل على أن الجماعة لم تتأثر كثيراً من اعتقالات رجال الأعمال هو أن التنظيم ينفق على عوائل رجال الأعمال، الذين احتجزت الدولة أملاكهم، وعلى غيرهم من المعتقلين مساعدة شهرية تقدّر بـ٢٠٠٠ جنيه مصري شهرياً لكل أسرة. حوار شخصي مع مصدر إخواني، رفض ذكر اسمه. وحسب شبكة «إخوان أون لاين» التي تعبر عن الجماعة، فإن رجال الأعمال يعولون أكثر من ٥٠ أسرة، وبالتالي يصل مجموع ما تنفقه الجماعة على عوائل المعتقلين حوالى ١٠٠ ألف جنيه شهرياً. ويشير ذلك إلى أن مصادر التمويل في الجماعة ليست قائمة على دعم رجال الأعمال بقدر ما هي معتمدة على اشتراكات أعضائها وثقافة «التكافل الاجتماعي» السائدة في الجماعة.

ومن جانب آخر، ليس من الواضح الآثار المباشرة لاعتقال رجال الأعمال في اقتصاد الدولة، أخذاً في الاعتبار محدودية أرباح شركات الإخوان. إلا أن الآثار غير المباشرة ستكون سلبية من ناحيتين:

أ ـ من ناحية أن اعتقال رجال أعمال، يتعامل بعضهم مع شركات أجنبية، يخلق مناخاً طارداً لرأس المال الأجنبي الذي تحتاج إليه الدولة لتعزيز شرعيتها الاقتصادية. وقالت دراسة لهيئة سوق المال المصرية إن استهداف رجال أعمال أدى إلى بعث رسائل سلبية إلى الخارج عن مناخ الاستثمار داخل مصر. فحسب حسن مالك، مثلاً، رجل أعمال إخواني معروف: «قبل اعتقالي كنت قد تعاقدت مع شركة أجنبية [تركية] كبرى للاستثمار في مصر، واتفقت معها على إقامة مصنع ضخم لصناعة وتصدير الأثاث للخارج، وبعد إنهاء جميع الموافقات وتخصيص الأرض اللازمة للمصنع تم اعتقالي، فأنهت الشركة تعاقدها، وخرجت من مصر»[٩٨]. وأضافت هيئة سوق المال أن التصعيد الأمني قد يؤدي إلى انتكاسة في أداء البورصة، بعدما شاع خروج ٢١ مليار جنيه (حوالى ٣,٣ مليار دولار) من السوق المالية المحلية.

ب ـ من ناحية أن استهداف رجال أعمال الإخوان يسفر عن طرد مئات الموظفين الذين يعملون في مصانعهم، ما يفاقم من مشكلة البطالة المتزايدة في مصر[٩٩]. ويأتي ذلك في وقت تواجه فيه الدولة استياء عمّالياً من تردّي أوضاعها المالية، وبيع القطاع العام، وتنامي سياسة الخصخصة[١٠٠]. وهذه تمثل معضلة للنظام، فهو في الوقت الذي يريد أن يقلّم أظافر الجماعة المالية من خلال تصفية

---

(٩٨) وحسب موقع إلكتروني ناطق باسم الإخوان، يعتبر حسن مالك من أكثر المتضررين من حرب الحكومة على استثمارات الإخوان المسلمين لأن الدولة أغلقت له ١١ مشروعاً شملت شركة «مالك للتجارة والملابس الجاهزة» ومصنع «مالك للغزل» و«استقبال» للأثاث. وكان من المفترض، حسب مالك، أن يقوم مشروع مصنعه الذي أغلقته الدولة بتوظيف ١٠٠٠ عامل. انظر: حسونة حماد، «بالأرقام.. الخسائر الاقتصادية بسبب المحكمة العسكرية لقيادات الإخوان،» ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٧، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=32959>.

(٩٩) ليست هناك إحصاءات دقيقة عن مجموع العاملين الذين تضرروا من إقفال نحو ٢٥ شركة ومصنع تابع للإخوان، وحسب إحصاءات حالات فردية، فإن مجموعة شركات سعودي تضم حوالى ١٤٠٠ موظف، وحسن مالك حوالى ٥٠٠ موظف.

(١٠٠) ذكر تقرير لمركز الأرض المصري بأن سنة ٢٠٠٧ شهدت فصل ١٢٤ ألف عامل، و١٧٩ اعتصاماً، و٧٤ إضراباً عمالياً اعتراضاً على تردي أوضاعهم المالية، وتهديدهم بالطرد نتيجة الخصخصة. انظر التفاصيل تحت عنوان: «الاحتجاجات العمالية في ٢٠٠٧،» مؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان، ٣١/ ١/ ٢٠٠٨، <http://www.hrinfo.net/egypt/ae/2008/pr0131.shtml>.

استثمارات أعضائها، فإنه يقوّض فضاء عاماً يوفّر عملاً من دونه سيكون عاطلاً، وغاضباً على الدولة. ولما التقيت، خيرت الشاطر، نائب المرشد ورجل الأعمال، في العام ٢٠٠٢، استبعد أن يضرب النظام الكيانات الاقتصادية الإخوانية للدور الاجتماعي الذي تقوم به في التوظيف، وقال: «النهارده الوضع لا يحتمل إنه النظام يأتي ويضربني، وأنا عندي ٢٥٠ واحد يشتغلون في الشركة، ومسؤولين عن ٢٥٠ بيت، وغيري عنده ٥٠، وغيري عنده ٣٠. ممن تكون هذه الشركات تحت الرصد الأمني، ويشوف كيف تمشي، وفلوسها أين تتحرك، ويتابع حسابتها في البنوك، وسلّط عليها بتوع الضرائب، ويضيّق عليها إدارياً، وليس اقتصادياً. فأنا ألمس من النظام إنه حريص إنه لا يعمل مشاكل في الكيانات الاقتصادية اللي موجودة بغض النظر عن توجهها»[١٠١].

غير أن استهداف رجال أعمال الإخوان، وضرب كياناتهم الاقتصادية في العام ٢٠٠٧ دلاً على أن النظام وصل إلى مرحلة متقدمة من الخوف جعلته في النهاية يقايض شرعيته الاجتماعية بأمنه واستمرار بقائه السياسي.

خاتمة الفصل السابع

لقد شهدت السنوات الأولى من العقد الأول للألفية الثالثة، من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠٠٧ تحديداً، تطورات محلية وإقليمية ودولية مهمة، لم تغيّر جذرياً من معادلة الصراع التي حكمت علاقة الإخوان بالنظام المصري بداية من العام ١٩٩٠، لكنها بالتأكيد أعطت المعادلة أبعاداً جديدة. فقد مرت علاقة الإخوان بالنظام بمرحلتين رئيسيتين، حكمهما بحث كلّ من الجماعة ونظام مبارك عن الشرعية:

أ ـ **المرحلة الأولى**، ١٩٨١ ـ ١٩٩٠، اتسمت بالاستيعاب، وكان تسامح النظام مع الإخوان جزءاً من مساعي مبارك إلى تعزيز شرعيته بالتصالح مع المجتمع، بعد ظروف توتر العلاقة بين الدولة والمجتمع في السنوات الأخيرة لحكم السادات. واستفادت الجماعة من توجّه النظام، واقتنصت فرصة الإفساح لتأسيس شرعيتها الواقعية من خلال إعادة بناء تنظيم قوي انحلّ منذ الخمسينيات، وخدمات عبر مؤسسات المجتمع المدني والأهلي للطبقات الفاعلة في المجتمع.

ب ـ **المرحلة الثانية**، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠، اتسمت بالصراع، وتحجيم امتداد الجماعة بالقمع، في استراتيجية جديدة للحفاظ على أمن النظام، مقابل تنامي

---

(١٠١) حوار شخصي مع خيرت الشاطر، القاهرة، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

شرعية الجماعة الواقعية في النقابات والجامعات والمجتمع، وإن افتقدت الشرعية القانونية. وتعتبر السنوات التالية وحتى الآن امتداداً للمرحلة الثانية، مع تنوّع في دينامية الصراع. وفيما قنّنت التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠٧ معادلة الصراع بين النظام والإخوان، فإن الجدل مثار بقوة فيما إذا كانت المعادلة ستمتد إلى ما بعد نظام مبارك الجديد، أم ستبدأ بمجيء نظام جديد يضفي معادلة التسامح والاستيعاب التي حكمت علاقة الإخوان بالنظام المصري في سنوات حكمه الأولى، كما حدث مع السادات ومبارك، عندما يكون الإفساح للجماعة جزءاً من محاولة النظام الجديد تأسيس شرعيته؟

ولفهم أبعاد التطورات الجديدة في علاقة الصراع بين النظام والإخوان، نتناول التغيّرات في الأجواء العامة في مصر والعالم، والتغيّرات داخل النظام، وداخل الإخوان، وأثر جميع هذه التحولات في مستقبل علاقة الدولة والمجتمع في مصر.

١ ـ أجواء الانفتاح العام

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في تكنولوجيا المعلومات أضعف من قبضة الأنظمة السلطوية في التحكّم بما تراه وتسمعه شعوبها[١٠٢]. ولم تعد تكنولوجيا المعلومات منحصرة في القنوات الفضائية (قناة «الجزيرة» كحالة)، وإنما في الفضاءات الجديدة التي وفّرتها شبكة الإنترنت، مثل المدوّنات، التي أتاحت للمواطنين، ولأول مرة، أن يساهموا في إرسال المعلومة والتعبير عنها، وليس فقط أن يكونوا مستقبلين لها[١٠٣]. هذه الطفرة والوفرة في المعلومات، أسفرت، ضمن عوامل أخرى، عن حيوية وحراك سياسي واجتماعي في مصر والعديد من الدول العربية، لم يشهد لهما مثيل من قبل. ولم تكن الأحزاب السياسية التقليدية هي التي تقود هذا الحراك، وإنما جبهات أوسع من المعارضين، والحقوقيين، والصحافيين، وشرائح من الطبقات المتوسطة، ومراكز حقوق الإنسان الوطنية، التي تطالب بإصلاحات جذرية، تطال النظام والأحزاب السياسية المعارضة معاً. وفي حالة مصر، فإن حركة «كفاية» تعتبر نموذجاً عاكساً للحراك الشعبي، المعبّر عن الأجواء الجديدة. ولا شك في أن الحراك السياسي لم تحفزه ظروف مصر

(١٠٢) لدراسة أثر التطور الإعلامي في التغير السياسي في الوطن العربي، انظر: Naomi Saker, ed., *Arab Media and Political Renewal: Community, Legitimacy and Public Life* (London: I. B Tauris, 2007).

(١٠٣) هشام العوضي، «صراع الدولة العربية مع ثقافة المدونات،» **أوان** (الكويت)، ١٧/١/٢٠٠٨.

المحلية، ورغبة النظام في تجديد ولاية رئيس الجمهورية لولاية رابعة فحسب، وإنما الظروف الإقليمية والدولية بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي أسفرت عن هيمنة الولايات المتحدة على الوطن العربي، باحتلال العراق، وفرض مشروع «الشرق الأوسط الكبير» بعضوية إسرائيل[١٠٤]. ولم يقتصر الحراك على مؤتمرات وبيانات تنديد، وإنما في غير سابقة حديثة نزل إلى الشارع على شكل تظاهرات ومسيرات شعبية استفادت من أجواء الانفتاح العام، رغم مضايقة الأمن.

٢ ـ تحولات النظام

لم يعد خافياً أن النظام المصري، الذي يتمثل في شخص الرئيس، يمر بمرحلة شيخوخة تنذر بنهاية وشيكة. وقد ساهم شعور الناس بالقلق من مستقبل النظام في تحفيزهم على النزول إلى الشارع في مطالبة بالإصلاح، بقيادة «كفاية» و«الإخوان»، الذين كانوا ينأَوْن عن استخدام الشارع فضاء للتعبير عن آرائهم قبل سنوات[١٠٥]. وعلى الرغم من الحديث الشائع عن إمكانية توريث الحكم لجمال، نجل الرئيس مبارك، إلا أنه بات واضحاً أن هناك مراكز قوى أخرى تتصارع على وراثة السلطة، تشمل القوات المسلحة. وبسبب هيمنة شخص الرئيس على السلطة في مصر، وضعف ثقافة المؤسسات، وتداخل السلطات، وغياب شعبية الحزب الوطني (الحاكم)، فإن شرعية النظام، حضوراً أو غياباً، قوة أو ضعفاً، مرتبطة بشخص رئيس النظام. وهذا يعني أن النظام الجديد سيواجه تحدي تأسيس شرعية جديدة لنفسه، مستقلة عن النظام الذي سبقه.

وتمر دورة حياة النظام السياسي المصري في عملية تعزيز شرعيته بمحطات تبدأ وتنتهي بمحطة أسميتها «أزمة الشرعية»، حيث يواجه النظام في مستهل مجيئه تحدّي بناء شرعية أو مقبولية لدى الشعب[١٠٦]. ويبدأ بإجراءات تهدف إلى رفع رصيده الشعبي، وتحقيق مصالحة مع المجتمع، فيصدر عفواً عن السياسيين الذين اعتقلهم النظام السابق في أواخر دورته، ويفسح عن فضاءات تسمح بحراك مجتمعي محدود، لكنه ملحوظ. وقد رأينا هذا الإجراء واضحاً في بداية عهد

(١٠٤) البيان التأسيسي لحركة كفاية، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

(١٠٥) للاطلاع على أبعاد شيخوخة النظام المصري، انظر: راشد الغنوشي، «مصر ومشاهد النهاية السبعة،» الجزيرة نت، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9A94E8F8-3AD0-4073-8542-EBA123A62C86.htm>.

(١٠٦) انظر الشكل بعنوان: «البحث عن الشرعية» في خاتمة هذا الكتاب.

الرئيس مبارك عندما أطلق سراح الذين اعتقلهم السادات في أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ وأفسح مجالاً للمعارضة السياسية في المشاركة في انتخابات العامين ١٩٨٤ و١٩٨٧.

وتقتنص قوى المعارضة، ولا سيما القوى المحجوبة عن الشرعية، الإخوان تحديداً، وجود هذه الفضاءات لتأسيس شرعيتها الذاتية، التي تتناسب تناسباً عكسياً مع شرعية النظام. وبمرور الوقت يجد النظام نفسه وهو يدخل محطة جديدة أسميتها «مأزق الشرعية». ففي الوقت الذي أفسح النظام عن هذه الفضاءات كإجراء لتعزيز شرعيته، فإن الفضاءات نفسها توظف لتعزيز شرعية خصومه، وتضعف على المدى البعيد شرعية النظام. وبدلاً من أن يؤدي هذا إلى «تنافس شريف» بين النظام ومنافسيه لتحقيق الأحسن للشعب، كما يحصل في الأنظمة الديمقراطية، فإن النظام السلطوي يختار الحسم الأمني للخروج من مأزقه، ويقوّض الفضاءات التي أفسح لها في مستهل مجيئه. وقد رأينا هذا الإجراء واضحاً في منتصف عهد الرئيس مبارك عندما همّش الفضاءات النقابية، والطلابية، والسياسية واستهدف الإخوان باعتقالهم وتحويلهم إلى محاكمات عسكرية في التسعينيات.

وفيما تحجّم الإجراءات الأمنية من نفوذ الإخوان إلى حين، فإنها تعصف بالفضاءات المجتمعية، وتحرم الشعب من خدمات أهلية لن تستطيع الدولة أن تعوضها له، أو تقدمها بالجودة والتكلفة نفسهما، ما يفضي في النهاية إلى تفاقم التوتر بين الدولة والمجتمع متجاوزاً دائرة الصراع بين النظام والإخوان. وتتزامن علاقة التوتر مع ترهل أجهزة الدولة، وشيخوخة شخص الرئيس، ودخول النظام في دورة الفناء، حسب التعبير الخلدوني، أو إلى محطته الثالثة، التي بدأ منها وانتهى إليها، وهي «أزمة الشرعية»، وهي المرحلة التي يمر بها نظام مبارك حالياً.

وستمثل «أزمة الشرعية» التي انتهى إليها نظام مبارك المحطة الأولى في دورة حياة النظام الوريث، أياً كان. إلا أن محطة «مأزق الشرعية» بالنسبة إلى النظام الجديد ستكون أعمق، لأن الإخوان في عمليتهم الموازية لتعزيز شرعيتهم، لن يبدأوا من مربع الصفر نفسه الذي سيبدأ منه النظام، وإنما سيستكملون من مرحلة متقدمة بدأوها منذ الثمانينيات. فعلى عكس دورة حياة النظام السياسي، التي تبدأ مع مجيء شخص جديد على رأس السلطة، فإن شرعية الإخوان لا تنطلق من شخص المرشد، وإنما من قوة التنظيم نفسه، وقدرته على التوغل في نسيج

المجتمع بخدماته. وبسبب هذه المرحلة المتقدمة التي حققها الإخوان طوال العشرين سنة الماضية من عمر نظام مبارك، وبسبب الحراك السياسي الشعبي، الذي أصبح الإخوان طرفاً فيه، فإنه سيكون صعباً جداً على أي نظام جديد أن يبدأ دورته الحياتية بتحقيق مصالحة مع المجتمع، من دون أن يمرّ ذلك بمصالحة مع الإخوان أولاً.

إن حركة الإخوان اليوم ليست كالحركة في الثمانينيات، مجرد جماعة دينية تطالب بأن يكون «الإسلام هو الحل». وإنما استطاعت في السنوات الأخيرة أن تنفتح على المجتمع، بكافة شرائحه، وأن تصبح رقماً فاعلاً مندمجاً في معادلة الجبهة الوطنية المعارضة للنظام. وبالتالي فإن أية محاولة مستقبلية من النظام لإقصائها، ستكون أشبه بعملية جراحية حرجة، احتمالات النجاح فيها ضئيلة جداً، فما يراد استئصاله صار في الحقيقة متوغلاً في نسيج وشرايين جسد المجتمع المصري ذاته. وأي نظام جديد يسعى إلى أن ينتقل من محطة «أزمة الشرعية»، فإنه لن يخاطر منذ البداية بإجراء هذه العملية الجراحية الحرجة، لأنها لم تعد تتعلق باستئصال الإخوان وحدهم، وإنما باستئصال أنسجة حيّة من المجتمع نفسه.

٣ ـ تحولات الإخوان

كما إن النظام المصري مرّ بتحولات، فإن الإخوان المسلمون أيضاً مرّوا بتحولات في السنوات الماضية. فلم تعد الحركة جماعة منعزلة، على هامش الطيف السياسي والاجتماعي، بحيث يستطيع النظام أن يقصيها بسهولة وهدوء. فالحركة منذ قيادة عمر التلمساني، أعادت بناء تنظيمها بناء محكماً، ليس فقط على مستوى استقطاب الأعضاء وزيادة أعدادهم، وإنما نوعياً من خلال استحداث مكاتب وتخصصات جديدة داخل الجماعة تخدم على شرائح المجتمع، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ساهمت في ذلك عقلية مرشد الجماعة التلمساني، وجيل السبعينيات، الذي انخرط بسهولة في العمل الاجتماعي الخدمي، سواء على مستوى النقابات أو نوادي أعضاء هيئات التدريس واتحاد الطلبة في الجامعة، أو الجمعيات الأهلية في الأحياء والمدن.

وظلت عقلية ضرورة الاندماج في المجتمع راسخة، إلى درجة أن تغيير سياسة النظام تجاه الحركة، وتحويل قياداتها الوسيطة إلى محاكمات عسكرية في التسعينيات، لم يهزّ قناعة أعضائها في منهجية الجماعة السلمية، أو يدفعهم باتجاه

التشدد والعزلة (كما حصل مع سيد قطب وجماعته في الستينيات)، وإنما دفعهم إلى توسيع شبكة الاندماج كاستراتيجية لمقاومة تعسّف النظام. وكانت ضربات التسعينيات نقطة تحول في سلوك الجماعة باتجاه مزيد من التفاعل مع بقية مؤسسات الدولة والمجتمع إلى حدّ يعوّض الجماعة عن فقدان مشروعيتها القانونية، ويحوّلها واقعياً إلى رقم مهم في معادلة أية جبهة وطنية معارضة. وقد أشارت وثيقة داخلية، أعدها القسم السياسي في الجماعة حول استراتيجية الإخوان بعد المحاكمات العسكرية في العام ١٩٩٥، إلى ضرورة «اتخاذ خطوات لتكوين قاعدة شعبية للجماعة، ورأي عام مساند لها»(١٠٧)، وأن أنشطة الحركة يجب أن لا تركّز على فئة معينة، وإنما تتسع لتشمل رجال الأعمال، والمرأة، والعمال، والفلاحين(١٠٨).

وفيما كانت الجماعة تتبع سياسة الحذر والحيطة تحت قيادة المرشد السابق مأمون الهضيبي، فإن وجود المرشد الحالي مهدي عاكف، ودائرة جيل السبعينيات حوله، وتزامناً مع أجواء الانفتاح التي أشرنا إليها، والحراك السياسي في الشارع المصري، جميعها عوامل عزّزت من استراتيجية الجماعة لتحقيق مزيد من التمدد، ليس بالضرورة على مستوى زيادة عدد أعضائها، وإنما مستوى توسيع شبكة علاقاتها بأطياف المجتمع الفاعلة. واتضحت معالم استراتيجية الإخوان في مبادرة الإصلاح في العام ٢٠٠٤، ونزول الإخوان إلى الشارع، بالتعاون مع حركة «كفاية»، وطرح برنامج الحزب السياسي، ليس إلى لجنة الأحزاب، وإنما إلى نخبة المجتمع للنقاش والمراجعة.

وفيما تعتمد دورة حياة النظام السياسي في معادلة بناء وتعزيز شرعيته على شخص الرئيس، فإن دورة حياة جماعة الإخوان تعتمد على قدرة التنظيم في البناء على إنجازاته السابقة، التي لا تتوقف على شخص المرشد أو على أفراد بعينهم. وفيما يبدأ شخص الرئيس الجديد من مربع الصفر، ومن محطة «أزمة الشرعية» في رحلته لتحقيق المقبولية، فإن الجماعة لا تبدأ من المربع نفسه، برحيل مرشد ومجيء آخر، وإنما تستكمل مسيرتها من مربعات متقدمة. والمربع الحالي للجماعة أصبح بفعل استرتيجية الإخوان متداخلاً مع نسيج المجتمع، بصورة سيصعب على النظام استهداف الحركة من دون أن يسفر ذلك إلى إحداث نوع من الالتهاب

---

(١٠٧) انظر نص الوثيقة (١) في ملحق وثائق الجماعة.

(١٠٨) انظر نص الوثيقة (٢) في ملحق وثائق الجماعة.

في جسد المجتمع المصري، وتوتر في علاقة النظام الجديد بالشعب. وبالتالي سيكون من المستحيل أن تتم أية مصالحة بين الدولة والمجتمع من دون أن تشمل الإخوان، ومن الصعب أن يتم تهميش الإخوان من دون أن يؤثر ذلك في المجتمع المصري ككل.

٤ ـ النظام والإخوان والولايات المتحدة

سبّبت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هزّة عنيفة أربكت الولايات المتحدة في سياستها تجاه منطقة الوطن العربي، ومصر تحديداً. فمن جانب، شنّت أمريكا حرباً على العراق في العام ٢٠٠٣، وبرّرت ذلك على أنه تأسيس لنموذج بلد عربي ديمقراطي سيحتذى به في بقية دول المنطقة. وعوّلت أمريكا على مصر أن تقود موجة التغيير الديمقراطي في المنطقة(١٠٩). لكنها من جانب مناقض، تحالفت مع الأنظمة السلطوية، لما اتضح من نتيجة إجراء انتخابات نزيهة سيفضي إلى فوز الإسلاميين في فلسطين، والأردن، والمغرب، والبحرين، ومصر. ويبدو أن نجاح «حماس» في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦ مثل نقطة تحول بالنسبة إلى الولايات المتحدة ونقلة من أجندة الضغط للإصلاح السياسي، إلى أجندة تكريس الأمن لمقاومة الإرهاب(١١٠).

وانعكست النقلة الأمريكية بين الأجندتين المتناقضتين على أجواء الانتخابات المصرية في العام ٢٠٠٥، إذ اتسمت المرحلتان الأولى والثانية بالشفافية النسبية، التي أسفرت عن فوز الإخوان بـ ٣٤ مقعداً، و٤٢ مقعداً على الترتيب، فيما اتسمت المرحلة الثالثة بالتدخل الأمني والتزوير، ما قلّص فوز الإخوان بنيلهم ١٢ مقعداً(١١١). وساد تحليل أن النقلة الأمريكية انعكست كذلك على الانتخابات

---

(١٠٩) قال الرئيس بوش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وأعاد نفس الكلام في شباط/فبراير ٢٠٠٥ أثناء كلمة الاتحاد بأن مصر «التي رأت الطريق باتجاه السلام في الشرق الأوسط، تستطيع أن ترينا الآن الطريق نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط». وقالت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس أثناء زيارة لها إلى مصر في شباط/فبراير ٢٠٠٥ «آت اليوم الذي سنرى فيه وعد حرية كاملة وعالم ديمقراطي يتحقق. وأن شعب مصر يجب أن يكونوا في مقدمة في هذه الرحلة العظيمة.. فدعونا معاً، نختار الليبرالية والديمقراطية، لشعوبنا، ولأطفالنا، ولمستقبلنا المشترك».

(١١٠) هشام العوضي، «قصة العرب في القرن الواحد والعشرين،» **أوان**، ٢٤/١/٢٠٠٨.

(١١١) **الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥**، إعداد مركز الأمة للدراسات والتنمية (القاهرة: المركز، ٢٠٠٧).

الأردنية في العام ٢٠٠٧، التي شهدت إقصاء لجبهة العمل الإسلامي، الواجهة السياسية للإخوان المسلمين في الأردن[١١٢].

إلا أن الدراسة تجادل بأن الأجندتين، الإصلاح السياسي، وضمان أمن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ليستا متناقضتين تماماً، كما قد يتهيأ للإدارة الامريكية، وأنه بإمكانها الجمع بينهما[١١٣]. فالضغط على النظام المصري للمبادرة بإصلاحات سياسية لا يفضي إلى أن ترفض الحكومة المصرية التعاون مع أمريكا لتحقيق مصالحها في المنطقة، كما دلّت على ذلك مؤشرات سابقة[١١٤]، وأن أمام الولايات المتحدة فرصة فريدة يجب أن تقتنصها مع النظام المصري الجديد، وهي حثّه على الإصلاح السياسي كمرحلة ضرورية لتحقيق استقراره، وأن أية إصلاحات سياسية يجب أن تستوعب قوى المعارضة، وعلى رأسها الإخوان المسلمين، باعتبار نفوذها في الشارع المصري، والتزامها بآليات العمل السلمي[١١٥]. ومن المفارقة أن تدرك الولايات المتحدة أن الاستمرار في إقصاء الإخوان عن العمل السياسي، لن يكون سوى مسؤول عن تنامي نفوذ الجماعة في الشارع، لأنها عندئذ ستركّز على أنشطتها الاجتماعية التي ستكسب لها مزيداً من الأنصار والمؤيدين.

(١١٢) لا نرمي من هذا إلى القول بأن أمريكا تتحكم مباشرة في نتائج الانتخابات العربية، فليس هناك دليل لدينا على ذلك، وإنما القول إلى أن الأنظمة العربية الحليفة مع ذلك تأخذ المزاج العام لأمريكا في الاعتبار في حساباتها المحلية.

(١١٣) Dunne, Hamzawy and Brown, «Egypt- Don't Give Up on Democracy Promotion».

(١١٤) فعلى سبيل المثال، دعمت الحكومة المصرية بقوة مساعي الولايات المتحدة إزاء ملف السلام العربي ـ الإسرائيلي وملف العراق خلال ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥، في نفس الفترة التي كانت تضغط فيها الإدارة الأمريكية على مصر لإجراء إصلاحات سياسية.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٥.

خاتمـــــة

الهدف من هذا الكتاب هو تفحص الديناميات التي صاغت علاقات مبارك بالإخوان المسلمين وتحليلها، وكذلك العوامل التي كانت المسؤولة عن التغيّر في خصائص هذه العلاقة في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٨٢ و٢٠٠٠. مرّت هذه العلاقة في مرحلتين متميزتين، حيث كانت الأولى، الواقعة بين العامين ١٩٨١ و١٩٩٠، فترة تصالح وتسامح؛ فيما كانت المرحلة الثانية، الممتدة بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٧ فترة مواجهة وقمع، وهي المرحلة التي صاغ فيها سعي الطرفين إلى الشرعية ديناميات العلاقة بينهما. سعى كل من مبارك والإخوان المسلمين إلى اكتساب الشرعية للمحافظة على بقائه، ولم تتغير سياسة النظام تجاه الحركة إلا بعد أن بدأت شرعية الإخوان المسلمين بتهديد شرعية مبارك.

كان المراد من التركيز على الشرعية تأكيد أهمية هذا المفهوم، حتى عندما يحلل المرء مواقف النظم السلطوية، مثل نظام مبارك. فعلى الرغم من اعتماد النظام المصري على القمع، فقد شعر بالحاجة إلى مقياس للشرعية لمساعدته على المحافظة على الاستقرار، وكان لهذا الاهتمام تأثير بارز في تصرفاته تجاه منافسيه. والأمر نفسه يسري على منافسي النظام، إذ كانوا يأملون في البقاء والعمل تحت حكم استبدادي، بل ربما كانوا أشد حرصاً منه على الحصول على شكل من أشكال الشرعية، وبخاصة الشرعية التي تستند إلى اعتراف الدولة.

شدّدتُ في **الفصل الأول** على أهمية الشرعية في نظر النظم الاستبدادية، مثل نظام عبد الناصر، حيث تجلّى الاعتماد على أنماط الشرعية، بقدر ما تجلّى اعتماده على القمع، في العقد الاجتماعي الاعتباطي. تم طُرح هذا العقد، الذي بُني على مبادلة الخدمات المدعومة من قبل الحكومة بالإذعان السياسي، بطريقة ترضي أبناء الطبقات الدنيا الذين ربما كانوا سيتحوّلون إلى معارضين للدولة لولا ذلك. لكن

السادات زاد من الاعتماد على نمطي الشرعية التقليدية والمنطقية، وهما النمطان اللذان استخدمهما الإخوان، وأديا في وقت لاحق، بعد فترة قصيرة من التوافق الضمني، إلى بروز توتر بينهم وبين النظام.

عندما وصل مبارك إلى السلطة في العام ١٩٨١، اهتم أيضاً بإضفاء صبغة الشرعية على قيادته السياسية باستخدام كافة أنماط الشرعية المتوفرة. وقد أوضحت في **الفصل الثاني** كيف أن مبارك طبّق، في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨١ و١٩٨٤، سلسلة من السياسات التي هدفت إلى تعزيز شعبيته، وتعزيز شرعية الإنجاز وشرعيته القانونية. نبعت شرعيته الشعبية من سياسته الخارجية التي هدفت إلى التودّد إلى المشاعر المصرية والعربية (من ذلك أنه أبطأ مسيرة التطبيع مع إسرائيل واستأنف علاقاته بالدول العربية)، ونبعت شرعيته القانونية من تشديده على حكم القانون وعلى حرّية الصحافة، ونبعت شرعية الإنجاز، المرتبطة بالأداء الرعائي، من المحافظة على العقد الاجتماعي الذي بناه عبد الناصر، ومن التحسينات التي أدخلها على البنية التحتية في مصر. كان مبارك مشغولاً بإرساء استقرار الحكم في البلاد في أعقاب فترة شابها التوتر مع المجتمع، والتي تسبب بها السادات، ولم يكن على استعداد في تلك المرحلة للدخول في صراع غير مبرَّر مع أي من منافسيه باستثناء التطرف الإسلامي الذي شكل تهديداً مباشراً.

وكنتيجة لهذه المقاربة التصالحية، حيث افترض مبارك أن تأثير حركة الإخوان باقٍ تحت السيطرة طالما أن الحركة محظورة قانوناً، جرى التسامح مع الإخوان من غير أن يتم الاعتراف بهم رسمياً. ومن جانبهم، استغل الإخوان، الذين أصبحوا حركة محظورة منذ العام ١٩٥٤، تسامح مبارك، وبدأوا بإعادة بناء التنظيم وتوسيع موارده، وأصرّوا على الحصول على اعتراف رسمي. وقد شكّل ذلك عنصراً جوهرياً في فهم الحركة، وفي الحوافز التي دفعتها إلى تطوير مواقفها الدينية والاجتماعية والسياسية. وهدفتُ من **الفصل الثالث** إظهار الصلة بين الشرعية وقرار الإخوان بالمشاركة في انتخابات العام ١٩٨٤، وتشكيل تحالفات سياسية مع حزب الوفد الجديد العلماني، وتعديل موقفهم المتشكك من المشاركة السياسية أو الحزبية.

أدّى فشل الإخوان في تأمين شرعيتهم الرسمية من خلال المحاكم أو مجلس الشعب إلى سعي الكوادر الأصغر سناً إلى الشرعية بسلوك مسار آخر لا يعتمد على

الدولة في تعزيز مصداقية الحركة، ولكن يعتمد على المساحات الاجتماعية التي فتحها النظام. وقد اكتسبت الحركة الشرعية في هذه المساحات نتيجة للخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها إلى الدوائر الانتخابية في الطبقات الدنيا. لكنّ الحركة لم ترَ في الشرعية الاجتماعية بديلاً من اعتراف الدولة، وإنما وسيلة بديلة تؤدي إلى الحصول على هذا الاعتراف.

حصل مبارك من تعايشه مع معارضيه السياسيين في الانتخابات البرلمانية في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٧ على مقياس للشرعية القانونية، كما أنه لا مجال لإنكار أدائه على صعيد تطوير البنية التحتية للدولة، حتى وإن كان متواضعاً. لكنّ هذه الإنجازات لم تكن في حدّ ذاتها كافية، في نظر الطبقات الدنيا والفقراء الذين لم يشعر أغلبهم بتغيّر جوهري في حياتهم اليومية. ويعود عجز النظام عن التصدّي للهموم الشعبية الأوسع إلى جملة من العوامل، منها أزمة النفط الدولية، التي أثرت في العائدات النفطية، وقناة السويس والسياحة. وقد أعاقت هذه الأزمات وغيرها قدرة النظام على تقديم الخدمات الرعائية، وبالتالي أضعفت شرعيته، وهو ما تجلّى في المآسي الشعبية، وفي عودة ظهور الاضطرابات الاجتماعية الدينية.

واستخدم الإخوان المسلمون النقابات في بناء نموذج إسلامي للعقد الاجتماعي للدولة، ونجحوا في الحصول على مقياس للشرعية الاجتماعية، على الرغم من إنكار الدولة. كما طال تأثيرُ الحركة الجامعاتِ والمناطق الحضرية، وشركات التوظيف الإسلامية، والبرلمان، وهو ما كان سبباً لإحراج النظام. كما حققت الحركة نجاحاً مماثلاً في تجنيد أعضاء جدد، وفي توسيع التنظيم، كما تجلّى في تطوير الهياكل والأقسام والمكاتب الداخلية التي اهتمت بالطلاب والنقابات وأعضاء البرلمان. واستغلت الحركة في وقت لاحق هياكل التنظيم في التنسيق بين القوى وتوحيدها في الساحات التي شغلتها الحركة، وهو ما هدد الصلات النقاباتية للنظام، وهي الصلات التي استغلها مبارك في السيطرة على حدود هذه المساحات، كما بيّنا ذلك في **الفصل الرابع**. ومع الاقتراب من نهاية عقد الثمانينيات، واجه النظامُ ما أسميه مأزق الشرعية، عندما تحوّلت الساحات، التي كان النظام قد فتحها بغرض دعم شرعيته، بشكل تدريجي، إلى مصدر تهديد لتلك الشرعية.

بلغ هذا المأزق ذروته في التسعينيات عندما بدأ الإخوان بتسييس شرعيتهم

الاجتماعية المنظمة. ويمكن رؤية ذلك في موقفهم من حرب الخليج في العام ١٩٩١، وفي أزمة الهزة الأرضية في العام ١٩٩٢، وفي محاولتهم تشكيل أحزاب سياسية (حزب الأمل في العام ١٩٩٢، وحزب الوسط في العام ١٩٩٦). وفي هذا السياق، استغلّت الحركة النقابات المهنية في تعبئة جماهير الطبقة الدنيا وفي ممارسة الضغط على النظام لكي يمنحها الشرعية. وبيّنّا في **الفصل الخامس** كيف أن تسييس الشرعية أثار حفيظة النظام ودفعه إلى استخدام القمع ضدّ الإخوان المسلمين.

كما أن لجوء النظام إلى القمع في التسعينيات جاء نتيجة لتطورات أخرى أيضاً، مثل ارتفاع وتيرة العنف الإسلامي وزيادة التذمر الاجتماعي. وقد أدى هذان التطوران، إلى جانب محاولة اغتيال مبارك في العام ١٩٩٥، إلى تطرّف السياسات التي يتّبعها النظام، وإلى زيادة اعتماده على الأجهزة الأمنية. لكن ذلك لم يكن يعني تغاضي النظام عن الاهتمام بشرعيته، بل إن مقاربته في السعي إلى الشرعية هي التي تغيّرت. من ذلك أن مبارك سعى خلال التسعينيات إلى الشرعية بإطلاق وعود بالإصلاح الاقتصادي والخصخصة، بدلاً من الوعد بالإصلاح السياسي والتوصل إلى تسوية مع منافسيه. لقد توقّع مبارك أن يؤدي التحرير الاقتصادي في نهاية المطاف إلى تقوية اقتصاد البلاد، وهو ما سيؤدي إلى رفع المظالم التي نتجت من تفسّخ عقده الاجتماعي.

بيّنا في **الفصل السادس** كيف أن التحول الدراماتيكي للنظام نحو الخصخصة في العام ١٩٩٥ ربما يكون قد حقق نجاحاً جزئياً في تحسين الاقتصاد الكلّي في مصر، لكنه لم يحسّن مستوى معيشة أغلب المصريين. وكان لذلك ارتباط جزئي بفشل تحالفه مع رجال الأعمال الذي لم ينعكس إيجاباً على المجتمع المصري ككل. كما ساهم اللجوء إلى القمع في التعامل مع الحركات الاجتماعية، مثل الإخوان المسلمين، في إضعاف المجتمع المدني في مصر، في وقت كان الدور الرعائي للدولة آخذاً في التقلّص، وهذا ما عمّق بالتأكيد من أزمة الشرعية التي كان يعانيها النظام.

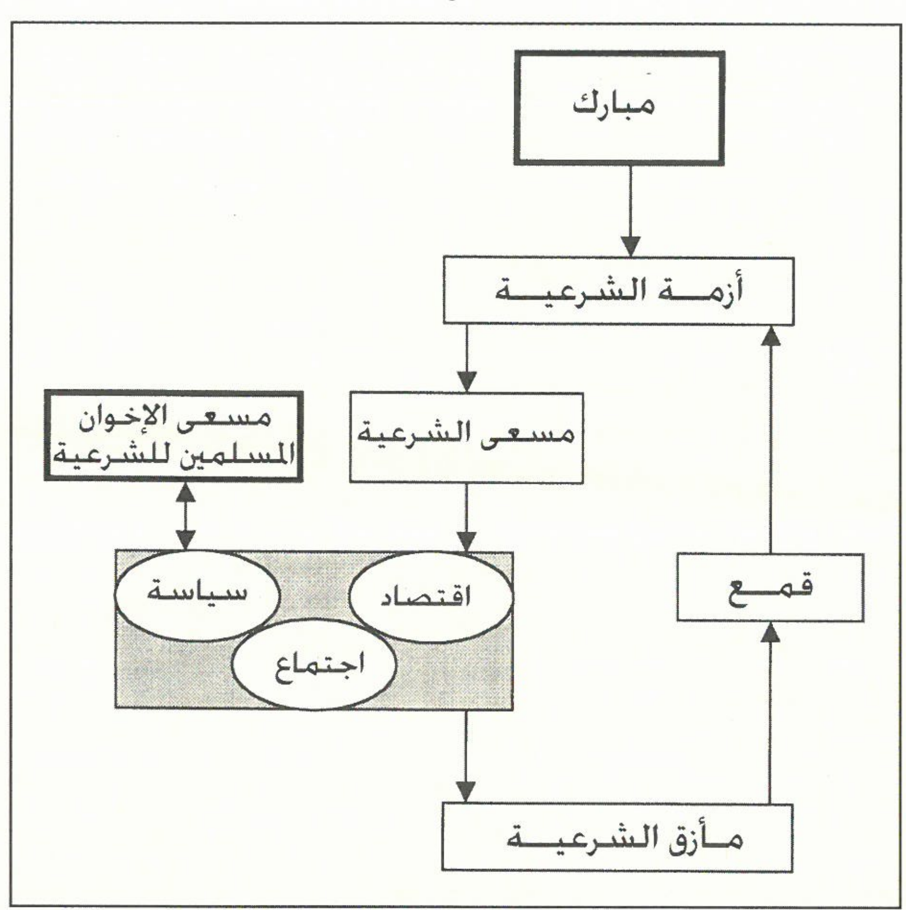
وأكد **الفصل السابع** طبيعة العلاقة التصادمية بين الإخوان والنظام، وقد اتخذت درجات مقننة قاسية بعد التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠٧. وبالتالي لم تحمل الفترة من ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧ اختلافاً نوعياً في محور العلاقة بين الإخوان والنظام عن منتصف التسعينيات، سوى أن النظام يمرّ الآن بآخر أيام حياته.

وفيما سيضطر النظام الجديد بعد رحيل مبارك إلى بناء شرعيته من الصفر، كما فعل الرؤساء من قبل، عبد الناصر والسادات، وبالطبع مبارك، فإن حركة الإخوان لن تبدأ من الصفر. وستتابع الجماعة مراكمتها للشرعية الاجتماعية التي بدأتها منذ منتصف الثمانينيات، لأنها غير مرتبطة بشخص المرشد، رئيس الجماعة، وإنما بديمومة ونفوذ التنظيم نفسه. وهذا سيضع النظام الجديد في مأزق حقيقي في كيفية التعامل مع حركة متجذرة اجتماعياً لن يكون من السهل إقصاؤها، وإنما على العكس، سيتطلب الأمر ضرورة التعامل معها، وربما استيعابها داخل العملية السياسية.

وعودة إلى العلاقة الراهنة بين مبارك والإخوان المسلمين، فإن الشكل أدناه هو بمثابة محاولة مبتكرة لتلخيص التطور في تلك العلاقة، وفي سياق سعي، وأحياناً صراع، كل منهما على الشرعية.

يبيّن الشكل العلاقة التناوبية بين الإخوان المسلمين ونظام مبارك. تولّى مبارك السلطة في العام ١٩٨١ عندما كان النظام يعاني أزمة شرعية نتجت من التوترات اللاحقة التي تصاعدت بين السادات والمجتمع المصري. وهذا ما حدا مبارك على فتح مساحات اقتصادية واجتماعية وسياسية لكي يثبّت دعائم نظامه. بدا أن هذه المساحات مستقلة، ولكنها كانت خاضعة في الجوهر لسيطرة الارتباطات النقاباتية للنظام. وشغل الإخوان المسلمون، الذين فشلوا في الحصول على اعتراف الدولة، هذه المساحات وسيطروا عليها في وقت لاحق. وكان هدفهم تعبئة الناخبين المقصيين داخل هذه المساحات للضغط على النظام لكي يمنح الحركةَ اعترافه. وتم التوصل إلى ذلك عن طريق بناء عقد اجتماعي إسلامي جاء موازياً للعقد الاجتماعي للدولة. وشكّل الاستخدام السياسي والمنظم للشرعية الاجتماعية التي جاءت ثمرة هذا العقد الاجتماعي مأزق شرعية لمبارك، الذي كان عليه أن يختار بين الإبقاء على هذه المساحات والمخاطرة بتآكل شرعيته، وبين مصادرة هذه المساحات عبر استخدام القمع. غير أن لجوء الدولة إلى القمع، فيما فشلت في السعي إلى الشرعية بطرق بديلة، جدّد أزمة الشرعية التي يعانيها النظام.

وتطمح الدراسة إلى أن تستفيد الأنظمة العربية من هذا النموذج، كي تتجنب تكرار مآله القاتم، وتتحاشى تكرار حالة الاحتقان بينها وبين قوى المجتمع المدني. وذلك لن يتحقق سوى بمزيد من إرساء ثقافة الحرية والديمقراطية في المجتمع.


مبارك
أزمة الشرعية
مسعى الشرعية
مسعى الإخوان المسلمين للشرعية
اقتصاد
سياسة
اجتماع
قمع
مأزق الشرعية

الملاحق

الملحق الأول

الإخوان المسلمون والنظام المصري: معادلات الصراع والبحث عن مسار

تمهيد

تعد الفترة الحالية من أقسى الفترات التي مرت بجماعة الأخوان المسلمين منذ ما يقرب من خمسة عشر عاماً، حيث تمكن الإخوان في خلال السنوات الماضية (العقد الماضي) من إثبات وجودهم في مؤسسات المجتمع وعلى الساحة على حدّ سواء، إلى الدرجة التي أفزعت النظام وجعلته يضيق ذرعاً بالنمو المتزايد للجماعة وانتشارها المستمر نتيجة اتباعها لسياسة معينة تستهدف التواجد في مؤسسات المجتمع خطوة بعد خطوة (نقابة بعد نقابة ـ مؤسسة بعد مؤسسة)، ومن ثمّ لجأ النظام إلى أسلوب الضربات الوقائية من أجل تحجيم الجماعة (نفوذاً ونشاطاً وأفراداً) إلى أقصى حدّ.

لقد أدت السيطرة المتوالية للإخوان على النقابات ونوادي أعضاء هيئات التدريس في الجامعات والاتحادات الطلابية إلى وضع الإخوان في بؤرة الأحداث وجذب الأنظار إليهم باستمرار، ثمّ جاءت الانتخابات البرلمانية للعام ١٩٨٤ بالتحالف مع الوفد، ثمّ للعام ١٩٨٧ بالتحالف مع حزبي العمل والأحرار، لتجعل من الإخوان المسلمين طرفاً أساسياً في مجريات اللعبة السياسية في مصر، نظراً إلى الدرجة العالية التي يمسك بها الإخوان بمقدّرات قسم كبير من الشارع السياسي المصري، والقدرة العالية للإخوان على التعبئة والحشد وإثارة القضايا بما يفوق قدرات أغلب الأطراف السياسية الفاعلة في النظام.

ثمّ جاءت محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس مبارك وشعور النظام بدنو أجله

(وهو ما حدا كاتب سياسي كبير من وزن محمد حسنين هيكل على أن يتحدث عن «شيخوخة» النظام) ليرفع النظام من معدل حالة البطش التي يتبعها منذ فترة طويلة.

وتعدّ حالة الهرم/الشيخوخة التي يحياها النظام في نظر كثير من المحللين السبب الأساسي في التشدّد الذي يبديه في معاملة خصومه السياسيين، بل تحويلهم أيضاً ـ وهم المدنيون ـ إلى «محاكم عسكرية» بقرار مباشر من رئيس الجمهورية الذي دخل كطرف أساسي في «معادلات الصراع» بين الإخوان والنظام ممثلاً في الأجهزة الأمنية، من بعد ما كان يبدو للمراقب أن «معادلة السلطة» هي خارج دائرة «معادلة الصراع»، وأن شخص الرئيس هو خارج دائرة الخلاف السياسي الدائر بين القوى السياسية المختلفة على اعتبار أنّه ـ أي الرئيس ـ «رئيس كلّ المصريين».

لذا، فإن تداخل معادلات الصراع وعدم وجود «معادلة ضابطة» لجعل التطورات تتحكم في عملية البحث عن مسار العلاقة بين طرفين أساسيين أحدهما يملك قدرات هائلة على البطش، والآخر يملك قدرات مماثلة على التنظيم والحشد والتعبئة وإثارة الاهتمام، يجعل من تلك المعادلات معارك صراعية لا بدّ فيها من منتصر ومهزوم ـ أياً كانت نسب النصر والهزيمة لكلا الطرفين.

أسئلة ومتطلبات للبحث

يطرح أحد الباحثين السؤال التالي: هل تأتي إجراءات النظام المصري ضدّ الإخوان المسلمين بدوافع محلية ذاتية لترسيخ هيمنة النظام وإضعاف مناوئيه، أم أنّها خطوة أو حلقة ضمن برنامج المواجهة الإقليمية والدولية الشاملة للحركات الإسلامية باعتبارها، كما تزعم القيادة العربية، المصدر الرئيسي للتطرف والإرهاب والمهدد الأكبر للاستقرار في الشرق الأوسط والعالم، كما إنّها تمثل القوة التي تسعى إلى تقويض وضرب الأهداف الغربية. وتعتبر مصر وإسرائيل من الدول الفاعلة في هذه المواجهة، وقد حدّد «الباحث» منطلقين لتناول الموضوع:

المنطلق الأوّل هو اعتبار الموضوع شأناً محلياً لا يخرج عن كونه أحسن الشؤون الداخلية لمصر أفرزته ـ كما يرى عدد من الباحثين والمحللين ـ حركة التوتر والقلق التي تسود المناخ السياسي في مصر بفعل الفلسفة الاستبدادية التي يقوم عليها النظام الحاكم، وأفرزته كذلك حركة النمو السياسي والاجتماعي المطّردة للإخوان المسلمين على صعيد مصر، التي جعلت قادتهم يؤكّدون في أكثر من مناسبة أن الإخوان المسلمين هم القوة السياسية الرئيسيّة في البلاد، كما كثر

في خطابهم الحديث عن المشاركة في الحياة السياسية وتقديم تصوّرات للإصلاح العام في البلاد.

وضمن هذا المنطلق يمكن الاستنتاج ما إذا كانت اعتقالات الإخوان وإحالتهم إلى محكمة عسكرية هي إجراءات يتخذها النظام الحاكم ـ كما يقول ـ حفاظاً على أمن واستقرار مصر، أم أنّها إجراءات تعسفية محدودة ستمضي حتّى النهاية تحقيقاً لمصلحة النظام في مواجه خصومه ومناوئيه أم أنّها مناورة سياسية للضغط على الإخوان وإدخالهم في مساومات مع النظام حول قضايا وسياسات داخلية وخارجية محددة؟

أما **المنطلق الثاني**، فهو يربط ما يحدث إزاء الإخوان في مصر بالموقف الدولي إزاء الحركات الإسلامية وقضايا العنف والإرهاب كمقدمة للضغط على حركة الإخوان المسلمين بشكل عام بعد أن أصبحت من كبرى القوى السياسية في عدد من البلدان، كما في اليمن والأردن والكويت، التي صارت تؤيد من توافق مع خطها من الحركات القطرية كما في الجزائر وباكستان وتركيا. ويمكن ضمن هذا المنطلق أيضاً استنتاج ما إذا كانت هذه المقدمة هي لمجرد الضغط على حركة الإخوان المسلمين لتعيد ترتيب أوراقها بما يتفق مع توجهات السياسة الغربية والصهيونية الراهنة وطموحاتها المستقبلية، أم أنّها مواجهة تدريجية واسعة بدأت مراحلها منذ وقت مبكر في أعقاب حرب الخليج الثانية وفي مختلف الميادين؟

وأياً كانت هذه المنطلقات التي نبعت منها تلك الحملة الأخيرة على الإخوان، إلا أنّه من المسلم به أن العوامل الداخلية ـ لا شكّ ـ تتفاعل مع العوامل الخارجية لتفرز لنا نمطاً أو وضعاً سياسياً معيناً يجعل من الصعب الفصل بين العوامل الداخلية والخارجية.

لذا، يمكن الاستعاضة عن معادلة الداخل ـ الخارج بالبحث عن المستويات المختلفة للقضية، حيث تتمايز المستويات، وإن كانت مع ذلك تتداخل وتتشابك، ومن ثمّ ينصبّ التركيز على معادلة الصراع ومساراتها بين الطرفين الأساسيين في المعادلة، وهما الإخوان من ناحية، والنظام المصري من ناحية أخرى.

تعادلات أزمة النظام السياسي المصري

يمكن تحديد مدخل الأزمة كمدخل تحليلي لدراسة التطورات الأخيرة لنمط سير العلاقات بين النظام المصري والإخوان، وإقدام الأوّل على تقديم كثير من

عناصر الإخوان الفاعلة ـ سواء داخل الجماعة أو داخل المجتمع ـ إلى المحاكمات العسكرية، حيث يعاني النظام المصري ـ كغيره من الأنظمة العربية ـ العديد من الأزمات المجتمعية، حتّى صارت الفلسفة العامة لإدارة الدولة ـ كنظام سياسي ومجتمعي ـ هي الإدارة بالأزمات ومن خلالها، بل أحياناً كثيرة أيضاً من خلال العمل على خلق الأزمة.

كما صاغ أحد الباحثين (د. علي درغام) في دراسة له تحت عنوان «تناقضات النظام السياسي المصري: دراسة لأزمة الحكم والمعارضة السياسية في مصر»، ألقيت في مؤتمر التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي (ص ١٨٣)، معادلة الأزمة التي يعيشها النظام المصري على النحو التالي: سلطة حاكمة عاجزة عن وضع استراتيجية مجتمعية شاملة ومتكاملة، أو على الأقل عاجزة عن ملاحقة الأحداث ووقف الانهيار الذي يحيط بها من كلّ جانب، ومن ناحية أخرى (الطرف الآخر للمعادلة) قوى اجتماعية ضاغطة في سبيل الحصول على شرعية وجودها وتنظيمها السياسي وحركتها المستقلة بعيداً عن قيود السلطة، بالإضافة إلى مطالبتها بمشاركة حقيقية، وليست شكلية، في عملية صنع القرار الذي يمسّ مصالحها، دون إغفال قوى اجتماعية عقائدية لا تطالب بالمشاركة، بل باستبدال النظام برمته (وتقصد بالتحديد الجماعات الإسلامية خارج نطاق الإخوان المسلمين)، حيث يتفاعل طرفا المعادلة السابقة في إطار نفترض أنّه «ديمقراطي» من المفروض أن يتم تعريف الضغوط الواقعة عليه تبعاً لقواعد وعن طريق قنوات تحظى بقبول جميع أطراف اللعبة وتتصف في الوقت نفسه بالمصداقية لدى الرأي العام.

لكن الواقع يشهد بالعكس، بل يذهبُ في بعض الأحيان إلى نقيض «الديمقراطية» على طول الخط، فيعود السؤال لكي يطرح نفسه وبشدة: هل يستطيع النظام بتكوينه الواهن أن ينتج من داخله آليات جديدة تمكّنه من السيطرة والتحكم في التفاعلات السياسية دون الإسراف في استخدام آليات القسر التقليدية؟

إن لجوء النظام إلى «آلية» المحاكمات العسكرية واعتبارها الآلية الكبرى في إعادة الإمساك بأطراف جميع الخيوط في يده والتحكم فيها من بعيد يفرز لنا نتيجة من نوع آخر، وهي أن المعركة (الشاملة) التي تستهدف «الإبادة» على فرض إصرار النظام على دخول معركة من ذلك النوع، واستجابة الإخوان استجابة معينة للدخول في معركة من هذا النوع، تنتج لنا معادلة من النوع الصفري

(Non Zero Sum Game) يكون الخاسر فيها خاسراً لكُلّ شيء، ويجني المنتصر ثمار النصر كاملة، وعلى المهزوم أن يفارق حلبة الصراع. ويمكن صياغة هذه المعادلة مع التركيز على طرفيها الأساسيين، وافتراض حياد المجتمع واعتباره غير فاعل صحيح ما لم يزج به أحد الأطراف داخل حلبة الصراع، أما القوى السياسية فلن تكون عوناً للإخوان في معركة تحديد المصير:

نظام مأزوم/ (جماعة منظمة بدقة + طموح سياسي كبير)
________________________________ = صفر
المجتمع ـ القوى السياسية الأخرى

ومن ثمّ، يكون التركيز على الطرفين الأساسيين «البسط» مع استبعاد «المقام»، وذلك عن طريق القراءة المتقابلة للطرفين واحتمالات استخدام كلّ طرف لقواه الكامنة والفعلية والمحتملة.

نقطة التحليل المركزية

نقطة التحليل المركزية في البحث عن إجابات لهذه التداعيات الأخيرة (المحاكمات العسكرية) تتلخص في السؤال التالي:

ماذا يهدف النظام من وراء تحويل الإخوان إلى محاكمات عسكرية؟

س ١: هل يهدف النظام إلى القضاء على جماعة الإخوان (تنظيماً ـ أشخاصاً) من خلال معركة إبادة؟

س ٢: هل يهدف النظام إلى الحد من نشاط الجماعة وتحجيم قدراتها في المجتمع من خلال معركة تحجيم؟

مجمل تطورات الحياة السياسية في مصر في الفترة الأخيرة تستبعد تماماً السؤال الأوّل لأسباب كثيرة:

١ ـ منها ما هو خاص بالنظام المصري ذاته.

٢ ـ ومنها ما هو خاص بالإخوان ذاتهم (كتجّمع وفكر وحركة).

٣ ـ ومنها ما هو خاص بتطورات الوضع الدولي.

٤ ـ ومنها ما هو خاص بدرجة نمو المجتمع المصري.

• أما الذي هو خاص بذاتية النظام وطريقة تفاعلاته الداخلية، فهو المرحلة المتقدمة من العمر، التي تصل به إلى حدّ الشيخوخة (على حدّ تعبير هيكل)، وهذه الشيخوخة سلاح ذو حدين: أما حده **الأوّل** فينبع من أن شيخوخته وهرمه يكرسان عدم ثقة النظام في نفسه وتزايد شكوكه في قدرته على البقاء في معركة النَفَس الطويل، فتجعله يكيل الضربات أو اللكمات تلو الضربات لأنّه يعرف أن الضربة التي لا تجهض قوة خصمه تماماً قد تدفعه إلى الرد بشراسة بما قد يودي بحياة النظام نفسه.

أما الحدّ **الثاني** فهو أن ضعف النظام لن يمكّنه من افتتاح مرحلة لمعركة قد لا يستطيع حسمها على المدى الطويل (مع مراعاة مرحلة الشيخوخة وآثارها)، كما أن المعركة التي يشنّها النظام على الجماعات الإسلامية التي حملت السلاح لم تنته بعد، ويبدو أن كلا الطرفين مُصرّ على مواصلة الشوط إلى نهايته. لذا، فمن العسير فتح جبهة جديدة واسعة وشاملة مع عدو في مثل وزن الإخوان، وهو لم ينته بعد من المعركة الأولى.

• أما تلك العوامل التي ترتبط بذاتية الجماعة، والتي تحول بين النظام ودخول معركة «الإبادة» أو (الاجتثاث) للإخوان فعديدة، ولكن أهمها:

أ ـ المقدرة التنظيمية للإخوان المسلمين

لعل أبرز ما يميّز الإخوان في تاريخهم الطويل هو ذلك التنظيم المحكم الذي يبدو مستعصياً على الاختراق من قبل النظام المصري وفي أشد مراحل العداء بينهما، ومن ثمّ فإن إحكام التنظيم الإخواني يعدّ من عوامل قوته في إدارته للمعركة مع النظام (أياً كان نوع المعركة)، فالنظام عندما يتعامل مع خصم (تاريخي) كالإخوان المسلمين، ويعلم أنّه لا يملك اختراقه، ولا النفاذ إلى عمقه، ولا معرفة ما يدور داخله من أسرار أو ترتيبات، يدرك دون شكّ أنه يتعامل مع عدد لا يستهان به ولا بقدراته التنظيمية، ومن ثمّ فإن استمرار هذه الخاصية بالنسبة إلى جماعة الإخوان يعتبر في غاية الأهمية في تعاملها مع النظام.

ب ـ شبكة علاقات اجتماعية ممتدة

في خلال العقد الماضي استطاع الإخوان بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية الممتدة أضحت تمثل ولو إلى حدّ ما حائلاً له شأنه بينهم وبين النظام، وقد عملت تلك الشبكة بدورها كحائط صدّ بين النظام وما يتمناه من اقتلاع للإخوان من

عمقهم التاريخي، وهو البعد المجتمعي في حركتهم (وذلك في حالة الإجابة عن السؤال الأساسي بأن المعركة معركة إبادة)، أو أنّها حالت بين النظام وما يريد من تحجيم (نشاط) الإخوان في المجتمع (في حالة الإجابة عن السؤال أن المعركة معركة تحجيم وإجهاض).

إذاً، ومن هذا المنطلق، فإن قوة الإخوان ليست في تنظيم الإخوان نفسه فحسب، بل أيضاً في ذلك الإطار أو السياج الذي أحاط ويحيط بالإخوان من أفراد ليست لهم صلة تنظيمية بالإخوان، إلا أن الاتصال المباشر خلق لديهم نوعاً من التعاطف والتأييد، وهو ما يمكن تسميته برأي عام أو قاعدة شعبية من المهم توسيعها وترسيخها.

إن هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية هي التي تحول بين النظام وما يشتهي، وهي تمثل حائلاً يختلف قوة ومناعة حسب متانة وقوة الشبكة نفسها ونسيجها.

ج ـ المقدرة العالية على التعبئة والحشد

أيضاً، لعل أهم ما يميّز الإخوان كجماعة إسلامية تعمل داخل المجتمع المصري هي تلك القدرة العالية على التعبئة والحشد بما يفوق إمكانات أي جماعة أو حزب سياسي آخر في المجتمع، بل أيضاً في بعض الأحيان بما يفوق قدرة النظام ذاته، وربما ظهرت تلك المقدرة على التعبئة والحشد لدى الجماعة أكبر من حجمها الحقيقي، الأمر الذي يجعل حسابات النظام شديدة التعقيد في سعيه إلى اتباع خطوات معينة من شأنها الضغط على الجماعة، فالنظام يقوم بالضغط إلى حدّ معين لا يستطيع تجاوزه.

د ـ جهل النظام بالعمق الحقيقي للإخوان داخل المجتمع (عدداً، ونفوذاً، مراكز تأثير)

إن معرفة العمق الحقيقي للإخوان داخل المجتمع تعدّ إحدى المشكلات الكبيرة بالنسبة إلى النظام، إذ كيف يتسنّى له فتح آفاق جديدة لمعركة شاملة وهو لم يحط بعد بقدرات خصمه الحقيقية. إن أول أبجديات إدارة الصراع هي تحديد عناصر المعركة بدقة (الأرض ـ الأطراف ـ قوة كلّ طرف الفعلية والمحتملة ـ موقف الأطراف المحايدة ـ إذا حدثت تغيرات معينة تؤثر في سير المعركة ـ شبكة التحالفات ـ شبكة التنافسات ـ إمكانية تشكيل كتل أو جبهات فجأة (اتحاد المواقف أو اتحاد المصالح) ـ الأعداء المحتملين ـ الأصدقاء المحتملين).

● أما الأسباب الخاصة بالوضع الدولي، فتتلخص في أنّه إذا كان الوضع الدولي لا يقبل بوصول الإسلاميين إلى السلطة، خاصة في تلك البلدان (الأعمدة) أو المحورية ذات التأثير في المنطقة، إلا أن هناك تساؤلاً عمّا إذا كان الوضع الدولي سيظل داعماً للنظم الدكتاتورية والشمولية التي تلجأ إلى الاعتقالات، وسبل التعذيب والتزييف أمام حركة حقوق الإنسان، وأمام ما ترتب على سقوط الاتحاد السوفياتي... وأمام الوضوح المستمر للحقائق على الساحة العربية بين المواطنين، إضافة إلى التعاطف الدولي مع مسجوني الرأي، هل سيستمر الدعم بالنسبة إلى هذه الأنظمة في هيمنتها على الإخوان كجماعة تعتمد الأسلوب السلمي في العمل والحركة؟

● أما الأسباب الخاصة بدرجة نمو الوعي في المجتمع المصري فتتلخص في أن المجتمع المصري قد قطع شوطاً كبيراً في درجة نمو الوعي (حتّى وإن بدا الشعب أو الجماهير لا تحرّك ساكناً تجاه الأحداث - أي أحداث) بما لا يسمح بالعودة إلى تلك العصور المظلمة في تاريخ الشعب المصري التي كمّمت فيها الأفواه، ولم يعد هناك مطمع في تحويل أعداد هائلة من الشعب - ليسوا من أبناء الحركة الإسلامية - إلى أعداء محتملين، وهم الذين كان النظام قد جاهد لسنوات جهاداً مريراً أملاً في تحييدهم وعدم جعلهم طرفاً في المعركة بينه وبين الإسلاميين.

القراءة المتقبلة لطرفي «معادلة الصراع»

لا شكّ في أن أي تحليل لمجمل الأوضاع القائمة وواقعها - في مجتمع ما - ينطلق من إمكانية القراءة الدقيقة لهذا الواقع، وبقدر ما تكون القراءة «متأنية» بقدر ما تكون كاشفة للرؤية ومساعدة على سبر أغوار هذا الواقع المعين.

لكن هل ثمة قراءة للواقع المصري تركّز على طرفي الصراع (النظام والإخوان) في المجتمع المصري بحيث تكون هذه القراءة تكثيفاً لدلالات الصراع بين الطرفين وانعكاساً للآثار في الواقع المصري؟

النظام السياسي المصري

يبدو النظام وكأنه يتحرك في بيئة داخلية (محلية) وبيئة خارجية (دولية) مؤاتية بالنسبة إليه في معركته مع الإخوان. هذه البيئة المؤاتية تتيح له حرية كبيرة في الضغط على الإخوان (تنظيماً - نشاطاً - أفراداً) مع ضمان عدم حدوث حركة احتجاج ذات تأثير واسع سواء في الداخل أو الخارج، وليس ثمة قيود (مباشرة)

تحول بين النظام وكسبه معركة تحجيم الإخوان في الوقت الحالي ولو إلى حدّ ما.

إن إحدى الفرص المؤاتية للنظام المصري في صراعه مع الإخوان أنه يعمل في ظلّ ظروف دولية مؤاتية لذلك التحرّك والضغط، حيث صار الإسلام في نظر الغرب هو العدو (البديل) أو الجديد الذي يخشى الغرب قوته ويحذر من تناميه أو تحوله من قوة سياسية إلى «دولة» تقلب معادلات «التوازن» المستقر في المنطقة، حتّى وإن كان هذا التوازن قام في أصله على الاختلال.

كذلك يعمل النظام ويتحرك على أنه «مدعوم» دولياً، فالحفاظ على نظام مبارك هو أحد أعمدة الاستقرار ومعادلاته في المنطقة. أما من ناحية الظرف الداخلي أو الأجواء الداخلية، فإنه يمكن ملاحظة أن:

● النظام آمن من ناحية الجماهير، وليس ثمة ما يخشاه منها، على الأقل من ناحية انتفاضة عامة... وأيضاً على الأقل في الوقت الراهن.

● لا يوجد مثقفون ذوو دور بارز يقفون في مواجهة النظام دفاعاً عن حرية الرأي وحقوق الإنسان (خاصة إذا كان هذا الإنسان إسلامياً).

● لا توجد معارضة حقيقية قوية، وإن وجدت فهي تفتقد الإمكانيات والوسائل والفاعلية، ولا تملك أكثر من حرية الصراخ على صفحات الصحف، وهي حرية تقف عند حدّ معين، لأن هناك خطوطاً حُمْراً لا تستطيع المعارضة تجاوزها.

● يملك النظام أداة قمعية فتاكة (شديدة البطش) ممثلة في أجهزة الأمن على اختلاف مستوياتها.

● يملك النظام أداة إعلامية (قمعية أيضاً) تعمل على تزييف وعي الجماهير وصرفهم عن مشاكلهم الحقيقية بشتى السبل، وفي الوقت نفسه يجرّد النظام الآخرين من وسائل وسبل الإعلام الفاعلة.

● يدرك النظام عمق «الأزمة الشعبية» التي يعيشها مع زيادة معدل السخط الشعبي الناتج من تفاقم الأوضاع.

● مع ذلك يعلم النظام من خلال قدراته وإمكاناته القمعية، وعدم التزامه بقانون أو تقاليد أن خصومه السياسيين (خاصة الإسلاميين) لا يستطيعون تحريك الشارع أبعد من حدود معينة (نزول الجيش إلى الشارع يحسم جميع مسائل النزاع).

● لذلك قام النظام بتلك الحملة التدريجية على الجماعة ممثلة في الاعتقالات، ثمّ التحويل إلى محاكمات عسكرية على سبيل «الضرب الوقائي» الذي يهدف من خلاله إلى إجهاض أية ردود أفعال أو أية أعمال من شأنها هزّ استقراره أو زعزعة سلطته المستبدة، وفي الوقت نفسه يتلافى مواجهة معارضة عامة.

● هناك عدة اعتبارات تشكّل البنية الأساسية للعقلية التي يفكّر فيها النظام، وهي بمثابة الجذور التي تغذّي، بل تفرز سياساته، من ذلك:

- يرفض النظام أن ينظر إلى أي فئة بشكل عام، وإلى الإخوان بصفة خاصة، على أساس كونها نظاماً بديلاً من الحكم.

- تؤمن الدولة بأن هيمنتها تنحصر في أن تصدر قرارات لا تعود عنها، فالعودة عن القرار تنازل لا يقبله النظام الحالي (مشكلة قانون الصحافة وما اعتبرته الدولة حينئذ سياسة «ليّ الذراع»).

- إن التفاوض بمفهوم النظام الحاكم يعني الهزيمة، أو بتعبير أخف يعني التنازل، لذلك يمكن استخدام عبارات أخف وزناً عند بحث الأزمة.

الإخوان المسلمون

● عمق شعبي كبير لم يجر توظيفه بعد في مستوى حجمه ووزنه، ربما لأسباب تعود إلى طبيعة المرحلة، وأيضاً إلى طبيعة السياسة التي ينتهجها النظام إزاءه، إلا أنه يمثل الرصيد الاستراتيجي للعمل الإسلامي ككل والعمل الإخواني بشكل خاص.

● أزمة المجتمع خانقة على كلّ المستويات، وتدفع مختلف القوى إلى البحث عن حلول أو حلّ شامل يوقف تدهور المجتمع.

● ما زال الإخوان يملكون السبل للسيطرة على بعض النقابات المهنية ذات التأثير، التي يمكن استخدام طاقاتها/ إمكاناتها كإحدى أدوات الصراع الحادث، إذا أعيد النظر في الخطط والسبل. هذا ويمكن القول إن هناك محددين حسما اختيارات الإخوان في عملية التغيير، هما: **المراهنة على معادلة الآخر، والمراهنة على الحلّ السلمي**.

وداخل هذين الخيارين يعمل الإخوان المسلمون، وأي تفكير في عملية إدارة الصراع يغفل هذين الشرطين لن يكون مأمون العواقب.

إلا أنه يحدّ من فعالية كلّ العناصر السابقة أمور منها:

- أنّ الأخوان لم يتمكنوا حتّى الآن من إيجاد شبكة تحالفات سياسية يحركون فيها الحياة والفعالية، بحيث تُدعَم تلك الشبكة من العلاقات الاجتماعية الممتدة، حتّى تتكامل الشبكتان (السياسية والاجتماعية)، وتتناغمان في إخراج «عمل سياسي» له عمقه المجتمعي وأنصاره ومؤيدوه (خارج الدائرة الإسلامية)، حتّى إذا ما وجهت ضربات النظام، وجهت إلى «كتل» متحالفة تتقاسم المغارم ساعة العسر، كما تقاسمت المغانم ساعة اليسر، لكن ما يحدث هو أن الضربات تصيب جماعة الإخوان وحدها.

- سيطرة سياسة الهيمنة عند بعض الجهات أو العناصر في الجماعة، التي لا تقبل بالمشاركة أو لا تستطيع إدارة قيادة يشارك فيها الغير. من جهة ثانية، فإن القوى السياسية الأخرى والأحزاب في حاجة إلى من يؤكّد لها أن الإخوان المسلمين يأخذون بمبدأ المشاركة اقتناعاً وتطبيقاً.

- كذلك هناك إسراف سياسي تبديه بعض الجهات في الجماعة على ساحة المجتمع تجاه قضية المشاركة والزجّ بطاقة كاملة في كلّ عمل سياسي يأتي على حساب باقي الأنشطة في الجماعة، وخاصة تلك الأنشطة التي تحتاج إلى هدوء، حيث لا تؤتي أكلها إلا بعد حين، وربما تطرق بعض المفكّرين إلى هذا الموضوع من زاوية أخرى.

- يقول بعضهم عن توازن الممارسة السياسية والتربية الإيمانية «ودون التربية الإيمانية تنتج نفوس تفقه السياسة، لكنّها صلبة لا تعرف الرقة، وقلوب ربما تجيد الفورات والثورات، لكنّها قاسية، وربما نشأ التضارب بينهما».

- أيضاً لم يصل العمل السياسي في الجماعة إلى مستوى تحقيق إنجازات على المستوى السياسي العام، الأمر الذي يولد عند البعض شعوراً عاماً بالإحباط الذي قد يفقد الثقة بجدوى الحلّ السلمي، خاصة بعدما حسم النظام «خياره» بألّا يكون الإخوان إحدى القوى والأطراف السياسية الفاعلة في «معادلات النظام»، وإن حاولت أن تستمد شرعيتها من الاعتراف بها بحكم الأمر الواقع.

إن أغلب الأحداث تثبت أن النظام - في ما تبقّى له من عمر - لن يسمح أن يتدثر الإخوان بمظلات «شرعية» تسمح لهم بالسيطرة على مؤسسات المجتمع (نقابات - اتحادات - نوادي هيئات تدريس) - إلا أن أحد تداعيات إصرار الإخوان على المشاركة السياسية بكثافة (محاولات إثبات وجود) نتج منه أنهم يلقون بقوتهم في مواطن قوة النظام، وهي مناطق الاحتكاك السياسي ذات الحساسية

العالية من قبل النظام، الذي يصرّ على عدم القبول بالهزيمة، فيعمل على إبعاد الإخوان من خلال استخدام قدراته الهائلة على الردع والقمع.

ـ إذا ما قام الإخوان بإعادة ترتيب الأوراق ـ في ظلّ هذه الظروف الحالية ـ فمن المفترض أن تحكم ذلك قاعدة (البعد عن منازلة النظام في مناطق الاحتكاك السياسي) والقذف بالقوة في مواطن ضعف وعدم وجود النظام (خاصة تلك الفراغات الهائلة التي عجزت الدولة أن تقوم بالعمل والوجود فيها بسبب تكلفتها العالية وعدم توفر المخصصات لأسباب معروفة، وأيضاً بسبب التجاهل أو التغافل، وعدم التجاوب مع مطالب الشعب واحتياجاته، وعدم التقدير للأمانة التي يحملها النظام). إذاً، فإعادة ترتيب الأوراق تفترض أنّ الاهتمام يجب أن يكون محدداً في مجالات ويضاعف في مجالات أخرى. ومن أهم هذه المجالات التي يجب أن تأخذ حظاً أوفر مجالات (العمل الخيري ـ الخدمة الاجتماعية ـ الأعمال ذات الطابع الإنساني بصفة عامة).

نحسب أن هذه قراءة متواضعة وسريعة لطرفي معادلة الصراع ربما تسهم في إيضاح صورة كلّ طرف (ظروفه ـ إمكاناته)، ويمكن أن تساعد متخذي القرار عند الاختيار من بين البدائل المختلفة، مما يرشد عملية الاختيار ذاتها، وكذلك عند البحث عن مسار العلاقة بين الطرفين المتصارعين.

البحث عن المسار

في ظلّ الظروف الحالية، وهذه الهجمة الشرسة على جماعة الإخوان المسلمين التي تصاحبها معطيات داخلية (محلية) وخارجية (دولية) في غير صالح الإسلام ودعاته، تنشغل الأذهان ـ بالبحث عن ثمة طريق تلتمسه الجماعة للحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال السنوات الماضية أو لتقليل حجم الخسائر المتوقعة إلى أقصى حدّ في الفترة القادمة، أو لاجتياز المرحلة دون صدام، ومن ثمّ فإن ثمة سؤالاً يطرح نفسه، هو: كيف يمكن محاورة نظام سياسي أوصد كلّ أبواب الحوار في وجه قوة شعبية مثل الإخوان المسلمين مع مراعاة أنّه يعيش أزمة خانقة على معظم المستويات (مرحلة الشيخوخة تجعل النظام يحاول أن يقبض على زمام الأمور بكلتا يديه)، ويخال أن أي بادرة تستهدف مكانه ومصيره ﴿**يحسبون كلّ صيحة عليهم هم العدو**﴾(*).

(*) **القرآن الكريم**، «سورة المنافقون،» الآية ٤.

لا شكّ في أنَّ الحملة التي يشنّها النظام على جماعة الإخوان، ستقوم بدور هو المحدّد الأساسي لاختيارات الإخوان، وذلك بحكم الواقع.

أما بحكم «المنهج الفكري»، فهناك أمور أيضاً تعدو محددات لاختيارات الإخوان، هي: **المراهنة على معادلة الآخر، والمراهنة على الحلّ السلمي**.

وفي ضوء هذه المحددات السابقة، ما هي الخيارات/البدائل المفتوحة/المقترحة أمام الإخوان المسلمين في مواجهة تلك الحملة؟ **من الممكن** ـ كما نحسب ـ **وضع تلك البدائل المقترحة في شكل مجموعة من المسارات** لِكُلّ منها إمكاناته المتاحة وشروط تحققه، وأيضاً نتائجه.

ـ المسار الأوّل: التصعيد

يوجه النظام ضرباته إلى الإخوان، وهو يعلم سلفاً مدى سلمية الحركة. وضمن هذه الحدود فهو «آمن من ردود الفعل الهوجاء» إذ إنّه يعلم أن الحركة قد حسمت خيارها لصالح المشروع السلمي في التغيير. لذا، فردود الأفعال مستبعدة تماماً، وإذا حدثت لطرف أو آخر ردود عنيفة، فستكون بمثابة إنذار بقدوم النظام على حرب حقيقية يملك النظام ـ فيها ـ أن يطلق الرصاصة الأولى والكثير من الرصاص، وإن كان غير واثق من حقيقة الطرف الذي سيطلق الرصاصة الأخيرة.

أيضاً يثور تساؤل على نحو آخر: هل يملك النظام الغارب الدخول في معركة «مصير» هي في الأساس من حيث النَفَس الطويل والزمن ليس في صالحه؟

كما إنّه على الجانب الآخر يثور تساؤل آخر: هل يملك الإخوان الدخول في معركة عنيفة تهدم وتقوّض أساس الأسلوب السلمي أو السياسة السلمية، وتفقد الجماعة مصداقيتها التي اكتسبتها من إلحاحها على نجاعة ذلك الحلّ أو المشروع السلمي منذ ما يقرب من ربع قرن؟

أيضاً هل النظام التربوي لدى الإخوان، الذي نشأ الجيل الحالي من الشباب عليه، يؤهلهم للدخول في معركة من مثل هذا النوع؟

كلّ ما سبق، مع ملاحظة أن النظام «مدعوم» دولياً ومحافظ عليه من الخارج، وأن هناك تداخلاً بين الأبعاد الدولية والبعد الداخلي للدول في العالم الثالث، يجعل المعركة بين الإخوان والنظام منوطة بالوضع الدولي الذي يدعم

النظام بشكل مباشر (وهذا على فرض خروج الجماهير من المعادلة، وأنها معركة بين طرفين هما النظام والإخوان).

كذلك يبدو أن الضغط على الإخوان متمثلاً في الاعتقالات، ثمّ التحويل إلى محاكمات عسكرية، يمكن كما يبدو اعتباره شركاً نصب لجرّ الإخوان إلى دائرة العنف (المفرغة)، وإن كان ذلك الكلام كثيراً ما يقدم كتفسير لذلك الموقف (السلمي التام) الذي يبديه الإخوان تجاه ضربات النظام الموجّهة إليهم.

لكن ينبغي التسليم أيضاً بأن ذلك الموقف السلمي ليس هو الموقف الوحيد المتاح، بل هناك إمكانية لمواقف أخرى:

ـ ليست هي الانجرار إلى دائرة العنف المفرغة.

ـ وليست هي السلبية التامة، وكأن ما يحدث للإخوان يحدث لقوم آخرين في مجتمع آخر.

ويبقى دور البحث عن مسارات ـ مفتوحة ـ داخل مسار التصعيد الرسمي، إن ظهر أو تواصل بما يخفف من عدد الضربات إلى أقل قدر ممكن ـ حتّى تمر تلك الفترة الباقية من عمر النظام. ويشترط أن يوضع في الاعتبار أنّه إذا كان الزمن يلعب لصالح الإخوان في معركة النَفَس الطويل، إلا أنه يجب ـ مع ذلك ـ تقليل الخسائر والحفاظ على ما تحقق من مكاسب دون خوض غمار معارك شاملة على مختلف المستويات.

وتعدّ الخيارات المقترحة داخل مسار التصعيد، لو جرى أو أطل برأسه على الساحة، عملية جراحية دقيقة داخل «مخّ الإنسان» يتحرك فيها بين مجموعة من الأعصاب المتشابكة، وأدنى خطأ يكون له مخاطره وأخطاره على حياة صاحب الأعصاب.

ـ المسار الثاني: البحث عن قنوات بديلة

لا شكّ في أن استحكام الأزمة بين الإخوان والنظام مردّه إلى سيطرة عقلية الهيمنة عند النظام والامتداد لإثبات الشرعية عند الإخوان، وهي تبدو في بعض الحالات أو الأحيان وكأنها نوع من الهيمنة وإلغاء الآخر، وهي لا تقنع بمجرد المشاركة، ثمّ مردها أيضاً إلى الاحتكاك السياسي المباشر في مواقع يعتقد النظام أنّها احتكار خاص على ممثليه. ومن ثمّ فإن منازلة النظام، بل إيقاع الهزيمة به على أرض يظنها أرضه (ملعبه)، في أمر يطيش صوابه ويزيد الأمر اشتعالاً، وتلك

التصريحات الكثيرة من قبل الإخوان بأنهم القوة السياسية الرئيسيّة في البلاد، بل كثرة الحديث في خطابهم أيضاً عن المشاركة في الحياة السياسية وتقديم تصوراتهم للإصلاح العام في البلاد، كذلك تقديم بعض جهات الإخوان للإخوان كأنهم البديل المرتقب، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية على النظام؛ كلّ ذلك يصبّ في تأجيج نيران المعركة مع الإخوان بشكل مباشر، هذا بالإضافة إلى أجواء ما يسمّى بالسلام وخططه وسياساته.

أيضاً، إن التسييس الشديد الذي يمارسه الإخوان للمناطق التي تقع تحت أيديهم أو تحت سيطرتهم، والزجّ بها في أتون المعركة كأدوات توظف في خدمة إدارة الصراع، وذلك لغلبة العقل السياسي، يجعل من المعركة مباراة صفرية لا يمكن القبول فيها بمبدأ الهزيمة ولو في جولة واحدة من جولات المعركة، حيث إن المباريات الصفرية لا تسمح للمهزوم بالبقاء داخل حلبة الصراع.

ومن ثمّ، فلو عمل الإخوان داخل دائرة «الحلول الوسط» والبحث عن نقاط التقاء بينهم وبين كلّ الفرقاء السياسيين، لكانت حدة الصراع أخف، ولكانت النتائج ـ حتّى السلبية منها ـ أخف ضرراً، وإن كان ذلك يعود في أكثر الأحيان إلى أن الثقافة السياسية السائدة لدى كلّ أطراف الصراع واحدة، وهي ثقافة لا تقنع بمجرد المشاركة، ولا ترضى عن هزيمة الآخر.

والخلاصة أنّه في حالة انسداد الأفق السياسي ـ كما هو حادث ـ وغياب أي فرص للحوار والالتقاء المباشر، يكون العمل مركّزاً في البحث عن قنوات بديلة تكون حساسية النظام فيها أقل، ومن ثمّ تخف حدة ملاحقته لها ومحاصرته إياها، أو يحتاج إلى فترة أطول من الزمن لإعادة النظر في سياسته والبحث عن مداخل للوجود.

ـ المسار الثالث: مسار التهدئة

ينطلق هذا المسار من اعتبار تلك الحملة (اعتقالات ثمّ تحويل إلى محاكمات عسكرية) موجة عالية شديدة ستنكسر عليها كلّ مقاومة، ومن ثمّ يفترض هذا المسار ضرورة خفض الرأس قليلاً حتّى تمر ـ تلك الموجة ـ وتنكسر حدتها، مع ملاحظة أن الزمن ليس في صالحها، حيث يعاني النظام أمراض وأزمات الشيخوخة.

ولنا في خطّة العمل التي اتبعها نجم الدين أربكان في تركيا قدوة حسنة.

لقد كان أربكان يصل ـ هو ورفاقه ـ إلى مواقع التأثير عن طريق البرلمان والوزارة، ثمّ يقوم الانقلاب العسكري من أجل وقف تمدد نفوذ الحركة الإسلامية في المجتمع ومؤسسات السلطة، ويلقى بأربكان ورفاقه في السجن، ويأتي العسكريون بنظام آخر بأسماء «مدنية» حتّى لا يكون حكم العسكر مباشراً وسافراً، ولإضافة شرعية جديدة بديلاً للحكم الانقلابي، ثمّ لا يبدي أربكان أو رفاقه أدنى مقاومة عنيفة للنظام حتى فلا يكونون كمن يلقي بقوته في مواطن قوة النظام، ولا ينازله في أرضه (سلطة عسكرية غاشمة تخشى على نفوذها لا ينبغي مقاومتها أو مواجهتها بالعنف أو الأعمال المسلحة)، ثمّ تمر السنوات القلائل، فتحدّث الانفراج السياسي، ويطلق سراح المعتقلين والمسجونين (أربكان ورفاقه)، ويستأنفون نشاطهم تحت اسم جديد (حزب النظام الوطني عام ١٩٧٠، حزب الخلاص الوطني عام ١٩٧٢، حزب الرفاه عام ١٩٨٣)، ويعاودون الوصول إلى مواقع التأثير مرة أخرى، وهكذا حتّى يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

إن دراسة «خطّة للعمل» مثال «خطّة أربكان» مع مراعاة الفروق بين المجتمعات والأنظمة السياسية ودرجة تطويرها، قد تكون صالحة في وضع مثل الذي تمر فيه جماعة الإخوان في الوقت الحالي مع إعادة «فكّ وتركيب» الخطّة وتكميل عناصرها من خطط تغييرية أخرى، بما يناسب المجتمع المصري، وبما يساهم في بلورة «نظرية تغيير» تقوم على نطاقات نظرية قابلة للتطبيق، وتحمل من عناصر النجاح ما يجعل الخسائر عند حدّها الأدنى ضمن ضرورات الواقع المصري الراهن بمعطياته وبكُلّ تعقيدات الأجواء المحيطة بالحركة الإسلامية/الإخوان المسلمين والنظام السياسي المصري.

وأخيراً، فهذه دعوة مفتوحة إلى البحث عن مسار أو مسارات جديدة للعلاقة بين الإخوان والنظام بما يتيح فهماً أعمق للواقع والحركة والمجتمع والنظام، ويلقي الأضواء على مسارات أفضل وأكثر أمناً وسلامة للعمل الإسلامي، وإن كنا نودّ أن نعيد التركيز على بعض النقاط من واقع التجارب التي جرت، والتي تجري الآن:

- إن الأجواء بين الإخوان والنظام الحاكم، وفي ظلّ ممارساته في الفترة الأخيرة أو السنوات الأخيرة، تقتضي من جماعة الإخوان المسلمين إعادة النظر في العديد من الأساليب التي جرى استخدامها في الثمانينيّات، وخاصة في ما يتعلق بالأنشطة والممارسات التي تدور في مجالات صار النظام يشعر فيها بالأخطار والحساسيات على مستوى الداخل، والإحراج والاهتزاز على مستوى الخارج.

- إنَّ السياسة السلمية التي تنتهجها الجماعة أكدت فعاليتها وجدواها، وأنّه ليس ثمة عدل في إلحاق اتهامات بها أو سعي التغيير فيها أو محاولات لجعلها السبب أو بعض السبب في ما يلحق بالجماعة من عنت يلمسه ويشاهده الكافة الآن.

- إن الأنشطة الدعوية التي تمارسها الجماعة يجب ألا يعتريها تبديل أو تغيير، ولكن يجب أن يكون التعديل أو التجديد أو التغيير في السبل والوسائل ومدى العلنية ومدى السرية.

- إن البرامج التربوية في الجماعة يجب أن يعاد النظر فيها بين فترة وأخرى، وأن يعتبر التركيز على تأكيد النفس والخلق والمثل وتعميق الإيمان أمام الله، وتأصيل وترسيخ قيم التضحية والإيثار والعطاء والبذل والخوف من المحاسبة وتقدير مواقع ومواضع المسؤوليات من بين أهداف البرامج التربوية ذات الأهمية البالغة.

أيضاً، توضيح الأمر بالتركيز على فقه الجماعة، وفقه الدعوة والنظام والالتزام. كما ينبغي دعم المعارف والإلمام بأوضاع وشؤون العصر وأحداثه وتطوراته، وقواه ذات التأثير، ومصادر الخطر فيه، ومدى عدائها للإسلام والجماعة.

- التركيز على تنشيط العمل الدعوي في مجالات الأسر والقرى، ومجالات العمل والتجمعات، وإعادة النظر في شؤون وآفاق الدعوة الفردية والقدوة، حيث إنّها من أخطر وسائل وسبل الدعوة، وذلك بهدف التجديد والدعم والتخلص من السلبيات مع التنشيط وتحقيق الدعوة.

- التركيز على أهمية العمل الاجتماعي ـ الثقافي والصحي والتعليمي (ومحو الأمية)، وذلك من خلال أساليب جديدة ووسائل تضمن الاستمرارية وتحقق النتائج.

- اعتماد أسلوب التقويم في أي تجربة جرت أو أي عمل تجري ممارسته، وذلك من أجل معرفة سلبياته وإيجابياته وقياس ووزن نتائجه.

- العمل الحثيث من أجل إيجاد قاعدة شعبية للجماعة، ورأي عام يساندها، مع السعي إلى تفعيل هذه القاعدة.

- إعادة النظر في تجربة النقابات بهدف تحديد السلبيات ووضع أساليب وسبل جديدة للتعامل مع انتخابها وقضاياها.

● إعادة النظر في العلاقة مع الأحزاب، وقد يدخل في ذلك السعي إلى تنشيطها ولو بالقدر الذي يجعل لحركتها أثراً. كما تدخل في ذلك قضية الوجود الإخواني فيها بشكل مدروس ومحسوب وفاعل، إن لم يكن في الوقت الحاضر فلعله يكون في المستقبل القريب.

● تنشيط عمل المرأة، ووجودها على الساحة المصرية.

● رسم سياسة اقتصادية تستهدف إقامة برنامج للمشروعات الصغيرة تحت مسميات وفي إطارات تضمن لها الاستمرار والإنتاج المأمول.

● إعادة النظر في الوجود أو الوجود الخارجي، حجمه ووزنه، نشاطه، فاعليته، مقوّماته، سبل إصلاحه وتفعيله.

● وضوح الرؤية في التعامل مع أقباط مصر من خلال سياسة مدروسة، واضحة أهدافها، واضحة ركائزها ومعالمها، واضحة أسانيدها الشرعية.

● وضوح الرؤية في التعامل مع الجماعات الإسلامية الفاعلة أو الموجودة على الساحة المحلية. وخارجياً كذلك مع النظم الحاكمة التي ترفع الشعار الإسلامي، وذلك من خلال مواقف موحّدة، لها أسانيدها الفقهيّة الواضحة.

● اعتماد التخصّصات وتفعيل العمل من خلال أطرها.

١٩٩٦/٥/٢٢

الملحق الثاني
الأزمــة الممتــدة:
علاقة النظام المصري بالإخوان المسلمين
(المظاهر، الأسباب، النتائج)

تبنى الرؤية السياسية السليمة على أساس دراسة واقعية وموضوعية لكافة تطورات وتغيّرات الحياة السياسية على كافة الصعد والمستويات. ولما كانت معدلات التطور والتغيّر ـ في واقعنا الراهن ـ مقارنة بأية فترة زمنية سابقة ـ متسارعة متلاحقة بحيث يتعذر ـ في غالب الأحيان ـ الإلمام بكافة جوانبها وتفصيلاتها، فإنه من الأهمية بمكان، لتحقيق فهم واقعي سليم لقضايا الحياة السياسية، متابعة الخطوط الأساسية للتطورات والتغيّرات، وتحليل دوافعها وأسبابها، سعياً إلى تشخيصها وفهمها كمقدمة للتعامل معها بأسلوب علمي رصين.

نقطة البداية التي ننطلق منها في دراسة هذا الموضوع وتحليله هي: تصور نمط أو أنماط تطور العلاقة بين الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية والحركة الإسلامية؛ والافتراض الأساسي الذي نحاول التحقق منه هو أن ثمة تطورات وتغيّرات داخلياً، على مستوى بنية الأنظمة الحاكمة وسياساتها وأنماط تفاعلاتها وتحالفاتها، وأيضاً على المستوى الإقليمي في المنطقة العربية، وعلى المستوى الدولي والعالمي ـ تسير أو تدفع جميعها في اتجاه إيجاد نمط أو «شكل معين» من أشكال العلاقة الصراعية مع الحركة الإسلامية ـ باختلاف في الدرجة من قطر إلى آخر، ومن وقت إلى آخر.

ومن بديهيات هذه الدراسة ومسلماتها أن الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية

تمتلك ـ ربما وللمفارقة في هذا الموضوع دون غيره من الموضوعات ـ إزاء الحركة الإسلامية (وخاصة قطاعاتها الفاعلة) استراتيجية للتعامل والمواجهة على قدر من التكامل، تنبثق منها أهدافها المرحلية (وفي إطار محدّدي أو متغيري: الزمان، والمكان)، كما إن لها أدوات وآليات ووسائل لتنفيذ هذه الأهداف وإنجاز تلك الاستراتيجية.

إن هذه العملية كلها تتم في إطار معقّد من التوازنات السياسية والاجتماعية على الصعيد المحلي (الخاص بكل قطر على حدة)، والتوازنات الإقليمية (وخاصة في ضوء مسار التسوية السياسة مع الكيان الصهيوني وما يرتبط به من سيناريوهات إدماجه في المنطقة، بل هيمنته عليها أيضاً في إطار السوق الشرق أوسطية... الخ)، والتوازنات على الصعيد الدولي والساحة العالمية (وخصوصاً في ضوء انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام الدولي الجديد).

وسوف يكون تركيزنا الأساسي على الحالة أو الأوضاع المصرية، وذلك لأنها مجال احتكاكنا الأساسي والفعلي ـ على الأقل بالنسبة إلى كاتب الورقة ـ بالإضافة إلى اعتبارات أخرى أكثر أهمية منها:

ـ خصوصية «الدولة المصرية» و«النظام السياسي الحاكم»: إذ إن الدولة المصرية من أقدم الدول المركزية في العالم ـ كما إنها أخضعت منذ فترة طويلة ـ منذ عهد إسماعيل وحتّى الآن ـ لنمط معين من التحديث والعلمنة والتغريب، بكلّ ما يفرزه ذلك من آثار، كما إن النظام السياسي الحاكم في مصر ـ وإن ارتدى الثياب المدنية ـ إلا أنه في جوهره نظام عسكري، حتى إنّ بعض الباحثين يذهب إلى القول إن «مجلس قيادة الثورة» ما زال يحكم مصر، وإن كان بأشكال وتحت رايات مختلفة ـ كما إنّه في جوهره أيضاً نظام ملكي يتم التوارث فيه في إطار المؤسسة العسكرية... كلّ ذلك ينبغي وضعه في الحسبان عند بحث علاقتنا به.

ـ خصوصية وضع الحركات الإسلامية المصرية (الإخوان المسلمين أساساً)، فهي الحركة الأقدم مولداً ونشأة، والمصدر أو الأصل الذي انتشرت فروعه في بقية البلدان، هذا فضلاً عن التأثيرات الفكرية والحركية ـ أحياناً ـ لمؤسسي الحركة في مصر على الحركة خارجها، والتي ما تزال مستمرة ـ بدرجة من الدرجات ـ حتّى الآن.

ـ تقدّم لنا الحالة المصرية في العلاقة بين النظام الحاكم والحركة تجربة ثرية

بالدلالات من حيث قدمها الزمني، وطبيعتها العامة، وتأثيراتها في المنطقة في العلاقة بين الأنظمة القائمة فيها والحركة في بلدانها، ومن حيث تأثيراتها سواء في السلطة الحاكمة، أو في المجتمع المدني بوجه عام أو حتّى في الحركة ذاتها...

إن التركيز على الحركة الإسلامية المصرية (الإخوان المسلمين أساساً)... لا يعني ـ خصوصاً بصدد التطورات والتغيّرات الحديثة ـ أن مظاهرها، أو أسبابها، أو مسالك مواجهتها تنفرد بها الحالة المصرية؛ فلا يبعد عن القارئ المتابع للأحداث طابع العمومية لها في المنطقة العربية. فحتى تلك البلاد التي كان يروّج الكثيرون، وإلى وقت قريب، أنها راعية الحركة الإسلامية ومصدر تمويلها: كدويلات الخليج، والسعودية، باتت تمارس مسلكي النظامين المصري والجزائري نفسهما في التعامل مع الحركة الإسلامية فيها، مع أنّها نبت صغير لا خطر منه على الإطلاق في المدى المنظور: الاعتقالات الواسعة النطاق في المملكة العربية السعودية، وعمليات الإبعاد المستمرة، وعملية تسليم الفارين التي تقوم بها، كما أن أساليب مواجهة الإسلاميين تكاد تكون واحدة (ولا نبتعد كثيراً عن الواقع عندما نقرر أن بصمات أجهزة الأمن المصرية واضحة في هذه البلدان)، كما أنّ الخطاب السياسي والإعلامي المنتج حول الحركة الإسلامية في هذه البلدان (المتطرفين، القلّة المارقة، الإرهابيين) يكاد يكون واحداً... وبالتالي، فإن الكثير من المظاهر والتفسيرات والتحليلات ـ إضافة إلى التوصيات المقدمة في خاتمة الدراسة ـ التي تقدّم للحالة المصرية، تصلح ـ بدرجة من الدرجات، وبقدر من التجريد ـ للتطبيق على الحركة على المستوى العالمي (التنظيم العالمي مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات في كِلّ قطر).

التغيرات الحديثة في علاقة النظام المصري بحركة الإخوان المسلمين ـ المظاهر

دون الدخول في تفاصيل تاريخية عن العلاقة بين النظام المصري والإخوان المسلمين مع ثقل الخبرة التاريخية، وأهمية اعتبارها في تأصيل العلاقة، فهذا الأمر له موضع آخر، غير أنه منذ تولي الرئيس مبارك ظلت العلاقة بين الطرفين في حدّها من عدم الاعتراف، والمحاصرة والإجهاض. وإن كان يمكن أن نميز بين مرحلتين: **الأولى** تغلب عليها التفاعلات السلمية، و**الثانية** تغلب عليها التفاعلات الصراعية... ويمكن القول إن الأولى تمتد إلى أوائل عام ١٩٩٠، والثانية ما تزال مستمرة حتّى الآن (دون أن ينفي ذلك أن هناك تداخلاً بين النمطين).

ويمكن أن نرصد أهم المحطات الأساسية في كلا النوعين من التفاعلات:

١ ـ التفاعلات السياسية السلمية

ومن أبرز محطاتها في العلاقة بين النظام الحاكم والإخوان المسلمين:

أ ـ إدانة الإخوان المستمرة لاستخدام العنف والإرهاب.

ب ـ دخول الإخوان الانتخابات البرلمانية في الدورتين الأولى والثانية في فترة مبارك.

ج ـ دخول الإخوان انتخابات النقابات المهنية ونوادي هيئات التدريس ونجاحهم فيها (ما عدا النجاح في انتخابات نقابة المحامين، فهو يصنف كتفاعل صراعي تجاوز الخطوط الحمراء).

د ـ إعلان الإخوان المسلمين ـ في إطار حزب العمل ـ تأييد إعادة انتخاب الرئيس مبارك لفترة ولاية ثانية.

٢ ـ التفاعلات السياسية الصراعية

أ ـ امتناع الإخوان المسلمين ـ مع القوى والأحزاب السياسية الأخرى، ما عدا التجمّع ـ عن دخول الانتخابات البرلمانية.

ب ـ موقف الإخوان المسلمين من حرب الخليج الثانية (غزو العراق الكويت)، وخصوصاً الناحية الإعلامية، وتحريك التظاهرات في الجامعة.

ج ـ إعلان الإخوان المسلمين عدم تأييدهم لإعادة ترشيح مبارك لفترة ولاية ثالثة في بيان شديد اللهجة.

د ـ النجاح الكبير الذي أحرزه الإخوان المسلمون في انتخابات نقابة المحامين (وهي نقابة حساسة باعتبارها من نقابات الرأي)، وسيطرتهم على مجلس النقابة.

وقد استمرت حدة التفاعلات الصراعية في اتجاه تصعيد الأزمة مع الإخوان المسلمين...

كانت البداية في التركيز على وصف الجماعة في وسائل الإعلام بـ «غير المشروعة» و«المنحلة» و«غير الشرعية»، والتلميح إلى علاقة مؤكّدة بين الجماعة وجماعات العنف والإرهاب (كما تسميها أجهزة الإعلام).

وفي هذا الإطار، أكد الرئيس مبارك ـ في حديث نشر في جريدة **الأهرام** ـ تصميمه على منع قيام حزب إسلامي، وقال بالنصّ: «حتّى لو كان الدستور نفسه يجيز ذلك، فلن أسمح بقيام حزب ديني في مصر».

وفي إجابة عن أسئلة صحفية وجّهت إليه في مقابلة صحفية، سئل الرئيس مبارك:

ـ هناك بعض الاقتراحات بالسماح للتيار الديني المعتدل، مثل الإخوان المسلمين، بتأسيس حزب يواجه المتطرفين... ما رأيكم؟ أجاب: لا يمكن، القانون لا يسمح، ولو فعلنا لطلع حزب للمسيحيين، ودخلنا في صراع ديني.

ـ هل القانون يمنع الأحزاب الدينية؟ أجاب: نعم، القانون واضح، وأنا احترم القانون، ولا أريد صراعات دينية بين الفئات المختلفة[1].

وقد استمر الرئيس مبارك يؤكّد المعنى نفسه في أحاديثه الصحافية ولقاءاته حتّى الآن، وفي الحديث نفسه المشار إليه سابقاً، سئل الرئيس مبارك:

ـ ولكن الإخوان تسمح ببعض الأنشطة والتعبير؟ فأجاب: مثل ماذا؟. فأجيب: مثل صدور بيانات وتوزيعها بالفاكس وانتخاب مرشد. فقال: لو أمسكت أمراً غير قانوني فلن أتركه دون محاسبة[2].

والجدير بالذكر أنّه في أعقاب ذلك الحديث وأشباهه تمّ استدعاء المرحوم المرشد حامد أبو النصر لتحقيقات في النيابة حول إصداره بيانات تحمل توقيعات المرشد العام للإخوان المسلمين.

إضافة إلى ذلك ـ كما سيأتي تفصيله في ما بعد ـ فإن الذين اعتقلوا وجّهت إليهم تهمة «الانضمام إلى تنظيم غير مشروع» «يناهض المبادئ الأساسية للدستور...».

وكان من المحطات الأساسية في التصعيد القانون الرقم (١٠٠) الموحّد لتنظيم العمل النقابي، ثمّ القانون الرقم (١٠٣)، الذي قصد به أساساً النقابات المهنية التي يسيطر عليها التيار الإسلامي، وجاء توقيت صدوره دلالة مهمة وواضحة بعد نجاح الإخوان المسلمين في نقابة المحامين، وكذلك القانون رقم

---

(١) حديث الرئيس مبارك إلى: **الحياة**، ٢٣/٩/١٩٩٣، ص ٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٩٧١) لسنة ١٩٩٢ (المعروف إعلامياً بقانون الإرهاب) والخاص بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية، وإنشاء محاكم أمن الدولة، وسرية الحسابات في البنوك، والأسلحة والذخائر، وكذلك التعديلات الخاصة بالأحزاب السياسية... الخ.

وقد استمر التصعيد باتجاه التشويه الإعلامي (سلسلة الأفلام والمسرحيات التي تتناول الإسلام والحركة بالتشويه: العائلة، أيام المنيرة، الإرهابي التائب... الخ)، واستمرار سياسة تجفيف المنابع على الصعيد التعليمي (عزل المدرّسين الإسلاميين واعتقالهم، قرار الحجاب في المدارس، وتعديل نظام الفصل الدراسي الواحد إلى نظام الفصلين، وقانون أعضاء هيئة التدريس، وتعيين عمداء الكليات... الخ).

وفي اتجاه استمرار التصعيد أيضاً مع الإخوان، كانت الضربات الأمنية الإجهاضية (تحت غطاء قضية «سلسبيل») كلّ ستة أشهر تقريباً... وانتقاء عناصر مؤثرة واعتقالها، وأحياناً يمارس معهم قدر من التعذيب غير المبرّر (خصوصاً في المحافظات). وبالتأكيد، فإن هناك أهدافاً (سوف نوضحها في ما بعد) من وراء هذه الضربات الأمنية الإجهاضية... وربما كان اعتقال أ. إبراهيم شرف، ومن بعده الحاج أحمد حسنين، رسالة موجهة إلى قيادة الإخوان المسلمين بأنه يمكن تجاوز الحدّ الذي تمّ التعارف عليه في الفترة السابقة، وامتداد الاعتقال إلى مكتب الإرشاد (إضافة إلى استدعاء المرشد)... لأن الجماعة تجاوزت الخطوط... وأنه يمكن التلويح بضربة شاملة إذا اقتضى الأمر ذلك، وأن الجماعة يجب أن تراجع سجل أعمالها وأنشطتها...

ثمّ جاءت إحالة أربع قضايا للإخوان إلى المحاكم العسكرية، ثمّ إدانة ٧٢ أخاً بأحكام تراوحت بين ٥ سنوات و٣ سنوات... ليبلغ التصعيد أشده ومنتهاه.

إن هذه التغييرات الحديثة في موقف نظام مبارك من الإخوان المسلمين جديرة بأن تثير التساؤل عن أسبابها ودوافعها... وهل تعبّر عن خطّ أصيل واستراتيجية ثابتة للنظام المصري... أم أنها تأتي كرد فعل على أحداث معينة رأى النظام المصري أنها تمثل خطراً على كيانه أو على بقائه واستمراره في السلطة والحكم؟.

باعتقادنا أن هذه التغيّرات قادت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات المتشابكة التي تفاعلت معاً، وانتجت لنا هذه المتغيرات على الصعيد الواقعي؟...

هذه العوامل والمتغيرات منها ما يتعلق بطبيعة النظام الحاكم في مصر (نظام مبارك) واستراتيجيته تجاه الحركة الإسلامية ـ بشكل عام ـ ونمط تعامل الإخوان معه في الفترة الأخيرة موضع الدراسة، ومنها ما يتعلق بطبيعة الإطار الإقليمي في المنطقة، ومنها ما يتعلق بطبيعة الإطار الدولي ودور الولايات المتحدة الأمريكية...

فلنذكر هذه العوامل بشيء من التفاصيل...

أولاً: استراتيجية النظام الحاكم تجاه حركة الإخوان المسلمين

لا يمكن فهم الاستراتيجية دون فهم الفلسفة الفكرية الكامنة خلفها، والمنطلقات التي تنطلق منها، فنظام مبارك ـ وهو في ذلك يمثل امتداداً لنظامي عبد الناصر والسادات ـ يعتمد العلمانية عملياً أساساً لحكمه، وهو يسعى إلى إبعاد الدين عن مجال التأثير في واقع السلطة، وحتّى واقع المجتمع ـ وفق خطّة متدرجة تعتمد على أجهزة الإعلام، بالإضافة إلى التعليم ـ وعبر السيطرة على الأداة التشريعية... وهو في هذا الصدد يلقي بثقله في صف «التغريب» بكافة مدارسه حتّى الشاذة منها، وفي سبيل تحقيق ذلك تتم محاصرة «الدين» وعزله تدريجياً عن توجيه مجالات الحياة في المجتمع المصري وحتّى «الرموز الدينية»، فإن النظام كثيراً ما يورّطها في تأييد قضايا معينة تؤدي في التحليل الأخير إلى تحقيق غايات علمانية...

ومن هنا، فإن استراتيجية النظام تجاه الجماعة والحركة هي «الحصار والتحجيم كمقدمة للتطويق والاستئصال»... والنظام يرمي من وراء تطبيق هذه الاستراتيجية إلى تحقيق عدة أهداف أساسية:

ـ التمسك بالسلطة السياسية، وبالبقاء في مقاعد الحكم لأطول فترة ممكنة دون حدوث أي تهديد جدّي وحقيقي لهيمنته وانفراده...

ـ إبعاد أية حركة شعبية عن مجرد «التفكير» و«الأمل» في الحصول على نصيب عادل من السلطة، وتحقيق أهدافها.

ـ منع الحركة الإسلامية من التجذّر الشعبي، ووجود جمهور حقيقي لها في كافة طبقات الشعب المصري، ومحاولة حصارها اجتماعياً.

ـ وضع خطوط حُمْر للحركة الإسلامية لا ينبغي لها أن تقترب منها بأي شكل من الأشكال... تمثل قيوداً حقيقية على حركتها وانتشارها.

ـ إعطاء «المثل» و«النموذج» لدول أخرى في المنطقة العربية في كيفية التعامل مع الحركة الإسلامية فيها، وتقديم «العون» بهذا الصدد على كافة المستويات.

ـ إرضاء «الكيان الصهيوني» بصدد ما يطلق عليه مسار التسوية السياسية، هذا النظام الذي يعدّ من أولى أولوياته «محاربة الأصولية الإسلامية»، ويدعو كافة الأنظمة في المنطقة إلى التعاون معه في هذا الصدد.

ـ البرهنة للقيادة الأمريكية في البيت الأبيض أنّ الأمور كلها ما زالت تحت السيطرة، وأن المصالح الأمريكية في مصر، بل في المنطقة كلها أيضاً لن تتعرض لأي خطر يذكر... وأن التخطيط في إطار هذه الاستراتيجية يسير بدرجة نجاح كبيرة، بل مذهلة أيضاً في غالب الأحيان... ولتحقيق ذلك، كما قلنا، يلجأ إلى عدد من الأدوات والمسالك، نذكر منها على سبيل المثال:

١ ـ الأداة التشريعية والقانونية

كما سبق أن رأينا، لجأ النظام في مواجهة الجماعة إلى هذا السلاح باعتباره الأسهل، فمن إنكار «مشروعية الجماعة» إلى «تجريم أية أنشطة» تقوم بها مهما كانت في إطار اللوائح... إلى فرض أحكام الطوارئ، وسنّ تشريعات مستمرة كمدخل لمواجهة الجماعة... مما يشكل «انحرافاً تشريعياً» حقيقياً... ولا حاجة لنا إلى مزيد من التفصيل.

٢ ـ الأداة الأمنية

يلجأ النظام في مواجهة الإخوان إلى سياسة «الضربات الأمنية الإجهاضية» وفق خطّة معينة موضوعة على فترات زمنية محددة، كما سبق أن رأينا، إلا أننا يجب أن نتوقف بصدد هذه الأداة أمام سؤالين يطرحان بإلحاح، هما:

ـ هل يلجأ النظام المصري إلى ضربة شاملة لحركة الإخوان... على غرار الضربتين الشاملتين السابقتين في العامين ١٩٤٥ و١٩٦٥؟

ـ ما هي محصّلة الهجمة الأمنية ـ بوجه عام ـ أو ما هو تقييمنا لدور هذه الأداة في التعامل مع الإخوان المسلمين في الفترة الأخيرة...؟؟

في الإجابة عن التساؤل **الأوّل**:

حول مدى إمكانية توجيه ضربة شاملة إلى الإخوان المسلمين في مصر؟ لا يمكن التنبوء بذلك إلا في ضوء معرفة النقاط التالية:

أ ـ طبيعة أو شخصية القيادة السياسية

بداية، تختصر القيادة السياسية في الحالة المصرية في شخص الرئيس مبارك ـ وبتعبيره الشخصي «كلّ الخطوط بين يديه» ـ، وبالتالي فإن «كلّ الأمور واضحة أمامه»، وهو بصدد اتخاذ أي قرار[٣].

وبالتالي، فإن معرفة طبيعته وشخصيته تعدّ المقدمة الحقيقية لمعرفة كيفية اتخاذه قراراته... وهل إمكانياته تؤهله لاتخاذ قرارات مصيرية أو حيوية أم لا؟... تقول إحدى الدراسات حول الموضوع إن شخصيته متردّدة وغير حاسمة، وتميل إلى الحلول الوسط، وإلى تأجيل المشاكل وترحيلها، والتجزئة في مواجهتها والبت فيها... ويقولون إنّ تلك خصائص لصيقة به من النشأة، والتربية العسكرية... وإنه لا يتحرك لاتخاذ قرارات حيوية إلا حين يشعر أن وجوده هو ذاته أو مركزه قد يتعرض لتهديد حقيقي وخطير. ووفقاً لهذا التحليل يستبعدون إمكانية إقدامه على اتخاذ قرار من هذا النوع...

ب ـ المراهنة على نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي

إن نظام مبارك يراهن على نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي في حلّ كثير من المشاكل التي يعانيها المجتمع المصري. ويعتقد أن المشاكل الاقتصادية هي أحد أسباب ازدهار الحركة الإسلامية، وأن معالجة هذه المشاكل هو ضرب للحركة في جذورها وأصولها.

ج ـ المراهنة على تفكيك حركة الإخوان

إن نظام مبارك يراهن على تفكيك الحركة وإشغالها بقضايا وجودها، وتأمين ذاتها... من خلال الضربات بين الحركة والأنظمة... بالإضافة إلى خلق الانشقاقات داخل جسد الحركة وتشويهها، ولعل مسألة حزب الوسط الأخيرة من أقوى الدلائل على ذلك.

د ـ السماح بوجود هامش لجماعة الإخوان المسلمين

إنّ النظام يسمح ـ موضوعياً ـ بوجود هامش لجماعة الإخوان المسلمين لا يؤثر في سير الواقع بدرجة ملموسة.

---

(٣) سعيد إسماعيل علي، «على هامش خطاب الرئيس مبارك: ما رأيكم إلا ما أرى،» **الشعب**، ٧/ ٢/ ١٩٩٠، وكانت العبارة قد وردت في خطابه.

فالإجابة، إذن، عن هذا التساؤل هي أن النظام لا يمكن أن يقدم على ضربة شاملة، على الأقل في ظلّ الظروف الحالية. . .

أما في الإجابة عن التساؤل **الثاني**، وتقييم مدى نجاح الضربات الأمنية الإجهاضية. . .؟ فنلاحظ:

ـ إن أهم أوجه نجاح هذه الضربات يتمثل في الكمّ الهائل من المعلومات الذي حصلت عليها الأجهزة الأمنية من الإخوان بداية من قضية «سلسبيل» وحتّى الآن. . . على حدّ تعبير البعض «فإن الأمن قد اكتشف معظم كوادر الإخوان والقيادات الوسطى، ولديه معلومات تكفي على الأقل لمدّة عشر سنوات مستقبلاً».

ـ الوجه الآخر للقضية أن جهاز الأمن متأكد الآن ـ نتيجة ما اكتشفه من أوراق وما أجراه من تحقيقات ـ من عدم وجود سلاح، أو اختراق في المؤسسات الحساسة التي يخشى من اختراقها. . . ولعل ذلك يبرّر عدم استخدام العنف مع قيادات الإخوان عند اعتقالهم أو التحقيق معهم في الآونة الأخيرة. . .

٣ ـ الأداة الاتصالية والدعائية

ـ قام النظام الحاكم في الفترة الماضية باستخدام كافة أدوات ووسائل الاتصال (إذاعة، صحافة، تلفاز، سينما، مسرح)، وكذلك النظام التعليمي الخاضع له أساساً عبر سياستين متكاملتين في مواجهة الجماعة:

أ ـ سياسة التشويه والتخريب

هي عبارة عن عمليات لهدم صورة معينة ذات طابع إيجابي لدى المجتمع عن الجماعة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إرساء مجموعة من الإجراءات المتتالية لبناء ورسم صورة مخالفة ومناقضة للواقع الموضوعي، ومحاولة غرسها وتسريبها إلى الوعي الجماعي لأفراد المجتمع العاديين عن الجماعة والحركة الإسلامية.

ب ـ سياسة تجفيف المنابع

تتجه هذه السياسة إلى الفريق المتدين في المجتمع ـ الذي يمثل رصيد الحركة والجماعة ومستقبلها ـ فتحرمها منه وتضربها به، وهي تأخذ في مصر مسمّى «إصلاح وتطوير النظام التعليمي» و«تحديثه». وفي هذا الإطار تتم إعادة صياغة المناهج ومحاصرة كافة رموز الوجود الإسلامي في التعليم. بالطبع،

ينقصنا، كجماعة وحركة إسلامية، أمران على درجة عالية من الأهمية:

(١) دراسة واقعية عملية تقيس مقدار ما أحدثه التشويه الإعلامي والسياسي على صورة وواقع الحركة الإسلامية في المجتمع.

(٢) اعتماد خطّة عملية وعلمية ـ في آن معاً ـ وذلك لمواجهة «سياسات تجفيف المنابع»، خاصة في المجال التعليمي لما له من آثار خطيرة في المستقبل بالنسبة إلى الحركة والجماعة.

ينقلنا كلّ مل سبق إلى النقطة التالية: فإذا كانت هذه هي استراتيجيته وأهدافه وخططه، فما هو البديل. . . ما هو واقعنا. . . ما هي أساليب المواجهة في المرحلة القادمة؟

ثانياً: أساليب المواجهة. . . رؤية للمرحلة القادمة

١ ـ ضرورة وجود استراتيجية محددة أو سياسة محددة للجماعة للتعامل مع النظام السياسي الحاكم، بحيث لا تستدرج إلى أن تكون تصرفاتها مجرد ردود أفعال (Reactions).

يجب أن تكون الخطوط الأساسية لهذه السياسة واضحة على الأقل إلى مستويات معينة داخل البناء التنظيمي للجماعة. فوجود استراتيجية للنظام لمحاصرة وتطويق الحركة ـ ولو كانت غير محكمة ـ وفي المقابل عدم وجود استراتيجية للجماعة لإحباط تخطيط النظام. . . يجعل الجماعة باستمرار في موقع «المفعول به»، وليس الفاعل. . . وتتحول سلوكياتها وتصرفاتها إلى سلسلة من ردود الأفعال. . .

ولا يقتصر الأمر على وجود استراتيجية على المدى الطويل، وإنما على وجود أهداف مرحلية للتعامل مع النظام السياسي ذات أفق زمني تفرغ في إطار خطط واضحة. . . تتم متابعة تنفيذها أولاً بأول باختصار شديد، وبالتالي ضرورة وضع إطار عام للتحرّك السياسي في الفترة القادمة يفرغ في أهداف وخطط.

٢ ـ لو افترضنا جدلاً أنّه تمّ وضع هذه الاستراتيجية، وما ينبثق عنها من أهداف محددة، وخطط مرحلية. . .، فإنها لكي توضع موضع التنفيذ العملي لا بدّ من أن تثير المشكلة أو القضية التنظيمية داخل الجماعة. . . وهذه لها عدة أبعاد، نقتصر منها على ثلاثة فقط:

أ ـ مدى فعالية أجهزة الجماعة الحالية في القيام بالمهام المنوطة بها...

ب ـ النقص الكبير في وجود كوادر داخل الجماعة ـ سواء من ناحية الكم أو الكيف ـ فهناك قلّة في الأعداد، وتدهور في مستوى أو نوعية إعداد الأفراد، سواء كان ذلك من النواحي الفكرية/التربوية، أو من النواحي الحركية أو العمل العام.

ج ـ ضرورة إعادة النظر باستمرار في الأدوات التنظيمية.

٣ ـ الناحية الأمنية: لا ينبغي الاستهانة بقدرات جهاز الأمن وتحديثه في الفترة الأخيرة ـ ووجود أجهزة قياس الرأي داخله، كما إن هناك اختراقاً للأجهزة الأمنية من الخارج وتعاونها من ناحية أخرى مع هذا الخارج.

إن الحس الأمني ينبغي رفعه لدى قواعد الجماعة:

أ ـ عدم الإسراف في تسجيل وكتابة كلّ شيء.

ب ـ هناك قضايا حساسة ينبغي مراعاتها في الحديث، لأنها تمثل خطوطاً حُمْراً بالنسبة إلى النظام المصري:

ـ الاقتراب من المؤسسات السيادية.

ـ حالات العصيان المدني.

ـ القضايا المتعلّقة بالسلاح والتدريب العسكري.

ـ القضايا الخاصة بالفساد السياسي والمالي داخل أسرة مبارك.

٤ ـ قضية التربية داخل الجماعة: إنها تكاد تكون أصل المشاكل في إطار جماعة الإخوان في الوقت الراهن، ولا بدّ من نظرة عملية متكاملة، والجميع يلمس بوضوح التدهور في هذه الناحية، فالأجيال الجديدة هي دون المستوى المطلوب، عملياً وخلقياً وحركياً.

٥ ـ قضية التقييم والمراجعة: هي من القضايا البالغة الأهمية في إطار أي عمل تنظيمي، فليس هناك إنجاز حقيقي أو تقدّم إلى الأمام... ما لم تتم مراجعة وتقييم الأداء والأنشطة الفعلية أولاً بأول، وهذا يستلزم:

ـ وجود جهات علمية مستقلة لتقييم الأداء والعمل الإخواني في الداخل

والخارج... ووضع التوصيات بصدد تطويره، وعدم الاكتفاء في هذا الصدد بتقييم القائمين بالعمل أو النشاط لما يقومون به... هكذا ترشدنا الأصول العلمية إلى ذلك.

ـ وجود جهات علمية مسؤولة للفصل في مسائل الخلاف داخل الصف الإخواني ـ درجات تقاضي وتستمع إلى الكل ـ. نشير إلى ضرورة مراعاة العدالة والحكمة في آن معاً في معالجة المشاكل الإدارية والتنظيمية الموجودة... باختصار وجود جهاز للاستماع إلى الشكاوى وحلّ المشاكل المتراكمة.

ثالثاً: قضية العلاقة بين الإخوان وبقية التيارات الإسلامية على الساحة

هي قضية بالغة الحساسية ـ وعلى درجة عالية من الأهمية في الوقت نفسه ـ الآن ومستقبلاً ـ لأنها تتعلق بمستقبل العمل الإخواني في مصر، والذين اختلطوا ـ في الفترة الأخيرة ـ بهذه التيارات في السجون يلاحظون التالي:

١ ـ أن هناك تفهماً من هذه التيارات، بل تقديراً لدور الإخوان أيضاً، مما يوحي بانكسار حدة موجة العداء التي كانت موجودة من قبل بالنسبة إلى الإخوان.

٢ ـ أن انتشار هذه الجماعات ـ بدرجة لا بأس بها ـ في فئات معينة (كالحرفيين، والعمال والفلاحين... الخ)، بل في مناطق معينة أيضاً تكاد تكون مغلقة عليهم، أمر يحتاج إلى دراسة... وبحث، لماذا تراجع وجود الإخوان في هذه الفئات وتلك المناطق؟ لماذا عجز الإخوان عن إيجاد لغة دعوة وخطاب وتربية تجذب هؤلاء إلى صفوف الإخوان، ولماذا لم ينجح الإخوان في إيجاد عناصر شابة ونشطة داخل هذه المناطق، وتلك الفئات... ولماذا ينحصر وجود الإخوان في شرائح معينة من الطبقة الوسطى في المجتمع. أمور كلها تحتاج إلى بحث ودراسة تحوّطاً للمستقبل.

٣ ـ أنّ المستقبل ـ خصوصاً بالنسبة إلى جيل الشباب والقيادات الوسطى من الإخوان ـ يحمل الكثير من الأمور ذات الدلالة:

أ ـ هناك جيل من هذه الجماعات تمّ تكوينه داخل السجون له خبرة ومشروعية تاريخية استمدهما من المواجهة المستمرة مع النظام الحاكم.

ب ـ أن هذا الجيل نجح إلى حدّ كبير في إسقاط الحاجز النفسي في التعامل مع جهاز الأمن، وابتكر العديد من الأساليب في التعامل معه، مما يوحي بقدرة وكفاءة مستقبلية في التعامل مع النظام السياسي.

خلاصة: إنَّ الجماعة في حاجة إلى تبني سياسة واضحة ومحددة تجاه الجماعات الإسلامية الموجودة على الساحة، سواء تمّ الإعلان عنها أو خلافها أو لا.

وفي اعتقادنا أن النقاط أعلاه كفيلة بإحباط ولو جزء مهم من التخطيط الذي يقوم به النظام السياسي المصري... لمحاصرة العمل الإخواني وتهميشه.

الملحق الثالث
البعدان الدولي والإقليمي للأزمة

هناك حقيقتان أساسيتان تخصّان أبعاد الأزمة

الحقيقة الأولى: إنَّ التعامل مع الظاهرة الإسلامية، بتعقيداتها وتنوّعاتها منوط، أساساً، بالأنظمة المحلية في كلّ قطر عربي، فالنظم والحكومات المحلية في بلداننا هي التي ترسم ملامح استراتيجية التعامل مع الظاهرة الإسلامية. وهذا ربما يفسر اختلاف طريقة تعامل الأنظمة مع الحركة الإسلامية: حالة الأردن والجزائر والكويت مثال لقبول الحركة كطرف سعى إلى تحجيمه وتقليل تأثيره. أما كلّ من النموذج المصري والتونسي والليبي، على سبيل المثال، فهي نماذج الرفض للحركة الإسلامية غير المتقبل بوجودها.

وهذا الاختلاف لا ينفي، بالطبع، وجود حدّ أدنى مشترك بين جميع الأنظمة العربية يتعلق أساساً بعدم استيعاب الحركة الإسلامية بشكل طبيعي في النظام. والتضييق ومحاولة تقليص وجودها وفعاليتها.

الحقيقة الثانية: وإذا كان التعامل مع الظاهرة الإسلامية شأناً محلياً أساساً، أي يتعلق بالأنظمة الحالية، فاستراتيجية التعامل المحلي تتم في ظلّ بيئة دولية وإقليمية معادية للحالة الإسلامية، تستثمرها النظم المحلية في التعامل مع الظاهرة الإسلامية.

كما إنّ هذا الواقع الدولي والإقليمي الذي نعاصره يتسم بحالة «السيولة الكاملة» و«إعادة الهيكلة»، بمعنى أنّه في حالة تغيّر دائم ومستمر: لم تستقر أوضاعه بعد. وهذا يجعله «وضعاً دولياً جديداً»، وليس «نظاماً دولياً جديداً» لأنّه ما يزال في مرحلة تشكيل وسيولة.

وهكذا، فإن الأزمة القائمة بين الحكومة المصرية والإخوان لها أبعاد ثلاثة:

بعد دولي، وآخر إقليمي، وثالث محلي. وهذا لا ينفي التداخل بين الأبعاد الثلاثة، كما سنرى، كما لا يمكن فهم حقيقة وكنه الأزمة إلا عبر هذه الأبعاد الثلاثة، وبما أن البعد المحلي قد تناولناه مفصلاً، فسنسلط الضوء على البعدين الدولي والإقليمي للأزمة.

أولاً: الأبعاد الدولية للأزمة

١ ـ وضعية الإسلام على المستوى الدولي

لا يمكن تفهم وضع الإسلام على المستوى الدولي دون بيان ملامح الحوار الواسع الدائر الآن في الغرب حول المستقبل: فبعد انتهاء عصر القطبية وتحول الحرب الباردة إلى سلام بارد، بدأ وضع دولي جديد تحكمه موازين قوى جديدة، وفي ظلّ هذا التغيّر قام بعض الكتّاب بطرح وجهات نظرهم، وإيجاد مبرّرات جديدة لاستمرار السيطرة والفعالية الغربية، وتأتي أهمية بعض هذه المقالات من جهة أن بعضها (هانتنغتون في مقاله «صراع الحضارات») على صلة وثيقة بدائرة صنع القرار في الولايات المتحدة.

من هذه الأعمال كتاب **نهاية التاريخ** لفوكوياما الذي أكد فيه سقوط الاتحاد السوفياتي وانتصار الغرب، وكانت الرسالة التي حملها مضمون الكتاب إلى العالم، شماله وجنوبه، مسلمين وغير مسلمين، تقول: «لقد أصبح الغرب وقيمه قدركم المحتوم، ولم يعد أمامكم إلا أنْ تكيّفوا أمور حياتكم وسائر شؤونكم معه، لأن أية محاولة للمقاومة ما هي إلا انتفاضة اليائس». ومن هذه الجهود أيضاً، أعمال بول كينيدي الذي يناقش إمكانية استمرار الولايات المتحدة في الهيمنة على العالم (انظر كتابه **قيام وسقوط القوى الكبرى**، وكذلك كتاب **الإعداد للقرن الواحد والعشرين**).

إلا أنَّ الأهم في ما نحن بصدده هو مقال «صدام الحضارات» لهانتنغتون، عالم السياسة الأمريكي الشهير، الذي يعدّ مقاله جزءاً من مشروع كبير يتم إجراؤه لصالح الإدارة الأمريكية.

يرى هانتنغتون أنَّ الصراع الدولي السابق (الحروب العالمية والحرب الباردة) كان صراعاً بين أطراف غربية، أي داخل الحضارة الغربية ذاتها، واليوم بعد انتهاء هذه الصراعات وسيطرة الديمقراطية على الحضارة الغربية، حان وقت سيطرة هذه الحضارة على العالم.

ويرى هانتنغتون «أنّه بعد قيام الثورة الشيوعية ١٩١٧ بدأ صراع بين الشيوعية والفاشية والنازية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتّى أوائل التسعينيّات قامت الحرب الباردة بين الشيوعية والديمقراطية، وسيواجه الغرب خلال محاولة نشر أفكاره عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وخلال سعيه للإبقاء على تقدّمه العسكري والمحافظة على مصالحه الاقتصادية، بردود فعل من الحضارات المختلفة».

«وستبدأ هذه الصدامات ـ كما يرى هانتنغتون ـ عند خطوط التماس بين الحضارات ومناطق التداخل بينها، وكما حدّدت الشعوب هدفها على أسس قيمية وثقافية وعرقية، زاد لدى هذه الشعوب الشعور بالتنافس في ما بينها وبين غيرها، وتتمثل الاختلافات الحضارية أو تتجسد وتتبلور في اختلافات سياسية، يصل بعضها إلى صدامات بين تلك الحضارات والثقافات والأعراق بحكم خلفياتها التاريخية القديمة وأهدافها». ويرى الكاتب «أن هذه الأمور ستتبلور في العقد الأخير من القرن العشرين، وسوف تتضح في العقدين الأوّلين من القرن القادم».

وإذا تساءلنا عن مناطق التماس الحضاري المشار إليها سلفاً نجد أنها، كما يرى كاتب المقال «تلك المناطق التي تقع بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه وفي البلقان وشرق أوروبا، ويمثل هذا الصدام ذلك الصراع في البوسنة، والصراع في وسط آسيا في الجمهوريات الإسلامية بين الآذريين والأرمن والروس والطاجيك والروس والشيشان»، أي مناطق التدخل الحضاري بين الإسلام والغرب.

ويغذّي هذا الصدام بعض الاعتبارات الواقعية التي تتعلق بوضع المسلمين على المستوى العالمي:

أ ـ امتداد الإسلام والمسلمين على شكل حزام يكاد يقسم الكرة الأرضية كلها، بل إن امتداد الإسلام والمسلمين لم يعد قاصراً على هذا الحزام، بل استطاع الوجود بشكل مؤثر داخل الغرب ذاته (٤ ملايين مسلم في فرنسا، ٦ ـ ١٠ ملايين مسلم في الولايات المتحدة).

ب ـ امتلاك الإسلام والمسلمين لقابليات تفعيل ضخمة، سواء على المستوى الروحي والقيمي، في مواجهة قيم الغرب ونموذجه الحياتي، أو على مستوى الموارد البشرية والاقتصادية، وخاصة أن الإسلام يطرح نمط حياة يتناقض تناقضاً صارخاً مع ما تطرحه الحضارة الغربية.

ج ـ هذه الإمكانيات، وإن كانت كامنة الآن، إلا أنه يمكن تفعيلها في المستقبل لو جاءت القوة أو النظام السياسي الذي يستطيع أن يفعل ذلك، بل إن هذه الإمكانيات قد جرى تفعيلها من قبلنا ومن قبل الآخرين في بعض المواقف والفترات (حرب رمضان ١٩٧٣ ـ الجهاد الأفغاني ـ عمل إغاثي في كلّ مكان). بعبارة أخرى، فالحركة الإسلامية، وفي القلب منها جماعة الإخوان المسلمين، استطاعت على مدار السنوات الماضية أن تفعّل طاقات الأمة في عمل جهادي متسع النطاق (أفغانستان، حزب الله في لبنان، سواء في مواجهة إسرائيل أو المارينز الأمريكية) أو عمل مناهض للحكومة المستبدة المتسلطة (مصر، اليمن، الأردن، الكويت) أو عمل إغاثي تستفيد منه الأمة ككل (أفريقيا، الجمهوريات الإسلامية، البوسنة. . . الخ).

د ـ هذه القدرة على تفعيل طاقات الأمة تجعل الإخوان المسلمين في بؤرة الاهتمام والتركيز المباشر من القوى المشغولة برصد أحوال الأمة الإسلامية وحصار أية إمكانية لصحوتها، تلك الإمكانية التي تعني تقديمها لنموذج بديل ومناوئ للنموذج الحضاري السائد.

إذن، فالقوى الغربية المهيمنة ـ بقيادة الولايات المتحدة ـ ترى أنها في حالة مواجهة مع الإسلام، وأن الإخوان المسلمين كطليعة حركة للأمة الإسلامية هم إحدى القوى الرئيسيّة التي يتصدّى لها الغرب في تلك المواجهة. ولكي نتبيّن طبيعة هذه المواجهة بشكل أفضل، ونحاول أن نلتمس انعكاسها على المواجهة الحالية التي تعيشها جماعة الإخوان المسلمين في مصر، يستحسن التعرّض بسرعة لبعض ملامح الرؤية الأمريكية للعالم وللمنطقة ولمصر، مع التركيز على الجوانب ذات الصلة المباشرة بالإسلام والإسلاميين.

٢ ـ المنطلقات العامة للرؤية الأمريكية للعالم

تنطلق الرؤية الأمريكية للعالم من صورة معينة للنظام الذي تستهدفه أمريكا، والذي يقوم على المقوّمات الآتية:

أ ـ نظام دولي ذو قطب واحد.

ب ـ قدر محدود من شركاء القطب القائد مع عدد من الأطراف الأضعف (أوروبا وشرق آسيا) في بعض الحالات.

ج ـ نزع أسلحة الدمار الشامل.

د ـ التركيز على عدد من مناطق الاهتمام، يأتي الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى وأوروبا الشرقية على قمتها.

هـ ـ فرض القرار الأمريكي على العالم بقوة السلاح إن لزم الأمر، وتطوير قوى التدخل السريع التي كانت حرب الخليج أبرز تجلياتها.

و ـ تبنّي عدو رئيسي للحضارة الغربية وللنظام الدولي. وقد سبق عرض لأفكار هانتنغتون في هذا الصدد، ولا بأس من بعض التفصيل: فقد كان من المفترض عقب انهيار الشيوعية أن يحلّ محلّها الإسلام كعدو فكري يهدد القيم والمصالح الأمريكية. وبالفعل، أكد ذلك الرئيس الأسبق نيكسون في كتابه **الفرصة السانحة** *(Seize the Moment)*، و[ما] تزال فئة كبيرة في الإدارة الأمريكية توافق على هذا التوجه، وهذا الأمر لم يتغيّر، خاصة بعد إجراءات الإدارة الأمريكية الشهيرة بمحاصرة المال الإسلامي في مصارف الولايات المتحدة، وإجرائها لمحاربة «الإرهاب» على المستوى العالمي. غاية الأمر أن صنّاع القرار في الغرب وفي الإدارة الأمريكية ارتأوا أنّ التصريح بحتمية معاداة الإسلام ووضع الجماعات الإسلامية المختلفة المنتشرة في أنحاء العالم على رأس القائمة السوداء من شأنه أن يزيد من استثارة هذه الجماعات امتداداً إلى صحوة شعبية لا تريد الولايات المتحدة أن تعاديها دفعة واحدة. لكلّ ذلك، كان الحال الأمثل هو عدم التصريح بمعاداة الإسلام وجماعته، وبتعيين عدو آخر أسموه «عدم الاستقرار» أو/و «الإرهاب»، أي أنّ عدو الولايات المتحدة، أو بالأحرى عدو النظام الدولي الجديد، هو «عدم الاستقرار» أو «الإرهاب» الذي قد يلحق بهذا النظام ويضيره من أية جهة. والحقيقة أن هذا الأمر ليس إلا إخفاء للهدف الحقيقي، ولعل ذلك يبرز في كلام بريجنسكي الذي قال: «كانت التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي تحدّدها من الناحية التقليدية العلاقات بين دولة ودولة، وكانت هذه هي الحالة بصفة خاصة في العصر الذي كانت فيه الدولة القومية هي الوعاء الرئيسي للأعمال السياسية الحاسمة، ولكن من المرجح في عصر نشوء السياسة العالمية العضوية أن التهديدات الرئيسيّة يمكن أن تنشأ من داخل الدول، إما عن طريق المنازعات الأهلية أو بسبب تزايد استخدام التطور التكنولوجي في الأعمال الإرهابية».

٣ ـ منطقتنا في الرؤية الأمريكية

في النظام الدولي السابق حتى عام ١٩٩٠ وجدت أنظمة إقليمية متعددة، ولكن بعد عام ١٩٩٠، ومع انفراد الولايات المتحدة بإدارة النظام العالمي، أخذت

هذه الدولة تحاول إعادة صياغة وهيكلة الأوضاع الإقليمية، متخذة من البعد الاقتصادي أساساً لإعادة الهيكلة تلك، وهي تعتمد في ذلك على عدد من المحاور العامة، منها ما يتعلق مباشرة بمنطقتنا، وهي:

أ ـ العمل على هدم النظم الإقليمية القديمة أو إذابتها في نظم جديدة تطمس شخصيتها الإقليمية السائدة (النظام الشرق أوسطي بدلاً من النظام الإقليمي العربي).

ب ـ إقامة ترتيبات إقليمية أقل إحكاماً من الناحية التنظيمية، وأدنى في الأجل، وأكثر غموضاً في العقيدة السياسية من النظم السابقة.

ج ـ جعل الولايات المتحدة القاسم المشترك الأعظم داخل الترتيبات الإقليمية الجديدة، إما بنفسها (النافتا)، أو من خلال وكيل (إسرائيل في النظام الشرق أوسطي)، لتكون أقرب إلى اعتبارها ترتيبات أمريكية.

وتقوم الرؤية الأمريكية للمنطقة على محاولة إقرار وفرض «النظام الشرق أوسطي»، باعتباره إطاراً جديداً يحكم العلاقات بين الأطراف المختلفة في المنطقة. وفي سبيل فرض وإقرار هذا النظام، فإن الرؤية الأمريكية ترتكز على عدد من المرتكزات، أهمها:

ـ وجود عسكري أمريكي في منطقة الخليج والسويس يصل إلى درجة الاحتلال.

ـ منع و/أو مقاومة ظهور قوة إقليمية مهيمنة (إيران).

ـ دعم مطلق لإسرائيل.

ثانياً: الأبعاد الإقليمية للأزمة

١ ـ المشروع الصهيوني

سبقت الإشارة إلى المشروع الشرق أوسطي، وإلى أولويات الإدارة الأمريكية في الدعم المستمر لإسرائيل. والحق أنَّ المشروع الإسرائيلي في المنطقة يزحف حثيثاً بمعدلات لم يسبق لها مثيل. فمن ناحية، سقطت المقاومة الرسمية الحكومية له سقوطاً ذريعاً ومتهافتاً، كما بدت بوادر استسلام رسمي، وأحياناً شعبي فلسطيني، وخرج بعض شرائح النخب العربية: اقتصادية وثقافية من جحورها، ليعلن قبوله للمشروع الإسرائيلي واستعداده للانضواء تحته، بل لقد تمّ تحريك آليات فعالة لدفع المشروع قدماً، منها المؤتمرات الاقتصادية في الدار البيضاء وعمان والقاهرة.

لم يشذّ عن هذه الجوقة إلا القوميون، ووزنهم السياسي والشعبي محدود، والإسلاميون، وفي طليعتهم الإخوان، ويقف هؤلاء وقفة صلبة محتمين في مواقعهم الحصينة داخل شرائح الطبقة الوسطى، ومستفيدين من واجهاتهم في مؤسسات «المجتمع المدني» لكي يوقظوا وعي الأمة الذي يتعمد المشروع الأمريكي تغييبه، ولكي يعرقلوا المشروع الإسرائيلي ويفضحوا طلائعه المحلية، ويمنعوا نفاذه من شريحة النخبة إلى ما يليها من قوى المجتمع.

أما في فلسطين فحماس، الملتحمة عضوياً بجسم الإخوان وفكرهم، فهي التعبير الشعبي الرمزي والجهادي عن رفض المشروع الإسرائيلي وتبنّي الموقف العقيدي الإسلامي إزاءه.

الإخوان، إذن، عقبة لا يستهان بها أمام مشروع زاحف ذي قوة دفع إقليمية كبيرة، بل يمكن القول إنّهم العقبة الوحيدة أمامه، فليس من المستغرب إذن أن يلحّ الخطاب الإسرائيلي الرسمي خلال الفترة الماضية على ضرورة تعاون الحكومات العربية والإسرائيلية على ضرب هذا التيار وحصاره (انظر كتاب **محاربة الإرهاب** لنتنياهو).

٢ ـ إعادة هيكلة المنطقة

ملامح الصورة، كما نتخيلها الآن، هي أن هناك محاولات تحوّلت إلى قدر هائل من الإجراءات والسياسات والممارسات من أجل إعادة «هيكلة المنطقة» كلها، اقتصادياً سياسياً واجتماعياً... الخ، مع تسارع إجراءات التغييب والتطويق لِكُلّ صوت معارض، وفي مقدمته العمل الإسلامي، فكراً وحركة:

أ ـ فعلى **المستوى الاقتصادي**: وهو أهم المستويات قاطبة، باعتبار أن مجمل السياسات الدولية والإقليمية، كما قدمت، بات جوهرها ومضمونها اقتصادياً.

على هذا المستوى، تمت وما زالت تتم، مجموعة من الإجراءات على المستوى الدولي (مؤتمر برشلونة والشراكة الأوروبية ـ التنافس الأمريكي الأوروبي على السيطرة على مقدرات المنطقة ـ احتلال أمريكا لمنابع البترول في الخليج...)، وعلى المستوى الإقليمي (مؤتمرات الرباط وعمان والقاهرة الخادمة للسوق الشرق أوسطية)، هذه الإجراءات جميعها هدفها الأساسي إدماج اقتصاد المنطقة في الاقتصاد العالمي في ظل تقسيم دولي للعمل والإنتاج على استمرار النزيف المستمر والاستغلال الدائم لثروات المنطقة.

ب ـ وعلى **المستوى السياسي**: تسارعت الأحداث بعد أزمة الخليج الثانية لتبرز أطر وأوعية للانتماء، والولاء في المنطقة مغايرة، بل متناقضة أيضاً مع الأطر والأوعية التي كانت سائدة من قبل.

وفي هذا الصدد طرح النظام الشرق أوسطي، وتطرح الآن البحر متوسطية، كما تطرح العالمية، وهذه الأطر أو تلك الأوعية ليست أطراً سياسية وحسب، وإنّما هي أطر متكاملة من الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج ـ وعلى **المستوى الثقافي**: نجد أن تعدد الأدوات والأساليب المستخدمة لمحاولة فرض أو تسريب بديل قيمي وثقافي مخالف للقيم والثقافة الإسلامية في أوطاننا، في هذا المستوى أصبح من الشائع الآن الهجوم على قيم الدين المجردة بعد أن كان الهجوم سابقاً على رموزه وأشخاصه وممثليه.

د ـ وعلى **المستوى الاجتماعي**: فإن جميع هذه التطورات هدفها النهائي إيجاد نمط من الحياة بقيمه وسلوكه ونظرته إلى الحياة يحاكي أو يقترب من النمط الغربي في الحياة الذي تبذل محاولات دائبة لتدويله ونشره على المستوى العالمي.

هذه الإجراءات جميعاً أو ما أسميناه «إعادة الهيكلة» هدفها إيجاد «واقع جديد» أو إحداث «نقلة نوعية» في الواقع الإقليمي بقيمه وأفكاره وسلوكه وثقافته... الخ، ومن مستلزمات ومقتضيات إعادة الهيكلة تغييب أي صوت معارض أو رافض لهذه السياسات، سواء كانت دولاً (السودان وإيران)، أو حركات. وبالطبع فنحن نقع ضمن القوائم التي تضم هذه الأصوات المعارضة، بل نحن في الطليعة والمقدمة منها.

هكذا تتحدّد ملامح استراتيجية التعامل معنا في «الحصار والتطويق في ظلّ تغيير الواقع بالكلية».

وهكذا، تبرز المعضلة التي نواجهها في أن الواقع من حولنا يتغير بالكلية، مما يفرض التفكير والحوار بشأن تطوير أدائنا للتعامل مع الواقع الجديد، ولكن في ظلّ التضييق والحصار وعدم إدراك هذا التغيّر تبرز المعضلة: «التغيّرات تعصف بالعالم، والحصار يزداد من حولنا، والثبات وحده لن ينجّينا».

الملحق الرابع
السيناريوهات المستقبلية البديلة:
(محاولة للبحث عن مسار جديد في ضوء معادلات الأزمة بين النظام المصري والإخوان المسلمين)

المراقب السياسي لأحداث الحالة المصرية عامة ـ والظاهرة الإسلامية بالذات ـ لا بُدَّ من أن يدرك أن الأزمة بين النظام المصري والإخوان المسلمين قد شهدت في الأعوام الأربعة الأخيرة «نقلة نوعية»، ظهرت مؤشراتها على الساحة وخرجت إلى «حيّز العلنية» و«الإعلان» بعد أن ظلت لفترة طويلة من الزمن تعبيراً عن حالة من «الأزمة المكتومة» أو «الصراع الساكن»... بشكل بدا للمحلل الخارجي أن هناك توافقاً ـ غير مكتوب ـ بين الطرفين على مجموعة من القواعد والأساليب ومساحات الحركة المسموح بها، وكذا الخطوط التي لا ينبغي تجاوزها...

كما إن هناك «معادلة ضابطة للصراع» بين الطرفين تحول دون تفجره أو تصاعده بشكل خطير... وفي هذه الفترة الأخيرة بدا أن هذه «المعادلة الضابطة» قد انهارت، ودخل النظام المصري في نوع من المواجهة والصراع المكشوفين في مواجهة الجماعة بكلّ تداعيات هذا الأمر الذي ينطق به الواقع العملي.

ثمة سؤالان ـ على درجة عالية من الأهمية ـ يستحقان أن يطرحا على مائدة البحث، ويرتبطان ببعضهما البعض، ويؤدي كلّ منهما إلى الآخر...

الأوّل، يدور حول البحث في الأسباب التي أدت إلى انهيار هذه المعادلة الضابطة، ووصول الأوضاع إلى هذه الدرجة من التفجير في مسار العلاقة بين الطرفين.

الثاني: يدور حول تحديد مظاهر هذا التفجير في الصراع والأهم - في هذا الصدد - هي دلالات هذه المظاهر، وليس المظاهر بحدّ ذاتها.

بالطبع، فإن هذه الورقة لن تتعرض - تفصيلاً - للإجابة عن هذين التساؤلين الكبيرين، إذ إنَّ الإجابة الوافية عنهما تحتاج إلى دراسة تفصيلية - وهي على كلّ الأحوال مطلوبة بشدة لكي نقوّم ممارساتنا عملياً، ونعرف طبيعة الأرض التي نقف أو نتحرك عليها - ولكن سنتعرض لمؤشرات الإجابة عنهما بالقدر الذي يخدم أهداف هذه الورقة، ونقاط تركيزها المتمثلة في محاولة البحث عن مسار أو مسارات جديدة للحركة في إطار معطيات الواقع العملي والفعلي. . .

أولاً: مظاهر تصاعد الأزمة ودلالتها

هناك الكثير من المظاهر التي تدلّ على هذه الأزمة وتصاعدها تتبدى أهميتها في دلالتها:

١ - تصاعد الحملة الإعلامية والدعائية على الإخوان المسلمين، وعلى العمل الإسلامي عامة، بل إن هذه الحملة ذهبت أشواطاً بعيدة في مهاجمة ثوابت الإسلام ومبادئه الأساسية ذاتها. . .

وبالنسبة إلى الإخوان المسلمين، فإن تلك الحملة عمدت إلى التشويه المستمر للجماعة من خلال كافة وسائل الإعلام، كما عمدت إلى الربط بين الجماعة وأحداث العنف والإرهاب، رغم تأكيد الجماعة المستمر والمتكرر إدانة هذه المظاهر بقوة ووضوح. والدلالة الواضحة لهذا الأمر هي أن السلطة الحاكمة التي تملك الإعلام وأجهزته تسلط أجهزة إعلامها ودعايتها على الإخوان كي تفقدهم الكثير من التعاطف الشعبي، وتشوّه صورتهم ولو في حدود قضايا وسائل معينة، خصوصاً إذا ما وضعنا إمكانيات السلطة الدعائية، التي لا تقارن على الإطلاق بإمكانيات الجماعة. وقد صدر قانون الأحزاب وقانون الصحافة لمحاصرتها إعلامياً، ولحرمانها من وسيلة إعلامية تعبر بها عن رأيها وفكرها أو تردّ من خلالها حملات الهجوم والافتراء، أو تمارس عبرها دورها الدعوي.

٢ - تصفية تجربة العمل النقابي من خلال ضرب الوجود الإخواني فيها بالتدريج - وذلك عبر سنّ مجموعة من التشريعات المعيبة ووقف إجراء الانتخابات، وفرض الحراسة عليها -. والدلالة لهذه المسألة هي ضرورة معرفة الحدود الفاصلة بين العمل النقابي والسياسي، ومراعاة طبيعة التركيبة والتوازنات السياسية في

المجتمع وفي الممارسة السياسية، وضرورة الفهم الواضح والدقيق لطبيعة النظام السياسي المصري وسياسته العملية تجاه الإخوان. . .

٣ - حصار العمل السياسي الإخواني، وضرب فعاليته. . . والسعي إلى إنهاء وجوده الواقعي الفعلي، وتجلّى ذلك بصورة واضحة في آخر انتخابات برلمانية العام ١٩٩٥، التي أسقطت النظام بالتزوير والإرهاب، ووصلت إلى حدّ استخدام المصفحات في إغلاق لجان الانتخابات وتسويد البطاقات - جميع مرشحي الإخوان -، حتّى إنَّ المرشح الوحيد للإخوان الذي نجح في حلوان قام النظام الحاكم مؤخراً بمحاولة إسقاط عضويته واتهامه بتشكيل أو إعادة تشكيل تنظيم لجماعة الإخوان. والدلالة الواضحة لهذا الأمر هي أنَّ النظام قد اتخذ قراراً فعلياً بعدم السماح بأي تمثيل سياسي - سواء في البرلمان أو المجالس المحلية البلدية - للإخوان أو للاتجاه الإسلامي بوجه عام. . .

٤ - محاولة حصار العمل الاجتماعي والخيري (عبر الجمعيات الأهلية) من خلال حلّ الجمعيات التابعة للإخوان، أو فرض السيطرة الأمنية عليها، خاصة تلك الجمعيات التي تقدّم خدمات متميزة لأهالي المنطقة الموجودة فيها. وفي هذا الإطار، قام النظام ببسط سيطرة جهازه الأمني على المساجد الأهلية ومصادرة الأنشطة الدعوية والاجتماعية الموجودة فيها. والدلالة لهذا الأمر أن النظام يحاول تطبيق «سياسة تجفيف المنابع»، فالعمل الاجتماعي هو القاعدة الحقيقية أو الرصيد الذي يمكن أن يقوم في ظله النشاط السياسي الفعال بعد ذلك. . .

٥ - قام النظام المصري بعملية اعتقالات دورية ومتكررة داخل صفوف الإخوان المسلمين، تلازمت مع كلّ محاولة للدخول أو المشاركة في العملية الانتخابية، أو مع النشاط المجتمعي العام. . . وطالت التحقيقات والاعتقالات أعضاء في مكتب الإرشاد ذاته، وكانت النقلة النوعية قبيل انتخابات العام ١٩٩٥، وما أعقبها من تقديم أربع قضايا للإخوان إلى المحاكمات العسكرية، وكان ذلك بمثابة «نقلة نوعية» في علاقة الإخوان بالنظام المصري - على الأقل لم تحدث من قبل إلا في عهد عبد الناصر حيث كانت آخر محاكمات ١٩٦٥ -. والدلالة السياسية لهذا الأمر هي أن رئيس البلاد - وهو ممثل المؤسسة العسكرية - قد أعلن عن دخوله طرفاً في معادلة الصراع بين الإخوان المسلمين، إذ هو الذي أصدر قراراً بتحويل «المدنيين» إلى محاكمة عسكرية. . . وبالتالي أدخل المؤسسة العسكرية بشكل مباشر في مواجهة الإخوان، وفي إطار صراع سياسي ومدني - بكلّ ما لذلك الأمر من دلالات خطيرة يتعيّن الانتباه إليها.

ثانياً: عوامل الداخل والخارج

دون الدخول في التفاصيل، فإن هناك الكثير من العوامل يمكن إجمالها في مجموعتين تلخصهما معادلة «الداخل» و«الخارج» اللتان تتكاملان معاً في صنع الأزمة المتصاعدة بين الإخوان المسلمين والنظام المصري، على النحو التالي:

١ ـ العوامل ذات الطبيعة الخارجية

أ ـ هناك تصميم على استمرارية منطق التسوية السياسية في المنطقة مع إسرائيل حتى لو قاد ذلك فعلياً إلى التسليم الكامل بالهيمنة الإسرائيلية على المنطقة وضياع كافة الحقوق العربية. ويعد التيار الإسلامي ـ بكافة فصائله، خاصة الإخوان المسلمين ـ هو القوة الشعبية الحقيقية التي تعترض وتعارض بجدية هذه التسوية، وبالتالي لا بدّ من محاصرته وتقليم أظافره...

ب ـ وفي هذا الإطار، نلاحظ وجود إطار دولي لا يمانع في التضييق على التيار الإسلامي، وأحياناً قمعه ومنعه من الحصول على أي نصيب من السلطة أو المشاركة فيها... وبالتالي فإن هناك حرية، بل تشجيعاً أيضاً للنظام المصري في مواجهاته مع هذا التيار... وفي الوقت نفسه هناك إطار إقليمي يتم في ظله التعاون بين الأنظمة العربية لمواجهة التيار الإسلامي والإخوان على وجه التحديد.

٢ ـ العوامل ذات الطبيعة الداخلية

أ ـ يمكن القول إنّ النظام السياسي المصري يمتلك استراتيجية تجاه العمل الإسلامي والإخواني فحواها ضرورة تحجيمه إلى أدنى مستوى ممكن... أو العودة به إلى مستوى ما كان عليه منذ سنوات. ومن هنا يمكن فهم نمط جميع السياسات التي يتبعها النظام تجاه الإخوان، ومنها السياسات التي اتبعها في الفترة الأخيرة التي تجسد عملية التصعيد...

ب ـ إن بعض السياسات التي اتبعها الإخوان في المشاركة السياسية، وطرح رؤية الإخوان للإصلاح العام، والتأكيد من قبل البعض أن الإخوان هم القوة الشعبية الأولى في البلاد، والبديل الحقيقي المطروح للنظام الحاكم في ظلّ ضعف جميع البدائل... هي من الأسباب التي تقلق، بل تفزع النظام الحاكم.

ج ـ إن النظام وجد نفسه في وضع مفضوح... فهو من خلال التزوير والإرهاب حشد أعوانه ومنتفعيه في مجلس الشعب، ولكنه بالنسبة إلى النقابات

ونوادي هيئات التدريس الجامعية، حيث لا يستطيع أنْ يزيف أو يرهب، لم يستطع أن يثبت له وجوداً أو يجد له أنصاراً، بل جاءت انتخاباتها لتؤكد انحيازها إلى جماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي أدى إلى تناقض فضح النظام، فهو يزعم أنه صاحب الأغلبية في مجلس الشعب، وإن كان معروفاً ومشهوراً أنها أغلبية حققها من خلال التزوير والقهر، وفي الوقت نفسه لا وجود ولا أثر له في مجالس النقابات أو نوادي هيئات التدريس الجامعية، الأمر الذي دفعه إلى إصدار قوانين لتعديل أسلوب وطريقة الانتخابات في هذه النقابات، وحين فشلت القوانين المفصلة في تحقيق أهداف النظام... جمّد الأوضاع في النقابات... وسعى إلى فرض الحراسات عليها، بل استولى عليها أيضاً من خلال أجهزة الأمن...

ثالثاً: مسارات المستقبل أمام الإخوان المسلمين

يتوقف فهم مسارات المستقبل على فهم طبيعة المعادلة التي تحكم علاقة النظام المصري بالإخوان المسلمين في الوقت الحالي، وهما طرفا الصراع... ويمكن تصور الأمر على النحو التالي:

ـ النظام المصري بتدهور قدراته وتكوينه الحالي، واحتكاره تقريباً لكلّ إمكانيات ومصادر القوة والقهر...

ـ جماعة الإخوان بامتدادها الشعبي، ومقدرتها التنظيمية، وقدرتها على التعبئة والحشد... الخ، مما يؤدي إلى دخوله في ما يشبه ـ في نظر فريق من المحللين والمتابعين ـ معادلة صفرية للصراع، أي صراع مصير، يكسب فيه طرف لصالحه كلّ شيء أو يخسر الطرف الآخر كلّ شيء... وفي إطار هذا التصور نكون إزاء معادلة استئصالية، يحاول فيها النظام المصري القضاء على الإخوان، حركة وتنظيماً وأفراداً... الخ.

فهل الوضع هو كذلك بالفعل...؟ هل نحن أمام سلوك استئصالي، وبالتالي معادلة صفرية للصراع، أم أمام سلوك تحجيم، وبالتالي معادلة غير صفرية للصراع؟ بمعنى آخر، هل النظام المصري ـ في الوقت الحالي ـ يهدف إلى القضاء على الإخوان المسلمين (تنظيماً وأشخاصاً)، أم يهدف إلى تحجيم أو القضاء بدرجة من الدرجات على الحركة والنشاط والممارسات؟؟

الواقع يزكّي أننا لسنا ـ في الوقت الحالي ـ إزاء معادلة غير صفرية للصراع،

أي أننا لسنا أمام سلوك حكومي يهدف إلى تحجيم النشاط والحركة والممارسة الإخوانية، كما أننا لسنا إزاء سلوك استئصالي فعلي. ومما يؤيد ما نذهب إليه:

١ ـ أن النظام المصري رغم قسوته الظاهرية الشديدة يعاني أمراض الشيخوخة وتدهور قدراته الفعلية، وبالتالي فإنه ليس مؤهلاً لكي يدخل في صراع كهذا مع الإخوان المسلمين في الوقت الحالي... لا يضمن نتائجه النهائية بدقة...

٢ ـ أن الصراع بين النظام المصري وجماعات العنف والإرهاب ما زال مستمراً ولم يحسم بعد ـ على الأقل من الناحية الواقعية، وعلى ساحة المسرح المشتعل في جنوب البلاد ـ ومن الخطأ السياسي فتح جبهة جديدة ـ بعمق واستئصال ـ مع الإخوان، حيث لا يمكن للنظام أن يضمن تداعيات الأحداث.

٣ ـ أن النظام المصري لديه تخوف حقيقي من الإخوان، أحد مصادره الأساسية هو جهله الفعلي بواقع الإخوان في الكثير من المستويات ـ وأسبابه: الانضباط والإحكام التنظيمي للإخوان بشكل استعصى على الاختراق أو معرفة ما يدور داخله بدقة، شعبية الإخوان أو تجذرهم الشعبي في الواقع المصري، قدرة الإخوان على التعبئة والحشد والتأييد... الخ.

٤ ـ أن النظام الدولي ـ وإن كان يقبل باستئصال جماعات تدعو إلى العنف وتمارسه ـ فلا نعتقد أنه يمكن أن يشجع على استئصال حركة شعبية سلمية تعلن أنها تؤمن بالعمل السياسي العلني ـ على الأقل من الناحية الظاهرية، فإن حركات وجماعات «حقوق الإنسان» يمكن أن تثير ضجة في هذه الحالة الاستئصالية... وإن كان النظام الدولي لا يرفض أن تنتهج سياسات تحجّم أو تحدّ من نشاط وفاعلية التيار الإسلامي المعتدل، أو تقف عند مستوى أو نقطة مطلوبة ومرسومة.

٥ ـ أن الشعب المصري ـ الذي نجح النظام بدرجات مختلفة في تحييده وإبعاده عن معادلة الصراع، نعتقد أنّه لا يمكن أن يتقبّل نوعاً من السلوك النظامي الاستئصالي إزاء الإخوان المسلمين بسهولة، حيث إنَّ درجة نمو الوعي المصري، بالإضافة إلى اتّساع شعبية الإخوان وتجذرهم المجتمعي ووزنهم الفعلي، يمكن أن تحول دون أن يحدث في التسعينيّات ما حدث في الستينيات... خاصة في ظلّ أجواء وظروف يخيّم فيها شبح كثير من الأزمات الحياتية فوق رؤوس الناس... وهي أزمات صنعتها وتصنعها سياسة النظام الحالية.

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نتحدث عن أربعة سيناريوهات أو مسارات على الأقل أمام جماعة الإخوان في الفترة القادمة للعمل الفعّال:

● السيناريو الأوّل: التهدئة ووقف التصعيد

أثبتت الأحداث الأخيرة «قدرة الإخوان» على «امتصاص الضربات الأمنية الأخيرة» ـ رغم خطورتها، فالزمن يلعب لصالح الإخوان في معركة النَفَس الطويلة، وذلك من خلال واقع تعبّر عنه معالم بارزة منها:

أ ـ لم ينجرف الإخوان ـ رغم ما حدث ـ إلى دائرة العنف المفرغة، وحافظت الجماعة على الخيار السلمي غير العنيف للعمل الإخواني.

ب ـ لم يدخل الإخوان في مواجهة شاملة ومفتوحة مع النظام المصري ـ إزاء أية قضية من القضايا المثارة ـ في إدراك حقيقي لطبيعة المرحلة التي تعيشها الجماعة...

ج ـ حاولت الجماعة قدر الإمكان ـ دون تفريط في الثوابت الأساسية لمواقفها ـ التعامل بأسلوب لبق ومرن حتّى تمر «العاصفة العاتية» التي بلغت ذروتها بالمحاكمات العسكرية، ونجحت ـ إلى حدّ كبير ـ في كسر حدتها حتّى الآن... وحافظت على «البناء التنظيمي» وتماسكه في مسألة حزب الوسط وما شابه من أخطاء تنظيمية. ومن المنطقي الاستمرار في هذا السيناريو على المدى المنظور، على الأقل حتّى يحدث تغيّر في طبيعة النظام المصري وبنيته...

● السيناريو الثاني: البحث عن قنوات جديدة للممارسة والنشاط

الحركة الناضجة لا تلقي بقوتها في مواطن قوة النظام، ولا تنازله على أرض ـ يعتقد أنّها أرضه ـ في ظلّ موازين القوة الواقعية. وبالتالي، فإنها يمكن أن تبتعد عن «المناطق» التي يعتقد النظام أنّها «احتكاره» أو «مخصصه» لاتّباعه ـ خاصة أنّه يتصرف بمنطق «الهيمنة» في إطار خوف شديد من أي اهتزاز في النظام.

فالابتعاد عن «مناطق الاحتكاك السياسي» ـ وترك القنوات التي ترتفع درجة حساسية النظام الحاكم إزاءها، وخفض نبرة التصريحات التي تصور الجماعة كـ «بديل قائم» لنظام يتهاوى، تطرح كلها تصورات عامة يمكن من خلالها التركيز على المضي من خلال قنوات جديدة في الفراغات الهائلة الموجودة في حركة المجتمع والنظام التي يمكن تمثلها في الآتي:

أ ـ تقوية الجوانب الإعلامية والدعوية بكافة الوسائل، سواء بين أفراد الجماعة، أو بين أفراد المجتمع، وإنشاء الروابط في هذا المجال.

ب ـ التركيز على الجوانب والأعمال الاجتماعية، والنشاط الأهلي غير الرسمي، الذي يوسع من القاعدة الاجتماعية للإخوان ويوصل الجماعة بقطاعات المجتمع وفئاته.

ج ـ البحث عن نقاط التقاء مع مختلف القوى السياسية في المجتمع في القضايا العامة والقومية مع دعم إطار التحالف مع حزب العمل. . .

د ـ الدخول في تجمّعات النخب الصاعدة في المجتمع المصري ـ من خلال الوجود الفعال فيها ـ مثل أندية هيئات التدريس في الجامعات وتجمّعات رجال الأعمال والأندية المتخصصة. . . بيوت الشباب وأنديته، الجوالة والكشافة على مستوى البلاد.

هـ ـ إنشاء أو الوجود في الجمعيات النسائية أو تجمعات تنمية المجتمعات المحلية، وأية روابط وتشكيلات مجتمعية. . .

وفي اعتقادنا أن هناك فرصاً هائلة للعمل في المجتمع المصري لتغييره نحو الأفضل في أنحاء دعوتنا وفكرتنا.

● **السيناريو الثالث: الحفاظ على المواقع الفعلية الموجودة**

إن حركة أو جماعة ناضجة لا تتخلى عن مواقع أو مواطن وجودها الفعلية التي تمارس من خلالها تأثيرها أو عملها التغييري، إلا إذا أيقنت أن الخسائر التي تترتب على هذا الوجود أكبر من المكاسب التي تأتي من ورائه. . .

ولقد كسب الإخوان في الفترة الماضية قنوات ومنابر ـ استولى النظام على معظمها وهمّش فعالية البقية الباقية ـ وفي سبيل ذلك، فإنه في سبيل الحفاظ على هذه المواقع، يمكن اتّباع التالي:

أ ـ التركيز على الأبعاد المهنية والخدمية في هذه القنوات بشكل أساسي، وتقديم «خدمات» حقيقة لجموع المستفيدين منها، مع تعميق وتمتين الروابط والصلات معهم.

ب ـ الابتعاد عن تسييس هذه المواقع في هذه المرحلة بأية صورة من الصور، لأن ما نتصوره أحياناً قضايا قومية ـ في ظلّ الأفق السياسي للنظام ـ

لا يعتبره كذلك فعلياً، فنضطر إلى الدخول في مواجهات.

ج ـ محاولة استعادة المواقع التي فقدناها ـ ولكن بروح جديدة، وأيضاً بأساليب جديدة، وبمنهج للعمل مختلف عن الفترة الماضية بكلّ ما فيها. . .

● **السيناريو الرابع: الاتجاه نحو الداخل والمراجعة الداخلية**

لعل من أهم دروس هذه الفترة ـ المحنة ـ أنّها أبرزت رغم إيجابياتها عدداً من السلبيات التي تحتاج إلى إعادة النظر، والإصلاح الداخلي. . . الأمر الذي يدعو إلى:

أ ـ إصلاح سياسي على مستوى النظرة السياسية الاستراتيجية للعمل الإخواني، وعلى مستوى التخطيط المرحلي. . . وعلى مستوى البناء الداخلي ذاته لمواجهة المرحلة الراهنة والقادمة.

ب ـ إصلاح اقتصادي في إطار عملية بيع وتحويل للمجتمع المصري إلى مجتمع آخر، ويتعين أن يتضح موقعنا بصراحة ووضوح في ظلّ ما يجري فعلياً.

ج ـ إصلاح تربوي واجتماعي في مناهج وأساليب وطرق تكويننا عبر الانفتاح على الأساليب الجديدة، وتطوير ما لدينا فعلياً من أجل توسيع الصف، وتمتين القاعدة.

د ـ إصلاح إداري وتنظيمي بكلّ ما يتضمنه هذا المعنى من دلالات لتلافي أي احتمالات للجمود أو النزعات المختلفة. . .

إن هذه السيناريوهات والمسارات متكاملة في رسم صورة تقريبية للعمل في الفترة القادمة، نأمل أن تكون على درجة من التفصيل في خطط وبرامج للتنفيذ.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

إبراهيم، حسنين توفيق. **الإخوان المسلمون والتعددية الحزبية: قراءة في رؤية حسن البنا**. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦.

ـــــ . **الدولة والتنمية في مصر**. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠. (مكتبة التنمية؛ ٧)

ـــــ . **النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر: من التسامح إلى المواجهة، ١٩٨١ ـ ١٩٩٦**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٨.

ـــــ وهدى عواد. **الإخوان المسلمون والسياسة في مصر**. القاهرة: مركز المحروسة، ١٩٩٦.

ابن تيمية الحراني، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣.

أبو الأسعد، محمد. **ظاهرة الفساد السياسي في مصر المعاصرة**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٦.

أبو باشا، حسن. **مذكرات حسن أبو باشا في الأمن والسياسة: يناير ١٩٧٧ ـ أكتوبر ١٩٨١ ـ رمضان ١٩٨٧**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٠.

أبو عزة، عبد الله. **مع الحركة الإسلامية في الدول العربية**. الكويت: دار القلم، ١٩٨٦.

الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥. إعداد مركز الأمة للدراسات والتنمية. القاهرة: المركز، ٢٠٠٧.

انعكاسات أزمة الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ على الاقتصاد المصري. القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٢.

بدر، بدر محمد. **الجماعة الإسلامية في جامعات مصر: حقائق ووثائق**. القاهرة: خاص المؤلف، ١٩٨٩.

التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٨.

التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٩.

التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٦. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧.

تقرير الحالة الدينية في مصر، ١٩٩٥. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦.

التلمساني، عمر. **أيام مع السادات**. القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤.

جامع، محمود. **عرفت السادات**. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٩٩.

جمعة، أمين. **قضية الإرهاب: الرؤية والعلاج**. تقديم مصطفى مشهور. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٨.

الجمعيات الإسلامية الأهلية في مصر. إشراف وتقديم عبد الغفار شكر. القاهرة: دار الأمين، ٢٠٠١.

الجمل، مايسة. **النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٢)

حبيب، رفيق (مقدم). **أوراق حزب الوسط**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٦.

حسن، أحمد حسين. **الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية: دراسة ميدانية لنقابة المهندسين المصرية**. تقديم محمود عودة. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠.

الحسيني، السيد [وآخرون]. **القطاع غير الرسمي في حضر مصر: المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية**. القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦.

ربيع، عمرو هاشم (محرر). **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦.

ربيع، ماجدة. **الدور السياسي للأزهر، ١٩٥٢ ـ ١٩٨١**. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.

رميح، طلعت. **الوسط والإخوان: الوثائق والقصة الكاملة لأخطر صراع سياسي في التسعينيات**. القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩٧.

السعيد، رفعت. **حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين: متى.. وكيف.. ولماذا؟**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤.

سمروح، عبد الفتاح. **قانون المحاماة المعدَّل**. الزقازيق: [د. ن.]، ١٩٩٣.

سمك، عبد الله (معد). **القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر**. القاهرة: مركز دراسات البلدان النامية، ١٩٩٩.

السيد، مصطفى كامل. **انتخابات مجلس الشعب في أبريل ١٩٨٧: دلالات نتائج الانتخابات**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٨.

السيد سليم، محمد. **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣)

شرف، سامي. **عبد الناصر: كيف حكم مصر؟**. القاهرة: مدبولي الصغير، ١٩٩٦.

شرف الدين، نبيل. **أمراء ومواطنون: رصد لظاهرة الإسلام الحركي في مصر خلال عقد التسعينات**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.

شهاب الدين، فتحي. **بيع القطاع العام**. طنطا: دار البشير، ٢٠٠٠.

الطويل، محمد. **الإخوان في البرلمان**. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٩٢.

عبد الفتاح، نبيل (محرر). **انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩١.

غانم، إبراهيم البيومي. **الفكر السياسي للإمام حسن البنا**. القاهرة: دار التوزيع والنشر، ١٩٩٢.

الغنوشي، راشد. **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

قنديل، أماني. **الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر: دراسة حالة نقابة الأطباء، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٥**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦.

ـــــ . **عملية التحول الديموقراطي في مصر، ١٩٨١ ـ ١٩٩٣** . تقديم سعد الدين إبراهيم . القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥ .

ـــــ وسارة بن نفيسة . **الجمعيات الأهلية في مصر** . القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٤ .

مبارك، هشام . **الإرهابيون قادمون: دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف، ١٩٢٨ ـ ١٩٩٤** . القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ١٩٩٥ .

متولي، عبد الحميد . **مبادئ نظام الحكم في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة** . القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦ .

مشهور، مصطفى . **التيار الإسلامي ودوره في البناء** . القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٧ .

مصطفى، هالة (محرر) . **الانتخابات البرلمانية في مصر، ١٩٩٥** . القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧ .

ـــــ . **انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠** . القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١ .

المليجي، عبد الستار . **تاريخ الحركة الإسلامية في ساحة التعليم، ١٩٣٣ - ١٩٩٣** . القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٤ .

منظمة العدل الدولية . **التقرير السنوي للعام ١٩٨٣** . لندن: المنظمة: ١٩٨٤ .

هلال، علي الدين . **تطور النظام السياسي في مصر، ١٨٠٣ ـ ١٩٩٧** . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧ .

ـــــ (مشرف) . **انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤: دراسة وتحليل** . تقديم السيد يسين . القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٦ .

الواعي، توفيق . **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين** . الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، ٢٠٠١ .

يكن، فتحي **منهجية الإمام الشهيد حسن البنا ومدارس الإخوان المسلمين** . بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨ .

دوريات

آخر ساعة: ٦ شباط/ فبراير ١٩٨٥ .

الاتحاد: ١٤/ ٦/ ١٩٨٦ .

الأحرار: ١٠/ ١/ ١٩٨٣ .

الأخبار (القاهرة): ١٥/ ٧/ ١٩٧٦ .

أخبار الخليج: ٢٧/ ٤/ ١٩٨٢ .

الأهالي: ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٣ .

الأهرام: ١٥/ ١٠/ ١٩٨١؛ ٤/ ٦/ ١٩٨٢؛ ٧/ ١١/ ١٩٨٣؛ ٢٦/ ٤/ ١٩٨٦؛ ٢١/ ٧/ ١٩٨٦؛ ١٠/ ١١/ ١٩٨٦؛ ٨/ ٥/ ١٩٨٧؛ ٧/ ٧/ ١٩٨٧؛ ٤/ ٥/ ١٩٩٠، و٢٠/ ٨/ ١٩٩٣ .

الأهرام الاقتصادي: كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ .

الحياة: ٢٣/ ٩/ ١٩٩٣؛ ١٨/ ١١/ ١٩٩٥، و٢٩/ ١١/ ١٩٩٥ .

الدعوة: شباط/ فبراير ١٩٧٧؛ العدد ٣١، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، والعدد ٤٠، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ .

روز اليوسف: ١٦ تموز/ يوليو ١٩٨٤، و١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ .

زينة، عبده . «الأذرع المالية للإخوان: استهداف ممولي الإخوان في مصر.. عقاب على تبييض أموال أو خطوة لمحاصرتهم قبل التعديلات الدستورية؟ .» **الشرق الأوسط**: ٢/ ٢/ ٢٠٠٧ .

السيد، هدى . «أثر تحويلات العاملين في الخارج على الفئات الاجتماعية والاقتصادية في مصر، ١٩٨٠ ـ ١٩٩١ .» **مصر المعاصرة**: العدد ٤٢٩، تموز/ يوليو ١٩٩٢ .

الشرق الأوسط: ٢٣/ ١/ ١٩٨٣، و٢/ ٢/ ٢٠٠٧ .

الشعب: ٢٢/ ٢/ ١٩٨٣؛ ٢٩/ ٢/ ١٩٨٣؛ ١٨/ ١٢/ ١٩٩٢؛ ٢/ ٤/ ١٩٩٣؛ ٢٣/ ٤/ ١٩٩٣؛ ٢٢/ ٦/ ١٩٩٣؛ ٢٢/ ٧/ ١٩٩٣؛ ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٣، و٢٠/ ٥/ ١٩٩٤ .

عبد المنعم، أحمد . «السلطة السياسية والتنمية منذ العام ١٨٠٥ حتى الآن .» **الأهرام الاقتصادي**: العدد ٦٤، حزيران/ يونيو ١٩٩٣ .

العربي: ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، و٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ .

علي، سعيد إسماعيل . «على هامش خطاب الرئيس مبارك: ما رأيكم إلا ما أرى .» **الشعب**: ٧/ ٢/ ١٩٩٠ .

العوضي، هشام. «صراع الدولة العربية مع ثقافة المدونات.» **أوان (الكويت)**: ١٧/١/٢٠٠٨.

ـــــ. «قصة العرب في القرن الواحد والعشرين.» **أوان**: ٢٤/١/٢٠٠٨.

قنديل، أماني. «جماعات المصالح والسياسة الخارجية: دراسة لدور رجال الأعمال في مصر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٢٨، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.

لواء الإسلام: العدد ١٦٨، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨؛ ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩؛ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠؛ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٠، و١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

لوموند: ١٧/١١/١٩٩٥.

المجتمع: ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛ ١٩ تموز/يوليو ١٩٩٤، و٦ حزيران/يونيو ١٩٩٥.

المختار الإسلامي: العدد ٥٦، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧.

نافعة، حسن. «الإدارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدّد الأحزاب في مصر.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٢، حزيران/يونيو ١٩٨٨.

النداء الجديد: ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

نهضة مصر: ١٨/١٢/٢٠٠٧.

الهواري، فخري. «دور رجال الأعمال في النظام السياسي.» **القضية البرلمانية** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية): العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٧.

هويدي، فهمي. «الإخوان في برنامج حزبهم.. ظالمون ومظلومون.» **الشرق الأوسط**: ٣/١٠/٢٠٠٧.

الوفد: ٤/١٠/١٩٩٠، و١٧/١١/١٩٩٣.

ندوات، مؤتمرات

التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي: أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، القاهرة ١٥ ـ ١٨ يناير ١٩٨٨. إعداد وتقديم مصطفى كامل السيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.

التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات: [ندوة التطور السياسي في مصر التي نظمها قسم العلوم السياسية في شهر ديسمبر ١٩٨٤]. تحرير علي الدين هلال. القاهرة: دار نهضة الشرق، ١٩٨٦.

التطور السياسي في مصر، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢: أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب القاهرة، ١٧ ـ ١٩ أكتوبر ١٩٩٣. تحرير محمد صفي الدين خربوش. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

الثقافة السياسية في مصر بين الإستمرارية والتغير: أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة ٤ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٣. تحرير كمال المنوفي وحسنين توفيق ابراهيم. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤. ٢ ج.

المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية: حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية أخرى (من دروس حرب الخليج). تحرير مصطفى السيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.

الندوة الفرنسية الخامسة بعنوان ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣.

ندوة المشاركة السياسية في مصر. القاهرة: المركز العربي للبحوث، ١٩٩٢.

النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار: أعمال المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية. تحرير علي الدين هلال. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨.

رسائل جامعية، أطروحات

إبراهيم، حسنين توفيق. «مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٥).

تنيرة، بكر. «تطور التنظيم السياسي في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٩).

السيد، حسن. «التحولات الديموقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر ١٩٨١ ـ ١٩٩٣.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧).

عبد الحليم، عبد العاطي. «الحركات الإسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٤).

فرهود، أحلام. «موقف السلطة القضائية في النظام السياسي المصري.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٨).

محمد، جميل. «العلاقة بين التنظيم السياسي والحركة الإسلامية في مصر.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٦).

نجم، إيهاب. «الدور السياسي للجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، ١٩٢١ - ١٩٩٢.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٦).

دراسات منشورة على الإنترنت

«الاحتجاجات العمالية في ٢٠٠٧.» مؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان، ٣١/١/٢٠٠٨، <http://www.hrinfo.net/egypt/ae/2008/pr0131.shtml>.

حماد، حسونة. «بالأرقام.. الخسائر الاقتصادية بسبب المحكمة العسكرية لقيادات الإخـــوان.» ١٧/١٢/٢٠٠٧، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=32959>.

حمزاوي، عمرو. «التعديلات الدستورية في مصر: قراءة في خلفيات الحدث وتداعياته المحتملة.» موقع مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧.

ـــــ، مارينا أوتاواي وناثان ج. براون. «التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الاجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج.» مركز كارنيغي للسلام الدولي، شباط/فبراير ٢٠٠٧، <http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/islamistpolicy.pdf>.

الغنوشي، راشد. «مصر ومشاهد النهاية السبعة.» الجزيرة نت، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9A94E8F8-3AD0-4073-8542-EBA123A62C86.htm>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdul-Fattah, Nabil. *Veiled Violence: Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics in 1990s*. Cairo: Dar Sechat, 1994.

Abdul Hai, Mahmoud. *Economic Reform in Egypt (Motives and Orientations)*. Cairo: Institute of National Planning, 1993.

Abdalla, Ahmed. *The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923-1973*. London: Al Saqi Books, 1985.

Apter, David E. *The Politics of Modernization*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1965.

Assaad, Ragui and Malak Rouchdy. *Poverty and Poverty Alleviation Strategies in Egypt*. Cairo: Cairo American University of Cairo, 1999. (Cairo Papers in Social Science; vol. 22, no. 1)

Ayubi, Nazih N. *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London; New York: I.B. Tauris, 1995.

_____. *The State and Public Policies in Egypt since Sadat*. Reading, Berks, UK: Ithaca Press, 1991. (Political Studies of the Middle East Series; no. 29)

Bari, Zohurul. *Re-emergence of the Muslim Brothers in Egypt*. New Delhi: Lancers Books, 1995.

Barkey, Henri J. (ed.). *The Politics of Economic Reform in the Middle East*. New York: St. Martin's Press, 1992.

Beattie, Kirk J. *Egypt during the Nasser Years: Ideology, Politics, and Civil Society*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Beinin, Joel and Joe Stork (eds.). *Political Islam: Essays from Middle East Report*. Berkeley, CA: University of California Press, 1997.

Bianchi, Robert. *Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-century Egypt*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1989.

Bibars, Iman. *Victims and Heroines: Women, Welfare and the Egyptian State*. London: Zed Press, 2001.

Brynen, Rex, Bahgat Korany and Paul Noble (eds.). *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995-1998. 2 vols.

Vol. 1: *Theoretical Perspectives*.

Vol. 2: *Comparative Experiences*.

Centre for Human Rights Legal Aid [CHRLA]. *Military Courts in Egypt: Courts without Safeguards, Judges without Immunity, Defendants without Rights*. Cairo: CHRLA, [n.d.].

Dahl, Robert. *A Preface to Democratic Theory*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1956. (Charles R. Walgreen Foundation Lectures)

Eade, John and Christopher Mele (eds.). *Understanding the City: Contemporary and Future Perspectives*. Oxford; Malden, MA: Blackwell, 2002. (Studies in Urban and Social Change)

Easton, David. *A Systems Analysis of Political Life*. New York: Wiley, 1965.

Esping-Andersen, Gosta. *The Three Worlds of Welfare Capitalism*. Cambridge, UK: Polity Press, 1990.

Gehlen, Arnold. *Studien zur Anthropologie und Soziologie*. Neuwied: Luchterhand, 1963.

Ginsburg, Norman. *Divisions of Welfare: A Critical Introduction to Comparative Social Policy*. London; Newbury Park, CA: Sage Publications, 1992.

Guazzone, Laura (ed.). *The Islamist Dilemma: The Political Role of Islamist Movements in the Contemporary Arab World*. Reading, Berkshire: Ithaca Press, 1995. (International Politics of the Middle East Series; 3)

Harris, Lillian Craig (ed.). *Egypt, Internal Challenges and Regional Stability*. London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1988. (Chatham House Papers; no. 39)

Hilal, Ali (ed.). *Democracy in Egypt: Quarter of a Century after the July Revolution*. Cairo: American University in Cairo, 1978. (Cairo Papers in Social Sciences; vol. 1, no. 2)

Hinnebusch, Raymond A. (Jr.). *Egyptian Politics under Sadat: The Post-populist Development of an Authoritarian-modernizing State*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1985. (Cambridge Middle East Library)

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven, CT: Yale University Press, 1977.

Ibrahim, Saad Eddin. *Egypt, Islam, and Democracy: Critical Essays, with a New Postscript*. Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2002.

Kepel, Gilles. *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh*. Translated from the French by Jon Rothschild. Berkeley, CA: University of California Press, 1985.

Khalifa, Magdi. *Socioeconomic Aspects of the Economic Reform Policies in Egypt*. Cairo: Institute of National Planning, 1996.

Kienle, Eberhard. *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt*. London; New York: I. B. Tauris, 2001.

Korayem, Karima. *The Egyptian Economy and the Poor in the Eighties*. Cairo: Institute of National Planning, 1991.

Leenders, Reinoud. *The Struggle of State and Civil Society in Egypt: Professional Organizations and Egypt's Careful Steps Towards Democracy*. Amsterdam: Middle East Research Associates, 1996. (Occasional Papers; no. 26)

Marty, Martin E. and R. Scott Appleby (eds.). *Accounting for Fundamentalisms: The Dynamic Character of Movements*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1994. (Fundamentalism Project; v. 4)

McDermott, Anthony. *Egypt from Nasser to Mubarak: A Flawed Revolution*. London; New York: Croom Helm, 1988.

Meijer, Roel. *From Al-da'wa to Al-hizbiyya: Mainstream Islamic Movements in*

Egypt, Jordan and Palestine in the 1990s. Amsterdam: Middle East Research Associates, 1997. (Occasional Papers; no. 10)

Middle East Contemporary Survey, vol. 9. New York: Holmes and Meier, 1985.

Middle East Contemporary Survey, vol. 10. New York: Holmes and Meier, 1986.

Middle East Contemporary Survey, vol. 16. New York: Holmes and Meier, 1992.

El-Mikawy, Noha. *The Building of Consensus in Egypt's Transition Process*. Cairo: American University in Cairo Press, 1999.

_____ and Heba Handoussa (eds.). *Institutional Reform and Economic Development in Egypt*. Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2002.

Moussalli, Ahmad S. *Moderate and Radical Islamic Fundamentalism: The Quest for Modernity, Legitimacy, and the Islamic State*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 1999.

_____ (ed.). *Islamic Fundamentalism: Myths and Realities*. Reading: Ithaca Press, 1998.

Oweiss, Ibrahim M. (ed.). *The Political Economy of Contemporary Egypt*. Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1990.

Piscatori, James (ed.). *Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis*. Chicago, IL: Fundamentalism Project, American Academy of Arts and Sciences, 1991.

Poggi, Gianfranco. *The Development of the Modern State: A Sociological Introduction*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1978.

Posusney, Marsha Pripstein. *Labor and the State in Egypt: Workers, Unions, and Economic Restructuring*. New York: Columbia University Press, 1997.

Quandt, William B. (ed.). *The Middle East: Ten Years after Camp David*. Washington, DC: Brookings Institution, 1988.

Rubin, Barry. *Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics*. New York: St. Martin's Press; London: Macmillan, 1990.

Saker, Naomi (ed.). *Arab Media and Political Renewal: Community, Legitimacy and Public Life*. London: I. B Tauris, 2007.

Schaar, John H. *Legitimacy in the Modern State*. New Brunswick: Transaction Books, 1981.

Sidahmed, Abdel Salam and Anoushiravan Ehteshami (eds.). *Islamic Fundamentalism*. Boulder, CO: Westview Press, 1996.

Singerman, Diane. *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995. (Princeton Studies in Muslim Politics)

Skovgaard-Petersen, Jakob. *Defining Islam for the Egyptian State: Muftis and Fatwas of the Dar al-Ifta*. Leiden; New York: Brill, 1997. (Social, Economic, and Political Studies of the Middle East and Asia; v. 59)

Springborg, Robert. *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order*. Boulder, CO: Westview Press, 1989.

Stinchcombe, Arthur L. *Constructing Social Theories*. New York: Harcourt, Brace and World, [1968].

Sullivan, Denis J. *Private Voluntary Organizations in Egypt: Islamic Development, Private Initiative, and State Control*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 1994.

_____ and Sana Abed-Kotob. *Islam in Contemporary Egypt: Civil Society vs. the State*. Boulder, Co: L. Rienner, 1999.

Tripp, Charles (ed.). *Contemporary Egypt: Through Egyptian Eyes: Essays in Honour of Professor P.J. Vatikiotis*. London; New York: Routledge, 1993.

Viorst, Milton. *In the Shadow of the Prophet: The Struggle for the Soul of Islam*. New York: Anchor Books/Doubleday, 1998.

Weber, Max. *The Theory of Social and Economic Organization*. Tr. by A. M. Henderson and Talcott Parsons, ed. with an introd. by Talcott Parsons. New York: Oxford University Press, 1947.

Wickham, Carrie Rosefsky. *Mobilizing Islam: Religion, Activism, and Political Change in Egypt*. New York: Columbia University Press, 2002.

Wilensky, Harold L. *The Welfare State and Equality: Structural and Ideological Roots of Public Expenditures*. Berkeley, CA: University of California Press, 1975.

Zaki, Moheb. *Civil Society and Democratization in Egypt, 1981-1994*. [Cairo]: Konrad Adenauer Stiftung; Ibn Khaldoun Center, [1995].

_____ . *Egyptian Business Elites: Their Visions and Investment Behavior*. [Cairo]: Konrad-Adenauer-Stiftung; Arab Center for Development and Future Research, 1999.

Periodicals

Abed-Kotob, Sana. «The Accommodationists Speak: Goals and Strategies of the Muslim Brotherhood of Egypt.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 27, no. 3, 1995.

Ansari, Hamid. «The Islamic Militants in Egyptian Politics.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 16, no. 3, 1984.

Aoude, Ibrahim. «From National Bourgeois Development to Infitah: Egypt 1952-1992.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994.

Arabia (English): July 1986.

Arab Times: 29/12/1984, and 30/12/1984.

Cairo Times: 3/4/1997.

Cassandra. «The Impending Crisis in Egypt.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 1, Winter 1995.

Dunne, Michele, Amr Hamzawy and Nathan Brown. «Egypt- Don't Give Up on Democracy Promotion.» *Policy Brief* (Carnegie Endowment for International Peace): no. 52, July 2007.

Fahmy, Ninette. «The Performance of the Muslim Brotherhood in the Egyptian Syndicates: An Alternative Formula For Reform?.» *Middle East Journal*: vol. 52, no. 4, Autumn 1998.

Ferrarotti, Franco. «Legitimation, Representation and Power.» *Current Sociology*: vol. 35, no. 2, Summer 1987.

Fu'ad, Ahmad. «Public Demands Political Reform to Confront our Difficult Problems.» *Al-Wafd*: 25/3/1990.

Gray, Matthew. «Economic Reform, Privatization and Tourism in Egypt.» *Middle Eastern Studies*: vol. 34, no. 2, April 1998.

Haddad, Yvonne. «Islamic «Awakening» in Egypt.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 9, no. 3, 1987.

Harik, Iliya. «Subsidization Policies in Egypt: Neither Economic Growth nor Distribution.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 24, no. 3, 1992.

Hatem, Mervat. «Economic and Political State Liberalization in Egypt and the Demise of State Feminism.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 24, no. 2, 1992.

Kienle, Eberhard. «More Than a Response to Islam: The Political Deliberalization of Egypt in the 1990s.» *Middle East Journal*: vol. 52, no. 2, Spring 1998.

Korpi, Walter. «Power Resources Approach vs. Action and Conflict: On Casual and International Explanation in the Study of Power.» *Sociological Theory*: vol. 3, no. 2, 1985.

Lofgren, Hans. «Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance.» *International Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 25, no. 3, 1993.

Luciani, Giacomo. «Economic Foundations of Democracy and Authoritarianism: The Arab World in Comparative Perspective.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 10, no. 4, 1988.

Middle East Times: 21 December 2001.

Moore, Clement Henry. «Islamic Banks and Competitive Politics in the Arab World and Turkey.» *Middle East Journal:* vol. 44, no. 2, 1990.

Murphy, C. «The Business of Political Change in Egypt.» *Current History*: vol. 94, no. 588, January 1995.

Mustafa, Tamir. «Conflict and Cooperation between the State and Religious Institutions in Contemporary Egypt.» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 32, no. 1, February 2000.

Newsweek: 10 April 2001.

Posusney, Marsha Pripstein. «The Political Environment of Economic Reform in Egypt: The Labor Movement vs. Privatization Revisited.» *Amsterdam Middle East Papers:* vol. 1, no. 2, September 1995.

Richards, Alan. «The Political Economy of Dilatory Reform: Egypt in the 1980s.» *World Development*: vol. 19, no. 12, 1990.

Al-Sayyid, Mustafa K. «A Civil Society in Egypt?.» *Middle East Journal*: vol. 47, no. 2, 1993.

Sullivan, Denis J. «The Political Economy of Reform in Egypt.» *International Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 22, 1990.

Stacher, Joshua A. «Post-Islamist Rumblings in Egypt: The Emergence of the Wasat Party.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002.

Tucker, Robert. «The Theory of Charismatic Leadership.» *Daedalus*: vol. 97, no. 3, Summer 1968.

Vandewalle, Dirk. «Egypt and Its Western Creditors.» *Middle East* Review: no. 20, Spring 1988.

Waterbury, John. «Endemic and Planned Corruption in a Monarchical Regime.» *World Politics:* vol. 4, no. 25, July 1973.

_____. «The «Soft State» and the Open Door: Egypt's Experience with Economic Liberalization 1974-84.» *Comparative Politics*: vol. 18, October 1985.

Weatherford, Stephen. «Measuring Political Legitimacy.» *American Political Science Review*: vol. 86, no. 1, March 1992.

Youssif, Samir. «The Egyptian Private Sector and the Bureaucracy.» *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 2, 1994.

Zeghal, Malika. «Religion and Politics in Egypt: «Ulama» of Al-Azhar, Radical Islam and the State (1952-94).» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 31, no. 3, 1999.

Conferences

Arab Resources: The Transformation of a Society. Edited by Ibrahim Ibrahim. Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies; London: Croom Helm, 1983.

Egypt under Mubarak. Edited by Charles Tripp and Roger Owen. London; New York: Routledge, 1989.

Theses

Azzam, Maha. «Islamic Oriented Protest Groups in Egypt, 1971-1981: Theory, Politics and Dogma.» (Unpublished Ph.D Thesis, Oxford University, Faculty of Social Studies, 1989).

Fahmy, Ninette. «The Relationship between State and Society in Contemporary Egypt.» (Unpublished Ph.D Thesis, University of Exeter, UK, 1999).

Tebeileh, Faisal Hasan. «The Political Economy of Legitimacy in Rentier States: A Comparative Study of Saudi Arabia and Libya.» (Unpublished Ph.D Thesis, University of California, Los Angeles, USA 1991).

Terterov, Marat. «Privatization of the Public Enterprises in Egypt, 1994-2000: A New Strategy for the Management of the a Statist Economy.» (Unpublished Ph.D. Study, St. Anthony's College, Oxford University, Michaelmas Term, 2001).

Wickham, Carrie. «Political Mobilization under Authoritarian Rule: Explaining Islamic Activism in Mubarak's Egypt.» (Unpublished Ph.D Thesis, Princeton University, New Jersey, 1996).

Studies on the Internet

Lubeck, Paul M. and Bryana Britts. «Muslim Civil Society in Urban Spaces: Globalization, Discursive Shifts and Social Movements.» (Working Papers Series, Centre for Global International and Regional Studies (CGIRS), University of California, Santa Cruz, 2001), <http://repositories.cdlib.org/cgirs/CGIRS-2001-6/>.

Lynch, G. «The Legitimacy of Communism in Eastern Europe.» <http://members.tripod.com/index.html>.

فهــــــرس

ـ أ ـ

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ظ -

- ع -

- غ -

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

- م -

- ن -



الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-237-2

هذا الكتاب

يرى المؤلِّف أن العلاقة بين «الإخوان المسلمين» ونظام الحكم في مصر، منذ أيام الملك فاروق وحتى اليوم تتأرجح بين الهدوء النسبي والعنف والتصادم الحاد. وإذ يركّز على مرحلة هذا الصراع في عهد الرئيس مبارك، يشير إلى أن التسعينيات شكّلت مرحلة فارقة في علاقة النظام المصري بجماعة الإخوان المسلمين منذ العام ١٩٨٢. معتبراً أن السبب الجوهري في تفسير هذا التحول والصراع بين الإخوان المسلمين والنظام المصري هو سعي كلّ منهما إلى تكريس شرعيته بكافة أشكالها: السياسية، القانونية والمجتمعية.

ثم يتناول أبعاد التطورات الجديدة في علاقة هذا الصراع في القرن الواحد والعشرين من خلال دراسة التغيرات في مصر والعالم، والتغيرات داخل النظام، وداخل جماعة الإخوان، وأثر كل ذلك في مستقبل علاقة الدولة والمجتمع في مصر.

إنه «عمل يتسم بالعمق والتبصر، ويقدم مساهمة للمعرفة من خلال تقديم معلومات مثيرة وجديدة عن الإخوان المسلمين على وجه الخصوص، وتوضيح خيارات الحركة الإسلامية بصفة عامة» (جيمس بيسكاتوري ـ مركز الدراسات الإسلامية، جامعة أكسفورد).

د. هشام العوضي

- تلقى علومه العالية في العلاقات الدولية والتاريخ في جامعتي كيمبردج وإكستر، في المملكة المتحدة.
- أستاذ سابق في تاريخ الشرق الأوسط (جامعة إكستر، بريطانيا).
- أستاذ التاريخ والدراسات الدولية في الجامعة الأمريكية، في الكويت.
- رئيس مركز دراسات الخليج، في الجامعة الأمريكية، في الكويت.
- من مؤلفاته المنشورة، باللغة العربية:

ـ **البعد الرابع لأزمة الخليج** (١٩٩٢).
ـ **الإسلاميون والحوار مع العلمانية والدولة والغرب** (١٩٩٧).
ـ **موقف الغرب من الإسلاميين** (١٩٩٧).

- من مؤلفاته المنشورة، باللغة الإنكليزية:

- *In Pursuit of Legitimacy: The Muslim Brothers and Mubarak, 1982-2000* (2004).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb